



المركز القومي للترجمة

السياسات الخارجية الأوروبية

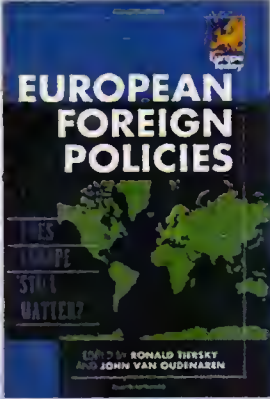
هل ما زالت أوروبا مهمة؟

تحرير: رونالد تيرسكي

چون فان أودينارن

ترجمة: طلعت الشايب

2847



مرجع بالغ الأهمية لكل من يريد أن يفهم كيف يعمل - أو لا يعمل - الاتحاد الأوروبي في عالم اليوم، وأسباب ذلك؛ فن خلال خلفية تاريخية شارحة، ومنظور جيوپوليتيكي واسع للسياسات الخارجية الأوروبية المعاصرة، تلقى الأبحاث التي شارك في كتابتها نخبة من الخبراء والمتخصصين الضوء على علاقات القارة - القديمة والجديدة - بالقوى العالمية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين والشرق الأوسط، كما تتناول قضايا مهمة، مؤثرة في تلك السياسات، مثل الأمن والسلاح والتعاون المتبادل والأزمات المالية العالمية وشئون البيئة، وذلك في عالم جديد مختلف جذرياً عن عالمي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما كانت أوروبا قلب القوة الجيوسياسية الكونية والعلاقات الاقتصادية والمالية العالمية.

هل ما زالت أوروبا مهمة مثلما كانت في الماضي؟ وإن كانت كذلك، فهل هناك ما يدل على أنها ستبقى مهمة في المستقبل؟ هل يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يحل تناقضاته الداخلية أم تراه مرشحاً للانفجار من الداخل؟ أسئلة مهمة تحاول الدراسات التي يتضمنها هذا المرجع أن تجد إجابة عنها.

السياسات الخارجية الأوروبية

هل ما زالت أوروبا مهمة ؟

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2847
- السياسات الخارجية الأوروبية: هل ما زالت أوروبا مهمة؟
- رونالد تيرسكي، وجون فان أودينارن
- طلعت الشايب
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:

European Foreign Policies:
Does Europe Still Matter?

By: Ronald Tiersky and John Van Oudenaren

Copyright© 2010 by Rowman & Littlefield Publishers, Inc.

First Published in the United States by Rowman & Littlefield
Publishers, Inc. Lanham, Maryland U.S.A

Reprinted by Permission.

All Rights Reserved.

تم نشر هذا الكتاب في لغته الأصلية بالولايات المتحدة الأمريكية بواسطة الناشر
رومان أند ليتل فيلد، لانهام، ميريلاند، أمريكا، والذي جدد الإذن بنشره.
جميع الحقوق محفوظة

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

السياسات الخارجية الأوروبية

هل مازالت أوروبا مهمة ؟

تحرير : رونالد تيرسكى
جون فان أودينارن
ترجمة : طلعت الشايب



2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

السياسات الخارجية الأوروبية . هل مازالت أوروبا مهمة ؟
تحرير : رونالد تيرسكى؛ جون فان أودينارن؛ ترجمة : طلعت الشايب
ط ١ ، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦
٤٨٠ ص ، ٢٤سم

١ - أوروبا - العلاقات الخارجية.

(أ) تيرسكى، رونالد (محرر)

(ب) أودينارن، جون فان (محرر مشارك)

(ج) الشايب، طلعت (مترجم)

(ب) العنوان ٣٢٧.٤

رقم الإيداع ٢٠١٦ / ١١٦٤٠

الترقيم الدولي 978 - 977 - 92 - 0699 - 8

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز .

المحتويات

7	تصدير (رونالد تيرسكى و چون فان أودينارن)
11	الفصل الأول - مقدمة: أوروبا والنظام الجيوسياسى. (رونالد تيرسكى) ..
31	الفصل الثانى : الاتحاد الأوروبى كلاعب فاعل فى السياسة الخارجية: نحو واقعية جديدة (چون فان أودينارن)
71	الفصل الثالث : أوروبا والولايات المتحدة: عهد أوباما وثقل التاريخ. (فيليب ستيفنز)
109	الفصل الرابع : أوروبا وروسيا: شراكة استراتيجية وعدم ثقة استراتيجية. (چون فان أودينارن و رونالد تيرسكى)
145	الفصل الخامس : العلاقات الأوروبية الصينية: رقصة ناعمة (ديفيد شامبو)
165	الفصل السادس : أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط: قصة دوائر متحدة المركز. (ناتالى توتشى وينيديتا فولتولينى)
199	الفصل السابع : أوروبا والعولمة: تبعات السياسة الداخلية والخارجية. (بول تيلور)
241	الفصل الثامن : فرنسا: الحنين إلى الماضى والنجسية والواقعية. (رونالد تيرسكى)
281	الفصل التاسع : المملكة المتحدة: ورطات قيمة وحقائق جديدة. (چون فان أودينارن)
313	الفصل العاشر : ألمانيا: الصعود إلى القوة المتوسطة. (هيلجا أ. ولس) ...
347	الفصل الحادى عشر : إيطاليا: فطنة وقلق قوة من الدرجة الثانية. (مارك جليبرت)
387	الفصل الثانى عشر : بولندة وأوروبا الشرقية: السرديات التاريخية والعودة إلى أوروبا (كـرزيسـتـوف بـوينسكى)

421 - الهوامش

481 - قاموس المترجم

تصدير

ينطوى هذا الكتاب على أسئلة ملحة عن مستقبل أوروبا. أوروبا يمكن أن تكون أكثر من مصدر تأثير كبير في النظام العالمى، فلماذا ليست كذلك؟ أوروبا ينبغي أن تتحمل المزيد من المسؤولية عن السلام والأمن العالميين، فلماذا لا تفعل؟ الأوروبيون يجب أن يفهموا أن مصلحتهم الخاصة تكمن فى السعى نحو نفوذ عالمى أوسع والتزامات كونية أكثر قوة، فلماذا لا يفعلون؟

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم الأرضية الجيوسياسية والتاريخية اللازمة لفهم تأثير أوروبا العالمى فى القرن الحادى والعشرين، وهو مفيد لأساتذة التاريخ كمنهج مستقل لدراسة السياسة الخارجية أو السياسة المقارنة الأوروبية، كما يمكن الاستعانة به، إلى جانب كتابنا الآخر الأكثر شمولية "Europe Today"، كأساس لدورة دراسية من فصلين لمدة عام، ونتمنى أن يجده زملاؤنا الأكاديميون والقراء العاديون مفيدا.

يلقى الكتاب نظرة فاحصة من منظور واسع، كما يضم فصولا عن الدول الأوروبية الأكثر نشاطا فى مجال العلاقات الخارجية، وعن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى، بالإضافة إلى فصول أكثر شمولاً عن علاقات أوروبا بكل من الولايات المتحدة وروسيا والصين والشرق الأوسط، وفصلا عن أوروبا والعودة.

تعيش دول وشعوب أوروبا اليوم فى ظل نظام عالمى مختلف تمام الاختلاف عنه فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما كانت القارة قلب القوة الجيوسياسية العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية؛ أما أحد أسباب التدهور فكان ذلك التدمير الذاتى الذى ألحقته القارة الغنية بنفسها، فى حروب القرن العشرين الدموية التى لم يسبق لها مثيل؛ أما السبب الثانى فكان ذلك الظهور المتزامن لقوى عظمى جديدة:

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أولا، ثم الصين لاحقا، ثم تزايد عدد الدول.. مثل الهند والبرازيل.

أوروبا اليوم، من بعض الجوانب، قوة إقليمية فى النظام العالمى، ولكن إذا كان ذلك واقعا وأساسا بالمعنى الجيواستراتيجى، فمن الصحيح كذلك أن الاتساع الجغرافى لأوروبا والثقل الجيوسياسى فى القارة الأورو-آسيوية قد تزايد مع الاتساع الكبير للاتحاد الأوروبى من ست دول فى البداية (فى ١٩٥٨)، إلى سبع وعشرين دولة (فى ٢٠٠٩). (روسيا، أهم الأجزاء التى بقيت من الاتحاد السوفيتى السابق، هى الأكثر تأثرا باتساع الاتحاد الأوروبى)، وفى نظام اقتصادى ومالى معولم، فإن منطقة الاتحاد الأوروبى ذات الإنتاج المحلى الكبير فى العالم، والكثير من الأسواق المالية وأسواق العمل الأهم فى العالم قد عادت، سواء أحببت ذلك أم لا، إلى نظام دولى تنافسى، أصبح للسعى إلى المصلحة الاقتصادية الذاتية فيه سياسة خارجية جديدة ومتضمنات جيواستراتيجية. لقد أصبحت الجوانب الجيوسياسية والجيواقتصادية متداخلة على نحو مستمر، فى صراع تنافسى أوسع على مستوى العالم، صحيح أن الحروب بين الدول أصبحت نادرة، ولكن الموازين التجارية وأسعار الصرف و - حتى - المنافسة بين الشركات، أصبح لها أهمية كبيرة فى موازين القوة السياسية.

أما كيف سيكون تصرف الأوروبيين إزاء هذه المنافسات المتداخلة فليس واضحا بالمرّة. البنود التاريخى لصعود وسقوط الإمبراطوريات والدول حقيقى، وفى الوقت نفسه فإن قدرة الدول القديمة على التجدد وخلق هياكل سياسية جديدة أصبحت أقل، وأوروبا هى أهم حالة دراسية فى هذا السياق. إن عملية التكامل الأوروبى بالغة الأهمية من أجل تطوير الحياة السياسية العالمية، وذلك لأنها عملية طوعية أو ديمقراطية لاتحاد دول، أدركت أنها ذات مصير مشترك. الاتحاد الأوروبى ليس إمبراطورية، بل ينبغى أن يوصف باعتباره شبه دولة (a semistate)، أو دولا. من الأفضل اعتباره هجين فيدرالية/كونفدرالية من مجموعة دول - أمة (nation-states)، صالحها القومى وسيادتها القومية هى المادة اللاصقة التى تمسك بالبناء ملتحما وهى القوة الدافعة فى ذات الوقت.

هذا الغراء أو اللاصق الذى يجعل الاتحاد الأوروبى متماسكا ملتصقا هو فى الأساس اقتصادى ومالى: السوق الواحدة والنظام الاقتصادى والمالى. الجوانب الاقتصادية سهلة، على الأقل مقارنة بالجوانب السياسية. المصلحة القومية فى صنع السياسة الخارجية هى القوة الأكبر التى تعمل على تراجع التكامل جزئيا، ذلك لأن من الصعب التوفيق بين المصالح القومية إلى حد ما، ولكن السياسة الخارجية فى آخر الأمر مسألة طموح استراتيجى وإرادة سياسية، تتصارع فيها الرغبة السيكلوجية فى تحمل المسئولية، مع مزايا تجنب الجهد والتضحية على نحو مستمر.

وفى النهاية، يود المحرران أن يتقدما بخالص الشكر - مرة أخرى - للسيدة سوزان مك إيكين Susan McEachern من دار نشر Rowman & Littlefield Publishers التى كانت خير صديق لسلسلة Europe Today بالكامل بما فى ذلك هذا الكتاب، وللسيد ألدن بيركنز - Alden Perkins، المحرر الأقدم فى دار Rowman & Littlefield ولكل من ليليا كلبورن - Lilia Kilburn ونيكول زو - Nicol Zhou اللتين قامتا بإعداد الفهرست.

رونالد تيرسكى و جون فان أودينارن

Tiersky and John Van Oudenaren

Amherst, Massachusetts and Bethesda, Mary Land

الفصل الأول

مقدمة: أوروبا والنظام الجيوسياسي

(رونالد تيرسكى)

Ronald Tiersky

تاريخيا، كانت جغرافيا دولة، هي نقطة البداية دائما في علاقاتها الدولية، فهي التي تصنع حدودها، وكثيرا من معضلاتها الاستراتيجية، وعناصر مصالحها القومية الضرورية لسيادتها الخارجية. وبالرغم من البساطة الخادعة التي تبدو على هذا المبدأ، فإنه يفسر الكثير من الشئون الدولية في أوقات وأماكن كثيرة عبر القرون، يضاف إلى ذلك أن الجيوسياسية - Geopolitics (*) هي أساس النظام الدولي من جوانب عدة.

لقد كانت الجغرافيا في أوروبا التاريخية أكثر من غيرها، هي التي تحدد العلاقات الخارجية، فاية دولة تظهر على الخريطة كان عليها أن تتوقع حلفاءها وأعداءها وأصدقائها، بالإضافة إلى أشكال تجارتها وتبادلاتها الثقافية، وعليه يمكن أن نقول: إن الجغرافيا كانت دائما هي قضاء أوروبا وقدرها⁽¹⁾.

جوهر الجيوسياسية الأوروبية

* الإرث التاريخي

في ميزان القوى الأوروبي في القرن التاسع، كان لكل دولة من الدول القوية مكان أو دور خاص يعتمد على الجغرافيا والقوة الاقتصادية، تستمد منه استراتيجية

(*) سنترجم Geopolitics بـ «الجيوسياسية» بدلا من «الجيو بوليتيكا» أو «الجيو بوليطيكا» كما يترجمها آخرون.

سياستها الخارجية القومية، فبريطانيا بموقعها فى الجانب المقابل لفرنسا عبر القنال الإنجليزي، أصبحت هى القوة الموازنة البعيدة عن الشاطئ التى تلعب دور التحالف المتناوب مع أنظمة الحكم الكبيرة فى القارة، لكى تحول دون قيام أى منها بتحقيق هيمنة جيوسياسية. بريطانيا، مثل القوى الأخرى فى هذا التوازن السياسى الفاقد لحس المسؤولية الأخلاقية، لم يكن لها أصدقاء أو أعداء دائمون، وإنما كانت هناك مصالحها القومية فحسب.

على مدى معظم القرن التاسع عشر، رغم أن فرنسا كانت قوة فى حالة اضمحلال بعد هزيمة نابليون فى ١٨١٤، كانت تبدو كبيرة جدا بالنسبة لجارتها ألمانيا، إذ إن الأخيرة كانت مازال كيانات مبعثرة فى مئات من المقاطعات أقواها بروسيا. مسترشدة بالعبقريّة الاستراتيجية للمستشار "أوتو فون بسمارك Chancellor Otto von Bismarck"، خلقت عبر حروب عدة، الدولة الألمانية الحديثة فى شكل الإمبراطورية الثانية فى ١٨٧١.

بعد ذلك، كان صعود القوة الألمانية يمثل خطرا دائما على جيرانها الجغرافيين وأولهم فرنسا. "فى حياة رجل واحد"، كتب الزعيم الفرنسى "شارل ديغول Charles de Gaulle" فى "مذكرات الحرب" - "War Memoirs" أن فرنسا وألمانيا دخلتا الحرب ثلاث مرات - ١٨٧٠ و ١٩١٤ و ١٩٤٠، وفى الشرق كان على النظرة الروسية الاستراتيجية أيضا أن يكون تركيزها على خطر النزعة التوسعية الألمانية. وهكذا، فى الحرب العالمية الأولى تحالفت روسيا مع فرنسا وبريطانيا مع غرب ألمانيا؛ وبمجرد أن أدخل الرئيس وودرو ويلسون - Woodrow Wilson البلاد فى الصراع فى ١٩١٧، كانت الولايات المتحدة وروسيا حلفاء كذلك. فى الحرب العالمية الثانية، بالرغم من الثورة البلشفية - Bolshevik Revolution وقدم الشيوعية الستالينية، انضم الاتحاد السوفيتى إلى بريطانيا والولايات المتحدة (وكذلك حركة المقاومة الفرنسية بقيادة ديغول) لكى يلحقوا الهزيمة بألمانيا، الرايخ الثالث - the Third Reich هذه المرة.

كانت "المشكلة الألمانية" دائما فى القلب من الكوارث الأوروبية، وإلى جانب السياسات المتطرفة، كانت الحدود أحد عناصرها المهمة. الألمان أنفسهم كانوا يتحدثون

عن ألمانيا باعتبارها "نوة الوسط"، إذ كان لها - وما زالت إلى اليوم - حدود دولية أكثر من أى دولة أخرى؛ والحدود كما هو معروف تستدعى الصراع، وخاصة تلك التى لا تكون ناتجة عن خطوط تقسيم واضحة مثل البرانس - Pyrenees التى تفصل فرنسا عن إسبانيا. وضع بولندا الجيوسياسى، على نحو خاص، كان صعبا لأنها كانت محصورة بين ألمانيا توسعية لدرجة التعصب وروسيا توسعية كذلك. لم يكن غريبا أن يكون مصير بولندا كارثيا منذ تجزئتها ثلاث مرات (١٧٧٢ و ١٧٩٣ و ١٧٩٥) حتى الحربين العالميتين فى القرن العشرين.

بدءا من أول استخدام للطائرة المقاتلة فى الحرب العالمية الأولى، انطوت قرون عدة من الحروب الأوروبية "القارية والمحلية" فى مدى عقود قليلة، بنبوغ عهد جديد من العلاقات الدولية أو العالم الجيواستراتيجى المعاصر. العلاقات الدولية القائمة على أساس جيوسياسى مستمرة، ولكن الأنماط المعروفة من الحرب والسلام، والتجارة والمال، والإرهاب وتجارة المخدرات، أصبحت معولة؛ وفى عالم الحسابات الاستراتيجية الكونية هذا، ظهرت أنماط من القوة والضعف الاقتصادى واندماج العالم الجيو اقتصادى مع السياسة الخارجية بالمعنى التقليدى للمصطلح.

من جوانب عدة، من الصعب الفصل بين العالمين الجيوسياسى والجيواقتصادى، فالاقتصاد القومى القوى كان دائما أساس سياسة خارجية فعالة، أى أن الجيو اقتصاد (*) *geo-economy* ضرورة لنجاح أى دولة كبيرة نجاحا شاملا.

إبان الحرب الباردة التى تلت الحرب العالمية الثانية، كانت المنافسة والخصومة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هى ما يشكل خطوط الصدع الرئيسية فى العلاقات الدولية. كلاهما كان قوة عظمى ذات نفوذ كونى.

خاضت الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية معارك بحرية وجوية متفرقة فى أرجاء الكوكب ضد كل من اليابان وألمانيا النازية؛ وفى العقود التالية كانت متورطة - بمعنى الكلمة - فى حروب مختلفة فى أنحاء العالم من نصف الكرة الغربى إلى نصف

(*) المقصود بـ "الجيو اقتصاد *geo-economy* الاقتصاد الذى يعتمد على عوامل بيئية - جغرافية .

الكرة الشرقى، ومن شمال الكون إلى جنوبه. الاتحاد السوفيتى، القوة العظمى نظريا، وصاحب القدرة على الوصول إلى أى مكان فى الكون اعتمادا على الأسلحة النووية، كان فى حقيقة الأمر قوة جيوسياسية تقليدية هائلة يدعمها اقتصاد تستر هشاشته قوة عسكرية ضخمة.

فى أواخر أربعينيات القرن الماضى، صنع السوفيت إمبراطورية ستالينية فى أوروبا الشرقية المتاخمة، وكانت دول الكتلة السوفيتية تلك تشكل عازلا استراتيجيا بين الاتحاد السوفيتى وأوروبا الغربية، وعبر المحيط الأطلنطى اشتركت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فى منظمة حلف شمال الأطلنطى - North Atlantic Treaty Organization (NATO)، الذى كان رادعا عسكريا وسياسيا، يحمى فى الوقت نفسه أوروبا الغربية من موسكو، مثلما يهدد الأخيرة ولو بشكل ضمنى على الأقل. كانت أنظمة الكتلة السوفيتية بمثابة دول صديقة وجزءا من كتلة شيوعية أوسع (كانت تضم آنذاك الصين وفيتنام وغيرهما)، وكان هدفها النهائى طبقا للأيديولوجية الشيوعية هو الثورة العالمية.

* التكامل الأوروبى بعد الحرب والجيوسياسية الأوروبية.

تمثل عملية التكامل الأوروبى المستمرة منذ خمسين سنة إلى الآن، إنجازا جيوسياسيا مهما. التوسع الجغرافى للاتحاد الأوروبى(*) - European Union (EU)، أعاد تشكيل الهيكل السياسى للقارة الأوروبية على نحو غير جيوسياسية القارة الأوروبية الأوسع، عبر منطقة روسيا/ البحر الأسود/ القوقاز بالاتجاه نحو آسيا الوسطى.

بدأ التكامل الأوروبى الحقيقى بقيام ست دول بعقد معاهدة روما - Treaty of Rome فى ١٩٥٧ لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية - European Economic Community (EEC) هذه الدول الستة (فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول الـ Benelux الثلاثة) كانت قد أنشأت قبل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب - European Coal and Steel Community التى بدأت عملها فى ١٩٥٢ التوسعات المتتالية للـ EEC هى التى أدت

(*) الاتحاد الأوروبى مستخدم هنا باعتباره يتضمن كل مؤسساته السابقة كذلك.

في ١٩٩٢ إلى الاتحاد الأوروبي - EU الذي نعرفه اليوم وذلك بعد توقيع الاتفاقية الخاصة بالاتحاد الأوروبي Treaty on European Union المعروفة بـ "معاهدة ماستريخت - Maastricht Treaty". بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، استوعب الاتحاد الأوروبي دول الكتلة السوفيتية التي تحررت، موحدا بذلك القارة الأوروبية الجغرافية، وكانت أوروبا تلك "كاملة وحرّة" كما وصفها آنذاك الرئيس الأمريكي "جورج إتش دبليو بوش - George H.W. Bush".

كان تكامل الدول الأوروبية أمرا معقولا لأربعة أسباب، أولا: كان التعافي الاقتصادي والرخاء مطلبين ضروريين. مجموعة الفحم والصلب التي جاءت على إثر "مشروع مارشال - Marshall Plan" دشنت ثلاثين سنة - بون توقف - من النمو الاقتصادي في أوروبا الغربية. ثانيا: ألمانيا الغربية الجديدة، التي من البداية لم تكن تحظى بالثقة لأنها كانت (مع ألمانيا الشرقية) خليفة الرايخ الثالث، قد رست أخيرا بثبات ضمن أوروبا الغربية الديمقراطية، وكان نظامها الديمقراطي الجديد ضمانا ضد القوى المتطرفة، ثالثا: كان تكامل أوروبا الغربية والحماية العسكرية الأمريكية رادعا للاتحاد السوفيتي عن سياسة التوسع، رابعا: قوى تطور السوق الاقتصادية الداخلية للاتحاد الأوروبي في التسعينيات تنافسية أوروبا الاقتصادية والمالية في عصر العولمة.

ومثلما كان الأمر تماما إبان الحرب الباردة، فإن مشكلة أوروبا الأمنية الأبرز اليوم هي روسيا. أحد أسباب استمرارية مشكلة روسيا بالنسبة لأوروبا هو أنها النتيجة المفارقة لنجاح اتساع رقعة الاتحاد الأوروبي، ما جعل حدوده الشرقية تتماس مع الحدود الغربية لروسيا مباشرة؛ ومن وجهة نظر موسكو فإن العازل الأمني لروسيا أيام الحرب الباردة لم يختف فحسب، ولكن دول الكتلة السوفيتية السابقة عدائية بطبيعتها وغير مطمئنة بالنسبة لنوايا موسكو الجيوسياسية، في الوقت نفسه الذي تتمحور فيه سياسات روسيا الداخلية حول هدف إعادة صنع الدولة لتكون قوة عظمى، وهناك سبب آخر وهو أن حدود الاتحاد الأوروبي مع روسيا هي الأخرى بمثابة خط تقسيم اقتصادي، فباستثناء العدد القليل من المدن الروسية الغنية مثل موسكو وسان بطرسبورج، فإن متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي أقل نسبيا منه في

معظم الدول الشيوعية السابقة فى الاتحاد الأوروبى. إزاء هذا الوضع يشعر معظم الشعب الروسى - وليس القيادات فحسب - بالمهانة من جراء ما حدث لقوة كانت عظمى ذات يوم.

بالرغم من ذلك، فإن مشكلات الاتحاد الأوروبى مع روسيا اليوم لا تتضمن أخطارا عسكرية، على خلاف الفترة السوفيتية السابقة. على سبيل المثال، بالرغم من احتجاجات موسكو، فإنه حتى فكرة الولايات المتحدة لتركيب نظام مضاد للصواريخ فى الجمهورية التشيكية وبولندا فى مواجهة الأخطار المبهمة لهجوم صاروخى من إيران (كما اقترحتها إدارة "جورج دبليو بوش". وتخلت عنها إدارة "أوباما"، لم تكن تمثل خطرا على روسيا. القيادات الروسية رفضت الإكراه بالتهديد الجيوسياسى الضمنى "لن تستطيعوا إيقافنا"، الذى كانت تنطوى عليه الفكرة، والذى كان يذكر بمحاولة روسيا نفسها تهديد الأوروبيين الغربيين عن طريق نشر الصواريخ فيما يعرف بأزمة الصواريخ الأوروبية فى ١٩٧٩ - ١٩٨٣.

بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبى، هناك كذلك خطر الإكراه بتهديد سياسى وليس بتهديد عسكرى، فحرب روسيا القصيرة، مع جورجيا فى ٢٠٠٨، والتى لم تكن متوقعة فى أوروبا، كانت عملية عسكرية بالتأكيد، إلا أن روسيا من الصعب أن تفكر فى حرب ضد منطقة الاتحاد الأوروبى، التى هى منطقة حلف شمال الأطلسى فى الوقت نفسه. ما يقلق دول الاتحاد الأوروبى هو استغلال روسيا لوضعها كمورد رئيسى للغاز الطبيعى. وبينما تؤكد موسكو لأوروبا أن روسيا ستظل موردا للطاقة، يمكن الاعتماد عليه، إلا أن إمدادات الغاز انقطعت عدة مرات فى السنوات القليلة الماضية بسبب الصراعات بين روسيا وأوكرانيا دولة الترانزيت الرئيسية لخطوط الغاز. القضية الكبرى هى أن روسيا تريد تأديب أوكرانيا لأنها المتراش الأخير فى مجال النفوذ الجيوسياسى السابق لها؛ وفى حال تمكن أوكرانيا من الخروج من تحت نفوذها، ربما عن طريق الانضمام إلى حلف شمال الأطلسى، فإن هاجس حالة الدولة العظمى الذى مازال يسيطر على روسيا، سوف يتلقى ضربة قاتلة.

وضع روسيا، على المدى الطويل، أضعف من وضع الاتحاد الأوروبي. أوروبا هي السوق الرئيسية لصادراتها. روسيا لا بد من أن تباع نفطها وغازها، وصادراتها من الطاقة - لسوء الحظ - هي عامل النجاح الرئيسي لمجمل الاقتصاد. هكذا، لا بد لروسيا من أن تمارس توازنا دقيقا في سياستها الخارجية، يمكن أن تخسر فيه، إما بسبب فرط المهارة أو لعدم وجود ما يكفى منها فى تعاملها مع أوروبا الغربية. أما من ناحية الاتحاد الأوروبي، فإن الدول المستوردة الرئيسية، وفى مقدمتها ألمانيا (صاحبة الاقتصاد الأكبر فى الاتحاد)، فلا بد لها من أن تتجنب الصراع فيما بينها حول السياسة تجاه روسيا، إذا حاولت موسكو إحداث الفرقة وهزيمتها عن طريق مكافأة المتعاونين ومعاقبة سواهم.

متورطة فى علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، تريد موسكو، فى إطار أوسع، أن تتجنب أن تكون مطوقة تماما ومعزولة سياسيا من قبل الاتحاد الأوروبي وحلف عسكرى (الناتو) شبه معاد من جهة الغرب، وخلافات فى الشرق مع إيران والهند وقبلهما الصين. إبان الحرب الباردة، كان يقال - وبحق - إن روسيا ليس لها أصدقاء، ويمكن أن ينتهى الأمر بها وهى فى الموقف نفسه فى القرن الحادى والعشرين.

* الاتحاد الأوروبى والاتحاد من أجل المتوسط.

فى يوليو ٢٠٠٨، وبمبادرة فرنسية، أنشئ ما يسمى بـ "الاتحاد من أجل المتوسط - Union for the Mediterranean (UM)"، وهو أحد ترتيبات الشراكة المتعددة للاتحاد الأوروبى خارج حدود دوله. هذا الاتحاد من أجل المتوسط عبارة عن اتفاقية اقتصادية تجارية سياسية، تضم دول الاتحاد الأوروبى ودولا من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فيما يشبه حلقة حول ساحل البحر الأبيض المتوسط.

بالرغم من أن هذا الاتحاد ليس أكثر من تصور عام فى الوقت الحاضر، فإن هدفه الجيوسياسى الأوروبى ظاهر للعيان. الاتحاد الأوروبى والاتحاد من أجل المتوسط

دائرتان متداخلتان تجتذبان الدول الأكثر فقرا والأقل استقرارا إلى داخل إطار مصمم من أجل حفز النمو الاقتصادي والتطور الديمقراطي في الشمال الأفريقي والشرق الأوسط. أساسا، لا يبدو أمل في الأفق أمام تلك الدول لعضوية الاتحاد الأوروبي، ولكن حقيقة وجود علاقة تفضيلية مع دول الاتحاد الأوروبي تعود عليها بفوائد اقتصادية وسياسية قد يحفز بعض الحكومات غير الليبرالية على التطور. الاستراتيجية، بعبارة أخرى، تشبه إلى حد كبير توسع الاتحاد الأوروبي شرقا في ٢٠٠٤ باستثناء العضوية. على المدى الطويل، يمكن أن يتصور الخيال الجيوسياسي وضعا يتداخل فيه الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد الأفريقي كشبكة إقليمية واحدة في نظام حكم كوني أفضل؛ ويقدر ما قد يبدو ذلك جذابا على خريطة، فإن أى شبه بينه وبين الواقع مازال أمرا بعيدا.

* الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (NATO)

اتساع الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، ليس مُنَبِّئُ الصلة بالاتساع المماثل في عضوية حلف شمال الأطلسي. هذا الاتساع المزدوج، كما يطلق عليه، زاد عضوية الحلف من ١٩ دولة إلى ٢٨ دولة، وعضوية الاتحاد من ١٥ دولة إلى ٢٧ دولة. توسعات "الناطو" الشمالية التي بدأت في ١٩٩٩ سبقت الاتساع الشرقي الكبير للاتحاد في ٢٠٠٤، الذي جاء بدول أوروبا الوسطى والشرقية - Central and Eastern Europe (CEE)، التي كانت ضمن الكتلة السوفيتية في السابق. المجيء بهذه الدول لتكون ضمن الاتحاد الأوروبي، والذى كان يعنى أن الولايات المتحدة أصبحت ضمانهم الأمني الأساسي، كان شائنا بسيطا مقارنة بكل التغيرات السياسية والاقتصادية الداخلية التي كان على دول أوروبا الوسطى والشرقية الأقل نموا أن تجربها، لكى تفي بشروط ومتطلبات الاتحاد الأوروبي.

عضوية الاتحاد الأوروبي يمكن أن تكمل وتتمم عضوية حلف شمال الأطلسي، بأن ترسي دولة ما على نحو أكثر رسوخا في الغرب، وبعيدا عن متناول روسيا، أو

لتكون بديلا عنها فى حالات معينة. ابتداء من ٢٠٠٩ هناك ٢١ دولة لديها عضوية كل من الاتحاد والحلف، وهناك دول أخرى كثيرة لديها عضوية أحدهما. (حالة تركيا، وهى أحد متاريس الحلف القديمة وتسعى إلى عضوية الاتحاد منذ فترة طويلة، هى أهم وأصعب الحالات فى هذا السياق).

كلما كانت عضوية حلف شمال الأطلسى أو الاتحاد الأوروبى افتراضا خطرا بالنسبة لدولة بعينها، فإن عضوية أحدهما إلى جانب ارتباط خاص بالآخر، يمكن أن تكون حلا فعلا من الناحية السياسية، مع اعتبار رد فعل روسيا مسألة واضحة. على سبيل المثال، قد تكون روسيا على استعداد لأن تسلم بانضمام أوكرانيا وچورجيا إلى الاتحاد الأوروبى، لأن مصلحتها (أى مصلحة روسيا) هى أن ترى حكومات الاتحاد لا تعتبرها خصما دائما؛ ومن ناحية أخرى فإن روسيا يمكن أن تعتبر عضوية حلف شمال الأطلسى بالنسبة لأوكرانيا، وهى الدولة المهمة الوحيدة الباقية خارج عضوية الحلف فى الجوار القريب من روسيا، عملا عدائيا استراتيجيا من جانب الغرب.

× أوروبا والولايات المتحدة

كان نفوذ الولايات المتحدة فى الشؤون الأوروبية دائما حزمة من المنافع والأضرار بالنسبة للأوروبيين. أثناء الحرب الباردة، كانت هناك مظاهر وشواهد عدة من سياسة خارجية أوروبية شبه مستقلة، مثل تلك فى فترة رئاسة ديغول - de Gaulle فى فرنسا (١٩٥٨ - ١٩٦٩)، ومرحلة السياسة الشرقية Ostpolitik فى سياسة ألمانيا الغربية الخارجية فى عهد المستشار "فيلى برانت - 1969 - 1972 (Chancellor Willy Brandt)، ولكن بشكل عام، فإن حماية الولايات المتحدة ضد النفوذ السوفيتى، كانت تحد أحيانا من المحاولات الأوروبية للاستقلال الذاتى الدبلوماسى وأحيانا تكبحها، والمثال الأكثر تعبيراً عن ذلك هو أزمة الصواريخ الكوبية فى أكتوبر ١٩٦٢ الرهان المغامر لـ "خروشوف Khrushchev - بنصب صواريخ نووية فى كوبا اضطر حتى "ديجول"، للكشف عن نياته: وفى النهاية وقفت فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة. فى نظر

"ديجول"، كانت أزمة الصواريخ الكوبية مخيبة للآمال على نحو خاص لأنها فرضت اختياراً بين الشرق والغرب، نفس الاختيار الذي كان على وفاق "ديجول" المنفرد مع روسيا أن يتجنبه. بالنسبة لـ "ديجول"، فرضت أزمة الصواريخ "عودة إلى الطاولة" أي إلى أوروبا موروطة، وعالة تعتمد على غيرها، ومنقسمة إلى كتلتين تسيطر على كليهما قوة عظمى.

في السنوات العشرين التي تلت الحرب الباردة، تلاشت الحاجة الأوروبية القديمة إلى حماية الولايات المتحدة، وبالرغم من ذلك بدأت نظرة استراتيجية أوروبية جديدة تتشكل ببطء. الاعتماد على الآخرين، وهو ما كان ضرورياً ذات يوم، أصبح بكل بساطة نوعاً من الإدمان، وحقيقة الاستقلال يصبح من الصعب فهمها.

في السنوات الأخيرة، نمت وتطورت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى حد ما. واشنطن اعتادت على التقليل من أهمية العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي باعتبارها في مواجهة مع العلاقات الثنائية مع معظم الحلفاء الأوروبيين المهمين مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا. اليوم، تتعامل الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي على المستوى الرسمي، ولكن دون كثير من الادعاء بأن الاتحاد الأوروبي نفسه فاعل في السياسة الخارجية والشئون الاستراتيجية. محاولات بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة كانت باستمرار، مخيبة للآمال. في رحلات لهما إلى بروكسل، كان الرئيسان الأمريكيان "جورج دبليو بوش" و "باراك أوباما" حريصين على زيارة المقرات الرئيسية للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، إلا أنها كانت مجرد زيارات مجاملة.

السياسة الخارجية الأوروبية والسياسات الخارجية الأوروبية

* ثلاثة أنماط من القوة

عند تناولنا لتأثير الاتحاد الأوروبي في السياسة الدولية يمكن أن نحدد ثلاثة أنماط من القوة هي القوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة التحويلية. التمييز بين القوة

الصلبة والقوة الناعمة الآن موضوع رئيسى فى فكر العلاقات الدولية^(٢). القوة الصلبة إكراه، هى قرار الحرب أو السلام أو فرض عقوبات ثقيلة فى وجه الصراع العالمى. القوة الصلبة، كما قال المنظر العسكرى البروسى "كارل فون كلاوزفيتز - Carl von Clausewitz"، هى مواصلة سياسة خارجية ما بوسائل أخرى غير الدبلوماسية والتفاوض. القوة الناعمة تعنى التأثير فى الدول الأخرى لكى تجعلها تقوم بما تريد، بدلا من ترك أى خيار آخر أمامها، فى وجه العمل المعادى. القوة الناعمة تدرك التعاون من خلال قوة الجذب وفوائد الاختيار التفضيلى، ومن خلال عرض الاحتواء السياسى وتوفير مزايا اقتصادية.

فى ممارسة القوة الصلبة، كان الأوروبيون أقل طموحا ونجاحا مما يتمنى دعاة التكامل الأوروبى. القوات العسكرية للاتحاد الأوروبى حاضرة، بعضها يقاتل ولكن معظمها يشارك فى عمليات لحفظ السلام والمراقبة والتدريب فى أماكن كثيرة من العالم، كما هو الحال بالنسبة لـ "الناتو" ضمن قوة المساعدة الأمنية الدولية - International Security Assistance Force فى أفغانستان، أو مستقلة بتكليف رسمى من الأمم المتحدة فى كوسوفو. بالرغم من ذلك فإن الاتحاد الأوروبى فشل فى أن يبرز بنفسه كقوة يمكن الاعتماد عليها، وباتفاق عام لم تبذل الحكومات الأوروبية ما يكفى من جانبها لكى تبنى قدراتها العسكرية.

العراق وأفغانستان هما أهم الحالات فى هذا السياق. الحكومات الأوروبية اختلفت بشدة بخصوص تأييد "إدارة بوش" فى احتلال العراق لإسقاط نظام صدام حسين فى ٢٠٠٣؛ وسواء أكانت حرب العراق مبررة أم لا، فالحقيقة المهمة هنا هى أن فرنسا وألمانيا رفضتها مثلما رفضها الرأى العام الأوروبى؛ ومع الرفض الجزئى من جانب بريطانيا، فإن كفاية المشاركة العسكرية الأوروبية من أجل استقرار وإعادة إعمار العراق بعد الحرب، كانت محل خلاف باستمرار. كذلك كانت المشاركة الأوروبية فى الحرب فى أفغانستان بهدف تدمير "القاعدة" وحرمان "طالبان" من استعادة قوتها، كانت بالمثل موضع خلاف؛ أما الأكثر إثارة فهو أن الفكر الأوروبى كان منقسما حول ضرورة تلك الحرب. فى تعليق شهير، كان أحد الخبراء قد ألح فى ٢٠٠٣ إلى الخلفية السيكلوجية لتوجه أوروبا نحو استخدام القوة العسكرية بقوله:

الأوروبيون مصرّون على تناول المشكلات بكثير من التدقيق وقدّر أعظم من الحنكة. يحاولون التأثير في الآخرين بالمكر والمخادعة. إنهم أكثر قدرة على تحمل الفشل وأكثر صبرا عندما لا تأتي الحلول سريعا، إنهم بشكل عام يفضلون الردود السلمية على المشكلات، يفضلون المفاوضات والدبلوماسية والإقناع على القسر والإكراه، وهم أسرع في اللجوء إلى القانون الدولي والاتفاقيات الدولية والرأي الدولي والتقاضى في النزاعات... إنهم غالبا ما يهتمون بالإجراءات أكثر من اهتمامهم بالنتيجة، معتقدين أن الإجراءات في نهاية المطاف ستصبح هي الموضوع (٣).

أيا كان الأمر، فإن الاتحاد الأوروبي يستخدم نمطا ثالثا من القوة خاصا به، وهو إسهام فريد إلى حد ما في التطور السياسى العالمى. تلك هي قوة الاتساع والعلاقات الخاصة، وهى "قوة تحويلية" أحدثت إصلاحات سياسية واقتصادية جذرية فى تلك الدول التى تريد حكوماتها الانضمام إلى الاتحاد، وعلى استعداد لأن تقبى بمتطلبات وشروط ومعايير صعبة.. ضرورة للتأهيل؛ كما أحدثت بعض الإصلاحات فى دول تريد حكوماتها الحصول على مزايا أو إمكانية الوصول التفضيلى إلى اقتصاد الاتحاد الأوروبى، وغير ذلك من الفوائد الاقتصادية. بالنسبة للدول المرشحة لعضوية الاتحاد، فإن هذه المعايير هى وجود مؤسسات سياسية مستقرة ضامنة للديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وحماية الأقليات، واقتصاد سوق فعال قادر على مواجهة التنافسية، ومعايير سوق الاتحاد الأوروبى الموحدة، والقدرة الإدارية على تنفيذ مجموعة قوانين وقواعد الاتحاد الأوروبى الإدارية المعمول بها. أما بالنسبة للدول التى تريد علاقات خاصة مع الاتحاد الأوروبى، فالضغط من أجل التكيف مع تلك الشروط والمتطلبات أقل حدة، ولكن احتمالات ما يمكن أن يطلق عليه التلوث الإيجابى - Post-tive Contamination تزداد أهمية مع الوقت. "القوة الأوروبية"، كما يكتب صاحب مصطلح "القوة التحويلية"، "يعتريها الضعف بشكل مستمر... ربما تكون الولايات المتحدة قد غيرت النظام فى أفغانستان، ولكن أوروبا تغير المجتمع البولندى برمته.. من السياسات الاقتصادية وقوانين الملكية إلى معاملة الأقليات ومن تقوم الدولة برعايتهم... أوروبا لا تغير الدول بالتهديد بغزوها: تهديدها الأكبر هو أن تقطع الاتصال بها".

القوة التحويلية لأوروبا هي "التطور الأكثر أهمية في العلاقات الدولية منذ نشأة الدولة - الأمة"^(٤).

ما من شك في أن ذلك مغالاة في التقدير، ولكن الحقيقة هي أن الاتحاد الأوروبي يضم اليوم خمسمائة مليون نسمة، إلى جانب مائة وخمسين مليوناً آخرين في دول تتطلع إلى عضويته (مثل تركيا وأوكرانيا). إنه نادٍ دولي تطلب الدول الأخرى الانضمام إليه وهي تعلم أن متطلبات تلك العضوية تتضمن القيام بإصلاحات صعبة في الداخل.

* السياسة الخارجية والسياسات الخارجية.

مع تطور ونمو الاتحاد الأوروبي، تلمس تعقيدات عمليات الاندماج بين الدول تلك التمايزات والفروق التقليدية بين السياسات الخارجية والداخلية. حالة الاتحاد الأوروبي، حيث تبدأ السياسة الخارجية وتنتهي السياسة الداخلية، أقل وضوحاً حتى من حالة دولة - أمة تقليدية ذات سيادة؛ كما أن هياكل الاتحاد الأوروبي تغير الصلة التقليدية بين السياسة الخارجية والبنية الداخلية، كما تطرحها الأساليب العالمية الواقعية والليبرالية في تناولها للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

كثيراً ما يتصور الفكر الواقعي في العلاقات الدولية النظام العالمي شيئاً أشبه بمجموعة من كرات البلياردو. من وجهة النظر الواقعية، الدولة منيعة، سيادتها الوطنية تضمن وحدة أراضيها، ولكن الدول تواجه وتزيج بعضها الآخر سعياً وراء مصالحها القومية؛ وإذا كانت العلاقات بين الدول تأخذ شكل الدبلوماسية والتفاوض عادة، فإن تضارب المصالح القومية أحياناً يكون خطيراً بما يكفي لكي يؤدي إلى حرب.

على أنه يمكن تصور السياسة الخارجية كذلك باعتبارها انعكاساً للمجتمع المحلي، وفي هذه الحالة فإن السياسة الخارجية لدولة ما، على الأقل على المدى المتوسط وال المدى البعيد، تكون هي التعبير العالمي عن طبيعة مجتمعها الداخلي^(٥). وهكذا فإن التصور الدولي الليبرالي للعلاقات الدولية يؤكد أن النظام العالمي سوف يتصف على نحو متزايد بتكونه من طبقات عدة من المصالح القومية المتقاربة والمؤسسات والشبكات

غير الرسمية فى مقابل الدولة المنيعه، وذلك بسبب اتساع نطاق الحكم الديمقراطى فى العالم.

يقع دور أوروبا فى الشئون الدولية اليوم عند نقطة تقاطع المفاهيم الواقعية والليبرالية لكيفية عمل النظام العالمى، ولكن القضية هى: ماذا نقصد بـ "أوروبا"؟ أوروبا اليوم تعنى الاتحاد الأوروبى، هذا من ناحية، وتعنى من ناحية أخرى كما كانت دائما، الدول - الأمة المختلفة فى القارة الأوروبية، وهناك معنى ثالث يشير إلى دور القانون والإدارة البيروقراطية والتحالف السياسى غير الرسمى الذى يربط بين الدول - الأمة والاتحاد الأوروبى، أى "أوروبا" بالمعنى المتضمن فى مصطلح "التكامل الأوروبى". على نحو ما، تظل أوروبا مجموعة من الدول العميقة، وبصورة أخرى هى هيكلى أو بنية من دول ذات سيادة.. مندمجة.... ومعنى آخر فإن أوروبا اليوم هى فى الحقيقة محصلة التفاعل بين الاثنين؛ وفى مثل هذه البنية فإن الفارق التقليدى بين ما هو محلى وما هو خارجى يصبح من الصعب تحديده.

* أوروبا وأمريكا

من الواضح أن التأثير الخاص لسياسة الولايات المتحدة الخارجية فى أوروبا، وتأثير السياسة الخارجية لأوروبا فى الولايات المتحدة فى حاجة إلى تأكيد. ربما تكون روسيا هى مشكلة أوروبا الأمنية الكبرى، ولكن الولايات المتحدة هى معضلتها السياسية والثقافية الموجودة دائما.

على مدى عقود، وربما على مدى قرن كامل فى حقيقة الأمر، كانت الولايات المتحدة جزءا لا يتجزأ من الروح الأوروبية؛ منذ الحرب العالمية الثانية، بل يمكن أن نقول منذ الحرب العالمية الأولى، كانت الولايات المتحدة قوة أوروبية. وبينما كان كثير من الأوروبيين يشعرون بالاختناق بسبب الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة، فإن أعدادا متزايدة منهم يقلقهم اليوم أن يروا أوروبا وقد سقطت من رادار واشنطن. يقلقهم أن يصبح تركيز اهتمام الولايات المتحدة، شيئا فشيئا، على الصين وعلى دورها كقوة فى المحيط الهادى.

مثمًا كان الحال من قبل، فإن وجود الولايات المتحدة ذاته يُعقّد الهوية الأوروبية وغالبا ما يريك شعورها بالهدف. السياسة الخارجية لقوة عظمى، كما تمارسها الولايات المتحدة، أحيانا ما تكون موضع انتقاد أوروبى له ما يبرره، ولكن نشاطية الولايات المتحدة توسع فى الوقت نفسه من مساحة عدم الثقة بالنفس لدى الأوروبيين وتخمد روح الطموح فيهم. ما تريده وما تفعله الولايات المتحدة (أو ما لا تريده وما لا تفعله) هو نقطة مرجعية باستمرار أمام الحكومات الأوروبية، فالزعماء فى لندن وباريس وبرلين لا يستيقظون فى الصباح لكى يسألوا أنفسهم عما يفكر فيه الآخرون، كلهم يفكرون أولا فيما تفكر فيه الولايات المتحدة^(٦).

أوروبا اليوم، كما فهمنا ضمنا مما سبق، لها وزن فى النظام العالمى بسبب ما هى عليه - الاتحاد الأوروبى المتنامى - أكثر مما هو بسبب ما تفعله للوفاء بالمسئوليات الجيوستراتيجية للقارة؛ وبمعنى آخر فإن وجود أوروبا جيوسياسية متكاملة، مزدهرة وديمقراطية، أكثر وأهم تأثيرا فى النظام العالمى من غياب نشاط دبلوماسى-عسكرى أوروبى ملموس. الأوروبيون بطبيعتهم يشعرون بأنهم يمكنهم الاعتماد على الولايات المتحدة فى أن تأخذ المبادرة الاستراتيجية، حتى وإن كانت أحيانا ترتكب أخطاء كبيرة، وهذا كما يقول كثير منهم مقايضة مرضية وكافية مع التاريخ.

ثم كانت لحظة مهمة فى أواخر ٢٠٠٩ عندما بدأ سريان معاهدة لشبونة Lisbon Treaty الدستور المصغر، وكان على الحكومات الأوروبية أن تختار رئيسا دائما للاتحاد "وممثلا أعلى" للسياسة الخارجية يحظى بسلطات واسعة. لبضعة أشهر. تم اختيار رئيس الوزراء البريطانى السابق المعروف "توني بليز" - Tony Blair، المثير للجدل، لمنصب رئيس الاتحاد. مع شخصية مثل "بليز" رئيسا، وزعيم آخر صاحب تجربة دولية ممثلا للسياسة الخارجية، سوف ينطلق الاتحاد الأوروبى فجأة فى مجال العلاقات الدولية ويصبح لاعبا دوليا فاعلا بحق. ما حدث - وبعد تعقيدات داخلية معهودة من تعقيدات الاتحاد الأوروبى - كان أن تم اختيار رئيس وزراء بلجيكى باهت الشخصية، ومفوض بريطانى مغمور لدى الاتحاد ليشغلا المنصبين.

هذه النتيجة التى آلت إليها الأمور كان لها معنيان كما يبدو. اختيار شخصيات أقل أهمية لمناصب دولية مهمة يعنى أولية الحكومات الوطنية كمراكز جاذبية فى علاقات الاتحاد الأوروبي مع باقى العالم. فى الوقت نفسه، كشف الزعماء الأوروبيون مرة أخرى عن أن التكامل الأوروبى أشبه بمؤسسة تحد من ذاتها، صحيح أنها تجمع الدول معا ولكن النتيجة غالبا هى تأكيد التنافر بينها؛ وبقدر ما معظم الدول الكبيرة ومتوسطة الحجم مسئولة عن ذلك، يبدو أنه ستبقى هناك لبعض الوقت "أوروبا كافية" فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية؛ معظم الحكومات الأوروبية تفضل الهياكل الراسخة للدول - الأمة، كما تقدم المصالح القومية على السعى وراء فكرة وهمية.. "فكرة أوروبا".

من منظور الشئون الاستراتيجية العملية، فإن التطورات المتزامنة فى الحرب فى أفغانستان أكدت محدودية الجهود الأوروبية للمشاركة فى الأعباء العسكرية، حتى عندما كانت الحكومات تلتزم مرارا بأهمية الحرب ضد شبكات الإرهاب العالمية، وكذلك بأهمية الجهد فى أفغانستان من أجل مستقبل حلف شمال الأطلسى.

فى نوفمبر ٢٠٠٩ طلب الرئيس "أوباما" من شركاء الولايات المتحدة فى حرب أفغانستان (نحو ٤٢ شريكا) إرسال قوات إضافية لدعم الاستراتيجية العارمة التى عزم عليها، والمشابهة لتلك التى نجحت فى حرب العراق. كان لديه أمل أن يحصل على التزامات بإرسال عشرة آلاف جندي إلى جانب ثلاثين ألف آخرين تضيفهم الولايات المتحدة إلى ثمانية وستين ألف أمريكى كانوا موجودين هناك بالفعل. لم يتقدم سوى سبعة آلاف جندي، سيكون منهم خمسة آلاف من حلف شمال الأطلسى (أى جنود أوروبيون). كالعادة، كانت بريطانيا هى التى قدمت معظمهم مخططة أن يكون إجمالى مشاركتها عشرة آلاف جندي تقريبا. إيطاليا (٤٠٠٠) وبولندا (٢٨٠٠) سوف تقومان بزيادة قواتهما كذلك. ولكن القوة الهولندية (حوالى ٢٢٠٠) كان من المخطط أن تغادر فى ٢٠١٠، والكنديون (٢٨٠٠) فى ٢٠١١، ولم تتعهد أى من فرنسا أو ألمانيا بتقديم قوات إضافية رغم أنها لم تستبعدا أن تفعل فى المستقبل.

من المفهوم أن قرارات حكومات تلك الدول، وبخاصة فرنسا وألمانيا، كانت متأثرة بالرأى العام فى أرجاء أوروبا، الذى كان معارضا للحرب أو كان على الأقل قد فقد الاهتمام بها. وبالرغم من ذلك فإن مستقبل أفغانستان وتداعيات الحرب بالنسبة

لجارتها باكستان المسلحة نوويا، وذلك هو الأهم، كان يمثل أخطارا بوجود شبكات إرهابية عالمية وانتشار نووى يثير قلق أوروبا. القيادة الاستراتيجية فى مثل تلك الظروف تعنى إحالة الأمر إلى الدولة، بالإضافة إلى عدم التغاضى عن القلق العام.

* أوروبا والعولة.

فى الوقت نفسه كان عام ٢٠٠٩ بداية لتنامى نفوذ أوروبى، كنتيجة غير متوقعة للآزمة المالية العالمية التى بدأت فى أواخر ٢٠٠٧، ومفاوضات التغيرات المناخية فى قمة كوينهاجن فى ديسمبر ٢٠٠٩؛ وهنا، كما فى الشئون الاستراتيجية تكون مسألة القيادة بالغة الأهمية.

كان لكل من باريس ولندن السبق. استنكر "جوردون براون - Gordon Brown" (بريطانيا) و"نيكولا ساركوزى - Nicolas Sarkozy" (فرنسا)، إهمال البنوك الاستثمارية الكبرى الذى أسهم فى صنع الانهيار المالى، وكانا فى الصدارة أثناء المفاوضات من أجل الإصلاح الهيكلى للنظام المالى الدولى. فرض الرئيسان كذلك ضريبة إضافية لمرة واحدة على مكافآت أصحاب البنوك، مع دعوة الحكومات الأخرى لى تحذو حذوهما.

فى المفاوضات بشأن قمة كوينهاجن للمناخ فى ٢٠٠٩، كان "ساركوزى" فى قمة النشاط. جاء الأوروبيون بربود أكثر تحديدا من غيرهم من الحكومات ولكنهم وجدوا أنفسهم أمام تغير جديد فى القيادة الكونية، التى كانت الولايات المتحدة والصين تمثلان مجموعة من اثنين على قمتهما، ولكن الهند والبرازيل كذلك كانتا الآن فى الصف الأمامى، طارحتين مرة أخرى سؤال: إلى أى مدى مازال هناك اعتبار للأوروبيين؟ ربما كانت فرنسا وبريطانيا تعملان ترادفيا فى تلك الاجتماعات، ولكن الواضح أن الاتحاد الأوروبى نفسه لم يكن لاعبا فاعلا فيها؛ ومن هذه الزاوية، كان مستوى المشاركة الألمانية الضعيف المتعمد ملحوظا.

العولة الآن جانب من الجيوسياسية، لأن الاقتصاد القوى، كما هو معروف، الأساس الضرورى لسياسة خارجية تظل قوية. ولأن العولة المالية والاقتصادية تؤثر

فى المصالح الأوروبية مثل الأخطار الأمنية أو أكثر منها، فإن التحديات الجيو اقتصادية الجديدة قد تدفع الحكومات الأوروبية نحو سياسة دولية أكثر حسما؛ ويقدر ما ستصبح الولايات المتحدة قوة عظمى محاصرة، قد تجد واشنطن أسبابا جديدة لتشجيع الحسم الأوروبى.

فى آخر الأمر، فإن الخيار الذى يواجه الأوروبيين، كما يعبر عن ذلك وزير خارجية فرنسى سابق، هو "ما إذا كانت أوروبا ستصبح أحد مراكز القوة فى عالم متعدد القطبية، تنافسى وغير مستقر؛ أى ما إذا كانت ستصبح قوة عالمية حقيقية، أو أشبه بمكتب فرعى للعالم الغربى، وقضاء سلبي على الخريطة، وسويسرا مكبرة حيث الحياة جيدة ولكن بلا تأثير فى مجريات الأحداث"، ويضيف "إنها قضية هائلة لا تعتمد على المعاهدات (معاهدات الاتحاد الأوروبى)، وإنما على ما يدور فى عقول الشعوب"^(٧). مؤلفا هذا الكتاب أكثر ميلا للموافقة على أن سلام واستقرار العالم يمكن أن يفيد من أوروبا أكثر حسما وطموحا، مثلما سيفيد الأوروبيون أنفسهم من تجدد الفعالية التاريخية للقارة.

إن نظاما عالميا سريع التغير، مع بزوغ قوى عظمى جديدة فى شرق وجنوب الكوكب، يمكن أن يكون أكثر توازنا ومرونة، إذا كان فى الغرب وجود لـ "أوروبا" أكثر عزما وحسما، أما وجود "أوروبا" قانعة بما هى عليه، غافلة عن الأخطار، مهمشة، راضية برخاء لا علاقة له بالموضوع.. "أوروبا" بهذه المواصفات أمر وارد، ولكنه أبعد من أن يكون حتميا.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

- de Gaulle, Charles. *Memoirs of Hope: Renewal and Endeavor*. New York: Simon and Schuster, 1971.
- DePorte, Anton. *Europe between the Superpowers: The Enduring Balance*. 2nd ed. New Haven, CT: Yale University Press, 1986.
- Ferguson, Niall. *The War of the World: Twentieth-Century Conflict and the Descent of the West*. New York: Penguin, 2006.
- Fritsch-Bournazel, Renata. *Europe and German Unification*. New York: Berg, 1992.
- Ginsberg, Roy J. *The European Union in International Politics: Baptism by Fire*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2001.
- Hill, Christopher, and Karen E. Smith. *European Foreign Policy: Key Documents*. London: Routledge, 2000.
- Hoffmann, Stanley. *The European Sisyphus: Essays on Europe, 1964–1994*. Boulder, CO: Westview Press, 1995.
- Howorth, Jolyon. *Security and Defense Policy in the European Union*. New York: Palgrave Macmillan, 2007.
- Judt, Tony. *Postwar: A History of Europe since 1945*. New York: Penguin, 2005.
- Kagan, Robert. *Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order*. New York: Alfred A. Knopf, 2003.
- Lieven, Anatol, and Dmitri Trenin, eds. *Ambivalent Neighbors: The EU, NATO and the Price of Membership*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003.
- Macridis, Roy C., ed. *Foreign Policy in World Politics*. Eds. 1–8. New York: Prentice Hall, 1958–1989.
- Smith, Michael E. *Europe's Foreign and Security Policy: The Institutionalization of Cooperation*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
- Thatcher, Margaret. *The Downing Street Years*. New York: HarperCollins, 1993.
- Tiersky, Ronald. *François Mitterrand: A Very French President*. 2nd ed. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2000.
- Tiersky, Ronald, and Erik Jones, eds. *Europe Today: A Twenty-First Century Introduction*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2007.
- Van Oudenaren, John. *Uniting Europe: An Introduction to the European Union*. 2nd ed. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2005.

الفصل الثانى

الاتحاد الأوروبى كلاعب فاعل فى السياسة الخارجية نحو واقعية جديدة

(جون فان أودينارن)

John Van Oudenaren

مع بدء سريان "معاهدة لشبونة - Treaty of Lisbon" فى الأول من ديسمبر ٢٠٠٩، انتهت تقريبا فترة هى سنوات من عدم اليقين والاضطراب السياسى فى الاتحاد الأوروبى - European Union (EU). كانت حكومات الدول الأعضاء قد تحاورت فيما بينها ومع جماهيرها من نوى الحق فى الانتخاب حول الإصلاحات المطلوبة، لكى تجعل من الاتحاد لاعبا أكثر فعالية وقدرة وترابطا على المسرح العالمى^(١)؛ وكانت تلك الفترة قد بدأت فى مايو ويونيو ٢٠٠٥ عندما رفضت جماهير الناخبين فى دولتين من الدول المؤسسة للاتحاد (فرنسا وهولندا) معاهدة دستورية خاصة فى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، كان يمكن أن تحدث إصلاحات مهمة بهدف تقوية الاتحاد. اندفع رؤساء الحكومات للتغلب على انهيار الكتلة التصويتية، بإبرام "معاهدة لشبونة" التى كانت تحتوى على الإصلاحات نفسها، إلا أنها خفضت المخطط من دستور إلى مجرد معاهدة، إلا أن هذه الخطة أيضا انحرفت عن مسارها فى يونيو ٢٠٠٨، عندما رفض الناخبون فى أيرلندا المعاهدة، ولكنها دخلت حيز التنفيذ فى النهاية، عندما وافق عليها الناخبون الأيرلنديون فى استفتاء عام فى خريف ٢٠٠٩، ووافقت على الوثيقة برلمانات كل الدول الأعضاء الأخرى فى الاتحاد.

أنشأت المعاهدة منصبين جديدين بهدف تحسين التنسيق بين سياسات الاتحاد الأوروبى وإعطائه مظهرا عالميا جديدا: منصب رئيس المجلس الأوروبى -

European Council وتكون مدة شغله عامين ونصف العام، ومنصب وزير خارجية للاتحاد، يطلق عليه رسميا مسمى الممثل الأعلى - High Representative، ليكون مسئولاً عن الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. كما أنشأت المعاهدة هيئة دبلوماسية للاتحاد تضم نحو سبعة آلاف شخص، تتبع الممثل الأعلى، مع منحه صفة "الشخصية القانونية"، التي تخول له إبرام اتفاقيات باسمه. وفي قمة عقدت في ديسمبر ٢٠٠٩، اختارت الدول الأعضاء "هيرمان فان رومپوي - Herman van Rompuy"، رئيس وزراء بلجيكا ليكون أول رئيس للمجلس، كما تم اختيار السياسية البريطانية كاترين أشتون Catherine Ashton لمنصب الممثل الأعلى.

* السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي حتى نهاية الحرب الباردة.

كان دخول "معاهدة لشبونة" حيز التنفيذ ذروة عملية طويلة تعود إلى ١٩٥١، عندما أبرمت ست دول أوروبية غربية (بلجيكا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية وإيطاليا ولكسمبورج) معاهدة باريس، التي أنشأت "المجموعة الأوروبية للفحم والصلب - European Coal and Steel Community"، التي خلقت سوقاً مشتركة للسلع (ومبدئياً للخدمات ورأس المال والعمل) بين الدول الستة نفسها. إلى جانب السوق المشتركة التي كانت تقوم على إزالة كل حواجز التعريفية بين تلك الدول، وإقرار تعريفية خارجية مشتركة، كان الملمح المميز للمجموعة الأوروبية - European Community (أو EC كما كان يطلق عليها غالباً) هو وجود مجموعة من المؤسسات لإدارتها.

كان من بينها المفوضية الأوروبية European Commission (التي ستعرف فيما بعد بـ "المفوضية")، وهي الجهاز التنفيذي للمجموعة الأوروبية (EC) التي تملك سلطة الاقتراح التشريعي لها، وممارسة المهام التنظيمية التي تغطيها معاهدة روما؛ ومجلس الوزراء Council of Ministers المكون من وزراء الخارجية (وأحياناً وزراء المالية والصناعة والنقل وغيرها) في الدول الستة الأعضاء، ووظيفته إقرار التشريعات للمجموعة؛ ومحكمة العدل الأوروبية - European Court of Justice (ECJ) المخولة بالفصل في النزاعات بما في ذلك تلك النزاعات حول معاهدة روما والتشريعات التي

تصدر بموجبها؛ والمجلس المشترك- Common Assembly الذى سيطلق عليه فيما بعد "البرلمان الأوروبى"، الذى يتشاور أعضاؤه (المختارون من البرلمانات الوطنية) بخصوص التشريعات، ويساعد فى إضفاء المزيد من الشرعية الديمقراطية على المجموعة الأوروبية (EC).

كانت كل تلك المؤسسات، بدرجة أو أخرى، متجاوزة المستوى الوطنى فى طبيعتها، أنه كان من المفترض أن تتخذ قرارات للمجموعة الأوروبية- EC- ككل، يمكن أن تكون ملزمة للدولة العضو. كانت الدول الأعضاء تسمى مرشحيها للمفوضية، ولكن بمجرد شغل الوظيفة لا يتلقون تعليمات من الحكومات الوطنية، وإنما يعملون كهيئة تتخذ القرارات للمجموعة باعتبارها كيانا جمعيا، وتقدم الاقتراحات بهدف تطوير سياسات المجموعة فى مجالات مثل التجارة والزراعة والنقل. أما بالنسبة للوزراء فى "مجلس الوزراء"، فقد كان من المفترض أنهم يمثلون حكوماتهم الوطنية، ولكن إصدار التشريعات فى المجلس كان يتم بأغلبية الأصوات (بنظام يكون للدول الأعضاء الأكبر فيه عدد من الأصوات أكثر منه بالنسبة للدول الأصغر)، وبمجرد إقرار قانون للمجموعة (EC) يكون لزاما على الدول الأعضاء أن تحترمه وأن تطبقه، حتى وإن كانوا قد صوتوا ضده فى المجلس؛ وفى حال أى خرق فعلى أو مزعوم لمعاهدة روما، تقوم محكمة العدل الأوروبية بالفصل فى الأمر وإجبار حكومة الدولة العضو المخالفة على أن تجعل قوانينها وسياساتها متسقة مع معايير المجموعة؛ أما بالنسبة للبرلمان، فقد كان كيانا ضعيفا فى أول الأمر، ولم يكن له سوى دور استشارى، إلا أنه اكتسب، بمرور الوقت، قوة تشريعية أكبر، وبخاصة بعد ١٩٧٩ عندما تم إقرار نظام الانتخاب المباشر.

فوقية هذه المؤسسات وتجاوزها للطابع الوطنى فى طبيعتها، كان أهم ما يميز المجموعة الأوروبية (EC) عن المنظمات الدولية الأخرى مثل الأمم المتحدة UN- ومنظمة حلف شمال الأطلسى- NATO حيث تحتفظ الدول الأعضاء فيها بكل سيادتها، ولا يمكن إجبارها على اتخاذ قرارات أو سن قوانين لا توافق عليها؛ وبالرغم من ذلك فإن السلطات والمسئوليات المخولة للمجموعة (EC)، من قبل الدول الأعضاء فيها كانت

محدودة جدا، ولم تمتد إلى السياسة الخارجية أو الدفاعية. فى هذه المجالات كانت الدول حرة فى انتهاج سياسات وطنية خالصة، تصل إلى درجة التعاون الثنائى فيما بينها، أو داخل منظمات أخرى أهمها حلف شمال الأطلسى، الذى يضم بين أعضائه الولايات المتحدة وكندا وبولا غير أوروبية. هكذا بدأت مؤسسات المجموعة الأوروبية الحياة دون تفويض بالقيام بدور، أو حتى المشاركة فى صياغة سياسة خارجية ودفاعية أوروبية.

فى غياب مثل هذا التفويض، كان تركيز المجموعة الأوروبية (EC) كله على التنمية الداخلية. لم يكن هناك شىء يمكن أن نطلق عليه السياسة الخارجية للمجموعة الأوروبية، بالرغم من أنها بدأت العمل بالفعل ككيان اقتصادى على المسرح العالى. تطبيق التعريفات الخارجية المشتركة مثلا، تفاوضت المجموعة الأوروبية كوحدة فى "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة - General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)، التى ستفرضها على الواردات من باقى دول العالم، وتحديد التعريفات التى ستفرضها الدول الأخرى، فى المقابل، على صادراتها. كذلك أبرمت المجموعة الأوروبية (EC) اتفاقيات مزاملة - Association Agreements مع دول أخرى، وبخاصة المستعمرات الأوروبية السابقة لفرنسا وبلجيكا وهولنده، تتضمن دخولا تفصيليا للسوق والمساعدات الأجنبية والتعاون السياسى بمختلف صوره. هذه الصلاحيات التى كفلتها معاهدة روما، كانت هى المنفذ الذى مكن مؤسسات بروكسل - والمفوضية على نحو خاص - من البدء فى ممارسة سياسة خارجية حقيقية. بالرغم من ذلك بقيت شئون "السياسة العليا" والسياسة الأمنية والدفاعية بخاصة، ظلت خارج حدود مهام المجموعة، حيث لم تكن الدول الأعضاء راغبة فى إضعاف سيادتها فى هذه المساحة الحساسة سياسيا، أو فى إضعاف حلف شمال الأطلسى، الذى كان ينظر إليه باعتباره الضمان الأخير لأوروبا الغربية فى وجه الخطر السوفيتى.

فى السبعينيات، وتحت عنوان "التعاون السياسى الأوروبى - European Political Cooperation (EPC)" بدأت المجموعة الأوروبية الكشف عن شكل جديد لسياسة

خارجية حقيقية، وفي قمة هاجو - Hague فى ديسمبر ١٩٦٩، دعا قادة الدول الستة وزراء خارجيتهم لإعداد تقرير عن الوحدة السياسية (Union) أى التعاون فى مجال السياسة الخارجية، وأدى هذا التقرير إلى إطلاق فكرة هذا التعاون السياسى الأوروبى (EPC) فى ديسمبر ١٩٧٠ وافقت الدول الأعضاء على التشاور بشأن أمور السياسة الخارجية، واتخاذ إجراءات مشتركة - بقدر الإمكان - فيما يتعلق بالقضايا الدولية. كان إطلاق التعاون السياسى الأوروبى وثيق الصلة، ضمنا، بالتوسع الأول - قبول الدانمرك وأيرلندة والمملكة المتحدة فى المجموعة الأوروبية فى ١ يناير ١٩٧٣ - حيث أصرت الدول الأعضاء بقيادة فرنسا على أن اتساع المجموعة لابد من أن يكون مصحوبا "بتعميق" يستهدف تقوية تماسكها الداخلى، ويجعل وضعها العالمى أكثر حضورا. فى تلك الفترة، حدث تطور مهم آخر وهو إنشاء المجلس الأوروبى - Europe-an Council، بقرار من الدول الأعضاء، فى قمة باريس فى ١٩٧٤، وهو كيان آخر من كيانات اتخاذ القرار، يتبع المجموعة الأوروبية، مكون من رؤساء ورؤساء حكومات الدول الأعضاء الذين سيجتمعون عدة مرات فى كل سنة لاتخاذ قرارات تتعلق بقضايا خارجية وداخلية تهم المجموعة.

على خلاف الوضع فى مجالات مثل التجارة والمنافسة الدولية، حيث تخول معاهدة روما المجموعة الأوروبية سلطات تتجاوز المستوى الوطنى، كان لابد من تفعيل التعاون فى مجال السياسة الخارجية ما بين الحكومات على أساس دقيق. لا يمكن مزيمة الدول الأعضاء بفارق الأصوات فى مجلس الوزراء، أو أن يكونوا عرضة للتنظيمات التى تصوغها المجموعة، أو لتحكيم محكمة العدل الأوروبية. كان عليها أن توافق بالإجماع على أعمال السياسة الخارجية وأن تنسق تلك الأعمال باعتبارها موضوعا للتفاوض بين وزراء الخارجية أو رؤساء الدول، كما يحدث فى الكيانات الدولية الأخرى مثل منظمة حلف شمال الأطلسى والأمم المتحدة؛ ونتيجة لهذه القيود الإجرائية، ظل التعاون السياسى الأوروبى ضعيفا. كانت الدول الأعضاء تستطيع أن تسلك طريقها الخاص، وهو ما حدث فعلا، فى قضايا مثل العلاقة مع الاتحاد السوفيتى أو السياسة تجاه الشرق الأوسط. فى الحرب العربية الإسرائيلية فى ١٩٧٣ على سبيل المثال، تبنت

فرنسا وإيطاليا موقفا مواليا للعرب، بينما كانت ألمانيا الغربية وهولندا أكثر ميلا نحو إسرائيل.

شهدت الثمانينيات تطورا أفضل في تعاون المجموعة الأوروبية في مجال العلاقات الخارجية، الأمر الذي ساعد في تمهيد المسرح لأوروبا أكثر قوة واتحادا بعد ١٩٨٩. كان الاتساع هو التعبير الأبرز والأكثر نجاحا عن الحضور الدولي للمجموعة، الاتساع الأول في ١٩٧٣ كان على عكس قرار المملكة المتحدة بالانضمام إلى المجموعة بعد أن كانت قد شاركت في المفاوضات التمهيدية، أما الاتساعات التي جاءت بعد ذلك - لتشمل اليونان في ١٩٨١ والبرتغال وإسبانيا في ١٩٨٦ - فقد كانت أكثر شمولاً وتوجها نحو الخارج، إذ كانت تقتضى قرارا من جانب القادة الأوروبيين، مدعوما بقوة في واشنطن، لاستخدام المجموعة الأوروبية كأداة تعكس الاستقرار والرخاء على المحيط الأوروبي؛ وبهذا المعنى فإن الاتساع المتوسطى في الثمانينيات وضع النموذج للاتساعات الشرقية التي جاءت بعد فترة الحرب الباردة، عندما مدت أوروبا الغربية مزايا العضوية إلى الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الوسطى والشرقية، كوسيلة لدعم وتأمين مستقبلها كديمقراطيات مستقلة واقتصادات سوق حرة.

في قمة فونتين بلو - Fontainebleau في ١٩٨٤، وافق قادة المجموعة الأوروبية على اقتراح للرئيس الفرنسي "فرنسوا ميتران - François Mitterrand" بتشكيل لجنة لبحث أساليب تحسين أداء المجموعة، وهو ما أدى في النهاية إلى تبني مشروع القانون الأوروبي الموحد (SEA) The Single European Act في ١٩٨٦، وكان ذلك أول مراجعة مهمة للاتفاقيات المؤسسة للمجموعة منذ سنة ١٩٥٧. بالرغم من أن تركيز مشروع القانون الأوروبي الموحد كان منصبا على استكمال السوق الموحدة للسلع والخدمات والبشر ورأس المال، فإنه في الوقت نفسه قوى الأساس القانوني للتعاون السياسي الأوروبي (EPC)، جاعلا من التعاون في مجال السياسة الخارجية معاهدة ملزمة، بدلا من أن يكون قرارا سياسيا طوعيا.

كانت متضمنات برنامج السوق الموحدة الطموحة أوروبية ومحلية: كان المقصود

أن يسرع البرنامج عملية التنمية وخلق فرص للعمل وجعل أوروبا لاعباً اقتصادياً أكثر مرونة وفعالية؛ ولكن "برنامج ١٩٩٩ - (Program ١٩٩٢)"، (وهو مسمى باسم السنة الهدف التي سيكون قد تم ببلوغها القضاء على كل العوائق أمام تدفق التجارة والخدمات) فقد كان له متضمنات عالمية في الوقت نفسه. هذا البرنامج جعل المجموعة الأوروبية (EC) سوقاً أكثر أهمية بالنسبة للدول الأخرى وخاصة تلك الواقعة على الأطراف الشرقية والجنوبية للمجموعة، كما هي المسرح للاتساع (في ١٩٩٥) أمام ثلاث دول إضافية - النمسا والسويد وفنلندا -، وإلى تكوين المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) European Economic Area (وهي بالأساس امتداد للسوق الموحدة) مع كل من أيرلندا وليختنشتاين - Liechtenstein والنرويج.

كان التطور الرئيسى الآخر فى الثمانينيات، هو بدء تورط المجموعة الأوروبية فى السياسة الأمنية والدفاعية، فبالإضافة إلى الانطلاقة المتمثلة فى القانون الأوروبى الموحد (SEA)، اتخذت الدول الأعضاء خطوة مهمة، استجابة لاقتراح آخر من "ميتران"، وهى إعادة تنشيط "الاتحاد الأوروبى الغربى - Western European Union (WEU)"، وهو منظمة أمنية أوروبية، تعود أصولها إلى معاهدة بروكسل ١٩٤٨ كانت قد أصبحت غير فاعلة بعد أن تولى حلف شمال الأطلسى مسئولية الدفاع عن القارة. فى أكتوبر ١٩٨٤، وافقت دول الاتحاد الأوروبى الغربى السبعة على عقد اجتماعات نصف سنوية لوزراء الخارجية والأمن، والعمل على تنسيق وجهات نظر الدول الأعضاء فى أمور الدفاع، والحد من التسلح، والعلاقات بين الشرق والغرب وعبر الأطلسى، والتعاون الأوروبى فى مجال التسلح؛ وبحلول عام ١٩٨٧، كان الاتحاد (WEU) قد تطور إلى درجة المساعدة على تنسيق تعاون عسكري فعلى، وبالتحديد إسهام القوات البحرية الأوروبية فى عمليات إزالة الألغام فى الخليج الفارسى فى المراحل الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية.

إعادة تنشيط الاتحاد الأوروبى الغربى، التى تبناها الفرنسيون ووافق عليها، إلى حد ما، بقية الأعضاء، أعطت أوروبا وزناً أكبر وصوتاً أقوى فى العالم، فى وقت كانت فيه العلاقات الأمريكية الأوروبية أكثر توتراً بخصوص السياسة تجاه الاتحاد

السوفيتي. كانت الولايات المتحدة تحت إدارة رونالد ريجان - Ronald Regan - قد زادت الإنفاق على الدفاع، وانسحبت من مفاوضات الحد من التسليح مع موسكو، وحاولت أن توقف إنشاء خط أنابيب غاز يصل بين سيبيريا وأوروبا، على أساس أنه سوف يزيد من اعتماد أوروبا على الاتحاد السوفيتي، ويضخ كميات أكبر من العملة الصعبة إلى موسكو. كانت تلك كلها سياسات تزيد من قلق الحكومات الأوروبية، التي كانت - بدرجات مختلفة - تفضل أسلوبا أكثر مرونة في التعامل مع الكتلة الشيوعية.

من الجدير بالذكر أنه برغم ظهور المجموعة الأوروبية بمظهر التعددية في السياسة الدولية، الذي تجلى في الفكر الأوروبي في أواخر التسعينيات ومابعدھا، بالرغم من ذلك فإنه لم يكن لها دور رئيسي أو رمزي واضح، حيث انخرطت الدول الأعضاء في نوع من التعددية الداخلية لبناء مؤسسات وسياسات المجموعة، إلا أن سياستها تجاه النظام الدولي كانت تتميز بنوع من انفرادية جماعية تقاوم من خلالها المجموعة لكي لا تكون ترتيباتها التجارية الداخلية، التي تميز ضد العالم الخارجي، عرضة للمعايير العالمية كما تجسدها اتفاقية الجات- GATT (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة).

في المجال السياسي، لم تكن دول المجموعة الأوروبية (EC) متحمسة للأمم المتحدة كما ستصبح فيما بعد. ألمانيا الغربية لم تكن، حتى، عضوا في المنظمة الدولية حتى ١٩٧٢ (بسبب خلافات بين الشرق والغرب حول الوضعية القانونية لألمانيا الشرقية)، كما أن فرنسا وبلجيكا وهولندا رفضت الأسلوب الذي تحولت به الجمعية العامة إلى منبر، كانوا باستمرار عرضة للهجوم عليهم منه بسبب بقايا النزعة الاستعمارية لديهم؛ كذلك فإن قوى مثل ألمانيا وإيطاليا كانت تستهجن اشتراك الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي في معاهدة لمنع الانتشار النووي Nuclear Nonproliferation Treaty (NPT) في ١٩٦٨ واستخدام هياكل الأمم المتحدة لفرض حالة غير نووية دائمة عليهم، ولم تصدق على المعاهدة حتى سنة ١٩٧٥، والحقيقة أن فرنسا أبدت كرهها الشديد لنزع السلاح النووي برفضها الانصياح لمعاهدة NPT، لأي من المعاهدات التي تحد من التجارب النووية. إلا أن ذلك كله تغير في التسعينيات، عندما أعاد الاتحاد الأوروبي تأكيد (EU) نفسه باعتباره مدافعا رئيسيا عن العالم ومعبرا عن التعددية في الاقتصاد والسياسة الخارجية.

* غبطة ما بعد الحرب الباردة

بنهاية الثمانينيات، ظهرت المجموعة الأوروبية مستقرة لتزيد من نفوذها العالمى وتطور لنفسها سياسة خارجية قوية. كان برنامج السوق الموحدة يمشى فى طريقه، والاتساع جنوبا يعتبر نجاحا كبيرا لكل من السياستين الداخلية والخارجية لأوروبا. تم إحياء الاتحاد الأوروبى الغربى (WEU)، وكان الحوار مستمرا بخصوص اتحاد اقتصادى ومالى وإصدار عملة موحدة. إلا أن المجموعة الأوروبية (EC) لم تكن مهيةة للتغيرات المفاجئة والعميقة التى حدثت فى أوروبا الوسطى والشرقية فى ١٩٨٩، التى انتهت بسقوط جدار برلين فى التاسع من نوفمبر من العام نفسه. كان التغير فى العالم الشيوعى مستمرا منذ ١٩٨٥، عندما وصل إلى السلطة فى الاتحاد السوفيتى "ميخائيل جورباتشوف" Mikhail Gorbachev - "نو التوجه الإصلاحى، وبدأ يضغط فى اتجاه إصلاحات اقتصادية واجتماعية فى بلاده، وضمنا فى الدول الأخرى فى حلف وارسو - Warsaw Pact. كان هدف "جورباتشوف" إصلاح الشيوعية أكثر من تدميرها، وكان القليلون فى الغرب هم الذين يرون سقوط النظام الشيوعى وشيكا. اختلفت الحكومات الغربية حول كيفية مساعدة "جورباتشوف" على إدخال حقوق ديمقراطية أكثر وعناصر رأسمالية إلى السوق الحرة فى النظام السوفيتى، إلا أنهم كانوا يخشون فى الوقت نفسه احتمالات الارتداد العنيف مثلما حدث على يد الشيوعيين الصينيين ضد حركة الطلاب فى ١٩٨٩.

ولكن التغيرات تسارعت فى أوروبا الوسطى والشرقية عندما فقد الزعماء السوفيت السيطرة على القوى التى أطلقها "جورباتشوف" فى المجر وبولندا تحرك زعماء الإصلاح نحو انتخابات حرة جزئيا والسماح بقيام أحزاب سياسية معارضة؛ كما عجلت المجر بالأزمة الأخيرة فى ألمانيا الشرقية عندما فتحت حدودها مع النمسا فى صيف ١٩٨٩، سامحة للآلاف من الألمان الشرقيين (الذين كان يمنهم جدار برلين والحدود الداخلية الحصينة لألمانيا الغربية من الهجرة المباشرة إلى ألمانيا الغربية) بالفرار إلى الغرب بطريق غير مباشر عبر المجر. فاقدة الأمل فى مساندة شرعية الدولة

المتداعية، فتحت السلطات فى ألمانيا الشرقية الجدار، فكان ذلك خطوة سارعت بانتهاء سلطة الدولة.

فى مارس ١٩٩٠، أجرت ألمانيا الشرقية انتخابات حرة، صوت فيها الناخبون، بأغلبية ساحقة، لأحزاب كانت تدعو إلى إعادة الوحدة سريعا مع ألمانيا الغربية. الاتحاد السوفيتى الذى كان قد فقد الملايين من البشر فى الحرب العالمية الثانية، وشهد دمار ألمانيا قوية، باعتبار أن ذلك كان هدفه الرئيسى من الحرب، رفض فى البداية اقتراحات التوحيد، إلا أنه رضى فى خلال فترة زمنية لم تستغرق سوى شهور قليلة، تاركا الدولتين الألمانييتين للتفاوض حول ما كان فى حقيقة الأمر عبارة عن استيلاء الغربية على الشرقية. كانت ذروة هذه التطورات الدبلوماسية السريعة عودة الوحدة الرسمية لألمانيا فى التاسع من أكتوبر ١٩٩٠، وانسحاب جميع القوات السوفيتية من الأراضي الألمانية.

كان أحد الأسس المنطقية للتكامل الأوروبى بعد الحرب العالمية الثانية، هو تعزيز الوفاق بين فرنسا وألمانيا، والاحتفاظ بألمانيا غربية مسقرة فى حظيرة الغرب؛ ومع الدولة التى أعيد توحيدها فجأة ظهرت أسئلة جديدة حول ما إذا كانت ستحتفظ بتوجهها الغربى بعد ١٩٤٥، أم أنها سوف تعيد توجيه نفسها اقتصاديا وسياسيا نحو الشرق؛ وبعد استيعابها للمقاطعات الخمسة وستة عشر مليون نسمة فى ألمانيا الشرقية السابقة أصبحت الجمهورية الفيدرالية أكبر مما كانت عليه قبل ١٩٩٠، ولكن أفقر كثيرا نسبيا، وأقل قدرة على القيام بدورها التقليدى "كصراف" يكفل دعما سخيا للدول الأعضاء الأكثر فقرا مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا.

فى رد فعل على كل هذه الأمور المقلقة، سعى أهم قيادات أوروبا السياسية آنذاك، الرئيس "ميتران" ورئيس المفوضية "جاك ديلور - Jack Delors"، وقبل الجميع المستشار الألمانى "هيلموت كول - Helmut Kohl"، لتأكيد أهمية التكامل، فيما أصبح فجأة أوروبا ما بعد الحرب الباردة. كان "كول" قد نبه جيرانه الأوروبيين من خلال تحركاته الأحادية للإسراع بعملية الوحدة، ولكنه كان يسعى الآن لى يؤكد أن ألمانيا فى ظل ما تواجهه

من تحديات داخلية وخارجية، لديها من الأسباب - وأكثر من أى وقت مضى - ما يجعلها تريد أن تكون هناك أوروبا قوية متحدة. وجد "كول" شريكا على استعداد لذلك وهو الرئيس "ميتران"؛ وفى أبريل ١٩٩٠، أصدر الزعيمان رسالة مشتركة دعيا فيها إلى اتخاذ خطوات جديدة نحو اتحاد سياسى أوروبى، وأدى هذا الاقتراح فى ديسمبر ١٩٩٠ إلى عقد مؤتمر فيما بين الحكومات (IGC) Intergovernmental، تعهدت فيه الدول الأعضاء بأن تقوم بمراجعات رئيسية للمعاهدات المؤسسة، التى يمكن أن تنشئ كيانات جديدة وتحدد توجهات سياسية يمكن الاتفاق عليها لمواجهة التحديات الداخلية والعالمية الجديدة - وكان ذلك كله تحت عنوان "اتحاد سياسى". كان لهذا المؤتمر أن يضى بالتوازي مع مؤتمر آخر فيما بين الحكومات كان من أبرز مهامه التفاوض بشأن إصدار عملة موحدة.

وإذا كانت الحكومات الأوروبية قد أجمعت على أن سقوط الشيوعية وإعادة توحيد ألمانيا كانت أمورا تستدعى جهودا جديدة فى اتجاه التكامل، فإنها كانت أقل اتفاقا، عندما كان عليها أن تحدد جوهر انطلاقا جديدة من أجل الوحدة الأوروبية، والأهداف التى سيكون على الاتحاد الأوروبى (EU) أن يسعى لتحقيقها. كانت فرنسا وألمانيا متفقتين على أهمية الوحدة المالية، بينما كانت بريطانيا مصرة على الاحتفاظ بعملتها؛ وبأسلوب ديجولى تقليدى استنتجت فرنسا أنه مع وجود خطر سوفيتى، وهو من آثار الماضى، كان تحالف "الناتو" أقل أهمية عما كان عليه إبان الحرب الباردة، وأن الأولوية أمام أوروبا ينبغي أن تكون لتخفيض نفوذ الولايات المتحدة على القارة وإعادة تأكيد هويتها الخاصة. من جهة أخرى، كانت بريطانيا ملتزمة بالحفاظ على "ناتو" قوى، وعلى وجود الولايات المتحدة فى أوروبا بموجب "العلاقة الخاصة" الطويلة بين القوى الأنجلو ساكسونية؛ أما بالنسبة لألمانيا فكانت تميل إلى "امتطاء" الوضعين الفرنسى والبريطانى والإبقاء على الناتو، ووجود الولايات المتحدة كنوع من الضمان لدولة تقع فى قلب أوروبا ولكن على نفس الخط مع فرنسا، معتقدة أن عالم ما بعد الحرب الباردة كان يتطلب أوروبا أكثر استقلالية بسياساتها الخارجية وقدراتها الدفاعية الخاصة.

هذه الرؤى المتصارعة أُشْبِعَتْ نقاشا، وتم حلها جزئيا فى المؤتمرات ما بين الحكومية (IGCS) التى عقدت على مدار ١٩٩١، وانتهت بجولة من المفاوضات الطويلة فى مدينة ماسترخت - Maastricht الهولندية فى شهر ديسمبر. كانت النتيجة هى

"معاهدة ماستريخت - Treaty of Maastricht" المعروفة رسمياً بمعاهدة الاتحاد الأوروبي - (Treaty on European Union) التي قامت بمراجعات مستفيضة للاتفاقيات المؤسسة للمجموعة الأوروبية (EU).

هكذا نشأ الاتحاد الأوروبي - (EU) European Union رسمياً. لم تختف المجموعة الأوروبية ولكنها أصبحت مجرد جزء من الاتحاد (EU)، يتناول القضايا الاقتصادية والتنظيمية، بما في ذلك العملة الموحدة الجديدة.

كان الاتحاد الجديد كيانا معقداً يقوم على أعمدة ثلاثة، العمود الأول هو المجموعة الأوروبية (EU) الأصلية ولكن مع سلطات واسعة وهيكل مؤسسية جديدة مصممة بحيث تجعله يعمل بشكل أقرب إلى الحكومة المركزية المستقبلية لفيدرالية أوروبية ناشئة. شملت التغيرات استخداماً أوسع لنظام التصويت بالأغلبية في مجالات كثيرة لاتخاذ القرار، وسلطات أكبر للبرلمان الأوروبي - European Parliament، والأهم من ذلك كله البنك المركزي الأوروبي (ECB) European Central Bank الجديد، الذي كان له أن يمارس سلطات واسعة في المجال النقدي.

وكان العمود الثاني هو التعاون السياسي الأوروبي (EPC) القديم، بعد تقويته مؤسسياً وقانونياً. أنشأت المعاهدة بشكل رسمي ما يسمى بـ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) THE Common Foreign and Security Policy، التي نصت على أن يسعى "الاتحاد الأوروبي" والبول الأعضاء فيه نحو أهداف محددة تتضمن الحفاظ على المصالح والقيم الرئيسية له، وتقوية أمنه وأمن دوله الأعضاء، وتنمية التعاون الدولي والديمقراطية وحقوق الإنسان. هذه الأهداف سوف يتم السعي لتحقيقها عن طريق التشاور الذي يؤدي إلى تحديد المواقف المشتركة واتخاذ المواقف المشتركة كذلك.

ومثلما كان الأمر في الـ (EPC)، كان على الاتحاد أن يتخذ قرارات الـ (CFSP) بالإجماع وليس بأغلبية الأصوات، وهو ما كان يميز العمود الأول. لم يكن هناك ميزانية مركزية أو أدوار محددة للبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، والأهم أن غموضاً ما كان يكتنف المطامح النهائية للاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، وخاصة فيما يتعلق

بأمور الدفاع نصت المعاهدة على أن الـ (CFSP) السياسة الخارجية والأمنية المشتركة - "سوف تتضمن كل الأمور ذات الصلة بأمن الاتحاد، بما في ذلك الإطار النهائي لسياسة دفاعية مشتركة، يمكن أن تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك"^(٢). خلقت هذه الصياغة مصطلحات فضفاضة وألفاظا غير محددة المعنى مثل "في الوقت المناسب" وغيرها، الأمر الذي جعل بريطانيا مقتنعة بأن ترجئ أي فعل حقيقي في هذا المجال إلى مستقبل غير محدد، وأن تستمر في اعتمادها على "الناتو"، بينما كانت فرنسا متلهفة على البدء في بناء قدرة دفاعية أوروبية كبديل للحلف، وعلى الأقل بالنسبة لبعض أوجه الجوانب الدفاعية.

العمود الثالث كان مخصصا لما أطلق عليه "القضاء والشئون الداخلية". كانت هناك تحديات مثل الهجرة غير الشرعية، والإرهاب، وتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة، وهي بالأساس شئون تخضع للمسئولية الوطنية، إلا أن الحكومات أدركت أنها كانت تتطلب سياسات أكثر تنسيقا على مستوى أوروبا كلها؛ وكان الأمر كذلك وبخاصة بعد أن ألغى برنامج السوق الموحدة مراقبة الحدود إلى حد كبير داخل الاتحاد، وهو ما سمح للممارسات غير القانونية في دولة ما من أن تنتقل إلى الدول الأخرى. ويهدف التعامل مع هذه القضايا أنشأت الدول الأعضاء آليات حكومية جديدة تكون مسئولة عن تحسين التعاون من خلال تبادل المعلومات واتخاذ إجراءات مشتركة. ومثلما هو الأمر في العمود الثاني، فإن دور المؤسسات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي مازال طوعيا، كما أنه عرضة لأن يتوقف عن طريق القيتو في مجلس الوزراء، كما أنه ليس مادة للتحكيم في محكمة العدل الأوروبية.

مع المفاوضات حول الوحدة الاقتصادية والسياسية من ورائه، انتقل الاتحاد إلى قضية ملحة أخرى وهي الاتساع شرقا عقب سقوط الشيوعية، وكان هناك حديث - وإن كان ضئيلاً - في أوروبا عن "أوروبا ممكنة" ذات دوائر متحدة يكون الاتحاد الأوروبي نواتها أو مركزها الداخلي، وأن دولا مثل بولندا والمجر وجمهورية التشيك يمكن أن تشكل منطقة تجارية اقتصادية مرتبطة به وإن لم تكن ضمنه فعلا؛ أما روسيا والدول الأخرى التي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي السابق فيمكن أن تشكل الدائرة

الخارجية الأكثر بعدا عن المركز. على أية حال، لم يكن الزعماء السياسيون والرأي العام فى أوروبا الوسطى والشرقية سعداء باقتراحات تجعلهم يقبلون أن يكونوا فى وضع الدرجة الثانية دائما فى أوروبا، وضغطوا من أجل وضع لا يقل عن العضوية الكاملة فى حلف شمال الأطلسى والاتحاد الأوروبى.

كانت ألمانيا مؤيدا مبكرا للاتساع شرقا، إذ كان لها - تقليديا - علاقات اقتصادية وثيقة بالدول الواقعة إلى الشرق منها ومن ناحية جنوبها الشرقى، كما كان لها مصلحة فى استخدام الاتحاد الأوروبى ليعكس الاستقرار واحتواء المشكلات الخاصة بالاعتداء على البيئة، ومصانع الطاقة النووية، غير الأمانة والصراعات العرقية، وزيادة الجريمة المنظمة التى يمكن أن تنتقل إلى ألمانيا. كانت فرنسا ودول أخرى كثيرة أقل حماسة رغم أنها لم تكن ضد الاتساع بنفس الدرجة، إذ كان من المحتمل أن تحقق من ورائه فوائد أقل من ألمانيا ولكن تكلفة ذلك كانت تثقلها. كثيرون أيضا فى أوروبا كان يقلقهم ذلك التدفق السريع لعشرة أعضاء جدد أو أكثر، الأمر الذى يمكن أن يضعف من تماسك الاتحاد ويقلل من قدرته على اتخاذ القرار، ومن ثم يكون خطرا على المشروعات الطموحة، التى تم بلورتها فى الثمانينيات من أجل عملة موحدة وسياسة خارجية مشتركة.

لكسب الوقت، وأثناء ترتيب هذه الأمور، ولتقديم مساعدة فورية للدول الديمقراطية الجديدة التى كانت مازالت تترنح نتيجة انهيار أنظمتها الاقتصادية، اتخذ الاتحاد الأوروبى عدة خطوات انتقالية، بما فى ذلك إنشاء بنك خاص (مقره لندن) هو البنك الأوروبى لإعادة البناء والتنمية - European Bank for Reconstruction and Development (EBRD). لتقديم قروض للدول الشيوعية السابقة، ومعونات فنية ثنائية تتضمن المزاوجة بين مؤسسات وخبراء من أوروبا الغربية ونظرائهم من أوروبا الوسطى والشرقية، لتبنى أمور مثل إصلاح القطاعات القانونية والمالية وحماية البيئة، وقبل ذلك كله عقد "اتفاقات أوروبا - Europe Agreements، مع عشر دول فى المنطقة هى: بلغاريا وجمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

توصلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى توافق مزعزع في دورة المجلس الأوروبي (يونيو ١٩٩٣) في كوبنهاجن، التي دعت إليها كل تلك الدول التي كان الاتحاد قد أبرم معها "اتفاقات أوروبا" لتصبح أعضاء في الاتحاد، ولكن بعد أن تكون قد أوفت ببعض المعايير فيما يتعلق بقدرتها الاقتصادية وإنشاء مؤسسات ديمقراطية وأنظمة سوق اقتصادية حرة. هذه الشروط التي أصبحت تعرف بمعايير كوبنهاجن (Copenhagen Criteria)، ستكون هي الشغل الشاغل لدول أوروبا الوسطى والشرقية على مدى العقد التالي، وإحدى المهام الرئيسية للمفوضية الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأخرى التي أُغدقت بالمساعدات والمعونات المالية والفنية على تلك الدول لتساعدها على الوفاء بالمعايير الأوروبية من خلال التشكيلة الواسعة لقوانين ونظم الاتحاد.

مواصلة للاندفاع نحو الاتساع، قرر المجلس الأوروبي (EC) أن يكون تركيز الـ "CFSP" الرئيسي على العلاقة بين الاتحاد ومحيطه، وكان ذلك المحيط يضم القوس الهائل والمركب من الدول التي ستصبح جارة للاتحاد بعد اتساعه المتوقع: من ناحية الجنوب الشرقي هناك ألبانيا ويوغوسلافيا السابقة، ومن ناحية الشرق توجد روسيا وأوكرانيا وبيلا روسيا والدول الأخرى في الاتحاد السوفيتي السابق، ومن ناحية الجنوب هناك الشمال الأفريقي والشرق الأوسط. لا أحد من تلك الدول كان مرشحا قريبا لعضوية الاتحاد، ولكن رخاها واستقرارها كانا أمرين مهمين بالنسبة له.

كانت يوغوسلافيا السابقة - خاصة - تحديا صعبا، فعلى خلاف تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي (وكلاهما ذاب في هدوء بعد سقوط الشيوعية)، فإن يوغوسلافيا كفيدرالية من ست جمهوريات مختلفة إثنيا ودينيا، وكانت قد نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، تشققت وتعرضت لطوفان من العنف وسفك الدماء. كانت المشكلات قد بدأت في يونيو ١٩٩١ عندما أعلنت اثنتان من الجمهوريات استقلالهما. الجيش اليوغوسلافي الفيدرالي، الذي كان يسيطر عليه أغلبية من الصرب الإثنيين تدخل في كلتا الدولتين بزعم حماية الفيدرالية والحقيقة أنه كان يحمي حقوق الصرب الإثنيين الذين يعيشون في كرواتيا. انتهز الاتحاد الأوروبي الفرصة للتوسط لتسوية الأزمة بواسطة أحد وزراء الخارجية الأوروبيين، الذي أطلق عبارته الشهيرة: "إنها

ساعة أوروبا وقد حانت، وليس الولايات المتحدة". بالرغم من جهد الاتحاد الأوروبي لتصدر المشهد، تدهور الوضع في البلقان، فأعلنت البوسنة - الهرسك استقلالها عن يوغوسلافيا، الأمر الذى أثار بدوره حفيظة المنطقة ذات الأقلية الصربية فى البوسنة لتعلن استقلالها عنها، صانعة بذلك جمهورية صغيرة لم يتم الاعتراف بها دوليا، ولكن تم دعمها سياسياً وعسكرياً من صربيا المجاورة؛ وفى المعارك التى نشبت بين القوات التابعة للجماعات العرقية والدينية الثلاثة الذين يكونون سكان البوسنة - مسلمى البوسنة، وهم الأغلبية، والصرب الأرثوذكس، والكروات الرومان الكاثوليك - فر أكثر من المليون شخص من بيوتهم هربا من عمليات التطهير العرقى، التى كان يقوم بها الصرب أساسا، وإن لم يكن على سبيل الحصر. كان الأوروبيون يشاهدون القتال على شاشات التلفزيون مع فشل جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فى التوسط لإيقاف العنف وتحقيق السلام.

فى آخر الأمر، تدخلت "إدارة كلينتون - Clinton"، التى كانت مترددة حتى لا تتورط فى الصراع، وساعدت فى عملية إعادة السلام، فبعد عدة هجمات وحشية شنها الصرب على المدنيين فى صيف ١٩٩٥، قامت طائرات الولايات المتحدة وبول أخرى حليفة - من خلال الناتو - بنحو ثمانمائة عملية عسكرية ضد أهداف صربية. تبع العمل العسكرى مؤتمر للسلام عقدته الولايات المتحدة فى دايتون - أوهايو، وافق فيه رؤساء صربيا وكرواتيا والبوسنة على تأسيس فيدرالية "ضعيفة" من الكيانات السياسية فى صربيا والبوسنة وكرواتيا، تدعمها قوات من "الناتو" لحفظ السلام. أخذا العبرة من أدائه الضعيف فى يوغوسلافيا السابقة، بدأ الاتحاد الأوروبي البحث عن سبل لتقوية سياسته الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)؛ وفى مارس ١٩٩٦ ترأست الحكومة الإيطالية - باعتبارها شاغلة منصب الرئاسة الدورية للاتحاد - افتتاح مؤتمر ما بين حكومى (Intergovernmental)، كانت مهمته مراجعة معاهدة ماسترخت، وكان انعقاده بمقتضى المعاهدة نفسها، كما كان أحد الطول الوسط التى توصلت إليها الدول الأعضاء فى ١٩٩١ بخصوص الـ "CFSP" كانت دول مثل فرنسا التى تحبذ سياسة أوروبية قوية، ترى فى المراجعة وسيلة لإصلاح وتقوية السياسة الخارجية

والنصوص الخاصة بالدفاع فى معاهدة ماسترخت، بينما كانت دول مثل بريطانيا، الأقل حماسة لـ "CFSP"، سعيدة بتأجيل اتخاذ القرار النهائى بهذا الخصوص عدة سنوات.

معاهدة أمستردام، التى نتجت عن الـ "IGC" ودخلت حيز التنفيذ فى مايو ١٩٩٩، جاءت بإصلاحات عدة لتقوى العمود الثانى؛ وعندما أدرك الاتحاد الأوروبى أن ليس كل الأعضاء قد يريدون المشاركة فى جميع الأعمال العسكرية، وأن الإصرار على الإجماع قد يكون أحد الأسباب المؤدية إلى الإخفاق، عندما أدرك ذلك وافق على اتخاذ أسلوب "تحالف الراغبين" - Coalition of the Willing الذين يمكن أن يشاركوا فى مثل تلك الأعمال تحت علم الاتحاد. قوّت المعاهدة الروابط بين الاتحاد الأوروبى (EU) والاتحاد الأوروبى الغربى (WEU) باعتباره الذراع العملية لسياسة دفاعية وليدة للاتحاد الأوروبى؛ ولكى تعطى صوتاً لسياسة الاتحاد الأوروبى الخارجية، وهو الأمر الأهم، أنشأت المعاهدة منصب "الممثل الأعلى High Representative" للـ "CFSP"، الذى سيكون مكلفاً بالتعبير عن مواقف الاتحاد الأوروبى على المسرح العالمى وتمثيله فى المنابر الدولية.

وبينما كانت الدول الأعضاء تضع اللمسات الأخيرة على معاهدة أمستردام، نشبت الاضطرابات مرة أخرى فى البلقان منذرة بأن تسبق أية تحسينات كان الاتحاد يجريها للتأثير فى التطورات الجارية على محيطه. متعظاً مؤقتاً بالإجراءات التى قام بها "الناتو" فى البوسنة، بدأ الدكتاتور الصربى "سlobodan ميلوسيفيتش" - Milosevic يثير الأحقاد العرقية فى المنطقة مرة أخرى. فى أوائل ١٩٩٨، بدأت وحدات عسكرية وشُرطية تهاجم بعض قرى كوسوفو وتطرد سكانها من الألبان، الذين كانوا قد ناضلوا طويلاً للحصول على حكم ذاتى واعتراف بحقوقهم المدنية والسياسية. مرة أخرى، ستجد أوروبا نفسها أمام موجة تطهير عرقى على عتباتها؛ ويعد جهود دبلوماسية مكثفة فشلت فى كف "ميلوسيفيتش" عن أعماله، وفى مارس ١٩٩٩ قام "الناتو" مرة أخرى بشن هجمات على أهداف صربية؛ وبعد حملة قصف استمرت ثمانية وسبعين يوماً، استسلمت صربيا، وقبلت بتسوية مدعومة دولياً، أصبحت كوسوفو بموجبها محمية فعلية، تحفظ أمنها قوات "الناتو".

فى كل من أزمى البوسنة وكوسوفو، لعب الاتحاد الأوروبى دورا، هو الأهم، فى إعادة الإعمار والمساعدة بعد الحرب، وكان ذلك متسقا المستقر منذ فترة طويلة، باعتباره قوة مدنية، مستمدا من القدرات نفسها التى كان قد طورها لمساعدة دول أوروبا الوسطى والشرقية فى الإعداد لعضويته، وذلك من خلال مساعدتها فى إعادة بناء اقتصادها وأنظمتها السياسية. بالرغم من ذلك لم يكن القادة الأوروبيون راضين تماما بما قاموا به بعد انتهاء الصراع، وإنما كانوا يريدون أن يجعلوا أوروبا لاعبا أكثر حضورا وفعالية فى المشهد العالمى، وقادرا على التدخل عسكريا لحفظ السلام أو القيام بعمليات لفرضه دون الاعتماد، حصرا، على "الناتو" والولايات المتحدة فى مجال القوة العسكرية التى يمكن استخدامها.

فى ذلك الوقت، كان هناك عامل مهم آخر، هو تغيير الفكر فى بريطانيا، إذ كان حزب العمال برئاسة "توني بليز - Tony Blair" قد وصل إلى السلطة بعد سنوات من حكم المحافظين. كان "بليز" داعما قويا لـ "ناتو" وصديقا حميما للولايات المتحدة، والحقيقة أنه كان عليه أن يدفع ثمنا سياسيا باهظا فيما بعد لاشتراكه مع الرئيس "جورج دبليو بوش - George W. Bush"، ودعمه لحرب العراق فى ٢٠٠٢، إلا أنه - فى هذا السياق - حرك بريطانيا فى أواخر التسعينيات، نحو ما كان، طويلا، هو الوضع الفرنسى، متبنيا فكرة مفادها أن أوروبا كانت فى حاجة إلى قدرة عسكرية ذاتية. فى لقائهما فى سانت مالو - St. Malo فى فرنسا، أصدر "بليز" والرئيس الفرنسى "جاك شيراك - Jacques Chirac" إعلان الدفاع الأوروبى - Declaration on European Defence، الذى كان بمثابة شق طريق، ونصا فيه على "ضرورة أن يكون للاتحاد الأوروبى القدرة على العمل ذاتيا، مدعوما بقوات عسكرية قادرة، والوسيلة التى تمكنه من اتخاذ القرار باستخدامها، والاستعداد للقيام بذلك لكى يستجيب للآزمات العالمية" (٢) لى هذا الاقتراح دعما من الاتحاد بكامله، وعلى طريق تطبيقه دعا المجلس الأوروبى - European Council لإنشاء قوة تابعة للاتحاد تضم وحدات تشارك بها الدول الأعضاء، تكون قادرة على نشر ستة آلاف جندي فى غضون ستين يوما، فى مناطق بعيدة، بهدف حفظ السلام أو القيام بعمليات إنسانية، إلى غير ذلك من مهام.

فى الوقت نفسه كان الاتحاد قد بدأ جولة جديدة فيما كان يبدو سعيًا دائمًا من أجل الإصلاح المؤسسى، وفى يونيو ١٩٩٩، بعد شهر من بدء سريان معاهدة أمستردام، دعا المجلس الأوروبى إلى عقد مؤتمر ما بين حكومى (ICG) آخر، للنظر فى إحداث تغييرات فى تكوين ومهام مجلس الوزراء Council of Ministers والمفوضية Commission والبرلمان الأوروبى، وكان لابد من إعادة تشكيلها لإفساح المجال لدول وسط وشرق أوروبا (بالإضافة إلى دولتين متوسطتين صغيرتين هما قبرص ومالطة) التى كان من المتوقع أن تنضم إلى الاتحاد فى وقت ما فى أوائل الألفية الثالثة. ربما كان ضم اثنتى عشرة دولة أو أكثر يعنى قدرا من الضعف فى القوة النسبية للأعضاء الحاليين، وكان مؤتمر الـ ICG فى ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ محاولة، فى بعض جوانبه، من الأعضاء الحاليين لإعادة كتابة "قواعد اللعبة"، قبل انضمام أعضاء جدد يكون لهم كلمة فى أى إصلاحات مستقبلية.

ما حدث هو أن مؤتمر الـ ICG لم يكن على قدر التوقعات. فى ديسمبر ٢٠٠٠، كان هناك اتفاق جديد هو "معاهدة نيس" التى حددت عدد المقاعد فى البرلمان، وعدد الأصوات التى ستكون لكل دولة فيه، كما تمت إصلاحات أخرى مثل تبني ميثاق الحقوق الأساسية - Charter of Fundamental Rights للاتحاد؛ إلا أن المفاوضات التى أدت إلى المعاهدة تميزت بمشاجرات ونزاعات حادة بين الدول الأعضاء حول قوتها النسبية، كما شهدت ترددا بشأن جعل الاتحاد أكثر فعالية، وذلك بإعطاء المؤسسات المركزية فى بروكسل سلطة أكبر. بدأ سريان المعاهدة فى أواخر ٢٠٠٢، لتصبح هى الإطار القانونى الرئيسى للاتحاد لبقية العقد الأول من القرن الجديد، والوثيقة الرئيسية التى تحتوى القواعد الأساسية لقبول دول أعضاء جديدة فى الاتحاد. لم يحدث ذلك إلا بعد دراما اللحظات الأخيرة التى تضمنت رفض ناخبى أيرلندا للاتفاقية فى استفتاء عقد فى ٢٠٠١، ولكنهم عادوا ووافقوا عليها فى استفتاء آخر فى أكتوبر ٢٠٠٢؛ وكانت تلك الاستفتاءات تتم بمقتضى القانون الأيرلندى بينما لم تكن دساتير الدول الأعضاء الأخرى تتطلب مثل ذلك الإجراء. هذا التصويت الذى تم فى أيرلندا، التى كانت تقليديا دولة موالية للاتحاد الأوروبى، كان يعكس تشككا ظل يتنامى داخل الدوائر الانتخابية

الأوروبية حول مسار عملية التكامل الأوروبي؛ وبالرغم من أنه يمكن القول : إن نجاح الحكومات الأوروبية المستمر حول المعاهدات بدعوى الإصلاح كان عاملا مساعدا لموجة التشكك، فإن السعى نحو الإصلاح لم يكن قد استنفد. فى ديسمبر ٢٠٠١ قرر المجلس الأوروبي عقد مؤتمر أوروبى European Convention تكون مهمته وضع مسودة دستور للاتحاد، أما بالنسبة للمدافعين عن فكرة "أوروبا أكثر قوة وتماسكا"، فقد أقر الدستور، مرة وإلى الأبد كل البنية المؤسسية للاتحاد، مثل المؤتمر الدستورى - Constitutional Convention الذى عقد فى فيلادلفيا فى ١٩٨٧، ووضع إطار العمل الرئيسى الذى كان على الولايات المتحدة أن تعمل تحته على مدى القرنين التاليين وما بعدهما. برئاسة الرئيس الفرنسى السابق "فاليرى جيسكار ديستا - Valeri Giscard d'Estain" وحضور ممثلين للمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبى، أسفر المؤتمر عن مسودة اتفاقية دستورية قدمها إلى حكومات الدول الأعضاء فى يونيو ٢٠٠٣.

كانت المسودة تقترح تعديلات شاملة فى بنية الاتحاد، تشبه فى بعض جوانبها تلك التعديلات فى مسودة ماسترخت قبل عقد. ألغت المعاهدة البنية التى تقوم على أعمدة ثلاثة، منشئة بدلا منها اتحادا واحدا "Single Union" له "شخصية قانونية"، ولديه الصلاحية لتوقيع اتفاقيات ومعاهدات دولية مع دول ذات سيادة، وأنشأت منصب رئيس الاتحاد الأوروبى، ينتخبه البرلمان الأوروبى، وحجمت المفوضية الأوروبية لتجعلها كيانا أكثر كفاءة لاتخاذ القرار، وأنشأت نظاما جديدا للتصويت بأغلبية الدول الأعضاء بهدف تسريع التشريع لاتحاد أكبر حجما. فى مجال السياسة الخارجية، كان التغيير الأبرز هو إنشاء منصب وزير خارجية للاتحاد يكون بمثابة صوت واحد ملحوظ، يمكن أن يكون أكثر وزنا على المسرح العالمى.

لم تتحقق قط طموحات "جيسكار" بخصوص دستور أوروبى بسبب آراء الناخبين الفرنسيين والهولنديين، إلا أنه بعد فترة من الحوار الداخلى حول أفضل السبل من أجل المضى قدما، انتهت الدول الأعضاء من معاهدة لشبونة فى ديسمبر ٢٠٠٧، وهى المعاهدة التى كانت تحتوى، ولكن ربما مع قدر أقل من الضجيج، على معظم الإصلاحات فى مجال السياسة الخارجية التى كانت تتضمنها المعاهدة الدستورية.

منصب "الممثل الأعلى" الجديد أنشئ بالجمع بين منصبى الممثل الأعلى القديم وعضو المفوضية الأوروبية المسنول عن الشؤون الخارجية، وتفاديا للحساسيات البريطانية أسقط مسمى "وزير خارجية الاتحاد الأوروبي"، ولكن المنصب الجديد كان المقصود به أن يكون هناك "رقم تليفون واحد" يمكن للقادة الأجانب الاتصال بالاتحاد الأوروبي عن طريقه، كما أنشأت المعاهدة هيئة دبلوماسية جديدة، ووضعت أسسا جديدة للتفاعل مع العالم الخارجى.

* مبادرات السياسة

فى خضم ما كان يبدو جدلا لا نهاية له عن كيفية تنظيم السياسة الخارجية للاتحاد وتحسين هياكله المؤسسية، مضى الاتحاد فى طريق تحسين علاقاته مع الدول والمناطق الرئيسية، وكذلك صورته فى العالم. حتى قبل إنشاء الاتحاد وتأسيس الـ "CFSP"، كانت المجموعة الأوروبية لاعبا مهما، وبخاصة فى السياسات الاقتصادية والتجارية والمجالات الوثيقة الصلة بها، مثل الصحة والسلامة وشؤون البيئة. كانت المجموعة الأوروبية هى اللاعب الأكثر تأثيرا فى مفاوضات التجارة العالمية إلى جانب الولايات المتحدة، وكانت تتفاوض بالفعل ككيان واحد داخل الـ "GATT"، ثم أكمل الاتحاد ذلك فى إطار منظمة التجارة العالمية - World Trade Organization (WTO) التى أنشئت فى ١٩٩٥ لتخلف الـ "GATT". سياسات الاتحاد المتعلقة بالتجارة والمساعدات الخارجية والمنافسة (مكافحة الاحتكار) ومجالات تنظيمية أخرى كثيرة، ليست جزءا من الـ "CFSP"، إذ يتم تناولها فى إطار العمود الأول، حيث للمفوضية والبرلمان الأوروبي قول أكثر فصلا فى السياسة المتبعة، وحيث تعمل الدول الأعضاء بشكل جماعى فى ظل قوانين وقواعد ملزمة. ولكن الدور الذى يقوم به الاتحاد فى هذه المجالات يدعم بقوة نفوذه كلاعب دولى، كما يراه من يدعون إلى سياسة خارجية أوروبية أقوى، نموذجا لما يجب أن تكون عليه الـ "CFSP".

إدخال الـ "يورو" فى يناير ١٩٩٩، رغم أن ذلك جاء أساسا بسبب عوامل داخلية بالنسبة للاتحاد (أى الحاجة إلى تدعيم السوق الموحدة ورفع الكفاءة الاقتصادية) كان

له فى الوقت أصءاء تشعباء ءولفة مهمة؁ ءفء أءء البنك المركزى الأوروبى (ECB) مكانه إلى ءوار بنك الاءفاءى الففءراالى الأمريكى US Federal Reserve؁ كواء من أكبر بنكن مركزفن ءأففرا فى العالم. كان بعض المعلقفن الأوروبفن فءعون لءقوفء الءمءففل الأوروبى المءعء فى كفاءاء مءل "مءموءة السبع" - Group of Seven الصناءفة؁ والإءاراء الرئفسفة فى كل من "صءءوق النءء ءولفى - International Monetary Fund (IMF) والبنك ءولفى - World Bank؁ وهى ءطوء سوف ءءفض قوءة أوروفاء العءءفة فى مءل ءلك الكفاءاء؛ إلا أنه كان فقال؁ فى مقابل ءلك؁ أنه فمكن أن فزفء من وزن أوروفاء المؤءر ءفء سفكون هناك صوء واءء قوف؁ فمكن أن فعاىل - وربما ففوق - صوء الولافاء المءءءة والقوفء العالمفة البازغة مءل الصفن.

فى الأمور الءنظفمفة؁ أصفب الاءاء الأوروبى لاءبا مؤءرا على نحو مضطرء وءلك فى عءة مءالاء؁ لفءل مءل الولافاء المءءءة فى ءورها الءقلفءى كراءء عالمى فى هءا المءال. فى سنة ١٩٩٧ أثبءء المفوفصفءة الأوروبفة قوفءها فى مءال ءنظفم الأعمال ءءارفة العالمفة؁ عءءما وضعت شروطا صارمة لاءءماء شركءفن أمرفكفءفن كبفرءفن هما "بوفنء - Boeing" و"مكءونفل ءوءلاس - McDonnell Douglas"؁ على أساس أن الشركة الموءءة سفكون لها مءضمنااء مئاوءة بالنسبة للأسواق الأوروبفة. كانت هءه الءطوء ءلااة على قءوم ءطواء أوروففة عءائفة مءنامفة ضء الشركات الأمرفكة؁ بما فى ءلك إعاقء برنامء الءمء المءطط بفن شركءى "ءنرال إلءكءرفك - General Electric" و"هنى وفل - Honeywell" فى ٢٠٠١؁ وفرض غراماء كبفرءة على "مافكروسوفء - Microsoft" و"إنءل - Intel" بسبب اءءاماء مزعومة بالاءءكار.

ءفى عءءما فرءء الولافاء المءءءة عضلاءها كقوءة اقءصاءفة عالمفة؁ ظلء الءاكفء فى "CFSP" على المءفط الأوروبى؛ وفى نوفمبر ١٩٩٥ أطلق الاءاء الأوروبى وءول الشمال الأفرفقى وشرق المءوسط "عملفة برشلونة" الءى ءعت إلى علاقاء اقءصاءفة وسفاسفة وءقاففة وإنسانفة أوسع عبء الأطلنطى؁ وفى النءافة إعاقء ءءارة ءرة. كانت إسباففا وفرنسا وءول الاءاء المءوسطفة الأءرى هى الءى ءرضء على هءه المباءرة؁ وكان الءءف منها موازنة المفل ءءاه الشرق فى سفاسة الاءاء الءى ءاء مع

الاتساع الحتمى؛ وبالتوازي مع هذه السياسات الهادفة إلى موازنة المحيط الجنوبي للاتحاد، كانت هناك كذلك سياسة نشطة تجاه روسيا وأوكرانيا والجمهوريات السوفيتية السابقة، التى عقد معها الاتحاد، بعد سقوط الشيوعية، اتفاقيات شراكة وتعاون Partnership and Cooperation Agreements، وقدم مساعدات ومنحاً هائلة لمساعدتها فى إعادة هيكلة نظمها الاقتصادية.

وبينما بذرة اهتمام الـ "CFSP" إقليمية فى المقام الأول، حاول الاتحاد أن يمارس نفوذاً أكبر على المستوى العالمى، ففى الجمعية العامة للأمم المتحدة وفى وكالاتها المتخصصة، كانت الدول الأعضاء فى الاتحاد والدول المرشحة للعضوية، (مصحوبة عادة بدول المنطقة الصناعية الأوروبية (EEA) وبعض الدول الطامحة فى جنوب شرق آسيا والاتحاد السوفيتى السابق) كانت عادة ما تنسق فيما بينها، لينتج عن ذلك كتلة قوية من أكثر من ثلاثين دولة، كانت تعطى صبغة من شرعية تعددية فورية لأى اقتراح تتقدم به أو تدعمه بروكسل. من بين الدول الخمسة التى تتمتع بعضوية دائمة فى مجلس الأمن، هناك دولتان (بريطانيا وفرنسا) عليهما (بموجب شروط ماسترخت والمعاهدات التالية لها بما فى ذلك معاهدة لشبونة) أن تقوموا بالتنسيق اللازم، وإطلاع الدول الأعضاء الآخرين على نشاطهما فى مجلس الأمن لتأكيد وضمان الدفاع عن مواقف ومصالح الاتحاد الأوروبى^(٤)، يضاف إلى ذلك أن الاتحاد ودوله الأعضاء كانوا هم أكبر مزودى الدول النامية بالمساعدات الخارجية.

تضمنت القضايا العالمية المهمة بالنسبة للاتحاد: التغيرات المناخية ونشر أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والهجمات الإرهابية على واشنطن ونيويورك، صعد الاتحاد مستوى التعاون مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب (وكذلك دول أخرى كثيرة)، وبذلك رفع مستوى التنسيق فيما بين دوله الأعضاء، فى إطار العمود الثالث لى يصبح لاعباً أكثر فعالية فى هذا المجال. فى أكتوبر ٢٠٠٣، قام وزراء خارجية الدول الأوروبية "الكبرى الثلاثة" - فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة - بزيارة طهران، فى محاولة دبلوماسية لإقناعها بالكف عن مواصلة تنمية قدراتها فى مجال الأسلحة النووية. ضغط الوزراء الثلاثة على القيادة الإيرانية

لتعليق عمليات تخصيب اليورانيوم والسماح بالتفتيش عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية – International Atomic Energy Agency (IAEA)، كما عرضوا في المقابل أن يقاوموا الضغوط الأمريكية لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إيران بسبب نشاطها النووي، وتعهدوا بتقديم حزمة من الحوافز الاقتصادية.

بهذه الزيارة التي أدت إلى حوار مستمر مع إيران، كانت أوروبا تبدو وكأنها قد امتلكت زمام المبادرة في قضية رئيسية من قضايا السياسة الدولية. كان هناك قدر من التذمر في الدول الأعضاء الأصغر في الاتحاد، وشكوى من أن الوزراء الثلاثة قد تصرفوا خارج إطار الـ "CFSP" الرسمي، إلا أنه تم تبني المبادرة من قبل الاتحاد ووافق عليها كل الأعضاء والممثل الأعلى للـ "CFSP".

في الداخل، واصل الاتحاد البحث عن أساليب يهدف من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار على أطرافه الجنوبية والشرقية، وهي مهمة أصبحت أكثر إلحاحا في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر بتركيزها على الإرهاب القادم من العالم الإسلامي، وكلما اقترب تاريخ الاتساع نحو دول أوروبا الوسطى والشرقية (١ مايو ٢٠٠٤). في أواخر ٢٠٠٣ طوى الاتحاد الأوروبي كلا من عملية برشلونة وسياسياته نحو أوكرانيا ومولدافيا والدول السوفيتية السابقة فيما يسمى بـ "سياسة الجوار الجديدة" (New Neighborhood Policy (NNP)، وهي مبادرة جديدة كانت تهدف إلى ترسيخ وتنمية الرخاء في كل من المحيطين الجنوبي والشرقي لاتحاد أكبر حجما. روسيا التي كانت تريد "شراكة استراتيجية" منفصلة مع الاتحاد، تكون أكثر اتساقا وملاءمة مع وضعها كقوة عظمى، رفضت المشاركة في سياسة الجوار الجديدة؛ ولكنها أعلنت مع الاتحاد في ٢٠٠١ أنهما سينشأن "معا" فضاء اقتصاديا مشتركا - com-mon economic space، يضم أسواق الاتحاد والأسواق الروسية، ثم وسعا هذه المبادرة فيما بعد للدعوة إلى "فضاءات مشتركة"، في مجالات القضاء والشئون الداخلية والسياسات الخارجية والدفاعية والبحوث والتعليم.

بالإضافة إلى التركيز بشكل متزايد على المحيط الأوروبي وعلى سياسة نشطة تتعلق بشئون عالمية مثل البيئة والإرهاب، فإن الدعامة الثالثة في السياسة الخارجية للاتحاد، بدءا من التسعينيات وما بعدها، كانت استحداث سلسلة من الشراكات -

وغالبا تحت عنوان "شراكات استراتيجية - مع كيانات رئيسية وتجمعات إقليمية في أنحاء العالم. وفي ديسمبر ١٩٩٥ رفع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مستوى العلاقة بينهما بشكل ملحوظ بإطلاق الأجندة الجديدة عبر الأطلنطي - New Transatlantic Agenda التي دعت للتعاون في عدة مجالات، وعقد قمة كل عامين؛ كما عقدت أول قمة أورو-آسيوية في ١٩٩٦ وجاءت بالدول الأعضاء في الاتحاد والمفوضية واتحاد دول جنوب شرق آسيا - Association of South East Asian Nations (ASEAN) مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية. تم كذلك عقد قمم بشكل منتظم، والقيام بتعاون مؤسسي مع التجمع التجاري الأمريكي اللاتيني (Mercosur)، ومع روسيا وجنوب أفريقيا ودول وتجمعات إقليمية أخرى. في كل هذه المجالات انتهج الاتحاد الأوروبي، الذي أصبح من جديد مفوضا بموجب مواد الـ "CFSP" في معاهدة ماستريخت، انتهج سياسة كانت تجمع بين الدبلوماسية الاقتصادية التقليدية والعلاقات السياسية عالية المستوى، القائمة على التشاور المستمر.

نتج عن الجمع بين القوة الاقتصادية والتنظيمية والأدوات الجديدة للـ "CFSP"، أن أصبح الاتحاد قادرا على تطوير قدر كبير مما بدأ علماء السياسة يطلقون عليه تعبير "القوة الناعمة" (Soft Power)، تميزا لها عن "القوة الصلبة" (Hard Power) التي تجسدها القوات المسلحة التي كان للولايات المتحدة اليد الطولى فيها. بعد ٢٠٠١، كان الكثيرون من منتقدي إدارة "بوش" في كل من أوروبا والولايات المتحدة يعتبرون الاتحاد الأوروبي أحد النماذج الناجحة المناوئة للولايات المتحدة، التي كان يقال: إنها أكثر ارتباطا بمفهوم القوة الصلبة، ومهملة للجوانب الأكثر نعومة في قوة الدولة ونفوذ سياستها الخارجية، على عكس ما كان يقال من أن أوروبا كان ينقصها النفوذ في مجال القوة الصلبة (العسكرية) القابلة للاستخدام. تخلفت جهود الاتحاد من أجل الوفاء بتموحيات أهداف هلسنكي بسبب عدم استعداد حكومات الدول الأعضاء لزيادة الإنفاق على الدفاع وإصلاح المؤسسات العسكرية التي كانت مازالت تعتمد على أساليب الحرب الباردة البالية، ينقص القوات العسكرية الأوروبية الإمكانيات التي توفر لها سرعة التحرك وكفاءة الاستخبارات للقيام بمهام كبيرة ودائمة على المحيط الأوروبي

أو حتى في ميادين أبعد، وكانت ماتزال تعتمد على المجندين الذين كان محظورا - بحكم القانون - نشرهم وراء البحار أو في مواقع القتال؛ وبالرغم من ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي بدأ يحقق بعض التقدم، حتى في هذا المجال. بعد تقديم معظم قوات حفظ السلام في إطار المهمة التي كان يقودها "الناتو" في البلقان في أواخر التسعينيات، بدأ الاتحاد في أوائل سنة ٢٠٠٠ يختبر قدرته على الانتشار منفردا في ما وراء البحار، كما دعا إلى ذلك "بليز - Blair" و "شيراك - Chirac" في "إعلان سانت مالو - St. Malo".

قام الاتحاد الأوروبي بأول عملية له لحفظ السلام في ٢٠٠٢، عندما تسلم من "الناتو" مهمة متواضعة في مقدونيا، الجمهورية اليوغوسلافية السابقة، وفي وقت لاحق من العام نفسه سيقوم بأول عملية عسكرية كاملة منفردا، دون مساعدة من أى نوع من "الناتو"، كانت مهمة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمبادرة من الفرنسيين، لكي تثبت كما كان يعتقد كثير من المراقبين، قدرة الاتحاد على العمل مستقلا على المسرح العالمى؛ وعلى مدار السنوات الخمسة التالية، سيشترك الاتحاد في عشرين عملية من عمليات إدارة الأزمة (معظمها محدود وأكبرها حماية اللاجئين في تشاد) مستخدما ٢٥٠٠ جندي.

* تعددية فعالة

بالإضافة إلى تنفيذ مهام وسياسات بعينها مثل برامج المعونات وعمليات حفظ السلام، يتبنى الاتحاد والدول الأعضاء به - على نحو متزايد - وجهة نظر أوروبية مشتركة في السياسة الدولية. كان تبلور رد فعل أوروبى أمرا متصورا منذ بدايات التعاون السياسى الأوروبى (EPC) في السبعينيات، ولكن كان يبدو، لفترة طويلة، أن من الصعب تحقيقه. في التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة، كان أن أصبح حقيقة. من المستحيل أن نلخص هذه النظرة العالمية بمصطلح واحد أو بعبارة واحدة، ولكن "التعددية الفعالة" المرموز إليها في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية European Security Strategy في ٢٠٠٢ هي أفضل ما يعبر عن هذه النظرة العالمية الناشئة بشكل دقيق.

الرؤى الأوروبية للتعددية لا يمكن فهمها بمعزل عن الاختلافات بين الولايات المتحدة وأوروبا بخصوص السياسة الخارجية، التي شكلت منظورا أوروبيا مشتركا للعالم، ورغم الاختلافات فى وجهات النظر داخل أوروبا. مرت العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا بمرحلة صعبة فى أوائل التسعينيات، عندما اختلف الجانبان بحدة حول الأزمة فى البلقان. انتقد المسئولون الأمريكيون أوروبا لفشلها فى التعامل مع كارثة إنسانية كبيرة على تخومها، بينما استهجن الأوروبيون مباحكات إدارة "كلينتون"، واكتفاءها بتوجيه النقد من على البعد، وعدم الدفع بقوات أمريكية للمساعدة فى التعامل مع الأزمة؛ كما كانت هناك قضايا أخرى واكتفاءها العلاقات، بما فى ذلك خلافات التجارة، ومعدل اتساع حلف شمال الأطلسى والاتحاد الأوروبى، الذى كانت الولايات المتحدة تريد له أن يكون أكثر سرعة، وليس بالأسلوب الأكثر ترويا الذى يفضلها الأوروبيون.

بحلول منتصف التسعينيات. كانت العلاقات الأمريكية - الأوروبية قد استقرت، حيث تعاون الجانبان فى تطبيق اتفاقية دايتون للسلام Dayton Peace Agreement وأزالا بعض الخلافات التجارية، واستقرا على جدول زمنى لقبول ثلاث دول فى "الناتو"، هى بولندا والمجر وجمهورية التشيك. بالرغم من ذلك استمر تيار التوتر التحتى فى العلاقات عبر الأطلسى حتى فى السنوات الأخيرة من إدارة كلينتون، إذ كان الأوروبيون شديدي الاستياء مما كانوا يعتبرونه تفاخرا أمريكيا فجأ بالقوة، (كانت "مادلين أولبرايت - Madeleine Albright"، وزيرة الخارجية، تسمى الولايات المتحدة بـ "الدولة الضرورة"، بما يعنى أنه لا يمكن تحقيق أى شىء مهم دون تدخلها)، والتباهى بقوة الولايات المتحدة الاقتصادية، مع تردها فى أن تطبق على نفسها المعايير ذاتها التى تسعى لتطبيقها على الآخرين فيما يتعلق بأمور مثل التجارة.

أصبحت التعددية هى السلاح المتاح أمام السياسيين الأوروبيين للرد على قوة الولايات المتحدة، وغالبا ما كان يدعمهم فى ذلك منظمات غير حكومية. فى حالة بعد أخرى كان ذلك يتم بتبنى معاهدة تنص على الظاهر لمشكلة عالمية تؤيدها الولايات المتحدة نفسها، وتضع فى الوقت نفسه بنودا معينة فى المعاهدة تكون مرهقة ومكلفة

لمجمل المصالح القومية الأمريكية كما هي محددة بواسطة الإدارة، أو لمجموعات مصالح داخلية رئيسية، وللكونجرس - لكى تترك الولايات المتحدة أمام خيار غير مستساغ: إما أن تقبل المعاهدة بشروطها غير المواتية لها تماما، أو أن ترفضها، ومن ثم توصم بأنها انفرادية (unilateralist)، أى لا تؤمن بالتعددية.

كان حظر الألغام الأرضية فى ١٩٩٨ أول حالة ملحوظة لهذا الشكل من التدخل. من البداية قادت كندا والنرويج الحملة العالمية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التى كانت مبعثرة فى مناطق الصراع فى العالم الثالث، تقتل وتشوه كثيرا من الناس فى كل عام. لم تكن الولايات المتحدة هى المسئولة عن تلك الألغام (معظمها كان روسى الصنع)، وبشكل عام كان لها سجل إيجابى فى المساعدة من أجل إزالتها، ولكنها لم تكن مستعدة للتوقيع على حظرها، إلا إذا حصلت على استثناء لمدة خمس سنوات، يسمح لها بأن تبقى تلك الألغام على امتداد المنطقة منزوعة السلاح فى كوريا، اتقاء لهجوم محتمل من الشمال. رفض الأوروبيون وقوى أخرى أخرى وقررت الولايات المتحدة، تحت إدارة كلينتون ألا توقع.

وهناك حالة أخرى، هى تلك الخاصة. بإنشاء "المحكمة الجنائية الدولية - Interna-tional Criminal Court (ICC)". كانت الولايات المتحدة مؤيدة منذ وقت مبكر لإنشاء محكمة تابعة للأمم المتحدة لمحاكمة مجرمى الحرب، وكانت ترى فى ذلك تطورا منطقيا للمحاكم التى كانت تعقد خصيصا لمحاكمة مثل أولئك المجرمين من يوغوسلافيا السابقة ورواندا وغيرها؛ إلا أنها - الولايات المتحدة - كانت تريد ضمانات وقائية شديدة ضد احتمال استخدام مثل تلك المحاكم لمقاضاة الجنود الأمريكيين الذين يتم نشرهم فيما وراء البحار، وكانت تريد الاحتفاظ لمجلس الأمن الدولى بدور إشرافى خاص. الأوروبيون، وبعضهم كان يساورهم الشك بخصوص المحكمة ويريدون كذلك الاحتفاظ بدور لمجلس الأمن، حاولوا أن يتفهموا موقف الولايات المتحدة، ولكنهم لم يكونوا مستعدين للاستسلام بخصوص القضايا الرئيسية فى الخلاف. بعد أن فشلت فى إحداث التغييرات التى كانت تسعى إليها فى المعاهدة المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، صوتت الولايات المتحدة ضدها، ولم يوقع "كلينتون" الاتفاقية - على مضض -

إلا فى آخر يوم كان يمكن أن يتم فيه ذلك، مع توصية بالآ يتخذ مجلس الشيوخ أى خطوات فى اتجاه التصديق عليها.

حالة الثالثة أخرى كانت محل خلاف مع الولايات المتحدة بخصوص التعددية، وهى "بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol" الخاص بانبعاثات الوقود الأحفورى. تحت ضغط من جماعات الضغط الداخلية المدافعة عن البيئة، وقعت إدارة "كلينتون" المعاهدة، ولكنها لم تتخذ أى خطوات لضمان التصديق عليها أو لتطبيق سياسات يمكن أن تؤدى عمليا إلى التقليل من انبعاث الغازات أثناء سنوات الانتعاش الاقتصادى فى التسعينيات. بدلا من ذلك، كانت الإدارة تعتمد على مجموعة من القواعد والترتيبات استجابة للمعاهدة، وذلك بشراء فساتل فى الدولة التامية التى توقف انبعاثاتها، إلى جانب إجراءات أخرى مثل زراعة الأشجار فى الأراضى الزراعية غير المستغلة. تعثرت المفاوضات الأوروبية، لكى تؤكد، كما جاء فى عبارة لأحد وزراء البيئة أن الولايات المتحدة كان لابد من أن تعاني "ألمًا" اقتصاديا حقيقيا لكى تستجيب لبروتوكول كيوتو.

مع انتخاب "جورج بوش" رئيسا فى نوفمبر ٢٠٠٠ تحول تيار التوتر التحتى فى علاقات الاتحاد الأوروبى بالولايات المتحدة، الذى كان ساكنا أثناء سنوات "كلينتون"، إلى أزمة كبيرة. كانت النخب الأوروبية تكن كرها قديما للرئيس الأمريكى "بوش" (مثملا كانوا يسخرون من "راعى البقر" ريجان)، كما كانوا يعترضون على سجله كحاكم لـ "تكساس" باعتباره مسئولا عن عمليات إعدام كثيرة تمت بحق بعض المحكومين. من جانبه، لجأ "بوش" إلى أساليب "أكثر قومية" دفاعا عن مصالح الولايات المتحدة كما كان يراها؛ وعلى خلاف "كلينتون" لم يكن يجد ضرورة لملق الاتفاقيات الدولية التى فشلت فى التوافق مع مصالح الولايات المتحدة، والتى لم يكن هناك فرصة للتصديق عليها من مجلس الشيوخ. أعلن المسئولون فى إدارة "بوش" وفاة "بروتوكول كيوتو"، لم يتم توقيع "تشريع روما - Rome Statute" الذى كان يلزم الولايات المتحدة بالمحكمة الجنائية الدولية (ICC)، كما تم اتخاذ خطوات أخرى مثل فرض حدود لواردات الصلب من أوروبا بهدف حماية الصناعة الأمريكية، وهو ما اعترض عليه المسئولون وخبراء الصناعة الأوروبيون.

بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية على نيويورك وواشنطن، احتشد الأوروبيون لدعم الولايات المتحدة، ولكن سرعان ما تدهورت العلاقات مرة أخرى بسبب سلوك إدارة "بوش" فى "الحرب على الإرهاب"، ورفضها التواصل للعودة إلى ما كان الأوروبيون مصرين على أنه المسار التعددى، وهو التصديق على "كيوتو" وغيرها من الاتفاقيات الدولية، والأهم من ذلك كله الإسراع إلى غزو العراق الذى قاده الولايات المتحدة فى ٢٠٠٣، بريطانيا، بتشجيع من كل من إيطاليا وإسبانيا، دعمت الحرب، بينما كانت فرنسا وألمانيا بتشجيع من روسيا معارضتين لها بشدة. كان الرأى العام الأوروبى ضد الحرب بقوة، وعمت التظاهرات المعارضة لها المدن الأوروبية فى الأسابيع التى سبقت الصراع، وازدعت كلاً من "بلير - Blair" و"سيلفيو برلسكونى - Silvio Berlusconi" رئيس وزراء إيطاليا، و"خوسيه ماريّا أزّنار - Jose Maria Aznar" رئيس وزراء إسبانيا تحت ضغط سياسى شديد.

انتهز "شيراك" على وجه الخصوص حالة الاحتياج السياسى التى أحدثتها حرب العراق وعواقبها، للدفع فى اتجاه "أوروبا أكثر قوة"، لن تكون مستقلة عن الولايات المتحدة فحسب، بل يمكن أن تعمل بالتنسيق مع قوى أخرى مثل الصين وروسيا والهند كثقل موازن للقوة الأمريكية فى عالم متعدد القطبية. ساندت كل من فرنسا وألمانيا اقتراحاً بلجيكيّاً لإنشاء خلية تخطيط عسكرية مستقلة، تكون تابعة للاتحاد الأوروبى، وذلك فى إهمال واضح لتفاهم كان قد حدث فى عام ٢٠٠٠ داخل "الناتو"، يختص التحالف بالدور الرئيسى فى تخطيط العمليات العسكرية. كان كثيرون فى أوروبا، وبخاصة "شيراك" غاضبين لما لاحظوه، مثل محاولات من قِبَل إدارة "بوش" شق الصف الأوروبى حول قضية العراق، التى كانت ظاهرة لهم بوضوح كما كانوا يعتقدون، وذلك فى التمييز الشهير لوزير الدفاع "دونالد رومسفيلد - Donald Rumsfeld" بين "أوروبا القديمة" المكونة من خمس عشرة دولة، و"أوروبا الجديدة"، التى تضم دول أوروبا الوسطى والشرقية وكانت على وشك الانضمام للاتحاد الأوروبى.

كانت "استراتيجية الأمن الأوروبي - European Security Strategy"، التي أعلن مسودتها "خافيير سولانا - Javier Soiana" الممثل الأعلى للـ "CFSP" في يونيو ٢٠٠٣، وتم تبنيها رسمياً بواسطة المجلس الأوروبي في ديسمبر من العام نفسه، كانت هذه الاستراتيجية، في جزء كبير منها، هي رد الاتحاد الأوروبي على الانقسام الداخلي بخصوص العراق. كانت "أوروبا آمنة في عالم أفضل"، كما كان يطلق على الاستراتيجية، وثيقة "طريق وسط"، تهدف إلى استعادة التوافق حول مبادئ رئيسية معينة. حددت الوثيقة خمسة أخطار ناشئة - الإرهاب ونشر أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليمية وفشل الدول والجريمة المنظمة - ودعت الاتحاد الأوروبي إلى نشر وسائل عسكرية وأخرى غير عسكرية، على نحو خاص، لمواجهة هذه الأخطار. بالإضافة إلى بناء الأمن في جواره، كان الهدف الرئيسي لسياسة الاتحاد الأوروبي الذي تم تحديده، هو تبني نظام عالمي جديد يقوم على "تعددية فعالة"، وهو الهدف الذي كان مرتبطاً بتطوير القانون الدولي، وأمم متحدة أكثر قوة، وشبكة أمن مكونة من مؤسسات إقليمية وعالمية.

بين النخب التي تُكوّن مراكز الأبحاث والدراسات والأجهزة البيروقراطية ووسائل الإعلام الرئيسية في أوروبا، ومعظمهم مؤيد لأيديولوجية التكامل، بين هذه النخب اتخذت "التعددية الفعالة" مغزى دينياً تقريباً، متوسلة دائماً تفسير الدور الخاص للولايات المتحدة في العالم. هذا التبنى المتحمس للتعددية كان أكثر وضوحاً لكي يصبح تطوراً جديداً - نسبياً - يعكس ثقة متزايدة في أن الاتحاد قادر على تحديد طبيعة تلك التعددية واستخدامها لصالحه، بالإضافة إلى الاختلاف عن الولايات المتحدة الموسومة بالأحادية.

دعت الاستراتيجية إلى اتحاد أكثر نشاطاً وتماسكاً وقدرة، كما أكدت بناء شراكات، كما كان على الاتحاد أن يطور شراكات "استراتيجية" مع كل من كندا والصين والهند وروسيا، وشراكة فاعلة ومتوازنة مع الولايات المتحدة. وبناء على شراكات ثنائية تعود إلى السبعينيات، شرعت المفوضية والممثل الأعلى في مؤسسة الشراكات الاستراتيجية الرئيسية من خلال آليات مثل القمم السنوية وخطط العمل

المتعددة، وغير ذلك من الوثائق الهادفة لزيادة وتوسيع مدى التعاون دعما للقيم والأهداف المشتركة وأهمها التعددية كما هو مفهوم ضمنا.

إلى جانب الشراكات الاستراتيجية مع تلك القوى الرئيسية، قام الاتحاد الأوروبي بتطوير شراكات ثنائية خاصة مع عدد كبير من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فى ذلك الدول المرشحة لدخول الاتحاد (EU) ودول المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA)، والدول التى تغطيها سياسة الجوار الجديدة (NNP)، واتحاد دول أفريقيا - الكاريبي - الباسيفيك وهو تجمع يربطه بالاتحاد الأوروبي بمعاملات تجارية تفضيلية وترتيبات مؤسسية خاصة تعود إلى الستينيات؛ وتشكل هذه الدول مع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي - كلها ١٠٩ دول - كما وصفها أحد المراقبين "قضاء أوروبا" أو تجمعا كبيرا، من دول تسير على هدى بروكسل وليس واشنطن أو أى مركز قوة آخر فيما يتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والتنظيمية. حجم هذه المجموعة وحده يؤكد أن أوروبا - أكثر من الولايات المتحدة - هى التى "سوف تدير القرن الواحد والعشرين"^(٥)، كما قال ذلك الكاتب.

* واقع جديد يترسخ: العام ٢٠٠٤ وما بعده

بالنظر إلى الماضى، يمكن اعتبار عام ٢٠٠٤ مؤشرا دالا على ارتفاع مستوى التفاؤل الأوروبي بعد الحرب الباردة بخصوص النظام العالمى. فى شهر مارس من العام نفسه قتلت التفجيرات الإرهابية ١٩٠ شخصا فى مدريد، ولكنها جاءت بهزيمة انتخابية لحكومة "أزنانر - Aznar" الموالية للولايات المتحدة وجاءت إلى السلطة بـ "خوسيه لويس ثاباتيرو - José Luis Zapatero"، الذى وعد باصطفاف إسبانيا إلى جانب فرنسا وألمانيا، وإعادة تركيز سياسة إسبانيا الخارجية على الاتحاد الأوروبي. فى شهر مايو، انضمت إلى الاتحاد عشر دول (ثمان فى أوروبا الوسطى بالإضافة إلى قبرص ومالطة) لتصبح العضوية الإجمالية ٢٥ عضوا. (وكان هناك مرشحان آخران هما بلغاريا ورومانيا، وكان الرأى آنذاك أنهما ليستا جاهزتين بعد للعضوية، وظلتا

على القائمة إلى أن انضمتا في ٢٠٠٧)؛ ويعد شهر تم توصل المجلس الأوروبي في نورة ٢٠٠٤ إلى اتفاق بخصوص معاهدة دستورية جديدة.

كانت تبدو هناك حدود قليلة لما يمكن أن يحققه القوة الناعمة الأوروبية، ففائدة مثل شيراك - Chirac الذي طالما تشكك بخصوص عضوية تركيا في الاتحاد، بدا متحمسا للفكرة إلى حد ما، لأن تركيا - وهي حليف تقليدي للولايات المتحدة - كانت قد اختلفت مع الولايات المتحدة بخصوص العراق. كان الجدل يدور حول ما إذا كان الجيش التركي الضخم يمكن أن يعطى وزنا للاتحاد الأوروبي كقوة عسكرية، وإذا ما كان موقع تركيا، وهو مصدر محتمل لعدم الاستقرار يمكن في نفس الوقت أن يعكس تأثير الاتحاد في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. انتهى العام على وقع "الثورة البرتغالية Orang Revolution" في أوكرانيا، التي كانت تحولا عضويا نحو الديمقراطية من قبل شعب تلك الدولة، كرد فعل على انتخابات مزيفة، وهو التحول الذي كان الاتحاد الأوروبي يدعى لنفسه نصيبا كبيرا من الفضل فيه، بموجب قوته كنموذج وبرامجه لتنمية الديمقراطية، وكما لو أن الأمر كان يؤكد فكرة تنامي تأثير أوروبا، كانت أمريكا "القوة الصلبة" تزداد تورطا في مستنقع الحرب العراقية.

بحلول عام ٢٠٠٠، بدأ واقع أكثر رصانة يترسخ. رفض المعاهدة الدستورية من قبل الناكخين في كل من فرنسا وهولندا، كان بمثابة صدمة بالنسبة للنخب الأوروبية ذات التوجه نحو التكامل، كما كان له متضمنات عميقة بالنسبة للسياسة الخارجية. أرجأت الأصوات كل الخطط قريبة المدى لخلق جهاز علاقات خارجية أكثر قوة للاتحاد، ووضعت نهاية لحديث كان يدور عن دورة باكرة للمزيد من الاتساع شرقا. كان ذلك شديد الإضرار باتفاق تطلعات تركيا للحصول على عضوية الاتحاد. كانت نتائج التصويت في كلتا الدولتين تشير إلى شدة تأثر المصوتين بمخاوف العولمة والهجرة. في نوفمبر ٢٠٠٥ أدت "أنجيلا ميركل Angela Merkel" اليمين مستشارا لألمانيا بعد فوز انتخابي صعب على "جيرارد شرودر - Gerhard Schröder"، وتبع ذلك، بعد ثمانية عشر شهرا، رحيل "شيراك - Chirac" عن المشهد السياسى ومجيء الوسطى "تيكولا ساركوزى - Nicolas Sarkozy" رئيسا. كانت "ميركل" و"ساركوزى" يوصفان بأنهما

أطلنطيان، وكلاهما تحرك في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، ولكن دون التخلي عن الالتزام بجعل الاتحاد الأوروبي القوة الأكثر فعالية وقدرة وقرابطة، كما كانت تدعو وثيقة الاستراتيجية في ٢٠٠٣.

على خلفية هذه التطورات، كان الوضع العالمي يتغير على نحو يمثل تحدياً لفكر الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالنظام العالمي. علاقات الاتحاد بالصين، التي كانت ماتزال قوية بالأساس، بدأت تتدهور فيما يتعلق بالتجارة والسياسات الصينية التي كانت تشجع الفائض المتزايد مع أوروبا. لم تعد الصين تعير اهتماماً لتعبير أوروبا عن قلقها جراء دورها (دور الصين) في أفريقيا وحقوق الإنسان في التبت، ولم تكن مستعدة لفرض قيود إجبارية على انبعاثات الوقود الأحفوري الغازية. في روسيا، كان توجه نظام "بوتين - بوتين" المطرد نحو سلطوية قومية، يصطدم بطموحات الاتحاد الأوروبي لتنمية الديمقراطية، بينما كان استغلال روسيا للإمداد بالطاقة لأهداف سياسية قد جعل الدعوة لفضاء اقتصادي مشترك تبدو ضرباً من العبث. حتى الهند، وهي دولة ديمقراطية وصديقة، كانت تشكو غياب الجواهر والمضمون في العلاقة مع الاتحاد. على نحو متزايد، كانت الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع لاعبين رئيسيين، تبدو مجرد بنى ذهنية لخدمة الذات أكثر منها مادة لنظام عالمي جديد.

تحسنت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشكل ملحوظ أثناء فترة الولاية الثانية لـ "بوش"، حتى بالرغم من أن ندوب السنوات السابقة كانت قد وضعت حدوداً لما يمكن أن يتحقق في العلاقات عبر الأطلنطي. في مارس ٢٠٠٥، أعلنت الولايات المتحدة دعمها مبادرة "E3" تجاه إيران. رفض الولايات المتحدة سواء أن تتكلم مباشرة مع إيران أو أن تدعم الجهود الأوروبية كان مصدراً للإحباط في أوروبا، كما أثار القلق والمخاوف من أن الولايات المتحدة كانت تفكر فيما كان كثيرون يعتقدون أنه سيكون ضربة عسكرية كارثية ضد طهران ومنشأتها النووية. التعاون في عملية السلام في الشرق الأوسط، تم من خلال "رباعية" مكونة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، التي خلفت الرعاية المشتركة من قبل الولايات المتحدة وروسيا، والتي كانت قد همشت وأزعجت القوى الأوروبية. كما كانت هناك خطوات أخرى أعطت

مضمونا لما كان "بوش" يسميه "مرحلة جديدة عبر الأطلنطي"، تتضمن التعاون مع فرنسا في لبنان، وأكملت التعاون الوثيق ضد الجماعات الإرهابية؛ وبالرغم من ذلك استمرت التوترات حول العراق وكويتو وأساليب مكافحة الإرهاب وبعض القضايا الخاصة بالتجارة، وفي مجال جديد آخر للنزاع، وهو عرض فرنسي - ألماني (تم التخلي عنه فيما بعد) برفع الحظر المفروض من الاتحاد الأوروبي على مبيعات السلاح للصين، ذلك الحظر الذي كان قد فرضه في أعقاب مذبحة "تيانان من - Tiananmen" في ١٩٨٩.

بالقرب من نهاية فترة "بوش" كان واقع التعددية القطبية قد بدأ يشكل جزءا من التصور الأوروبي للنظام العالمي ودور أوروبا فيه، ومثلما كانت تلك التعددية مستخدمة في نفس العقد من قبل بواسطة "شرودر" و"شيراك" والمفوضية الأوروبية، فإنها كانت تعني نشأة تحالف فضفاض من قوى رئيسية، منقاد ضمنا بدرجة أو أخرى لمفاهيم الاتحاد الأوروبي عن أسلوب الحكم العالمي، وملتزم بكبح القوة الأمريكية المتعجرفة، التي كان يتم تصويرها باعتبارها المشكلة الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. هذا التصور للنظام العالمي كان من الصعب أن يستمر مع التدهور النسبي للقوة الأمريكية واندفاع روسيا والصين وقوى متوسطة أخرى مثل إيران وفنزويلا في اتجاهات جديدة.

أدت هذه التغيرات في النظام العالمي إلى حالة من الاهتمام المفاجئ بإعادة إحياء العلاقة الأمريكية - الأوروبية، وبنظام "أطلنطي" جديد، وبدأ عدد متزايد من المعلقين الأوروبيين (والأمريكيين) يجادل بأن الولايات المتحدة وأوروبا، في ظل صعود الهند والصين، لم يعد أمامهما سوى وقت محدود ليشتركا معا في استخدام نفوذهما لتقوية القواعد والمؤسسات الدولية على نحو يمكن أن يشكل سلوك العمالة الآسيويين في المستقبل. في كتاب لقي قدرا كبيرا من الاهتمام في الصحافة الأوروبية والدوائر السياسية على سبيل المثال، دعا رئيس الوزراء الفرنسي السابق "إدوارد بالادور - Edouard Balladur" إلى اتحاد جديد بين أوروبا والولايات المتحدة بهدف تقوية الغرب،^(٦) إلا أن مثل هذه الأفكار لم يكتب لها الاستمرار، وأيا كان الأمر فإن حقائق توزع القوة متعدد القطبية - والانقسامات الأمريكية الأوروبية حول كثير من القضايا -

كانت بالدرجة التي تجعل أى عودة إلى حقائق التضامن الأطلنطى إبان الحرب الباردة، نهجا غير عملى.

* وجهة نظر واستنتاجات

من بين العوامل الكثيرة التي من المحتمل أن تشكل تطور الاتحاد الأوروبي كلاعب فاعل فى السياسة الخارجية على مدى السنوات العديدة التالية، تبرز أربعة عوامل. أولا: سوف يكون هناك تأثير للتعددية القطبية السياسية والاقتصادية وأخيرا العسكرية، فى كيفية تحديد أوروبا لمصالحها وأسلوب تفكيرها بخصوص علاقاتها بالقوى الأخرى. إعادة توزيع القوة العالمية الذى حدث فى العقد الماضى، من المحتمل أن يستمر. فى إطار التعددية القطبية الحقيقية، سيكون الاتحاد الأوروبى فى حاجة إلى صياغة سياسات لا تقوم على الاحتواء الفج للقوة الأمريكية الذى كان يؤيده "شيراك" و"شرودر"، ولا على التأكيد الساذج للتضامن الأطلنطى أو الغربى الذى كان يؤيده بعض منتقديهما.

ثانيا: مثل اللاعبين العالميين الآخرين، سيكون على الاتحاد الأوروبى أن يتعايش مع ظروف اقتصادية شديدة الصعوبة؛ وبينما بدأت الأزمة الاقتصادية فى الولايات المتحدة وكان يبدو فى البداية أنها سوف تتجنب أوروبا، اتضح بحلول ٢٠٠٩ أنها كانت تضرب أوروبا بقوة أكبر. كانت إسبانيا واليونان وأيرلندا ودول أوروبا الوسطى والشرقية (الأعضاء الجدد فى الاتحاد)، أكثر عرضة للديون المتزايدة ومشكلات أصولها، كما كانت الصادرات الألمانية تعاني بشدة بسبب الصعوبات الاقتصادية العالمية. فى ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة، سيكون من الصعب على الاتحاد الأوروبى الإبقاء على مستويات الإنفاق العالية على المعونات الدولية وغيرها من الآليات السياسية التى تدعم القوة الناعمة الأوروبية، بل إنه سيكون من الأكثر صعوبة عليها أن تقوم بالاستثمارات الكبيرة المطلوبة لدعم الاتحاد كأداة فعالة ومؤثرة فى مجال القوة العسكرية.

ثالثاً: مستقبل الاتحاد كلاعب فى السياسة الخارجية، سوف يتأثر بكيفية تطبيق إصلاحات لشبونة عملياً. كان من رأى كثير من الأوروبيين الذين يدعون إلى اتحاد أكثر قوة وحسماً، أن تعيين اثنين من السياسيين المجهولين تقريباً: "فان رومبوى - van Rom-puy و"أشتون - Ashton" للمنصبين الجديدين اللذين أنشأتهما معاهدة لشبونة، علامة سيئة - دلالة على أن الدول الأعضاء كانت مصرة على تأكيد امتيازاتها الوطنية على حساب الاتحاد. بالرغم من إنشاء المنصب الجديد، منصب "رئيس المجلس الأوروبي - European Council President (الذى يشغله فان رومبوى)، فإن دولا أعضاء بعينها تواصل ترأسها مجلس الوزراء - Council of Ministers على أساس دورى كل ستة أشهر. إسبانيا، أول دولة رئاسية فى عهد لشبونة، قامت بدور نشط فى الشهور الستة الأولى من ٢٠١٠ فوضعت جدولاً للاجتماعات، كما وضعت أجندة سياسية طموحة للاتحاد. كان البعض يراها منافسة لامتيازات "رومبوى" و"أشتون"؛ ولكن بعض المراقبين كان يقلقهم أن معاهدة لشبونة، بالرغم من كل الجهود المبذولة من أجل الإصلاح، لم تمض قدماً بما يكفى لخلق الصوت الأوروبى الموحد، وأن قوى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا لابد من أن يتم مواجهتها، ولو بجوقة أكبر من الأصوات النشاز، تتحدث بالإنابة عن الاتحاد وباسمه. مثل هذه المخاوف، كانت تبدو فى حاجة إلى تأكيد فى ٢٠١٠، عندما أعلنت إدارة "أوباما" أن الرئيس لن يحضر قمة (الولايات المتحدة والاتحاد)، كانت الحكومة الإسبانية تأمل فى استضافتها فى مدريد فى أواخر الخريف، وكأن أحد الأسباب التى أبدتها عدم الوضوح المستمر عن الكيفية التى ستعمل بها الترتيبات الدستورية الأوروبية الجديدة، وما كانت تعنيه بالنسبة لشركاء مثل الولايات المتحدة^(٧).

فى آخر الأمر، خلق التغير الذى حدث فى الولايات المتحدة، وبخاصة انتخاب "أوباما" وضعاً جديداً للاتحاد الأوروبى، فالمعلقون الأوروبيون كانوا مفتونين بالرئيس الجديد، الذى كانوا يعتقدون أنه يتبنى قيم السياسة الخارجية الأوروبية، لدرجة أن البعض كانوا يرونه ملتزماً بتحويل الولايات المتحدة إلى ديمقراطية اجتماعية على النمط الأوروبى. بالرغم من ذلك لم يكن التغير بدون تحديات خاصة أمامه. كان القلق

يساور الخبراء من أن "أوباما"، كزعيم سياسى ينظرون إليه فى أوروبا باعتباره شرعيا، سيكون فى وضع يجعله يطلب من أوروبا توضحيات أكبر فى مواقع مثل أفغانستان. وبينما كانت الآمال فى إعادة إحياء العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تتعش، عندما شغل كثيرون من أشد نقاد "بوش" مناصب سياسية فى وزارة الدفاع وأماكن أخرى فى الإدارة الجديدة، لم يكن واضحا ما إذا كان الرئيس نفسه مفتونا بأوروبا مثل الكثير من مستشاريه. بجنوره فى هاواي، وارتباطاته بأفريقيا وآسيا، وتركيزه المفهوم على التحديات الداخلية، لم يكن "أوباما" منجذبا نحو سياسة "أوروبا أولا". الكثير من لقاءاته المبكرة مع القادة الأوروبيين كانت توصف بأنها مجرد "سد خانة" وتفتقد مثل تلك الحماسة التى جاء بها إلى لقاءاته بقيادة روسيا أو العالم الإسلامى؛ ومثل غيره من الرؤساء الذين واجهوا تحديات داخلية وخارجية مثبطة، كان واثقا من أنه سيعيد حساباته الشخصية بالنسبة لموقع أوروبا من التحديات التى تواجهه.

والحقيقة أنه بينما ظل "أوباما" يتمتع بشعبية فى أوروبا (كما يدل على ذلك اختياره فى ٢٠٠٩ لجائزة نوبل للسلام، التى تمنحها لجنة نوبل النرويجية)، كانت النضارة قد زالت عن وردة العلاقات الأوروبية الأمريكية. أدارت الحكومات الأوروبية أذانا صماء لطلب الرئيس الأمريكى إرسال أعداد كبيرة من القوات العسكرية إلى أفغانستان التى أرسل هو إليها ثلاثين ألف جندي إضافي للتعامل مع الوضع المتدهور هناك. كانت قمة كوينهاجن الخاصة بالتغيرات المناخية فى ٢٠٠٩، خيبة أمل لأوروبا سواء من ناحية نتائجها الجوهرية (لم يكن هناك تعهدات ملزمة جديدة عن تقليل انبعاثات الوقود الأحفوري)، أو من أسلوب اتخاذ القرارات. كانت نتائج كوينهاجن مخاض مساومة خشنة بين الولايات المتحدة من جانب والصين وعدة دول ناحية أخرى من جانب آخر، بينما تمت تتحية الاتحاد الأوروبي، الذى طالما اعتبر نفسه رائدا فى مجال التغيرات المناخية. وبالرغم من أن أوروبا رحبت باستعداد "أوباما" للتعامل مع إيران، ومحاولته إعادة إحياء عملية السلام العربية الإسرائيلية التى كانوا يعتقدون أن "بوش" كان قد أهملها، لم يكن لدى "أوباما" سوى القليل لكى يقدمه فى هذا المجال فى أول عام له فى البيت الأبيض.

إلى جانب هذه المجالات الأربعة الرئيسية، من المؤكد أن تنشأ أربعة تحديات لتعقيد جهود الاتحاد الأوروبي لكي يكون لاعبا أكثر تأثيرا وفعالية في السياسة الخارجية والدفاع عن المصالح الأوروبية، وأن يحدث فرقا إيجابيا في المشهد العالمي؛ ومع كل مصادرها السياسية والاقتصادية والإنسانية الكبيرة، وإن كانت قد قلت نسبيا، فإن لدى أوروبا القدرة على مواجهة هذه التحديات. إلا أن القيام بذلك سيكون أكثر صعوبة مما كان مفترضا في السنوات الأولى من فترة التفاؤل التي تلت الحرب الباردة، وسوف يتطلب ذلك رؤية ثقافية وقيادة سياسية - في كل من بروكسل والعواصم الوطنية.

- Dinan, Desmond. *Europe Recast: A History of European Union*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004.
- European Union, Institute for Security Studies (Paris). Chaillot Papers series. Available at <http://www.iss.europa.eu>.
- Gnesotto, Nicole, ed. *EU Security and Defence Policy: The First Five Years (1999–2004)*. Paris: EU Institute for Security Studies, 2004.
- Nuttall, Simon. *European Foreign Policy*. Oxford: Clarendon Press, 2000.
- Serfaty, Simon. *Architects of Delusion: Europe, America, and the Iraq War*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998.

الفصل الثالث

أوروبا والولايات المتحدة

عهد أوباما وثقل التاريخ

(فيليب ستيفنز)

Phillip Stephens

أشرقت الشمس على تحالف عبر الأطلنطي عندما انضم الرئيس الأمريكى باراك أوباما - Barack Obama إلى قادة أوروبا فى ربيع ٢٠٠٩، للاحتفال بالذكرى الستين لإنشاء منظمة حلف شمال الأطلنطي - NATO . بعد الحجج الملتوية لرئاسة جورج دبليو بوش - George W. Bush ، كانت الولايات المتحدة قد اختارت فى شخص أوباما زعيما محبوبا بكل المقاييس، فى أوروبا كما فى الداخل؛ ومع استطلاعات الرأى الهابطة تحت ثقل الركود الاقتصادى والسخط الاجتماعى، كان قادة أوروبا يأملون فى أن يصيبيهم ولو قدر ضئيل من أضواء نجومية الرئيس الأمريكى، كما كانت المنافسة كبيرة بينهم للوصول إلى ذلك. من جانبه كان أوباما سخيا فى امتداح مضيفيه وطمأنتهم فيما يتعلق بمستقبل الجماعة الأورو-أطلنطية.

اختارت فرنسا اللحظة لكى تؤكد النزعة الأطلنطية الجديدة فى سياستها الخارجية، وأنهى الرئيس نيكولا ساركوزى - Nicolas Sarkozy سنوات بلاده الأربعين التى فرضتها على نفسها منفية من قيادة الـ NATO العسكرية، متحديا بذلك ذكرى الجنرال شارل ديغول - Charles de Gaulle ، وإن كان هناك بين منتقديه من يقول بأنه قد أساء إليها. كان هناك فى هذا القرار قدر من الرمزية بقدر ما فيه من أهمية، إلا أنه، بمعنى ما، كان بداية جديدة؛ وأمام جمهور مرحب به فى ستراسبورج، أعلن

"أوباما" أنه كان يرى فرصة أمام الولايات المتحدة وأوروبا لتجديد "التحالف القوى الذى لم يعرف العالم له مثيلاً"^(١).

كانت وجهة نظر الرئيس محل ترحيب وتأييد من مضييفيه، وسبق أن كان السياسى البريطانى الدبلوماسى "كريس پاتن - Chris Patten" وقد وصف التحالف بـ "الشراكة الضرورية"، وهو رجع صدى لوصف أمريكا نفسها بـ "الدولة الضرورية" وهو رجع صدى لوصف أمريكا نفسها بـ "الدولة الضرورية". كان الـ NATO، كما كان كل من حضروا قمة ستراسبورج مازالوا متفقين، قد قام بدوره الضرورى كمتراس قوى ضد الشيوعية السوفيتية^(٢)، وكان يعمل الآن كضمانة لنشر الديمقراطية الليبرالية فى أوروبا، من الأطلنطى إلى الأورال. كان تحالفا متجزرا فى القيم المشتركة للحرية الفردية واقتصاد السوق، بالإضافة إلى الأمن المشترك، إلا أنه بالرغم من كل الآمال فى أن تفتح إدارة "أوباما" فصلا جديدا فى الشراكة يكون أكثر هدوءا واطمئنانا، فإن تجمع ستراسبورج أثار الكثير من الأسئلة، بقدر ما قدم من إجابات، كان من السهل تحديد هدف الـ NATO عندما تجمعت القوى السوفيتية على حدود الغرب مهددة. كان الدفاع الإقليمى عن أوروبا أمرا ملحا ويحتاج إلى شىء من التفسير، وبعد عشرين عاما من سقوط جدار برلين كان دور التحالف قد أصبح أقل تأكيدا. فى العالم الجديد أصبح العدو على مسافة والأخطار مختلفة. لم يكن الـ NATO مهينا لمواجهة إرهاب "القاعدة"، والدول الفاشلة، وتلك التى فى طريقها إلى الفشل، والقرصنة فى المحيط الهندى، وانتشار الأسلحة النووية. كان التحالف - أو جزء منه - يحارب فى أفغانستان، ولكن دون حماسة كبيرة بين أعضائه الأوروبيين. كان الرئيس الأمريكى قد عبر المحيط يحذوه الأمل فى أن ينظر شركاء الولايات المتحدة إلى القمة باعتبارها الفرصة المواتية. لزيادة التزاماتهم العسكرية للتحالف بشكل كبير، ولكن ما حدث هو أن أمل الرئيس هو الذى خاب "بشكل كبير".

إن قصة العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة أثناء الفترة منذ ١٩٤٥ لابد أن تبدأ بحذر شديد، فالإشارة إلى "أوروبا" أو حتى إلى "أوروبا الغربية" فى هذا السياق تفترض وجود ترابط أو انسجام فى رؤية القارة للعالم، وهو ما كان مفقدا دائما.

بالنظر إليها من الضفة الأخرى للمحيط، أى من جانب الولايات المتحدة، كانت أوروبا تبدو أكثر اتحادا مما هى عليه عند النظر إليها عن قرب. كانت الشراكة مع الولايات المتحدة فى الغالب سلسلة من الترتيبات المنفردة، وكانت معظم الخيوط متشابكة وبعضها متشعب.

تفسير ذلك يكمن فى طبيعة التكامل الأوروبى. الحكومات صنعت من "الاتحاد الأوروبى" مركبة فريدة للتكامل الاقتصادى والتعاون السياسى، وبالرغم من ذلك ظلت القرارات فى مجال السياسة الخارجية والأمنية فى إطار اختصاص الحكومات الوطنية. فى شئون الحرب والسلام بقى الاتحاد الأوروبى إلى حد كبير "أوروبا الدول - الأمة" أو "Europe des Patries" بعبارة "ديجول". أثناء العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية، كانت هناك توترات كثيرة داخل أوروبا (لعل أبرزها تلك المنافسة الدائمة بين بريطانيا وفرنسا)، مثلما كانت هناك خلافات مستمرة مع الإدارات المتوالية فى واشنطن.

لا يعنى ذلك أنه لم تكن هناك خيوط قوية رابطة؛ إذ إنه حتى سقوط الاتحاد السوفيتى، كانت المواجهة مع موسكو بمثابة المادة اللاصقة القوية التى تمسك بالشراكة داخل أوروبا وتدعم عمود التحالف الرئيسى مع الولايات المتحدة؛ وعليه فإن زوال الشيوعية سوف يسهم، لاحقا، بقدر كبير فى تفسير الشكوك التى ستظهر فيما بعد حول الهدف المستقبلى للتحالف.

كانت هناك بعض الدوافع الواضحة المشتركة بين الحكومات الأوروبية، فإن تكون أوروبا فى النصف الثانى من القرن العشرين، إنما كان يعنى أن تكون متعدد الجوانب إجمالا، وأن تحترم القوانين والمؤسسات الدولية التى كانت تعهد الغرب الرئيسى بعد الحرب. كان معظم هذه المؤسسات، بالطبع، من تصميم وصنع أمريكا إلى حد بعيد. كانت مؤسسات ومنظمات مثل الأمم المتحدة، ونظام التجارة الحرة، ومؤسسات بريتون وودز - Bretton Woods، والـ NATO هى التى تقدم الإطار العالمى الذى سوف يزدهر فيه التكامل الأوروبى. كان توجه أوروبا متجذرا فى تجارب النصف الأول من القرن العشرين، وفى الواقع الجيوسياسى لنصفه الثانى: المنافسة منيع حرب مدمرة، والسلام يمكن أن يخفض معدل الانهيار النسبى.

عشية حرب العراق فى أوائل ٢٠٠٣، كان مسئول كبير فى إدارة "جورج دبليو بوش" يجأ بالشكوى من تفضيل أوروبا للدبلوماسية والتورط فى الأزمات على الفعل، وأن الشيء الوحيد الذى كان الأوروبيون يجيدونه، كما قال هو عقد الاجتماعات. كان ذلك المسئول محقا فى جانب مهم، فباستثناء بريطانيا، وفرنسا أحيانا، كانت أوروبا النصف الثانى من القرن العشرين تفضل الكلام على الفعل.

بالرغم من ذلك، فإن مستشار الرئيس لم يبدأ بالتاريخ لكى يفهم سبب ذلك. كانت الاجتماعات جزءا كبيرا فى تفسير سبب غياب الحرب بين القوى الرئيسية فى القارة. كانت الدول التى خرجت مكسورة ومنهكة بعد ١٩٤٥ قد باتت مقتنعة بأن الحرائق الكبرى التى خلفت قارتهم تحت أنقاضها كافية؛ ومن هنا سيقومون بتسوية خلافاتهم فى قاعات المؤتمرات فى "بروكسل" وليس فى ميادين القتال فى "الفلاندرز". كان ما يحب أن يطلق عليه الفرنسيون "بناء أوروبا"، بديلا عن التدمير الدورى للقارة.

كانت هناك أسباب أخرى لعدم تأكيد أوروبا ثقلها فى السياسة الخارجية، كما كان من الواضح تماما أن الضمان العسكرى الكبير الذى قدمته الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة وبعدها، قد أعفى الحكومات من الحاجة إلى اللجوء إلى خيارات عسكرية صعبة. كان توازن الرعب النووى فى القارة قوة كبيرة تدفع إلى الاستقرار، إلى أن سقط الاتحاد السوفيتى، وكان يبدو غريبا أن يقال ذلك فيما بعد، ولكن خطر الدمار المتبادل المؤكد أضفى معنى جديدا ودقيقا على الأمن.

بقدر ما كان على الدول الأوروبية أن تتطلع أثناء تلك الفترة إلى العالم القادم، كانت بؤرتها مركزة كالعادة على الإرث الإمبراطورى، أكثر مما هى على الصراع مع الشيوعية. القصص الوطنية التى تحل غموض الماضى الاستعمارى، أكثر أهمية فى تأطير السياسات الداخلية، منها فى السعى إلى صياغة موقف أوروبى مشترك؛ وهكذا لم يمنع الالتزام الأوروبى بجهة مشتركة ضد الشيوعية كلا من بريطانيا وفرنسا من تبنى وجهات نظر مختلفة بخصوص مصالحها الوطنية، أو الدور الواجب تخصيصه للولايات المتحدة فى الأمن الأوروبى. بشكل عام، كانت فرنسا إلى جانب أوروبا أكثر

وأمریکا أقلّ، بينما كانت بريطانيا إلى جانب "أمريكا أكثر وأوروبا أقلّ"، إلا أن شخصية الرئيس الأمريكي كان لها أهميتها في الوقت نفسه. أحيانا كان القادة الأوروبيون يتنافسون للحصول على اهتمام شاغل البيت الأبيض، بينما كانوا، في أحوال أخرى، يفضلون الاحتفاظ بمسافة.

لكل ذلك، كان من المناسب والمطمئن للسياسيين الأوروبيين أن تكون الولايات المتحدة قد أصبحت القوة القائدة لقارتهم. أثناء النصف الثاني من القرن العشرين، كانت أوروبا أمام واقع الانهيار، وفي مثل تلك الظروف كان الأمر الأكثر إزعاجا من أولية الولايات المتحدة، هو لا مبالاتها. صحيح أن عجرة البيت الأبيض يمكن أن تكون مهينة، ولكن العاقبة التي كانت الحكومات الأوروبية تخشاها هي أن تفقد الولايات المتحدة الاهتمام بها وتتركهم وشأنهم. من جانبها وجدت واشنطن نفسها تدير أشكالا عديدة من العلاقات المختلفة مع الاتحاد الأوروبي، في الاقتصاد والتجارة ومؤخرا في التغيرات المناخية؛ ومع حكومات في لندن وباريس وبيون/برلين؛ وحول قضايا أكثر صعوبة في السياسة الخارجية والأمن؛ ومع عدد كبير من الدول الصغيرة والكبيرة في الـ "NATO" بخصوص الأمن المشترك، ولم يكن غريبا أن نجد وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر - Henry Kissinger يرثى ذات يوم لعدم وجود رقم تليفون واحد لأوروبا.

هذا الفصل الافتتاحي في هذا التحالف كتب بين أنقاض ١٩٤٥: في نهاية صراع خلف قارة أوروبية كسيرة ومنهكة في معظمها؛ وبالنسبة للأمريكيين والأوروبيين على السواء كان إطار العلاقة بينهم هو الإدراك الواضح أن الاتحاد السوفيتي بزعامة "ستالين - Stalin"، كان مصمما على تمزيق أوروبا أولا، ثم توسيع نفوذ الشيوعية غربا بعد ذلك.

كانت أوروبا التي خرجت إلى حيز الوجود في أعقاب الحرب مباشرة تعكس في جزء منها: عبقرية "فرانكلين ديلانو روزفلت - Franklin Delano Roosevelt"، وصدق "هاري ترومان - Harry Truman"، وسماحة ونفاذ بصيرة "جورج مارشال -

George Marshall". المؤسسات الدولية الجديدة: الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي وغيرها، كانت تعبر عن الحقائق الجيوسياسية الجديدة، ومعظمها تم تشكيله بالتعاون مع حلفاء واشنطن الأوروبيين. تمت استشارة بريطانيا وفرنسا، وكان التشاور أكثر بالنسبة للأولى، إلا أن "كتاب القواعد" كان يعتمد، قبل كل شيء، على قوة الولايات المتحدة.

استغرق الأمر الأوروبيين وقتا طويلا لكي يتكيفوا مع العالم الذي كان في طور التشكل... بريطانيا كانت منهكة بعد الانتصار، فرنسا كانت ماتزال تحمل النوب المادية والمعنوية من أثر الاحتلال الألماني، إيطاليا كانت تميل نحو الشيوعية، ألمانيا منهكة ومقسمة، بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر والآخرين كانوا تحت سيطرة "ستالين".

كان "ونستون تشرشل - Winston Churchill" مقتنعا بأن بريطانيا ستظل إحدى القوى العظمى؛ وبينما كان يدعم جهود الولايات المتحدة لتعزيز الوحدة على القارة الأوروبية، كان الافتراض الأول لديه (وهو ما كانت تشاركه فيه لندن على نطاق واسع) هو أن بريطانيا كانت تستطيع أن تقف بعيدا. كان "تشرشل" يعتقد أن بريطانيا، بدلا من ذلك، سوف تقبع عند تقاطع مجالات النفوذ العالمي الثلاثة: إمبراطورية الكومنولث، والشراكة الأطلسية، وأوروبا، وسوف يمكنها مواصلة التعامل مع واشنطن وموسكو كند لهما. بالمثل، كان "ديجول" مقتنعا بأن فرنسا يمكن أن تباهى بمجدها الماضي، وهو وهم كان له أن يستمر إلى ما بعد أفول قوتها في آسيا، ذلك الأفول الذي كان من علاماته الهزيمة المهينة للقوات الفرنسية في "ديان بيان فو" في ١٩٥٤، والذي سيستمر حتى الفرار من الجزائر في ١٩٦٣.

لم يكن واضحا على الفور أن الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الغربية يمكن أن تصوغ تحالفا له صفة الدوام. لم تكن نيات "ستالين" ولا استجابات الغرب واضحة بقوة في ١٩٤٥، مثلما تبدو الآن عندما نستذكر الماضي ونقأمله، إلى أنه بدءا بـ "البرقية الطويلة" التي أرسلها "جورج ف. كينان - George F. Kennan" من موسكو في فبراير ١٩٤٦، كان هناك عدد متزايد من المسؤولين الأمريكيين الذين بدعوا يحذرون من نيات

موسكو فى أوروبا. القادة الفرنسيون والبريطانيون راحوا يتشاورون حول إعادة بناء قوتهم، بينما بدأت بعض الأصوات فى واشنطن تدعو لعودة القوات الأمريكية إلى أوروبا. سوف يستهجن القادة الأوروبيون قوة واشنطن ويرفضونها، وفى القوت نفسه سوف يشتهون الأمان الذى وفرته لهم ضد زحف الشيوعية. وهكذا سوف يتمكن، فى النهاية، "إرنست بيفن - Ernest Bevin" وزير الخارجية الدوب فى حكومة العمال التى وصلت إلى السلطة فى بريطانيا فى ١٩٤٥، سوف يتمكن من أن يلقي بكل طاقته وراء صنع تحالف عسكرى جديد مع الولايات المتحدة، مصرا طوال الوقت على أن تمتلك بريطانيا قنبلتها النووية الخاصة.

كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه القارة تنطوى على مكارم عظيمة وحكمة استراتيجية، مع إصرار أكيد على أن تطبع النظام الدولى الجديد بطابع نفوذها. مشروع "مارشال - The Marshall Plan لإعادة البناء الاقتصادى للقارة، جاء إلى جوار الشروط القاسية التى فرضت على بريطانيا مقابل المساعدة؛ ومما سبب غضبا شديدا فى لندن، أن قامت واشنطن فى ١٩٤٥ على وجه السرعة بسحب اتفاقها النووى مع بريطانيا فى وقت الحرب؛ وفى يوليو ١٩٤٦ منحت الولايات المتحدة بريطانيا قرضا ضخما بهدف تمكينها من موازنة احتياجات إعادة البناء الداخلى والاستمرار فى الوفاء بالتزاماتها الواسعة فيما وراء البحار، ولكن بشرط أن تجعل بريطانيا الجنيه الإسترلينى قابلا للتحويل - وهى الخطوة الأولى التى اتضح أنها كانت مدمرة للاقتصاد البريطانى، وكان ينظر إليها فى لندن باعتبارها تستهدف إضعاف الإمبراطورية البريطانية.

ما جاء بعد ذلك لم يكن قضاء وقدرًا، وما جاء هو "مشروع مارشال" الذى انطلق فى ١٩٤٧، وإنشاء الـ NATO فى ١٩٤٩ كجبهة قوية ضد توسع الشيوعية السوفيتية، والتقارب الفرنسى الألمانى الذى بدأ باقتراح "جان مونييه - Jean Monnet" فى ١٩٥٠ لإنشاء مجموعة أوروبية للفحم والصلب (وهو الكيان الذى أدى فى النهاية إلى إنشاء الاتحاد الأوروبى الذى نعرفه اليوم). عادة ما نجد التاريخ يستدعى الماضى بحذافيره، وفى أوروبا أواخر الأربعينيات كان هناك القليل من ذلك.

هناك حدثان أكدا للأوروبيين والأمريكيين تقديراتهم بخصوص نيات موسكو التوسعية. فى ١٩٤٧ أمر "ستالين" بولندا وتشيكوسلوفاكيا بالانسحاب من محادثات فى باريس بخصوص برنامج إعادة البناء الاقتصادى، وهو ما كان تصورا سبقياً لـ "مشروع مارشال"؛ وفى العام التالى قام السوقيت بحصار برلين، وكان الستار الحديدى الذى أُلغى "تشرشل" فى كلمة له فى "فولتن - (Fulton مارس ١٩٤٦) إلى قرب حدوثه، قد أُسْدِلَ عبر أوروبا؛ والآن ستعود أعداد كبيرة من القوات الأمريكية، وبسرعة، إلى أوروبا مؤسسة للبنية التحتية العسكرية الواسعة، التى ستقوم بتأمين أوروبا ضد الشيوعية.

كانت فرنسا وبريطانيا قد تصورتا، لفترة ما، أنهما تستطيعان المضى وحدهما، ولكن بنهاية عام ١٩٤٧ كان "بيقن" يضغط فى اتجاه التزام أمنى أمريكى نحو أوروبا، وفى مارس ١٩٤٨ عقدت بريطانيا وفرنسا ودول البتلوكس Benelux الثلاثة معاهدة بروكسل، التى تعهدت فيها كل منها بالدفاع عن الأخرى فى حال أى هجوم خارجى، كما أسسوا منظمة معاهدة بروكسل - Brussels Treaty Organization، وهى الكيان الذى مهد للاتحاد الأوروبى الغربى الذى تكون فى ١٩٥٤ كان "بيقن" يأمل أن تنجر الولايات المتحدة، متأثرة بجهود أوروبا، لمساعدة نفسها، وإلى التحالف، وهو ما حدث بالفعل مع معاهدة حلف شمال الأطلنطى (NATO) التى كان التفاوض بشأنها قد بدأ فى أبريل ١٩٤٨ وتم توقيعها فى واشنطن فى أبريل من العام التالى.

تأسست ألمانيا الغربية فى مايو ١٩٤٩ بتوحيد المناطق المحتلة بواسطة البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين بعد أن خابت آمال باكرة بتسوية بين القوى الأربعة بشأن إعادة التوحيد. كانت أولويتها هى البقاء أولاً، ثم تأكيد إرسائها بثبات ضمن الغرب سياسياً واقتصادياً عندما طلبت باريس ولندن ضماناً أمنياً من الولايات المتحدة فى الـ NATO، كانت ألمانيا الغربية بداية خارج الحسابان. فى البداية، قاومت فرنسا ضغوط الولايات المتحدة لإعادة تسليح ألمانيا الغربية، كما رفضت التحالف مع ألمانيا، أما بريطانيا فكان تحولها أكثر سرعة لكى ترى دولة ألمانية ديمقراطية تكون بمثابة عازل ضرورى أمام الاتحاد السوفيتى. فى الخمسينيات، وافق الفرنسيون، على

مضض، على إعادة تسليح ألمانيا الغربية، بحيث يكون ذلك تحت الرقابة وفى إطار "مجلس دفاع أوروبى مشترك - European Defense Community (EDC)"، ويعد أن رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية French National Assembly فكرة هذا المجلس فى ١٩٥٤ لحساب دمج ألمانيا الغربية فى الـ NATO فى العام التالى.

كانت واشنطن ترى أن وجود أوروبا غربية "أكثر اتحاداً"، من شأنه أن يقوى دفاعات الغرب ضد الشيوعية فى الداخل كما هو فى الخارج، وعندما نأت بريطانيا بنفسها بعيداً عن إنشاء اتحاد الفحم والصلب الفرنسى - الألمانى، حث "دين اتشون - Dean Acheson"، وزير الخارجية الأمريكى، فرنسا على تولى زمام القيادة السياسية للقارة. وعندما كانت الولايات المتحدة تدفع قضية التقارب الفرنسى الألمانى، كانت الحنكة السياسية الأمريكية تواجه حنكة مهندس أوروبا جديدة: "مونيه - Monnet" و"روبرت شومان - Robert Schuman" فى فرنسا، و"كونراد أديناور - Konrad Adenauer" فى ألمانيا، والبلجيكى الفيدرالى "بول هنرى سباك - Paul Henri Spaak"، وزعماء آخرين من هولندا ولكسمبورج وإيطاليا. التكامل الأوروبى منح فرنسا فرصة لاحتواء جمهورية ألمانيا الفيدرالية الجديدة ولتأكيد أن القوة الألمانية الناهضة سوف تستقر ثابتة فى النظام الغربى. بريطانيا كانت تريد الجمع بين الحسنيين: أن تظل قوة أوروبية، ولكن ليس إلى الحد الذى تعوق فيه أى التزامات أوروبية بورها العالمى، أما بالنسبة لفرنسا فقد كان احتواء ألمانيا هو الهاجس الأساسى.

رَفُضَ بريطانيا وفرنسا التخلي عن مزاعمهما الإمبراطورية، كان سبباً دائماً للخلاف مع الولايات المتحدة. أثناء الحرب العالمية الثانية، كان روزفلت - Roosevelt يعبر عن كرهه للاستعمار بشكل واضح، عندما حث "تشرشل" الحانق على التحرك نحو استقلال الهند، أهم ممتلكات بريطانيا الاستعمارية؛ وفى فترة ما بعد الحرب أدرك المسؤولون الأمريكيون بسرعة وجود تناقض بين سياستهم لبناء فرنسا وبريطانيا لتكونا مصدات ضد القوة السوفيتية، وواصلوا ضغطهم على الدولتين لكى تتخلصا من تلك المستعمرات التى كان يعتمد عليها رفاههم الاقتصادى، ومكانتهم كقوة عالمية فى مواجهة القوى الأوروبية، وثقتهم القومية بأنفسهم إلى حد بعيد.

قدمت الولايات المتحدة مساعدات محلية لبريطانيا، لكى تبقى من ناحية على التزاماتها العسكرية الواسعة فى الشرق الأوسط التى أفادت منها الولايات المتحدة:

كما تعهدت من ناحية أخرى بتحمل معظم تكلفة حرب فرنسا فى الهند الصينية، لكى يتمكن الفرنسيون من موازنة وضعهم كقوة عالمية وأوروبية فى الوقت نفسه؛ إلا أن التوترات بخصوص أسلوب التعامل مع قضية الممتلكات الاستعمارية التى كان المسئولون الأمريكيون يعتقدون أنهم مدينون باستقلالها، ظلت مصدر إزعاج للعلاقات الأوروبية الأمريكية.

هذا التوتر الكامن بين القوى الغربية بلورته أزمة جديدة فى الشرق الأوسط، وفى ١٩٥٦ طرح الرئيس المصرى "جمال عبد الناصر" نفسه زعيما لقومية عربية جديدة، واستولى على قناة السويس من الملك الإنجليز والفرنسيين. فى بريطانيا وفرنسا، كان قرار الرئيس المصرى بتأميم قناة السويس تهديدا لمصالحهم الاستراتيجية شرق السويس، كما كان بمثابة ضربة قوية لمكانتهما فى منطقة كانتا فيها هما القوى المسيطرة لفترة طويلة. كانت بريطانيا ترى فى ذلك تهديدا لإمدادها بالنفط الرخيص، كما كانت فرنسا ترى فيه تحديا جديدا لسيادتها فى الجزائر، بينما كانت واشنطن مقتنعة بأن الأمر لم يكن على هذه الدرجة من الاستفزاز للغرب لكى يتدخل عسكريا ضد "عبد الناصر". بالرغم من تحذيرات "إيزنهاور" تأمرت فرنسا وبريطانيا وقامت بتدخل عسكري قادته إسرائيل بإيعاز منهما؛ وفى خضم الإدانات الشديدة فى الأمم المتحدة والاستياء الشديد فى الولايات المتحدة كان الجنيه الإسترليني تحت ضغط مستمر فى الأسواق المالية، وجهد بنك إنجلترا لدعم العملة البريطانية، ورفضت واشنطن أن تساعد حكومة "أنتونى إيدن - Anthony Eden"، وفى النهاية رضى رئيس الوزراء البريطانى لطلب الولايات المتحدة بسحب القوات البريطانية، ولم يبلغ باريس بذلك إلا بعد أن كان قد اتخذ القرار.

كانت كارثة السويس تعبر عن الحقائق السياسية. كانت فرنسا وبريطانيا قوى فى حالة محاق، ومن الآن فصاعدا سيكون عليها أن تتكيف مع نظام دولى يشكله توازن القوى العظمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. كان تكيفا مشوها، يغير الديناميكية السياسية بين لندن وباريس وواشنطن. كانت الحرب قد أنهكت بريطانيا، وإلى جانب اضطراد تراجعها كإمبراطورية فإن الخزي الذى لحق بها فى السويس

عجل بذلك اللقاء مع الحقيقة؛ أما النتيجة التي خرجت بها من الكارثة فكانت أنها لن تستطيع أن تحرر نفسها مرة أخرى من الولايات المتحدة في قضايا الحرب والسلام الرئيسية. "العلاقة الخاصة" مع واشنطن، التي تأكدت بعد أكثر من نصف قرن، عندما قام رئيس الوزراء "جوردون براون - Gordon Brown" بزيارة للرئيس الأمريكي "أوباما" في البيت الأبيض، أصبحت هي المبدأ المنظم لسياسة بريطانيا الخارجية.

فرنسا خلّصت إلى نتيجة أخرى. عندما هاتف "أنتوني إيدن" رئيس الوزراء الفرنسي "جى موليه - Guy Mollet" ليخبره بأن بريطانيا أذعنت لضغط الولايات المتحدة لكي تنسحب، فإنما كان يؤكد بذلك ما كان الفرنسيون يتشككون فيه طويلا، وهو أن بريطانيا لن تستطيع أن تتحدى الولايات المتحدة عندما يجد الجد. سوف تتخذ فرنسا مسارا مختلفا: ستبنى أوروبا كمثل موازن لقوة الولايات المتحدة، أما "أديناور - Adenaur" ألمانيا، الذي تصادف أن كان يقوم بزيارة لـ "موليه" عندما جاءت مكاملة "إيدن"، فكان لديه رد: "أوروبا ستكون ثاركم"، كما قال لـ "موليه". بعد أشهر قليلة وقّع الأعضاء الستة المؤسسون للسوق المشتركة معاهدة روما.

كانت السويس هي آخر جعجعة إمبراطورية لأوروبا، وكان التخطيط لها قد تم باعتبارها مغامرة أنجلو-فرنسية، تقوم على افتراض أن أوروبا قادرة على العمل مستقلة عن واشنطن، عندما تكون مصالحها الخاصة في خطر. إلا أن التراجع البريطاني أمام قوة الولايات المتحدة كان له مقدمات. ففي ١٩٤٤ كان "ديجول" قد ألح على "تشرشل" ليحفزه على تحالف جديد بعد الحرب "لو عملت إنجلترا وفرنسا معا سيكون لهما ما يكفي من القوة لمنع حدوث أى أمر لا تقبلانه أو لا تكونان قد قررتاه"، إلا أنهما، حتى وهما على عتبة الانتصار، كان "تشرشل" في شك عندما قال عن الأمريكيين: "من الأفضل أن تقنع الأقوى بدلا من أن تكون ضده". بعد السويس، كان "هارولد ماكميلان - Harold Macmillan"، الذي خلف المنحوس "إيدن" رئيسا للوزراء، يستخلص النتيجة ذاتها.

لم تكن بريطانيا تريد أن تكون أبواب أوروبا موصدة بونها، وسوف تضغط مرارا

وتكرارا من أجل عضوية النادي الجديد، إلا أنها كانت تنظر، أولا، إلى الجانب الآخر من الأطلنطي. في ١٩٦٠، تم إعداد تقرير سرى لـ "ماكميلان" عن أفضل السبل للحفاظ على النفوذ البريطاني في عصر ما بعد الاستعمار، وحدد الاستراتيجية بكل وضوح "إن وضعنا في العالم سوف يعتمد إلى حد بعيد على استعدادهم (المقصود الولايات المتحدة) لمعاملتنا ك أقرب حلفاء لهم". كان "ماكميلان" يريد أنذاك أن تضغط الولايات المتحدة على الدول الستة لتعديل الشروط التي وضعتها لقبول بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، وأن يكون هناك ترتيب يسمح بأن تكون بريطانيا ضمن المجموعة مع احتفاظها بوضعها الخاص فيما يتعلق بالكومنولث وسياسات داخلية معينة؛ ولكن الولايات المتحدة التي كانت تدعم التكامل الأوروبي على نموذج بروكسل بكل قوة، لم تكن على استعداد لاتخاذ مثل تلك الخطوة؛ وحتى لو كانت الولايات المتحدة مستعدة لتبني القضية البريطانية، لم يكن من المحتمل، بعد السويس، أن يغير ضغط الولايات المتحدة على فرنسا من موقف "ديجول" تجاه بريطانيا.

هكذا هيأت السويس السياق المناسب للسياسة التي انتهجتها بريطانيا وفرنسا (من "ماكميلان" إلى "توني بلير"، ومن "ديجول" إلى "جاك شيراك") مع الولايات المتحدة. بريطانيا اختارت التبعية لواشنطن، واختارت فرنسا التحدي، وبعد انتهاء الحرب، كانت الولايات المتحدة ترى في "أوروبا متحدة" متراسا قويا ضد الشيوعية؛ وبعد عودته للرئاسة في ١٩٥٨، كان "ديجول" يرى فيها ثقلا موازنا لقوة الولايات المتحدة.

استمرت المنافسة بين فرنسا وبريطانيا مثلما هي بين فرنسا والولايات المتحدة في العقود التالية، وهو ما يفسر إصرار فرنسا على المضي باتجاه التكامل الأوروبي (وحتى ١٩٧٣) لكي تخلق الطريق إلى السوق المشتركة الجديدة أمام بريطانيا. عبر عن ذلك قيام "ديجول" بتطوير رادع نووي مستقل، وقراره في ١٩٦٦ بانسحاب فرنسا من القيادة العسكرية لـ NATO. أما بالنسبة لبريطانيا فقد كان ذلك يفسر قرارها بأن "تشتري" أمريكا لكي تحافظ على وضعها كقوة نووية. كان الدرس المستفاد يفسر كذلك قرار "بلير" بخوض حرب أخرى في صحراء الشرق الأوسط بعد نحو نصف قرن -

وفى هذه المرة الثانية فحسب، وقفت بريطانيا إلى جوار الولايات المتحدة، وحاولت فرنسا، عبثاً، أن تمنعها. وهكذا سوف تشكل كارثة السويس أهم ثلاث منظومات من العلاقات داخل التحالف (بين بريطانيا والولايات المتحدة، وبين فرنسا والولايات المتحدة، وبين فرنسا وبريطانيا) على مدى نصف القرن التالى.

وعلى الرغم من أن "أديناور" كان قد شجع فرنسا فى عملية التكامل الأوروبى، كانت ألمانيا الغربية فى موقف المتفرج معظم الوقت الذى كان يدور فيه هذا الجدل. فى العقود الأولى التى تلت الحرب، كانت الأولوية الرئيسية بالنسبة لها، هى إرساء الجمهورية الفيدرالية فى المجموعة الأورو-أطلنطية البازغة. هكذا كانت أطلنطية الهوى إلى جانب كونها أوروبية.

رسخ التكامل الاقتصادى داخل أوروبا السلام مع فرنسا، حتى وإن جاء على حساب التخلّى عن قيادة المبادرة السياسية الأوروبية لباريس، كما أن عضوية الـ Nato أمنت الجمهورية الفيدرالية ضد الخطر السوفيتى. السياسة الغربية - Westpolitik، كما سيطلق على سياسة "أديناور"، قدمت كذلك الإطار الضرورى "للمعجزة" التى ستجعل من ألمانيا أهم قوة اقتصادية فى أوروبا؛ وفى أوائل السبعينيات فحسب، عندما تبنى المستشار "قيلى برانت - Willy Brandt" سياسة إذابة الجليد فى العلاقة مع الشرق، حينذاك فقط كان أن استعاد صنّاع السياسة الألمان ثقافتهم لتوكيد وجهة نظر مستقلة. لم تفقد حكومة بون الأمل فى هدف إعادة التوحيد، كما أن "السياسة الشرقية" - Ostpolitik، كما أطلق عليها، كانت تنطوى على أهمية جغرافية تتطلب أن تنتظر ألمانيا شرقاً كما تنتظر غرباً؛ إلى جانب أنها أيقظت مخاوف لدى حلفاء الجمهورية الفيدرالية من أن تقايض حكومة بون الحياد بإعادة التوحيد.

كان الـ NATO هو المؤسسة التى كبحت هذه التوترات والمخاوف أمام الخطر الوجودى لأوروبا من قِبَل الاتحاد السوفيتى. حتى بعد خروج فرنسا من هيكل القيادة العسكرية، فإن التحالف السياسى الذى أسسته معاهدة حلف شمال الأطلنطى فى ١٩٤٩ فرض على أعضائها كلا من طابع التعاون وضرورة الحل الوسط. كان التحالف

العسكري هو أداة سياسة الاحتواء الغربية. لم توقف الدبابات السوفيتية عن دخول المجر في ١٩٥٦ ولا تشيكوسلوفاكيا في ١٩٦٨، لم تستطع أن تمنع ألمانيا الشرقية من بناء الجدار في برلين، ووقفت على الخطوط الجانبية عندما أرسلت موسكو قوات إلى أفغانستان؛ ولكن الـ NATO، بترسانته النووية المتقدمة وعقيدته في الرد المرن، كان هو "الفرامل" الضرورية لإيقاف التوسع السوفيتي غربا. كما اضطلع منذ بداية السبعينيات بدور سياسى أوسع، عندما التزم سياسة مزبوجة تُبقي على الردع العسكري، وتدير سياسة الانفراج في حدة توتر العلاقات والحوار السياسى مع الاتحاد السوفيتي وحلفائه.

لم يضع الـ NATO نهاية للنزاعات عبر الأطلنطي، حتى تلك التي كانت بين بريطانيا وواشنطن، كما بقي صامتا إزاء فيتنام، وعبر الرئيس "جونسون - Johnson" عن غضبه الشديد لرفض حكومة "هارولد ولسون - Harold Wilson" المشاركة بقوات بريطانية في الحرب. كانت إدارة "ريتشارد نيكسون - Richard Nixon" ترى في "السياسة الشرقية" خطرا محتملا على التحالف، وردا على ضغط الولايات المتحدة لتقديم مزيد من القوة التقليدية لجبهة القتال ضد الشيوعية السوفيتية، كانت الحكومات الأوروبية تفضل الاعتماد على الردع النووي الأمريكي.

وفي ١٩٧٣، عندما كانت إدارة "نيكسون" غارقة في قضية "ووترجيت - Water-gate"، أعلن "هنري كسنجر - Henry Kissinger" وزير خارجيته أن ذلك العام، كان يجب أن يكون "عام أوروبا"، وأن يكون لحظة إعادة تشكيل التحالف عبر الأطلنطي؛ إلا أنه، بدلا من ذلك كان عام أزمة بالنسبة لأوروبا. حدث انخفاض آخر للدولار، ووقعت الحرب العربية الإسرائيلية، ورفعت منظمة الدول المصدرة للبترول (Opec) أسعار النفط؛ ونتيجة لكل ذلك دخلت القارة في حالة من الفوضى؛ أما جهود واشنطن من أجل تعيين علاقة مؤسسية جديدة مع بروكسل، فلم تؤد إلا إلى إضرار نار المنافسة الفرنسية البريطانية مجددا. منقسمة في مواقفها من الحرب العربية الإسرائيلية، فشلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) كذلك في التوصل إلى مواقف مشتركة بشأن الطاقة والازمات الاقتصادية.

فى أوائل الثمانينيات، ظهرت توترات جديدة على أثر قرار الـ NATO تحديث ترسانته النووية بوضع صواريخ "Pershing II" وصواريخ "Cruise" النووية متوسطة المدى فى أوروبا، فى الوقت الذى كان التصـع يتهدد فيه التحالف؛ ومقتنعا بأن الغرب كان يفقد أرضا أمام الاتحاد السوفيتى وقوته العسكرية الصاعدة، تبنى الرئيس الأمريكى "رونالد ريجان - Ronald Reagan" سياسات تتضمن تعزيزا رئيسيا للتسلح الأمريكى، وضغطا اقتصاديا موسعا على الاتحاد السوفيتى (ظهر فى محاولة عرقلة إنشاء خط أنابيب للغاز بين سيبيريا وأوروبا الغربية)، وانسحابا أوليا من مفاوضات الحد من التسلح. الغربيون الذين كانوا قد طوروا فى ذلك الوقت مصالح لهم فى إطار علاقات أوثق مع السوفيت، توقفوا فجأة عما وجدوه سياسات حرب باردة جديدة كان ينتهجها "ريجان"، أما "مارجريت تاتشر - Margaret Thatcher"، رئيسة وزراء بريطانيا، فكانت تشارك "ريجان" شكوكه بالنسبة للسوفيت، كما كانت أكثر ميلا إلى دعم سياساته من قادة أوروبا الآخرين.

بالرغم من كل هذه العلاقة الودية مع الرئيس الأمريكى، انتاب "تاتشر" غضب شديد لتردده فى دعم حملة بريطانيا العسكرية فى ١٩٨٢ لاسترداد جزر "الفوكلاند" من الأرجنتين؛ أما الرئيس الفرنسى "فرانسوا ميتران - François Mitterrand"، فدعمها بقوة فى حملتها المدفوعة، مشاركا بتكنولوجيا سرية كانت فرنسا قد قدمتها من قبل للقوات الجوية الأرجنتينية. ولكن بالنسبة لـ "تاتشر"، "بطل الشعوب الناطقة بالإنجليزية"، فقد كانت قوة الجذب من قبل واشنطن "ريجان" شديدة، بينما ظلت فرنسا كما هى: ترى قدرها فى أن تكون قوة أوروبا الرئيسية. من المفارقة ألا يكون هناك فارق كبير بين باريس ولندن بخصوص البنية السياسية الضرورية للاتحاد الأوروبى: كلاهما كانت تريد أن تبقى الحكومات فى مقعد القيادة، رافضتين بناء المؤسسة الفيدرالية لألمانيا وكثير من دول الاتحاد الأوروبى الأصغر؛ ولكن بينما كانت فرنسا ترى أوروبا امتدادا لقوته، كانت بريطانيا "تاتشر" ترى فى التكامل الأوثق خطرا على سيادتها.

واجب الأمن الجماعى كان ضمانا لنجاة الغرب من تلك العواصف، فبعد الفوضى الاقتصادية فى السبعينيات، شهدت الثمانينيات أوروبا وهى تطلق خططا طموحة من أجل سوق موحدة للسلع والخدمات والعمل. نجح الأسلوب المزوج المسار فى تحدى

جهود السوفيت لتمزيق التحالف، إذ كان يواصل عملية التحديث النووى وفى الوقت نفسه يواصل مفاوضات الحد من التسلح مع موسكو. استعداد "ريجان" الواضح لعقد صفقة منفردة مع "ميخائيل جورباتشوف" Mikhail Gorbachev - "لنزع السلاح النووى فى قمة "ريكيافيك" - Reykjavik فى ١٩٨٦، وبعد أن كانت الولايات المتحدة قد استعادت ما كان "ريجان" يصفه بـ "هامش الأمان" وعاد مرة أخرى للاهتمام بالاشتباك مع السوفيت، هذا الاستعداد الواضح من الرئيس الأمريكى أزعج حلفاء الولايات المتحدة. ولكن بحلول عام ١٩٨٧، كانت الولايات المتحدة قد وقعت مع موسكو معاهدة القوات النووية متوسطة المدى Intermediate - Range Nuclear Forces Treaty، وهو الاتفاق الذى حظى بترحيب عام من الأوروبيين الغربيين، وكان بداية النهاية لسباق التسلح بين الشرق والغرب. فى غضون سنوات قليلة ستصبح الحرب الباردة فى ذمة التاريخ.

سقوط جدار برلين فى أكتوبر ١٩٨٩، وكان سقوط الشيوعية بعد ذلك فى الدول التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى، لابد أن يكون سببا للفرح والاحتفال. صور الألمان الشرقيين الذين كانوا يتدفقون من خلال الخرسانة المحطمة، والجماهير التى تحتفل بالحرية فى وارسو وبراغ وبودابست كانت تعبيراً عن انتصار، ليس لشعوب الإمبراطورية السوفيتية السابقة فحسب، وإنما لنظام الديمقراطية الليبرالية فى الغرب كذلك.

وعلى الرغم من ذلك، سلب النجاح حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين تلك الحقائق التى كانوا قد اعتادوا عليها. بدون الحرب الباردة، لن تكون أوروبا مرة أخرى فى قلب الاهتمام الجيوسياسى للولايات المتحدة. وهكذا عندما تبع الحرية فى النصف الشرقى من قارتهم سقوط الإمبراطورية السوفيتية، كان هناك قدر كبير من التوجس الشخصى، بقدر ما كان هناك من احتفال. كان الغرب يستحق ذلك الانتصار المشهود فى النضال الأيديولوجى العظيم للقرن العشرين، ولكن سرعان ما كان القلق من العواقب يورق الكثير من السياسيين الأوروبيين.

كان سقوط الاتحاد السوفيتى بالنسبة للبعض فى واشنطن إيذانا بـ "نهاية التاريخ"^(٢). حاول الرئيس "جورج دبليو بوش" مساعدة "جورباتشوف لأطول فترة ممكنة لكى تستمر الإصلاحات، وكان يعتقد أن من المهم ألا يحاول أن يسجل نقاطا سياسية محلية أو عالمية "بالرقص على قبر الشيوعية". كان المزاج العام فى أوروبا القديمة أكثر حذرا، وفى لندن وباريس كان الهمس يدور عن عودة ماضٍ خطر؛ وبالرغم من مخاطر حريق نووى هائل، فإن الحرب الباردة خلقت حالة من الأمن. المشهد المتجمد فى القارة حبس شياطين القومية الأوروبية. تقسيم ألمانيا خلّصَ القارة من سياسات توازن القوى التى عادة ما كانت نهاية للحروب. كان أمن الولايات المتحدة هو الذى قدّم الضمان الأمنى الضرورى للتكامل داخل الاتحاد الأوروبى.

كانت أوروبا قد ازدهرت بقوة تحت حماية الترسانة النووية الأمريكية؛ وإذا كانت واشنطن قد أغضبها أحيانا عزوف شريكها عن الإسهام بالمزيد من مخزونه فى المشروع، فلم يكن هناك سوى القليل الذى يمكن أن تفعله. كان التخلي عن أوروبا يعنى التخلي عن الانتصار للشيوعية السوفيتية. كانت النزاعات العارضة عبر الأطلنطى تافهة إذا قيسَت بذلك السعى المشترك.

الآن، كانت كل تلك الحسابات قد تغيرت، وفى عقول السياسيين الأوروبيين كان الانتصار فى الحرب الباردة قد وضع الدفاع المشترك موضع المسألة. هل كانت القوة العظمى الوحيدة مازالت فى حاجة إلى أوروبا؟ ما قدر الاهتمام الذى عليها أن تبديه لحلفائها القدامى فيما يتعلق بإعادة تشكيل القارة؟ هل يعتقد السياسيون الأمريكيون أنهم قد عملوا ما عليهم من أجل التحالف، وأن الوقت قد حان لعودة القوات؟ حتى عندما كان صنّاعُ السياسة يحتفلون بسقوط الشيوعية، كانوا قلقين بخصوص المستقبل الذى أورثهم إياه الانتصار.

مرة أخرى وجد القادة الأوروبيون أنفسهم مشغولين بالقضية المؤرقة التى كانوا يعتقدون أنها قد أصبحت فى ذمة التاريخ إلى الأبد. عادت القضية الألمانية، كيف يمكن احتواء تلك الدولة الرابضة بقوة وسط القارة؟ فرنسا أصبحت معتادة على ممارسة

القيادة السياسية على أوروبا، فهل تواجه الآن تحدياً من ألمانيا متحدة؟ هل يشهد تحول مركز جذب هذه الدولة من بون إلى برلين، تحول وجهتها شرقاً؟ هل يظل الاتحاد الأوروبي يستمد قوته من "المحرك" الفرنسي- الألماني؟ هل تقع الديمقراطيات الهشة في أوروبا الشرقية والوسطى فريسة للقوميين الشعبويين؟ بأي سرعة ستدخل تلك الدول الاتحاد الأوروبي أو الـ NATO؟ هل يمكن أن تنهار روسيا نفسها؟ كل هذه الأسئلة أصبحت مطروحة بكثافة.

تناولت "تاتشر" و"ميتران" فكرة السعي نحو تأخير إعادة التوحيد الألماني على نحو متقطع، وفي برلين كانت القوى الأربعة ما زالت تملك حق النقض من الناحية الفنية. "بوش" أحمَد تلك الفكرة مؤكداً لـ "هيلموث كول - Helmut Kohl"، مستشار ألمانيا الغربية، أنه كان لديه الدعم الكامل من الولايات المتحدة لإعادة توحيد ألمانيا؛ وفي الوقت نفسه أثار الرئيس الأمريكي قدراً من الاستياء وكثيراً من القلق في لندن، عندما صدر ما يوحي بأن الولايات المتحدة كانت تتطلع إلى أن تتولى ألمانيا قيادة أوروبا. فرنسا وجهت كل اهتمامها لربط ألمانيا على نحو أكثر عمقا بالاتحاد الأوروبي، وبعد سقوط الشيوعية بوقت قصير، كانت معاهدة ماستريخت، التي وعدت القارة بعملية جديدة موحدة؛ أما بالنسبة لبريطانيا فكرست جهودها الدبلوماسية لضمان أن يكون الـ NATO دور يبقى على وجود الولايات المتحدة في أوروبا.

والحقيقة أن عالم الحرب الباردة الثنائي القطب كان قد أفسح مجالا لفترة غير مريحة وربما مزعجة أحياناً، إذ بدلا من القبض على فرص الانتصار، عاد القادة السياسيون على كِلتا ضفتي الأطلنطي إلى مشاغلهم الداخلية. تغيرت خريطة أوروبا بشكل نهائي واضطرت القوى الغربية للاستسلام لذلك؛ إلا أن أساليب استشرافهم للأمور كانت حذرة وارتكاسية. لم يكن هناك شيء من المثالية الناضجة التي كانت تميز صنّاع السياسة في أواخر الأربعينيات.

تحدث الرئيس الأمريكي "بوش" بداية عن فرصة نظام عالمي جديد يُرسخ السلام والحرية في العالم. التحالف الدولي للدول العربية وكذلك الدول الأوروبية، الذي احتشد

لطرّد "صدام حسين" من الكويت فى حرب الخليج الأولى (١٩٩١) رفع سقف الآمال فى تحالف دولى جديد للحفاظ على السلام العالمى. برغم ذلك كان "بوش" حذرا من الناحية السياسية. أزعجته تسريبات خرجت من وزارة دفاعه، توحى بأن بعض المخططين الأمريكيين كانوا يفضلون استراتيجية أمريكية تمنع ظهور أى منافسين جدد قد يلوحون فى الأفق، ليحلوا محل الاتحاد السوفيتى فى منافسة ثنائية القطب مرة أخرى. كان الكثيرون فى أوروبا يرفضون ما كانوا يرونه ادعاء أمريكا بعالم أحادى القطب، بينما كانت تتنامى فى الولايات المتحدة حركة ارتجاعية داخلية عنيفة ضد "بوش"، لما كان يبدو منه إهمالا لمصالح الولايات المتحدة الداخلية لصالح الفعالية الدولية. "بوش" نفسه توقف فجأة عن دور متسع للولايات المتحدة فى بعض المناطق، وبخصوص بعض القضايا؛ إلا أنه ربما يكون قد أفلت، فى برامجائته المدروسة، فرصة لبدء إعادة تشكيل النظام الذى تم صنعه فى ١٩٤٥.

أثناء حملته الانتخابية فى ١٩٩٢، ركز "بل كلينتون" - Bill Clinton على القضايا الداخلية وبخاصة الاقتصاد، ولكنه انتقد "بوش" كذلك لعدم فعالية إدراته فى مواجهة مأساة اليوسنة؛ وعندما دخل البيت الأبيض بدا مترددا إلى حد كبير فى نشر قوات أمريكية للقيام بعمليات إنسانية لا ترتبط مباشرة بالمصالح القومية للولايات المتحدة. سحب "كلينتون" القوات الأمريكية من الصومال بعد عملية كارثية قتل فيها ثمانية عشر جنديا من القوات الخاصة.

على الضفة الأخرى من الأطلسى، كان البعض يعتبرون تلك "لحظة أوروبا" لكى تستعرض قدرتها على المسرح العالمى؛ فالاتحاد الأوروبى بسوقه الواحدة، وسياسته التجارية المشتركة، وخطته لإصدار عملة موحدة، كان بالفعل قوة اقتصادية كبرى لها حصة كبيرة من الناتج العالمى والتجارة تنافس تلك لدى الولايات المتحدة. معاهدة ماسترخت بموادها الخاصة بسياسة خارجية وأمنية مشتركة Common Foreign and Security policy (CFSP)، كانت قد زودت الاتحاد بإطار دستورى لكى يتكلم بصوت واحد فى الشؤون العالمية. كان الشئ الوحيد المفققد هو الإرادة السياسية والقيادة لكى يصبح ذلك فاعلا.

الدمار الشديد الذي لحق بـ "يوغوسلافيا" السابقة وفتتها إلى ست جمهوريات، مزق ذلك الشعور بالرضا والاطمئنان الغافل عن الأخطار المحدقة؛ وعندما دخلت البلقان في حرب وحشية عبثية أوضحت واشنطن أنها كانت تنوى ترك الأمر لأوروبا. لم يكن للولايات المتحدة ناقة ولا جمل في تلك الحرب، كما أشار "جيمس بيكر - James Baker" وزير خارجية "جورج دبليو بوش"، أما الذي حمل التحدي فكان "جاك بوز - Jack Poos" وزير خارجية لكسمبورج. متحدثا باسم أوروبا باعتباره عضوا في المجموعة الثلاثية (الترويكا): وزراء خارجية دولة الرئاسة السابقة والحالية والقادمة، أعلن "بوز" أن "لحظة أوروبا" قد حانت، أخيرا، سيظهر الاتحاد الأوروبي قدرته على حفظ السلام في فناءه الخارجي. وأيا كان الدافع وراء جهود الاتحاد الأوروبي من أجل التسوية السياسية فإنها ضاعت، إذ كانت البوسنة وكرواتيا غارقتين في حرب صربيا الأقوى منهما.

أخذت فرنسا وبريطانيا زمام القيادة في التعامل مع الأزمة، هذا إن جاز لنا أن نسمى التذبذب هكذا. أقوى دولتين في أوروبا - والوحيدتان اللتان لديهما القدرة على إظهار قوتهم - لم يكن لهما تأثير في دفع دور الاتحاد الأوروبي. قدمت أوروبا "الكلام" (مؤتمرات واجتماعات)، وبعض القوات لحفظ السلام ضمن قوة الأمم المتحدة. وبالرغم من ذلك لم تكن الدولتان الأوروبيتان مستعدتين لنشر القوة العسكرية المطلوبة لضمان وقف فعال لإطلاق النار. ولكي تزداد الأمور تعقيدا، كانت ربود الأفعال ملونة بالتاريخ. كانت باريس ولندن تكتان تعاطفا مع الصرب، وألمانيا مصرة على أن يكون للكروات اعتبار خاص، أما بالنسبة للولايات المتحدة فكان ردها على التصعيد العسكري هو الاقتراح بأن يقوم المجتمع الدولي بموازنة ميدان القتال برفع الحظر على إمدادات السلاح لمسلمي البوسنة الذين كان خصومهم يفوقونهم تسليحا. كانت أوروبا تقاوم، ولكنها كانت في ذات الوقت مترددة في جهودها لكي تكون وسيطا للسلام؛ كما كان "سlobodan Milosevic"، رئيس صربيا، يلقي بكل ثقل الجيش اليوغوسلافي السابق خلف صرب البوسنة، ويسخر من الدعوة إلى وقف إطلاق النار.

عندما ارتفعت أرقام القتلى وتفاقت مشاهد المذبحة التي كانت تنقلها شاشات شبكة CNN كل ليلة، اشتدت سورة الغضب في واشنطن على الصرب. كانت مذابح

البلقان تبدو وكأنها شارة ترمز للولايات المتحدة مثلما هي على الفشل الأوروبي. وبرغم كل تردها الأولى، كانت إدارة "كلينتون" تجادل لرفع حظر السلاح عن مسلمى البوسنة، ليكون ذلك مصحوباً بضربات جوية ضد القوات الصربية. لحظة العار الأوروبى الكبيرة جاءت فى يوليو ١٩٩٥ عندما وقفت القوات الهولندية التى كانت تعمل فى إطار قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام موقف المتفرج، من دخول قوات صرب البوسنة مدينة سربرينيتشا - Srebrenica، ليتم ذبح آلاف مؤلفة من مسلمى البوسنة.

فى نهاية ١٩٩٥، أشركت الولايات المتحدة أخيراً قواتها فى مهمة للـ NATO لإنقاذ قوات حفظ السلام وإجبار الصرب على تسوية. كذلك كان صبر فرنسا قد نفذ بسبب العدوان الصربى، ولفترة قصيرة لم تتجاوز أسابيع قليلة وجدت نفسها أكثر اقتراباً من واشنطن، أكثر مما كانت بريطانيا. مذبة "سربرينيتشا" أجبرت حكومة "جون ميجور - John Major البريطانية على الإسراع للالتحاق بالصف، أما الصرب فاذعنوا نتيجة لضربات الـ NATO الجوية.

بشكل عام، كشفت ردود فعل واستجابات القوى الأوروبية للحرب فى البلقان عن الأحقاد والانشيازات القومية بينها، كما فضحت عجز الاتحاد الأوروبى العسكرى، ودمرت العلاقات مع واشنطن. زعم أوروبا أنها تستطيع حفظ السلام على أراضى القارة، حطمت صور المذبة التى كانت تنقلها أجهزة التلفزيون كل ليلة من البلقان. الحرب التى قضى فيها مائتا ألف شخص، وشهدت عودة الأراضى الأوروبية إلى المذابح الجماعية والتطهير العرقى، لم يتم تسويتها فى نهاية الأمر إلا عن طريق التدخل، وعلى مضض، من قبل الولايات المتحدة؛ أما القوى الأوروبية الرئيسية فكانت فى وضع مهين بسبب عجزها وتراخيها، وبالرغم من ذلك فإن الأداء الأمريكى كان بالمثل معيباً، على الأقل إلى أن قررت الولايات المتحدة أن تتحرك لفرض تسوية فى دايتون - Dayton فى خريف ١٩٩٥، كان "شيراك - Chirac" قد سخر من حذر "كلينتون" الأولى قائلاً إن العالم الحر كان "بلا قيادة"، إلا أن سخريته كانت تنطبق تماماً على التردد الفرنسى والأوروبى.

كان "اتفاق دايتون" بمثابة مُسَكَّن للجراح عبر الأطلنطي، كما رسم نورا جديدا للـ NATO حيث تحملت قوات التحالف مسئولية حفظ السلام؛ ومع مطلع ١٩٩٦ تحرك نحو ستين ألف جندي (كان ثلثهم امريكيون) إلى داخل البوسنة للحفاظ على السلام الذي تم الاتفاق عليه في "دايتون". الحملة الناجحة التي ستجىء بعد ذلك في نفس العقد لطرد "ميلوسيفتش" من كوسوفو، وتنقذ بعض كبرياء أوروبا؛ حتى وإن كان ترويض طموح الصرب سوف يعتمد على القوة الجوية الأمريكية بالرغم من ذلك، كانت هناك في الحالتين ملامح تناقض وتردد أوروبي دائم بالنسبة للقوة الأمريكية. في البداية، كان الأوروبيون متذمرين لرفض إدارة "كليتتون" قيادة زمام الأمور، وبمجرد أن فعلت ذلك، كانوا هم أنفسهم يشكون من الشكوى من أن واشنطن لم تكن توافقية بما فيه الكفاية.

بحلول عام ١٩٩٨، كان "ميلوسيفتش" قد استعاد ثقته، ويرسل قوات صربية إلى كوسوفو، حيث توجد أغلبية مسلمة، لإخماد دعوات الاستقلال في الإقليم؛ وبنهاية العام، كانت الأحداث في البوسنة تبدو وكأنها تكرر نفسها، حيث كان يتم طرد أبناء كوسوفو من منازلهم عبر الحدود إلى مقدونيا وألبانيا المجاورتين. "توني بلير" الذي انتخب رئيسا لوزراء بريطانيا في ١٩٩٧، صنع صيتا لنفسه عندما ضغط على "كليتتون" علنا، لكي يرسل قوات أمريكية، إن كان ذلك ضروريا، لطرد الصرب من كوسوفو؛ وفي حديث شهير في شيكاغو في ١٩٩٩ ألقاه عشية قمة الـ "NATO" في واشنطن للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الحلف، سعى "بلير" إلى إعادة صياغة دور التحالف الغربي باعتباره معنيا بمواجهة الطغيان فيما وراء حدوده^(٤)، واقترح رئيس الوزراء البريطاني مبدأ جديداً هو مبدأ التدخل الإنساني - Humanitarian Intervention. لم يعد ممكنا ترك الطفافة يهددون السلام العالمي أو يرتكبون أعمال عنف ومذابح ضد شعوبهم. كان ما يدور في ذهن "بلير" هو أن الـ NATO يمكن أن يكون أداة هذه البولية - Internationalism الجديدة. كان التدخل في البلقان قد شهد التحالف يخطو بالفعل إلى ما هو أبعد من التزامه التأسيسي بالدفاع الإقليمي عن أوروبا الغربية، كان "بلير" يريد له أن يتحمل مسئوليات أوسع.

تناول الحديث كذلك، في جزء منه، مرحلة مخجلة أخرى في السنوات التي تلت سقوط الاتحاد السوفيتي. عندما احتدمت الحرب في البلقان قامت حكومة رواندا التي

يغلب عليها "الهوتو Hutu"، بهجوم كاسح، كان في حقيقته عملية إبادة جماعية للأقلية "التوتسي - Twtsis". كان المتوقع أن تأخذ فرنسا زمام المبادرة لاستنهاض التحرك الدولي ضد تلك المذبحة، لما لها من حضور سياسي وثقافي قوى في أفريقيا. فرنسا رواغت، وحكومة "ميچور" في بريطانيا أدارت ظهرها لما حدث، وكذلك إدارة "كلينتون"، وتم ذبح مئات الألوف من البشر.

فيما وراء البلقان، كان التحدى الاستراتيجى المباشر الذى يواجه التحالف هو ضمان ألا تقع الديمقراطية المزدهرة في شرق القارة فريسة للفوضى الاقتصادية وقيام أنظمة استبدادية جديدة، وكان ذلك بمعنى الاتساع شرق حدود الاتحاد الأوروبى والـ NATO. هنا كان نفاد الصبر الأمريكى يلتقى بالخطر الأوروبى. ربما كانت الجغرافيا الجديدة لأوروبا تسمح بتقسيم مرتب للعمل داخل الحلف، وسوف يسعى الاتحاد الأوروبى لترسيخ الاستقرار فى الديمقراطيات الجديدة فى شرق ووسط أوروبا، بتقديم منفذ سريع لها تتقدم من خلاله لعضوية الاتحاد الأوروبى، وفى آخر الأمر كان ذلك هو كل ما فعله عندما نفضت أسبانيا والبرتغال واليونان عن كاهلها أغلال الدكتاتورية. من جانبها، سوف تبادر واشنطن لى تؤكد لروسيا أن بإمكانها هى الأخرى أن تزدهر من خلال علاقة جديدة مع الغرب.

لم تكن الممارسة متطابقة مع النظرية. غاصت أوروبا فى خضم سلسلة من الأزمات الأخرى. أصاب أسواق الصرف الأجنبى فى ١٩٩٢ إعصار هدد باكتساح آلية سعر الصرف لديها ومعها الآمال فى عملة أوروبية موحدة، الحرب فى البوسنة كانت تكشف عن عجز سياستها الخارجية، ألمانيا كانت مشغولة بإعادة التوحيد؛ وفى الوقت نفسه كانت فرنسا وبعض الأعضاء الآخرين يرون فى قبول دول أوروبا الوسطى والشرقية فى الاتحاد خطرا على تماسكه وإضعافا لوضعهم بداخله. مضى الاتحاد الأوروبى بتثاقل شديد على طريق الاتساع، بما يوحى بأنه ربما كان لابد من مرور عقد قبل أن تفى الدول الشيوعية السابقة بالمعايير الصارمة للعضوية، التى كان القادة قد وضعوها فى قمة كوپنهاجن فى ١٩٩٣.

انفرد عقد حلف وارسو- Warsaw Pact فى صيف ١٩٩١ مستاعة من التردد فى المركز الرئيسى للاتحاد فى بروكسل حول مسألة الاتساع، استجابات واشنطن لطلبات دول الديمقراطيات الجديدة للانضمام إلى الـ NATO. اجتمعت كلمة الأوروبيين، وفى الوقت نفسه كانت إدارة "كلينتون" تتحرك لطمأنئة موسكو بأنها لم تكن تسعى لتطويق روسيا: أعطيت تطمينات بخصوص نشر القوات، ودعيت روسيا لترتيب شراكة رسمية مع الـ NATO الأوروبيون، والألمان بخاصة، عبّروا عن قلقهم وتوقعوا حركة ارتجاعية عنيفة ومفاجئة فى موسكو (وكان ذلك ليحدث فيما بعد أثناء رئاسة فلاديمير بوتين- Vladimir Putin)، إذا شعرت موسكو بأن هناك عملية إذلال وامتهان لها؛ وكان كثيرون فى الولايات المتحدة، بمن فيهم المتقاعد "كينان- Kennan" مشاركين فى تلك الشكوك، إلا أن أوروبا كانت منقسمة فيما بينها والإدارة الأمريكية مصرة على أن تواصل مسلكها. انضمت بولندة وجمهورية التشيك والمجر إلى الحلف فى ١٩٩٩، وسرعان ما تبعهم آخرون؛ وعندما وصل الرئيس "أوباما" إلى ستراسبورج فى ٢٠٠٩، كان الـ NATO "الأصلى" المكون من اثنى عشر عضوا قد أصبح ستة وعشرين عضوا. آنذاك كان معظم المنضمين الجدد إليه قد سمح لهم بدخول الاتحاد الأوروبي.

بالرغم من كل الاضطرابات التى شهدتها التسعينيات، انتهى القرن والحلف فى وضع أفضل مما كان يخشاه معظم الأوروبيين؛ وبالرغم من ترددهما فى البداية، شاركت الولايات المتحدة وأوروبا بقوات أرسلت إلى البلقان، كما كانت الديمقراطيات الجديدة فى أوروبا الوسطى والشرقية قد بدأت تجد ملاذا لها تحت المظلة الأمنية للغرب. كذلك أعطى التعاون فى البلقان زخما للعمل الدفاعى الفرنسى- البريطانى، ففى ديسمبر ١٩٩٨ وقعت الدولتان "اتفاق سان مالو- St. Malo"، الذى أضاف بعدا دفاعيا للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) للاتحاد الأوروبى، التى كانت فى طور النمو. وسّع الـ NATO أهدافه إلى ما هو أبعد من الدفاع الإقليمى، وسوف يعمل، كما جاء فى بيان مشترك له فى قمة واشنطن فى ١٩٩٩، على تأمين المصالح المشتركة إلى جانب المصالح الإقليمية.

بالرغم من ذلك، فإنه كان من الواضح أن "تحالف الضرورة" قد أصبح "تحالف اختيار". لم تعد الجماعة الأورو-أطلنتية تعتمد أكثر من ذلك على وجود عدو مشترك

لكي تظل ملتزمة، ولا على ما هو أكثر من القلق الضاغط لكي تحافظ على السلام في البلقان. كان هناك إجماع أساسي على الهدف الاستراتيجي للتحالف، إلا أن الإبقاء على التضامن في وجه المصالح المتغيرة والأخطار المتوقعة سيكون أكثر صعوبة.

عندما كتب "دين أنتشسون- Dean Acheson" مذكراته اختار لها عنوان "شاهد على عملية الخلق"^(٥)، أما "الخلق" الذي يعنيه فهو ذلك الغطاء المتمثل في المؤسسات الدولية والقواعد التي "خُلِقَتْ" تحت قيادة الولايات المتحدة من بين ركائز وأنقاض الحرب العالمية الثانية؛ وعندما كانت الولايات المتحدة تستعد في شتاء ٢٠٠٢ للدخول في حرب ضد العراق، استنتج كثيرون من صنّاع السياسة في أوروبا أنهم كانوا حاضرين أثناء الدمار.

الافتراضات التي يقوم عليها نظام ما بعد الحرب- بأن السلام لم يكن يعتمد على القوة العسكرية للقوة العظمى الوحيدة فحسب، وإنما على الشرعية النابعة من حكم القانون الدولي كذلك- كانت تبدو في حالة تفكك، وكذلك كان الأمر بالنسبة للمقايضات داخل التحالف الأطلنطي-، وهي أن أوروبا اعترفت بقيادة الولايات المتحدة، وفي المقابل أعطيت صوتاً في وضع القواعد اللازمة. في إصرارها على إسقاط "صدام حسين"، كانت الولايات المتحدة تبدو مصرة على تدمير بنيتها الخاصة. كان ذلك في ذهن إدارة "بوش" هو لحظة الولايات المتحدة أحادية القطب: سوف تعيد القوة الأمريكية تشكيل الشرق الأوسط وما وراءه على صورتها.

عندما كانت الولايات المتحدة تستعد لإظهار قوتها، كانت أوروبا تواجه ضعفها على المسرح العالمي. كانت كل طاقاتها موجهة نحو مشروع العملة الموحدة، ثم مؤخراً نحو فتح أبوابها أمام الدول الشيوعية السابقة. انشغال ألمانيا بعملية إعادة التوحيد المكلفة، والنمو الاقتصادي البطيء في فرنسا وأماكن أخرى، أضعف السلطة السياسية للقارة. كانت الحكومات الأوروبية قد حصلت على حصص كبيرة من ناتج السلام وأنفقتها في السنوات التي تلت سقوط الشيوعية، وبالرغم من مشاركتها في عمليات البلقان كانت الجوانب العسكرية ضعيفة ومهملة. كانت إرهاصات الفجوة بين ضفتي

الأطلسي بخصوص العراق قد ظهرت في اجتماع لمجلس الـ "NATO" في بروكسل بعد أسابيع من هجوم سبتمبر ٢٠١١ الإرهابي على الولايات المتحدة، وبأسلوب تضامني وتعبيرا عن هدف مشترك، سيقوم حلفاء واشنطن في الـ NATO، لأول مرة، بتفعيل المادة الخامسة من المعاهدة المؤسسة للحلف، وهي أن أي اعتداء على دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الجميع. سوف يتصرف الغرب ككيان واحد ردا على العمل الإرهابي لتنظيم القاعدة، إلا أن رد فعل نائب وزير الخارجية الأمريكي "بول فولفويتز" - Paul Wolfowitz الذي ذهب إلى العاصمة البلجيكية لحضور الاجتماع، مهد للانقسام الخطير اللاحق في التحالف؛ وكما قال "فولفويتز"، فإن الإدارة الأمريكية، بينما تثمن بادرة التضامن تلك، إلا أنها سوف تتخذ قراراتها الخاصة فيما يتعلق بكيفية الرد على أول هجوم على الأراضي الأمريكية منذ سنة ١٨١٢، وفيما بعد كان أحد السفراء الأوروبيين يصف ما قاله "فولفويتز" بأنه كان يعنى "لا تستدعونا وربما لا نكون نحن كذلك في حاجة إلى استدعائكم".

كان المعنى المتضمن الذي لا مفر منه، هو أن الولايات المتحدة لم تكن تريد أن تكون مقيدة بأراء حلفائها في مطاردة واصطياد "أسامة بن لادن"، وبدلا من ذلك، سوف تدعو الولايات المتحدة آخرين للانضمام إلى "تحالف المستعدين". قيادة الولايات المتحدة - عمود التحالف - كان لابد من أن تحل محلها أولية الولايات المتحدة، أما بالنسبة لأوروبا فكان عليها أن تقرر ما إذا كانت "معنا أم ضدنا"، بعبارة الرئيس "بوش".

حديث "بوش" فيما بعد عن "محور الشر" الذي جمع بين الأنظمة في إيران وكوريا الشمالية والعراق كأعداء لابد من الإطاحة بهم بواسطة القوة الأمريكية، هذا الحديث أكد لمعظم الأوروبيين أن الولايات المتحدة كانت تريد أن تتحلل من نظام يقوم على قواعد؛ وفي مناقشاته مع نظرائه الأوروبيين كان وزير الدفاع الأمريكي "تونيالدامسفيلد" - Donald Rumsfeld يسخر من تعلقهم بالمفاهيم القديمة للشرعية الدولية. كان الهجوم على الأراضي الأمريكية قد أبطل أي موثيق أو أعراف سابقة.

الرؤيا الثنوية للعالم الكامنة في حديث "بوش" عن "الحرب على الإرهاب"، أضافت إلى القلق الأوروبي. رئيس الوزراء البريطاني "توني بليز"، الذي شارك في التعليق على

ذلك، كان يرى أن الغرب يواجه صراعاً جليلاً مع بعض أكبر تجليات التطرف الإسلامي. لم تكن حرباً بين حضارات بقدر ما كانت حرباً على الحضارة كما قال؛ ولكن عبارة "بوش" الماثورة، كانت تبدو بمثابة إنكاء لنار الخلافات مع العالم الإسلامي. كان مستشارو "بلير" يهزون رءوسهم، إذ لا بد من أن تكون هناك قضية للإطاحة بـ "بصدام حسين"، ولكن الجمع دون تمييز بين تنظيم القاعدة وجماعات مثل البعثيين العراقيين، ومنظمة مثل "حماس" السنية، و "حزب الله" الشيوعي، ووضع كل هؤلاء في سلسلة واحدة، كان فيه تجاهل للدوافع والطموحات المحددة لتلك الجماعات والمنظمات المتعددة. كان الرأي الأوروبي السائد هو أن "بوش" كان يساعد أعداءه بتوفير تماسك غير مطلوب للمتطرفين، وإسباغ مكانة غير مستحقة على تنظيم "القاعدة" وأسامة بن لادن.

بالنسبة للعقول الأوروبية، أصبح الخطر مضاعفاً بسبب عدم استعداد واشنطن للضغط من أجل السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وتحت ضغط من "بلير" تعهدت إدارة "بوش" بحل الدولتين في المنطقة، وخلال فترتها الثانية سوف تدفع بما يسمى بعملية أنابوليس - Annapolis Process لوضع أساس لمفاوضات جديدة؛ إلا أنه كان من الواضح للجميع أن البيت الأبيض كان صانع سلام متردداً. كان الأوروبيون يرون الصراع العربي الإسرائيلي في القلب من الراديكالية الإسلامية الصاعدة ويدعون إلى وساطة أمريكية منصفة لا تكيل بمكيالين. على أية حال، أصبحت السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين لا تختلف تقريباً عن سياسة الإسرائيليين.

وهكذا سرعان ما تحول تيار التعاطف والتضامن مع الولايات المتحدة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى خيبة أمل واستياء. (كانت صحيفة لوموند Le Monde الفرنسية اليومية قد خرجت على صدر صفحتها الأولى بعنوان: "الآن.. كلنا أمريكيون"). كان تدمير معسكرات "القاعدة" وطرد "طالبان" من أفغانستان قصة، وحصلت تلك الحملة العسكرية على موافقة الأمم المتحدة، أما طرد "بصدام حسين" من العراق دون تفويض صريح منها فكان قصة أخرى. قَسَمَ "بوش" العالم إلى أصدقاء وأعداء. الرأي العام الأوروبي الذي كانت تستثيره باستمرار تصريحات "ديك تشيني" -

Dick Cheney (نائب الرئيس الأمريكى) العدائية، سرعان ما تحول ضد الولايات المتحدة، مثلما كان قد تجمع خلفها خلال الأسابيع التى تلت سقوط البرجين، وكان هناك تصريح لأحد الدبلوماسيين البريطانيين يقول إن "بوش" كان يبدو مصرا على عودة العالم ثنائى القطب الذى كان إبان الحرب الباردة: الولايات المتحدة فى جانب، وفى الجانب الآخر. نزعة "العداء لكل ما هو أمريكى - Anti-Ameircanism.

لا يعنى ذلك أن أوروبا كانت تتكلم بلسان واحد، إذ وراء المعارضة العامة للحرب على العراق، كان هناك جدل طويل ومعقد بين الحكومات وبداخلها. فى آخر الأمر، سوف تؤيد بريطانيا الحرب وتدعمها، وسوف تفعل ذلك كل من إسبانيا وإيطاليا ومعظم الدول الشيوعية السابقة فى شرق ووسط آسيا، وإن كان بدرجات متفاوتة؛ وهكذا سينجح العراق فى تمزيق أوروبا... وكذلك التحالف الأورو-أطلنطى.

كان "بليز" مشاركا فى الخوف الأوروبى الواسع من احتمال تفكك النظام الغربى بعد الحرب فى حال قيام الولايات المتحدة بالرد منفردة على أحداث الحادى عشر من سبتمبر، إلا أنه توصل إلى استنتاج مختلف عنه لدى "شيراك". كان الرئيس الفرنسى يريد مواجهة الولايات المتحدة بمعارضة كافية، لإجبار "بوش" على التراجع عن الحرب ضد العراق، واستطاع أن يجند "جيرارد شرودر - Gerhard Schröder فى هذا المشروع؛ أما "بليز" فكان يرى أن المعارضة لا قيمة لها. رئيس الوزراء البريطانى الذى لم يكن متواضعا قط بخصوص قدراته على الإقناع، كان يعتقد أن بإمكانه حشد المجتمع الدولى حول موقف مشترك... حتى حول قضية العراق.. لو تم إقناع "بوش" بأن يحاول التفاوض أولا- على شكل عودة مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة- يمكن إقناع مجلس الأمن بالموافقة على توجيه إنذار لـ "صدام".

خلف هذا الضرب من التفكير، كان هناك اقتناعان: فبريطانيا، كما كانت قد استنتجت بعد تلك الحرب الأخرى فى الصحراء فى ١٩٥٦، كان لابد من أن تظل قريبة من واشنطن؛ وكما قال "بليز" فى حديثه فى شيكاغو إبان الصراع فى كوسوفو، فإن النظام متعدد الجوانب يمكن أن يبقى إذا كان الغرب مستعدا فحسب، لأن يرى قواعده

موضوعة موضع التنفيذ. كان "صدام" يتحدى الأمم المتحدة على نحو مستمر، وأن تسمح له بالبقاء كان يعنى التقليل من مصداقيتها. برغم الجدل اللاحق حول تقارير الاستخبارات الشديدة المبالغة، كان "بلير" يعتقد أن "صدام" يعمل على تطوير أسلحة دمار شامل.

الحقيقة أن الانقسام الذى حدث بشأن العراق كان سابقا على أحداث الحادى عشر من سبتمبر. كان "بلير" قد أرسل طائرات عسكرية للمشاركة فى القصف الذى قامت به الولايات المتحدة للبنية الأساسية للعراق أثناء رئاسة "كلينتون"، فى محاولة لفرض عمليات التفتيش على الأسلحة التى كانت تقوم بها الأمم المتحدة. كانت فرنسا وروسيا قد أيدتا تخفيف العقوبات على بغداد، ليس على الأقل بسبب مصالحهما التجارية الواسعة فى تطبيع العلاقات مع العراق. "شيراك"، مثل "بلير"، عاد بتفكيره إلى السويس، ولكن ليرى دورا لأوروبا كثقل مضاد للولايات المتحدة.

كانت إدارة "بوش" محل شك كبير فى أوروبا منذ دخوله البيت الأبيض، وفى أول زيارة رسمية له فى صيف ٢٠٠١ لحضور قمة مع القادة الأوروبيين، وجهت إليه انتقادات حادة لرفضه المخجل لبروتوكول كيوتو الخاص بالتغيرات المناخية، كما أن رفضه الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية (ICC) وانسحابه فيما بعد من معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية - Anti - Ballistic Missile Treaty مع روسيا، كان تعبيرا عن كرهه لأى اتفاق دولى قد يبيد مقيدا لحرية الولايات المتحدة فى التصرف.

وبالرغم من ذلك، عندما اقترب موعد غزو العراق، وفشل "بلير" مرة أخرى فى الحصول على قرار من الأمم المتحدة يؤيد استخدام القوة صراحة، كان تبادل الاتهامات الغاضبة بين الحكومات الأوروبية يتناسب أحيانا مع العداء لـ "بوش". "بلير"، فيما بعد، سوف يتهم "شيراك" بالسعى لاستخدام الحرب لإسقاطه كرئيس وزراء بريطانيا، مثلما سיתهمه الرئيس الفرنسى بالخضوع للذليل لواشنطن.

"شرودر" تفادى هوى ألمانيا "الأطلنطى التقليدى" لى ينضم إلى "شيراك" فى الحملة ضد الحرب، ولفترة ما سوف يلتحم هذان الزعيمان الأوروبيان مع روسيا "بوتين" -

Putin في جبهة مشتركة ضد واشنطن. هكذا كان الجو محمومًا في ذلك الوقت، لدرجة أنه كان هناك حديث غريب، كما اتضح، عن محور جديد مكون من باريس وبرلين وموسكو لتحدي الهيمنة الأمريكية. في النهاية، خسرت كل الدول الأوروبية من جراء قرار "بوش" إسقاط "صدام حسين". ستجد بريطانيا نفسها واقعة في شرك حرب كارثية هي حرب احتلال، وبالرغم من أن "بلير" سوف يستمر ليفوز في انتخابات أخرى، سيجد أن الوقوف إلى جانب "بوش" قد استنزف سلطته السياسية في الداخل. "خوسيه ماريا أزنانر - Jose Maria Aznar"، رئيس وزراء إسبانيا سيضحي بفرصة إعادة انتخاب حكومته بدعمه الحرب. بالرغم من ذلك لم تأت معارضة "بوش" بأي مكاسب سياسية "أنجيلا ميركل - Angela Merkel"، الديمقراطية المسيحية، أصبحت مستشارة لألمانيا بعد أن أطاح حزبها بـ "شرودر" في انتخابات سبتمبر ٢٠٠٥ الفيدرالية؛ وعندما انتهت فترة رئاسة شيراك في ٢٠٠٧، خلفه "نيكولا ساركوزي - Nicols Sarkozy" الأكثر أطلنطية منه، والذي سيعمل على إصلاح العلاقات مع واشنطن.

كانت المفارقة الساخرة في أحداث العراق هي أن تجد بريطانيا وفرنسا نفسيهما تلتقيان منذ افتراقهما في أزمة السويس، ليتضح أن كليهما كانتا على خطأ في النتائج التي استخلصاها من الكارثة الأولى في الصحراء قبل نصف قرن من الزمان. "بلير"، الذي كان قد أيد الغزو على أمل إبقاء الولايات المتحدة ضمن النظام العالمي، وجد أن سياسة بريطانيا بعد السويس بأن تعمل "كجسر" بين أوروبا والولايات المتحدة قد أصابها الدمار؛ وبدلاً من ذلك أجبرت معارضة فرنسا وألمانيا العنيدة للحرب "بلير" على أن يختار. بتأييده "بوش"، مزق رئيس الوزراء البريطاني علاقته بكل من باريس وبرلين. إلا أن فرنسا، بالمثل، اكتشفت أن الافتراض المنطقي الرئيسي لسياستها الخارجية، كان أن تبني أوروبا لتكون ندا للولايات المتحدة. القارة، على أية حال، انقسمت على نفسها. إسبانيا والبرتغال ومجموعة كبيرة من الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي في شرق ووسط أوروبا فضلوا الاصطفاف إلى جانب واشنطن، بدلاً مما كان يطلق عليها "رامسفيلد" بـ "أوروبا القديمة"، أوروبا باريس وبرلين. الاتساع

شرقاً، كما اكتشف الفرنسيون، غيّر القوى السياسية الحركة للاتحاد الأوروبي. لم يعد المزيد من أوروبا يعنى المزيد من فرنسا.

لا "بلير" ولا "شيراك" سوف يعترفان بهذه الإخفاقات الاستراتيجية الأساسية: عادة البقاء بالقرب من واشنطن كانت متجذرة في لندن بعمق، وغريزة المعارضة كانت متأصلة في باريس؛ إلا أن خروجها من السلطة وانتخاب "أوباما" رئيساً للولايات المتحدة شهد الحسابات وقد بدأت تتغير. وبالرغم من أن الرئيس كان مازال يُثَمِّنُ العلاقة الخاصة ببريطانيا - كان "جوردون براون"، خليفة "بلير" من أوائل الذين قاموا بزيارة البيت الأبيض في عهد "أوباما" - كانت هناك مؤشرات تدل على أن الإدارة الجديدة لن تكون "عاطفية" في تعاملاتها مع حلفائها الأوروبيين. موقف بريطانيا سيكون قوياً بقدر ما تستطيع أن تكسب الآخرين إلى جوارها؛ أما بالنسبة لفرنسا، فإن "ساركوزي" لن يتخلى عن الاستثنائية الفرنسية؛ إلا أنه بحمل بلاده على العودة إلى بنية الـ NATO العسكرية، إنما كان يدرك عدم جدوى المنافسة المستمرة مع واشنطن.

كانت هناك قوى أخرى تعمل من أجل إعادة تشكيل التحالف. ودَّعَتْ أوروبا والولايات المتحدة العالم ثنائى القطب عند انتهاء الحرب الباردة، أما لحظة الأحادية القطبية التى حانت للولايات المتحدة، فقد اتضح أنها لم تكن أكثر من ذلك... مجرد لحظة. صعود الهند والصين، التوكيد الجديد لروسيا كمنتج للطاقة، وظهور قوى جديدة فى أمريكا اللاتينية وآسيا، كل ذلك كان يعيد رسم الخريطة السياسية. الدول الفاشلة، انتشار الأسلحة غير التقليدية، الإرهاب الذى يستلهم تنظيم القاعدة، شبكات الجريمة الدولية، الفقر، عدم الشعور بالأمان الإنسانى.. كل ذلك كان يهدد بتحويل النظام إلى "موضى". كان من المحتم أن تتحول بؤرة الاهتمام الاستراتيجية لأمريكا نحو آسيا. تحدثت "هيلارى كلينتون" - Hilary Clinton - وزيرة خارجية "أوباما" عن شراكة استراتيجية جديدة مع الصين، وتعهد الرئيس الأمريكى سحب القوات الأمريكية من العراق، وجعل الحرب ضد "طالبان" فى أفغانستان وباكستان أولوية؛ وبالرغم من كل

تصريحاته المهدئة، فإن أوروبا كانت تتسائل أين سيكون موضعها من الرؤية الأمريكية الجديدة للعالم.

من وجهة نظر موضوعية، ظلت المصالح الأمريكية والأوروبية متوافقة: السلام والاستقرار في معظم مناطق العالم التي تموج بالأحداث، وبخاصة في قوس اضطراب ممتد من القرن الأفريقي شرقا عبر الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، هزيمة "طالبان" في أفغانستان، حل الدولتين بالنسبة للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، انفصال الإسلام المعتدل عن تطرف "القاعدة"، توقف انتشار الأسلحة غير التقليدية، اتساع رقعة الأنظمة السياسية التي تعتمد التعددية وحكم القانون في العالم.

الإعصار الذي اجتاح النظام المالي العالمي في شتاء ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ كان يعبر عن نفس الحزمة من التحديات المشتركة؛ وبعد تجاوز بضع خلافات أولية، ستنعاون الولايات المتحدة وأوروبا على نحو وثيق في تهدئة العواصف التي كانت قد هبت على الأسواق المالية منذ خريف ٢٠٠٨. اجتمع قادة الدول المتقدمة والنامية بما ذلك الصين والهند وغيرهما، إلى جانب الولايات المتحدة وأوروبا، في قمة مجموعة العشرين (Group of 20) في لندن لمواجهة الأزمة الاقتصادية. كانت هناك رغبة مشتركة في تملق القوى البازغة وسحبها إلى منظومة المؤسسات العالمية والقوانين التي أرسيت بعد ١٩٤٥، ستكون اختيارات الصين عبر العقود التالية حاسمة في تحديد شكل النظام العالمي، مصالح الولايات المتحدة وأوروبا ستكون متطابقة تماما لإقناع "بيجين" بأن تكون ضامنا مسئولوا في مؤسسات الحكم العالمي؛ وهكذا كان المنطق يقول إن الشراكة بين الولايات المتحدة وأوروبا ستكون عمودا مهما في الأمن المشترك مثلما كانت إبان الحرب الباردة، وإن كان بإعادة صياغة أهدافها وقدراتها لمواجهة التحديات الجديدة.

على أية حال، سيكون على أي تحالف مجدد أن يدرك كذلك الفوارق الثقافية والقدرة على الفهم الاستراتيجي للأمور. كان نابوليون - Napoleon يقول: "أن تعرف جغرافية دولة ما، يعني أنك تعرف سياستها الخارجية". أضف التاريخ إلى الجغرافيا ستحصل على صورة أفضل. كان الدرس الذي تعلمته أوروبا من التاريخ والجغرافيا هو أن الانتصارات العسكرية لا تأتي إلا بسلام مؤقت.

لم يكن ذلك مفهوماً على نحو جيد فى الولايات المتحدة. الكاتب "روبرت كيجان" - Robert Kagan وصف الهوة بين أوروبا والولايات المتحدة باعتبارها تعتمد على قوة نسبية. الولايات المتحدة كانت قوية بينما أوروبا ضعيفة. غريزة إظهار القوة لدى الولايات المتحدة كانت تعكس قدرتها على القيام بذلك، وبالمثل فإن انشغال أوروبا بالقوة الناعمة كان مرآة تعكس افتقادها للقوة العسكرية^(٦). هذا التحليل ينطوى على قدر من الصواب، فالقوات المسلحة الأوروبية كانت ضعيفة وتفتقر لمصادر التكنولوجيا والاستخبارات المتقدمة المتوافرة لدى العسكرية الأمريكية.

ولعل هناك طريقة أخرى لفهم الفارق، وهى أن نسال عن الدوافع التى أدت بأوروبا أن تحصل على حصة كبيرة من عائد السلام، بينما أبقت الولايات المتحدة على ميزانية الدفاع لديها بعد سقوط جدار برلين. بالنسبة للأوروبيين تعنى الجغرافيا والتاريخ أن الأمن أمر نسبى، حيث تنقسم الأخطار إلى ما هو محتمل وما هو غير مقبول، وما هو حتمى وما يمكن تجنبه. تاريخ مختلف وجغرافيا مختلفة، أديا بالولايات المتحدة لأن تسعى لكى تكون قوة حصينة إلى جانب كونها قوة لا تقهر. اضطلعت الولايات المتحدة بدور قيادى باعتبارها الضامن للسلام العالمى. غريزتها هى أن "تعالج" الأمور، بينما يفضل الأوروبيون "إدارتها"، هذا الفارق نجده واضحاً فى أسلوب التعامل مع الإرهاب الإسلامى. بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر بدت واشنطن وكأنها تفترض أن الغرب كان يواجه جماعة متماسكة من عتاة المتطرفين الحاديين على إسقاط القيم الغربية وطرد "الكفار" من الشرق الأوسط؛ إلا أن الأوروبيين بالرغم من إصرارهم المشترك على إسقاط تنظيم "القاعدة" كانوا يرون أمامهم عدواً أقل تجانساً - مجموعة من الجماعات والتنظيمات المختلفة، بعضها بالطبع مشارك فى الطموحات العنيفة لـ "بن لادن"، ولكن غيرهم يعمل انطلاقاً من أحقاد وتحيزات أكثر تقليدية. بالنسبة للولايات المتحدة، كان الإسلام السياسى العنيف يمثل خطراً خارجياً، أما بالنسبة للأوروبيين فالخطر كان يأتى من الداخل كما يأتى من الخارج، فى ظل وجود تجمعات سكانية إسلامية كبيرة، وأحياناً راديكالية.

وراء خلافات أوروبا الخاصة مع "جورج دبليو بوش" - من الحرب العراقية إلى تردد إدارته في دفع قضية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، إلى احتقار الرئيس الجهود المبذولة للتصدي لمشكلة احتراق كوكب الأرض - كان هناك صدام بين ثقافات استراتيجية. كانت أوروبا ترى، بعد الحرب الباردة، عالما استقرار بعد مساومات وقوانين متعددة الجوانب؛ عالما، القوة العسكرية فيه هي الملجأ الأخير رغم أنها قد تكون ضرورية أحيانا.

الدبلوماسية واستخدام القوة الناعمة يمكن أن يكون لها الأولوية، وفي حال فشلها سيكون للتدخل العسكري صفة الشرعية الدولية. كانت حرب الخليج الأولى متسقة مع هذا النموذج، وكذلك كان طرد "طالبان" من أفغانستان في المرحلة الأولى من العمليات، أما العراق فكانت حالة مختلفة.

كانت تلك رؤية للعالم تعاملت معها إدارة "بوش" بازدراء شديد، كان المحيطون بالرئيس يعتبرون التعددية مرادفا للضعف باعتبارها تمثل قيда غير ضروري على الولايات المتحدة، التي كانت في نظرهم أقوى ما تكون مثلما كانت أي دولة في التاريخ الإنساني. هذه الولايات المتحدة كانت تريد لهذه الرسالة أن تحدد مسار التحالف ومصيره وليس العكس. بمرور الوقت، كان مستنقع العراق يعدل هذه الرؤية ويخفف من غلوائها. أدركت الولايات المتحدة أن كونها قوة حصينة لا يعنى بالضرورة أنها ليست معرضة للخطر. في الفترة الأولى من رئاسة "بوش" انتحى دبلوماسيو وزارة الخارجية جانبا، ثم عادوا إلى الظهور في الفترة الثانية، إلا أن الوقت كان قد فات لإصلاح العلاقة مع أوروبا على نحو جيد.

جاء "أوباما" إلى البيت الأبيض بمنظور مختلف تماما وإلى حد ما، كان ذلك حتميا. كان الضعف قد اعتري الولايات المتحدة بسبب حرب العراق وبسبب أزمة اقتصادية وضعت علامة استفهام على نموذجها للرأسمالية الحرة... رأسمالية دعه يعمل (laissez-faire capitalism). أعلن "جوردون براون" أن إجماع واشنطن (Washington Consensus) الشديد التبجح قد مات.

كان الرئيس الجديد يرى أمامه عالما بقيت فيه الولايات المتحدة هي القوة المتفوقة بكل المقاييس، إلا أنه عالم يتطلب أن تكون قيادة الولايات المتحدة مستكنة فيه ضمن تحالف أوسع؛ أما أسباب ذلك فهي: ظهور قوى عظمى جديدة في آسيا، والاعتماد المتبادل الذي لا مفر منه في ظل العولمة، والأخطار المستمرة المتمثلة في التطرف الإسلامى العنيف.

كان ذلك هو ما تطلبه أوروبا من الرئيس الجديد، وعندما قدمه لم يكن واضحا ما إذا كانت أوروبا مستعدة لتقبل النتائج. قيام شراكة مجددة مع الولايات المتحدة سوف يتطلب أن تحمل أوروبا بعض أعباء القيادة العالمية، وسيكون ذلك أكثر وضوحا في أفغانستان، وكذلك في أفريقيا والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى. حتى عندما انضمت إلى "أوباما" في الوعد بإعادة أحياء التجمع الأورو-أطلسي، كانت تفعل ذلك على استحياء.

رَفُضَ "ساركوزي" و "ميركل" قبول تركيا كمرشح جاد للعضوية المستقبلية في الاتحاد الأوروبي، كان شاهدا على قصر نظر استراتيجي بين القادة الأوروبيين؛ كذا أن الانقسامات الداخلية حول نوعية القيادة الواجب صياغتها للتعامل مع روسيا أكثر شراسة، وما إذا كان يمكن جر أوكرانيا إلى المجتمع الأوروبي الأوسع، هذه الانقسامات كانت دليلا أبعد على التردد الأوروبي. حتى في الأيام الأولى من إدارة "أوباما"، كان يبدو أن الحكومات الأوروبية، لجرد الوعد بأمريكا متعددة، قد تخلت عن متضمنات ذلك.

في مثل تلك الظروف، أرجأ قادة الـ "NATO" المجتمعين في ستراسبورج مناقشات جادة عن مستقبل التحالف. كانت الحروب في كوسوفو وأفغانستان قد حملت الاجتماع إلى ما هو أبعد من المفهوم الأصلي للدفاع الإقليمي، إلا أن القادة لم يكونوا قد قاموا بتسوية الخلافات بينهم بخصوص شكل عملية التوازن الذي ينبغي أن يقوم بها الـ "NATO"، بين ضمان الأمن والسلام على القارة الأوروبية، وتقديم دفاعات متقدمة ضد الأخطار الجديدة التي يحملها القرن الحادي والعشرين. معظم الحكومات الأوروبية

وافقت على تشخيص الولايات المتحدة بأن الهزيمة فى أفغانستان كان يمكن أن تضعف وتقلل من شأن ما كان "أوياما" يعتبره أكثر التحالفات التى شهدتها العالم نجاحا. وبالرغم من ذلك، عندما أعلن رئيس الولايات المتحدة فى أواخر خريف ٢٠٠٩، زيادة القوات الأمريكية فى أفغانستان، لم يقدم حلفاؤها سوى إضافات متواضعة لإسهاماتهم فى جهود الـ "NATO".

واجهت رئاسة "أوياما" أوروبا بتحد كانت تفضل اجتنابه. بالرغم من استنكار واحتقار أحادية "بوش" فإنها وفرت لأوروبا ذريعة مهمة؛ فما دامت الولايات المتحدة ترفض الاعتراف بمنظومة قوانين وقواعد عالمية، سيكون بإمكان أوروبا أن تتحلل من مسئولياتها؛ ويتبنى سياسة الدبلوماسية والتورط، جرد "أوياما" أوروبا من أعذارها.

سيواجه التحالف عدة اختيارات فى صيف ٢٠٠٩، فبالإضافة إلى أفغانستان، كانت طموحات إيران النووية على رأس القائمة. مرة أخرى سوف يستدعى "أوياما" أوروبا هنا مخادعة أوروبا بإعلانه أن واشنطن، بعد مرور ثلاثين عاما على احتلال سفارة الولايات المتحدة فى طهران، كانت على استعداد لبدء مفاوضات مباشرة مع النظام الإيرانى. السؤال الذى طرحه ذلك على حلفاء الولايات المتحدة، هو ما إذا كانوا مستعدين لدعم الجهد الدبلوماسى لإقناع إيران بأنها ستكون الخاسر إن هى امتلكت القنبلة. وسط فيض من المبادرات الدبلوماسية، كان "أوياما" على استعداد لأن يوقف دعم الرئيس السابق غير المشروط للحكومة الإسرائيلية فى الصراع مع الفلسطينيين. استحسن الأوروبيون ذلك، إلا أنهم لم يتكلموا كثيرا عن أهمية مشاركتهم فى تسوية تسفر عن ضمانات بأمن إسرائيل وكذلك بوطن للفلسطينيين.

فى أوائل ٢٠١٠، كانت هذه القضايا وغيرها من تلك المحتمل أن تمهد الطريق للعلاقة عبر الأطلنطى، كانت على المحك؛ والواضح أن أمل "أوياما" كان قد خاب نتيجة رد فعل أوروبا على جهوده لإعادة تنشيط وتقوية العلاقة. كانت مكافأة أوروبا واضحة جلية: دور إلى جانب الولايات المتحدة فى تشكيل نظام عالمى تعاونى، كذلك كانت أخطار التكاثر وعدم الفعل واضحة: انقطاع صلة أوروبا بعالم، كان النفوذ يتحول فيه

باتجاه الشرق نحو القوى الآسيوية الناشئة. على مدى ستين عاما، أرسى التحالف الأطلنطي شروط النمو الاقتصادي والسياسي العالمي. كان العالم الذي يواجهونه الآن عالمًا متعدد القطب في طبيعته، تكتنفه تحديات بالغة التعقد، وكان السؤال المطروح بقوة، هو كيف يمكن أن يعمل الأمريكيون والأوروبيون معا- على نحو وثيق- من أجل صياغة مستقبل مختلف.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

- Grant, Charles. *Is Europe Doomed to Fail as a Power?* London: Centre for European Reform, 2009.
- Lundestad, Geir. *The United States and Western Europe since 1945: From "Empire" by Invitation to Transatlantic Drift.* New York: Oxford University Press, 2003.
- McCausland, Jeffrey D., and Douglas T. Stuart. *US-UK Relations at the Start of the 21st Century.* Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, Army War College.
- Serfaty, Simon. *The Vital Partnership.* Boulder, CO: Rowman & Littlefield, 2007.
- Serfaty, Simon, and Sven Biscop. *A Shared Security Strategy for a Euro-Atlantic Partnership of Equals: A Report of the Global Dialogue between the EU and the United States.* Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2009.
- Shapiro, Jeremy, and Nick Witney. *Towards a Post-American Europe: A Power Audit of EU-Russia Relations.* Berlin: European Council on Foreign Relations, 2009.
- Tombs, Robert, and Isabelle Tombs. *That Sweet Enemy: Britain and France.* London: Pimlico, 2007.
- Vasconcelos, Aivar de, and Marcon Zaborowski. *The Obama Moment: European and American Perspectives.* Paris: European Union Institute for Security Studies, 2009.

الفصل الرابع

أوروبا وروسيا

شراكة استراتيجية وعدم ثقة استراتيجي

جون فان أودينارن

ورونالد تيرسكي

John Van Oudenaren

and Ronald Tiersky

علاقة روسيا بأوروبا قصة مهمة عمرها قرون، تعود إلى بدايات النظام الأوروبي الحديث، كان القيصر "بطرس الأكبر" - (1682- 1725) Peter the Great قد حاول تحديث اقتصاد وتكنولوجيا روسيا، وحماية النظام السلطوي للبلاد في الوقت نفسه، من تلوث أفكار التنوير والثقافة الأوروبية؛ وفي القرون التالية، كانت أوروبا تواجه روسيا التي كانت تتأرجح بين فترات انكفاء على الذات، وتحركات عدوانية تجاهها على امتداد حدودها الغربية، وبعد توحيد ألمانيا في ١٨٧١ وصعودها للقوة، أصبحت هي القوة الأوروبية الرئيسية التي تواجه روسيا، كما كانت سياستها القومية التوسعية هي السبب الرئيسي للحرب العالمية الأولى؛ أما محاولة "هتلر - Hitler" المجنونة إخضاع كل أوروبا للرايخ الثالث - Third Reich، فهي ما أدى إلى الحرب العالمية الثانية والهولوكوست. كلتاهما، الحريان العالميتان، كانتا كارثتين على روسيا كما هما على ألمانيا.

كان تاريخ روسيا فى القرن العشرين متوالية من الانهيارات. الإمبراطورية القيصرية انهارت فى الحرب العالمية الأولى وكذلك بسبب الثورة الروسية التى أسفرت عن استيلاء البولشفيك على السلطة، وسبعة عقود من الحكم الشيوعى المدمر. الأنظمة الشيوعية فى روسيا وأوروبا الشرقية انهارت فى الثورات ما بين ١٩٨٩، ١٩٩١ والتى كانت سلمية إلى حد بعيد، كما أن الاتحاد السوفيتى نفسه انهار فى ديسمبر ١٩٩١، والنتيجة هى ما نشهده الآن: الآثار الفوضوية المستمرة للإمبراطورية الشيوعية السوفيتية الممزقة. روسيا التى عادت وحيدة من الناحية الجيو سياسية، تكافح من أجل تصحيح واستعادة وضعها كقوة عظمى، تحيط بها دول معادية أو شبه صديقة، كلها تقريباً يخشى انبعاثاً محتملاً لقومية روسية توسعية.

من خمسينيات القرن الماضى، كان على روسيا، فى هيئة الإمبراطورية السوفيتية، أن تتعامل مع عاملين جيوسياسيين جديدين: الأول، هو الاندماج مع أوروبا الذى يعنى الانضمام الطوعى لدول أوروبا الغربية، وهو ما أدى فى آخر الأمر إلى ما يعرف اليوم بـ "الاتحاد الأوروبى"، والثانى هو منظمة حلف شمال الأطلسى (NATO)، ذلك التحالف الذى أنشئ فى ١٩٤٩، وكان فى الأساس ضماناً أمنياً عسكرياً أمريكياً لأوروبا الغربية ضد الخطر السوفيتى، بعد سقوط الاتحاد السوفيتى. انضمت دول الكتلة الشيوعية السوفيتية السابقة، فى أوروبا الوسطى والشرقية إلى كل من الـ "NATO" والاتحاد الأوروبى، وهو ما يعنى اتساع المنظمتين (الحلف والاتحاد) حتى حدود روسيا نفسها، وبعد تهديدها للغرب على مدى عقود أصبحت روسيا نفسها مهددة؛ أو ترى نفسها كذلك على الأقل. هذا التحول الجيو سياسى، أسفر عن التوتر الذى يميز العلاقات الأوروبية - الروسية اليوم.

تاريخياً، ومن المثير للدهشة، أن يشعر قادة روسيا اليوم بأن تجربة الدولة الحديثة تمثل هزيمة ذات مكونات تاريخية، وأنه لابد من محاولة تصحيح ذلك. يقول الزعيم الروسى "فلاديمير بوتين - Vladimir Putin": إن سقوط الاتحاد السوفيتى كان أكبر كارثة جيوسياسية فى القرن العشرين، والمقصود بذلك وزن وحجم الحدث أكثر مما هو الحنين لسياسات ومجتمع الشمولية الستالينية. العلاقة الأوروبية - الروسية اليوم

تكتنفها مشاعر الخوف والاستياء، وعلى الرغم من أنها يمكن أن تكون إيجابية فى بعض الجوانب، يظل هناك قدر من عدم الثقة، حتى عندما تعنى المصالح المشتركة أن يفيد كلا الطرفين من مبادرات بعينها. أوروبا وروسيا محكومتان بالجغرافيا والتاريخ وبالطبيعة المختلفة لأنظمتهم المحلية، لتكون بينهما علاقة هى مزيج من التعاون الحذر والضغينة المستترة. لا تستطيع روسيا وأوروبا أن تكونا حليفين مطمئنين لبعضهما، وفى الوقت نفسه لا مصلحة لكليتهما فى أن تكونا عدوين لعدوين.

الصراعات بين أوروبا وروسيا لا تنطوى على صدام بين مصالح بعينها فحسب، إذ إنها تعكس كذلك تصورات مختلفة تماما للأسس التى ينبغى أن تقوم عليها العلاقة بين الاتحاد الأوروبى وروسيا. أوروبا ترى نفسها النموذج الرائد والمثال الذى يجب أن يحتذى فى العلاقات الدولية، التى تدار بناء على قواعد ومعايير متعددة الجوانب، ومؤسسات دائمة، والتزام بحكم القانون؛ كما ترى أن مهمتها الأساسية بالنسبة لروسيا هى أن تجرها إلى نظام يقوم على القانون، باعتباره مفيدا لروسيا نفسها؛ إلا أن الاتحاد الأوروبى سيكون له النفوذ الأكبر بداخله. فى الوقت نفسه، تزعم النخب الروسية أنهم مع القانون والمؤسسات بكل قوة، إلا أنهم لا يقبلون القواعد والمعايير العامة التى ربما يكون من شأنها الإضرار بمصالح روسيا، والتى لا يكون لهم سوى دور ضئيل فى صياغتها. هذه القواعد والمعايير، فى حال اتباعها، قد تضع روسيا فى مرتبة اقتصادية وسياسية دولية متدنية لا يمكن أن تصعد منها إلا بشق الأنفس وبيبطء شديد، هذا إن كان له أن يحدث أصلا. روسيا لا تريد أن يكون لها صلة بهذا السيناريو.

محاولة موسكو استعادة ثقة روسيا القومية بنفسها، وتوكيد سياساتها الخارجية فى السنوات القليلة الماضية تحت رئاسة "پوتن" منذ انتخابه فى ٢٠٠٨، وتحت رئاسة "ديمتري ميدفيدف" Dmitry Medvedev - هذه المحاولة عازمة على إعادة تأكيد فكرة أن روسيا قوة عظمى. روسيا ينبغى ألا يتم التعامل معها باعتبارها قوة عظمى منهارة، أو كمجرد دولة تقع إلى الشرق من أوروبا، بل ينبغى التعامل معها "كشريك استراتيجى" للاتحاد الأوروبى، يقف إلى جواره ضمناً لبناء نظام عالمى جديد يقوم على مبدأ تعددية القطب، نظام عالمى - بعبارة أخرى - لا يمكن أن تكون الولايات المتحدة قوة مهيمنة عليه.

كان أفضل مثال على هذا الوجه من أوجه العلاقات الأوروبية - الروسية، الموقف من حرب العراق ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، تحالفت فرنسا وألمانيا مع روسيا في مجلس الأمن الدولي لمعارضة خطط إدارة "جورج دبليو بوش" لغزو العراق بهدف إسقاط "صدام حسين" وتغيير النظام. بريطانيا وإيطاليا، وإسبانيا في الوقت نفسه، لم تكن مستريحة لذلك التحالف، تحالف الفرصة، المضاد للولايات المتحدة، وكذلك كانت دول وسط وشرق أوروبا عشية انضمامها المخطط للاتحاد الأوروبي في ٢٠٠٤ بدا الروس أنفسهم غير متأكدين من أنهم قد خدعوا من قبل حلفاء مفترضين للولايات المتحدة في غمرة معارضتهم لسياستها، كما كان "بوتن" نفسه أقل استعدادا من الرئيس الفرنسي "شيراك - Chirac" أو المستشار الألماني "شرودر - Schröder" لإحراق جسوره الشخصية مع "بوش"؛ وعلى الرغم من كل ذلك، ظهرت ملامح تحديات أوروبية محتملة لهيمنة الولايات المتحدة.

* العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا:

إذا كانت روسيا تحت قيادة "بوتن" و "ميدفيدف" قد استقرت على سياسة متسقة وواضحة (وإن لم تكن ماهرة من الناحية التكتيكية دائما) تجاه أوروبا، فلا يمكن أن نقول الشيء نفسه عن الاتحاد الأوروبي، الذي كان يواصل جهوده لوضع سياسة محددة تجاه روسيا، فبعد عقدين تقريبا من سقوط الاتحاد السوفيتي، كان الاتحاد الأوروبي يتعامل أحيانا مع روسيا كمجرد واحدة من الدول الضعيفة على حدوده، لكي يمنحها الفرصة لدخول السوق الموحدة للاتحاد، والحصول على علاقات سياسية تفضيلية، مقابل الالتزام بتعديل سياساتها الداخلية والدولية بما يتفق مع القوانين والقواعد التي وضعت في بروكسل؛ وفي أحيان أخرى كانت كل من بروكسل والدول الأعضاء تؤكد هوية روسيا كقوة عظمى، وتحاول أن تصوغ مع موسكو نمطا من "الشراكة الاستراتيجية"، التي تدعى أوروبا تبنيها مع الصين والهند وغيرهما من القوى الإقليمية الناشئة في العالم متعددة القطب، والذي كان الزعماء الروس أنفسهم يعتبرونه مناسباً لمكانة روسيا كقوة كبرى.

التناقضات وعدم الاتساق فى سياسة الاتحاد الأوروبى تعكس الصعوبة المتأصلة فى تحديد سياسة تجاه روسيا، التى كان ضعفها بعد الحرب الباردة من الصعب أن يتناسب مع عظمتها الإمبراطورية السابقة، كما تعكس فى الوقت نفسه الانقسامات بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى حول هذه السياسة، تلك الانقسامات التى اتسعت منذ انضمام عشر دول شيوعية سابقة من وسط وشرق أوروبا فى ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧، كان معظمها أكثر عرضة للقوة السياسية والاقتصادية الروسية، وربما العسكرية من دول "أوروبا القديمة"، التى لديها شكوك عميقة فى موسكو من أثر الفترة السوفيتية.

فى أوائل التسعينيات، فوجئت مؤسسات الاتحاد الأوروبى وحكومات الدول الأعضاء مثل كل الآخرين بسقوط القوة السوفيتية، وهرعت لصياغة سياسية تجاه روسيا والدول الأخرى التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى؛ وفى خريف ١٩٩٢ وافق مجلس الوزراء على تكليف "المفوضية الأوروبية - European Commission" بالتفاوض على اتفاق شراكة وتعاون - Partnership and Cooperation Agreement PCA مع حكومة "الاتحاد الروسى - The Russian Federation". هذا الاتفاق الذى تم توقيعه فى قمة كورفو - Corfu فى يونيو ١٩٩٤، لم يدخل حيز التنفيذ حتى ديسمبر ١٩٩٧، حيث كان الاتحاد قد أرجأ التصديق عليه بسبب حرب روسيا لإخماد حركة انفصالية فى شيشينيا - Chechnya فى إقليم القوقاز. ودعما لتطبيق اتفاق الشراكة هذا، باعتباره حجر الزاوية فى العلاقة بين الاتحاد وروسيا، كان هناك برنامج واسع للمنح والمساعدات، برنامج المعونة الفنية لكومنولث الدول المستقلة - Technical Assistance to the Common Wealth of Independent States (TACIS)، الذى تم تدشينه فى ١٩٩١

كان هناك، إلى جانب ذلك، عناصر أخرى فى سياسة أوروبا تجاه روسيا، من بينها تقديم قروض من البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية - European Bank for Reconstruction and Development (EBRD) الذى كان قد أنشئ حديثا، وضم روسيا إلى المجلس الأوروبى لتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومأسسة منظمة الأمن والتعاون - Organization for Security and Cooperation فى أوروبا، لتكون منبرا لكل أوروبا لفض نزاعات وقضايا حقوق الإنسان. وكان اتفاق الشراكة والتعاون (PCA) مع روسيا أشبه

بالاتفاقيات الأوروبية التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع الدول الشيوعية السابقة في وسط وشرق أوروبا، في كونه يضع إطارا لمساعدات الاتحاد الفنية والمالية، وللتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية والثقافية والعلمية، مع التأكيد التام على توافق المعايير والممارسات القانونية الروسية مع تلك المعمول بها في الاتحاد الأوروبي؛ وعلى خلاف الاتفاقيات الأوروبية، فإن الـ "PCA"، برغم كل ذلك، لم تكن تنطوى على منظور لعضوية روسيا أو الجمهوريات السوفيتية السابقة.

كان الفارق بين اتفاقيات الشراكة والتعاون (PCAs) والاتفاقيات الأوروبية يعكس مجموعة من القرارات السياسية حول البنية المستقبلية للنظام الأوروبي، مع المستشار الألماني "هيلموت كول - Helmut Kohl" متصدرا المشهد، أعلن الاتحاد الأوروبي عن نفسه أنه كان مع الاتساع الكبير ناحية الشرق والجنوب الشرقي، لكي يضم في آخر الأمر كل الدول الواقعة إلى الغرب من الحدود السوفيتية القديمة، بالإضافة إلى جمهوريات البلطيق الثلاثة، إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، التي كان "ستالين" قد استولى عليها في ١٩٤٠ وضمها إلى الاتحاد السوفيتي. اتساع الاتحاد الأوروبي، على أية حال، لن يمتد ليضم الاتحاد السوفيتي السابق (باستثناء جمهوريات البلطيق)، الذي سيبقى على شكل من الهوية فضفاض غير محكم، تحت غطاء كومونولث الدول المستقلة - Commonwealth of Independent States.

كشفت التطورات بعد ذلك عن صعوبة محاولة بناء علاقة مع روسيا والدول السوفيتية السابقة على أساس هذا التصور، كما فشلت كل محاولات حمل موسكو على التنازل عن فكرة أن يكون لها أى تأثير في نظام يسيطر عليه الاتحاد الأوروبي و الـ NATO، قد يمتد إلى حدودها الغربية، بينما لم تقبل دول مثل أوكرانيا أن تحرم من أمل عضوية الاتحاد والحلف، وأن تترك باستمرار لتكون ضمن تجمع سوف تسيطر عليه روسيا حتما بموجب ما لها من حجم وموقع وقاعدة مصادر طبيعية؛ ومع ذلك بقي الاتحاد ملتزما بالقرارات التي تم اتخاذها في أوائل التسعينيات. لم تكن الدول الكبرى في الاتحاد مستعدة لأن تعطى أملا واضحا لأوكرانيا أو أى من الدول السوفيتية السابقة في عضوية الاتحاد، وذلك لأسباب ليس أقلها أن ذلك كان من شأنه أن يورط

الاتحاد في صراعات معقدة مع روسيا؛ وفي شكل مغاير لذلك، كان الاتحاد كان قد لوح في أكثر أيام الحرب سوادا في يوغوسلافيا السابقة، إلى أن دول البلقان كلها سوف يتم قبولها كأعضاء في آخر الأمر، شريطة أن تكون قد قامت بالإصلاحات الداخلية المطلوبة، واتساقا مع معايير الاتحاد.

بعد بداية بطيئة بسبب التأخير في التصديق على اتفاقية الشراكة والتعاون (PCA)، وبسبب انشغالات أوروبا الغربية الخاصة بالاتساع والبلقان والإصلاحات الداخلية، التفت الاتحاد إلى روسيا بشكل ملح في النصف الأول من عام ١٩٩٩؛ وكان ذلك استجابة للانهيار المالي الروسى في أغسطس ١٩٩٨، وحرب كوسوفو في ربيع ١٩٩٩، التي عارضت فيها روسيا المساعي الغربية لفصل كوسوفو عن صربيا لأسباب إنسانية، ولكنها أسهمت في نهاية الأمر في التوسط من أجل السلام وشاركت في قوات حفظ السلام التي أرسلت إلى المنطقة تحت قيادة الـ NATO.

في دورة انعقاده في يونيو ١٩٩٩ في كولون - Cologne، تبني "المجلس الأوروبي - European Council" استراتيجية عامة European Common Strategy للاتحاد الأوروبي تجاه روسيا، وهي المرة الأولى التي استخدمت فيها تلك الأداة السياسية التي كانت قد أنشئت حديثا بموجب اتفاقية أمستردام. أعلنت الاستراتيجية أن روسيا والاتحاد "لهما مصالح استراتيجية وتمارسان مسؤوليات معينة في صيانة الاستقرار والأمن في أوروبا وفي أجزاء أخرى من العالم"، واقترحت أن "يتم تطوير الشراكة الاستراتيجية في إطار سياسة دائمة وحوار أمني، بهدف التقريب بين المصالح المشتركة"؛^(١) كما قدمت روسيا "استراتيجيتها متوسطة المدى لتطوير العلاقات بين الاتحاد الفيدرالى الروسى - Russian Federation والاتحاد الأوروبي (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)". هاتان الوثيقتان كانتا الأساس للإعلان في قمة الاتحاد الأوروبي وروسيا التي عقدت في أكتوبر ١٩٩٩، عن أن الطرفين متفقان على أن "تطوير شراكة استراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا من شأنه أن يساهم في دعم السلام والاستقرار والرخاء الاقتصادى في أوروبا كلها، كما أنه سوف يساعدها في مواجهة تحديات الألفية القادمة"؛^(٢) كما تم وضع أو تطوير مجموعة من الآليات لتفعيل هذه الشراكة، كان أهمها اجتماعات

القمة التي تعقد مرتين في السنة بين الرئيس الروسى ونظرائه في الاتحاد الأوروبي؛ وفي قمة باريس في أكتوبر ٢٠٠٠، اتفق الجانبان على أن يكون هناك حوار منتظم حول الطاقة، وهو ما أدى إلى تأسيس شراكة بين الاتحاد وروسيا - EU - Russia Energy Partnership؛ وفي الاجتماع نفسه وقع الرئيس "بوتن"، والرئيس "شيراك" (كان رئيس الاتحاد في تلك الدورة)، والمسئولان الرسميان من بروكسل، و"رومانو پرودي" - Romano Prodi رئيس المفوضية الأوروبية، وخافيير سولانا - Javier Solana الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة - Common Foreign and Security Policy، وقعوا إعلانا مشتركا يعبرون فيه عن موافقتهم على إجراء حوار استراتيجي موسع ومستمر، وتوسيع نطاق المشاورات حول الحد من التسلح، ونزع السلاح، ومنع الانتشار، وإدارة الأزمات.

وفي قمة مايو ٢٠٠١ اتفق الجانبان على إنشاء فضاء "اقتصادي أوروبي مشترك - Common Economic European Space، يضم روسيا والاتحاد الأوروبي، وفي أكتوبر تم الاتفاق على تأسيس مجموعة على مستوى عال تكون مسئولة عن تحديد العناصر الرئيسية الضرورية لإنشاء منطقة اقتصادية أوروبية مشتركة - Common European Economic Area؛ وفي قمة سان بطرسبورج في مايو ٢٠٠٣ اتفق الاتحاد وروسيا على إنشاء أربعة فضاءات مشتركة - Common Spaces في إطار اتفاق الشراكة والتعاون (PCA) هي: الفضاء الاقتصادي الذي كان قد تم الاتفاق عليه في ٢٠٠١، وفضاء الحرية والأمن والعدالة يغطي مجالات الأمن والشئون الداخلية، وفضاء للأمن الخارجى خاص بالسياسة الخارجية والأمنية، وفضاء للبحوث والتعليم كان يضم الثقافة كذلك.

وفي قمة مايو ٢٠٠٥ في موسكو، اتفق الجانبان على تبني "خرائط طريق - Road Maps"، تضع أهدافا وأساليب محددة لتفعيل الفضاءات الأربعة السابق ذكرها. وإلى جانب القمم الدورية، كانت خرائط الطريق وشبكة المنتديات الوزارية والملتقيات التي تفرعت منها، مفيدة في بناء عناصر التعاون وفي فض المنازعات الثنائية. على أنه بالتناقض مع العلاقات الناجحة للاتحاد في التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة مع الدول المرشحة للعضوية من وسط وشرق أوروبا، كان هناك تباطؤ في تنفيذ خرائط الطريق

بسبب نقص الموارد من الجانبين وعدم الوفاء بالتزاماتهما، وكذلك بسبب التطورات السياسية فى روسيا، وبخاصة عودة نظام "بوتن" إلى السياسات الشمولية فى الداخل، وتدمير الإعلام المستقل، والتضييق على المنظمات غير الحكومية. Non Governmental Organizations (NGOs)، وقمع أحزاب المعارضة البرلمانية والانتخابية، ورفض موسكو لأية محاولة من الخارج للتأثير فى السياسات الروسية الداخلية، أو مجرد التعليق عليها. عودة الشمولية وعزل روسيا عن أى مراقبة أو تدقيق من الخارج، لم يكن هو ما كان الاتحاد يريد أن يحصل عليه من موسكو مقابل توسيع نطاق العلاقة بينهما.

عانت روسيا كذلك انتكاسات وخيبات أمل كثيرة فى علاقتها بالاتحاد الأوروبى، إذ حاولت موسكو، على سبيل المثال، الحصول على حق دخول مواطنيها دول الاتحاد الأوروبى دون تأشيرة، وهو أمر يمكن فهمه بالنسبة لحكومة تعمل باسم نخبة معتادة على قضاء العطلات والتسوق فى أوروبا، إلا أن حكومات دول الاتحاد كانت تجد ذلك طلباً غير واقعى تماماً، فقد كان يقلقها تدفق مهاجرين روس غير شرعيين، والحدود المسامية لروسيا، ومشكلات الهجرة غير الشرعية، والمخدرات والاتجار فى البشر. كما أحبطت محاولات موسكو للحصول على حصص فى شركات الطاقة والتكنولوجيا الأوربية، وفشلت فى إثناء معظم دول الاتحاد عن الاعتراف بـ "كوسوفو" دولة مستقلة.

× روسيا واستراتيجية الأمن الأوروبى:

تضع استراتيجية الأمن الأوروبى – European Security Strategy (ESS) التى وضعها المجلس الأوروبى European Council فى ديسمبر ٢٠٠٣، تضع روسيا واحداً من شركاء الاتحاد الأوروبى الاستراتيجيين الخمسة، إلى جانب الصين والهند وكندا واليابان. وفى وقت تبنى هذه الاستراتيجية، لم تكن المواصفات التى تميز أولئك الشركاء والتى تم وضعها من منظور الاتحاد، معنية كثيراً بالقيم المشتركة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وفعالية اقتصاد السوق، منها بالالتزام المفترض من قبل الشريك بـ "التعددية الفعالة" التى كانت قد أصبحت الفكرة المهيمنة على سياسة الاتحاد الخارجية، على إثر الصدام مع إدارة "بوش" حول حرب العراق. كانت معارضة

روسيا للحرب، بالإضافة إلى معارضة فرنسا وألمانيا، في نظر الكثيرين في أوروبا، دلالة على التزام روسيا بنظام متعدد القطب، يقوم على مبدأ التعددية كما كان مفهوما في بروكسل والعواصم الأوروبية الأخرى.

بالتوازي مع معارضته حرب العراق، كسب "بوتن" ثقة القادة الأوروبيين عندما أسرع بتصديق روسيا في ٢٠٠٤ على بروتوكول كيوتو - Kyoto Protocol الخاص بانبعاثات الوقود الأحفوري، وهي الخطوة التي جعلت المعاهدة تدخل حيز التنفيذ. بهذا الفعل، يكون "بوتن" قد أعطى شرعية لتولى الاتحاد الأوروبي زمام القيادة في الحرب ضد سخونة الأرض، وزود جماعات الضغط (lobbies) البيئي فيه بانتصار رمزي مهم على إدارة "بوش"، والتي كان رفضها بروتوكول كيوتو في ٢٠٠١ نقطة رئيسية في الخلاف بين واشنطن وبروكسل. كذلك، دفعت المفوضية الأوروبية بعدد من المشروعات الأخرى التي كانت تعكس رؤية أوروبية لروسيا، كشريك يمكن الاعتماد عليه في بناء نظام عالمي متعدد القطب، كما تم استعجال روسيا لكي تستخدم الـ "يورو" في التجارة الثنائية، بدءا من دفع فواتير النفط والغاز، كما كان هناك حديث عن شراكات بين روسيا وأوروبا في مجالات الفضاء والطاقة النووية، إلى غير ذلك من الصناعات الاستراتيجية.

إلا أننا عندما نستعيد الأحداث ونتأملها، يتضح لنا أن محاولة الاتحاد الأوروبي طرح روسيا في دور الشريك المساعد في نظام متعدد القطب يقوم على تعددية فاعلة، كانت محاولة مبنية على أوام ومحاكمة بالفشل. روسيا لم تكن قط صادقة في الالتزام بكثير من القضايا التي كان الاتحاد يسعى لتبنيها ويعتبرها مركزية في نظام عالمي متعدد وفاعل، لم تدعم روسيا المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC) ولا الحظر العالمي للألغام الأرضية. تجاهلت الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتجارة والاستثمار. رفضت التصديق على إصلاح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان European Court on Human Rights، وغيرها من اتفاقيات المجلس الأوروبي.

بعد أن رسخ "بوتن" سلطته وبدأ ينتهج سياسة خارجية أكثر حزما وحسما، مدعومة باقتصاد منتعش، راحت موسكو تؤكد من جديد هوية روسيا كقوة عظمى مستقلة بذاتها، على حد وصف أحد الخبراء "قوة لا يمكن أن يتم التعامل معها باعتبارها مجرد "ذيل" أو تابع للاتحاد الأوروبي سياسيا واقتصاديا"^(٣).

كانت إعادة تأكيد مكانة روسيا كقوة عظمى تتضمن، حتما، قدرا من الانتعاش من هويتها كقوة أوروبية، وتوكيدا موازيا على دورها العالمى والأورو- آسيوى. فى ٢٠٠١، لعبت روسيا بالفعل دورا قياديا فى تأسيس منظمة تعاون شانغهاى - Shang-hai Cooperation Organization، وهى تجمع يضم روسيا والصين وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، معنى بقضايا الأمن والاقتصاد والثقافة؛ كما أصبح "بوتن" مفتونا بفكرة أن تكون روسيا إحدى دول الـ "بريك - Bric" (البرازيل وروسيا والهند والصين)، وهو تجمع ملتبس نوعا ما، يضم دولا نامية، كان الاقتصادى "جولدمان ساكس - Goldman Sachs" يتوقع له تأثيرا متزايدا فى الاقتصاد العالمى فى العقود القادمة؛ يضاف إلى ذلك أن "بوتن" كان متنبها للفرص (التي كانت محدودة جدا فى عهد "جورج دبليو بوش")، التى يمكن أن تساعد فى إحياء أو بناء، علاقة خاصة مع الولايات المتحدة بخصوص قضايا الأمن وخفض الأسلحة النووية وعدم الانتشار، وهو ما أكد أيضا وضع روسيا كقوة عالمية، بدلا من أن تكون مجرد جناح شرقى فى "قضاء عام" تحت السيطرة الحتمية للاتحاد الأوروبى.

بدأت المواقف فى الاتحاد الأوروبى تجاه روسيا تتغير، وفى عام ٢٠٠٤ خدمت الحماسة للعلاقات الوثيقة بسبب دخول دول الكتلة السوفيتية السابقة فى وسط وشرق أوروبا الاتحاد، ومعظمها كان لديه هواجسه بالنسبة لروسيا وكان متورطا فى نزاعات ثنائية مع موسكو. وبحلول العام ٢٠٠٥ كان الإلحاح على كبح قوة الولايات المتحدة قد بات أقل أهمية فى التفكير الأوروبى، إذ كانت إدارة الرئيس "بوش" غارقة فى مستنقع العراق ومن ثم كانت مغلولة اليد. الأهم من ذلك كله أن الرؤية الاستراتيجية الأوروبية - وبخاصة المواقف من التعددية والقطبية - كانت قد بدأت فى التغير، وساعد على ذلك تغير وجهات النظر فيما يتعلق بالصين ودورها فى النظام العالمى.

وعلى الرغم من كل الكلام المرسل عن تعددية القطب، من قبل زعماء مثل "شيراك" و "شرودر" فى أوائل الألفية الثالثة، كانت أوروبا متأخرة عن الولايات المتحدة فى استيعاب المتضمنات الكاملة لصعود الصين. بدأت العلاقات بين الصين والاتحاد

الأوروبي تشهد فتورا: فى ٢٠٠٥ إغراق الأسواق بالصادرات الصينية من المنسوجات، تكديسها، فوائض تجارية ضخمة، محاولاتها الاستئثار بإمدادات الموارد الطبيعية من أفريقيا، الخلافات بخصوص التبت وقضايا حقوق الإنسان، كل ذلك كان يلقى بشكوكه على فكرة أن تكون الصين شريكا طبيعيا فى مساعى الاتحاد الأوروبي لصياغة نظام عالمى جديد يقوم على التعددية.

وفى عالم يمكن أن تكون فيه الولايات المتحدة و "صين قوية"، هما القوى المسيطرة، فى عالم كهذا قد يؤدى إلى نشأة هيمنة جديدة ثنائية القطب، فى الاقتصاد والجيوسياسة العالمية، يمكن الجدل بأن أوروبا وروسيا كان لديهما، أكثر من أى وقت مضى، حافز أقوى يدفعهما لصياغة شراكة استراتيجية^(٤). فى المجال التجارى، كانت الشركات الأوروبية بعامة والألمانية بخاصة، ترى فى روسيا نقطة وصول تفضيلية إلى أسواق واسعة وفرصا للاستثمار، ومنفذا إلى مصادر الطاقة والمواد الخام، ومن شأن ذلك كله أن يساعد فى الحفاظ على وضع أوروبا فى الاقتصاد العالمى وفى ظل ظروف العولة المتسارعة. من ناحية ثانية، كان أن ألقى فتور الحماسة الأوروبية للصين بظلال من الشك على جدوى مساعى الاتحاد للعمل مع أى من القوى الوطيدة الجديدة (الصين أو الهند أو روسيا من أجل بناء نظام عالمى يقوم على التعددية القطبية وتعددية الأوجه الفاعلة. بدأ الخبراء الأوروبيون يعترفون بأن التعددية القطبية (multipolarity) لا تعادل بالضرورة تعددية الأوجه (multilateralism)، وأن التفسيرات الأوروبية وغير الأوروبية لهذه الشروط لم تكن متطابقة؛ وكما كتب أحد الخبراء البارزين، فإن "القوى الأحدث والأكثر تطلعا... لديها تصور مختلف للتعددية عنه لدى الاتحاد الأوروبي، تصور أقرب إلى احتواء الدول الأكثر قوة وتأكيد سيادتها، منه إلى لعب دور فى بناء نظام متعدد الجوانب يكون أكثر تأثيراً وفاعلية"^(٥).

بدأت كذلك تتزايد النزاعات والخلافات الثنائية بين روسيا، ودول مفردة من أعضاء الاتحاد بعد ٢٠٠٤، وتطغى على العلاقة الأوسع بين الاتحاد وروسيا. كان ذلك العدد المتزايد من النزاعات والخلافات، فى جزء منه، نتيجة للتوسع شرقا، الذى جاء إلى قلب الاتحاد بنول عدة لديها قلق مقيم من تدخل روسيا فى شئونها. فى مايو ٢٠٠٧، كانت

روسيا متهمة بشن هجوم إلكترونى على إستونيا رداً على قيام السلطات الإستونية بنقل نصب تذكارى للجنود السوفيت الذين قضوا فى الحرب العالمية الثانية، كما حدث صدام بين لندن وموسكو لرفض الأخيرة تسليم أحد المتهمين بقتل عميل سابق للمخابرات الروسية على الأراضى البريطانية كان قد تحول إلى معارضة الحكومة، وهو "الكساندر ليتفينينكو - Alexander Litvinenko"، كذلك كانت هناك نزاعات تجارية كثيرة مع دولة أو اثنتين من الدول الأعضاء (مثل حظر تصدير شحنات اللحوم من بولندا)، أو كان لها تأثير غير متكافئ على دول بعينها (مثل تعريف روسيا على صادرات الأخشاب التى كان لها تأثير سلبي على المصنوعات الخشبية فى فنلندا والسويد)، ذلك كله كان له تأثير أيضا على العلاقة الأوسع بين روسيا وأوروبا. كان رد الاتحاد على مثل تلك النزاعات تذكراً لكل الأطراف بأن أى انتهاك لأى جزء من سوق الاتحاد الموحدة، إنما يعنى حسب قوانين الاتحاد - على الأقل - انتهاكاً للسوق ككل.

لم تكن مثل هذه التصريحات عن التضامن بين دول الاتحاد يروق للروس دائماً، ولم يكن بإمكانهم فصلها عن النسيج العام لعلاقتهم بأوروبا.

* الجوار الجديد للاتحاد والخارج القريب لروسيا:

لا تتعايش سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه روسيا بسهولة مع منظومة أوسع من سياساته تجاه الدول السوفيتية السابقة الأخرى: أوكرانيا ومالدوفا وبييلاروس ودول آسيا الوسطى والقوقاز. منذ سقوط الاتحاد السوفيتى فى ١٩٩١، كان الاتحاد يحاول معاملة روسيا التى اعتراها الضعف فى عهد "يلتسن - Yeltsin" وغيرها من الدول السوفيتية السابقة معاملة متماثلة قدر الإمكان، مانحاً كلا منها مساعدات فى إطار اتفاق الشراكة والتعاون (PCA)، وبرنامج المعونة الفنية لدول الكومنولث المستقلة (TACIS)، والحصول على مساعدات البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، إلى غير ذلك من المزايا. وبينما كان يعامل الدول السوفيتية السابقة كمجموعة، كان الاتحاد يفرق بشكل كبير بين تلك الدول ودول وسط وشرق أوروبا التى كان أن منحها العضوية.

فى مطلع الألفية الثالثة وسنوات رئاسة "بوتن" الأولى أصبحت الجوانب الإشكالية سواء فى التعامل مع روسيا أو الدول السوفيتية السابقة، واضحة. كان وصول "بوتن" إلى السلطة بمثابة نهاية لعهد "يلتيسن" كزعيم لروسيا، وهى الفترة التى تحظى بإجماع الآن فى روسيا على أنها كانت لحظة تاريخية من لحظات الضعف المهيمن. كان "يلتيسن"، مدفوعاً بنصائح الغرب، يعمل لتبنى سياسة خصخصة سريعة على نطاق واسع لأكثر مقدرات روسيا الاقتصادية قيمة، وبخاصة مصادر النفط والغاز، لكى يؤسس من خلال معالجة سريعة صادمة، اقتصاد سوق ليبرالية. أدى ذلك إلى عملية بيع فوضوية لأهم مصادر روسيا الاقتصادية مثل النفط والغاز لفئة من رجال الأعمال الرأسماليين، سرعان ما عرفت باسم "الأوليغارك - Oligarchs" الذين أثروا ثراء فاحشاً عن طريق نهب الدولة بالتعاون مع قيادتها العليا. شرع "بوتن" فى طى تلك السياسات، ورفض على الفور تلك الفكرة الحمقاء التى ترى روسيا مجرد دول سوفيتية سابقة، وأدار العلاقات مع باقى العالم مع قناعة تامة بأن الهدف الأول لسياسة موسكو الخارجية هو استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى، وليس مجرد السعى للتكامل مع أوروبا فى حد ذاته.

ردا على التغيرات التى حدثت فى الجانب الروسى، ونتيجة لتوسعه شرقاً، بدأ الاتحاد الأوروبى محاولاته لإزالة ملامح ذلك التمييز المطلق الذى كان يمارسه ذات يوم بين الدول الأعضاء الجدد والجمهوريات السوفيتية السابقة غير الروسية، فزاد من حجم علاقاته مع دول مثل أوكرانيا ومالوفا، كان المقصود بسياسة الجوار الجديد - (New Neighborhood Policy (NNP)، التى انتهجها الاتحاد فى ٢٠٠٣، عشية الاتساع التاريخى نحو آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية: "تطوير منطقة رخاء وجوار صديق - طوق من الأصدقاء - ينعم فيها الاتحاد بعلاقات سلمية وتعاونية"^(١)، كانت سياسة الجوار الجديدة (NNP) هذه تضم كلا من دول الشمال الأفريقى والشرق الأوسط، وتلك فى "أوروبا الشرقية الجديدة" التى كان المقصود بها الدول السوفيتية السابقة الرابضة على حنود روسيا، والتى - من ناحية المبدأ - لن تصبح أعضاء فى الاتحاد.

هذه السياسة (NNP) كانت تعكس، كذلك، رؤية للعالم مدفوعة بيروقراطيا بمركزية الاتحاد الأوروبي، كما كان تأثيرها محدودا. كانت دول الشمال الأفريقي والشرق الأوسط تتسائل عما يعنيه ذلك بالنسبة لعملية برشلونة التي كانوا قد دشنوها مع الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٥^(٧) غضبت أوكرانيا لوضعها في سلة واحدة مع دول غير أوروبية، الأمر الذي كانت تخشى أن يكون إشارة إلى نية الاتحاد أن يجعلها تفقد الأمل في عضويته. من جانبها، أوضحت روسيا أنها لم تكن تريد المشاركة في المبادرة، أو أن يتم اعتبارها "جارا جديدا" حتى رغم أنها ستكون في واقع الأمر جارا مباشرا لخمس دول أعضاء في الاتحاد الموسع (فنلندا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا)، كانت روسيا، بدلا من ذلك، تعتبر نفسها قوة رئيسية وشريكا استراتيجيا للاتحاد، لها مصالحها الخاصة في أوروبا الشرقية الجديدة، ولم تكن قانعة بأن ترى دولا مثل أوكرانيا وماالوفا يتم التعامل معها باعتبارها أطرافا مهمة في سياسة للاتحاد يتم رسمها دون مشاركة موسكو.

بلورت الثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا في ٢٠٠٢، ٢٠٠٤ التناقض بين سياسة الجوار الجديد (NNP) التي تنظر شرقا، وإصرار روسيا الذي كان موجودا بداية تحت قيادة "يلتسين"، وأصبح أكثر قوة تحت "بوتين"، لممارسة نفوذ روسي غربا، فيما كانت تعتبره جوارها أو "الخارج القريب". اعتبرت موسكو "الثورة الوردية" Rose Revolution في جورجيا مؤامرة تم تدبيرها في الغرب. في تلك الثورة حل ميخائيل ساكاشفيللي - Mikheil Saakashvili، الذي درس في أمريكا وصاحب التوجهات الأمريكية والأوروبية، حل محل إدوارد شيفرنادزه - Eduard Shevardnadze رئيسا للبلاد. كشفت الثورة الوردية عن خطورة ترك المنظمات غير الحكومية (NGOs) الأمريكية والأوروبية تعمل بحرية في الفضاء السوقيتي السابق؛ وبالمثل، استتكرت موسكو الثورة البرتقالية في أوكرانيا في العام التالي. رفضت أوروبا والولايات المتحدة الاعتراف بنتيجة انتخاب، كانت معدة سلفا، في نوفمبر ٢٠٠٤، أعلنت فوز "فيكتور يانوكوفيتش" - Victor Yanukovich المرشح المدعوم من روسيا، على "فيكتور يوشتشينكو" - Victor Yushchenko). قبل الانتخابات جرت محاولة لقتل "يوشتشينكو"

باسم الديوكسين واتهم الغرب موسكو بالتورط في ذلك؛ ووسط احتجاجات هائلة في الشارع، طالبت واشنطن والاتحاد الأوروبي الذهاب إلى انتخابات جديدة، دعت إليها المحكمة العليا في أوكرانيا، وانتهت بفوز حاسم لـ "يوشتشنكو".

استمرت روسيا لفترة تنتهج سياسة ثنائية المسار بخصوص التدخل الخارجي فيما كانت تعتبره "خارجها القريب"، مع التفرقة بين الـ NATO والولايات المتحدة من جانب (كانت تراهما أعداءها الألداء في المنطقة)، والاتحاد الأوروبي من جانب آخر، (وكانت روسيا مازالت تجد لها مصالح معه وإن كان تحت ظروف معينة)؛ كما أن خريطة الطريق التي وضعت في ٢٠٠٥ من أجل إنشاء "فضاء أمني مشترك" بين الاتحاد وروسيا أعلنت ضرورة تعاون الجانبين لحل ما يوصف بـ "الخلافات المتجمدة" في إقليم القوقاز (أبخازيا وناجورنو كاراباخ و أوسيتيا الجنوبية وترانس دنستريا)، التي كانت قد تركت دون تهذئة بعد انتهاء الحرب الباردة. لم يكن غريبا أن تكون نظرة كل من الأوروبيين والروس إلى تلك الخلافات متباينة، كما أن المحادثات التي أجريت بشأنها بين الاتحاد وروسيا لم تحقق تقدما كبيرا على طريق الحل؛ وبالرغم من ذلك، فإن تضمين تلك الخلافات المجمدة الفضاءات المشتركة وخريطة الطريق كأن يوحى بوجود استعداد لدى روسيا لأن تقبل بدور ما للاتحاد في جوارها القريب، وهو ما لا يمكن أن تقبل به أو أن تمنحه للـ NATO.

إلا أن موسكو أصبحت، مع تقدم العقد، أكثر يقظة وحذرا فيما يتعلق بتدخل الاتحاد الأوروبي وتغلغله في الفضاء السوفيتي السابق، ووصلت الخلافات بين الجانبين إلى ذروة حادة في أغسطس ٢٠٠٨، عندما دخلت قوات عسكرية روسية جورجيا على إثر القتال بين القوات الجورجية وقوات انفصالية مدعومة من روسيا في أوسيتيا الجنوبية، وفي الحرب التي اندلعت واستمرت خمسة أيام، قُتِلَ المئات وُشِرِدَ الألوف. قام الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" (كانت فترة رئاسته النورية للاتحاد الأوروبي) برعاية اتفاق لوقف إطلاق النار، دعا لانسحاب القوات الروسية من جورجيا إلى مواقع في المناطق الانفصالية من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، روسيا، كذلك رفعت سقف

الصراع إلى درجة خطرة، عندما اعترفت رسميا بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا دولا مستقلة.

لتبرير كل من إجراءاتها العسكرية ضد جورجيا، واعترافها بعد ذلك بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، استخدمت موسكو إجراء الناتو العسكري في ١٩٩٩ كسابقة، عندما تدخل ضد صربيا لحماية كوسوفو. لم يوافق مجلس الأمن الدولي على ما قامت به موسكو واعتبره، بلغة القانون الدولي، عملا غير شرعي؛ وبعد فشلها في ٢٠٠٨ في منع الولايات المتحدة وعدد كبير من الحكومات الأوروبية من الاعتراف بـ "كوسوفو" دولة مستقلة، توصلت موسكو سابقة كوسوفو للاعتراف بتلك الكيانات السياسية في القوقاز.

نبتت حرب ٢٠٠٨ الحكومات الأوروبية إلى أن موسكو كانت على استعداد لاستخدام القوة من أجل حماية مصالحها الخاصة في بلد مجاور. كانت روسيا تعتبر نفسها صاحبة حقوق حصريّة "ومصالح امتيازية" في الجمهوريات السوفيتية السابقة التي تقع إلى الجنوب منها^(٨). بعد الحرب، كان لدى أوكرانيا وجورجيا من الأسباب، أكثر مما كان لديهما في أي وقت سابق، للسعي وراء الحصول على الحماية التي توفرها لها عضوية الاتحاد الأوروبي والـ NATO في آخر الأمر، إلا أن الحرب جعلتهما (الاتحاد والـ NATO) أكثر ترددا من ذي قبل لتحمل المسؤوليات التي قد تضع الغرب على طريق الصدام مع روسيا. في قمة الـ NATO في أواخر ٢٠٠٨، نجح "ساركوزي" و "ميركل" في عرقلة محاولة إدارة "بوش" للتقدم نحو عضوية الـ NATO، بتبني خطط قضية العضوية – Membership Action Plans الخاصة بتلك الدول. كان من الواضح أن الحكومات الأوروبية أكثر تحفظا من الولايات المتحدة في دعمها لحكومة جورجيا التي كانوا يعتبرونها قد ساعدت في جلب هذا الصراع لنفسها.

وفي نفس الوقت فإن المزيد من التشدد الروسي فيما يتعلق بـ جورجيا وأوكرانيا، شجع الاتحاد، بالرغم من كل ذلك، على توضيح أهداف سياسته الخاصة تجاه تلك الدول وتحسين فعاليتها؛ ففي ديسمبر ٢٠٠٨، تقدمت المفوضية الأوروبية باقتراح

بإنشاء "شراكة شرقية - Eastern Partnership" من أرمينيا وأذربيجان وبيلاروس وجورجيا ومالدوفا وأوكرانيا^(٩)، كما دعا الاقتراح إلى عقد اتفاقات مزاملة جديدة تتضمن وصولاً أفضل إلى السوق الموحدة للاتحاد مع اتفاقيات التجارة الحرة، يمكن أن تؤدي إلى إنشاء "مجموعة جوار اقتصادي - Neighbourhood Economic Community"، والاتفاق على تسهيلات خاصة بتأثيرات الدخول، لزيادة وتيرة الانتقال والتواصل الإنساني بين تلك الدول والاتحاد، والتعاون المشترك في مجال الأمن المتبادل الخاص بالطاقة. بالإضافة إلى أنها كانت رداً أوروبياً على أزمة أغسطس ٢٠٠٨ في جورجيا، كانت تلك الآلية الجديدة إجراءً تصحيحياً متأخراً، لذلك العبث الجيوسياسي وسياسة الجوار الأوروبي - European Neighbourhood Policy غير الفعالة، كما كانت رداً على مطالب الدول الأعضاء الجدد (وخاصة بولندا) بسياسة شرقية نشطة، كضمن للمضي قدماً مع الاتحاد من أجل المتوسط Union for the Mediterranean، الذي طالما أُلح عليه الرئيس الفرنسي "ساركوزي".

إلا أن أوجه قصور المبادرة الجديدة كانت واضحة، وهو ما عبر عنه فتور دعمها من قبل كثير من الدول الأعضاء الكبيرة، إذ غاب قادة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا عن قمه ٢٠٠٩ في براغ، التي أطلقت فيها المبادرة رسمياً، بينما أقحمت هولندا وألمانيا تغييراً على مسودة تشيكية لبيان الاجتماع الختامي، يسمى الدول الستة بـ "الشركاء الأوروبيين الشرقيين" بدلاً من "الدول الأوروبية"، وهو المسمى الذي كانوا يعتبرونه مصطلحاً مؤيداً دونما ضرورة لتوجه التوسع^(١٠) مدركة الخلافات الداخلية في صفوف الاتحاد، ظلت موسكو في وضع الهجوم. استهجن "ميدفيدف - Medvedev" - المعاهدة لانحيازها الملحوظ ضد روسيا: "لا نريد للشراكة الشرقية أن تتحول إلى شراكة ضد روسيا... باختصار، لا أريد لهذه الشراكة أن تدمج دولا بعينها ذات توجهات معادية لروسيا مع دول أوروبية أخرى".

ظلت التوترات بين روسيا والدول السوفيتية السابقة سبباً للشقاق داخل الاتحاد الأوروبي بشكل كبير، كما عَقِدَت البحث عن سياسة واحدة متسقة تجاه روسيا، إذ كانت هناك دول مثل ليتوانيا وبولندا متعاطفة مع تلك الدول، وتدفع في اتجاه دعم لها

من الاتحاد، يكون أكثر قوة ويساعد في حصولها على عضويته، كما كانت هناك دول أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا أقل تأييدا، متهمة باتباع سياسة "روسيا أولا" التي تضحي بمصالح تلك الدول من أجل فوائد تجارية، ويدافع من حرص جيوسياسي مفرد. كان مما عَقْد القضية كذلك أن الثورات الملونة أسفرت عن إصلاحات أقل مما كان متوقعا، إذ فشلت قوى الإصلاح ذات التوجه الغربي في أوكرانيا في تدعيم مكاسبها، مما نتج عنه اختيار "يانوكوفيتش"، سبى الذكر، رئيسا للوزراء في أغسطس ٢٠٠٦، وبينما كان "ساکاشفيللي" خيبة أمل للبعض في الغرب وملعوناً من الروس، كان أكثر فعالية في كسب ود الدعم الغربي، منه في إحداث إصلاحات في جورجيا، كما كان يعتبر، شخصيا، مسئولا عن الصراع الذي انفجر مع روسيا في صيف ٢٠٠٨.

* روابط الاقتصاد والطاقة:

بعد سقوط النظام السوفيتي، وخاصة بعد النجاح في التغلب على الأزمة المالية في ١٩٩٨، اتسع نطاق العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بشكل كبير. روسيا الآن هي ثالث أكبر شريك تجارى للاتحاد (بعد الولايات المتحدة والصين)، وحتى الأزمة الاقتصادية التي حدثت مؤخرا، كانت التجارة تنشط بمعدلات سنوية تصل إلى نحو ٢٠٪. هذه الروابط الاقتصادية والاستثمارية تعتمد على التقارب المكانى وتطابق المصالح، فالاتحاد الأوروبي هو السوق المنطقية للصادرات الروسية من الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى؛ بينما روسيا، باقتصادها الذى تم تحديثه، وطبقته المتوسطة النامية، سوق كبيرة وقريبة جغرافيا من الصناعات الأوروبية. شركات الاتحاد الأوروبي استثمرت بكثافة فى قطاع التصنيع والخدمات من الاقتصاد الروسى. ألمانيا، انتى يصر قاداتها على الإبقاء على نموذجها الاقتصادى التقليدى القائم على تصدير سلع مصنعة ذات قيمة مضافة عالية لدعم الأجور المرتفعة، كانت مدفوعة على نحو خاص لاستغلال السوق الروسية؛ كما أن إيطاليا ليست بعيدة عن ذلك (ما يفسر فى

جزء منه تلك العلاقة الجيدة بين "بوتن" ورئيس الوزراء الإيطالي "سيلفيو برلسكوني"؛ كما قام الكثير من دول الاتحاد الأخرى بتطوير أسواق مهمة للصناعات الرئيسية في روسيا.

بالتوازي مع ذلك، فإن المستوى المتزايد للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الاتحاد وروسيا، فشل في أن يخلق الفضاء الاقتصادي المشترك الذي كان قد تم مناقشته في ٢٠٠١ والذي يظل على الأجندة الثنائية رسمياً. لم تخرج إلى حيز الوجود شراكة في مجال الطاقة بين الاتحاد وروسيا بناء على التفاهات التي كانت قد تمت في أوائل الألفية الثالثة، وكان سبب ذلك - إلى حد كبير - أن روسيا لم تكن مستعدة للعب حسب القواعد الموضوعية في بروكسل، وفي الوقت نفسه كان الاتحاد يفتقد الوسائل لإغواء أو إجبار موسكو على اللعب حسب تلك القواعد. تظل روسيا هي الاقتصاد العالمي الرئيسي الوحيد الذي لم يصبح عضواً في منظمة التجارة العالمية (WTO)، والسبب الأساسي هو رفضها قبول القيود الملزمة لسياساتها الاقتصادية المحلية والخارجية التي تتطلبها العضوية.

تكتنف العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا نزاعات وخلافات، بعضها قائم ومتطور وبعضها طارئ وبعضها جديد ومفاجئ؛ وهي نزاعات ينظر إليها في بروكسل أساساً، باعتبارها ناجمة عن التدخل الاعتباطي للدولة الروسية في السوق، وهو ما يتضمن أحياناً رفضاً رسمياً للالتزام بالمعاهدات والنظم الدولية التي تكون طرفاً فيها. على سبيل المثال، تجبر روسيا الخطوط الجوية الأوروبية على دفع مئات الملايين من اليورو سنوياً لشركة الخطوط الجوية الروسية "أيرفلوت - Aeroflot" مقابل حق الطيران فوق سيبيريا، على طرق بين الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية والصين. هذه الرسوم لا تتماشى مع اتفاقيات الطيران العالمي الملزمة لروسيا؛ وفي قمة هلسنكي التي عقدت بين الاتحاد وروسيا في ٢٠٠٦، التزمت موسكو بخفض الرسوم تدريجياً، ومنذ ذلك الحين وهي ترفض مناقشة الأمر بشكل عملي، وما زالت الخطوط الجوية الأوروبية تدفع ثلاثمائة وثلاثين مليون يورو سنوياً. هناك كذلك أعمال أخرى اعتباطية وغير قانونية في نظر بروكسل تقوم بها موسكو، من بينها قرار صادر

فى ٢٠٠٦ بحظر استيراد اللحوم من بولندة لأسباب صحية مزعومة، والحقيقة هى أن ذلك إجراء عقابى لدولة تراها موسكو غير صديقة.

تظل الطاقة هى محرك مجمل العلاقة الاقتصادية بين روسيا والاتحاد الأوروبى، حيث تُمكن عائدتها روسيا من الشراء والاستثمار فى الاتحاد، وهو ما يؤدى إلى أشكال معقدة من الاعتماد الاقتصادى المتبادل والعلاقات المالية والصلات المادية المتبادلة عبر الحدود، (وخاصة خطوط الأنابيب). ربع واردات الاتحاد من النفط وأكثر من ٤٠٪ من واردات الغاز تأتى من روسيا، بمعدلات اعتماد فى قطاع الغاز تتراوح بين ١٠٠٪ بالنسبة لفرنلندة وتشيكوسلوفاكيا، و ٩٦٪ بالنسبة لبلغاريا، إلى ٣٦٪ بالنسبة لألمانيا و ٢٥٪ بالنسبة لفرنسا و ٢٠٪ بالنسبة لإيطاليا^(١١). زادت فعالية روسيا فى شراكة الطاقة والإفادة منها فى عهد "بوتن" فى أوائل الألفية الثالثة، بسبب السيطرة المركزية للدولة على الإنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعى، ولأن التوجهات الأوسع فى أسواق الطاقة الأوروبية والعالمية كانت تفضل المصدرين على المستوردين فى المعاملة. أفادت روسيا كثيرا من الإنتاج المتزايد من مصادر النفط والغاز لديها، بالإضافة إلى دورها كوسيط فى نفط وغاز منطقة "القزوين"، الذى يتم شحنه عبر روسيا إلى سوق الاتحاد الأوروبى، وكان ارتفاع أسعار الأسواق العالمية الناتج عن زيادة الطلب العالمى وخاصة فى الصين والهند، عاملا مهما آخر؛ وفى الوقت نفسه كان الإنتاج المحلى فى أوروبا الغربية، وبخاصة فى الغاز الطبيعى، قد تناقص بشكل ملحوظ فى حقول هولندة وبحر الشمال.

قاومت موسكو محاولات خفض تأثيرها على إمدادات الاتحاد الأوروبى بالطاقة، برفضها التصديق على بروتوكول النقل الخاص بميثاق الطاقة الأوروبى - European Energy Charter الذى يضمن إمدادا يُعتمد عليه، ويقدم آلية لحل الصراعات ومحاولة إحباط المساعى الغربية لبناء خطوط أنابيب يمكن أن تقلل من اعتماد أوروبا على خطوط النقل الروسية وإمدادات الغاز. كان أكثر تلك المبادرات أهمية ما يسمى بخط أنابيب "نابوكو Nabucco"، الذى يمكن أن ينقل الغاز من أنزريجان عبر تركيا إلى النمسا مرورا ببلغاريا ورومانيا والمجر. أطلقت روسيا مشروعى "خط الشمال - North

stream" و "خط الجنوب - South stream" اللذين سوف يسلكان طرقا تتجنب أوكرانيا، بما يعطى روسيا خيار قطع الغاز عن أوكرانيا مع استمرار تدفقه إلى أوروبا الغربية، وهو الوضع الذى قد يزيد من تعرض "كيبف" للضغط الروسى.

زاد نفوذ روسيا الاقتصادى بالنسبة لأوروبا، ولم يكن ذلك نتيجة لدورها كمورد مباشر للغاز والنفط للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى فحسب، إذ إنها قد أفادت واكتسبت قوة من دورها كمورد لدول مثل أوكرانيا التى يهم مصيرها الاتحاد الأوروبى، ومن القوة المالية التى حصلت عليها عندما انضمت إلى صفوف الدول التى تكس احتياطات من العملة الصعبة. فى السنوات الأخيرة، استخدمت روسيا ثقلها فى مجال الطاقة ضد دول الجوار، بطرق أثرت فى مصالح الاتحاد الأوروبى، كان من المستحيل أن يتجاهلها. حدثت الأزمة الكبرى الأولى بين روسيا وأوكرانيا حول إمدادات الغاز الطبيعى فى شتاء ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، عندما طلبت شركة "Gazprom" الروسية زيادة كبيرة فى السعر الذى تدفعه أوكرانيا للغاز الروسى، والتحول من المقايضة إلى الدفع نقدا. فى البداية رفضت أوكرانيا أن تدفع وأوقفت Gazprom عمليات الشحن. ردت أوكرانيا بأن قامت بسحب الغاز المتجه إلى منطقة الاتحاد الأوروبى من خطوط الترانزيت، وهو ما أثر فى الإمدادات الخاصة بعدد كبير من الدول الأوروبية. صحيح أنه قد تم التوصل إلى تسوية عاد بعدها الغاز إلى التدفق، إلا أن الرسالة وصلت إلى أوروبا، رسالة مفادها أنه لا يمكن النظر إلى إمدادات الطاقة التى تصل إليها بمعزل عن العلاقة بين روسيا وأوكرانيا، وكذلك علاقة دول الاتحاد الأوروبى بكل من الدولتين.

فى أواخر ٢٠٠٦، هددت موسكو بقطع إمدادات النفط إلى "بيلاروس" عن طريق خط أنابيب "دروچيا"، بسبب خلاف حول طرق الدفع والتسعير، وهى خطوة كان يمكن، مرة أخرى، أن تؤثر فى تدفق النفط إلى منطقة الاتحاد الأوروبى، إلا أنه تم نزع فتيل الأزمة عن طريق تسوية ثنائية بين روسيا و"بيلاروس"، تم بموجبها إنشاء آلية إنذار مبكر ضعيفة بخصوص احتمالات قطع الإمداد الذى يمكن أن يؤثر على المستهلكين فى دول الاتحاد. فى خضم نزاع آخر من النزاعات التى كانت قد أصبحت مألوفة بين موسكو وكيبف حول أسعار الغاز الطبيعى، قطعت روسيا إمدادات مرة أخرى عن

أوكرانيا في يناير ٢٠٠٩، وبالتبعية كان لذلك تأثير على الإمدادات لبلد أوروبا. كان عشرات الألوف من المستهلكين يواجهون برد الشتاء القارس دون تدفئة، ولم ينقذ الموقف سوى وساطة الاتحاد التي تمكنت من التوصل إلى تسوية بين الطرفين، أعطت كليهما شيئا ما: سعرا أعلى لروسيا ثمنا للغاز، ورسوم ترانزيت أعلى لأوكرانيا مقابل مرور الغاز من روسيا إلى أوروبا.

الصعود الصاروخي لروسيا في أقل من عقد، من دولة مدينة إلى دائن عالمي ضخم، ألغى تقريبا المساعدة المالية المسبقة للاتحاد كعامل من عوامل تدعيم العلاقة مع روسيا. في التسعينيات، كانت مساعدة الاتحاد للتنمية الاقتصادية في روسيا قد أحدثت درجة من درجات التأثير في عملية اتخاذ القرار في موسكو، وهو ما يشير إليه الاتحاد بـ "المشروطية الإيجابية والسلبية". برنامج المساعدات الكبير الذي كان يقدمه الاتحاد لروسيا (المعروف ببرنامج المعونة الفنية لبلد الكومنولث المستقلة - TRCIS) انتهى في ٢٠٠٦. مازال الاتحاد يقوم بتمويل عدد كبير من المشروعات الصغيرة (طلاب - نوات - مشروعات إرشادية... إلخ) تتعلق بإصلاحات مؤسسية وقانونية وإدارية، ومشروعات تستهدف التنمية الاجتماعية في مناطق معينة (المنطقة القطبية، كالينجراد، القوقاز الشمالي)، كما يتعهد مؤسسات ومبادرات مشتركة، مثل معهد الدراسات الأوروبية - European Studies Institute في موسكو، وإسهامات الطلبة والأكاديميين الروس في أبحاث وبرامج التبادل لدى الاتحاد. إلا أنه بينما قد يكون لهذه المشروعات بعض الأثر في تنمية أجندة الاتحاد للإصلاح في روسيا، بمرور الوقت، نجدها صغيرة جدا ومبعثرة، لكي تؤثر في حسابات الحكومة الروسية، وحتى في الوزارات المستهدفة بمساعدات الاتحاد في كثير من الأحيان. في الوقت نفسه، أنشأت موسكو صندوق دعم، على غرار الذي في الصين ولدى مصدرى الطاقة في الخليج الفارسي، يسعى للاستثمار في أوروبا.

في البداية، كان انهيار الأسعار العالمية للطاقة على أثر الأزمة المالية العالمية في خريف ٢٠٠٧، يبدو وكأنه نزع ثوب الزهو والتباهي عن السياسة الخارجية الروسية. انخفضت العائدات الروسية من مبيعات النفط والغاز انخفاضا شديدا مع هبوط الطلب

نتيجة للكساد العالمى العظيم، وإن يكون أمام موسكو مفر من استخدام جزء كبير من احتياطي العملة الصعبة لديها لكى تدعم الروبل، فى محاولة لوضع حد للإضرار بالاقتصاد. كانت شرعية نظام بوتن - ميدفيد المتزايد فى سلطويته، تعتمد على استئناف النمو الاقتصادى ومن ثم الازدهار بالداخل.

إلا أن سياسة روسيا الخارجية، على الأقل بالنسبة لجوارها، أصبحت أكثر توكيدا خلال فترة الانكماش الاقتصادى تلك. كانت الأوقات الصعبة فى روسيا أكثر صعوبة فى منطقة الخارج القريب. كانت روسيا، بعبارة أحد المراقبين، ترى فى الأزمة، بشكل أساسى، فرصة لزيادة نفوذها فى الفضاء السوفيتى السابق... إنهم يعتقدون أن ذلك هو الوقت المناسب للفعل^(١٢). الاتحاد الأوروبى بالطبع لا يعدم رافعة خاصة به تساعد فى تعاملاته مع موسكو. حقول النفط والغاز الروسية تهرم، والحفاظ على وضع روسيا كمصدر رئيسى للطاقة سوف يتطلب استثمارا جديدا ضخما لصيانة الحقول الحالية بالإضافة إلى عمليات استكشاف جديدة فى سيبيريا، والمرجح أن يأتى جزء كبير من هذا الاستثمار والخبرة المصاحبة له من أوروبا الغربية؛ والحقيقة أن استخدام هذه الرافعة سوف يتطلب استراتيجية أوروبية اقتصادية وسياسية موحدة تجاه روسيا، تكون ملزمة لكل الدول الأعضاء، الأمر الذى لم يستطع الاتحاد أن يحققه حتى الآن.

*** حقوق الإنسان. وموقعها فى العلاقة بين أوروبا وروسيا:**

مقارنة بالعوامل الاقتصادية والاستراتيجية، تلعب قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان أنوارا ثانوية فى العلاقات الروسية - الأوروبية، سواء فى سياسات دول أوروبية بعينها، أو فى تلك الأعضاء فى الاتحاد. "الواقعيون" فى مجال السياسة الخارجية يقولون ذلك، إذ يرون أن العلاقات الدولية ينبغى أن تكون مجالا من شأنه أن ينظم العلاقات الخارجية، وأن الدول الديمقراطية ينبغى أن تكون معنية، وبشكل فاعل، بالنظم الداخلية للدول الأخرى، لأن ذلك فضلا عن أنه الشيء الصحيح الواجب فعله،

فإن السجل التاريخي يشهد بأن الديمقراطيات الليبرالية الراسخة نادرا ما تخوض حروبا ضد بعضها، وربما لم يحدث ذلك قط.

سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه روسيا، مثل سياسة الولايات المتحدة، تجمع بين الواقعية والمثالية. الاتحاد الأوروبي يزعم أنه يعمل مع اهتمام خاص بحقوق الإنسان والديمقراطية والقانون الدولي. التقدم في مجال تنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان مهم للحفاظ على الصورة الذهنية الجمعية للاتحاد عن نفسه "كقوة معيارية" قادرة على ممارسة تأثير إيجابي على القوى الأخرى، وبخاصة تلك القوى على حدوده، وبالرغم من ذلك فإن الاتحاد، في الممارسة، ليس أفضل من الولايات المتحدة غالبا في قضايا حقوق الإنسان، بل إننا نجده أحيانا أسوأ، لأنه ينكر استخدام دبلوماسية العصا الغليظة.

كثير من الضغط بشأن قضايا حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأوروبية يأتي من منظمات غير حكومية (NGOs) أوروبية ودولية، وجماعات مصالح ضاغطة من حكومات دول أعضاء ومن مؤسسات صنع القرار الأخرى في الاتحاد الأوروبي. البرلمان الأوروبي بؤرة مهمة من بؤر الضغط، أما الاتحاد الأوروبي فيركز على حقوق الإنسان في روسيا من خلال "المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان - The European Initiative for Democracy and Human Rights (EIDHR)، التي أنشئت في ١٩٩٤، وبدأت عملياتها في روسيا في ١٩٩٧ هذه المبادرة التي تم تغيير مسماها في ٢٠٠٦ ليصبح "الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان - the European Instrument for Democracy and Human Rights"، قامت بتمويل ٢٥٠ مشروعا مستخدمة في ذلك مؤسسات غير حكومية وتعليمية. وكما هو في حالة البرامج الأمريكية المشابهة، نجد أن نجاحها محدود، والسبب الأهم في ذلك أن حكومة "بوتن" تقاوم عمل مثل تلك المنظمات بكل قوة. بدأت مؤسسة "بيت الحرية - Freedom House" الأمريكية تصنف روسيا "دولة غير حرة" في ٢٠٠٥، متبعة توجها انتهى بالانتخابات البرلمانية المزيفة في ديسمبر ٢٠٠٧، والتي كان من المؤكد أن تفوز فيها حكومة "بوتن" بأغلبية ساحقة، وبالرغم من ذلك وضعت وسائل الإعلام تحت الرقابة، وضربت وسجنت أبرز

قادة المعارضة مثل بطل العالم السابق فى الشطرنج "جارى كاسباروف-Gary Kaspa-rov، واحتكرت منابر الجوار لصالح حزب "بوتن"، "حزب روسيا المتحدة - United Russia party"، كما كانت الانتخابات الرئاسية فى مارس ٢٠٠٨ أكثر سوءاً، حيث كان "بوتن" أساساً قد عين "ميدفيد خليفة له، إلا أنه بقى فى السلطة من خلال الخدعة الدستورية بتقلده منصب رئيس الوزراء الذى منحه إياه الرئيس الجديد.

كان ذلك شرعياً، ولو أنه كان خلا غير دستورى دافعت عنه موسكو بالتقنى بالمبدأ الجديد، مبدأ "الديمقراطية السيادية - Sovereign democracy"، وهو الزعم بأن روسيا قد طورت صيغتها الخاصة من الديمقراطية التى لا يمكن إبطالها، وهذه المناعة مظهر من مظاهر السيادة القومية الروسية التى ينبغى أن يقبلها الغرباء. هذه الديمقراطية السيادية يمكن اعتبارها انعكاساً لشكل مستحدث من التعلق الشديد أو الولع بالسلافية (Slavophilism)، وهو زعم شديد القدم بأن هناك روحاً روسية صوفية مميزة ينبغى على الحكومة حمايتها.

من ناحية العلاقات المؤسسية، تعقد روسيا والاتحاد الأوروبى اجتماعاً مرتين فى السنة، بخصوص قضايا حقوق الإنسان، وذلك فى إطار الاتفاق على تطوير فضاء الحرية والأمن والعدالة المشترك - The Common Space of Freedom Security and Justice؛ ومنذ المشاورات الأولى فى نوفمبر ٢٠٠٤، وضع الأوروبيون على جدول الأعمال مجموعة كبيرة من القضايا - من حروب موسكو فى شيشينيا وشمال القوقاز، إلى الرقابة على وسائل الإعلام وحرية التعبير، وسجن أو قتل الصحفيين الاستقصائيين^(١٣). وتضمنت ربود الروس ذكر المعاملة التمييزية للأقليات الروسية فى دول البلطيق، إلى جانب المعاملة العامة للأقليات والمهاجرين غير الشرعيين فى الاتحاد الأوروبى. (تقدم موسكو الربود نفسها على انتقادات الولايات المتحدة على أوضاع حقوق الإنسان فى روسيا)؛ أما مشاورات فبراير ٢٠٠٩، فقد انتهت على نحو درامى، عندما اصطدم "بوتن" (وكان قد شغل منصب رئيس الوزراء حديثاً) علناً برئيس المفوضية الأوروبية "جوزيه مانويل باروسو - Jose Manuel Barroso" فى مؤتمر صحفى فى موسكو، عندما عبّر الأخير عن قلق الاتحاد الأوروبى بخصوص عمليات قتل مدبرة، يقال إن الحكومة الروسية متورطة فيها على نحو ما، ورد عليه "بوتن" بقائمة طويلة من الاتهامات المعتادة الموجهة للاتحاد^(١٤).

* البحث عن سياسة:

لم تكن العلاقة الأوروبية الروسية ودية أو دافئة على نحو خاص، وليس من المحتمل أن تكون كذلك في المستقبل القريب. استراتيجية دمج روسيا ضعيفة وشيوعية سابقا في نظام أوروبي مستقر مزدهر يستلهم الاتحاد الأوروبي، القوة الدافعة وراء مشروع الفضاءات المشتركة، هذه الاستراتيجية فشلت. النهج البديل لبناء شراكة استراتيجية مع روسيا حول التزام مشترك بالتعددية، فشل كذلك. الاستراتيجية الأولى فشلت، لأن روسيا وهى ليست مجرد قوة عظمى ولدت من جديد، فإنها فى الوقت نفسه ليست مجرد دولة سوقية سابقة. الاستراتيجية الثانية فشلت، لأنه لا أوروبا ولا روسيا لهما مصلحة فى توافق ينأى بنفسه تماما عن الولايات المتحدة، ولأن لدى كل من روسيا والاتحاد فهما مختلفا لمفاهيم مثل التعددية القطبية (multipolarity) وتعددية الأطراف (multilateralism).

فى وضع كهذا، وفى غياب أى تحد روسى رئيسى يمكن أن يغير المعادلة الاستراتيجية، سوف تمضى كل دولة من دول الاتحاد فى طريقها، مركزة - مثلما كانت فى السابق - قبل أى شئ، على مصالحها القومية الخاصة، وغير عابئة فى الغالب، بمصالح الاتحاد الأوسع. فى تدقيق رسمى لحسابات القوة فى نوفمبر ٢٠٠٧، تناول العلاقات بين الاتحاد وروسيا، حدد المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية Europe an Council on Foreign Relations خمس مجموعات من الدول الأعضاء فيما يتعلق بسياسة الاتحاد تجاه روسيا. الأولى هى مجموعة "أحصنة طروادة" التى تدافع عن المصالح الروسية فى منتمديات الاتحاد، (وهى قبرص واليونان). الثانية "شركاء استراتيجيين" لهم علاقات ثنائية خاصة مع روسيا يعلنونها على وحدة الاتحاد، (وهى فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا). الثالثة "براجماتيون أصدقاء" لهم علاقات جيدة مع روسيا ولكنهم يعطون أولوية لمصالحهم التجارية، (وهى النمسا وبليجيكا وبلغاريا وفنلدة والمجر ولكسمبورج ومالطة والبرتغال وسلوفاكيا وسلوفينيا). الرابعة "براجماتيون باربون"، وهم يؤكدون أيضا على علاقات جيدة وروابط تجارية وثيقة، إلا أنهم أكثر

استعدادا لتوجيه النقد لروسيا بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان وتصرفات فى مجال السياسة الخارجية (وهى جمهورية التشيك والدانمرك وإستونيا وأيرلندة ولاتفيا وهولندة والدانمرك والسويد والمملكة المتحدة). وأخيرا "مقاتلوا الحرب الباردة الجدد" المعادون للارتباط بـ "روسيا" على أى نحو ومستعدون لعرقلة أى تقدم فى العلاقات مع موسكو (وهما بولندة وليتوانيا).

بولندة هى كبرى دول الكتلة السوفيتية السابقة، وهى صاحبة تاريخ مأساوى مع روسيا، ليس فى الحرب العالمية الثانية فحسب، بل إن ذلك يعود إلى تمزيقها ثلاث مرات فى ١٧٧٢ و ١٧٩٣ و ١٧٩٥، ومن هنا ليس غريبا أو مثيرا للدهشة ألا تكون بولندة دولة صديقة لروسيا؛ وهى، مع ليتوانيا، الدولة الأكثر تضررا وتوجسا، بين دول الاتحاد الأوروبى، من عدوانية روسية استعمارية جديدة. فى هذا السياق، يلعب البولنديون دورا متحفظا مؤثرا فى الحوار السياسى الداخلى الذى يدور فى الاتحاد حول روسيا. ألمانيا لها تاريخها الخاص الحزين مع بولندة، ولابد من أن تضع فى اعتبارها المخاوف البولندية إزاء محاولات موسكو للعب على الخلافات الداخلية فى الاتحاد، التى قد تلحق الضرر بالبولنديين. إلا أن الألمان لم يكونوا مستجيبين تماما لتلك المخاوف. لم يجعلوا من أولوياتهم، على سبيل المثال، إنشاء سوق موحدة للغاز الطبيعى فى الاتحاد الأوروبى، بالرغم من أن مثل تلك السوق كان يمكن أن تؤدى إلى القضاء على قدرة موسكو على استخدام إمدادات الغاز الطبيعى كوسيلة ضغط على بعض الدول الأعضاء فى الاتحاد.

فى السنوات الأخيرة، حدثت مواجهة بين مجموعة "مقاتلى الحرب الباردة الجدد" ومجموعة "الشركاء الاستراتيجيين"، من دول الاتحاد، حول قضية تجديد اتفاقية الشراكة والتعاون (PCA) مع روسيا، والتى كانت، من الناحية الفنية، قد انتهت فى آخر نوفمبر ٢٠٠٧، إذ إن مدتها كانت عشر سنوات؛ وفى نوفمبر ٢٠٠٦، استخدمت بولندة حق النقض Veto ضد تكليف المفوضية الأوروبية ببداء التفاوض حول اتفاق جديد؛ ثم أسقطت بولندة اعتراضاتها فى أوائل ٢٠٠٨ بعد تغيير حكومى فى وارسو، وحل مشكلة تصدير اللحوم البولندية التى كانت ما تزال ملتهبة؛ إلا أن ليتوانيا، وكانت الدولة

الوحيدة من بين أعضاء الاتحاد التي دعمت البولنديين في رفض تكليف المفوضية، واصلت اعتراضها على بدء التفاوض. في النهاية، تمكن ثلاث من الأربع الكبار في دول الاتحاد (فرنسا وألمانيا وإيطاليا) من طمأنة ليتوانيا بأنه سوف يتم الضغط على الروس فيما يتعلق بقضايا أمن الطاقة، وأمن مالدافيا وجورجيا، والظلم الذي حاق بها (ليتوانيا) على يد موسكو في الفترة السوفيتية.

أوضحت روسيا أنها كانت تعتبر اتفاقية الشراكة والتعاون (PCA) الأصلية اتفاقاً من جانب واحد تم فرضه عليها إبان فترة ضعفها الشديد في التسعينيات، ولتأكيد أن أى اتفاق جديد لن يكون مجرد تجديد أو استكمال لاتفاقية الشراكة والتعاون، فإن الاتحاد وروسيا يعتبران وصف سعيهما المشترك بـ "الاتفاق الجديد" وصفا شاكياً وخالياً من المضمون، ويعبر عن المآزق الحالية في العلاقات بين روسيا والاتحاد. أما الاتحاد الأوروبي فكان يفضل الإبقاء على أكبر قدر ممكن من الاتفاقية القديمة (PCA) لضمان التوصل إلى اتفاق قانوني لا لبس فيه، يدعم ويكون مدعوماً باتفاقات أخرى ملزمة مثل بروتوكول الترانزيت الخاص بمعاهدة ميثاق الطاقة Energy Charter Treaty، واتفاقيات مجلس أوروبا، على افتراض أن روسيا في آخر الأمر سوف تنضم إلى منظمة التجارة العالمية، الكيان الواسع لقانون التجارة العالمية الذي أسفرت عنه دورة أوروغواي - Uruguay Round والدورات السابقة والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة - General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)، على النقيض من ذلك، فإن روسيا تفضل نهجاً جديداً أكثر سياسة (وأقل قانونية)، يمكن أن يخدم الهدف الثنائي الذي يكرس روسيا كقوة مساوية، وربما الأكثر سيادة، عند وضع الأجندة الأوروبية، إلى جانب مساعدتها على الهرب من الالتزامات القانونية، التي يعتبرونها في موسكو، في حال التقيد بها، ضارة بالدولة ككل وبمصالح الأفراد والمؤسسات الساعين للاستئجار، أصحاب الأصوات المسموعة في الكرملين.

كانت الاختلافات بين هذين النهجين واضحة في قمة "خاباروفسك - Khabarovsk" في مايو ٢٠٠٩، بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، التي انتهت باتهامات حادة متبادلة حول الطاقة، والسياسة الخارجية. أفصح "ميدفيدف عن أن روسيا لم يكن لديها

النية للتصديق على معاهدة ميثاق الطاقة واقترح أن يُضمّن الاتحاد وروسيا الاتفاق الجديد الذي كان محل تفاوض، شروطا لاشك أنها كانت في صالح روسيا. من جانبه، أعلن الاتحاد عن التزامه بالميثاق إلى جانب تصريح "باروسو - Barroso": "ينبغي الاستناد إلى الاتفاقيات القائمة، وعدم الاعتراض على نظام أمن الطاقة الأوروبي" (١٥). على نفس المنوال أكدت "كاترين أشتون - Catherine Ashton مفوضة التجارة، بكل وضوح، أن الاتحاد لن يوقع اتفاقا ثنائيا جديدا مع روسيا، إلا إذا انضمت موسكو إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ما سوف يستلزم رفع التعرفة المفروضة في نوفمبر ٢٠٠٨، وإلغاء رسوم الطيران فوق سيبيريا، إلى غير ذلك من الإجراءات التي طالما كانت بروكسل تطالب موسكو باتخاذها. لم تقدم روسيا أى حجة تدعم موقفها في تلك المحادثات، ورفض "ميدفيد أن يستبعد قطع إمدادات الغاز إلى أوكرانيا، معبرا بذلك عن احتقار القيادة الروسية الشديد لأوكرانيا، مشككا في قدرة كييف على أن تدفع مقابل وارداتها من الغاز، ومعترضا على "محاولات بعض الدول استغلال سياسة الشراكة الشرقية الجديدة للاتحاد الأوروبي، ضد روسيا.

كان نفس الإصرار الروسى على وضع الأجندة في أوروبا، بدلا من مجرد الاستجابة لمبادرات الاتحاد والمبادرات عبر الأطلنطية، كان واضحا في اقتراح موسكو لنظام أمنى أوروبى جديد، وهى الفكرة التى كان "ميدفيدا قد روج لها فى أحاديثه فى يونيو ويوليو ٢٠٠٨ متحدثا فى برلين، كان الرئيس الروسى قد ادعى أن "فكرة الأطلنطية كأساس وحيد للأمن قد استنفدت نفهسا، وأن المفهوم الاستراتيجى الجديد لابد من أن يكون فضاء أورو - أطلنطيا (Euro-Atlantic) واحدا من فائقين إلى قلايدقستوك، وهى رؤية كونية تعنى أن الولايات المتحدة لابد من أن تكون متضمنة فى ذلك. الفكرة الروسية الجديدة سوف تعترف بأن الولايات المتحدة قوة دائمة فى المعادلة الأوروبية، إلا أنها ستخلق فى الوقت ذاته افتراضا ما بإخضاع الـ "NATO" لإطار أمنى أوسع. وكما قال "ميدفيد، فإن اتفاقية جديدة للأمن الأوروبى، ذات مجال غير مسبوق، من شأنها أن تمنح الاتحاد الأوروبى دورا قياديا: "إن شراكة استراتيجية بين روسيا والاتحاد الأوروبى يمكن أن تكون بمثابة حجر الزاوية لأوروبا أكبر بدون خطوط تقسيم،

ويمكن أن تتطوى على اختراق اقتصادى متبادل على نطاق واسع على أساس قواعد اللعبة، متفق عليها، متضمنة فى ذلك مجالات الوقود والطاقة والتكنولوجيا الرقابة. نحن منفتحون لذلك، مستعدون لذلك^(١٦).

فى أواخر نوفمبر ٢٠٠٩، قدمت الحكومة الروسية مسودة معاهدة الأمن الأوروبى - European Security Treaty المقترحة، والتي كانت تحتوى على مواد غامضة وفضفاضة، وكان من المؤكد أن ترفضها الحكومات الغربية، (كانت المادة ٢١، ٢ على سبيل المثال تنص على أنه: لا يحق لأى طرف فى المعاهدة أن يتعهد أو يدعم أو يشارك فى أية أعمال أو أنشطة يكون لها تأثير على أمن أى طرف أو أطراف أخرى فى المعاهدة^(١٧)، إلا أنه كانت هناك بعض الحكومات الأوروبية المهتمة بمناقشة الأفكار الروسية من أجل هيكلية أمنية جديدة. كان الأوروبيون حريصين كل الحرص على عدم السماح لروسيا باستخدام اقتراح سياسى كبير كوسيلة للالتفاف أو الدوران حول الالتزام بحكم القانون الذى يسعى إليه الاتحاد الأوروبى فى أى اتفاق ثنائى مع موسكو، أو أن تتوصل روسيا إلى اتفاقيات ومعاهدات متعددة وملزمة. إلا أن فكرة أن يكون الاتحاد وروسيا شريكين أساسيين فى هيكلية أوروبية جديدة، كان يمكن أن تجد قدرا من القبول فى دولة مثل فرنسا، التى تود أن يكون لها دور أكبر ومستقل فى الشئون الدولية؛ كما أن ذلك من شأنه أيضا أن يقدم مخرجا من المأزق الحالى، مأزق الـ NATO وروسيا، وهو ما يعطى الولايات المتحدة ما يعتبره بعض الأوروبيين نفوذا طليقا فى علاقات أوروبا الأمنية مع روسيا.

* استنتاجات ورؤية مستقبلية:

سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه روسيا فى مأزق ليس من المرجح الخروج منه دون إصلاح داخلى جذرى فى روسيا. منذ منتصف التسعينيات، يسلك الاتحاد نهجين فى سياسته تجاهها، يبدوان أحيانا مكملين لبعضهما وأحيانا متعارضين. النهج الأول إدماجى أو تكاملى وهو ما تجسده اتفاقية الشراكة والتعاون (PCA) ومشروع

الفضاءات المشتركة. هذا النهج يستلزم تقارباً روسيا ودياً مع الشروط التي تحول دون عضوية الاتحاد، ويقوم على التكيف مع معايير وقبول أجنحة تؤكد مركزيته. أما النهج الثانى الذى يجسده مفهوم الشراكة الاستراتيجية، فيتعامل مع روسيا باعتبارها قوة عظمى مستقلة، قوة ند، قادرة على العمل مع الاتحاد بموجب أجنحتها الخاصة؛ ويجعله من "التعددية الفعالة" محورا لهذه الشراكة، يواصل الاتحاد التعبير عن ذلك الشعور الضمنى بأفضلية مشروع الفضاءات المشتركة؛ وفى التحليل الأخير فإن التعددية الفعالة مفهوم ينتمى للاتحاد الأوروبى، أكثر مما هو لروسيا، إلا أن النخب الروسية مطالبة بإلحاح بأن تقبل به حيث إنه مفيد لمصالحهم الحقيقية بعيدة المدى.

بالرغم من ذلك، فالواضح إلى الآن أن الاتحاد ليس لديه القوة لكى يفرض على روسيا علاقة ظاهرها براق ومغر وجوهرها ليس متكافئا، ويضمن لبروكسل كامل الحق فى أن تضع الأجنحة الثنائية. الاتحاد الأوروبى، بناء على معظم المؤشرات الكمية والكيفية، هو القوة الأكبر والأعظم فى العلاقة بين أوروبا وروسيا، إلا أن لهذه القوة حدودا، ومن الصعب تحويلها إلى رافعة أو وسيلة فعالة فى السياسة الخارجية. أوروبا تعتمد على روسيا بالنسبة للأسواق والطاقة، والانقسامات بين دول الاتحاد وفى داخل بعضها حول روسيا تحول دون وجود سياسة واحدة واضحة المعالم ومتسقة. كيانات صنع القرار فى الاتحاد الأوروبى، على الأقل فيما يتعلق بشئون السياسة الخارجية مازالت ضعيفة، وغير ملزمة لبعضها.

كبار رجال السياسة والتجارة الأوروبيون، بصفة عامة ليسوا جزءا من شبكة "القوة والاعتمادية والبحث عن فرص الاستئجار"، التى تمكنت روسيا من خلالها أن تحافظ على نفوذها وتمده إلى دول مثل مالداقيا وأوكرانيا^(١٨). إلا أن الأمر لا يخلو من وجود الآخرين، المستعدين لعقد صفقات خاصة مع روسيا، لتحقيق مكاسب سياسية ونفسية، وحتى مالية. وقوف "برلسكونى - Berlusconi"، سياسيا مع "بوتن" وميدفيد، ونشاطية "ساركوزى" إبان أزمة جورجيا، والولع الروسى الغريب لدى الرئيس التشيكى "فاكلا فكلوس - Vaclav Klaus"، وليس أقل من ذلك التورط غير اللائق لـ "شرودر -

Schroder" بعد تركه منصبه كمستئول كبير فى مشروع "تيار الشمال" الروسى؛ كل تلك الأمثلة لابد أن ترد إلى الذهن فى هذا السياق.

إذا كان مثل هذه العوامل يجعل من المستحيل على الاتحاد الأوروبى أن يضغط على روسيا، أو أن يغريها لقبول نمط الشراكة الذى قد تفضله بروكسل مع أوروبا، فإنها قد تبدو محدودة مقارنة بالضعف وخداع الذات اللذين يشكلان جزءا أساسيا من السياسة الروسية تجاه الاتحاد. قوة روسيا التى تضغط بها على الاتحاد الأوروبى سلبية إلى حد كبير، فهى مستمدة من استعدادها لتجاهل المعايير الأوروبية والدولية، أو أن تتلاعب بها على نحو طائش لكى ترفض التوقيع على الاتفاقيات أو التصديق عليها، لكى تتجاهل ما وقعت عليه وصدقت عليه، لكى تستأسد على جيرانها، لكى تخل بالتعاقدات، لاستخدام ونشر مقدرات مالية بأساليب بعيدة عن معايير الشفافية الأوروبية والتقييد بحكم القانون؛ وفى التحليل الأخير تستخدم القوة على نحو ترفضه أوروبا بشكل أساسى. وبصرف النظر عن اعتقاد الاتحاد بصحة مواقفه لرغبته فى ذلك، وبالرغم من نهجة الذى يستهدف خدمة الذات، بالرغم من ذلك كلة فإن بروكسل على حق. على المدى البعيد، لا تستطيع روسيا أن تحقق ازدهارا فى مجال الاقتصاد العالمى أو أن تزيد من نفوذها بقوة الإكراه والتهديد أو العمل العسكرى.

نظريا، بالإمكان الخروج من المأزق الحالى بالنسبة للاتحاد الأوروبى، فإن التقدم إلى الأمام لا يعنى أكثر من الوصول إلى "نعم" - جعل الروس يقومون بالإصلاحات والتكيفات الخارجية اللازمة لإنجاز الفضاءات المشتركة والشراكة الاستراتيجية حسب الشروط والقواعد التى تم وضعها فى بروكسل، وهو ما لم يحدث إلى الآن، والمرجح ألا يحدث فى السنوات القليلة القادمة. ظهور زعماء روس أصغر سنا وأكثر اعتدادا بأنفسهم، مثل "بوتن" و"ميدفيد" وخلفائهما اللذين يؤكفون "الديمقراطية السيادية"، وحق روسيا فى تعريف مصالحها الخاصة ومكانها الخاص فى العالم - يوحى بأن مثل تلك النتيجة أقل احتمالا اليوم مما كانت عليه قبل عقد.

أما بالنسبة لروسيا، فإن الإحباط الناجم عن هذا المأزق أو الطريق المسدود الحالى أدى إلى البحث عن منابر جديدة، وآليات مؤسسية جديدة وقضايا جديدة، من

شأنها أن تمنح روسيا قوة في وضع أجندة علاقتها بأوروبا، وفي مجمل سياستها الخارجية، ومن بين الأمثلة على ذلك إعجاب موسكو الشديد بتجمع الـ "بريك BRIC"، ومجموعة العشرين - G20، وبـالـ "بريك" كأحد مكونات مجموعة العشرين. ومن بين الأمثلة الأخرى اقتراح "ميدفيد" معاهدة تؤسس لهيكلية أمنية ما بعد أطلنطية في أوروبا، ودعوة موسكو، على إثر الأزمة المالية، لإصلاح النظام النقدي الدولي، والحاجة إلى خفض دور الدولار كاحتياطي نقدي عالمي.

إلا أنه ليس من المرجح أن يكون الثقل الاقتصادي والأهمية الجيوستراتيجية لروسيا، كافيين لتحقيق ما هو أبعد من تقدم رمزي في أي من هذه المجالات (مع الاستثناء الجزئي لبنية أوروبية جديدة). إجمالي الناتج المحلي - Gross Domestic Product (GDP) لروسيا وتعداد سكانها، لا يمثلان سوى كسر صغير منها لدى تجمع الـ "BRICS". الصين والهند من غير المحتمل أن تحتاجا الارتباط بروسيا لتوكيد مكانهما على المسرح العالمي. عندما يلمح مسئول صيني مجرد تلميح إلى تحول في موقف "بيجين" من الدولار تضطرب الأسواق. عندما يشرع "ميدفيد" في نوبة جعجعة من جعجعاته المتكررة عن "الاحتكار المفتعل وغير الواقعي لقطاعات رئيسية من الاقتصاد العالمي، يهزون أكتافهم استخفافاً" (١٩).

في حال وجود روسيا ضعيفة، لا تقوى على إجبار أوروبا على قبول إطار مؤسسي جديد وأجندة جديدة للعلاقات الروسية الأوروبية، مثلما هو في حال وجود روسيا أقوى من اللازم بحيث لا يمكن الضغط عليها أو تملقها لقبول أجندة ومعايير تم وضعها في بروكسل، في أي من الحالين، ليس من الوارد أن تحدث تغيرات جوهرية في العلاقة. سوف تنمو التجارة مدفوعة بالمصالح الاقتصادية المتبادلة، سوف تتطور كل صور التواصل بين الشعوب بفضل القرب المكاني والاقتصاديات، وسوف يستمر تخطيط الجانبين بشأن قضايا الأمن، إلا أن المرجح أن يبقى مآزق العلاقات الروسية الأوروبية على ما هو عليه.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

- Allison, Roy, Margot Light, and Stephen White. *Putin's Russia and the Enlarged Europe*. London: Wiley-Blackwell, 2006.
- Legvold, Robert, ed. *Russian Foreign Policy in the 21st Century and the Shadow of the Past*. New York: Columbia University Press, 2007.
- Leonard, Mark, and Nicu Popescu. *A Power Audit of EU-Russia Relations*. Berlin: European Council on Foreign Relations, 2009.
- Lucas, Edward. *The New Cold War: Putin's Russia and the Threat to the West*. New York: Palgrave Macmillan, 2009.
- Mankoff, Jeffrey. *Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics*. Boulder, CO: Rowman & Littlefield, 2009.

الفصل الخامس

العلاقات الأوروبية الصينية

رقصة ناعمة

(ديفيد شامبو)

David Shambaugh

تاريخ العلاقات الصينية الأوروبية طويل ومعقد. عندما أقامت المجموعة الأوروبية EC، التي كانت تضم آنذاك تسعة أعضاء، علاقة دبلوماسية رسمية مع جمهورية الصين الشعبية في ١٩٧٥، لم تكن تلك العلاقة أكثر من صورة باهتة مقارنة بما هي عليه اليوم. هذه العلاقة نمت وتطورت منذ أواخر التسعينيات، على نحو خاص، بالرغم من تاريخها الذي يسبق العقد الماضي بوقت طويل.

× الميراث التاريخي:

تستند علاقات الصين بأوروبا إلى خلفية تاريخية طويلة^(١)، وهو تاريخ متناقض من المنظور الصيني. هذا التناقض يمكن إدراكه، من ناحية في الزحف الإمبراطوري من القوى الأوروبية (إنجلترا وفرنسا وألمانيا والبرتغال على وجه الخصوص) منذ بدايات القرن الثامن عشر، وكان يتضمن تدفق التجار والبشرين والزوارق الحربية الأوروبية. أنشأت القوى الأوروبية الموانئ الخارجية عن سلطة القانون المحلي على امتداد الساحل الصيني، أي أن الأجانب لم يكونوا خاضعين للقانون الصيني بينما كان الصينيون خاضعين للقانون الأوروبي. كذلك أدخل البريطانيون الأفيون إلى

الصين؛ وعندما سعى مندوب الحكومة فى "كانتون إلى أن يطرد تجاره البريطانيين، ردت بريطانيا باستخدام القوة. كانت النتيجة هى حروب الأفيون فى الفترة ما بين ١٨٤٠ و ١٨٥٨، كما فرضت على الصين بعد هزيمتها عددا من الاتفاقيات المجحفة. مع تلك الأعمال الأوروبية فى الصين، أصبح الشعور بالإهانة عاملا محركا فى المجتمع الصينى فولدت القومية الصينية، وبدأ الصينيون السعى لرفض كل ما له صلة بالاستعمار الأوروبى.

بالرغم من ذلك، كان الأوروبيون، من ناحية أخرى، يقدمون للصين فى تلك السنوات نموذجا للمحاكاة، إذ بينما كانت الصين فى صراع مع عجزها فى مواجهة القوة الأوربية، كانت حكومة كنج - Qing عاكفة على سياسة تعرف بحركة تقوية الذات (Self - Strengthening Movement (1861- 1894)، كما كان يميز تلك الفترة سياسة "التعلم الانتقائى" من أوروبا. كانت تلك الاستراتيجية تمضى تحت شعار مفاده أن العلم الغربى للتطبيق، بينما العلم الصينى من أجل الجوهر [الثقافى] (Zhongxue wei ti, Xix-ue wei yong)، وكان محرك تلك السياسة هو البحث الصينى عن سر الثورة الصناعية الأوربية. هكذا كان الزعماء الصينيون عاكفين على سياسة واعية للتعلم من أوروبا، وكان ذلك يتضمن إرسال الطلبة للدراسة فى الأكاديميات والجامعات الأوربية، وحيث إن قادة الـ Qing كانوا حريصين، على نحو خاص، على معرفة سر القوى العسكرية الأوربية فى إطار سياسية بناء "أحواض السفن والترسانات"، كان معظم المبتعثين يدرسون التخصصات الهندسية المختلفة والعلوم البحرية والمواد العسكرية ذات الصلة؛ وبما أنهم كانوا فى أوروبا، كان الكثيرون منهم يقرعون بنهم فى الفلسفة الأوربية والسياسة والفكر الاجتماعى، وسرعان ما اكتشفوا العلاقة بين الفكر النقدى والمنهج العلمى، وبين الديمقراطية والحداثة. هذا التوجه العقلانى أشعل حماس جيل جديد من الصينيين وشجعهم - بدءا من إصلاحات المائة يوم - Hundred Day Reforms فى ١٨٩٨، وانتهاء بحركة الرابع من مايو - May Fourth Movement فى ١٩١٩، لكى يدركوا أن أسرار تخلف الصين ومفتاح مستقبلها الحديث كامنة فى نظامها السياسى، أى أنهم كانوا إلى جانب إزالة النظام الإمبراطورى لصالح شكل جمهورى ليبرالى؛

ومن الجلى أن الثورة الصينية فى ١٩١١ (Xin Hai Geming) هى التى أدت إلى هذا التحول.

وهكذا تكون أوروبا قد قدمت لصين القرن التاسع عشر نموذجا ينطوى على تناقض، هو نموذج "الرفض والمحاكاة - rejection and emulation" فى الوقت نفسه، وسوف يستمر هذا التناقض فى عشرينيات القرن العشرين، وهو ما تأكد بنقل مقاطعة شاندونج - Shandong من تحت السيطرة الألمانية لتكون تحت السيطرة اليابانية فى مؤتمر فرساي فى ١٩١٩، (ما أشعل حركة الرابع من مايو والقومية الصينية الحديثة)، وكذلك جذب انتباه الحكم الوطنى نحو الفاشية الألمانية والإيطالية.

بعد إسقاط القوميين فى آخر الأمر وتهقرهم إلى تايوان فى ١٩٤٩، آل هذا الإرث المتناقض من العلاقات مع أوروبا، إلى الحزب الشيوعى الصينى - Chinese Communist Party (CCP) وجمهورية الصين الشعبية - People's Republic of China ؛ إلا أن العامل السابق كان مازال هو السائد بالنسبة للحزب، فقد كان "ماو - Mao" وغيره من الزعماء الشيوعيين متأثرين بفكر "لينين" فى ١٩١٧ عن الاستعمار، الأمر الذى كان تفسيراً ملائماً لمحنة الصين مثلما كان برنامج عمل للثورة.

* سنوات الحرب الباردة:

بعد أن قويت شوكة الجمهورية الشعبية الجديدة فى أكتوبر ١٩٤٩، اعترف عدد قليل من الدول الأوروبية بها رسمياً. لم يفعل ذلك سوى الدول الإسكندنافية، رغم أن المملكة المتحدة اعترفت بها دون إقامة سفارة لها فى بيجين - Beijing. عمق توقيع التحالف الصينى السوفيتى فى فبراير ١٩٥٠ الانقسام أكثر مما كان، حيث ألفت "بيجين" بكل ثقلها مع "الكتلة الاشتراكية" التى كان يقودها الاتحاد السوفيتى، وكان ذلك يعنى أن يكون لها علاقات بالدول الشيوعية فى أوروبا الشرقية وليس مع الدول الديمقراطية فى أوروبا الغربية. مُنحت الصين صفة "المراقب" فى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل - Council for Mutual Economic Assistance الذى كان يهيمن عليه

السوفيت؛ وبحلول عام ١٩٦٠ كان حجم تعامل الصين التجارى مع دول أوروبا الشرقية ٦٤٠ مليون دولار، ليصل إلى ٦٧٠ مليوناً فى ١٩٥٨؛ وفى الخمسينيات كان الفتيون من ألمانيا الشرقية، وبولندا وتشيكوسلوفاكيا يقومون ببناء عشرات المصانع فى الصين. كانت العلاقات السياسية بين الصين ودول أوروبا الشرقية خلال معظم سنوات العقد أقل إيجابية، وكانت تتشكل فى معظمها على ضوء العلاقة بين الصين والاتحاد السوفيتى ومشكلات "ماو" مع الزعيم السوفيتى "نيكيتا خروشوف"؛ كما كانت العلاقات داخل الكتلة تزداد توتراً على نحو مضطرب خلال سنوات العقد. كذلك كان العام ١٩٥٦ محورياً بسبب قيام "خروشوف" بشجب "ستالين" وسياساته فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى، بالإضافة إلى انتفاضات المجر وبولندا؛ وكانت هناك فترة تهدئة أو نوبان للجليد (Thaw) قصيرة فى العلاقة بين الصين وأوروبا الغربية بعد مؤتمر جنيف الخاص بالهند الصينية فى ١٩٥٤ وكان الوفد الصينى مكوناً من مائتى شخصية قوية، برئاسة رئيس الوزراء "شو إن لاي - Zhou Enlai"، من بينهم عدد من المسؤولين الذين كانوا حريصين على إقامة علاقات تجارية مع الشركات فى أوروبا الغربية. فى ذلك الوقت، كان الصينيون فى حاجة ماسة لكثير من السلع والمنتجات التى لم يكن باستطاعة الاتحاد السوفيتى والدول التابعة له فى أوروبا الشرقية تقديمها لهم، مثل المطاط والبتترول ونوعيات جيدة من الحديد والصلب والمعادن والآلات والمكينات الصناعية والقطن والأبوية والحبوب.... إلخ.

بعد مؤتمر جنيف، وبالرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية، بدأت حركة تجارية مثيرة للدهشة بين الصين ودول أوروبا الغربية فى السلع غير الاستراتيجية. كانت ألمانيا الغربية أكبر شريك تجارى غير شيوعى للصين فى الخمسينيات، محققة ١٦٢.٣ مليون دولار فى التجارة الثنائية فى ١٩٥٨، بينما كان إجمالى تجارة الصين مع بريطانيا وفرنسا ١٢٥ مليون دولار و ٥٥.١ مليوناً على التوالى، فى نفس العام.

كان يميز موازنات سنوات الحرب الباردة سمة بارزة من سمات العلاقة بين الصين وأوروبا، كانت تلك الموازنات من نتاج الحرب الباردة والعلاقات الأوسع مع موسكو وواشنطن، وبالتالى لم تكن قادرة على تنمية ألياتها الذاتية والمستقلة^(٢). كان

لتمزق العلاقات الصينية السوفيتية فى الستينيات تأثره العميق على علاقة الصين بدول أوروبا الشرقية، حيث كان قد تم سحب الخبراء والفنيين والمستشارين العسكريين ونظرائهم السوفيت من الصين، وقطعت العلاقات الحزبية مع كل أحزاب أوروبا الشرقية الشيوعية باستثناء ألبانيا ورومانيا، حيث كان كل أصدقاء الصين هما "أنور خوجة Enver Hoxha" و"نيكولاي شاوشيسكو Nicolai Ceausescu". تضاعف حجم التجارة بشدة بالرغم من الإبقاء على العلاقات الدبلوماسية. كانت علاقات الصين بألمانيا الغربية قد تأثرت جزئيا كذلك فى الستينيات بالشقاق الصينى السوفيتى، حيث كانت الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية (وعلاقتها بموسكو) قد أصبحت لغزا بالنسبة للصينيين على مستوى العلاقة بين الدول، وكان اعتراف الرئيس الفرنسى "شارل ديغول" الدبلوماسى بالصين فى ١٩٦٤ بمثابة اختراق رمزى لـ "بيجين"، إلا أنه لم يكن له نتائج مهمة. صحيح أنه أدى إلى زيادة متواضعة فى التجارة الثنائية - كما حدث مع ألمانيا الغربية - إلا أن الاضطرابات الداخلية فى الصين إبان الثورة الثقافية إلى جانب الضغوط الأمريكية، سدت الطريق أمام أى نمو للعلاقات التجارية والدبلوماسية على مدى باقى سنوات العقد.

شهدت السبعينيات تطورا فى العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع توازن دول أوروبا الغربية. بعد الانفتاح الأمريكى على الصين فى ١٩٧١-١٩٧٢، تحركت حكومات دول أوروبا الغربية بسرعة لإقامة علاقات شاملة مع "بيجين" اعترفت المجموعة الأوروبية (EC) (سلف الاتحاد الأوروبى) بالصين فى ١٩٧٨. هذا الوضع، بالإضافة إلى سلسلة من الاتفاقيات الثنائية، ساعد على تعظيم الحجم الكلى للتجارة بين الصين وأوروبا الغربية ليصل إلى ٨.٥ بلايين دولار بنهاية العقد. حتى رحيل "ماو" فى ١٩٧٦، لم يكن قد بدأ أى تقارب مع أوروبا الشرقية، إلا أن ذلك كان مقصورا على يوغوسلافيا ورومانيا.

إذا كانت السبعينيات هى العقد الذى أعادت فيه الصين وأوروبا الغربية التواصل بينهما، فإن الثمانينيات هى التى شهدت التطبيع الكامل للعلاقات؛ وبالرغم من أن تلك العلاقات كان قد تم تطبيعها من الناحية الدبلوماسية، فإن العلاقات الثنائية كان

ينقصها عمق حقيقى وجركية مستقلة. استمرت السنوات الأخيرة من الحرب الباردة ومعارضة الصين الدائمة للاتحاد السوفيتى فى الإلقاء بظلالها على العلاقات، إلا أن "ميخائيل جوروباتشوف" بدأ التقارب مع "دنج زياو بينج - Deng Xiaoping" والصين فى منتصف وأواخر الثمانينيات وظهرت أخيرا فرصة ما للصين وأوروبا لبدء صياغة علاقتهما الخاصة، متحررتين من تأثير جيوسياسية الحرب الباردة.

من أسف أن هذه الفرصة أحبطت فجأة بسبب أحداث ١٩٨٩ فى كل من الصين وأوروبا الشرقية. كان رد حكومات دول أوروبا الغربية صارما على الإجراءات العسكرية الصينية العنيفة فى يونيو ١٩٨٩ - الذى فرض تجميد التبادلات الرسمية وحظرا على جميع مبيعات السلاح للصين، وبيانا شديد اللهجة يدين العنف واستخدام القوة فى "بيجين". فر الكثيرون من زعماء حركة الدفاع عن الديمقراطية سرا إلى أوروبا (وبالذات إلى فرنسا)، وبعد ذلك، كان سقوط جدار برلين وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (GDR) فى خريف ١٩٨٩، مع سلسلة من الانهيارات الأشبه بانتهاء أحجار الدومينو عبر أوروبا الشرقية. كانت كل تلك الأحداث مدعاة لقلق الحزب الشيوعى الصينى، وخلال خريف ١٩٨٩ كله كان زعماءه يراقبون، مصدومين مذعورين، ما يحدث فى دول أوروبا الشرقية الشيوعية من انتفاضات شعبية، ويشهدون سقوطها واحدة تلو أخرى؛ ومن دواعى السخرية أن يكون سقوط أول نظام شيوعى يوم الرابع من يونيو، وهو نفس اليوم الذى فرضت فيه الأحكام العرفية الصارمة فى "بيجين". وبينما كانت القوات العسكرية الصينية تذرع شوارع العاصمة الصينية، كان الناخبون فى بولندا يتدفقون على مراكز الاقتراع لى يلحقوا بالحزب الشيوعى الحاكم هزيمة مهينة مدوية فى انتخابات المجلس الوطنى - National Assem- bly. لم تكن عمليات شجب واستنكار الأحزاب الشيوعية الحاكمة الأخرى فى أوروبا الشرقية سلمية وناعمة مثل تلك التى فى بولندا.

وهكذا فإن الأحداث التى جاءت متزامنة فى كل من "بيجين" وأوروبا الشرقية فى ١٩٨٩، أحدثت تمزقا كبيرا فى علاقات الصين بكل من أوروبا الغربية والشرقية. ثم كان أن سقط الاتحاد السوفيتى بعد عامين، وهو ما أدى إلى صب المزيد من الزيت

على نار التوترات وجنون الارتياب لدى القيادة الصينية^(٣). حتى عام ١٩٩٥ تقريبا، لم تكن العلاقات الصينية الأوروبية قد بدأت فى إعادة التطبيع، إلى أن أسقط الاتحاد الأوروبى كل عقوبات ما بعد ١٩٨٩ المتبقية ضد "بيجين" (عدا حظر مبيعات السلاح)، كما بدأت المفاوضات الأوروبية تصوغ استراتيجية جديدة إزاء الصين.

* العلاقات الصينية الأوروبية اليوم:

على امتداد تلك الفترة نمت العلاقة الصينية الأوروبية لتكون واسعة وكثيفة فى الوقت نفسه، وهذه بعض الأمثلة على ذلك: نمت تجارة السلع والمنتجات الخفيفة والاستثمار أكثر من ستين ضعفا منذ ١٩٧٨، وهو مستوى مثير للدهشة أن تكون أوروبا الشريك التجارى الأول للصين، بينما تأتى الصين فى المرتبة الثانية بالنسبة لأوروبا. وصلت قيمة إجمالى التجارة بين الجانبين إلى ٢٢٦.٤ بليون يورو (نحو ٤٥٠.٦ بليون دولار) فى ٢٠٠٨، مع فائض تجارى سريع النمو نحو ١٦٩ بليون دولار لصالح الصين، وفى السنوات الخمسة الماضية (٢٠٠٢-٢٠٠٨) زادت بما يقرب من ٣٠٠ بليون دولار، كما أصبحت أوروبا أكبر مصدر لنقل التكنولوجيا والمعدات للصين، حيث تم نقل إجمالى ٢٢.٨٥٥ مادة تكنولوجية إلى الصين حتى يونيو ٢٠٠٦^(٤)، وهو ما يصل إلى نحو نصف إجمالى ما تستورده الصين من تكنولوجيا كل عام من الخارج. هناك بالإضافة إلى ذلك تعاون علمى واسع يتضمن الطاقة وأعمال الفضاء^(٥).

وفى مجال التعليم، هناك الآن عدد أكبر من الطلاب الصينيين (نحو ٢٠٠٠٠٠ طالب فى ٢٠٠٩) يدرسون فى المؤسسات الأوروبية للتعليم العالى (أكثر من أى مكان آخر فى العالم)، كما يحظى الأكاديميون بفرص كبيرة للتفاعل مع أقرانهم الأوروبيين من خلال آليات مختلفة للأبحاث والدراسة مثل China-EU Think Tank Roundtable Mechanism. وتجرى بانتظام اتصالات ومبادلات بين مجموعة مختلفة من الأحزاب السياسية الأوروبية والحزب الشيوعى الصينى، الذى أصبح مهتما بدراسة تجارب

الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية^(٦). وهناك انتعاش كبير فى مجال السياحة، حيث يزور أوروبا كل سنة أكثر من مليون صينى^(٧).

ويعد الحد الأدنى من التعامل الرسمى، هناك الآن علاقة دبلوماسية أوسع وأكثر عمقا، وهو ما يستلزم عقد قمم سنوية مع رئاسة الاتحاد الأوروبى ولجنة وزراء الاتحاد الثلاثية، واجتماعات منفردة مع الدول الأعضاء الرئيسية؛ ويجرى كل عام نحو اثنين وثلاثين حوارا (فى مجالات مختلفة) بين مسئولى المفوضية الأوروبية ووزراء صينيين لمناقشة سبل ومجالات التعاون بشكل مفصل، كما تتم مناقشة الخلافات فى وجهات النظر بين الجانبين فى قضايا مثل حقوق الإنسان^(٨). هناك كذلك تفاعلات ثنائية منتظمة بين الصين والدول الأعضاء فى الاتحاد، وتعاون واسع فى عدد من القضايا الدولية فى الأمم المتحدة وغيرها من الأطر. وفى عام ٢٠٠٣ أعلن الاتحاد الأوروبى والصين عن "شراكة استراتيجية شاملة" بينهما، عرفها رئيس الوزراء الصينى "ون جيا باو - wen jia bao" فى حديث له فى بروكسل فى مايو ٢٠٠٤ عندما قال:

"هى رؤية مشتركة بين الجانبين من أجل شراكة استراتيجية شاملة، ونحن نعنى بـ "شاملة" أن التعاون لابد من أن يكون متعدد الأبعاد، واسع المجال، متعدد الطبقات، يغطى المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والسياسية والثقافية، ويشمل كل المستويات الثنائية والمتعددة الجوانب، وأن تديره المجموعات الوزارية وغير الوزارية.

أما "استراتيجية"، فتعنى أن التعاون ينبغى أن يكون طويل المدى، مستقرا، معتمدا على الصورة الأكبر للعلاقات بين الصين والاتحاد، وهى رؤية تتجاوز الخلافات الأيديولوجية والنظم الاجتماعية، وليست عرضة للتأثير بالأحداث الفردية التى تقع من وقت لآخر؛ أما "الشراكة" فتعنى أن التعاون لابد من أن يكون على قدم المساواة، مفيدا للطرفين مربحا لهما".

كما اتفقت "بيجين" على شراكة استراتيجية مع كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة. الصين كذلك من أبرز الدول المتلقية لمساعدات تعاونية - Cooperation Assistance من الاتحاد الأوروبى، الذى أنفق نحو ٢٥٠ مليون يورو على مثل تلك المشروعات

التعاونية فى فترة الأربع سنوات ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦^(٩) فى يناير ٢٠٠٧، عندما قامت بنيتا "فيريرو- فالدنر Benita Ferrero-Waldner، المفوضة الأوروبية للشئون الخارجية، بزيارة "بيجين" لإجراء مفاوضات بخصوص اتفاق شراكة وتعاون Partnership and Cooperation Agreement (PCA) جديد^(١٠). كما تم التوصل إلى اتفاقات أخرى تصل إلى ٦٢.٦ مليون يورو لدعم كلية القانون الأوروبية الصينية (Europe - China School of Law) بجامعة "تسنج هووا - Tsinghua، والمشروع الأوروبي الصينى للتدريب على إدارة الأعمال Europe-China Business Management Training Project". كذلك كان الاستثمار الأوروبى الخارجى المباشر فى الصين كبيرا، كما كان إضافة إلى المساعدات التعاونية؛ وبحسب مصادر صينية، فإن الاتحاد الأوروبى كان قد استثمر بنهاية العام ٢٠٠٦ فى ٢٤.٠٣٢ مشروعا فى الصين، بقيمة تعاقدية مقدارها ٩٢.٨ بليون يورو، واستثمار فعلى متحقق قيمته ٥٠.٠٥٦ بليوناً.

وإذا كانت العلاقة قد تطورت بشكل كبير منذ بدء العلاقات الرسمية فى ١٩٧٥، فإن وضعها اليوم أكثر إدهاشا وإثارة للإعجاب عندما نضع فى اعتبارنا أنها لم تشهد ازدهارا فعليا إلا منذ ١٩٩٥، إذ قبل ذلك التاريخ كانت العلاقة رهنا بقوى عالمية أوسع - وبخاصة الحرب الباردة والعداء الصينى السوفيتى. من تلك العوامل الأوسع والأكثر شمولا، كانت تنبع العلاقات بين الصين وأوروبا، إلا أن ذلك كله بدأ يتغير عام ١٩٩٥ تقريبا بعد أن:

• أسقط الاتحاد كل العقوبات (فيما عدا مبيعات السلاح ونقل تكنولوجيا الدفاع) بدءا من أحداث ٤ يونيو ١٩٨٩ فى "بيجين".

• كشفت المفوضية الأوروبية عن أولى أوراقها المتعلقة بسياساتها تجاه الصين^(١١).

بشكل أكثر تفصيلا، كان هناك ستة عوامل أخرى أسهمت فى الطفرة التى حدثت فى العلاقة بعد ١٩٩٥ :

• كانت الآثار المعوقة للحرب الباردة قد زالت وأصبح بالإمكان أن تبدأ العلاقة فى التطور بعيدا عن أجواء المنافسة الأمريكية السوفيتية.

• لم يكن هناك تقريبا، وجود لجماعات ضغط تايوانية فى أوروبا، كما هو الحال فى الولايات المتحدة، لكى يكون لها تأثير فى العامة أو السياسيين، ولم يكن هناك "قضية تايوانية" بين الحكومات الأوروبية والصين. كان هناك إجماع على مبدأ "الصين الواحدة".

• لم يكن لأوروبا حضور عسكري أو مصالح أمنية قليلة فى شرق آسيا (على عكس الولايات المتحدة).

• كان هناك قدر كبير من التطابق فى الآراء (وإن لم يكن كاملا) بين بيجين وبروكسل حول الشكل المأمول للنظام العالمى وطبيعته.

• كان هناك قدر كبير من التوافق فى المصالح الاقتصادية والتجارية.

• كانت السياسة الاستراتيجية إزاء الصين التى رسمتها المفوضية الأوروبية فى عدة وثائق بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٦، تعبر عن رؤية معتدلة غير متوجسة من صعود الصين، كما تحدد عددا كبيرا من مجالات التعاون.

هذه العوامل مجتمعة، كان لها تأثير فى العلاقة الصينية الأوروبية التى بدأت فى منتصف التسعينيات، وأسهمت فى نموها بشكل كبير على مدى العقد الماضى.

ولكن ماذا عن المستقبل؟ على أى نحو، يمكن أن تتطور العلاقة بين الصين وأوروبا؟ وماهى المتغيرات الرئيسية المؤثرة فى ذلك؟

• الانتقال من شهر العسل إلى الزواج:

بعد عقد من الخطاب المعسول والتحسين المضطرد، دخلت العلاقات الصينية الأوروبية مرحلة أكثر صعوبة وتعقيدا، وبدأت منذ أواخر ٢٠٠٦ وكأنها تنتقل من مرحلة

شهر العسل" إلى مرحلة "الزواج". ظهرت الخلافات، وبدأ كلا الجانبين يدرك تعقدات العلاقة واختلاف وجهات النظر حول قضايا كثيرة، وأن هناك عوامل أخرى ولاعبين آخرين يؤثرون في تلك العلاقة. طقس ونسيج العلاقة تغيرا على مدى السنوات الأخيرة.

وصول "أنجيلا ميركل" و "نيكولا ساركوزي" و "جون براون" إلى السلطة في بلادهم (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا على التوالي)، أسهم كذلك في المناخ العام المتغير، حيث إنهم أكثر تشككا إزاء الصين من سابقيهم؛ وعليه فإن تغير الحكومات في "الثلاثة الكبار" من دول الاتحاد، وحصول ١٢ دولة جديدة من دول أوروبا الوسطى، الشيوعية سابقا، على عضوية الاتحاد، كان كذلك عاملا مهما في تغير التوجه الأوروبي. هناك بالتالي تقارب في الرؤى والسياسات تجاه الصين في القارة، أكبر مما كان على مدى سنوات كثيرة. الحدة الناجمة عن مشادات حظر السلاح في ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، حل محلها شعور أقوى بالوحدة وبالهدف السياسي، وأصبح ذلك واقعا عبر الأطلنطي كذلك، حيث إن "الحالة المزاجية" الجديدة للاتحاد كانت تتماشى مع سياسات الصين المناوئة لإدارة "بوش" والغضب المتزايد في الكونجرس بخصوص عدد كبير من القضايا المتعلقة بالتجارة.

الشعور الأوروبي العام تأثر كذلك بالأحداث التي ذاع خبرها عن التجسس الصناعي الصيني، ومحاولات اقتحام شبكات الكمبيوتر الخاصة بالمستشارية الألمانية ووزارة الخارجية البريطانية (والبنجابيون الأمريكي)، والانشغال بقضايا حقوق الإنسان في الصين (وبخاصة في التبت)، كانت الانتقادات الموجهة للحكومة الصينية وسجل الصين فيما يتعلق بحقوق الإنسان أكثر حدة دائما بين الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد من أوروبا الوسطى، - وبخاصة جمهورية التشيك وبولندا ودول البلطيق - حيث كانوا ينظرون إلى الصين من زاوية ماضيهم الشيوعي، كما كانوا أكثر تعاطفا مع القوى الانفصالية في تايوان والتبت وزنجيانج.

كذلك تعبر المؤسسات الأوروبية، على نحو متزايد، عن خيبة أملها في الصين بسبب الممارسات التمييزية في أعمال التجارة والاستثمار الأوروبي فيها - وبخاصة

سرقة وقرصنة الملكية الفكرية المنتشرة على نطاق واسع، بالإضافة إلى المعوقات أمام دخول سوق صناعات الخدمات المالية الصينية وشبكات التوزيع والصناعات الاستراتيجية التي تتمتع بالحماية.

وهكذا، فإن هناك عدة أسباب لذبول وردة العلاقة وزوال النضارة عنها... وظهور توترات وخلافات كثيرة بين الجانبين. الإفصاح فى أكتوبر ٢٠٠٦ عن أحدث رسائل المفوضية الأوروبية الرسمية بخصوص الصين، والوثيقة المرفقة بها بشأن التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبى والصين، كشف عن الكثير من الجوانب المقلقة التى كانت تمر تحت السطح فى أوروبا^(١٢). لأول مرة، وفى وثيقة خاصة بالسياسة، حددت المفوضية الأوروبية للصين عددا من المطالب: (١٣).

- "فتح أسواقها وضمان المنافسة العادلة".
- "خفض وإزالة التعريفات التجارية وغير التجارية".
- "تهيئة مجال تجارى تتحقق فيه المساواة".
- "حماية أفضل لحقوق الملكية الفكرية".
- "إنهاء نقل التكنولوجيا القسرى".
- "التوقف عن منح الدعم المحظور".
- "السعى إلى استخدام تكنولوجيا الطاقة النظيفة".
- "أن تكون شريكا أكثر نشاطا ومسئولية فى مجال الطاقة".
- "ضمان التوازن فى التعاون العلمى والتكنولوجى".
- "إدراك مسؤولياتها الدولية بما يتناسب مع أهميتها الاقتصادية ودورها كعضو دائم فى مجلس الأمن الدولى".
- "حماية أفضل لحقوق الإنسان".

• "ضمان حكم أكثر عرضة للمحاسبة".

• "أن تكون أكثر إيجابية فى حوارات حقوق الإنسان بهدف التوصل إلى نتائج أفضل".

• "التصديق على عهد الأمم المتحدة (UN Covenant) الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

• "الدخول فى حوار رسمى مع الاتحاد الأوروبى، مع مستوى أفضل من الشفافية، بخصوص سياساتها فى مساعدات الدول الأفريقية".

• "الحفاظ على السلام والاستقرار فى مضيق تايوان".

• "تحسين مستوى الشفافية فيما يتعلق بالإنفاق العسكرى وأهدافه".

• "الالتزام بكل معاهدات منع الانتشار ونزع السلاح".

• "تقوية الرقابة على تصدير أسلحة الدمار الشامل والمواد والمكونات المتعلقة بها".

أعطت قائمة المطالب هذه (رسالة ٢٠٠٦) دفعة أكثر حدة من أى من الرسائل السابقة، إلا أنها كانت تعكس فى الوقت نفسه تلك الصحوّة الجديدة فى أوروبا بخصوص جوانب معينة من سياسات الصين وتصرفاتها. قام المجلس الأوروبى بالتصديق على هذه الرسالة فى اجتماعه فى الحادى عشر من ديسمبر ٢٠٠٦، وأصدر قائمة بملاحظاته ونقاط اهتمامه الخاصة بشأن هذه العلاقة^(١٤).

فاجأت تلك الوثائق كلا من الحكومة الصينية والمراقبين الأوروبيين. كلاهما، لهجة الوثائق ومحتواها كانت تعكس ابتعادا عن الخطاب العاطفى والأهداف السامية التى ورد ذكرها فى الرسائل السابقة، وجعلت بعض المراقبين للعلاقة بين الصين وأوروبا فى "بيجين" يتهمون بروكسل بانتهاج سياسة مواجهة أو "احتواء"، مثل تلك التى كانوا يستشعرونها أحيانا من جهة الولايات المتحدة. كان المسئولون فى الخارجية الصينية يؤكّدون بشكل شخصى لنظرانهم الأوروبيين أنهم متفهمون للقلق الأوروبى، وأن لهجة أو

محتوى الرسالة لم تزعجهم، كذلك ربما كان القرار الصينى بالمضى على طريق التفاوض على اتفاقية شراكة وتعاون جديدة (PCA) بين الاتحاد وجمهورية الصين الشعبية، وكذلك الاستقبال الحار لمفوضة الاتحاد للعلاقات الخارجية "بينيتا فيريرو-فالدنر Benita Ferrero-Waldner" عند انطلاق المفاوضات فى يناير ٢٠٠٧، ربما كانا دلالة على رد الفعل الرسمى الأكثر پراجماتية. وبالرغم من ذلك، فإن وثائق الاتحاد كانت تعبر بالفعل عن تغيير فى اللهجة والمضمون وأسلوب التعامل الجديد مع الصين عما كان فى السابق.

بعد ذلك، ظهرت صعوبات أكثر نتيجة متغيرات جديدة متصاعدة من بروكسل فى نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٦ وفى ٢٠٠٧ وفى ٢٠٠٨، كان أبرزها عجز الميزان التجارى للاتحاد المتزايد مع الصين، الذى بلغ ١٦٩.٦ بليون يورو فى ٢٠٠٨ - الذى يتنامى بمعدل مزعج يقدر بـ ١٥ مليون يورو فى الساعة (حسب تصريح المفوض التجارى للاتحاد، آنذاك، "بيتر ماندلسون - Peter Mandelson"). معدل العجز التجارى مع الصين يفوق الآن معدل عجز الولايات المتحدة، وإذا استمرت هذه المؤشرات، فإن إجمالى عجز الاتحاد التجارى سوف يفوق ذلك الذى لدى الولايات المتحدة بحلول العام ٢٠١٠، نتيجة لذلك، كان "ماندلسون" يصعد من انتقاداته على مدى العام ٢٠٠٧، كما قام بعدة زيارات لـ "بيجين".

ثم فى سبتمبر ٢٠٠٧، وبعد عودتها مباشرة من زيارة رسمية للصين، كانت "أنجيلا ميركل" أول مستشارة ألمانية تستقبل "الدالاي لاما" بصفة رسمية فى مقر المستشارية. أشعل ذلك غضب "بيجين" (وكان قد استفز انتقادات علنية من سلفها جيرهارد شرودر)، التى علقت عددا من المبادلات الحكومية مع برلين، إلى أن أدى تبادل رسائل بينهما إلى تهدئة التوترات. كانت "ميركل"، التى هى نفسها من نتاج جمهورية ألمانيا الديمقراطية الشيوعية السابقة، تتبنى موقفا أكثر تشددا مع "بيجين"، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، من سلفها شرودر. بعد ذلك ألححت إلى أنها لن تحضر حفل افتتاح الأولياد اعتراضا على قمع الصين العنيف لانتفاضة التبت فى ٢٠٠٨.

كانت أصداء قضية التبت قوية بين الجماهير الأوروبية. قبل انتفاضة مارس ٢٠٠٨، وعلى أثر العنف الشديد من قبل القوات الصينية، كان الأوروبيون يدعمون "الدالاي لاما" وقضية استقلال التبت (رغم أن الدالاي لاما نفسه لا يؤيد ذلك) التي زاد من اشتعالها الأولياد مع انتقال الشعلة الأولمبية عبر أثينا ولندن وباريس، عندما كانت التظاهرات المؤيدة للتبت والمعادية للصين تثير الفوضى وتفسد الأجواء الاحتفالية. أدانت برلمانات أوروبية كثيرة الصين، كما انتقدها علنا عدد من الزعماء الأوروبيين (وبخاصة "فاكلاهافيل"). قاطع "هافيل" و "ميركل" و "ساركوزي" حفل الافتتاح، بينما حضر "جوربون براون" حفل الختام، (حيث كان المخطط أن تكون لندن المدينة المضيفة التالية). من جانبها، كان هناك شعور في الصين بجرح كرامتها الوطنية جراء تلك الأحداث (وبخاصة في باريس)، ما أدى إلى اشتعال الاحتجاجات العامة والهجوم المضاد على الإنترنت، وعلى امتداد شهور عدة كان المواطنون الصينيون مستمرين في مقاطعتهم لسلسلة محلات "كارفور" الفرنسية.

قرار الرئيس الفرنسي "ساركوزي" أن يلتقى "الدالاي لاما" في خريف ٢٠٠٨ زاد من التوتر في العلاقات، وكانت نتيجته أن قررت الصين "معاقبة" هو وفرنسا على ذلك، وكجزء من "العقاب" أعلنت الصين إلغاء قمة الصين-الاتحاد الأوروبي، التي كان من المقرر عقدها في "ليون" في ديسمبر ٢٠٠٨، وعندما قام رئيس الوزراء الصيني "ون جياباو" - Wen Jiabao - بجولة زار فيها عدة دول أوروبية في مطلع ٢٠٠٩، سعى لموازنة العلاقات المتدهورة، لم يتضمن جدول زيارته فرنسا وكان ذلك متعمداً.

هكذا كانت قضية التجارة والتبت إضافة جديدة مؤثرة إلى جانب القضايا الأكبر التي ذكرناها سابقا. بدأت واضحة مرحلة "الزواج" في العلاقات الصينية الأوروبية، ومن الأهمية بمكان أن نرى كيف سيتعامل الجانبان مع مشكلتهما الجديدة.

• تشكيل مستقبل العلاقات الصينية الأوروبية :

بالنظر إلى المستقبل، ما المتغيرات المحتمل أن تشكل سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الصين؟ بإمكاننا أن نحدد سبعة أشكال من المتغيرات:

المتغير الأول هو تأثير التجارة فى الاقتصادات وقوة العمل الأوروبية. مع عجز تجارى كبير للاتحاد الأوروبى مع الصين، ومعدلات بطالة مرتفعة فى كثير من الدول (وبخاصة فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا) وصناعات ضعيفة (وبخاصة فى دول البحر الأبيض)، ونقص نسبى فى التنافسية الاقتصادية فى الاثنى عشر دولة الجدد فى الاتحاد، مع ذلك كله، أصبحت الاقتصادات الأوروبية تتحسس "العامل الصينى" وتشعر بأهميته. إلى الآن لم تلق قضية التجارة الاهتمام والدفع السياسى الذى تحظى به فى الولايات المتحدة، إلا أن أصوات القلق والحمائية يمكن أن تكون مسموعة فى القارة. هذه المخاوف الاقتصادية يمكن أن تتضاعف بسرعة وأن يكون لها نتائج سلبية - اقتصادية وسياسيا.

المتغير الثانى هو درجة استجابة الصين للقضايا العديدة، المثيرة للقلق، التى جاءت فى رسالة ٢٠٠٦. ما أشارت إليه رسالة ٢٠٠٦ لم يكن مجرد مطالب وهى مطالب جادة قدمها الجانب الأوروبى باسم الشراكة، للدفع بالعلاقة الصينية - الأوروبية.

لا شك فى أن الصين، هى الأخرى، لها مطالب ترى أن الاتحاد ينبغى عليه أن يأخذها على محمل الجد، من بينها تحديدا، رفع الحظر على السلاح ومنحها وضع اقتصاد السوق.

المتغير الثالث خاص بالعلاقات بين الدول الأعضاء فى الاتحاد والمفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبى، وبين البرلمان الأوروبى والمفوضية/المجلس. قبل الإعلان عن رسالة ٢٠٠٦، كان من الواضح أن المجتمع المدنى ومجتمع الخبراء الصينى والمنظمات غير الحكومية فى عدد كبير من الدول الأعضاء فى الاتحاد، كانوا قلقين وغير راضين عن رؤية المفوضية الأوروبية الطموحة والمتفائلة للصين. كثيرون كانوا يهتمون بالمفوضية بالسذاجة. الأسلوب الذى تناولت به المفوضية (أو أساءت التناول) والمجلس قضية حظر السلاح، وهو ما أسفر عن فشل سياسى داخل أوروبا وعبر الأطلنطى، هذا الأسلوب لم يؤد إلا إلى تدعيم موقف منتقدى سياسة بروكسل تجاه الصين. هذه الانتقادات متواصلة منذ ذلك الحين، الأمر الذى يضيف إلى حالة التحرر من الوهم العامة فى أوروبا بخصوص الصين^(١٥).

يبدو أن المفاوضات الأوروبية كانت قد فكرت جديا فى حالة عدم الرضا العامة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ وتعهدت بإعادة النظر فى العلاقة مع الصين ومصالح أوروبا، وضُمنت ما توصلت إليه فى الرسالة الجديدة فى ٢٠٠٦. كان من المفترض أن يحسن ذلك موقف المفاوضات والمجلس مع الدول الأعضاء، وكذلك مع الأصوات العالية فى البرلمان الأوروبى، وبذلك تكون "الرحلة المجانية" للصين فى أوروبا قد انتهت.

العامل الرابع الذى سيشكل سياسة أوروبا تجاه الصين سيكون مساحة ومجال الإصلاحات الداخلية هناك. الاتحاد استثمر بقوة، سياسيا واقتصاديا وماليا (وحتى بلاغيا) من أجل مساعدة الصين فى عدة مجالات إصلاحية، كان ذلك هو لب نهج الاتحاد فى تعامله مع الصين، وهو ما يجعله مختلفا عن الولايات المتحدة وغيرها من الدول فى هذا السياق. الاتحاد ينظر إلى الصين باعتبارها دولة نامية وأمة فى مرحلة انتقالية فى خضم إصلاحات متعددة تستهدف تسويق الدولة وعولة المجتمع وتعددية السياسة. الأوروبيون يعتقدون أن لديهم الكثير الذى يمكن أن يتشاركوا فيه مع الصين فى كل هذه المجالات الإصلاحية، بحكم ما لديهم من تاريخ كنول رفاه، ثم التحول حديثا من أنظمة اشتراكية فى أوروبا الوسطى. هذا النهج يختلف تماما عن نهج الولايات المتحدة وموقفها إزاء "صعود الصين" - حيث الأمريكيون أكثر اهتماما بالتجليات الخارجية لذلك الصعود بينما الأوروبيون مهتمون بالظروف والأوضاع الداخلية هناك.

خامسا، تتوقع أوروبا الآن من الصين، المزيد من المشاركة فى الحكم الرشيد العالمى، كما كان واضحا فى رسالة ٢٠٠٦. الاتحاد يرحب بمشاركة الصين مؤخرا فى عمليات حفظ السلام برعاية الأمم المتحدة، وفى إصلاح المنظمة الدولية، ومنع الانتشار، وحل الأزمة النووية مع كوريا الشمالية، وبالنشاط الدبلوماسى الجديد لـ "بيجين" بشكل عام. فى الوقت نفسه، يشعر الاتحاد بالقلق جراء دعم الصين للدول غير الديمقراطية و"دبلوماسيتها عديمة القيمة" وبرامج مساعداتها غير المشروطة لتلك الدول، وخاصة فى أفريقيا، ومع ميانمار (بورما). كما يراقب الاتحاد عن كثب سعى الصين المحموم فى أنحاء العالم للوصول إلى مصادر للطاقة والمواد الخام. ربما لا تكون

الصين قد أصبحت قوة كونية إلى الآن، إلا أن دورها كلاعب كونى يتعاظم باضطراد. والحال هكذا، تتطلع أوروبا (والدول الأخرى) إلى "بيجين" للمشاركة فى مواجهة التحديات القاسية المحدقة بالنظام العالمى.

المتغير السادس المؤثر فى السياسات الأوروبية تجاه الصين، هو "العامل الأمريكى" والدور الجديد الذى تلعبه العلاقة مع الصين عبر الأطلنطى. أحد الآثار الجانبية الإيجابية لسوء التفاهم الخاص بحظر السلاح، كان أن أصبحت حكومة الولايات المتحدة أكثر تقديرا للعلاقات الصينية الأوروبية، وتلازم ذلك مع حساسية وإدراك أكبر فى بروكسل وغيرها من العواصم الأوروبية للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين والتزامات الولايات المتحدة فى شرق آسيا. على هذا النحو، فإن "العامل الصينى" موجود الآن بشكل أكثر عمقا فى العلاقة بين ضفتى الأطلنطى. هناك الآن إجماع كبير واتفاق واسع بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة على عدد كبير من القضايا المتعلقة بالصين، ومن الواضح أن المشتركات بين ضفتى الأطلنطى بخصوص الصين ترجح الخلافات إلى حد بعيد.

فى النهاية، ربما تكون هناك قضايا غير متوقعة - مثل التبت - يمكن أن تستيقظ مرة أخرى لتعكر العلاقة، كما أن القلق الأوروبى بخصوص وضع حقوق الإنسان فى الصين سوف يتزايد بمرور الوقت. كذلك هناك عامل آخر وهو أن العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبى - على خلاف العلاقات بين الولايات المتحدة والصين - ليس لها أساس استراتيجى، أى أنه ليس هناك قضايا أمنية فى العلاقة، بما أن الاتحاد ليس لاعبا فى الأمن الآسيوى.

• تعلم العيش مع الصعاب:

تظل العلاقة الصينية الأوروبية و "الشراكة الاستراتيجية" مهمة فى الشؤون الدولية، وهى بصورة عامة، علاقة إيجابية. إلا أنه برغم كل الإيجابيات، فإنه من الواضح كذلك أنها قد بدأت تودع مرحلة شهر العسل. من الواضح كذلك أن المناخ

الذى تغير - ليصبح أكثر اعتدالا - جاء بشكل رئيسى من ناحية الجانب الأوروبى؛
والحقيقة أننا عندما نستعرض التقدم السريع للعلاقات خلال العقد الممتد من ١٩٩٥
إلى ٢٠٠٥، يتضح لنا أن الاتحاد الأوروبى كان هو القوة المحفزة فى مجمل العلاقة،
وأنه هو الذى قام بدور الشغوف الذى "يطلب يد" الطرف الآخر. كانت بروكسل هى
التي "تلاحق" بيجين، أكثر مما كان العكس، ولكن يبدو أن "الرغبة" - بالمثل - قد بدأت
تفقد توهجها على نحو أسرع لدى الجانب الأوروبى.

فى تقدمهما معا على الطريق، سيكون عليهما خفض أفق توقعاتهما بدرجة ما،
وتصفية خطابهما المعسول، وأن يتعلما العيش مع الصعاب والخلافات... أو تضيقها
أو إدارتها، وأن يطورا الآليات والأساليب لبناء زواج مستدام على المدى الطويل.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

- Godement, François, and John Fox. *A Power Audit of EU-China Relations*. London: European Council on Foreign Relations, 2009.
- Shambaugh, David. *China and Europe, 1949–1995*. London: SOAS Contemporary China Institute, 1996.
- Shambaugh, David, Eberhard Sandschneider, and Zhou Hong, eds. *China-Europe Relations: Perceptions, Policies, and Prospects*. London: Routledge, 2008.

الفصل السادس

أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط

قصة دوائر متحدة المركز

("ناتالى توتشى" و "بينديتا فولتولينى")

Natalie tocci" and"

"Benedetta voltolini"

يبو البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط مختلفين من جانبى الأطلنطى. هذه الأقاليم تمثل الجوار الجنوبي لأوروبا، وهى لا تختلف فى ذلك عن أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية بالنسبة للولايات المتحدة. القرب الجغرافى له تأثيره فى إدارة السياسات الأوروبية فى المنطقة على نحوين رئيسين: فهو - أولا - يؤدى إلى خلطة الترابط الوثيق بين الأهداف المعيارية والاستراتيجية للاتحاد الأوروبى فى المنطقة. الخطاب الأوروبى يعتبر التشجيع على وجود بحر أبيض وشرق أوسط ينعمان بالسلام والرخاء والاستقرار، أمرا متما وربما ضروريا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للاتحاد، التى تنطوى على السعى لتحقيق المصالح التجارية، وإدارة تدفقات الهجرة، ومقاومة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتأمين إمدادات الطاقة. القرب الجغرافى - ثانيا - يهى أنوات السياسة الخارجية المتاحة للاتحاد، وهو بطبيعته ليس دولة، ويجعلها متوائمة مع ما يبذله من جهد لوضع سياسة خارجية مع الجوار مغايرة لسياسته فى الاتساع؛ فى الوقت نفسه غالبا ما يقال إن اتساع الاتحاد شرقا، كان النجاح الرئيسى لسياسته الخارجية، حيث كان لقوة جذبه المغناطيسية تأثيرها فى تحول وانتقال الدول الشيوعية السابقة. بالرغم من ذلك،بقى الاتحاد أسيرا لخطابه الخاص،

يطبق نموذج الاتساع مع بعض الدول، بينما يبتكر فى كثير من الأحيان أشكالاً "سهلة" من سياسة الانضمام، بتطبيق منهج الاتساع، دون أمل فى العضوية أو توقع الحصول عليها(١)؛ وتباعاً فإن الكثير من أدوات سياسة الاتحاد مع الجوار، بما فى ذلك البحر الأبيض والشرق الأوسط، أصبحت تتميز بذلك المزج بين الدمج والسياسات الخارجية.

هكذا أثر القرب الجغرافى من الجزء الجنوبى من البحر الأبيض والشرق الأوسط فى أهداف سياسة الاتحاد وأدواته لذلك فى المنطقة، ما أدى إلى أن يصبح لتلك الأقاليم بنية هيكلية أشبه بالدوائر المتحدة المركز التى، ربما، لا تبدو ظاهرة أو يمكن إدراكها من الجانب الآخر من الأطلنطى.

هدف هذا الفصل من الكتاب هو فهم تشابكات الجزء الجنوبى من البحر الأبيض والشرق الأوسط كما يتناولها الاتحاد الأوروبى ويتعامل بشأنها، وذلك بالتركيز على ثلاث حالات فرعية: فى إطار الدائرة الأقرب للاتحاد، سنقوم بتحليل حالة تركيا باعتبارها دولة انضمام أو على الطريق لذلك، ثم ننتقل إلى الدائرة التالية، سنبحث حالة إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة الواقعتين خارج حسابات الاتساع، إلا أنهما تبقيان داخل إطار العلاقات التعاقدية مع الاتحاد مثل الشراكة الأوروبيةمتوسطة Euro-Mediterranean Partnership وسياسة الجوار الأوروبى — European Neighbourhood policy، وفى النهاية ننتقل إلى إيران والعراق فى الدائرة الأخيرة، باعتبارها دولا شرق أوسطية خارجة تماماً من حسابات ومنطق التكامل أو الاندماج مع أوروبا. أما السؤال الذى نطرحه هنا فهو ما إذا كان بالإمكان ظهور صيغة تجمع بين تعريف الاتحاد لأقاليم البحر الأبيض والشرق الأوسط، وتوافق ذلك التعريف مع أهداف وأدوات سياساته الخاصة بها من ناحية، وتأثيره بالاضافة إلى تأثير الفاعلية الخارجية، وأولهم الولايات المتحدة، فيها من ناحية أخرى.

فى مدار سياسة الاتساع: تركيا

حتى الاتساع الذى حدث فى ٢٠٠٤، وبجانب دول البلقان الغربية الآن، تدور تركيا، مثل قبرص ومالطة فى هذا المدار. نقطة النهاية لعضوية تركيا فى الاتحاد،

بالرغم من الاتفاق عليها فى ١٩٩٩، تظل محل خلاف داخل عدد من العواصم الأوروبية، إذ بينما هناك دول أعضاء مثل فرنسا والنمسا وألمانيا تثنى غالبا العلاقة مع تركيا، فإنها تظل غير مقتنعة بأن تكون نقطة النهاية المرغوبة هى العضوية الكاملة^(٢). الخط الرسمى الآن، المرتبط ببروكسل، وبالتالي فإن الإطار الرسمى لسياسة الاتحاد المطبقة مع تركيا منذ منحها حق الترشح فى ١٩٩٩ يظل مدار الاتساع، والمؤكد أن لذلك متضمناته بخصوص كل من أهداف سياسة الاتحاد نحوها وأنوات هذه السياسة، كما أن له متضمناته المهمة أيضا بالنسبة لتأثير الاتحاد على تركيا وعلى دور الولايات المتحدة فى العلاقات بينه وبين وتركيا^(٣).

• تناول حالة تركيا من خلال عدسة الاتساع:

النظر إلى تركيا كدولة عضو محتملة أو متوقعة، يؤدى إلى تطابق بين المصالح الاستراتيجية للاتحاد وأهدافه المعيارية. كانت تركيا دائما صاحبة دور محورى بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الأوروبية، سواء أثناء سنوات الحرب الباردة، عندما وقفت كمتراس فى وجه نزعة التوسع السوفيتية، أو بعد ذلك، إذ يحتمل أن تكون منارة هادية أو دليلا إلى الديمقراطية على الطراز الغربى والسلام والاستقرار وسط خضم الاضطرابات فى الشرق الأوسط وأوراسيا. والأمر هكذا، فإن الأطراف الفاعلة فى الاتحاد الأوروبى مصالح دائمة فى ديمقراطية تركيا، وسجلها فى مجال حقوق الإنسان، واستقرارها الداخلى، وتوجهات سياستها الخارجية. إلا أن هناك ما هو أبعد من تلك الأهداف ذات الصلة بالعلاقات الخارجية والمصالح - التى يشترك فيها الآخرون على الضفة الأخرى من الأطلس - وهو أن التحول السياسى والاقتصادى المحدد لتركيا أصبح أمرا ملحا بالنسبة للاتحاد الأوروبى بالنظر إلى إدراجها ضمن عملية الانضمام فى ١٩٩٩. توقع العضوية، وبالتالي توقع دخولها مؤسسات وهياكل اتخاذ القرار فى الاتحاد زاد إلى حد كبير من أهمية تشجيع وتعزيز التحولات الداخلية فى تركيا. الاتحاد لا يتطلع إلى تركيا ديمقراطية ومستقرة ومتقدمة فحسب، الاتحاد لا يستطيع أن يقبل إلا بتركيا ديمقراطية ومستقرة ومتقدمة قلبا وقالباً، بسبب متضمنات ذلك وتأثيره على تماسكه الداخلى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

إدراج تركيا ضمن عملية الانضمام لا يعنى كذلك أنه مجرد اهتمام بتشجيع وتعزيز تحديثها وتحولها إلى الديمقراطية وغربنتها، ولكنه يعنى أيضا أن الاتحاد معنى، على وجه التحديد، بأن تضاف تركيا على نفسها طابع الاتحاد الأوروبي^(٤). وهو المسعى الذى يستتبعه ثلاثة أهداف ينطوى كل منها على تفاصيل محددة هي : أولا، امتثال تركيا للمعايير السياسية التى حددها وفصلها المجلس الأوروبي فى كوينهاجن فى ١٩٩٣، هذا الامتثال ضرورى لبدء مفاوضات الانضمام مع أية دولة تكون مرشحة لذلك. هذه المعايير تتضمن استقرار المؤسسات، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات ومبادئ الديمقراطية وحكم القانون، ووجود اقتصاد سوق فاعل، والقدرة على مواجهة الضغوط التنافسية لقوى السوق داخل الاتحاد. عند تطبيق هذه المعايير على تركيا باعتبارها مرشحة لدخول الاتحاد، كانت تقارير المفوضية الأوروبية المتوالية ووثائق الشراكة الخاصة بالانضمام، تؤكد على نحو لا لبس فيه ضرورة ضمان عدم التمييز، وحرية الفكر والتعبير، والتجمع السلمى، والحرية الدينية؛ كما دعا الاتحاد الأوروبى إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وإيقاف عمليات التعذيب، واحترام الحقوق والقانون فى فترات المحاكمة والاعتقال؛ وزيادة عن حقوق الإنسان الفردية طالبت المفوضية بالحكم الرشيد، واحترام الحقوق الثقافية وحقوق الأقليات؛ كما طالبت تركيا بضمان حكم محلى فعال وشفاف وتشاركي، وأصرت على حق الأكراد فى استخدام لغتهم فى الإذاعة والتعليم، ودعت إلى إصلاح إدارى وقانونى، وإعادة التوازن فى العلاقة بين المدنيين والعسكريين، وتضييق الفوارق من خلال خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تؤدى إلى تحسن فى مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية ومرافق وخدمات المياه فى المناطق الكردية جنوب شرقى البلاد.

ثانيا: تستلزم عملية إضفاء طابع الاتحاد الأوروبى على تركيا التوافق والتناغم مع النظام القانونى للاتحاد، بمعنى تبنى وتطبيق مجموعة القوانين والقواعد والنظم التى تغطى كل مجالات سياسة التكامل الأوروبية. التوافق والتناغم مع مجموعة القوانين، بمثابة المرجعية الحاكمة لمفاوضات الانضمام، السياسة مشروحة فى خمسة وثلاثين "فصلا"، تفتحها وتغلقها مؤقتا، الدولة المرشحة، "تركيا"، بجانب المفوضية الأوروبية، لمراجعة تبنى وتنفيذ تركيا كل التفاصيل المتعلقة بالقوانين.

وهناك هدف ثالث للاتحاد بخصوص تركيا تمت صياغته فى إطار الانضمام، وهو ضمان أن تكون قدرة الاتحاد وطاقته على الدمج والتكامل تستطيع أن تتحمل دخول تركيا المرشحة لذلك. وبينما كانت مسألة قدرة الاتحاد على الدمج أو الاستيعاب جزءا من أسلوبه فى الاتساع منذ ١٩٩٣، فإنها أصبحت قضية تحظى باهتمام سياسى كبير فى إطار عملية انضمام تركيا، وذلك لأن تركيا تمثل مرشحا "مختلفا" نوعا ما، بالنسبة لمعظم صناعات السياسة والمواطنين فى أوروبا. حجمها وموقعها وأهميتها السياسية تجعلها مختلفة أو حالة خاصة بين المرشحين السابقين، الجيد والسيئ؛ منهم على السواء. من هنا فإن القضية التى تشغل عقول صنّاع السياسة فى أوروبا، هى التأثير الذى يمكن أن يكون لعضوية تركيا فى الاتحاد على مؤسساته، وعلى سوق السلع والخدمات، وأسواق العمل، وعلى تصورات موازنته وسياسته الخارجية. وبينما الفوائد التى يمكن أن تتحقق من عضوية تركيا بالنسبة لبعض هذه القضايا واضحة بذاتها، يرى صنّاع السياسة الأوروبيون ضرورة تناول مجالات الاهتمام الأخرى من خلال الجهود التى يبذلها كلا الجانبين، تركيا والاتحاد الأوروبي^(٥).

• تعزيز أهداف الاتحاد من خلال سياسة الانضمام:

تعود أول علاقة تعاقدية بين تركيا والمجموعة الاقتصادية، الأوروبية (EEC) -آنذاك - إلى عام ١٩٦٣ مع توقيع اتفاقية التزامل (Association Agreement)، تلك الاتفاقية التى وضعت تصورا لإنشاء اتحاد جمركى وفتحت الباب للدخول، عندها ويشترط أن يتم الوفاء بالمتطلبات السياسية والاقتصادية فى ١٩٨٧؛ وعلى إثر الاستقرار السياسى التدريجى وتحرير الاقتصاد التركى بعد الانقلاب العسكرى فى ١٩٨٠، تقدمت تركيا بطلب رسمى للحصول على العضوية الكاملة. وبسبب انشغال المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) بمهمة استكمال إنشاء السوق الموحدة من ناحية، والوضع المشكل للديمقراطية التركية وتصاعد موجات العنف جنوب شرقى البلاد من ناحية أخرى، تم رفض طلب أنقرة فى ١٩٨٩، وهكذابقى مستقبل تركيا الأوروبى معلقا.

انتهاء الحرب الباردة جاء بتغيرات جذرية على البيئة التركية، حيث انتهى دورها كحارس غربى ضد نزعة التوسعية السوفيتية ليكون ذلك نذيرا بفترة جديدة من الاضطراب المتزايد فى الشرق الأوسط وأوراسيا^(٦). دخلت تركيا بالتالى مرحلة شديدة التوتر من البحث عن الذات وتقويم الخيارات الجيوستراتيجية البديلة مثل القيادة التركية أو الإقليمية فى الشرق الأوسط وأوراسيا؛ وفى آخر الأمر انتهى الجدل الداخلى إلى تأكيد مشروع الاتحاد الأوروبى مجددا، بحلول منتصف التسعينيات. تكثفت المساعى السياسية التركية ضاغطة فى اتجاه الانضمام إلى الاتحاد الجمركى، وواكب ذلك ضغط من واشنطن هى الأخرى على الدول الأعضاء وحثها على تعميق العلاقات مع تركيا. وافق الاتحاد الأوروبى، ودخلت اتفاقية الاتحاد الجمركى بينه وبين تركيا حيز التنفيذ فى ١٩٩٦، ليكون بداية جديدة لمستويات أعلى من التكامل الاقتصادى، وليكون فى نظر كل من أنقرة وواشنطن مقدمة وتمهيدا للعضوية الكاملة.

إلا أن المناخ الإيجابى الذى حققه توقيع الاتفاقية (اتفاقية الاتحاد الجمركى) سرعان ما تدهور فى ١٩٩٧؛ وبالرغم من الضغوط القوية من قبل كل من أنقرة وواشنطن لتنمية وتعزيز العلاقات بين الاتحاد وتركيا فى إطار عملية الانضمام، جاء تأكيد المجلس الأوروبى فى لوكسمبورج أن تركيا لم تف بمعايير الترشح للعضوية، وقدم بديلا عن ذلك "استراتيجية أوروبية"، تقوم على استغلال احتمالات وأفاق التكامل المتوقعة فى ظل العلاقات التعاقدية القائمة - أى اتفاقية المزاملة (الموقعة عام ١٩٦٣)؛ وعلى خلاف ما حدث فى ١٩٨٩، كانوا فى تركيا يعتبرون هذا الرفض للمرة الثانية، بالإضافة إلى اتهامهم بعدم الوفاء بالمعايير، حالة تمييز واضحة ضدهم؛ وردا على ذلك قامت تركيا بتجميد حوارها السياسى مع الاتحاد وهددت بسحب طلب العضوية والتكامل مع جمهورية قبرص الشمالية التركية غير المعترف بها دوليا. بالرغم من ذلك، لم يتم التخلي عن هدف العضوية الكاملة، وبدأت المؤسسة التركية نهجا ثنائيا فى التعامل مع الاتحاد الأوروبى سوف تعززه على مدى السنوات التالية. الحكومة تُصعد حملتها للحصول على حق الترشح، وساحة الحوار السياسى الداخلى تموج بالانتقادات للاتحاد الأوروبى.

تغير الموقف مع المجلس الأوروبي فى هلسنكى فى ١٩٩٩، عندما تم الاعتراف بترشح تركيا للعضوية، وهو ما كانت تسعى إليه منذ مدة طويلة. مع التسليم بضعف العلاقات بين الاتحاد وتركيا فى الفترة ما بين ١٩٩٧ - ١٩٩٩، كانت الدول الأعضاء تشعر بشدة بضرورة المضى قدما على هذا الطريق، كما كان الشعور يتنامى داخل الاتحاد بأهمية "عدم فقدان تركيا". إلى جانب ذلك، كانت "إدارة كلينتون" فى الولايات المتحدة تمارس ضغطا شديدا لمنح تركيا حق الترشح، وبالرغم من اعتراف الاتحاد بها كقولة مرشحة فإنه، لم يتحرك نحو مفاوضات قبولها، مجادلا بأنه كان عليها أن تفى أولا بمعايير كوينهاجن السياسية. تبع ذلك أن كلفت المفوضية الأوروبية بمراقبة التقدم فى هذا الإطار وأن تضع مسودة شراكة انضمام (Accession Partnership) أولى لتركيا، موصية بالمجالات التى ينبغى أن يتم فيها الإصلاح. قام الاتحاد كذلك بتعديل مساعدته المالية لتركيا مع إعادة توجيه المعونة بما يكفل دعم الإصلاحات.

تسارع زخم الإصلاحات، وخاصة منذ أواخر ٢٠٠١، كان له تأثيره الإيجابى فى العلاقات بين الطرفين، إذ انتهى المجلس الأوروبي فى كوينهاجن فى ديسمبر ٢٠٠٢، إلى أنه ربما يقرر فتح باب التفاوض مع تركيا على انضمامها، واحتمال أن يكون ذلك فى ديسمبر ٢٠٠٤، هذا الضوء الأخضر الذى لاح مقتربا، حدد الهدف والجدول الزمنى لبرنامج الإصلاح أمام الحكومة الجديدة لحزب العدالة والتنمية (AKP)، الذى فاز فى الانتخابات فى نوفمبر ٢٠٠٢. تقدم تركيا على طريق الإصلاح تحت الحكومة الأولى لحزب العدالة والتنمية كان يعنى أن الحكم النهائى للمجلس الأوروبي فى ديسمبر ٢٠٠٤ هو أن تركيا قد أوفت بالمعايير السياسية، وأن محادثات الانضمام يمكن أن تبدأ فى أكتوبر ٢٠٠٥، كانت الأطراف الفاعلة فى الاتحاد الأوروبي، على أية حال تقدر ضرورة دعم عملية الإصلاح فى تركيا أثناء سير المفاوضات، وعليه فقد كان المجلس الأوروبي يتوقع دورا مستمرا للاتحاد فى تحديد أولويات الإصلاح من خلال تحديث شراكات الانضمام ومراقبة - الوفاء بالمعايير عن طريق تقارير المفوضية، مهددا فى الوقت نفسه بتعليق المفاوضات فى حال توقف عملية الإصلاح أو النكوص عنها. يضاف إلى ذلك أن الفصل الخاص بالحقوق "القضائية والأساسية" فى المفاوضات، كان له تأثيره المباشر على الإصلاحات السياسية. كان كل شئ يبدو فى مكانه الصحيح من أجل عملية نشطة وفعالة.

ولكن يبدو أن السنوات الذهبية (١٩٩٩ - ٢٠٠٥) فى العلاقات بين الاتحاد الأوروبى وتركيا كانت قد وصلت إلى نقطة توقف (مؤقت)، منذ بدء مفاوضات الانضمام فى ٢٠٠٥، عندما دخلت العلاقة دائرة مفرغة أشبه بما كانت عليه فى الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩. كانت مفاوضات الانضمام تمضى بمعدل شديد البطء، إذ لم يتم تناول سوى ١٢ فصلا من إجمالى ٣٥ فصلا على مدى خمس سنوات ولم يتم الانتهاء إلا من فصل واحد وهو الخاص بـ "العلم والبحث"، يضاف إلى ذلك أن فرنسا استخدمت حق النقض (Veto)، وإن كان بشكل غير رسمى، ضد فتح فصول أخرى للتفاوض بذريعة أنها كانت تتعلق باحتمالات العضوية الكاملة، التى كان لها موقف سلبي منها؛ كما أن محادثات الانضمام كانت تتشابه على نحو متزايد مع تطورات الصراع القبرصى. وعلى أساس أن تركيا لم تطبق بروتوكول الجمارك المعدل ليشمل جمهورية قبرص ضمن الاتحاد الجمركى بينها وبين الاتحاد، قام الاتحاد بالفعل بتعليق المفاوضات فيما يخص ثمانية فصول من النظام القانونى، فى ديسمبر ٢٠٠٦.

كان من المخطط أن يقوم المجلس الأوروبى بمراجعة عملية انضمام تركيا على ضوء تطبيقها (أو عدم تطبيقها) البروتوكول الإضافى الخاص بضم قبرص إلى الاتحاد الجمركى؛ وبينما تقادى المجلس انهيار عملية التفاوض فى ديسمبر ٢٠٠٩، كان سيف داموكليس - Damocles (التصديق على البروتوكول الإضافى) مازال معلقا على رأس أنقرة. وبقدر ما تربط تركيا مد الاتحاد الجمركى ليشمل الجزء الجنوبى من قبرص لإحراز تقدم فى عملية السلام على الجزيرة، أو على الأقل لرفع العزل الذى يفرضه الاتحاد عن هذا الجزء (وهو الوعد الذى لم يف به الاتحاد منذ ٢٠٠٤)، فإن الورطة القبرصية تصبح أكثر تشابكا مع العلاقات بين الاتحاد الأوروبى وتركيا.

• فهم تأثير الاتحاد الأوروبى على تركيا:

يمكن فهم تأثير الاتحاد الأوروبى فى تركيا وإسباغ صفاته عليها من خلال تحليل ثلاثة عوامل. أولا، وقبل كل شىء، قدرته أو على نحو أكثر تحديدا، مدى صلة إطار الانضمام بكل ما ينطوى عليه من آليات ودوافع؛ وهنا نلاحظ أن تركيا عندما انتقلت

من إطار المزاكمة (association) والاتفاقية الجمركية، إلى إطار عملية الانضمام (accession)، كان تأثير الاتحاد في تحولها الداخلى يتعاضد. فى التسعينيات، كانت الأطراف الفاعلة فى الاتحاد قد أصبحت أكثر حساسية إزاء أوجه القصور التركية، والحقيقة أنهم حاولوا ممارسة ضغوط عليها بخصوص الأوضاع السياسية الداخلية لديها، أثناء مفاوضات الاتفاقية الجمركية. أحد الأمثلة الدالة فى هذا السياق، ما حدث فى عام ١٩٩٥ عندما أرجأ البرلمان الأوروبى التصديق على اتفاقية الاتحاد الجمركى بعد القبض على عدد من النواب الأكراد، إلا أن تركيا بشكل عام، معتمدة على إطار الاتحاد الجمركى فى تلك السنوات، لم تكثر للضغوط واكتفت بإجراء تعديل طفيف على مادة خلافية من قانونها الخاص بمكافحة الإرهاب، وفوتت الفرصة بذلك على تصديق البرلمان لأوروبى^(٧). وبالمثل، فى الفترة ما بين ١٩٩٧ - ١٩٩٩ عندما تم إبعاد تركيا عن عملية الاتساع (Enlargement Process) لم يكن هناك سوى القليل من التقدم والحوافز لمتابعة عملية الإصلاح السياسى الداخلى فى تركيا. لم تكن الخطوات الأولى التى اتخذت على هذا الطريق سوى التعديلات الثانوية فى قانون العقوبات، وتقليل فترة الحجز القضائى، وإزاحة القضاة العسكريين عن محاكم أمن الدولة. فى تناقض حاد مع ذلك، عندما انتقلت تركيا إلى إطار الانضمام تكون قد منحت الاتحاد نفوذا أكبر على تحولها الداخلى، بموجب ما يتضمنه هذا الإطار من آليات وحوافز^(٨). لم تكن "الجزرة" مجرد حوافز متعلقة بالتجارة، بل كان يستتبعها دخول الاتحاد بكل أبعاد سياساته ومؤسساته. وهكذا، بعد البداية البطيئة فى العامين ٢٠٠٠، ٢٠٠١، تسارع زخم الإصلاح فى تركيا فى الفترة ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٥. جاء أول تقدم كبير فى أكتوبر ٢٠٠١ عندما تم تعديل ٣٤ مادة دستورية، ثم كانت نقطة تحول أكثر أهمية فى أغسطس ٢٠٠٢ عندما وافق البرلمان الأوروبى على حزمة من التوفيقات القانونية الواسعة، كانت تتضمن إلغاء عقوبة الإعدام، وحق البث والتعليم بلغات غير التركية، وإطلاق حريات التعبير والاجتماع، والاعتراف بحقوق الأقليات الدينية فى التملك. وبينما كانت تركيا تكافح لكسب "موعد" لبدء المفاوضات، كانت حوافز الإصلاح ترتفع ليكون العامان ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ هما سنوات الذروة فى هذه العملية. فى هذين العامين

كان هناك إصلاح رئيسى آخر، خمس حزم تشريعية إضافية، قانون عقوبات جديد، كما صدرت عدة قوانين وتشريعات تعدل الكثير من الملامح المقيدة فى النظامين القانونى والسياسى فى تركيا.

العامل المحدد الثانى فى تأثير الاتحاد على تركيا وإسباغ طابعه عليها مكون من مصالح الدول الأعضاء والأسلوب الذى تعرض به الحافز الذى تنطوى عليه عملية الانضمام للخطر من الناحية الفنية والموضوعية. تشكك تركيا فى تردد الاتحاد فى ضمها إلى ناديه يشوش تأثيره عليها ويفسده. حتى ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، نادرا ما كان يتم التعبير عن تشكك الاتحاد الأوروبى علنا.

كانت التصريحات الأوربية، مع استثناءات قليلة، تركز عادة على نقائص فى مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ إلا أنه عندما أصبحت أفق واحتمالات العضوية أكثر واقعية وقربا، مع اقتراب بدء مفاوضات الانضمام فى ٢٠٠٥، تصدرت المواقف والمصالح الأساسية للدول الأعضاء المشهد. بدأت شخصيات مهمة فى فرنسا تعبر عن مخاوفها من أن يؤدى دخول تركيا إلى إضعاف الروح المجتمعية "esprit communautaire" للاتحاد - ذلك التعبير الفضفاض - والدفع بحدوده إلى الشرق الأوسط وأوراسيا وهى مناطق غير مستقرة؛ وراحت الأطراف الفاعلة فى ألمانيا وفرنسا وهولندا والنمسا تجادل بأن النمو الاقتصادى لتركيا يمكن أن يستتبعه مستويات أعلى من إعادة توزيع دعم الاتحاد للأناضول، وأن يؤدى إلى إفقار السياسة الزراعية المشتركة وغزو العمال الأتراك لدول الاتحاد. ثم كان أن عبأت اليونان، ومؤخرا قبرص، مشروعية الاتحاد لكسب نقاط مساومة فى نزاعهما الثنائى مع تركيا، أما الأسوأ من ذلك كله فكان تردد سياسيين وأحزاب سياسية وصحفيين فى دول الاتحاد إزاء قبول دولة بزعم أنها ذات ثقافة وعقيدة "مختلفة". زيادة على تشكك الدول الأعضاء فى الاتحاد، كانت هناك مشكلات داخل الاتحاد نفسه، مثل أزمة الدستورية وما يسمى بـ "إجهاد التوسع" الذى كان يلقي بظلاله الكئيبة على مستقبل تركيا مع الاتحاد. لا يعنى ذلك أن الاتحاد كان قد اتخذ قرارات سرية ضد عضوية تركيا، إلا أن غياب أى التزام أوروبى قوى بهذه العضوية كان يغذى عدم شعورها بالأمان، ويقوى الأفكار القومية

والمحافظة، التي ترى أن تركيا ينبغي أن تكون شديدة الحذر في القيام بالإصلاحات على افتراض أن أوروبا لن تقبلها عضواً في ناديها. كلما كانت مخاوف الدول الأعضاء السياسية "تلوث" عملية الانضمام، كان يقل تأثير الاتحاد على التحول الداخلي في تركيا و "أوربيتها".

العامل المحدد الثالث في تأثير الاتحاد الأوروبي هو تطور تركيا نفسها. في فترة ما بعد ٢٠٠٥ تباطأ زخم عملية الإصلاح، وكان ذلك - جزئياً - استجابة لتذبذب الالتزام الأوروبي بعضويتها و - إلى حد كبير - نتيجة تطورات داخلية، فمنذ عام ٢٠٠٥، ونحن نشهد موجة مقلقة من التشريعات التي تحد من حرية التعبير في أوساط المثقفين والنشطاء، وزيادة في وتيرة العنف جنوب شرقي البلاد. ومنذ ٢٠٠٧ على نحو خاص، برز إلى الواجهة صراع قوى حاد بين اتجاهات مختلفة، جسدت أزمة انتخاب الرئيس "عبد الله جول" في ٢٠٠٧، والقضية ضد حزب "العدالة والتنمية" في ٢٠٠٨، وقضية إرجينيكون - Ergenekon في ٢٠٠٩^(١).

بالنظر من زاوية أخرى، نجد أن تركيا، بعد أن تعهدت بإصلاحات أساسية على الورق في ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥، ماضية منذ ذلك الحين على طريق التحول الداخلي "الحقيقي" بالنسبة لهاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأنظمتها المعنوية، وهذا - مثل أي تحول - يستتبعه صراع قوى معقد ومتعدد الأوجه بين قطاعات مجتمعية مختلفة وبداخل كل منها صراع لا يمكن التكهّن بنتائجه.

إلا أن ما يمكن تأكده، هو أن الاتحاد في إطار سياسته للضم، وهو يعمل كمفجر ضروري لعملية التحول الداخلي تلك. منذ ٢٠٠٥ فقد الاتحاد رافعته أو قوته الفاعلة، بسبب تذبذب التزامه بانضمام تركيا في المقام الأول، وجزئياً لأن تركيا غارقة في خضم معاركها الداخلية. إلا أنه مادامت تركيا باقية ضمن عملية الانضمام، من المرجح أن يظل الاتحاد مصدر التأثير الخارجي الرئيسى في تحول الدولة الداخلي؛ وفي هذا السياق فإن تأثير عوامل أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، يبقى محدوداً. وبينما كانت الولايات المتحدة في عهد إدارة كل من "كلينتون" و "بوش" كثيراً ما تعبر عن

التزامها القوى بأن ترى تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي، إلا أن النفوذ الذي تمارسه على العلاقة بين الاتحاد وتركيا محدود كذلك منذ ١٩٩٩ كان دور إدارة "كليتتون" محورياً لتأمين دخول تركيا اتفاقية الاتحاد الجمركي ومنحها وضع الدولة المرشحة، إلا أنه منذ دخولها عملية الانضمام، أصبحت العلاقة بينها وبين الاتحاد شأنًا داخلياً بالنسبة لكليهما، ليس للأطراف الفاعلة الخارجية ولا للولايات المتحدة تأثير كبير عليه. يصدق ذلك بالنسبة لكل من إدارة "بوش" التي لم تحظ إلا بقدر قليل من التعاطف في الاتحاد وتركيا، وبالنسبة لإدارة "أوباما" التي تحظى بتقدير كبير في كل أوروبا.

بين التكامل والسياسة الخارجية: إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

بالتحرك نحو دائرة أبعد من الدوائر المحيطة بالاتحاد الأوروبي، سنجد دول جنوب المتوسط التي تقع خارج نطاقه وخارج نطاق عملية الانضمام، وهي الدول الواقعة على اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية (EMP) Euro-Mediterranean Partnership، وهي إطار عمل لسياسة متعددة الجوانب، عقدت في ١٩٩٥ بهدف دعم وتفعيل التعاون في المنطقة. في يوليو ٢٠٠٨ تم دمج هذه الشراكة الأورو-متوسطية في الاتحاد من أجل المتوسط Union for the Mediterranean، الذي حفز عليه الفرنسيون، وكان، مثلها، يستهدف التعاون لتنمية المصالح المتبادلة بين ضفتي المتوسط في مجالات محددة في إطار سياسة ناعمة. في هذه الدائرة الجغرافية، سنجد كذلك البعد الجنوبي لسياسة الجوار الأوروبي (ENP) European Neighborhood Policy المعنية بتعميق العلاقات الثنائية بين الاتحاد وجيرانه. جغرافياً، تضم هذه الدائرة دول الغرب الكبير (المملكة المغربية - الجزائر - تونس - ليبيا) ودول البحر الأبيض الواقعة في ذلك الجزء من الشرق الأوسط (مصر وإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة)^(١٠). في هذا الفصل من الكتاب، سوف نركز على قضية علاقات الاتحاد الأوروبي بكل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بهدف إلقاء الضوء على أهدافه وأدواته في ذلك، وتأثيره على هذه المنطقة.

• الأهداف المعيارية للاتحاد. المتجاوزة لإطار الاتساع:

تعتمد أهداف الاتحاد الأوروبي المعلنة بالنسبة لكل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة على أساسين معياريين، قويا وترسخا على مدى عقود، في رؤية واضحة للصراع وأسلوب حله. الأساس الأول هو ضمان حق تقرير المصير لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. تاريخيا، الاتحاد يعترف بحق إسرائيل في دولة، وأن تعيش في سلام مع جيرانها داخل حدود أمنه معترف بها دوليا. الموقف الأوروبي تجاه الفلسطينيين كان يتشكل تدريجيا على مدى عقود، ابتداء من التأييد الكامل لحق تقرير المصير الفلسطيني في إعلان فينيسيا - ١٩٨٠؛ صعد المجلس الأوروبي دعمه لقيام دولة فلسطينية في ١٩٩٠ مع انتهاء عملية أوسلو في مؤتمره في برلين، مع اندلاع الانتفاضة الثانية في ٢٠٠٢، كان الاتحاد يشعر بأنه قد بات قادرا على صياغة رؤية للسلام أكثر تحديدا: دولتان تعيشان في سلام داخل حدود معترف بها دوليا. تقوم الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة على امتداد حدود ١٩٦٧ (مع تعديلات طفيفة متبادلة، إذا لزم الأمر، يتم الاتفاق عليها)، وتكون دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة؛ وبالرغم من الآمال التي كانت تتضائل باستمرار بالنسبة لمثل هذه الدولة، ظل الاتحاد الأوروبي ثابتا على موقفه مخلصا لهذا الالتزام.

الحزمة الثانية من أهداف الاتحاد تتعلق بأهمية احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والقانون الدولي. منذ السبعينيات، كانت معظم البيانات الخاصة بالصراع، الصادرة عن الاتحاد، تدين أعمال "الإرهاب" الفلسطينية وانتهاك القوانين الدولية من جهة، وتدين من جهة أخرى بناء المستوطنات الإسرائيلية بما يخالف اتفاقية جنيف الرابعة. أثناء سنوات أوسلو، كان الاتحاد صامتا نسبيا، وبخاصة إزاء المعدل المتسارع في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة خشية "عرقلة عملية السلام"، إلا أنه مع اشتعال الانتفاضة الثانية صعد من دعوته لوقف النشاط الاستيطاني، كما استنكر الانتهاكات الكثيرة لحقوق الإنسان والقوانين الدولية والإنسانية، من العمليات الانتحارية الفلسطينية إلى الغارات الإسرائيلية، وأشكال العقاب الجماعي، وبناء الجدار العازل في الضفة الغربية. ومؤخراً، منذ انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة في ٢٠٠٥ والفصل السياسي بين القطاع الذي تسيطر عليه حماس والضفة الغربية التي تسيطر عليها "السلطة الفلسطينية" (فتح)

في ٢٠٠٧، منذ ذلك الحين، تكررت إدانات الإتحاد - في بياناته- للغارات الإسرائيلية وإغلاق غزة، ولقيام "حماس" بإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية المتاخمة.

هكذا، مع بداية القرن الجديد كانت إعلانات الإتحاد وتصريحاته ترسم بوضوح كلا من رؤيته للشرق الأوسط وللوسائل الضرورية لتحقيقها. الهدف هو: دولتان على أساس حدود ١٩٦٧، والآليات هي المفاوضات واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والقانون الدولي؛ وأكثر من كونها رؤية، كان اعتبار تحقيق هذه الأهداف جزءاً لا يتجزأ من مصالح الإتحاد الأوروبي الأمنية ومن استراتيجيته، كما تعبر عنه بوضوح لا لبس فيه، وثيقته الخاصة باستراتيجية الأمن الأوروبي - EU's European Security Strategy⁽¹¹⁾.

*سياسات الإتحاد الأوروبي في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة: الدبلوماسية - بناء القدرة - العلاقات التعاقدية.

لكي يساهم في تحقيق هذه الأهداف المعيارية والاستراتيجية، استخدم الإتحاد الأوروبي أدوات سياسته في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة تحت ثلاثة عناوين رئيسية، هي الدبلوماسية، وبناء القدرة، والعلاقات التعاقدية؛ وبينما العنوانان الأولان أكثر قرباً بطبيعتهما في سياسته الخارجية، فإن العلاقات التعاقدية هي الأكثر ارتباطاً بعناصر قوية من سياسته للاستيعاب، كما أنها تمثل صيغة "خفيفة نسبياً" من الانضمام.

العنوان الأول هو الدبلوماسية التي يديرها في إطار سياسته الخارجية والأمنية المشتركة : Common Foreign and Security Policy (CFSP). يشتمل الدور الدبلوماسي للإتحاد في الشرق الأوسط على مبادرات بعضها متعدد الأوجه وبعضها الآخر أحادي. بعد مؤتمر مدريد في ١٩٩١، اتخذ انخراط الإتحاد في العمل الدبلوماسي متعدد الجوانب شكل ترأس مجموعة العمل الخاصة بالتنمية الاقتصادية الإقليمية - Regional Economic Development Working Group ورئاسة مجموعات عمل أخرى بالإنابة. في ١٩٩٥، وفي إطار عملية أوصلو للسلام، أطلق الإتحاد الشراكة الأورو-متوسطية (EMP) التي كانت تضم مع آخرين، كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ وبعد انتهاء

عملية أوسلو كان للاتحاد دور أكثر فعالية، دور متعدد الأوجه فى عملية التوسط، وخاصة من خلال مشاركته فى "اللجنة الرباعية" المكونة من الاتحاد والولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة التى كانت مكلفة بتعهد عملية السلام فى الشرق الأوسط. وإذا انتقلنا إلى أطر العمل الأحادية، سنجد دبلوماسية الاتحاد التى تعبر عنها بياناته والمساعى التى يقوم بها سواء أثناء اجتماعات مجلس الوزراء والمجلس الأوروبي، أو استجابة لأحداث وحقائق بعينها؛ كما نجد أنوارا للممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) "خافيير سولانا - Javier Solana" وللممثل الخاص لعملية السلام فى الشرق الأوسط. الدور الدبلوماسى للاتحاد فى الصراع كان ثانوياً ولم يكن له تأثير كبير، إلا أن التزامه الثابت منذ الثمانينيات بحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم، ساعد كثيراً فى وضع هدف قيام دولة فلسطينية على الأجندة الدولية.^(١٢) لم تمسك دبلوماسية الاتحاد العملياتية بزمام القيادة فى الصراع إلا من خلال بعض المبادرات لإدارة أزمات محددة، أما التوسط الشامل بهدف التوصل إلى تسوية فقد ظل فى يد الولايات المتحدة.

العنوان الرئيسى الثانى فى سياسة الاتحاد هو مساندة الفلسطينيين، وتندرج تحته المعونات المالية التى قدمتها، بشكل رئيسى، المفوضية الأوروبية إلى جانب بعثات المهام الخاصة بسياسة الأمن والدفاع الأوروبية - European Security and Defence Policy (ESDP) فى إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP). معونات الاتحاد المالية للفلسطينيين مخصصة لدعم بناء "الدولة" (أو بقاء "الدولة") وللتنمية الاقتصادية (أو الإعالة الاقتصادية)^(١٣) منذ ١٩٧١، تصل مساعدات الاتحاد للاجئين الفلسطينيين عن طريق "الأونروا - UNRWA (وكالة الإغاثة والتشغيل التابعة للأمم المتحدة - United Nations Relief and Works Agency)، وفى سنة ١٩٨٧ أضيف إلى ذلك مساعدات المجتمع المدني الفلسطينى؛ وفى إطار عملية أوسلو زادت مساعدات الدولة الأعضاء، وكانت هذه المرة موجهة للسلطة الفلسطينية. فى الفترة من ١٩٩٤: ١٩٩٨ قدم الاتحاد ٤٠٠ مليون يورو فى هيئة منح، ثم ٦٠٠ مليون أخرى فى الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٢، وبواسطة هذه الأموال كان يقوم بتمويل إنشاء مؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية إلى جانب

مشروعات بنية أساسية مثل مطار غزة والميناء البحرى. على أنه منذ منتصف التسعينيات أصبحت مساعدات الاتحاد تأخذ الطابع الإنسانى، وتجه لتغطية الإنفاق الجارى للسلطة على ضوء التطور والنمو المتسارع فى الأراضى المحتلة، كما زاد متوسط تحويلات الاتحاد للفلسطينيين إلى حد كبير منذ عام ٢٠٠٠، ليصل إلى بليون دولار تقريبا فى ٢٠٠٩، إذا أضفنا إليها إسهامات الدول الأعضاء.

جنباً إلى جنب هذه المساعدات الضرورية للإبقاء على سلطة فلسطينية يتزايد عجزها على نحو مضطرد، ولتفادى وقوع كارثة إنسانية محدقة فى الأراضى المحتلة، أصبحت المساعدات ميسّسة على نحو متزايد منذ ٢٠٠٦ نتيجة لفوز "حماس" فى انتخابات المجلس التشريعى فى ٢٠٠٦ ودخولها بالتالى فى السلطة الفلسطينية، فرض الاتحاد وشركاؤه فى "الرباعية" مشروطية على الحكومة الجديدة، وكان ذلك أمراً حتمياً، إذ إنها كانت مدرجة على قائمته للمنظمات الإرهابية منذ ٢٠٠٢، إلا أن "الرباعية" ذهبت إلى ما هو أبعد من الطلب من الحكومة الجديدة نبذ الإرهاب وأصرت على ثلاثة مبادئ هي "التوقف عن أعمال العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول كل الاتفاقيات السابقة". فشلت دبلوماسية الاتحاد، فى إطار الرباعية، فى أن تقنع حماس بالاستجابة لذلك، فما كان إلا أن أخذ زمام القيادة من الولايات المتحدة، وقاطع حكومة السلطة الفلسطينية وأوقف مساعداته لها. وضعت سياسات المقاطعة والعقوبات والإغلاق الأراضى الفلسطينية المحتلة على حافة هاوية إنسانية واقتصادية؛ ونتيجة لإصرار الاتحاد وافقت "الرباعية" على آلية دولية مؤقتة -Temporary International Mechanism (TIM)، يمكن توجيه المعونات إلى الأراضى المحتلة عن طريقها متخطية حكومة السلطة التى تقودها "حماس"، وبينما كانت المقاطعة قد أصابت السلطة بالشلل الذى أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسانية فى الأراضى المحتلة، فإن الآلية المؤقتة (TIM) وزيادة المساعدات التى جاءت بها، أوقفت تقدم الفلسطينيين نحو كارثة إنسانية، بل لعلها جذبتهم خطوة إلى الخلف. معدلات المساعدات المرتفعة من خلال الآلية استتبعها كذلك تطوير فى هياكل الحكم والإدارة لما سيكون دولة فلسطينية، وخاصة مع إعادة تمركز السلطة فى يد الرئاسة وقوات الأمن الموالية لها، قبل كل شىء، فإب إيقاف الدعم عن حكومة "حماس" وتوجيهه للهيكل التى تسيطر عليها الرئاسة،

أدى إلى استقطاب متزايد بين "فتح" و"حماس"، بلغ ذروته بانتصار "حماس" في غزة وسيطرة "عباس" على الضفة الغربية.

دور الاتحاد الأوروبي في إصلاح قطاع الأمن الفلسطيني، جانب آخر من جوانب عملية بناء القدرة، وفي هذا السياق تبرز مهمتان قام بهما في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP). منذ ٢٠٠٥ (وعمليا منذ ٢٠٠٧ بوجه خاص) يقوم EUPOL-COPPS^(*) بتدريب الشرطة المدنية الفلسطينية وتزويدها بالمعدات، ويشارك في بناء المرافق الأمنية والقضائية. (مثل السجون والمحاكم وأقسام الشرطة)، وبالرغم من الإسهام بقسط وافر في تحسين تطبيق القانون وفرض النظام في الضفة الغربية، نجد أنها فشلت، أو بالأحرى لم تنجح، في أن تكون مؤثرة في القيام بإصلاحات شاملة في قطاع الأمن، الذي ظل منهارا نتيجة الشقاق الحاد بين "فتح" و"حماس"؛ وبالتالي ظلت قوات الأمن في الضفة الغربية مسيسة، غير خاضعة للمساءلة الديمقراطية، كما شاركت في انتهاك حقوق الإنسان وعمليات القبض على المواطنين والاعتقالات العشوائية وبخاصة ضد المئات من أعضاء "حركة حماس" ومؤيديها في الضفة الغربية (مثلما كانت تفعل "حماس" مع خصومها من فتح في قطاع غزة). يضاف إلى ذلك أن غارات القوات الإسرائيلية على المدن المنتشرة فيها الشرطة الفلسطينية، كانت سببا آخر لإضعافها. حاول الاتحاد علاج هذا الوضع برعاية برامج تدريبية للشرطة في مجال حقوق الإنسان، إلا أن تلك المحاولات لم تكن أكثر من نقطة ماء في محيط كبير. بالإضافة إلى جهود مكتب EUCOPPS وفي إطار اتفاق "الحركة والوصول - Agreement on Movement and Access، برعاية الولايات المتحدة، في مارس ٢٠٠٥، شارك الاتحاد كذلك في عمليات مراقبة أوسع للحدود عند معبر رفح (نقطة التنقل بين مصر وقطاع غزة) وذلك من خلال EUBAM^(**) وبالرغم من أنه لم يكن له EUBAM سلطة تنفيذية على العابرين، كان المنوط به المراقبة والتحقق وتقييم أداء السلطة

(*) مكتب تابع للاتحاد الأوروبي لتنسيق دعم منظمة الشرطة الأوروبية للشرطة الفلسطينية.

(**) مكتب تابع للاتحاد الأوروبي لتنسيق حركة الانتقال عبر الحدود الإسرائيلية الفلسطينية.

الفلسطينية فى إدارة الحدود، إلى جانب بناء قدرة حدودية وجمركية من خلال التدريب والتجهيز وتقديم المساعدة الفنية. توقف عمل الـ "EUBAM" من الناحية العملية منذ يونيو ٢٠٠٦ بسبب عدم انصياح إسرائيل لشروط "اتفاق الحركة والوصول" الموقع فى ٢٠٠٥ وبسبب عجز مراقبى الاتحاد أنفسهم عن الوصول إلى رفح، كان المعبر مغلقا معظم الوقت فى الفترة ما بين يونيو ٢٠٠٦ ويونيو ٢٠٠٧، باستثناء مرات قليلة عندما كانت إسرائيل توافق على فتحه نتيجة مناشدات من قبل الاتحاد، وفى يونيو ٢٠٠٧ أغلق بشكل دائم بعد تولى "حماس" السلطة.

العنوان الأخير الذى تعمل تحته سياسة الاتحاد، والأقرب إلى منطق وأسلوب نهج الانضمام، هو العلاقات التعاقدية الثنائية مع كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.^(١٤) منذ الستينيات، كانت ارتباطات الاتحاد التعاقدية مع إسرائيل تتنامى بشكل مضطرب. أول اتفاقية تجارية بين المجموعة الأوروبية (EC) وإسرائيل تعود إلى عام ١٩٦٤، وفى ١٩٧٠ و ١٩٧٥ تم توقيع المزيد من الاتفاقيات التفضيلية، فى ١٩٩٥ وقعت إسرائيل، والمجموعة الأوروبية اتفاقية مزاملة أورو - متوسطة، دخلت حيز التنفيذ فى عام ٢٠٠٠، هذه الاتفاقية التى جاءت فى إطار الشراكة المتوسطية تغطى عدة مجالات مثل الحوار السياسى، والتجارة الحرة فى منتجات صناعية وزراعية، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وتنسيق الأطر التنظيمية، والتعاون الاجتماعى والثقافى؛ كما وقعت إسرائيل مؤخرا اتفاقيات للتعاون فى مجالات الزراعة، والبحث العلمى، والطيران، والفضاء. وإذا انتقلنا إلى الجانب الفلسطينى، فإن الاتحاد بناء على ترتيبات ١٩٨٦ التى وفرت للمنتجات الفلسطينية نظام تصدير تفضيلى، قام بتوقيع اتفاقية مزاملة منفصلة مع منظمة التحرير فى ١٩٩٧ تمهد للتحرير الجزئى للتجارة؛ ولما كان ذلك يتعارض مع علاقاته بإسرائيل، لم يكن له أى فعالية بسبب عدم اعتراف إسرائيل به؛ وأخيرا، فإن سياسة الجوار الأوروبى تشمل (ENP) كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية. فى حالة إسرائيل على نحو خاص، فإن خطة عمل سياسة الجوار الأوروبى (ENP Action Plan) تنطوى على قائمة طويلة من المزاي والفوائد التى يقدمها الاتحاد، مثل دعم الحوار السياسى، والتعاون الاقتصادى

والاجتماعى، ودمج السوق الداخلية، والتعاون فى مجالات العدالة والشئون المحلية، والنقل، والطاقة، والبيئة، ومجتمع المعلومات، والبحث العلمى، والمجتمع المدنى. تطبيق خطة العمل الخاصة بالاتحاد وإسرائيل يتسارع بمرور الوقت بينما تظل نظيرتها بين الاتحاد والسلطة الفلسطينية ميتة تقريبا.

أما بخصوص العلاقات التعاقدية، فإن تأثير الاتحاد على الفلسطينيين فى هذا المجال يظل فى حدوده الدنيا، وذلك بسبب عدم تطبيق اتفاقية المزاملة وخطة عمل سياسة الجوار. الأمر نفسه فى حالة إسرائيل، إذ بالرغم من "الجزر" الذى يلوح به الاتحاد لها، نجده لا يستخدم قدرته على التأثير لخدمة أهدافه فى المنطقة؛ وبرغم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولى التى ترتكبها إسرائيل، لم يبذل أى محاولة لفرض مشروطية سلبية، ناهيك عن عقوبات؛ ومثلما هى الحال بالنسبة للعلاقات مع دول غرب المتوسط الأخرى، نجده يعبر عن تفضيله "للتدخل البناء"، وبالتالي يفضى الطرف عن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولى، ولا يفكر جديا فى تعليق اتفاقية المزاملة معها. فى تدخل الاتحاد البناء مع دول ثالثة، بما فى ذلك دول جنوب المتوسط، كانت هناك دائما فكرة المشروطية الإيجابية، وبينما كانت تطبق جزئيا فى مناطق أخرى، نجدها لا تطبق بالمرّة بالنسبة لإسرائيل، أيا كان النهج الذى تسلكه. لم تجد أى محاولة لصياغة مشروطية سياسية إيجابية تجاه إسرائيل فى خطة عمل سياسة الجوار الأوروبى. الأسلوب الأكثر خطورة وخروجاً عن المألوف فى علاقة الاتحاد بإسرائيل، هو خضوعه باستمرار لسياساتها المخالفة للقوانين والأعراف الدولية، بل إنه يلوى قوانينه الخاصة لكى تلائم ممارسات إسرائيل غير القانونية. الخلاف بخصوص التصدير التفضيلى للبضائع الإسرائيلية التى يتم إنتاجها فى المستوطنات، أمر وثيق الصلة بذلك، إذ إن الاتحاد بتعاميه عن المشكلة، إنما يعطى إشارة لإسرائيل مفادها أن قانونه عرضة للمساومة السياسية، كما يلقي بالشك على التزامه بالقواعد والقيم التى يتشدد بها ولا يحترمها.

• فهم تأثير الاتحاد الأوروبى على كل من إسرائيل والفلسطينيين:

لم يستطع الاتحاد، كلاعب خارجى ثانوى فى المنطقة، أن يكون عاملا رئيسيا فى تطور الصراع، لكن هل تراه أحسن استخدام وسائل سياساته، على ضوء علاقاته

الثنائية مع الأطراف؟ الإجابة بكل تأكيد هي "لا" كبيرة. في إطار يتسم بالسيطرة والسيادة الإسرائيلية والضعف الفلسطيني، كان أمل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة يتضائل دائما بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتسارع معدله؛ وبالرغم من دعم سياسات الاتحاد المعلن لحل إقامة دولتين، فإنها كانت تقوى هذا التوجه. على مدى سنوات أوصلو كان الاتحاد يساعد السلطة الفلسطينية وعملية السلام، دون اهتمام كبير بأدائها ولا بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي، التي كان ينتج عنها دائما اتساع وتقوية قبضتها على الأراضي المحتلة؛ ومنذ ذلك الحين تحاول جهود الاتحاد تخفيف الآثار الإنسانية للصراع بإغداق المساعدات والمعونات على فلسطين، إلا أن مساعدة فلسطين والإذعان لإسرائيل كانا يساعدان دائما على سرعة تدهور الأمور على الأرض.

ماذا يعنى التأثير السلبي للاتحاد على الصراع؟ من ناحية القدرة، سنجد أن الاتحاد استخدم أدوات مهمة ليكون له تأثير إيجابي على الصراع. مقارنة بالعلاقات التعاقدية مع دول مرشحة أخرى، سنجد أن كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية ضمن أولويات قائمته بحكم علاقته بهما، يضاف إلى ذلك أن الطرفين (إسرائيل والفلسطينيين) يعلقان أهمية كبيرة على تلك العلاقة. إسرائيل دولة صغيرة، وانفتاحها على التجارة العالمية أمر بالغ الأهمية من أجل بقائها الاقتصادي.

الاتحاد الأوروبي أكبر شريك اقتصادي لإسرائيل، ثلث صادراتها يذهب إليه، كما تستورد منه نحو ٤٠٪ من احتياجاتها. القيمة السياسية للاتحاد بالنسبة لإسرائيل خلافية وإن كانت أكثر أهمية في نظر البعض، فمنذ مطلع القرن والإسرائيليون يشيرون إلى "الأزمة" في العلاقة بينهما. علاقة إسرائيل الاستراتيجية بالولايات المتحدة هي الأخرى تلقى بظلالها على الروابط السياسية المبهمة مع الاتحاد، إلا أن إسرائيل تعيش على عتبة الاتحاد محاطة بأعداء حقيقيين مفهومين، بينما الولايات المتحدة هناك على الضفة الأخرى من الأطلسي. ما هو أبعد من الكلام المنمق، إن علاقة إسرائيل بأوروبا بالغة الأهمية، وهناك رغبة متأصلة لدى الأغلبية اليهودية في إسرائيل في أن يكون لديهم مكان ينتمون إليه في أوروبا (أكثر منه في الشرق الأوسط).

القيمة الذاتية للعلاقات بين الاتحاد والفلسطينيين هي الأخرى بالغة الأهمية، إذ إن الاتحاد، بلغة الاقتصاد، يمثل المانح الأكبر للفلسطينيين، ويبنون مساعداته منذ عام ٢٠٠٠، فربما كانت السلطة الفلسطينية قد سقطت. أما من الناحية السياسية فطالما اتهم الفلسطينيون أوروبا بضعف دورها السياسى، إلا أنهم يرحبون بتدخل وإسهام أقوى، فى ضوء رؤيتهم لانحياز الولايات المتحدة لإسرائيل وضعف العالم العربى المتعدد الجوانب. إسرائيل وفلسطين لا تطمحان للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى واستبعادهما من هذه العملية يجعل تأثير الاتحاد عليهما محدودا، والمرجح أن يكون أقل منه على دول مرشحة للعضوية مثل تركيا.

العامل الثانى الذى يفسر تأثير الاتحاد على الصراع هو أجندة المصالح الداخلية المتنافسة. سيكون من الخطأ اعتبار تأييد الاتحاد لـ "حل الدولتين" موقفا ينطوى على نفاق، إلا أنه بينما ينبغى عليه دعم مثل هذه الحقوق المعيارية، نجده يعمل فى الوقت نفسه من أجل مصالح ضيقة، الأمر الذى يجعله يستخدم سياساته بما يتناقض مع أهدافه. فى الشرق الأوسط، يرى الاتحاد أن حماية إسرائيل والعلاقات الوثيقة معها أولوية بالنسبة له. تاريخ أوروبا فى معاداة السامية ولد شعورا عميقا لدى بعض الدول الأعضاء بضرورة دعم علاقات أكثر وثاقة مع إسرائيل والحرص على أمنها؛ وبالرغم من التأكيد المتكرر على أن "حل الدولتين" هو الضمان بعيد المدى الوحيد لأمن إسرائيل، فإن أغلبية دوله الأعضاء لا ترغب فى استعداد إسرائيل عن طريق التعليق أو الرد على سلوكها فى الصراع. يحدث ذلك، وإلى درجة لى قوانين الاتحاد نفسها بهدف التكيف مع ممارساتها وسياساتها (غير القانونية).

وهناك مجموعة ثالثة من الأسباب التى تفسر تأثير الاتحاد، خاصة بالبيئة الخارجية، وأكثر تحديدا، بالقوى المحلية فى إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة، وكذلك بسياسة الولايات المتحدة فى المنطقة. تطور الصراع تمليه عوامل محلية أكثر مما هو بسبب عوامل خاصة بالاتحاد^(١٥). على نحو أكثر تحديدا، أخطاء عملية أوسلو، التى وصلت إلى الذروة فى قمة كامب ديفيد الثانية، وعدم استعداد "عرفات" لكبح جماح الانتفاضة فى مراحلها الأولى، وتصاعد وتيرة العنف بعد ذلك واحتلال الأراضى

الفلسطينية، كل ذلك كان وراء التحول عن "حل الدولتين" وتساعد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي. منذ عام ٢٠٠٠ تحديداً، كانت هناك مظاهر وملاحم كثيرة متداخلة كَبَلت دور الاتحاد الأوروبي. الشعور بالخطر الوجودي في إسرائيل نتيجة الهجمات الانتحارية الفلسطينية، كان يفسر إطلاق يد الحكومة لسحق الانتفاضة دون أدنى اعتبار للقوانين والحقوق. الرغبة الشعبية المتنامية في إسرائيل للانفصال عن الفلسطينيين، والوعي المتزايد بالخطر الديموغرافي الذي يمثلونه، كانا وراء فكرة "الجدار العازل" في الضفة الغربية، والانسحاب من داخل غزة، والإغلاق المتكرر للقطاع. حرب لبنان في ٢٠٠٦ والتوترات المتصاعدة بين "حماس" وإسرائيل هي التي كانت وراء الهجمات الإسرائيلية على غزة في ديسمبر ٢٠٠٨ - يناير ٢٠٠٩، وإنهاء أى عملية سلام جديرة بهذا الاسم.

وأخيراً فإن الحقيقة التي ينبغي على الاتحاد ألا يتجاهلها، من أجل الإبقاء على التعاون مع الولايات المتحدة بشأن ملف الشرق الأوسط، هي ضرورة التكيف مع الخط الذي تتبعه واشنطن بهذا الخصوص. بمعنى آخر، على خلاف الحالة التركية، حيث يشعر الأوروبيون بضيق شديد لإصرار الولايات المتحدة على مستقبل تركيا الأوروبي (الذي يعتبرونه شائناً داخلياً)، نجد الصورة مختلفة تماماً بالنسبة للشرق الأوسط؛ إذ بينما تستخدم سياسة الاتحاد تجاه إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة أدوات مؤثرة ومستقلة، نجدها تسعى باستمرار للاتساق والاندماج مع أسلوب الولايات المتحدة في التعامل مع المنطقة. أثناء "عملية أوصلو"، كان ذلك يعني أنه بصرف النظر عن سلوك الأطراف على الأرض، فإن أولوية الاتحاد للإبقاء على عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة حية تعني عدم توجيه النقد لما يقوم به أطراف الصراع، ويعد "أوصلو" أدى ذلك إلى تركيز الاتحاد على بناء قدرة الفلسطينيين ما دامت تلك هي النعمة التي تتردد في واشنطن. بتغيير تلك النعمة (على أثر انتخاب "حماس") قاطع الاتحاد حكومة "حماس" أولاً، ثم اختار أن يدعم فرع "فتح"، غير المنتخب، في الضفة الغربية. يبقى أن نرى ما إذا كانت سياسة الولايات المتحدة في المنطقة تحت إدارة "أوباما" سوف تتغير شكلاً ومضموناً، وهو الأهم، وما إذا كانت سياسة الاتحاد سوف تحنو حنوها إن حدث.

الصراع من أجل تحديد سياسة خارجية فيما وراء الجوار: إيران والعراق.

بسبب بعدهما عن الاتحاد الأوروبي، فإن إيران والعراق تعتبران خارج نطاق الانضمام والشراكة الأوروبية وسطية وسياسة الجوار، وهو ما يعنى أنه يمكنه أن يعتمد على مجموعة من الأدوات، أصغر وأقل تأثيراً على علاقته بها؛ على نحو أكثر تحديداً، يمكن أن نقول إن سياساته تجاه الدولتين تتعلق بمعايير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)؛ وبالأساس، المبادرات والتصريحات الدبلوماسية، بالإضافة إلى المساعدات التجارية والإنسانية.

علاقات الاتحاد بكلتا الدولتين تنطوى على أنماط من التعاون أقل تشدداً، وليس لها - حتى الآن - أساس تعاقدى طالما لم يتم توقيع أي اتفاقيات مع أي منهما.

من ناحية أهداف الاتحاد ومصالحه، نجد أنها بالرغم من كونها محددة بالنسبة لكل من الدولتين على حدة، فإنه يعتبر استقرار المنطقة وتطوير علاقاته الاقتصادية والتجارية معها، وبخاصة في مجالات الطاقة والمواد الخام، أهدافاً مشتركة بالغة الأهمية. علاوة على هذا البعد الاستراتيجي، أعلن الاتحاد كذلك التزامه المعياري بدعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وعدم نشر أسلحة الدمار الشامل في كلتا الدولتين. كذلك علاوة على صياغة أهداف مشتركة، فإن سياسات الاتحاد تجاه كل من إيران والعراق، رغم أنها ليست مرتبطة ببعضها رسمياً، يمكن اعتبارها متداخلة ووثيقة الصلة، ليس فقط لأنها، في نظر الأوروبيين، تخص نفس الإقليم، بل لأن سياسته تجاه أي منهما انعكاس لسياسته مع الأخرى؛ كما كان العام ٢٠٠٣ يمثل نقطة تحول في موقف الاتحاد من كلتا الدولتين.

قصة متداخلة العناصر تحدد الأهداف والسياسات المنشودة.

على خلاف أسلوب الولايات المتحدة التي قطعت علاقاتها بإيران على إثر أزمة رهائن سفارتها في طهران في ١٩٧٩-١٩٨١ ولجأت إلى سياسة الاحتواء وفرض

العقوبات، على خلاف ذلك، كان الاتحاد وبوله الأعضاء يبقون دائما على قنوات مفتوحة مع إيران. على نحو أكثر تحديدا، قام الطرفان في ١٩٩٢ بإجراء حوار "أساسي"، وصف بذلك لأنه كان يتناول كل القضايا بالغة الأهمية - مثل الإرهاب، وحقوق الإنسان، والفتوى الصادرة ضد الكاتب البريطاني "سلمان رشدي" - حيث كان الإيرانيون يستمعون ويستمع إليهم الآخرون في الوقت نفسه^(١٦). لم تكن العلاقات سهلة، وفي سنة ١٩٩٦، وصلت العلاقات بين الاتحاد وإيران إلى نقطة الانهيار بخصوص قضية "ميكونوس-Mykonos case"^(١٧)، إلا أنه سرعان ما تم التغلب على الأزمة بانتخاب "محمد خاتمي" رئيساً في ١٩٩٧، الأمر الذي فتح الطريق أمام بداية جديدة في العلاقات في إطار "الحوار الشامل" في ١٩٩٨. كان المفترض أن يكون ذلك بمثابة منتدى للقاءات ثنائية تتناول قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والإرهاب، وعدم الانتشار، واستكشاف آفاق التعاون في مجالات عدة مثل تجارة المخدرات واللاجئين وشؤون الطاقة؛ وعلى إثر إعادة انتخاب "خاتمي" في ٢٠٠١ فتح الاتحاد أفقا جديدا من آفاق تعزيز العلاقات مع إيران، من خلال اتفاقية شراكة وتعاون، عقد طرفاها اجتماعهما الأول في عام ٢٠٠٠، إلا أن المفاوضات حول هذه الشراكة كانت مشروطة بإحراز تقدم في المحادثات بشأن أربعة مجالات ذات طبيعة سياسية (الشرق الأوسط، وحقوق الإنسان، والإرهاب، وعدم الانتشار) يتم بحثها في إطار اتفاق الحوار السياسي - Political Dialogue Agreement. بالربط بين المسارين الاقتصادي والسياسي، وبالتالي ممارسة مشروطة إيجابية على إيران، حاول الاتحاد في الوقت نفسه تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتجارية إلى جانب أهدافه المعيارية؛ وعلى مدار العامين التاليين لذلك تم عقد سلسلة من الموائد المستديرة والحوارات تناولت قضايا حقوق الإنسان، جنبا إلى جنب لقاءات موازية لمناقشة مختلف جوانب اتفاقية الشراكة والتعاون. إلا أنه بحلول عام ٢٠٠٣، حدث أن تعطل التقدم على طريق الحوار نتيجة تطورات في الإطار العالمي، ساعد على ذلك تغير "النغمة" في واشنطن عندما نعتت "إدارة بوش" إيران بأنها جزء من "محور الشر"، وعندما كانت حكومة خاتمي تفقد التأييد الشعبي^(١٨). ثم تدهور الموقف أكثر من ذلك في ٢٠٠٣ عندما أصبح البرنامج

النوى الإيراني هو القضية الأبرز على الأجندة الدولية. منذ ذلك الحين، نُحى الاتحاد كل الأمور الأخرى ذات الصلة باتفاقية الشراكة والتعاون والحوار الشامل جانباً، مركزاً كل اهتمامه على المسألة النووية؛ ويحلول عام ٢٠٠٥ كان قد تم تعليق كل المفاوضات حول الاتفاقية والحوار، وكان من الواضح أن استئنافها مرتبط بالتقدم الذى يمكن إحرازه على طريق حل المسألة النووية. بالنسبة للعراق، يجدر هنا أن نرى حكاية عكسية عما حدث فى الفترة نفسها، أى بين التسعينيات وعام ٢٠٠٣. بعد حرب الخليج، لم يكن للاتحاد علاقات تعاقدية مع العراق مثلما كان الأمر مع إيران لى يستطيع أن يستبعد الأمل فى إجراء حوار أومشروية إيجابية فحسب، ولكنه فرض كذلك مشروية سلبية - حظراً اقتصادياً - عليها. استمر الحظر من يونيو ١٩٩٠ (قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٦٦١) إلى مايو ٢٠٠٣ (قرار رقم ١٤٨٣)، وكان ينطوى على تجميد الموارد المالية وتعليق كل العلاقات التجارية (باستثناء الدواء وبعض السلع الغذائية بناء على مبررات إنسانية)؛ والحقيقة أن الاتحاد طبق قرارات مجلس الأمن بفرض عقوبات على العراق، مجادلاً بأنه يمكن إعادة النظر فى العلاقات الثنائية فى حال التزام العراق بتلك القرارات.^(١٩) لم يكن هناك تجارة تقريباً بين الاتحاد والعراق بين ١٩٩١ و١٩٩٦، وفى ١٩٩٧ انتعشت تحت برنامج النفط مقابل الغذاء،^(٢٠) وفى الفترة ما بين ١٩٩٢ و٢٠٠٣ كانت السياسة الأخرى الوحيدة التى انتهجها الاتحاد عبارة عن تقديم المساعدات الإنسانية. قدمت المفوضية الأوروبية مساعدات إنسانية بما قيمته ١٥٧ مليون يورو، وذلك بين حربى ١٩٩٢ و ٢٠٠٣، وكانت هى أكبر الجهات المنفردة المانحة للعراق بعد الأمم المتحدة. كانت العقوبات، من ناحية، والمعونات الإنسانية من ناحية أخرى تمثلان الجانبين الوحيديين من سياسة الاتحاد تجاه العراق حتى سنة ٢٠٠٣، وعلى نحو ربما يكون أكثر حدة مما كان عليه فى الحالة الإيرانية، كانت سنة ٢٠٠٣ نقطة تحول حاسمة فى أسلوب تناول الاتحاد للحالة العراقية: إذ لم تكن الدول الأعضاء منقسمة بشدة حول المشاركة فى الغزو الذى تقوده الولايات المتحدة للعراق فحسب، بل إن سياسة الاتحاد تجاه العراق تغيرت تماماً بعد الغزو والاحتلال، فاتحة الباب أمام علاقة أشمل وأكثر تنسيقاً. لم يكن تناقض الدور

فى العلاقات بين الاتحاد وإيران وبينه والعراق أمراً عرضياً، بل إن هذا التناقض كان متداخلاً العناصر بشكل كبير؛ وعلى نحو أكثر تحديداً فإن سياسته تجاه إيران كانت كذلك - وليس فقط - نتيجة للصدع الداخلى بين دوله الأعضاء، وبينه وبين الجانب الآخر عبر الأطنطلى بسبب حرب العراق. مدفوعاً بمصالحة الاستراتيجية والمعارية نحو إيران، وكذلك تحت ضغط المسألة النووية الإيرانية، أصبح تورط سياسته ضرورياً لرأب الصدع مع ضفة الأطنطلى الأخرى، واستعادة الوحدة بين دوله الأعضاء، ومن ثم استعادة الثقة فى سياسته الخارجية. كانت الحالة العراقية مسببة للشقاق بدرجة كبيرة، ويأتى فى مقدمة الأسباب خطاب إدارة "بوش" - إما أن تكون معنا أو أن تكون ضدنا - وأسلوبها الذى اضطر الدول الأعضاء إلى تحديد موقفها من الحرب: "مع" أو "ضد"، مما جعل الخلافات بينها أكثر حدة.^(٢١) وعلى الرغم من أن القضية برزت على أجنحة الولايات المتحدة بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر مباشرة، فإن اهتمام المجلس الأوروبى بها كان متأخراً فى الاجتماع الذى عقد فى ديسمبر ٢٠٠٢ فى كوينهاجن، عندما نحى مسألة الحرب جانباً وحصر نفسه فى دعم الأمم المتحدة ودعوة العراق للامتثال لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١؛ كما أن طرح المجلس قضية العراق للبحث قبل أشهر قليلة من الغزو لم يساعد على بلورة إجماع أوروبى؛ يضاف إلى ذلك أن تأخر المجلس الأوروبى فى مناقشة الحالة العراقية كان بسبب الانقسامات القائمة بين الدول الأعضاء حول المسألة برمتها، إلى جانب أسباب أخرى. الحقيقة أن الانقسام إلى معسكرين كان قد بدأ يتشكل قبل ذلك بعدة أشهر، عندما استبعد المستشار الألمانى "جيرهارد شرودر" Gerhard Schröder، وبوضوح لا لبس فيه، التدخل العسكرى الألمانى فى العراق دعماً للولايات المتحدة، كما كان الرئيس الفرنسى "جاك شيراك" Jacques Chirac قد تبنى موقفاً مماثلاً محبذاً تعاملأ أوروبا ودبلوماسياً للمشكلة. الانقسام بين الدول الأعضاء، الذى نعتة، مستهزئاً، وزير الدفاع الأمريكى "توناىل رومسفيلد" Donald Rumsfeld بأنه انقسام بين "أوروبا القديمة" و "أوروبا الجديدة" - لم يكن له صلة كبيرة بتفهم الحالة العراقية أو الاستجابة الملائمة لها.^(٢٢) من ناحية، قادت ألمانيا وفرنسا مجموعة الدول الأعضاء التى كانت تعارض اللجوء للوسائل العسكرية،

داعية إلى تناول يكون أكثر تدبرا وإنسانية للمشكلة، وضرورة السعى إلى أسلوب يحظى بإجماع دولي،^(٢٣) ومن ناحية أخرى تبنت دول مثل المملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا، ومعظم الدول الأعضاء من أوروبا الشرقية، الخط الأكثر عدوانية من الناحية العسكرية وهو الخط الذي كانت واشنطن متمسكة به. كان غزو العراق بالنسبة لكثير من الأوروبيين يمثل النقطة الدنيا في البحث عن سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة.

ولأن الدول الأعضاء كانت قد اكتوت بنار الحرب العراقية، كان يتم تطبيق الدروس المستفادة على الملف النووي الإيراني بعد إجراء كل التغييرات الضرورية. كانت المسألة النووية الإيرانية بمثابة فرصة ذهبية للاتحاد للتصالح بداخله وفيما بعد عبر الأطلنطي كذلك، الباب الذي ظل مفتوحا برفض الولايات المتحدة التورط المباشر مع إيران، دخل منه الأوروبيون مباشرة، عندما تقدمت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة الصفوف مطلقة صيغة جديدة للتعامل مع الملف النووي الإيراني: الصيغة التي أطلق عليها "E3". في البداية لم يكن الاتحاد طرفا مباشرا في المفاوضات، وتفاوضت الـ "E3" بالإنبابة عنه دون تكليف رسمي، ما أدى إلى درجة من الاستياء بين الدول الأعضاء الكبيرة الأخرى مثل إيطاليا، التي كانت تشعر بأنها مستبعدة من المبادرة.^(٢٤) ويحطول العام ٢٠٠٤، كان الاتحاد الأوروبي ككل، يدعم مبادرة الـ "E3"، كما تم ضم "خافيير سولانا - Javier Solana، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)، رسميا للمجموعة التي أصبحت تعرف بـ E3/EU. استخدمت هذه المجموعة الجديدة منطلقا وأدوات أوروبية للتعامل مع المشكلة، ممارسة ضغوطا على إيران في إطار استراتيجيات "العصا والجزرة"؛ وهكذا عرض الاتحاد التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مقابل انصياغ إيران للمطالب الدولية، كما استخدم عصا إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، وهي الخطوة التي كان قد تم تجنبها في البداية حرصا على المفاوضات والحوار. كانت الأهداف هي استعادة سلطة الترتيبات الدولية المتفق عليها لتجنب مواجهة عسكرية محتملة بين الولايات المتحدة وإيران، وتقادي انقسامات بين دول الاتحاد على غرار ما حدث بالنسبة للحالة العراقية.^(٢٥) على مدى الشهور الثمانية

عشرة الأولى، نجحت الـ "E3"^(٢٦) في احتواء المشكلة النووية وتوصلت إلى اتفاقين: اتفاق طهران (٢٠٠٣) واتفاق باريس (٢٠٠٤)، إلا أن العلاقات الدبلوماسية أخذت في التدهور في أغسطس ٢٠٠٥، حيث كانت إيران قد استأنفت نشاطها المتصل بتخصيب اليورانيوم، وهي خطوة ضرورية لإنتاج الطاقة، ولكنها عملية يمكن استخدامها لأغراض عسكرية كذلك. رد الاتحاد الأوروبي بدعم العقوبات إلى جانب الولايات المتحدة؛ ويدورها أحيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية International Atomic Energy Agency (IAEA) الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، الذي فرض عقوبات على إيران نتيجة عدم الإذعان للالتزامات التي تفرضها اتفاقية منع الانتشار. في الوقت نفسه، كانت الجهود والمساعى الدبلوماسية مستمرة، وجرى محاولات للتوصل إلى تسوية في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، فشلت كلها في حمل إيران على تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم.

من ناحية أخرى، كان الأمر يتطور على نحو مختلف في العراق: منذ عام ٢٠٠٣ كان الاتحاد يتجنب أسلوب التدخل العقابي الضيق، ويتبنى أسلوباً أكثر شمولاً. الانشقاقات الداخلية في الاتحاد نتيجة الحرب، تم علاجها بعد سقوط نظام "صدام حسين"، حيث تحرك الاتحاد على أرضية مألوفة له: إعادة الإعمار، وبذل الجهد لإقامة إدارة عراقية جديدة من خلال المساعدات المالية، ودعم الأمم المتحدة، وإيفاد بعثة إدارة الأزمات المدنية التابعة للـ "ESDP" المعروفة بـ "EUJUST LEX"، التي كانت تستهدف تدريب المسؤولين العراقيين في إطار نظام العدالة الجنائية، إلى جانب المساعدات الثنائية، كما أسهم الاتحاد في إنشاء آلية للمنح التعددية من أجل توجيه الدعم الدولي لعملية الإعمار: International Reconstruction Fund Policy for Iraq وبحلول يونيو ٢٠٠٤، وضعت المفوضية الأوروبية إطار عمل لتدخلها المتعدد الجوانب في الشأن العراقي، وكان يتضمن التعاون السياسي واتفاقيات ثنائية يتم تطبيقها مع تقدم عملية الانتقال السياسي وتحسن الأوضاع الأمنية في البلاد.^(٢٧) انساقاً مع هذا الخط، بدأ الاتحاد مفاوضات مع العراق في ٢٠٠٦، انتهت في ٢٠٠٩، بشأن اتفاقية شراكة وتعاون (PCA)، وفوق كل ذلك ما زال الاتحاد يسعى جاهداً لكي يبلور، ويطبق في المقام الأول، استراتيجية محكمة تجاه العراق.^(٢٨)

× فهم تأثير الاتحاد الأوروبي على العراق وإيران:

تأثير الاتحاد على كل من العراق وإيران محدود نظرا لبعدهما عنه. بهذا الوضع فى الاعتبار وبالرغم منه، يمكن فهم هذه الدرجة من التأثير على ضوء عدة عوامل محددة له.

هناك أولا المصالح والأهداف التى يسعى الاتحاد لتحقيقها، والتى تتضمن مصالح مادية ذاتية مثل الوصول إلى المواد الخام، والفوائد التجارية، واستقرار المنطقة، بالإضافة إلى أهداف معيارية مثل احترام القانون الدولى، ودعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبقدر ما كان السعى إلى المصالح القومية عادة ما يؤدي إلى انشغالات داخلية فى الاتحاد، كان البعد المعيارى دائما بمثابة المادة اللاصقة التى تساعد على صياغة سياسة مشتركة. تحقق ذلك فى الحالة الإيرانية بسبب المسألة النووية تحديدا، نظرا لوجود معيار عام موحد ضد عدم الانتشار. على النقيض من ذلك، كانت حرب العراق التى كان معظم الأوروبيين يرونها فعل عدوان لا يستند إلى شرعية قانونية، كانت تفتقد هذا البعد القانونى الدولى، وهكذا ظلت الدول الأعضاء منقسمة بحدة فى سعيها نحو مصالح قومية منفصلة؛ وبمجرد أن أصبح الغزو حقيقة ثقيلة، عادت الدول الأعضاء للتجمع مرة أخرى حول معيار إعادة البناء الذى كبح جماح سعى كل منهم إلى مصالح ذاتية ضيقة، وساعد فى بلورة موقف مشترك^(٢٩).

ثانيا: تسهّب كذلك قائمة أدوات السياسة المتاحة للاتحاد فى فهم دوره ومدى تأثيره فى هاتين الدولتين. فى حالة إيران والعراق، لم يستطع أن يعتمد على قوة الجذب لديه المتضمنة فى سياسات الانضمام والجوار، وبالتالي لم يتمكن من استخدام المشروطية استخداماً مؤثراً. حاول ممارسة نفوذه عن طريق عرض اتفاقيات تعاون، إلا أن الفوائد التى يمكن أن يجنيها من تلك الاتفاقيات لم تكن كافية لكي تجعل منه قوة مؤثرة على تلك الدول. حالة إيران، بخاصة، توضح لنا مدى محدودية الخيارات القسرية التى كانت متاحة للاتحاد والتى تراوحت بين حجب المزايا، ودعم العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة، دون أى أدوات بينية أخرى لممارسة الضغط^(٣٠). زيادة على ذلك، فإن

مشروطية الاتحاد، والعلاقات التراتبية التي تقيمها بينه وبين الدولة المستهدفة يمكن أن تكون- وبكل بساطة- مرفوضة من قبل الأخيرة، التي لن يكون لديها الكثير الذي تخسره عند مقايضة علاقتها بالاتحاد، ضاغطة بدلا من ذلك من أجل شراكة أكثر توازنا^(٣١). يضاف إلى ذلك أن الاتحاد غير قادر على تقديم حوافز أكثر في مجال الأمن، وهو ما يظل امتيازاً مقصوراً على الولايات المتحدة. في الحالة الإيرانية، نجد الفوائد الأمنية عنصراً أساسياً يفسر لنا محدودية قوة تأثير الاتحاد على طهران، التي تظل مهتمة، في المقام الأول، بدور الولايات المتحدة؛ أما بالنسبة للحالة العراقية فنجد أن قوة تأثيره على الدولة قد زادت بعد الغزو. قبل ٢٠٠٢ لم يكن بمقدوره إلا أن يطبق العقوبات وأن يقدم المساعدات الإنسانية، أما بعد إسقاط "صدام حسين"، فقد أصبحت الأرض ممهدة أمامه للتدخل من خلال سياسات وأدوات لديه إلمام أكثر بها، مثل عمليات بناء الدولة والإعمار بعد الحرب؛ وفي هذا الإطار كان يمكنه كذلك أن يبدأ المفاوضات بخصوص اتفاقية شراكة وتعاون مع العراق، وبالتالي يصبح قادراً على استخدام الأدوات الاقتصادية، وهو ما يمثل النقطة القوية في السياسة الخارجية الأوروبية.

ثالثاً، وهو الأكثر أهمية، أن سياسات الاتحاد تجاه العراق تخضع لشروط البيئة الخارجية، مثلما تقررها الأوضاع الداخلية في هاتين الدولتين (العراق وإيران)، إلى جانب الدور الأكثر تأثيراً الذي تقوم به الولايات المتحدة في المنطقة. وبالرغم من أن الحوار "الأساسي" أدى إلى تحول تدريجي في السلوك الإيراني، فإن تأثير الاتحاد كان ناجحاً بالأساس، لأنه كان متواشجاً مع أسلوب الرئيس "على أكبر هاشمي رافسنجاني" للتخفيف من التشدد الإيراني والتشجيع على التفاعل مع الاتحاد؛ وبالمثل فإن "الحوار الشامل" لم يكن ممكناً إلا بفضل جهود الرئيس "محمد خاتمي"، الزعيم الإصلاحى الذى خلف "رافسنجاني". كانت سياسات الولايات المتحدة متسقة كذلك مع أجندة "خاتمي" الإصلاحية وسياساته التحررية فى ميادين السياسة والثقافة والاقتصاد، يضاف إلى ذلك أن الحوار الذى دار بين المثقفين الإيرانيين حول الإسلام وحقوق الإنسان والديمقراطية كان عاملاً مساعداً^(٣٢). إلا أنه عندما أصبحت المسألة

النوعية هي العنصر الأبرز في العلاقات بين الاتحاد وإيران، أصبحت سلطة اتخاذ القرار في يد المرشد الأعلى "على خامنئي" الذي يقضى في الشئون الأكثر أهمية بناء على إجماع أوسع. تفاقمت العلاقات وزادت تدهورا بعد انتخاب "محمد أحمدى نجاد" رئيسا في ٢٠٠٥، وإعادة انتخابه في ٢٠٠٩، على إثر الخطاب الرئاسي الصدامي تجاه الغرب. أما بالنسبة للعراق تحت حكم "صدام"، فكانت قوة تأثير الاتحاد محدودة جدا ويحكمها الإطار الدولي للعلاقة مع العراق. بعد الغزو وتغيير النظام، اتجهت السلطات الجديدة ذات التوجه الغربي لطلب دعم الاتحاد، فاتحة الطريق أمام دور له في البلاد أكثر شمولاً ونفوذاً.

وأخيراً، فإن العامل الخارجي الحاسم كان للولايات المتحدة، فالاتحاد الأوروبي، سواء طوعية أو بدافع الحاجة، كان يتفاعل مع سياسات واشنطن ويستجيب لها. العلاقات مع الضفة الأخرى من الأطلنطي هي التي كانت تشكل وتُقسّم كذلك الدول الأعضاء في الاتحاد بقدر ما كان الأمر يتعلق بالحرب العراقية. كثير من الدول الأعضاء بالإضافة إلى كل الأعضاء الشرقيين، لم يكن لها سياسة خارجية مستقلة خاصة بالشرق الأوسط تقريبا، وعليه فإن العامل الرئيسي الذي كان يحدد موقفها هو ما يتصور أنه ضرورة لدعم الولايات المتحدة في المنطقة. كل ما كان يستطيع الاتحاد - ككل - أن يفعله هو أن يشارك في وضع ما بعد الغزو مقسما العمل مع الولايات المتحدة، حيث تكون هي المعنية بالشئون الإنسانية والإدارية والاقتصادية، بينما يكون هو المسئول عن المسائل الأمنية. بعد كارثة العراق، أصبحت الأزمة النووية الإيرانية هي فرصة الاتحاد لاستعادة لحيته الداخلية وإصلاح ذات البين مع الولايات المتحدة، التي كانت هي الأخرى مكبلة بدورها العسكري المتجاوز، وعدم وجود علاقات دبلوماسية لها مع إيران^(٣٢). يضاف إلى ذلك أنه، حتى في الحالة الإيرانية، فإن سياسة الاتحاد المستقلة تجاه إيران قد عادت إلى الوضع المعتاد والأكثر ألفة: "الولايات المتحدة تقود والاتحاد يتبع"، وهو طابع سياسة الاتحاد في الشرق الأوسط بشكل عام. حدث ذلك، حيث تحسنت العلاقات بين ضفتي الأطلنطي، بينما زادت علاقات الاتحاد بإيران سواء.

.... وختاماً

بنية المنطقة فى أذهان الأوروبيين هى التى تشكل سياسات الاتحاد فى البحر الأبيض والشرق الأوسط، وهذه البنية لها تأثيرها على الأهداف والأنوات التى يستخدمها فى سعيه لبلورة سياسة خارجية مغايرة تماماً عن سياساته للتكامل، وغالباً ما نجد هذا السعى محل سخرية أطراف خارجية وخاصة إذا ما قارننا دور الاتحاد بدور الأطراف الفاعلة فى الدول الرئيسية، إلا أن الاتحاد ليس دولة وسياسته الخارجية المتطورة انعكاس لسياساته "الداخلية" المتطورة من أجل التكامل. ويقدر ما يظل الاتحاد فى مرحلة بناء على "الداخل"، يكون من الطبيعى أن يظل نهجه تجاه "الخارج" غامضاً وملتبساً.

وعندما يكون الأمر متعلقاً بالجوار الجنوبى لأوروبا، فإن هذا الغموض يعنى أن الاتحاد كان قادراً على تطوير سياسة مستقلة، وعلى الأقل مؤثرة إلى حد ما، تجاه تلك الدول المنتقلة من الخارج" إلى "الداخل"، ونعنى بها الدول المرشحة للعضوية. حالة تركيا. تلفت الانتباه إلى كل من قوة سياسة الانضمام وحدودها، وإن كانت هذه الحدود تقررها كلها، وعلى نحو حصري تقريباً، القوى الداخلية فى كل من تركيا والاتحاد أكثر منها عوامل وفاعلون خارجيون.

وعندما ننتقل إلى الدائرة الأخرى من الدوائر متحدة المركز، أى دائرة الشراكة الأوروبيةمتوسطة (EMP) وسياسة الجوار الأوروبى (ENP)، نلاحظ أن الخط المرتبك بين التكامل والسياسات الخارجية، قد ولدَ بالرغم من ذلك إمكانية كافية للتأثير على الشواطئ الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط؛ إلا أن الاتحاد كان باستمرار عاجزاً عن الإفادة من هذه الإمكانية بسبب تبعية أنوات سياسته لمصالح داخلية أخرى ولضغط خارجي. يمكن قراءة الحالة الإسرائيلية الفلسطينية هكذا: ليس كحالة من حالات ضعف الاتحاد بسبب عدم فعالية أدوات سياسته، وإنما بالأحرى كحالة اختار فيها الاتحاد أن يستخدم الأدوات المتاحة له، لخدمة أهداف ومصالح أخرى غير معلنة، تحدها بالأساس علاقاته بإسرائيل وعبر الأطلنطى.

وأخيرا، فإن كلا من العراق وإيران تقعان خارج مجال قوة جذب الاتحاد، وهكذا لا يستطيع أن يقوم بدور قيادي في تلك المنطقة، وذلك لعدم وجود سياسة خارجية متسقة وشاملة له مستقلة عن سياسته في التكامل؛ وعليه فالمرجح أن تظل الولايات المتحدة متصدرة المشهد، بينما لا يستطيع الاتحاد أن يتقدم ملء فجوة السياسة إلا إذا اختارت الولايات المتحدة أن تنتحي جانبا أو أن تستدعي تدخلا أوروبيا.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

- Bicchi, F. *European Foreign Policy Making toward the Mediterranean*. New York: Palgrave Macmillan, 2007.
- Joseph, J., ed. *Turkey and the European Union: Internal Dynamics and External Challenges*. New York: Palgrave, 2006.
- Kelley, J. "Promoting Political Reforms through the ENP." *Journal of Common Market Studies* 44, no. 1 (2006): 29-56.
- Le More, A. *International Assistance to the Palestinians after Oslo: Political Guilt; Wasted Money*. London, Routledge, 2008.

الفصل السابع

أوروبا والعولمة

تبعات السياسة الداخلية والخارجية

(بول تيلور)

Paul Taylor.

يرى "توني بلير" Tony Blair "أن العولمة بدأت عندهم في الداخل، ففي لقاء له مع وفد صحفى زائر من بروكسل، في بداية دورة تولى بريطانيا رئاسة الاتحاد (لمدة ستة أشهر) في يوليو ٢٠٠٥، كان رئيس الوزراء (آنذاك) يستشهد بأسلوب إمداد مرافق مقره الرسمى فى قلب لندن بالخدمات، كان يتباهى وهو يقول "الكهرباء فى ١٠ داوننج ستريت تقدمها شركة فرنسية، والماء عن طريق شركة ألمانية، والغاز عن طريق أربع شركات، ثلاث منها غير بريطانية"^(١).

كان "بلير" يقارن بين توجه بريطانيا الهادئ، الذى يرحب بالملكية الأجنبية، وبين رد فعل فرنسا، الذى يتميز بحساسية مفرطة تجاه احتمالات سيطرة يد أجنبية على أى من شركاتها الصناعية الوطنية الكبرى. فى نفس الشهر، كانت هناك ضجة كبرى فى فرنسا، بعد انطلاق شائعة تتعلق بسوق الأوراق المالية (لم يؤكد لها أى من الشركتين) وهى أن "بيبسيكو" Pepsico، وهى شركة مشروبات أمريكية عملاقة، كانت تدرس عرضا لشراء شركة "دانون" Danone الفرنسية، الرائدة فى صناعة "الزبادى" وغيره من منتجات الألبان، كما كانت هناك نداءات تدعو لاستدعاء البرلمان من عطلة الصيفية لبحث "قضية دانون".

وباسم الوطنية "الاقتصادية" أصدر "تومنيك دو فيليب" - Dominique de Villepin ، رئيس الوزراء آنذاك، مرسوما يقضى بضرورة حصول الشركات الأجنبية على موافقة الحكومة لشراء حصة حاكمية فى أى من القطاعات الصناعية الكبرى الاثنى عشر. لم يكن "الزبادى" من بينها، كان "دو فيليبان" نفسه هو مهندس عملية الاندماج بين شركة "Suez" الفرنسية للماء والغاز (وهى ملكية خاصة)، وشركة "Gaz de France" الحكومية، وذلك للحيلولة دون سقوط "Suez" فى يد إحدى الشركات الإيطالية العملاقة؛ كما كان "نيكولا ساركوزى" - Nicolas Sarkozy ، (وزير مالية فرنسا آنذاك) قد شارك فى ٢٠٠٤ بأسهم الدولة فى شركة "Alston" للأعمال الهندسية، التى تقوم ببناء محطات توليد الكهرباء وإنتاج قطارات "TGV" الفرنسية الفائقة السرعة. كانت أوضاع الشركة سيئة، وكان الهدف من مشاركة الدولة هو منع سقوطها فى يد "Siemens"، المؤسسة الألمانية الناجحة.

يبتهج الفرنسيون لرؤية مؤسساتهم وشركاتهم الكبرى تشتترى أو تسيطر على شركات أجنبية، ولكنهم يرتابون كثيرا فى أى عرض خارجى أو محاولة للسيطرة على شركاتهم، حتى من قبل شريك أوروبى قريب مثل ألمانيا أو إيطاليا، "أهلا وسهلا" باستثمار الأجانب فى سوق الأوراق المالية الفرنسية، ما داموا لا يسعون للسيطرة على الشركات الفرنسية.

هذا التعارض بين موقفى فرنسا وبريطانيا من الملكية الأجنبية، مثال واضح الدلالة على الانقسامات الأوروبية بالنسبة للعملة، وهى انقسامات متجذرة فى التاريخ. بريطانيا، باعتبارها دولة تجارة بحرية على مدى قرون، تقبلت العملة بشكل عام كثورة اقتصادية حميدة لا يمكن الوقوف فى طريقها، تجلب الرخاء إلى الداخل وتنتشر النماء فى الخارج. الفرنسيون، سواء من اليمين أو اليسار، "المنقوعون" فى نظام اقتصادى قومى منظم تديره الدولة، ينظرون إلى العملة باعتبارها عملية أكثر خطرا، تتطلب إدارة سياسية قوية للحد من الأضرار الاجتماعية.

على مدى عقدين تقريبا بعد سقوط جدار برلين، كانت تلك هى النظرة السائدة فى الاتحاد الأوروبى؛ ولكن الأزمة المالية العالمية التى بدأت فى ٢٠٠٧، وضعت فكر

الاقتصاد الحر موضع المسألة، كما كانت اختبارا صعبا لتعهد أوروبا نظام الانفتاح الاقتصادي، وهددت بقلب نظام العولة رأسا على عقب. كان ذلك تذكرة قوية بأن الكساد، والسياسات الثورية أو القومية، والحرب، هي ما أدى إلى توقف فترات الانفتاح الاقتصادي السابقة في أوروبا.

• الاتحاد الأوروبي نموذجا

الاتحاد الأوروبي موجود في خضم هذا الجدل، كما أن أوروبا نفسها كانت ممهدا ثم نموذجا للعولة، يجمع بين التجارة الحرة في إطار مجموعة من الدول، وحكم رشيد متعدد الجنسيات. معاهدة روما التي عقدت في ١٩٥٧ أولت اهتماما خاصا وتقديرا كبيرا لحرية انتقال رأس المال، والعمالة، والسلع، والخدمات، وهو ما يعرف بـ "الحرية الأربعة"، وتطلب الأمر أربعة عقود لكي يتحول الوعد إلى حقيقة، حتى بين الأعضاء الستة المؤسسين لما كان يطلق عليها آنذاك المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) - فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورج - كما أن العمل لم يكتمل إلى الآن، وبخاصة في مجال الخدمات.

أسست الاتفاقية المنشئة اتحادا جمركيا له تعريف جمركية مشتركة، كما منحت "المفوضية الأوروبية" كل الصلاحيات للتفاوض بشأن كل الاتفاقيات التجارية الخارجية. وفي ظل أمن يكفله وجود عسكري أمريكي كبير إبان الحرب الباردة، انتعشت أوروبا الغربية كسوق مشتركة لها تعريف تعمل بمثابة حاجز لحماية زراعتها، بخاصة، ضد منافسة دولة ثالثة. في الخمسينيات، وكانت أوروبا مازالت تتعافى من دمار الحرب العالمية الثانية، كان هناك منطلق يبرر الحاجة إلى الحماية الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء؛ وعندما أصبح هناك فائض كبير من الحبوب واللحوم والزبد والنيبيذ في السبعينيات والثمانينيات نتيجة دعم الزراعة، من المتعذر بيعه، قام الاتحاد الأوروبي بدعم معظم الصادرات إلى الاتحاد السوفيتي أو الدول النامية، ما أدى إلى إشعال الخلافات التجارية مع الولايات المتحدة وغيرها من مصدري المنتجات الغذائية

مثل كندا وأستراليا. وفي الغالب الأعم، بسبب الفوائد المكتسبة في فرنسا وألمانيا وإيطاليا، تطلب الأمر عقودا لكي يقوم الاتحاد بخفض القيمة الحقيقية لدعم المزارع، وتقليص دعم التصدير، وإصلاح نظام المدفوعات للمزارعين للحد من التحفيز على الإنتاج الزائد عن الحد.

هذا النهج الذى يجمع بين الانفتاح الداخلى والحماية الخارجية قائم إلى اليوم، بالرغم من أن الاتحاد قام بخفض تعريفته إلى حد كبير، ويزعم أنه أكبر منطقة تجارية مفتوحة فى العالم. وبقدر أهمية تعريفه الاتحاد وحصصه وإثارته للجدل، كذلك فإن ترسانة قوانينه الخاصة بالصحة والغذاء والسلامة والمعايير الفنية التى يشترط أن تفى بها السلع لكي يسمح بدخولها السوق الأوروبية، هى الأخرى مهمة ومثيرة للجدل. فى عدة مجالات، أصبح الاتحاد هو الذى يضع المواصفات القياسية والتنظيمية للسلع فى العالم، حيث إنه على كل من يريد التصدير إلى سوقه، وهى أكبر منطقة تجارية فى العالم، أن يمثل للمعايير التى يضعها؛ وهو مستمر فى الإضافة إلى تلك النظم والضوابط، مثل القانون الذى يحكم التسجيل والتقييم والترخيص لنحو ثلاثين ألف مادة كيميائية، الذى بدأ سريانه فى ٢٠٠٨.

يقول المنتقدون والمعارضون إن "أوروبا الحصينة" مازالت تقاوم التجارة الحرة العالمية، وإن سياستها الزراعية المشتركة مستمرة فى تدليل المزارعين الأوروبيين الذين تدعمهم، ضد المنافسة من قبل صادرات الدول النامية؛ علاوة على ذلك فإن منظمات غير حكومية مثل مجموعة "Oxfam" الضاغطة دفاعا عن التنمية، تعيب على الصادرات الغذائية المدعومة من الاتحاد، لأنها تضرب الزراعة فى أفريقيا وأجزاء من آسيا، ويؤكد "جوزيف ستجلتز - Joseph Stiglitz"، الاقتصادى البارز السابق فى البنك الدولى، أن "الولايات المتحدة وأوروبا قد اتفقتا فى الجدل لتبرير التجارة الحرة، بينما تعملان فى الوقت نفسه لحساب اتفاقيات تجارية تحميها ضد صادرات الدول النامية"^(٢).

فى منتصف الثمانينيات، بدأت أوروبا جديا العمل على تكامل سوقها الداخلية، الماسة الأكثر طموحا للحدود المفتوحة وتعددية أنظمة الحكم فى زمانها. إقامة السوق

الموحدة أعطى المزيد من السلطات التنظيمية للمفوضية الأوروبية المكلفة بضمان التطبيق الصحيح لحزمة من تشريعات السوق الحرة الجديدة التي وضعتها الدول الأعضاء بمشاركة البرلمان الأوروبي. هذه التشريعات منحت محكمة العدل الأوروبية (European Court of Justice (ECJ) الصلاحية لفرض غرامات على الدول التي تخرق قواعد السوق الحرة للاتحاد، وهناك معجبون كثير بهذا النموذج الأوروبي الخاضع لحكم القانون؛ أما النقطة السلبية الرئيسية، فهي أن أساليب وإجراءات فرض القانون والقواعد تتم ببطء شديد، إذ قد يستغرق الأمر ثلاث سنوات حتى تفصل المحكمة في شكوى للمفوضية الأوروبية ضد إحدى الدول الأعضاء لمخالفتها الاتفاقية، وهي فترة ربما يكون قد حدثت فيها تغيرات على الأرض، بما يعوق عمليات شراء أو بيع خارج الحدود على سبيل المثال.

للمفوضية الأوروبية سلطات واسعة لتنظيم وضبط عمليات الاندماج عبر الحدود، وإساءة استخدام وسائل السيطرة على السوق، ومساعدات الدول للأنشطة التجارية، والتصرفات غير التنافسية مثل تثبيت الأسعار، وتكتلات اقتسام السوق. وبينما يعترض الأوروبيون دائما على التشريعات الأمريكية التي تطبقها خارج حدودها الإقليمية على الشركات الأوروبية (إذا قامت بالاستثمار في إيران مثلا)، فإن الاتحاد الأوروبي لا يتردد في استخدام قدراته التنافسية عالميا، بزعم حماية المنافسة في السوق الأوروبية، إذ قام على سبيل المثال بفرض غرامة على شركة البرمجيات الأمريكية العملاقة "Microsoft"، بلغت نحو بليون دولار، وأجبرها على تغيير ممارساتها التجارية، وذلك بناءً إلى حد كبير - على شكاوى من شركات أمريكية أخرى منافسة. كما منعت السلطة التنفيذية للاتحاد شركتين أمريكيتين كبيرتين من الاندماج في ٢٠٠١، وأوقفت عملية كانت تقدم بها شركة "General Electric" لشراء شركة أمريكية أخرى هي "Honeywell"، وفي سنة ٢٠٠٧، عطلت اندماجا مقترحا بين أكبر شركتين للتعدين في العالم، إحداهما في أستراليا والثانية في بريطانيا - بناء على اعتراضات تنافسية.

القانون الأوروبي الموحد الصادر في ١٩٨٦، الذي دشّن برنامجا تشريعيا رئيسيا بهدف استكمال سوق الاتحاد الداخلية، كان ينطوي على عملية نقل للسلطة - ربما هي

الأكبر في التاريخ - من الدولة الأمة إلى مؤسسات متخفية للحدود القومية؛ كما كانت "معاهدة ماستريخت Maastricht Treaty" في ١٩٩١، الخاصة بالاتحاد الأوروبي، التي مهدت الطريق إلى عملة أوروبية موحدة، هي الخطوة المنطقية التالية نحو وحدة اقتصادية ومالية. كانت المعاهدة تستهدف إزالة مجازفة العملة في السوق الموحدة، واضعة بذلك نهاية لدورة تخفيض لقيمتها، سعت فيها الدول الأعضاء، أو كانت مجبرة نتيجة لضغوط السوق، على تحسين تنافسيتها فيما يتعلق بألمانيا، أكبر اقتصاد في الكتلة، بجعل الصادرات أرخص والواردات أغلى.

كانت أوروبا بالإضافة إلى ذلك نموذجا للعولة عن طريق زيادة رقعة منطقة ازدهارها وأمنها، لاستيعاب دول أعضاء جدد تقي بمعايير الديمقراطية وحكم القانون واقتصاديات سوق فاعلة، ومستعدة للعمل بموجب قوانينها الصارمة، من ست دول في ١٩٥٧، امتدت إلى ٩ في ١٩٧٣، وإلى ١٠ في ٨١، إلى ١٢ في ١٩٨٦، إلى ١٥ في ١٩٩٥، ثم مؤخراً إلى ٢٥ في ٢٠٠٤ و٢٧ في ٢٠٠٧، في أوروبا الغربية، وحدها النرويج الغنية بالنفط، وأيسلندا (التي تقدمت للانضمام أخيراً في ٢٠٠٩) وسويسرة الغنية، هي التي اختارت أن تبقى خارج السوق، وأن تدفع ضريبة سنوية لـ "بروكسل" لدخول سوق الاتحاد الموحدة وقبول قواعدها.

ينطوي الانضمام إلى الاتحاد على فورة قانونية واجتماعية هائلة، كما أدرك مؤخراً البولنديون والرومانيون والمجريون؛ حيث إنه يستلزم الحد - طوعاً - من السيادة الوطنية في كثير من مجالات السياسة. لابد للدول المرشحة من أن تقر وتتبنى أكثر من ثمانين ألف صفحة من التشريعات المشتركة التي تنظم وتضع قواعد لكل شيء، بدءاً من تلوث الماء والهواء، إلى دعم الدولة للصناعات، وسلامة النقل، واستقلال القضاء وقواعد المنافسة. القادمون الجدد يصبحون أعضاء كاملي العضوية، لهم حقوق متساوية منذ اليوم الأول، حتى وإن جاءت المزايا بعد ذلك على مراحل وعلى امتداد فترة انتقالية. لكل من سلوفاكيا وإستونيا حق التصويت على قرارات الاتحاد التي لها تأثير عليها، أما سويسرة فلا تتمتع بهذا الحق حيث إنها ليست عضواً.

الاتحاد الأوروبي قصة نجاح اقتصادي تسعى مناطق أخرى من العالم - جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية، أفريقيا، دول الخليج العربية - أن تحاكيها، كل على

طريقتها، وإن بدرجة أقل كثيرا من حيث التكامل السياسى؛ كما أن الاتحاد هو الذى جعل من أوروبا أحد الرابحين الكبار من العولة.

• الاتحاد الأوروبى باعتباره رابحا من العولة.

هناك دراسة أجراها فى ٢٠٠٨ محللان اقتصاديان أمريكيان هما دانييل هاميلتون - Daniel Hamilton وجوزيف كوينلان - Joseph Quinlan،^(٣) توضح كيف ربح الأوروبيون من العولة فى مجالات التجارة والاستثمار، والتدفقات المالية، والتشغيل، والدخل، وحركة العمل، وانخفاض التضخم، والضمان، والنمو الحقيقى لإجمالى الناتج المحلى، وانتشار التكنولوجيا؛ ويشير الباحثان إلى أن حصة الاتحاد (المكون من ١٥ دولة) من الصادرات العالمية، قد ارتفعت من ٤٠.٨٪ فى عام ٢٠٠٠ إلى ٤١.٧٪ فى عام ٢٠٠٦، وأن حصته من الصادرات فى السلع المصنعة قد ارتفعت كذلك إلى ٤٧.١٪. كان معظم الزيادة فى التجارة مع دول المنطقة المحيطة به - أوروبا الشرقية وروسيا وتركيا والشرق الأوسط وأفريقيا - أكثر مما هو مع الصين والهند. مازالت تعاملات أوروبا التجارية مع الولايات المتحدة أكثر مما هى مع كل دول آسيا مجتمعة، إذ نجد أن الشركات الأمريكية قد استثمرت فى أيرلندا وحدها فى الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦، ثلاثة أمثال ما استثمرته فى الصين، وأكثر من ثمانية أمثال استثماراتها فى الهند.

الشركات الأوروبية من أكبر المستفيدين من العولة، فهى تنشئ أسواقا جديدة فى دول سريعة النمو قريبة من أوروبا والدول الصاعدة البعيدة عنها. منتجو السيارات يقومون بتجميع المركبات فى آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى أوروبا. فى عام ٢٠٠٧، كان أكثر سيارتين مبيعا فى الصين من طراز "فولكس فاغن" الألمانية التى يتم تجميعها من "شانغهاى"؛ ومؤخراً، كان أحد التنفيذيين الفرنسيين البارزين فى مجال صناعة السيارات يقول إنه بينما كانت شركته تصنع السيارات وتبيعها فى فرنسا، إلا أنها لم تعد تحقق أرباحا فى فرنسا^(٤). كثير من الشركات

الأوروبية المتعددة الجنسية تقوم بخفض تكلفة إنتاجها بتصنيع أو شراء المكونات في مناطق أخرى منخفضة التكلفة، بينما تحتفظ بقدر كبير من الخبرة المعرفية والريخ في بلادها الأصلية. مؤسسة "نوكيا - Nokia" الفنلندية، أكبر منتج لأجهزة التليفون المحمول في العالم، مثال مهم على سلسلة الإمداد العالمى هذه، إذ إن هذا الجهاز الخلوى يحتوى على نحو ٩٠٠ مكون تاتى من أكثر من ٤٠٠ مصدر فى العالم، ويتم التجميع فى الصين ليباع بعد ذلك فى أكثر من ٨٠ سوقا فى أرجاء العالم. معظم الأرباح تعود إلى فنلندة.

ساعدت السوق الموحدة الشركات الأوروبية بأن أتاحت لها المجال الواسع، وأكسبتها الكفاءة والقدرة على التكامل العابر للحدود، المطلوب للمنافسة والنجاح فى اقتصاد معولم عن طريق تعظيم إمكانياتها التنافسية. يضع مؤشر العولمة الاقتصادية (Index of Economic Globalization)^(٥) الذى يصدره معهد الاقتصاد السويسرى، يضع ٩ دول أوروبية بين الدول العشرة "الأكثر عولة" من الناحية الاقتصادية، و٢٣ منها بين الثلاثين الأولى؛ ولم يكن من المفاجئ أن تاتى الدول الأصغر فى الاتحاد، التى اعتادت طويلا على الاقتصاد المفتوح المتبادل فى المقدمة، بينما تاتى الدول الأوروبية الأكبر فى ترتيب متأخر فى المؤشر - بريطانيا فى المركز السابع والعشرين وفرنسا فى الثلاثين وإيطاليا فى الثالث والثلاثين وألمانيا فى الخامس والثلاثين. مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية - Organization of Economic Cooperation and Development (OECD) عن قدرة الدول الصناعية المتقدمة على مواجهة العولمة، مقلقة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبى^(٦). المعايير تتضمن العمل، ومرونة سوق المنتجات، والإنجاز التعليمى، والإنفاق فى سوق العمل، والهجرة، والابتكار، ومعدل إنشاء شركات جديدة. بين الدول الأوروبية، كانت دول الشمال (السويد وفنلندة والدانمرك) هى الأفضل، تليها بريطانيا وهولندة والنمسا وبلجيكا، أما بولندة واليونان وإيطاليا والبرتغال والمجر فجاءت فى آخر القائمة؛ ويكشف عدد كبير من الدراسات، بما فيها تلك الصادرة عن هيئات ومنظمات مثل "المفوضية الأوروبية" و "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" و "المنتدى الاقتصادى العالمى"، تكشف عن وجود فجوة بين الشمال والجنوب، إذ تبدو دول الشمال

وبريطانيا وأيرلندا وهولندا وبلجيكا فى وضع أفضل للإفادة من العولة الاقتصادية، بينما تبدو دول جنوب وجنوب شرق أوروبا متخلفة عن الركب، بالنسبة للابتكار، والبحث العلمى، والتطوير، والصناعات الشبكية، وانتشار استخدام الإنترنت، والخدمات المالية، وتحرير السوق.

لقد غيرت مسيرة العولة أنماط التجارة الأوروبية الضاربة فى القدم، كما حدث بالنسبة للنقل البحري وخدمات الموانئ على سبيل المثال. موانئ البحر الأبيض التقليدية مثل مرسيليا فى فرنسا وناپولى وجنوة فى إيطاليا، هذه الموانئ الباهظة التكلفة والخاضعة لنقابات العمال، بدأت تفقد مكانتها لتحل محلها محاور سفن الحاويات مثل مالطة و"الجيرسييراس" فى إسبانيا و"جيوي تاورا" فى إيطاليا، حيث يتم تفريغ البضائع المنقولة عبر قناة السويس على سفن شاحنات كبيرة، فى سقن أصغر حجما تحملها إلى موانئ شمال أوروبا ليتم تسليمها فى الوقت المحدد؛ وهناك شركات أوروبية مثل A.P. Moller - Maersk الدانمركية، و CGM-CMA الفرنسية رائدة فى مجال ثورة النقل بالحاويات، ولكن شركة الشحن الصينية Cosco التى اقتحمت السوق مؤخرا، قامت باستثمار ٣٠٠ مليون يورو فى ٢٠٠٨ لبناء محور حاويات فى ميناء بيرايوس-Piraeus اليونانى وتشغيله لمدة ٣٥ عاما اعتبارا من ٢٠١٥، لخدمة منطقة البحر الأسود التى تشهد نموا سريعا.

• حركة مناهضة العولة.

حتى قبل الأزمة المالية، كان الاتحاد قد أصبح محل استياء كبير بين كثيرين فى أوروبا الغربية، وخاصة أولئك الذين كانوا يرون أنفسهم ضحايا العولة أو خاسرين محتملين بسببها، كما كان كثيرون يخشون التطورات المرتبطة بها وغير متفائلين بشأن القيم والمؤسسات والسياسات وراء نجاح وأسلوب حياة أوروبا بعد الحرب؛ كما تبرز استطلاعات الرأى، مثل تلك التى تجريها المفوضية الأوروبية، تنامى تلك المخاوف مع بداية عام ٢٠٠٠ عندما أصبح المزيد من مواطنى الاتحاد يرون فى العولة خطرا على

وظائفهم أكثر منها فرصة؛ وفي ألمانيا، الدولة الأولى في العالم في التصدير، صاحبة أكبر اقتصاد صناعي في أوروبا، كانت زيادة الآراء السلبية في العولة لافته على نحو خاص، كما كان كثيرون من معارضيها ومنتقديها يرون أنها تسببت في "سباق حتمي نحو القاع" بالنسبة لمعايير العمل والسياسة الاجتماعية ورفاهة المواطنين^(٧).

حملات "لا" التي أحبطت مسودة دستور الاتحاد في استفتاءات ٢٠٠٥ في كل من فرنسا وهولندا، كان يتقدمها معارضو العولة من اليسار واليمين الذين كانوا ينحون باللائمة على "بروكسل" لفشلها في حماية العمال ضد فقدان وظائفهم، والانهيار الاقتصادي، وتدفق العمالة الرخيصة وانتقال مراكز الإنتاج إلى أوروبا الشرقية وشمال أفريقيا وآسيا؛ كما لعبت عوامل أخرى دوراً في عمليتي التصويت في الدولتين، وخاصة عدم شعبية الحكومات القائمة آنذاك. كان العداء لما أطلق عليه المشاركون في الحملة في فرنسا: "أوروبا مفتوحة للريح من كل الاتجاهات" ملمحاً رئيسياً في الجدل. في هولندا كانت الحركة الارتجاعية العنيفة ضد فقدان متوقع للهوية والسيادة الوطنية، بينما كانت في فرنسا - على نحو أكثر صراحة - ضد التجارة الحرة والاستثمار، وضد تعظيم حجم التكتل (الاتحاد) الذي كان قد جاء بعشر دول أكثر فقراً إلى عضويته، معظمها من وسط وشرق أوروبا في مايو ٢٠٠٤. كان الكثير من الفرنسيين يصوتون، بالأحرى، ضد المبادئ الأصلية لاتفاقية روما المعروفة بـ "الحريات الأربع"، أكثر منهم ضد مواد الدستور التي كانت تستهدف إعطاء الاتحاد الأكبر حجماً، قيادة أكثر كفاءة ونظاماً أكثر ديمقراطية وقدرة على اتخاذ القرار.

لم يكن "البيع" الذي يبلور فكرة الاستياء من العولة مجرد عامل مصنع صيني أو مستخدم هندي، كان "البيع" هو عامل السباكة البولندي، كان الخوف ناتجاً عن الشعور بأن المهاجرين القادمين من الدول الأعضاء الجدد، الشيوعية سابقاً، سوف يستولون على الوظائف الفرنسية ويتسببون في تخفيض الأجور والمزايا الموجودة في أوروبا الغربية. لا توجد دلائل إحصائية كافية على أن اتساع الاتحاد أدى إلى انخفاض الأجور في أوروبا الغربية، كما أن الأرقام الرسمية تبين أن نسبة البطالة قد

انخفضت، وأن المعدل الإجمالي للاستخدام قد ارتفع، وأن الأجور الحقيقية قد زادت بشكل عام، في الوقت الذي استوعبت فيه المنطقة نحو ٩ ملايين مهاجر بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، أما المفارقة الساخرة فهي أن ألمانيا التي انخفضت فيها الأجور أو لم تتحرك خلال تلك الفترة، كانت هي الدولة التي فرضت أطول فترة حظر على استقدام عمال من الدول الأعضاء الجديدة.

الأرقام الوردية للصادرات وإجمالي الناتج المحلي والاستخدام، لا تعني أنه لم تكن هناك خسائر من جراء العولة في أوروبا، فقد أغلقت مصانع، كما فقد كثيرون وظائفهم وبخاصة من بين العمال غير المهرة أو منخفضي المهارة. الحرف التقليدية واجهت صعوبات كثيرة نتيجة منافسة الاقتصادات الناشئة ذات التكلفة الإنتاجية المنخفضة؛ ولكن بينما يشير النقاد والسياسيون والإعلام إلى المعاناة الإنسانية في مثل تلك الحالات، فإنهم يتجاهلون حقيقة مهمة، وهي أن عدد الوظائف الجديدة التي زادت كان أكبر من عدد تلك التي فقدت في عصر العولة في أوروبا. سياسياً، وعلى نفس الدرجة من الأهمية، كان وضع ذلك العدد الكبير من الأسر والعاملين الذين يشعرون بأن العولة تهدد مستوى معيشتهم، فالإقتصاد سريع التغير جعلهم لا يشعرون بالاطمئنان إزاء ما هو متوقع بالنسبة للعمل، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والمعاشات في مجتمع أخذ في الاكتهال. وكما أورد المؤرخ الاقتصادي الأيرلندي "كيفين أو روركي - Kevin O' Rourke" في مقال له لمركز أبحاث Brue-gel: "إذا كان العمال غير المهرة في الدول الغنية يعتقدون أنهم مضارون من العولة، فإن ذلك وحده كاف لإحداث رد فعل مضاد للمهنة، بصرف النظر عن دقة هذا الاعتقاد" (٨).

وحسب الإحصائيات التي أعدها جهاز مراقبة إعادة الهيكلة الأوروبية European Restructuring Monitor، الذي تموله "المفوضية الأوروبية"، بلغ عدد من فقدوا أعمالهم بسبب إعادة الهيكلة الصناعية في الدول الاعضاء في الاتحاد في الفترة ما بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦، ما يقدر بـ ١.٢٪ من إجمالي عدد العاملين، كما كان نقل الإنتاج إلى مواقع أقل تكلفة وراء نسبة ضئيلة من فقدان الوظائف (أقل من ١: ١٢).

فى حالات قليلة، كان يتم الإعلان عن ذلك بقوة، وبخاصة عندما كان أصحاب الأعمال يهددون بنقل الإنتاج إلى دول أخرى للضغط على العمال لقبول أجور أقل أو العمل لساعات أطول؛ ويقول المسئولون فى النقابات والاتحادات العمالية إنه حتى فى حال عدم التصريح بذلك، فإن المغامرة بنقل مراكز الإنتاج إلى الدول الأعضاء الجديدة فى الاتحاد، والدول المجاورة، وآسيا، حيث التكلفة أقل، تلقى بثقلها على مفاوضات الأجور فى أوروبا الغربية.

فى ٢٠٠٨، كانت هناك ضجة كبرى فى ألمانيا، عندما قررت شركة "نوكيا" الفنلندية إغلاق آخر مصنع ألمانى للتليفون الخليوى، ونقل مركز الإنتاج إلى رومانيا العضو الجديد فى الاتحاد، وأوغر هذا النزاع صدور الاتحادات العمالية والنقابات الألمانية على أقرانهم فى رومانيا وفنلندة. كان رئيس مجلس إدارة نوكيا- أوروبا، "ميكى بوكيرى - Mika Paukkeri الفنلندى، يدافع عن القرار قائلاً، إنه لابد من أخذ الوضع الإجمالى للشركة فى أوروبا فى الاعتبار، لكى تظل قادرة على المنافسة. تكلفة العمالة فى رومانيا أقل بكثير، وكان أن طلبت ولاية وستفاليا - شمال الراين- الألمانية North Rhine - Westphalia من "نوكيا" أن تعيد الدعم الذى كانت قد حصلت عليه لكى تقوم بتحديث المصنع فى بوخوم- Bochum.

عندما كان البرلمان الأوروبى يناقش فى ٢٠٠٥ قانوناً مقترحاً من الاتحاد يتناول تحرير توفير الخدمات الاجتماعية عبر الحدود، كان الجدل محتدماً حول كل مايتعلق بتأمين العمالة وتنظيم ساعات العمل فى ظل شروط العولة، وكان التوجه الأولى للمقترحات التى قدمها "فريتز فولكشتاين- Frits Bolkestien، مفوض السوق الداخلية آنذاك، سبباً فى الغضب الشديد الذى انتاب المنظمات العمالية وجماعات اليسار، لأنها كانت تتبنى ما يسمى بمبدأ "الوطن الأم" الذى يسمح للشركة التى تقدم خدمات فى أى من دول الاتحاد بأن تقوم بذلك حسب القوانين المعمول بها فى بلدها الأصلى، وليس فى النولة التى تقدم فيها تلك الخدمات؛ وكان رأى المعارضين لتلك المقترحات التى أطلقوا عليها "توجهات فرانكشتاين" أنها سوف تُشرعُ "سباقاً نحو القاع" فى كل ما يتعلق بمعايير وساعات العمل ومستوى الأجور؛ وفى النهاية حذف البرلمان مبدأ "الوطن الأم" من الصيغة النهائية للقانون الذى أقره.

فى ٢٠٠٤ كانت هناك حالة تعبر عن القلق والخوف من قيام الدول الأعضاء الجدد (الشرقية) باستخدام قانون الاتحاد لخفض معايير العمل والأجور فى دول أوروبا الغربية، عندما قامت اتحادات العمال السويدية بمحاصرة موقع عمل فى مدينة بالقرب من ستوكهولم حيث كان عمال من لاتفيا، من شركة مقرها "ريجا"، اسمها "لافال - Laval" يقومون بترميم وتجديد مبنى إحدى المدارس. كانت شكوى الاتحادات تتلخص فى أن الشركة تخرق الاتفاقات السويدية الجماعية الخاصة بالتشغيل وساعات العمل، بينما كانت الشركة تدعى أنها تعمل وفقا لقانون الاتحاد وبخاصة فيما يتعلق بحرية انتقال الخدمات وعدم التمييز على أساس الجنسية؛ وفى ٢٠٠٨ قضت محكمة العدل الأوروبية بأن الحصار كان يمثل خرقا لحرية تقديم الخدمات التى تقرها اتفاقية الاتحاد الأوروبى. لم تستطع اتحادات العمال اتخاذ أى إجراء صناعى لفرض أى شروط، فى غيبة أى مواد وطنية ملزمة قانوناً. وأيا كان الأمر، فإن المحكمة اعترفت بأن الاعتراض على ما يسمى بـ "الإغراق الاجتماعى" يمكن أن يمثل أرضية قانونية لعمل جماعى. كلاهما، الاتحادات العمالية وأصحاب الأعمال لم يكونوا راضين عن الحكم الذى تمسك به معارضو العولة.

بدأت المعارضة المنظمة للعولة فى أوروبا تتنامى فى أواخر التسعينيات وبخاصة بين قوى اليسار فى كل من فرنسا وإيطاليا، وذلك بالرغم من أن الأحزاب اليمينية المتطرفة فى كلتا الدولتين كانت تجادل من فترة طويلة من أجل الحماية التجارية وإعادة المهاجرين إلى بلادهم الأصلية. فى كتاب صادر فى ١٩٩٧، بعنوان "الرعب الاقتصادى - L'horreur économique"، حقق مبيعات هائلة، تستهجن الروائية الفرنسية "فيڤيان فورستر - Viviane Forrester" دكتاتورية السوق وتدافع عن "التكيف مع العولة، ليس عن طريق تدريب أنفسنا على الإذعان لها، وإنما عن طريق تحرير أنفسنا من متطلباتها"، أصبح "جوزيه بوف" Jose Bove أحد القيادات الفلاحية، زعيما للحركة بعد سجنه لفترة قصيرة بسبب تحطيمه أحد مطاعم "مكدونالدز" احتجاجا على معالجة المحاصيل عن طريق الجينات. ربط "بوف" بين عملية التعديل الجينى والرأسمالية متعددة الجنسية فى الكلمة الفرنسية الدالة "malbouffe" أو الغذاء التافه (junk food).

رشح "بوف" نفسه للرئاسة في ٢٠٠٧، وحصل على نصف مليون صوت تقريبا، أى ما يعادل ١.٣٢٪ من إجمالي عدد الأصوات. كانت العمليات التخريبية المناهضة للعولة التى تقوم بها حركته تحمل أصداء حركة اللوديت- Ludite التى قام بها عمال النسيج الإنجليز فى أوائل القرن التاسع عشر، عندما كانوا يقومون بتحطيم الماكينات التى تعمل بالبخار مثل الأنوال، احتجاجا على تكنولوجيا الثورة الصناعية التى كانوا يعتقدون أنها سوف تؤدى إلى الاستغناء عنهم. كان الاعتراض الرئيسى لـ "اللوديت" على استخدام أنوال متطورة تعمل أوتوماتيكيا، ويمكن تشغيلها بواسطة عمالة رخيصة غير ماهرة نسبيا، بدلا من عدد كبير من العمال المهرة. كما كان اعتراضهم كذلك على عدم ضبط الأسعار.

كما تأسست أيضا مجموعة حملة دولية عرفت بـ "ATTAC" وهى كلمة مركبة من الأحرف الأولى من كلمات مسمى المجموعة وهو: Association for the Taxation of Financial Transactions to Aid Citizens (الجمعية الخاصة بفرض الضرائب على المعاملات التجارية لمساعدة المواطنين)، وذلك للمطالبة بـ "الرقابة الديمقراطية" على الأسواق المالية، وفرض ضريبة على المضاربات لتمويل التنمية. كما عارضت، بالإضافة إلى ذلك، المزيد من التحرير فى مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ومناطق التجارة الحرة الإقليمية مثل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، ومشروعات الاتحاد الأوروبى لإنشاء منطقة تجارة حرة أورو متوسطية.

الحركة التى كانت تعتبر نفسها بديلا للعولة تَزَعَّمها مثقفون يساريون فرنسيون مثل "برنارد كاسين" - Bernard Cassen مدير شهرية "لوموند دبلوماسيك" - Le Monde Diplomatique. أصبحت الشبكة الأساسية لـ ATTAC منظمة احتجاج متعدد الأوجه، تعبى وتحشد ضد كل أشكال تحرير التجارة والاقتصاد، ومرونة سوق العمل، وخصخصة قطاع الطاقة، ودستور الاتحاد الأوروبى، واتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين أوروبا ودول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك.

أصبحت تظاهرات معارضة العولة، التى أخذت شكلا عنيفا فى بعض الأحيان، أصبحت ملمحا دائما للتجمعات الدولية الرئيسية، مثل الاجتماع الوزارى لمنظمة

التجارة العالمية فى سياتل - Seattle فى ١٩٩٩، ومنتدى دافوس Davos السنوى للاقتصاد العالمى الذى يحضره كبار رجال الأعمال والسياسيون، وقمم الاتحاد الأوروبى ومجموعة الثمانية (G8) للدول الصناعية. بلغت أعمال العنف الذروة عندما قُتل أحد المحتجين وجرح العشرات فى صدامات مع الشرطة أثناء قمة مجموعة الثمانية (G8) فى جنوة بإيطاليا. هدأت تظاهرات مناهضة العولمة مع انتعاش النمو الاقتصادى فى منتصف عام ٢٠٠٠ تقريباً، إلا أن التأثير السياسى لحجج مناهضة العولمة بقى، دافعا الحكومات فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا وحتى - أيرلندا (إحدى أكبر الدول المستفيدة من خدمات التجارة خارج الحدود) لى تكون مع اتخاذ إجراءات حمائية ضد الواردات الصينية من المنسوجات والأثاث والأحذية والحديد، واللحوم البرازيلية فى حالة أيرلندا.

٥ جدل السياسة

عندما تولى الرئيس الفرنسى "ساركوزى" الرئاسة الدورية للاتحاد فى يوليو ٢٠٠٨، تعهد بأن يتبنى شعار "أوروبا التى تحمى" وأن يحيى الحوار بخصوص "الأولوية المجتمعية" فى التجارة، وأنكر أنه كان يدافع عن الحمائية^(٩). اتهم الرئيس "المفوضية الأوروبية" بالسذاجة فى تناول السياسة التجارية، كما أنحى باللائمة على المفوض التجارى للاتحاد، "بيتر ماندلسون Peter Mandelson" شخصياً، لرفضه اتفاقية لشبونة، التى خلفت دستور الاتحاد الذى أجهضه استفتاء فى أيرلندا فى يونيو ٢٠٠٨؛ كما أظهرت مراكز استطلاع الرأى وعفليات المسح التى أجريت بعد الاستفتاء أن العداء للتجارة الحرة لم يكن عاملاً حاسماً فى عملية التصويت فى أيرلندا. وبعد أن حصل الأيرلنديون على عدة تنازلات من شركائهم فى الاتحاد، لم يكن أى منها خاصاً بالتجارة، صوتوا لصالح الاتفاقية فى أكتوبر ٢٠٠٩، لتصبح سارية فى ديسمبر ٢٠٠٩.

كان "ساركوزى" قد نجح فى أن يحذف من الاتفاقية عبارة "المنافسة الحرة غير المقيدة" باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد، وكان يدفع بأنها كانت مجرد وسيلة

أخرى لتحقيق أهداف النمو الاقتصادى وليست هدفا فى حد ذاتها، أما "ماندلسون"، فكان أكثر أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد صراحة ووضوحا فى حث الأوروبيين على تبنى العولة، مجادلا بأن أوروبا وباقى دول العالم قد نعموا برخاء غير مسبوق بفضل موجة الانفتاح العاتية، التى انطلقت منذ سقوط الشيوعية فى ١٩٩٠؛ وفى حديث له أمام مؤسسة العمل - Work Foundation فى لندن فى مارس ٢٠٠٧، كان يعبر عن ذلك على النحو التالى:

الحجة التى يسوقها دعاة الحمائية هى أن تطوير السوق الموحدة بسور عازل، ونسيان باقى العالم هو الطريقة الوحيدة للحفاظ على العمالة والتشغيل فى أوروبا. إن ذلك لا يتجاهل سلسلة الإمداد التى تغذى السوق فحسب، وإنما أيضا إجمالى الطلب العالمى الذى يحركها، فى جزء كبير من العملية. إن هناك الكثير الذى يمكن أن نكسبه من وراء سعيينا للحصول على قطعة من تلك الكعكة العالمية الأكبر بدلا من الانكفاء على الداخل، والاعتماد على سوقنا الخاصة. إن غاية المنافسة ينبغى أن تكون الحفاظ على القوة الاقتصادية التى تمكننا من أن ندفع تكلفة نمانجنا الاجتماعية وتوفير السلع العامة... فكرة أن التنافسية تعنى إضعاف الدولة لا تعبر عن العالم الحقيقى، بقدر ما تبدو لى عبارة أيديولوجية تماما^(١٠).

بعض معارضى الاتحاد من داخله يؤكدون أن العولة قد فاجأته، وعندما كان "جوردون براون- Gordon Brown" وزيرا للخزانة فى بريطانيا فى ٢٠٠٥، صرح لوفد صحفى زائر من بروكسل، بأن الاتحاد كان "فكرة عظيمة مضى زمنها". كان إنشاء منطقة تجارة حرة إقليمية خطوة هائلة إلى الأمام فى الخمسينيات، إلا أن المهم الآن كان إزالة العقبات الأوروبية من طريق العولة، وترك قوى السوق تضى فى مسارها، على حد تعبيره.

وبعد أن أصبح رئيسا للوزراء فى ٢٠٠٧، خَفَضَ من تلك النبرة نوعا ما، ففى حديث له فى مطلع ٢٠٠٨ أقر بأن الاتحاد يظل مركزيا بالنسبة لرخاء بريطانيا، إلا أنه قال:

الدول والقارات التى ستنتج فى الحقبة القادمة من العولة، ستكون تلك المنفتحة وليس المنغلقة أمام التجارة الحرة وليس الحمائية، والمرنة وليست الجامدة، الدول والقارات التى تستثمر فى المهارات العالمية وإمكانيات شعوبها. إن رؤيتى لأوروبا "تتحرك إلى الأمام"، هى أن تكون أوروبا كونية - وليس مجرد سوق واحدة داخلية منطوية على نفسها، قوة دافعة من أجل سوق عالمية جديدة سريعة التغير. أوروبا منفتحة، مرنة، تنظر إلى الأمام، منافسة ومزدهرة بفضل ما لديها من مهارات وقدرة على الابتكار والمواهب الخلاقة^(١١).

هذا الانقسام الفرنسى - الإنجليزى فى النظرة إلى الملكية الأجنبية والتجارة الحرة، نموذج لانقسام أوسع بين الشمال والجنوب الأوروبيين فى الموقف من العولة. السويد والدانمرك وهولندا وبريطانيا وأيرلندا هى الدول الأكثر حماسة وتأييدا للأسواق الحرة والاستثمار الأجنبى وحرية انتقال العمالة والخدمات، ولعل ذلك راجع فى جزء منه، إلى تاريخها كدول تجارية بحرية - رغم أن أيرلندا بما فيها من جماعات فلاحية ضاغطة، تنتقل إلى معسكر المدافعين عن الحمائية عندما يكون الأمر متعلقا بالزراعة. فرنسا وإيطاليا والبرتغال واليونان، وأحيانا إسبانيا، هى الدول الأكثر حماية لصناعاتها وزراعتها. ألمانيا والنمسا وبلجيكا غالبا فى موقف وسط، حريصة على حماية أسواق العمل لديها وتجنب تدفق العمالة الأجنبية غير الماهرة عليها؛ وفى الوقت نفسه تتطلع إلى تمكين مستهلكيها من الإفادة من الواردات الرخيصة، التى تُعظّم القوة الشرائية وتبقى على معدل التضخم منخفضا.

عندما اتسع الاتحاد الأوروبى وقبل عضوية ثمانى دول شيوعية سابقة من وسط وشرق أوروبا فى ٢٠٠٤، كانت السويد وبريطانيا وأيرلندا فقط، هى التى سمحت على الفور بدخول تلك الدول إليها. لم تفتح فرنسا سوق العمل أمامها إلا فى ٢٠٠٨، بينما انتظرت ألمانيا إلى أن انقضت فترة انتقالية مدتها سبع سنوات لكى ترفع القيود.

دار جزء من الجدل العنيف بشأن سياسة العولة حول أدوات الاتحاد الدفاعية فى مجال التجارة، فيما يتعلق بالسلع التى يتم إغراق السوق الأوروبية بها. قرّض الاتحاد

سلسلة من الرسوم العقابية على البضائع المصنوعة في آسيا، من الأحذية إلى الحقائب البلاستيك والمتوقع أن تباع بأسعار أقل من التكلفة. كانت تلك المحاولات كلها تنطوي على مصالح متعارضة بين الصناعات الأوروبية، والدول، والمستهلكين، ومجمل أهداف سياسة الاتحاد. تعريف الاتحاد لـ "الإغراق" الذي يتماشى مع قوانين التجارة العالمية، يعكس مدى تعقد المسألة. لا بد من توافر ثلاثة شروط لكي يستطيع الاتحاد أن يفرض رسوما مضادة على الواردات لمقاومة الإغراق:

١- وجود حالة إغراق: عندما يكون سعر التصدير الذي يباع به المنتج في سوق الاتحاد أقل من سعره في سوق بلد الإنتاج الأصلي.

٢- وقوع ضرر مادي على الصناعة الأوروبية: إذا تسببت الواردات أو هددت بأن تكون سببا في إلحاق ضرر كبير للصناعة داخل الاتحاد الأوروبي، مثل فقدان حصة من السوق، أو تخفيض السعر بالنسبة للمنتجين، والضغط التي تؤثر على الإنتاج والمبيعات والأرباح والإنتاجية... إلخ.

٣- مصالح الاتحاد: ينبغي ألا تكون تكلفة اتخاذ الإجراءات غير متكافئة مع ما يحققه الاتحاد من فائدة، إلا أن مثل هذه القرارات يصبح أكثر تعقيدا في عصر العولمة، إذ ما معنى مصطلح "الصناعة الأوروبية" إذا كانت الشركات الأوروبية تصنع السلع في الصين أو تايلاند ثم تنقلها بالسفن إلى الاتحاد الأوروبي؟ كيف يزن الاتحاد مصالح منتجي المحليين مقابل تلك التي لدى المستهلكين الأوروبيين أو إزاء الأهداف الأخرى للسياسة مثل بناء علاقة تعاونية شاملة مع اقتصاد مهم صاعد مثل الصين، أو التصدي للتغيرات المناخية؟

كانت "اللمبات" الكهربائية الموفرة للطاقة، إحدى الحالات التي ظهر فيها العديد من تلك المأزق، في ٢٠٠٧، كانت "المفوضية الأوروبية" تحت ضغط شديد من ألمانيا، وشركة Osram الألمانية المنتجة للألوانات الكهربائية (وهي جزء من مجموعة Siemens الهندسية) لتحديد فترة تطبيق الرسوم المضادة للإغراق على "اللمبات" الكهربائية الصينية الموفرة للطاقة، التي كان قد بدأ فرضها في ٢٠٠١، واعترضت على ذلك

مجموعة "Philips" الهولندية للإلكترونيات الاستهلاكية التي تبستوردها من الصين. كلتا الشركتين تقومان بتصنيع هذا النوع من "اللمبات" في أوروبا إلى جانب الصين. كان الخلاف قد بدأ بمجرد أن اتفق زعماء الاتحاد الأوروبي على أن يطلبوا من السكان التحول إلى "اللمبات" الموفرة بحلول ٢٠١١ كجزء من الترشيد، بهدف مقاومة ظاهرة الاحترار الكونى. طلب "لوبي" تجار التجزئة الأوروبيين من الاتحاد إلغاء التعريفة، بدعوى أنها تكلف المستهلكين ٢ بليون يورو (٢.٢ بليون دولار) فى السنة، فى الوقت الذى ترتفع فيه فواتير الكهرباء، ويتم تشجيع السكان على توفير الطاقة. كان "ماندلسون - Mandelson مع إلغاء الرسوم التى تقدر بـ ٦٦٪، وبعد معركة طويلة بين الدول الأعضاء، قرر الاتحاد تمديد الرسوم المضادة للإغراق لمدة عام بدلا من فترة خمس سنوات، وهى الفترة المعتادة لسريان مثل تلك العقوبات.

عمق الخلافات بين الدول الأعضاء، أجبر المفوض التجارى فى يناير ٢٠٠٨، على صرف النظر عن عملية إصلاح مقترحة لسياسة مكافحة الإغراق، التى كان يمكن أن تراعى مصالح اقتصادية أوسع مما لدى المنتجين "الأوروبيين المحليين" كما كانت هناك بوادر معارك أخرى تلوح فى الأفق بخصوص المنتجات الصينية من الحديد والكيماويات، ساعد على ظهورها بشكل حاد، الأزمة المالية العالمية والكساد الناتج عنها.

• تداعيات السياسة: داخليا

مع منعطف القرن الواحد والعشرين، كان وعى الحكومات الأوروبية يتزايد بضرورة تعديل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، لتظل قادرة على المنافسة فى نظام اقتصادى يمشى سريعا نحو العولة. كانت أوروبا متخلفة عن الولايات المتحدة واليابان فى مجالات رئيسية مثل الاستثمار العام والخاص فى البحث العلمى والتنمية، وأعداد براءات الاختراع، واتصالات الإنترنت. مجىء حكومات ديمقراطية اجتماعية تؤمن بالتحديث فى بريطانيا وألمانيا وهولندا والسويد كان قوة دافعة لتبنى

برنامج إصلاح اقتصادى طموح نوعا ما، عرف بـ "أجندة لشبونة"، وذلك فى إحدى قمم الاتحاد التى عقدت فى العاصمة البرتغالية فى مارس ٢٠٠٠ معلنين عن نيتهم فى تجاوز الولايات المتحدة فى غضون عقد، حدد قادة الاتحاد هدفهم وهو أن يجعلوا من أوروبا "الاقتصاد الأكثر تنافسية ودينامية واعتمادا على المعرفة"، بحلول عام ٢٠١٠

وكما جاء فى إعلان برشلونة Lisbon Declaration^(١٢)، فإن "الاتحاد يواجه تحولا كبيرا نتيجة للعولة وتحديات اقتصاد جديد يقوم على المعرفة، وقد أثرت هذه التحولات فى كل جانب من جوانب حياة الناس، وعليه فهى تتطلب تغييرات جذرية فى الاقتصاد الأوروبى. لابد من أن يشكل الاتحاد هذه التغييرات بأسلوب يتسق مع قيمه ومع مفاهيم المجتمع، وكذلك مع رؤية بخصوص توسعه المستقبلى". ويضيف الإعلان إن "المعدل السريع والمتسارع فى التغيير يعنى أن هناك حاجة ملحة لأن يعمل الاتحاد الآن بحيث يفيد بشكل كامل من كل الفرص المتاحة؛ ومن هنا الحاجة لوضع هدف استراتيجى واضح، والاتفاق على برنامج جسور لإرساء البنى التحتية المعرفية، وتشجيع الابتكار، والإصلاح الاقتصادى، وتحديث الرفاه الاجتماعى، ونظم التعليم، وكان من بين الأهداف التى حددها القادة، ما يلى:

١- إنفاق ٣٪ من إجمالى الناتج المحلى من التمويل العام والخاص على البحث العلمى والتطوير (R&D) حتى ٢٠١٠ (ظل الإنفاق على البحث والتطوير دون تغيير، أى عند ١.٨ إلى ١.٩٪ من إجمالى الناتج المحلى فى ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧)

٢- تحقيق معدل تشغيل يصل إلى ٧٠٪ من السكان فى سن العمل حتى ٢٠١٠ بدلا من ٦١٪ فى ٢٠٠٠ (زاد معدل التشغيل الإجمالى إلى ٦٥.٤٪ فى ٢٠٠٧، مع زيادة ملحوظة فى عدد العاملين الأكبر سنا وانخفاض فى نسبة البطالة طويلة المدى)

٣- استكمال دمج الأسواق المالية الأوروبية وتسيير الاستثمار عبر الحدود (تحقق تقدم كبير فى هذا المجال باستثناء قانون خاص بالشراء خارج الحدود كان به بعض الثغرات)

٤- وضع نظام بسيط وغير مكلف لبراءات الاختراع للاتحاد الأوروبى فى كل أوروبا بحلول عام ٢٠٠١، يضع المخترعين الأوروبين على قدم وساق، إزاء الحماية

التي يمنحها المتنافسون الرئيسيون (لم يتحقق شيء من ذلك حتى ٢٠٠٩ بسبب خلافات لغوية لتفسير المقصود).

٥- تحرير سوق الاتصالات في الاتحاد الأوروبي، والمبادرة لجعل الوصول إلى خدمة إنترنت أسرع وأرخص وأكثر انتشارا، وبخاصة بالنسبة للمدارس والمرافق الخدمية العامة (تحقق ذلك الى حد كبير).

٦- إزالة العقبات أمام تجارة الخدمات في أرجاء الاتحاد، (تحقق ذلك جزئيا في ٢٠٠٥) بعد تبني قانون تم تعديله على إثر صراع حاد وتظاهرات ضد العمالة الرخيصة القادمة من الدول الأعضاء الجدد)

٧- الإسراع بتحرير العمل في مجالات مثل الغاز والكهرباء والخدمات البريدية والنقل (تحقق تقدم بطيء بسبب مقاومة معوقة وبخاصة من جانب فرنسا).

يرى الزعماء أنه لو تم تنفيذ ما سبق، لكان بالإمكان توقع تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل الى ٣٪، ولربما كان التنفيذ الجزئي قد دفع في هذا الاتجاه خلال العقد. حقق الاتحاد معدلا وصل إلى ٣.١٪ في ٢٠٠٦، و ٢.٩٪ في ٢٠٠٧، ولكن متوسط معدل النمو كان أكثر تواضعا في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ (٢.١٪ سنويا). كان النمو الدول الأعضاء الجدد والاقتصادات المرنة مثل بريطانيا والسويد والدانمرك أسرع منه في الدول الثلاثة المركزية في منطقة اليورو - ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. ضرب الكساد العالمي الذي بدأ في ٢٠٠٨ الاتحاد بقوة، وبعد نسبة نمو هزيلة بلغت ٠.٩٪ في ٢٠٠٨، تقلص الاقتصاد الأوروبي بنسبة تقدر بنحو ٤٪ في ٢٠٠٩.

على خلاف برنامج السوق الداخلية، كانت "أجندة لشبونة" تفتقد آلية تطبيق ملزمة، وتعتمد على نظام يعرف بـ "أسلوب التنسيق المفتوح"، الذي يساعد على وضع خطط عمل وطنية سنوية، والمراجعة المتكافئة بين الدول الاعضاء، والمشاركة في الممارسة الفضلى، وقيام "المفوضية الأوروبية" بتحديد المتقاعسين وتوجيه اللوم اليهم.

وحيث إن الحكومات، وبخاصة الحكومة الألمانية، كانت تكره انتقادات بروكسل، أسقطت "المفوضية" هذا الأسلوب بالفعل، عندما تم تحديث هذه السياسة في ٢٠٠٥؛ وفي هدوء، تم التخلي أيضاً عن هدف أن يصبح الاتحاد الاقتصاد الأكثر تنافسية وفعالية واعتماداً على المعرفة^(١٣).

بينما فشلت أجنحة لشبونة في إشعال ثورة اقتصادية، فإنها وفرت غطاء سياسياً للحكومات لكي تتخذ إجراءات غير معهودة أحياناً لجعل أسواق العمل أكثر مرونة، وزيادة معدلات التشغيل، والتصدي للبطالة بين الشباب والإبقاء على العاملين الأكبر سناً مدة أطول في العمل، وتحسين التدريب وفرص التعلم. كانت الدول الأوروبية الأكثر نجاحاً هي دول منطقة الشمال، وبخاصة تلك التي أنفقت بسخاء على التعليم واستخدمت التمويل العام لدعم وإعادة تدريب العمال الذين فقدوا وظائفهم، بدلاً من استخدام قوانين العمل الجامدة والإعانات للإبقاء على صناعات تجاوزها الزمن لأسباب اجتماعية.

بحلول عام ٢٠٠٧، كانت كل دول الاتحاد بما فيها فرنسا قد انتهجت، ولو نظرياً، سياسة تشغيل دانمركية تعرف بـ "التأمين المرن" - Flexicurity. تجمع هذه الكلمة المركبة بين قوانين التشغيل، والاستغناء، وتعويضات البطالة السخية، والتدريب، بهدف إعادة التأهيل وحواجز العودة إلى العمل. كان الهدف هو حماية العامل وليس العمل، حيث لم يكن هناك سوى القليل من العمال الذين يمكن أن يتوقعوا الاحتفاظ بوظائفهم مدى الحياة في اقتصاد معولم سريع التغيير؛ وبدعم من المفوضية الأوروبية وافق أصحاب الأعمال والمنظمات العمالية في الاتحاد الأوروبي على مجموعة مبادئ للتوصل إلى أفضل تطبيق ممكن لسياسة "التأمين المرن" في كل أوروبا، مع وضع خصوصية كل دولة في الاعتبار.

تبنى "جون منكز" - John Monks، سكرتير عام الكونفدرالية الأوروبية لنقابات العمال هذا المفهوم، رغم إقراره بأن "التأمين المرن" - Flexicurity كانت كلمة بذينة بالنسبة لبعض دوائر الحركة العمالية، حيث كان البعض يحورونها إلى "flexploitation"^(١٤).

أى "الاستغلال المرن"، وبينما كانت النقابات والاتحادات تفضل استثمار المال العام فى البشر الذين فقدوا وظائفهم، كان أصحاب الأعمال يرون أن الأسهل والأقل تكلفة هو الاستغناء عن العامل. أما كيف يمكن نقل هذا النموذج بسهولة من مجتمع وفرة متجانس، يدفع ضرائب عالية مثل الدانمرك، لتطبيقه فى دول أوروبية أخرى، فأمره متروك للزمن.

بدأ الاتحاد تعويض الخاسرين من ضحايا العولة بإنشاء "الصندوق الأوروبى لتسويات العولة- European Globalization Adjustment Fund" فى ٢٠٠٧ ليقدم نحو ٥٠٠ مليون يورو سنويا على شكل مساعدات مؤقتة، معظمها لإعادة وتأهيل العمال الذين نقلت وظائفهم إلى الخارج، وتقدم "جوزيه مانويل باروسو - Jose Manuel Barros" رئيس المفوضة الأوروبية، بمبادرة لتهدة الفرنسيين والإيطاليين، بعد جدال حاد حول تشريع لتحرير الخدمات خارج الحدود فى الاتحاد، وهو ما كان عاملا مهما فى إحباط الدستور الأوروبى فى الاستفتاء الفرنسى. على أية حال، كان الصندوق مُسكِّنا سياسيا أكثر منه أداة حقيقية من أدوات السياسة المتبعة. فى العامين الأولين لم يرصد سوى ٩٤ مليون يورو كتمويل مشترك للسلطات المحلية فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا.

٥ تداعيات السياسة: خارجيا

فى علاقاته الخارجية، سعى الاتحاد لإدارة العولة وتقليم أظافرها عن طريق تنمية حكم عالمى رشيد على نموذج هياكله الخاصة، كما عقد "شراكات استراتيجية" مع عدد من اللاعبين، بما فى ذلك الاقتصادات الرئيسية الصاعدة - الصين وروسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، كما بنى أو حاول أن يبنى علاقات مع تكتلات تضم منظمات إقليمية مختلفة، بما فى ذلك دول فى مناطق من أفريقيا والكاريبى والباسيفيك، والاتحاد الأفريقى، واتحاد جنوب شرق آسيا - The Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية - South American Common Market.

ket (Mercosur)، كما صنع بالقرب منه شبكة اتفاقيات تجارة وتعاون ومعونات مع دول من أوروبا الشرقية والبحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال سياسة الجوار الأوروبي والعملية الأوروبية المتوسطة. ومن خلال مثل تلك الاتفاقيات، كان الاتحاد يسعى إلى موازنة محيطه من خلال منح حق دخول السوق، ومد يد التعاون إلى الدول التي تتعهد الإصلاحات الاقتصادية (اقتصاد السوق) والقانونية، والأمنية، وحقوق الإنسان، التي يقرها الاتحاد. عمليا، لم تحقق تلك الاتفاقيات الأهداف المرجوة منها، لأن الحكومات والنخب العسكرية والتجارية في الدول الشريكة كانت ترى في أهداف الاتحاد خطرا على مصالحها أو سيطرة عليها. يضاف إلى ذلك أن اعتبار الاتحاد قضايا حقوق الإنسان والحكم الرشيد شروطا للمعونات والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية، أثار استياء النخب الأفريقية من مستعمرهم السابقين، ولم يعد التعامل مع أوروبا ميزة، وبخاصة عندما بدأت الصين في بداية عام ٢٠٠٠ تنتهج دبلوماسية تتسم بقدر واسع من الدهاء، وتقدم مساعدات غير مشروطة، وتبنى الطرق وتقيم المشروعات الكبرى، مقابل عقود سلع طويلة المدى. كان الرئيس السنغالي "عبد الله وادي" يقول لمسئول زائر من الاتحاد الأوروبي: "عندما يعرض علينا الأوروبيون المساعدة في مشروع لإنشاء طريق، يكون على أن أوقع عشرات الأوراق المليئة بكل الشروط المزعجة، أما عندما يعرض الصينيون أن يقوموا بإنشاء طريق، أنظر من نافذتي صباح اليوم التالي فأجدهم يقومون بالعمل". "وادي" أرسل أكبر أبنائه للدراسة في جامعة السوريون في باريس والثاني إلى جامعة بيجين^(١٥).

كانت أوروبا هي المحرك الرئيسي لإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، التي خلفت "الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (GATT)"، والتي تقدم إطارا للتفاوض حول الاتفاقيات التجارية، وكذلك آلية لتسوية النزاعات والحفاظ على القوانين والقواعد. التزام الأوروبيين بمنظمة التجارة العالمية لم يوقفهم، أحيانا، عن استخدام كل الحيل الإجرائية في القانون لتأخير ولى الأحكام التي لا تكون على هواهم في لجان فض المنازعات، مثل تلك الخاصة بالتعريف الخاصة بالموز، والمخصصة لحماية المستعمرات الأوروبية السابقة من منافسة منتجي "موز الدولار" المدعومين من الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى. لم يتم تسوية هذا النزاع التجارى، الأطول في العالم، إلا في ديسمبر ٢٠٠٩.

على الجبهة السياسية، يكرس الاتحاد موارد مالية، وسياسية هائلة لمنظمة الأمم المتحدة، التي يراها الوصية على القانون الدولي والتعاون متعدد الجوانب في قضايا تتنوع بين حفظ السلام، والتنمية، وحماية المناخ، والاهتمام بالصحة العامة؛ وعلى الرغم من أن المفوضية الأوروبية تمثل الدول السبعة والعشرين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، فإن الاتحاد فشل في الاتفاق على نظام تمثيل موحد في الأمم المتحدة، أو صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي. مازالت المصالح الوطنية في الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة ومراكز القوة هي الغالبة، وهي التي تسمو على التكتل وتعظيم النفوذ الأوروبي في المناظر الدولية. بريطانيا وفرنسا ترفضان حتى التفكير في التخلي عن مقعديهما الدائمين في مجلس الأمن الدولي، المكتسبين بعد الحرب العالمية الثانية، لصالح مقعد أوروبي واحد، والذي يمكن أن يكون نتيجة منطقية لتطور سياسة خارجية أوروبية مشتركة.

"اتفاقية لشبونة" منحت الاتحاد الأوروبي، لأول مرة، الشخصية القانونية المطلوبة لتوقيع اتفاقيات، كما حصل الممثل السامي للسياسة الخارجية للاتحاد على حق مخاطبة مجلس الأمن الدولي، شريطة موافقة الدول الأعضاء؛ إلا أن ذلك يظل أمرا مختلفا عن التمثيل المشترك الذي يعطى الاتحاد مثل ذلك النفوذ القوي في مفاوضات التجارة العالمية.

• هل بدأ انحسار العولمة؟

الأزمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة في ٢٠٠٧ وانتشرت في أرجاء العالم في ٢٠٠٨ مدمرة البنوك ومجمدة أسواق الائتمان ومسببة انهيارا في الطلب، هذه الأزمة كانت تشكل أكبر تحد للعولمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أنها خلقت مشكلات غير مسبوقة للاتحاد الأوروبي، إذ كشفت عن مدى بقاء الحكومات الوطنية، وليس الاتحاد، متحكمة في السياسة المالية والاقتصادية. كان التماسك السياسي والاقتصادي للاتحاد والتزامه بسياسة السوق الحرة تحت اختبار حقيقي.

توقفت مفاوضات التجارة الدولية في ٢٠٠٨ بسبب خلاف حول إجراءات حماية تجارة المنتجات الزراعية بين الولايات المتحدة والهند والتي كان الاتحاد الأوروبي يقف منها موقف المتفرج الذي لا حول له ولا قوة. كان حجم التجارة العالمية قد بدأ في التقلص في الربع الثالث من ٢٠٠٨، لأول مرة منذ أوائل الثمانينيات، وكان تمويل التجارة قد تضاعف إلى درجة الجفاف تقريبا، عندما قيدت بنوك التسليف الإقراض كإجراء اضطراري لتجنب العجز. استمر الاتحاد في الدعوة لانعقاد بورة منظمة التجارة العالمية في "الدوحة" بخصوص مفاوضات تحرير التجارة، إلا أن ذلك لم يكن له تأثير كاف على اللاعبين الرئيسيين الآخرين لتحقيق النتائج المرجوة؛ وبدأت الإجراءات الحمائية تتوالى، ليس في شكل تعريفات أعلى أو حصص استيراد أقل، وإنما في شكل خطوات مثل فرض رسوم مضادة للإغراق على مجموعة أكبر من السلع الصينية، واستئناف دعم صادرات الاتحاد من منتجات الألبان.

بدأت بنوك أوروبا الغربية، التي فقدت الأمل في تغطية خسائرها الداخلية، في إعادة رأس المال إلى الداخل وإيقاف تدفق الاعتمادات على فروعها في آسيا والدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد من وسط وشرق أوروبا، ما أدى إلى وضع عملات وديون تلك الدول تحت ضغط شديد؛ كما تأثرت بشدة اقتصادات دول مثل لاتفيا والمجر ورومانيا، عندما كان عليها، فجأة، أن تواجه خلا في المدفوعات بسبب جفاف مصادر إعادة تمويل الدين.

مع قيام حكومات أوروبية، بشكل فردي، بتخصيص عشرات البلايين من اليورو لإنقاذ البنوك الكبرى خارج الحدود، كان الوزراء حريصين على ضمان استخدام أموال دافعي الضرائب للحفاظ على الإقراض الداخلي والإبقاء على العمالة. هذا الشكل من "الحمائية المالية" الزاحفة، كان نادرا ما يتم التعبير عنه كتابة، وعلى الأقل لأن مثل تلك الشروط سيكون مخالفا للقواعد التي تراقب تنفيذها "المفوضية الأوروبية". إلا أن بعض القيادات، من "جوردن بروان" المدافع البريطاني عن السوق الحرة، إلى رئيس البنك المركزي اليوناني، أوضحوا في تصريحات معلنة أن الولاء الأول للبنوك ينبغي أن يكون

لدولها الأصلية، وحذر "جورج بروثوبولوس - George Provopoulos، محافظ البنك المركزي اليوناني بنوك بلاده، التي كانت قد عملت وحققت أرباحا فى دول البلقان المجاورة، بالأ تستمر فى استخدام الإيداعات المحلية لفتح اعتمادات فى تلك الدول. "لا يمكن أن يأخذوا الأموال من الإيداعات اليونانية لتمويل تلك الأسواق" كما جاء على لسانه.

اتضح أن الاتحاد لم يكن مستعدا لمواجهة هذا الشكل من الانحسار المالى للعبة، وكان الرد الأولي يتمثل فى حزمة من الإجراءات الوطنية غير المنسقة، التى كان لبعضها عواقب غير مقصودة، تؤدى إلى إفقار دول الجوار فى الاتحاد؛ فعلى سبيل المثال، كانت أيرلندة أول دولة من دول الاتحاد تعرض ضمنا غير محدد على ودائع البنوك بعد انهيار البنوك الأيسلندية، وكان ذلك إيذانا ببدء قيام المودعين - مذعورين - بسحب أموالهم. لم يغط الضمان الأيرلندى الأولي سوى الودائع فى ستة بنوك فى أيرلندة، وليس المدخرات فى البنوك الأوروبية الأخرى فى نفس الشوارع فى "دبلن" أو "كورك"، ما أطلق موجة من عمليات السحب من البنوك غير المشمولة بالضمان الأيرلندى، الأمر الذى جعل بريطانيا تتقدم بشكوى للمفوضية الأوروبية، التى أجبرت أيرلندة فى آخر الأمر على تغيير تشريعها ليتماشى مع قوانين الاتحاد.

وقعت "المفوضية الأوروبية" تحت ضغط شديد من الحكومات لكى تنحى جانبا قانونها لمساعدة الدول، على الأقل مؤقتا، والموافقة الفورية على المشروعات الوطنية لإنقاذ البنوك ومقرضى الرهن العقاري، وواصلت لجان التنظيم الخاص بالاتحاد الليل بالنهار للموافقة على معظم المشروعات التى يزيد عددها عن الخمسين فى غضون أيام قليلة؛ وعندما أبدت بروكسل قلقها بخصوص الشروط المقيدة أو الآثار الضارة المحتملة للمنافسة، خضعت اللجنة التنفيذية للاتحاد للإكراه والابتزاز السياسى، ولم يكن ذلك من جانب دول مثل فرنسا صاحبة التاريخ الطويل فى العداء لسياسة الاتحاد التنافسية فحسب، بل كان كذلك من جانب دول معروفة بموالاتها لنظام السوق الحرة مثل

السويد؛ وفي ديسمبر ٢٠٠٨ كان "آندرس بوج - Anders Borg" وزير المالية السويدي يرعد قائلا "المفوضية ليست بئاة، وأعتقد أن علينا أن نتخلص من هذا الجيش الكبير من الموظفين البيروقراطيين".

قوانين الاتحاد التي تنظم مساعدات الدول تسمح للحكومات بتقديم مساعدات طوارئ لإنقاذ الشركات التي تواجه صعوبات، شريطة أن تقوم هذه الشركات بعملية إعادة هيكلة بعد ستة أشهر، لتعويض الأضرار الناجمة عن المنافسة التي تسبب فيها ضخ المال العام. تَصْمُن إعادة الهيكلة، على نحو نموذجي، تقسيم بعض الأنشطة التجارية المربحة، أو تخفيض حجم نشاط شركة ما. من ناحية ثانية، أُجبرت الأزمة المالية "المفوضية الأوروبية" على تمديد المواعيد الأخيرة، حيث كانت الظروف الطارئة التي دعت إلى المساعدة مازالت على نفس الدرجة من الحدة وكان من المستحيل تقريبا أن تتمكن البنوك من بيع الأصول في مثل تلك الأسواق. من السابق لأوانه تقييم التأثير بعيد المدى لقوانين المنافسة الخاصة بالاتحاد، ولا عمليات إعادة هيكلة قطاع البنوك على العوامة، لكن من الواضح أن البنوك من المرجح أن تخرج من الأزمة بقدر أقل من الحرية ومن الرغبة في المشاركة في التمويل على نطاق واسع.

كانت الأزمة تهدد بإعادة ظهور انقسام جديد بين الشرق والغرب في أوروبا، بعد أن كان قد بدأ في التلاشي التدريجي بعد عقدين من تقارب السياسات الاقتصادية على إثر سقوط الشيوعية في الشرق. دول مجاورة مثل أوكرانيا، من خارج الاتحاد الأوروبي، لم تجد سوى الصد من بروكسل عندما طلبت المساعدة، وكان عليها أن تناشد صندوق النقد الدولي لإنقاذها؛ أما الأعضاء الجدد في الاتحاد، الذين مازالوا خارج منطقة اليورو مثل لاتفيا والمجر ورومانيا، فكانوا يلقون معاملة أفضل، إذ حصل الكثيرون منهم على قروض من الاتحاد بفائدة أقل لمساعدتهم على موازنة عجز المدفوعات؛ إلا أنهم كانوا مضطرين لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي أولا، لضمان أن يكون الصندوق الموجود في واشنطن قد اتخذ، إلى حد ما، الخطوة السياسية المضادة لظروف التقشف المفروضة على متلقى المساعدة. لاتفيا، على سبيل المثال، اضطرت لتخفيض أجور عمال القطاع العام بنسبة ١٥٪، الأمر الذي أثار موجة

احتجاجات عنيفة، وكان من المتوقع أن ينخفض إجمالى ناتجها المحلى بنسبة ١٢٪ على الأقل فى ٢٠٠٩، وهو ما يعادل ثلاثة أمثال ما حدث للاقتصادات الأكثر تضررا فى أوروبا الغربية.

الدول داخل منطقة اليورو، التى زاد عددها إلى ست عشرة دولة بانضمام سلوفاكيا فى ٢٠٠٩، وصلتها رسالة فصامية من المفوضية الأوروبية، البنك المركزى الأوروبى وألمانيا أكبر من يدفع فى الاتحاد. تم تذكرتهم أولا بأن اتفاقية الاتحاد تحظر، بكل وضوح، قيام الاتحاد أو بنكه المركزى بإنقاذ أى دولة من الدول الأعضاء من أزمة مالية، ثم تم إبلاغهم بأنه فى حال تعرض أى من دول منطقة اليورو لمشكلة خطيرة فى المدفوعات يمكنها الاعتماد على منطقة اليورو، تم إبلاغهم بذلك دون إعطائهم أية تفاصيل لكيفية حدوث ذلك، وأخيرا طلب منهم أن يقوموا بأنفسهم باتخاذ إجراءات تقشف صارمة، أكثر قسوة من إجراءات التسوية المالية المفروضة عليهم، كشرط لقيام منطقة اليورو بإنقاذهم. قامت أربع دول من منطقة اليورو - البرتغال وأيرلندا واليونان وإسبانيا - بخفض حدود الائتمان عن طريق وكالات دولية، وزيادة قسط المخاطرة الذى يكون عليهم أن يدفعوه للمستثمرين لكى يقترضوا. هذا القسط كان يعكس إدراك السوق لخطر العجز مهما بدا ذلك غير وارد بالنسبة للاقتصاديين.

الأزمة المالية خلقت حاجة ملحة لمسألة تنظيم عمل البنوك والمؤسسات المالية العاملة خارج الحدود، ووضع قواعد لذلك سواء فى أوروبا أو عالميا. منظر عشرات الألوف من البريطانيين المصطفين لسحب مدخراتهم من بنك Northern Rock للإقراض العقارى فى سبتمبر ٢٠٠٧، كان يثير تساؤلات دقيقة عن الوضع فى حال حدوث ذلك فى عدة دول فى نفس الوقت، أمام أى من البنوك أو شركات التأمين الثلاثة والأربعين العاملة عبر الحدود، والتى تتحكم فى معظم الخدمات المالية فى الاتحاد.

فى أواخر التسعينيات، وضع الاتحاد نظاما محكما للتنسيق بين الهيئات الوطنية المشرفة على أعمال البنوك والتأمين والضمان، إلا أن الحكومات الوطنية رفضت التنازل عن سلطتها. من دواعى السخرية أن البنوك الكبيرة كانت ترغب فى نظام أوروبى

للإشراف أكثر فعالية للتقليل من متطلبات التبعية المكلفة، التى تواجهها فى دول الاتحاد التى تعمل بها، إلا أن السياسيين لم يكونوا على استعداد للتخلى عن السيطرة الوطنية على التنظيم المالى. كانت بريطانيا، حيث توجد لندن ثانى أكبر مركز مالى عالمى، أقوى المعارضين لقيام أى كيان "أوروبى بالتنظيم منفردا، كما كانت لندن تجادل بأن الحكومات الوطنية والبنوك المركزية هى الملجأ الأخير للإقراض، وعليه، لابد أن تكون الكلمة الأخيرة لها.

إلا أن الأزمة كشفت عن خلل فى النظام، جعل الحاجة أكثر إلحاحا إلى تنظيم مالى يشمل أوروبا كلها. كانت قوانين السوق الموحدة للاتحاد تسمح للبنوك من أى دولة فى المنطقة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبى وأيسلندة والنرويج) بأن تنشئ فروعاً لها فى كل أوروبا، مستخدمة سجلها فى الدولة الأصلية كـ "جواز مرور"، الأمر الذى مكّن بعض البنوك الأيسلندية غير المحكمة التنظيم، والمتمركزة فى دولة صغيرة، تعدادها نحو ٢٧٠.٠٠٠ مواطن، من أن تعلن بقوة فى بريطانيا وبلجيكا وهولندا، وتتلقى إيداعات تصل إلى بلايين الدولارات. لم يكن بإمكان الجهات البريطانية المنظمة أن تكبح نشاطها، وكان عليها أن تعتمد على "ريكيافيك - Reykjavik" للإشراف عليها؛ وعندما انهارت البنوك فى ٢٠٠٨، كان دافعو الضرائب البريطانيين، وليس الأيسلنديين، هم الذين يتحملون مرارة تعويض المدخرين البريطانيين.

ومثلما حدث بالنسبة للبنوك، اختارت دول الاتحاد الحل الوطنى بدلا من الحلول الأوروبية لإنقاذ شركات صناعة السيارات المتعثرة، مستهشدين بالقروض الأمريكية الطارئة لشركات إنتاج السيارات الكبرى فى "ديترويت" كمبرر لتقديم مساعداتهم؛ وكان ذلك سببا فى إطلاق حرب دعم باهظة التكلفة لمساندة قطاع لديه طاقة إنتاجية زائدة فى سوق آخذة فى الانكماش. كان الدعم منصفا فى بعض الحالات، فعلى سبيل المثال كانت كل من فرنسا وألمانيا تكافئ من يقوم "بتكهين" سيارته القديمة (أكثر من عشر سنوات فى فرنسا وتسع سنوات فى ألمانيا) ليشتري سيارة جديدة، وقد أفاد من ذلك كل منتجى السيارات بصرف النظر عن الجنسية، الحقيقة أن نصف الأموال فى ألمانيا كان يتم إنفاقها على السيارات الأجنبية؛ إلا أن القروض الحكومية المباشرة لشركات صناعة السيارات الوطنية كانت تهدد بالإضرار بالمنافسة العالمية فى سوق السيارات، وتضعف قدرة الشركات الرابحة على الاستثمار.

كانت شركات صناعة السيارات من بين الرابحين من العولة عندما غزت الماركات الأوروبية الأسواق سريعة النمو في روسيا والصين والبرازيل؛ ولكن عندما وصل الأمر إلى تسليم أموال دافعي الضرائب لدعم شركات صناعة السيارات، سعت بعض الحكومات لربط ذلك بقيود وطنية، الرئيس الفرنسي "ساركوزي" اشترط ألا تغلق شركتا "رينو Renault وبيجو سيتروين Citroen Peugeot أى مصنع أو تقوم بتسريح العمال في فرنسا، لكي تستطيع الحصول على قروض من الدولة. كان المعنى الواضح لذلك أن إغلاق المصانع وتسريح العمال ينبغي أن يكون في دول أخرى تقوم الشركتان بإنتاج السيارات بها، مثل الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا ورومانيا؛ وكان "ساركوزي" قد أوضح ذلك بعبارة لا لبس فيها في لقاء تليفزيوني في ٢٠٠٩ عندما قال: "أريد أن أوقف النشاط خارج البلاد، وأُثْمِيه في الداخل إن أمكن، إذا كنا نعطي الأموال لقطاع صناعة السيارات من أجل إعادة الهيكلة، فلا نريد أن نسمع أن مصنعا آخر ينتقل إلى الجمهورية التشيكية أو إلى أى مكان آخر... إن إنشاء مصنع في الجمهورية التشيكية لبيع السيارات في فرنسا، أمر لا مبرر له". بموجب قوانين الاتحاد فإن ربط مساعدة الدولة للنشاط التجارى بمثل هذه الشروط، أمر غير قانوني.

تسبب تعليق "ساركوزي" في أزمة دبلوماسية بين باريس وبراغ، وجعل المفوضية الأوروبية تصر على إلغاء مثل تلك الشروط مقابل الموافقة على المساعدة الفرنسية لصناعة السيارات. لم تعد الشروط موجودة على الورق، إلا أن المسؤولين الفرنسيين يقولون إن الجهات التنفيذية المسؤولة عن الصناعة ملتزمة أخلاقيا. قدمت ألمانيا كذلك بلايين اليورو على هيئة قروض ضمان من الدولة لشركة "أوبل Opel" المتعثرة، الذراع الأوروبية للشركة الأمريكية العملاقة "جنرال موتورز" General Motors التي أصابها انهيار شديد، شريطة أن تحافظ على مواقع الإنتاج الألمانية الأربعة المتصادمة مع المفوضية الأوروبية التي أجبرت برلين على التعهد بتوفير الأموال دون شروط جغرافية.

عندما بدأت الأزمة المالية تشتد، استجاب "ساركوزي" بإنشاء صندوق تمويل (يقدر بـ عشرين بليون يورو) لحماية الشركات الرئيسية من ابتلاعها بواسطة أزمة

الضمان أو قيام مصالح أجنبية بشرائها بثمن بخس. كما حث "ساركوزي" دول الاتحاد الأخرى باتتباع نفس النهج، من خلال عدم المساعدة، وكان من أوائل المستفيدين من الدعم الفرنسى شركة Valeo، أحد المنتجين الرئيسيين لمكونات صناعة السيارات الفرنسية، والتي تقوم بإمداد شركتى "رينو" و "بيجو- ستروين".

لم تكن فرنسا هى الدولة الوحيدة القلقة من متضمنات التمويل الذى تتحكم فيه الدولة، ومعظمه من دول أوتوقراطية منتجة للنفط والغاز، وتقوم بشراء أثمان الصناعات الأوروبية بأسعار بخسة مستغلة الأزمة. وبينما تسمح قوانين الاتحاد بحرية انتقال رأس المال من ناحية المبدأ، بما فى ذلك استثمارات دولة ثالثة، إلا أنها تسمح كذلك باستثناءات لأسباب تتعلق بالأمن القومى والدفاع وملكية العقارات، وتسمح للدول الأعضاء أن تقيد التدفق "على أساس من السياسة العامة أو الأمن العام"، وكذلك فى الظروف الطارئة. عادة، كانت ألمانيا تقيد الاستثمار فى مجالات الدفاع، إلا أن الحكومة وضعت مشروع قانون فى ٢٠٠٨ لإنشاء مرادف للجنة الأمريكية للاستثمار الأجنبى، لديها الصلاحيات لمراجعة وإيقاف الاستثمارات التى تزيد عن ٢٥٪ فى كل مجالات الاقتصاد، وذلك لأسباب تخص الأمن القومى أو النظام العام. من دواعى السخرية أن أكبر مستثمر منفرد على رأس القائمة التى تضم أربعين شركة فرنسية فى ٢٠٠٨، كان صندوق تمويل من دولة منتجة للنفط، هو صندوق تمويل معاشات الحكومة الترويجية.

• الاتحاد الأوروبي والأزمة، والإدارة العالمية الرشيدة

كان الرد السياسى الخارجى للاتحاد على الأزمة المالية هو الدعوة إلى نظام جديد لإدارة اقتصادية عالمية رشيدة، يضع قواعد عامة لتفادى تكرار الفشل التنظيمى والمخاطرة، والخلل الاقتصادى العالمى، الذى كان سبب الانهيار. كانت أوروبا تسعى لإعادة صياغة العالم على صورتها كمجتمع يقوم على القانون، له قواعد مالية ملزمة، وكان ذلك أكثر ما يكون وضوحاً فى حالة الجهد الكبير المبذول ضد التغير المناخى،

الذى حاول فيه الاتحاد التوصل إلى اتفاق عالمى ملزم للجميع، بإيقاف الانبعاثات المسببة لاحتراق كوكب الأرض، مع آلية مفاضلة عالمية لتصاريح انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وباعتباره رئيسا للاتحاد فى دورته الفرنسية، أخذ "ساركوزى" زمام المبادرة للضغط فى اتجاه عقد قمة لقادة مجموعة العشرين (G-20)، بما فى ذلك القوى الاقتصادية البازغة فى آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. هذا الاجتماع الذى تم فى واشنطن فى نوفمبر ٢٠٠٨، كان إيذانا بتغير فى النظام العالمى، أعطيت فيه دول مثل الصين والهند والبرازيل والسعودية دورا كاملا لأول مرة على أهم طاولة اقتصادية فى العالم. كان البرنامج الذى تم الاتفاق عليه فى تلك القمة المثقلة (التي استمرت نحو أربع ساعات ضاع معظمها فى الكلمات الافتتاحية)، أقل طموحا من "إعادة تأسيس الرأسمالية" وهو ما كان يطالب به "ساركوزى"، أو "بريتون وودز جديدة" وهو ما كان رئيس الوزراء البريطانى "براون" يدعو إليه. إلا أن القمة دشنت عملية إصلاح تدرجية فى المؤسسات المالية العالمية وتبنى مجموعة من المبادئ تستهدف الإدارة المالية العالمية الرشيدة.

لعب الأوروبيون دورا رئيسيا لإقناع كل من الولايات المتحدة واليابان المترددتين، بالاعتراف بالواقع الجديد، وقبول القادمين الجدد إلى "الحرم الداخلى" حيث يتخذ القرار الاقتصادى، الذى كان مقصورا فى السابق على مجموعة السبعة (G-7)، (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا)، وحضور روسيا الاجتماعات السياسية وليس المالية؛ بالرغم من ذلك لم يكن الأوروبيون مستعدين، أو لعلهم لم يكونوا قادرين، لتنظيم وتحديث تمثيلهم الزائد، والخارج عن المألوف فى تلك الكيانات. كان هناك ما لا يقل عن ثمانية وفود أوروبية فى مجموعة العشرين، لكل منها وقت للكلام مثل ذلك المخصص للصين. فكرة المقعد الأوروبى الواحد فى القمم العالمية متضمنة فى عملية التكامل الأوروبى، منذ أن وافقت الكتلة فى ١٩٩١ على إصدار عملة

موحدة واتباع سياسة خارجية مشتركة، إلا أن ذلك كان يصطدم بواقع غير ملائم من حيث القوة الوطنية والتطلعات الخاصة.

بريطانيا وفرنسا عضوان دائمان لهما حق النقض في مجلس الأمن الدولي منذ إنشائه في ١٩٤٥، ألمانيا وإيطاليا، القوتان المهزومتان في أوروبا في الحرب العالمية الثانية مستبعدتان، ألمانيا لها مقعد على أهم طاولة اقتصادية في الغرب منذ إنشاء مجموعة الدول الخمسة (G-5) في ١٩٧٥، إيطاليا تطلعت على هذا التجمع بعد إنشائه. في صندوق النقد الدولي (IMF)، مازال للدول الأوروبية أصوات ومقاعد أكثر من أية منطقة أخرى في العالم، في ٢٠٠٨ كانت القوة التصويتية للصين في صندوق النقد الدولي مماثلة لتلك التي لدى بلجيكا الصغيرة أو سويسرة، مدير الصندوق، بالعرف - أوروبى بينما رئيس البنك الدولي أمريكى.

في قمة ثانية لمجموعة العشرين (G-20) في لندن في أبريل ٢٠٠٩، اتفق زعماء العالم من حيث المبدأ، على إصلاح حصص وحقوق التصويت في الصندوق بحلول عام ٢٠١١، بهدف إعطاء الدول الناشئة والنامية الفرصة لتكون لها كلمة أقوى، كما تم الإعلان كذلك عن أنه سوف يتم اختيار رؤساء المؤسسات المالية الدولية من الآن فصاعدا بناء على الكفاءة، وهذا بالرغم من أن لكل من واشنطن وبروكسل وسائل عدة للتأثير في الاختيار. حصل الأوروبيون على التزام بالآلا تكون هناك أية سوق أو آلية مالية أو مؤسسة تمارس عملها دون إشراف أو تنظيم. قادت فرنسا وألمانيا توجهها نحو تجريم الملاذات الآمنة للهروب من الضرائب - وهى فى العادة دول صغير تلجأ إلى السرية فى عمل البنوك، لجذب المستثمرين الذين يسعون للتهرب من الخضوع للضرائب فى دولهم، ولغسل دعاوى الجرائم وتجارة المخدرات وكل الأنشطة الممنوعة. وافقت جماعة العشرين (G-20) على نشر قائمة سوداء بمثل تلك "الصلاحيات التشريعية غير التعاونية"، مع توقع فرض عقوبات فى حال رفض تلك الدولة للحد الأدنى من قواعد تبادل المعلومات مع السلطات الضريبية فى الدول الأخرى، فما كان من معظم تلك "الملاذات الآمنة" إلا أن تحركت على نحو سريع لكى تهرب من إدراجها على القائمة

السوداء، بينما استشاطت بعض الدول الصغيرة غضبا، بما فى ذلك سويسرة ولكسمبورج فى أوروبا، لوضعهما على "قائمة رمادية" تضم أسماء دول وعدت "بتنظيف" سلوكها ولم تفعل بعد.

تقليديا، كانت الولايات المتحدة وبريطانيا متساهلتين مع تلك الملاذات التى تحمى المتهربين من الضرائب بل إن بعضها له علاقة تاريخية بهما، وأحد أسباب ذلك هو أن البنوك البريطانية والأمريكية كانت تستغل تلك الواحات المالية وتساهلها لتخفيض مديوناتها الضريبية الخاصة؛ إلا أن الأزمة المالية ومجىء الرئيس الأمريكى "باراك أوباما"، الذى كان قد تقدم عندما كان نائبا فى الكونجرس بمشروع قانون لاتخاذ إجراءات صارمة على تلك الملاذات، أعطيا الأوروبيين الفرصة لذلك.

لم ينتظر الاتحاد الأوروبي نتائج عملية الإصلاح التى كانت تقوم بها مجموعة العشرين فى مجال التنظيم الدولى، لكى يبدأ فى إصلاح منظومة قوانينه؛ وتحت ضغط شديد من البرلمان الأوروبي، تقدمت فرنسا وألمانيا و"المفوضية الأوروبية" بمفترحات لتوجيهات تتعلق برأسمال البنوك وشروطه، والتسجيل والإشراف على الائتمان؛ وبالإضافة إلى ذلك اقترحت الهيئة التنفيذية للاتحاد تشريعا فى ٢٠٠٩ لتنظيم صناديق المضاربات والشركات المساهمة الخاصة وتغيير القواعد المحاسبية، لتجنب زيادة عدم الاستقرار المالى. وبتحركهم إلى الأمام معتمدين على أنفسهم، كان الأوروبيون يأملون فى تحقيق "ميزة صاحب النقلة الأولى" فى التنظيم التى كانت لهم فى الثمانينيات، عندما وضعوا ما أصبح المعيار التكنولوجى العالمى للتليفون المحمول. كان على الدول الأخرى أن تمتثل للنظام الأوروبى إن كانت تريد أن تنافس فى سوق الاتحاد الأوروبى - أكبر سوق داخلية فى العالم.

لم يتضح إلى الآن ما إذا كان ذلك سيكون مؤثرا بنفس الدرجة فى القطاع المالى. مثل الماء، يتدفق المال ويتفادى العوائق حتى ينساب فى المسار الأقل مقاومة؛ وبدلا من جعل أوروبا المقرر العالمى لقوانين التنظيم المالى، فإن موجة التشريعات القادمة على طريق الاتحاد يمكن أن تدفع رأس المال إلى مراكز مالية جديدة خارج

أوروبا، مثلما فعل قانون Sarbanes-oxley الأمريكي الأخرق في ٢٠٠٢، الذي صدر على عجل بعد فضيحة حسابات شركة "Enron"، عندما خُفِّضَ العدد على قائمة الجبولة في بورصة نيويورك للأوراق المالية ودفع الشركات للتسجيل في لندن.

• أوروبا ومستقبل العولة

عند إعداد هذا الكتاب، كانت الأزمة المالية مازالت على أشدها، ولم يكن من الواضح ما إذا كانت الوثبة التي أحدثتها العولة فيما يتعلق بالرخاء العالمي، مع النمو السريع في إجمالي الناتج المحلي في الدول النامية والصناعية وانخفاض معدل التضخم، والمستويات المرتفعة في التشغيل، لم يكن من الواضح ما إذا كانت هذه الوثبة قد انتهت لفترة ممتدة أو مجرد عام أو عامين. وبينما كان هناك حديث عن "إجهاض العولة" - انعكاس للنظام الاقتصادي العالمي الحر - إلا أن الحقيقة كانت أقل قسوة. في داخل الاتحاد، كان تأثير الأزمة يؤكد دور ومسئوليات الحكومات الوطنية أكثر منها بالنسبة للاتحاد ومؤسساته الجماعية؛ وبالرغم من ذلك فإن المعاهدات الدولية والاتفاقيات التجارية للاتحاد، التي شارك فيها الأوروبيون، منعت أي تراجع إلى أسلوب الحماية الذي كان متبعاً في الثلاثينيات. كانت السوق الموحدة التابعة للاتحاد قد أصبحت تحت ضغط شديد من المساعدات الوطنية للبنوك والصناعات، إلا أن الحكومات ظلت ملتزمة باحترام قوانين المنافسة وقواعد التجارة العالمية للكتلة.

يبدو من المؤكد أن الموارد المالية ستصبح أقل عولة على المدى القصير. ستواجه البنوك والشركات ضغوطاً سياسية قوية، في وقت تتزايد فيه معدلات البطالة، لكي تبقى على الإقراض والوظائف في بلادها الأصلية أكثر من الاستثمار الخارجي. تضائل التدفقات المالية على الدول النامية والانهيض المفاجئ في الطلب الأوروبي على الواردات من تلك الدول، عوامل من المؤكد أن تغير أنماط العولة على المدى القصير. مصادر التصدير الهائلة مثل الصين، سيكون عليها أن تنتج المزيد من أجل الاستهلاك المحلي، وأن تُصدّر أقل إلى أوروبا والولايات المتحدة في السنوات القليلة القادمة. سيكون على سلاسل الإمداد العالمية أن تتكيف مع الطلب المتدنّي في الغرب، ولا يمكن

أن نستبعد خطر حدوث صراع اقتصادى أكثر حدة على سعر صرف العملة مثلا، أو نقص السلع، أو بين الدول التى لديها فائض ودول العجز فى موازناتها. ولوغيهم الشديدي بهذه المخاطر، تعهد قادة مجموعة العشرين (G-20) بتجنب خفض العملات التنافسي والإجراءات الحمائية للتجارة، والعمل على تخفيض اللاتوازنات المالية؛ إلا أن كل هذه الالتزامات تبقى تحت الاختبار فى ظل ضغوط الأزمة ومحركاتها.

يضاف إلى ذلك أن مقاومة التغيرات المناخية تمثل تحديا هائلاً للإدارة الرشيدة فى العالم. فى تناوله المشكلة، وضع الاتحاد إطارا ملزما من الناحية القانونية لخفض انبعاثات الاحتباس الحرارى بحلول عام ٢٠٢٠، بنسبة ٢٠٪ على الأقل من معدلات ١٩٩٠، واستخراج ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة، وخفض استخدام الطاقة بنسبة ٢٠٪ من خلال إجراءات ذات كفاءة. أهداف "٢٠ - ٢٠ - ٢٠" هذه، كما أطلق عليها، تم تضمينها تشريعات الاتحاد، مع قيام "المفوضية الأوروبية" - جناحه التنفيذى بالإشراف على ذلك والتلويح بفرض غرامات على الدول التى تتجاوز الأهداف المحددة لها. أما الآلية المركزية لتحقيق هذه الأهداف فكان برنامج الاتحاد لمقايضة الانبعاثات - EU's Emissions Trading Scheme، وهو عبارة عن سوق للكربون تقوم فيه الشركات ببيع وشراء تصاريح إطلاق انبعاثات الاحتباس الحرارى المقتنة من قبل المفوضية، للوفاء بأهداف سياسة الاتحاد.

كما عرض الاتحاد أن يمضى قدما على طريق هذا التوجه، وقبول القيام بتخفيض إلزامى آخر يصل إلى ٣٠٪ فى حال موافقة الدول الرئيسية الأخرى المنتجة للانبعاثات على تخفيضات ملزمة مماثلة. فى مفاوضات الأمم المتحدة بخصوص التغيرات المناخية. فى كوبنهاجن فى ديسمبر ٢٠٠٩ فى ذلك المؤتمر، فشل الأوروبيون فى الحصول على أى تعهدات من القوى الأخرى بخفض الانبعاثات وتحديد أية أرقام لذلك، كما فشلوا فى التوصل إلى اتفاقية ملزمة قانونا بخصوص حماية المناخ، أو إنشاء منظمة عالمية للبيئة World Environmental Organization، ذات صلاحيات مشابهة لتلك التى لدى "منظمة التجارة العالمية". وزير البيئة السويدي، الذى كان أحد أعضاء وفد مفاوضى

الاتحاد، وصف نتيجة المؤتمر بالكارثة، حيث كانت على حد تعبيره مجرد إعلان سياسى غير ملزم لتقييد الاحترار الكونى بدرجتين مؤويتين على الأكثر، عن عصور ما قبل الصناعة، دون تحديد أى هدف لخفض الانبعاثات.

فى كوينهاجن، كان النموذج الأوروبى للإدارة العالمية الرشيدة التى تعتمد على كيان متخط لسلطة الدولة لفرض الامتثال، هذا النموذج رفضته القوى الصاعدة - الهند والصين - بالإضافة إلى الولايات المتحدة، حيث ينظر حتى مجلس النواب الذى يسيطر عليه الديمقراطيون بارتياح إلى أى انتهاك للسيادة الوطنية؛ وإذا كان الاتحاد غير قادر على إقناع الولايات المتحدة والصين والهند وغيرها من الدول الصاعدة بالانضمام إلى الأوروبيين فى القيام بتخفيضات ملزمة فى انبعاثات الاحتباس الحرارى، فإن هناك مجازفة بأن يلجأ إلى قيود تجارية على الدول ذات القوانين البيئية المترخية.

وكما رأينا، فإن الدعم الأوروبى العام للعولة كان فى تدهور قبل صدمة الأزمة المالية، بسبب القلق على العمالة والأخطار المتوقعة على الرفاه الاجتماعى والمعايير البيئية. مشاعر القلق هذه من المرجح أن تتعمق بسبب زيادة معدلات البطالة وزيادة الضرائب وتقليص المزايا الاجتماعية بهدف تمويل عجز الموازنة نتيجة للأزمة. كان الغضب بسبب فقدان الوظائف واتساع الهوة الاجتماعية وتخفيض الأجور على إثر الأزمة المالية، كان كل ذلك وقودا للتظاهرات وعدم الاستقرار السياسى فى العديد من دول الاتحاد فى ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. سيكون على الحكومات الأوروبية أن تولى العدالة الاجتماعية اهتماما أكبر، وأن تضع سياسات لتخفيض الفوارق الكبيرة فى الثروة والدخل، التى اتسعت بشكل كبير على مدى السنوات العشرين الأخيرة، هذا إن كان لها أن تحافظ على الدعم العام للتجارة الحرة والأسواق المفتوحة.

تثير الأزمة شكوكا أخرى بخصوص استدامة نموذج العولة الذى ساد على مدى عقدين، ويجادل كل من "رونالد فندلى - Ronald Findlay" و "كيفن أو روركى Kevln O'Rourke" بشكل مقنع، بأن الجيوسياسة كانت بنفس درجة أهمية التقدم التكنولوجى

فى خلق الظروف المواتية للفرات الماضية من العولة الاقتصادية. لقد كانت عولة القرن التاسع عشر نتاجا للتفوق العسكرى البريطانى والاستقرار الجيوسياسى الذى حققه مؤتمر فيينا بعد الحروب النابليونية، أكثر مما كانت نتيجة للمحرك البخارى والتقدم الذى تحقق فى مجال النقل البحرى. "إن تعاظم العولة فى الفترة ما بين ١٨١٥-١٩١٤ يمكن النظر إليه باعتباره، فى جزء كبير منه، يعود إلى إرساء نظام جيوسياسى جديد نتيجة لانتصارات بريطانيا العسكرية على فرنسا، خصمها الرئيسى فى أوربا الغربية وترسيخ السيطرة البحرية البريطانية على محيطات العالم" (١٦).

القوى الموجهة للثورة الاقتصادية فى السنوات العشرين الماضية هى الإنترنت، ووسائل الاتصال الرخيصة، والهواتف المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر، والنقل الجوى والبحرى الكثيف بأسعار زهيدة.

كما أن سقوط الاتحاد السوفيتى، والتفوق العسكرى الطاغى للولايات المتحدة، التى كانت المؤسسات المالية العالمية تصف نموذجها الاقتصادى للعالم وتنصح باحتذائه فيما أطلق عليه "إجماع واشنطن"، وكان كذلك من العوامل التى هأت الظروف الجيوسياسية للعولة. وعلى عكس بعض التنبؤات المتعجرفة، لم تكن تلك نهاية التاريخ، فقد أنهت الأزمة المالية والحروب فى العراق وأفغانستان تلك المرحلة أحادية القطب من الصعود الأمريكى، بالرغم من بقاء القوة العسكرية للولايات المتحدة دون منافس. الأزمة تبشر بعالم أكثر تعددية قطبية ولكن ليس أكثر استقرارا بالضرورة؛ فالمنافسة المتنامية على الموارد النادرة، والأسعار المرتفعة للطاقة، وتأثير التغيرات المناخية، والأخطار اللامتناهية مثل القرصنة البحرية والإرهاب، كل ذلك من شأنه أن يحدث الفوضى والارتباك فى البيئة المواتية للعولة الاقتصادية.

الرد الأوروبى هو السعى إلى أشكال متفق عليها من الإدارة الرشيدة فى العالم، تنتظم مجموعة من القوانين والقواعد العامة من أجل تنمية اقتصادية بيئية مستدامة؛ إلا أن الاتحاد لا يملك الوسيلة الدبلوماسية أو العسكرية أو الاقتصادية لفرض مثل ذلك الوضع، وربما يفتقر أيضا للإرادة السياسية؛ كما أن القوى الصاعدة مثل الصين

والهند، بالإضافة إلى روسيا الناهضة من جديد، قد تعتبر أوروبا ضعيفة وسانحة. لقد كان الفشل في التوصل إلى اتفاقيات ملزمة، سواء فيما يتعلق بتحرير التجارة أو حماية المناخ في ٢٠٠٩، كان انتكاسة لنموذج الاتحاد الأوروبي، كما كشف عن أن الحلول العالمية لم تعد في يد أوروبا؛ أما ما إذا كان الاتحاد سوف يمضي في طريقه نحو هدف إيجاد صيغة تعددية منظمة من العولمة، فإن ذلك يتوقف على القرارات التي تتخذ في واشنطن وبيجين، وربما نيودلهي، أكثر مما هو على التسويات والحلول الوسط التي يتم التوصل إليها في بروكسل.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

- Bhagwati, Jagdish. *In Defense of Globalization*. New York: Oxford University Press, 2007.
- Glyn, Andrew. *Capitalism Unleashed: Finance, Globalization and Welfare*. Oxford: Oxford University Press, 2006.
- Stiglitz, Joseph. *Making Globalization Work*. New York: Norton, 2006.
- Wolf, Martin. *Why Globalization Works*. New Haven, CT: Yale University Press, 2004.

الفصل الثامن

فرنسا

الحنين إلى الماضي والنجسية والواقعية

(رونالد تيرسكى)

Ronald Tiersky

أكثر من أى دولة أوروبية أخرى، تريد فرنسا أن يكون لها صوت عالمى مميز فى الشئون الدولية. كلاتهما، بريطانيا وألمانيا قوتان أوروبيتان متساويتان، كل على طريقتهما، إلا أن باريس وحدها، وليس لندن أو برلين، هى التى تسعى منذ أن أسس "شارل ديغول-Charles de Gaulle" الجمهورية الخامسة، إلى أن يكون لها صوت على المسرح الاستراتيجى العالمى.

كانت العضلة الفرنسية دائما، هى كيفية تجسيد الهوية بين هدفها فى القيادة العالمية والوسائل الضرورية لتحقيق ذلك فرنسا؛ فى حد ذاتها، ليس لديها الموارد ولا الثقل الاستراتيجى لتحقيق ذلك. بمفردها، وفى محاولتها أن تقود أوروبا دبلوماسيا، لابد أن تصطدم النشاطية الفرنسية بحذر السياسة الخارجية الألمانية وهو أمر مفهوم، ويتضاؤل طموح بريطانيا والتزامها المتردد إزاء علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة؛ وعالية كانت السياسة الخارجية الفرنسية تنطوى على ما يزعج الحكومات الأخرى بدلا من أن يجتذبها.

والنتيجة، قلق دبلوماسى وجودى فرنسى، وإحباط فى مجال السياسة الخارجية يتمثل فى رئيسها الحالى "نيكولا ساركوزى"، الذى يعكس أداؤه افتتاننا بنفوذ "ديغول"

الذى كان، وتوقا شديدا إلى استعادته. فرنسا، لى تكون فرنسا بحق، ينبغي عليها أن تقود، أو أن تحاول على الأقل؛ وعلى العكس من ذلك فإن كلا من البريطانيين والألمان قد تخلوا، إلى حد كبير، عن فكرة أنهما قوى عالمية. مايزق فرنسا القوى القائمة إذن، هو تصور سياسة خارجية أكثر واقعية، مع عدم التنازل عن فكرة أن لها دورا خاصا فى العالم عليها أن تقوم به، وبون التخلي عن الأمل فى حشد ألمانيا وبريطانيا خلفها.

على هذه الخلفية، فإن الاتحاد الأوروبى هو مفتاح فرنسا إلى التحقق الجيوسياسى. فرنسا بمفردها، ليست سوى قوة دبلوماسية من الدرجة الثانية، واقتصادية من المستوى الثانى كذلك (بالرغم من كونها خامس أو سادس أكبر اقتصاد فى العالم)؛ ولكن لى تصل إلى المستوى الذى يمكن أن فعل تمثل فيه الدبلوماسية الفرنسية المصالح والتوجهات الأوروبية المشتركة، فلا بد من أن تستخدم المسرح الأوروبى كوسيلة لتقوية وتوسيع نفوذها الجيوسياسى.

فرنسا وألمانيا، أو ما يسمى بالركبة الفرنسية - الألمانية، هما ما كان يدفع عملية التكامل الأوروبى ويوجهها، من خلال بناء الاتحاد الأوروبى داخليا على مدى السنوات الخمسة الأخيرة؛ أما بالنسبة للسياسة الخارجية فقد كان الرؤساء الفرنسيون دائما أكثر ميلا للعمل منفردين، حيث يعطى النظام الرئاسى الفرنسى للرئيس سلطات واسعة، غير مقيدة؛ بالرغم من ذلك، لابد من أن تكون فرنسا "مواطننا أوروبا صالحا" على المدى الطويل، وذلك لأن مصالحها القومية مرتبطة بنجاح الاتحاد على الأقل، وفشل التكامل الأوروبى يعنى فشلها حتما.

• ملكية منتخبة: الرئاسة الفرنسية والسياسة الخارجية

الحقيقة الأولى عن السياسة الخارجية الفرنسية، هى أنها كلها تقريبا، من صنع الرئيس نفسه، وبدرجة أكبر مما هو موجود فى أى نظام ديمقراطى آخر. فى النظم البرلمانية لدول مثل بريطانيا وألمانيا وإسبانيا، لابد من أن يحسب القادة حساب القوى المضادة داخل النظام؛ على سبيل المثال، توازنات الرأى داخل أحزابهم أو الأغليات

البرلمانية التي تمثل تحالفات داخل الحزب، وليس الأغلبية المطلقة داخل حزب واحد؛ وفي أى ائتلاف حكومى، يمكن أن يؤدى انشقاق أى حزب حتى وإن كان صغيرا، إلى إسقاط رئيس الوزراء، وفي حالة "مارجريت تاتشر - Margaret Thatcher" و "توني بليز - Tony Blair" فى بريطانيا، يمكن أن يؤدى أى تمرد حزبي داخلى إلى طرد رئيس الوزراء، بينما فى النظام الأمريكى لا يمكن أن يكون للرئيس سيطرة تامة فى الكونجرس حتى على الحزب الذى ينتمى إليه، وغالبا ما يكون عليه أن يتعامل مع مجلس يسيطر عليه الحزب الآخر؛ وهكذا فإن صناعة السياسة الخارجية الأمريكية هى دائما "لعبة شد حبل" أكثر منها ممارسة لسلطة فى يد ملك منتخب.

على رأس المنظومة الدستورية للجمهورية الخامسة التى أنشأها "ديجول"، هناك احتمال لوجود صيغتين سياسيتين. أحيانا تكون الأغلبية الرئاسية متكافئة مع الأغلبية البرلمانية، فما دام الرئيس يسيطر على الأغلبية فى البرلمان يكون له كامل الاستقلالية فى السياسة الخارجية، وذلك بسبب تاريخ طويل من الخضوع الحزبي الشديد لرغبات الرئيس؛ ولكن عندما تأتى الانتخابات البرلمانية بأغلبية معارضة للرئيس، سيكون هناك صراع بين الرئيس ورئيس الوزراء للتحكم فى السياسة. فى النظام الفرنسى، وهو شبه رئاسى وشبه برلمانى، نجد الجوانب الرئيسية فى الدستور غامضة؛ وبينما مازال هناك افتراض بهيمنة الرئاسة على الشؤون الاستراتيجية فى "ائتلاف" اليمين واليسار (أو اليسار واليمين)، فإن السياسة الخارجية التى تتطلب موافقة برلمانية يمكن أن تنقلب إلى حرب مناورة^(١).

كان الضعف السياسى للائتلافات الحكومية شديدا إلى الدرجة التى جعلت السياسيين يعيدون النظر فى تلك الصيغة، وربما كان يعنى تحويل النظام الفرنسى إلى نظام رئاسى كامل، إلغاء منصب رئيس الوزراء وكل الوجه البرلمانى للنظام. بدلا من ذلك، تم تغيير النظام الانتخابى لتعظيم إمكانية تكافؤ التوجهات الرئاسية والبرلمانية، فتم تقصير فترة بقاء الرئيس فى منصبه من سبع سنوات إلى خمس (أى أن تصبح مثل الدورة البرلمانية)؛ والآن تعقد الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية مباشرة، وليس بعدها، لزيادة الفرصة أمام نتيجة الانتخابات الرئاسية لتحقيق نتيجة برلمانية تكميلية.

مازال بالإمكان أن يكون هناك فريق مختلط على القمة، وإن كان ذلك أقل احتمالا من ذي قبل.

الرؤساء الفرنسيون والسياسة الخارجية الفرنسية

تبرز أسماء ثلاثة من الرؤساء الفرنسيين الذين قاموا بأدوار بالغة الأهمية في صنع سياسة فرنسا الخارجية، في الجمهورية الخامسة: "شارل ديغول" و"فرانسوا ميتران" والرئيس الحالي "نيكولا ساركوزي".

• "شارل ديغول" (١٩٥٨ - ١٩٦٩)

كان "ديغول" هو "الزعيم العظيم" لفرنسا الحديثة والأشبه بـ "فرانكلين روزفلت" Franklin Roosevelt في الولايات المتحدة أو "ونستون تشرشل" - Winston Churchill في بريطانيا؛ كما كان المنقذ السياسي لبلاده مرتين عندما أعادها من الهاوية "كما يقول. أثناء الغزو الألماني الكاسح لفرنسا، هرب "ديغول" إلى لندن في ظروف شديدة الصعوبة، حيث شكل حكومة فرنسية في المنفى ونظم حركة "المقاومة" التي حلت، على نحو أقرب إلى الإعجاز، محل نظام فيشي - Vichy العميل بعد تحرير فرنسا. الفيلم الذي يظهر فيه الجنرال وهو يقود موكب الانتصار من قوس النصر عبر "الشانزليزية" متجها إلى المجلس البلدي في باريس ليس أقل من أيقونة، هو رؤيا لفرنسا تولد من جديد.

ترأس "ديغول" مؤقتا الحكومة الفرنسية بعد الحرب، ولكنه استقال في يناير ١٩٤٦ لأنه لم يستطع أن يحصل على دعم لتأسيس نظام رئاسي وترك السياسة ولم يعد إلا في ١٩٥٨ عندما استدعاه البرلمان لإنقاذ فرنسا للمرة الثانية في لحظة حرجية إبان حرب فرنسا الاستعمارية الكارثية في الجزائر؛ وحينذاك كان قادرا على فرض الدستور الرئاسي الجديد الذي لم يتمكن من الفوز به بعد الحرب. بدأت السيادة

الرئاسية بالسياسة الخارجية. نزع "ديجول" كل السلطة من البرلمان والأحزاب لكي يحل المشكلة الجزائرية التي كان هناك إجماع على أنها كانت قد أصبحت مادة لأزمة وطنية. مدركة أن الإبقاء على الجزائر فرنسية كان مغامرة عبثية، وافقت حكومة "ديجول" على استقلالها الوطني في ١٩٦٢، وبهذا الإنقاذ القومي الثاني توطد سحر شخصية "ديجول" وتوطدت شرعية الجمهورية الخامسة، كما أصبحت فرنسا دولة يسيطر فيها الرئيس دون منازع على السياسة الخارجية .

كان هدف "ديجول" هو إعادة بناء مكانة ونفوذ فرنسا في النظام العالمي. لم تستطع فرنسا أن تكون ندا للقوتين العظميين الأمريكية والسوفيتية، ولكن "ديجول" من خلال المهارة والصلابة، استطاع أن يجبر القوى الأكبر على أن تحسب حسابه، وبالتالي أن تحسب حساب فرنسا .

كان الهم الأول هو توطيد استقلالية ومصداقية السياسة الخارجية الفرنسية. إذ كان "ديجول" يدرك جيدا أنه طالما كان الاتحاد السوفيتي يمثل خطرا، فلابد من أن تكون فرنسا وأوروبا في حاجة إلى الضمان الأمني من قبل الولايات المتحدة. كان يعرف كذلك أن فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة حلفاء طبيعيين على رقعة الشطرنج الجيوسياسية العالمية؛ وكانت استراتيجيته هي أن يوضح كيف يمكن أن تكون فرنسا حليفا للولايات المتحدة، دون التسبب بحمد كل مذكرة تخرج من واشنطن - ولكي يثبت أن فرنسا يمكن أن يكون لها سياستها الخارجية الخاصة من خلال الاستخدام الجيد لها .

حتى في خضم الحرب الباردة، كان مقتنعا بضرورة أن تحت فرنسا السوفيت على انفراجة محدودة ومنفصلة في العلاقات بينهما، ولو حتى لتوفير إمكانية لهم للمناورة بالورقة الفرنسية ضد الولايات المتحدة، ويطرح نفسه لاعبا شبه مستقل في لعبة واشنطن - موسكو، كان "ديجول" يفكر فيما هو أبعد من ذلك، ومما لا شك فيه أنه كان يجازف.

إلا أن الضمان النووي الأمريكي للأمن الأوروبي كان هناك؛ وبمعنى ما، كان بالإمكان استخدام قوة الولايات المتحدة كرافعة لتأكيد استقلالية فرنسا وأوروبا؛

وبالإضافة إلى ذلك، كان "ديجول" يعتقد أن النموذج الفرنسي يمكن أن يشجع حكومات أخرى في أوروبا الغربية، وبذلك تصبح فرنسا الزعيم الدبلوماسي للقارة دون منازع .

ولأنه كان يعول كثيرا على استقلالية فرنسا وأوروبا، كانوا في واشنطن يرونه معاديا لأمريكا بشكل شخصي رغم أنه لم يكن كذلك؛ وكإنسان واقعي، كان يدرك تماما كم كانت فرنسا وأوروبا الديمقراطية مدينة للولايات المتحدة بسبب دورها في الحربين العالميتين الأولى والثانية. كان همه العظيم، أو بالأحرى كربه المقيم، هو انتهاء فرنسا وأوروبا كقوى عالمية. في كتابه "مذكرات الحرب"، يروي "ديجول" قصة لقائه بـ "هارى هوبكنز - Harry Hopkins" المبعوث الخاص لـ "فرانكلين روزفلت"، قبل مؤتمر الثلاثة الكبار مباشرة في "يالطا" في فبراير ١٩٤٥ (الذي لم تدع إليه فرنسا، أى "ديجول"). قال "هوبكنز" إن افتقاد الولايات المتحدة الثقة في فرنسا، حتى في فرنسا بقيادة "ديجول"، كان يرجع إلى "خيبة الأمل الشديدة التي انتابتنا عندما وجدنا فرنسا تنهار وتستسلم إبان كارثة ١٩٤٠"، أما "ديجول" الذي كان لديه الانطباع نفسه بخصوص الأقول الفرنسي، فقال لـ "هوبكنز" إنه أيا كان الأمر، فإن الولايات المتحدة لا تترك عندنا انطباعا بأنها تعتبر مصيرها مرتبطا بمصير فرنسا، أو أنها تتمنى أن ترى فرنسا عظيمة وقوية، أو إنها تبذل كل ما في مقدورها لتساعدنا على أن نظل أو أن تصبح كذلك مرة أخرى. ربما لا نكون جديرين بمثل هذا الجهد، وفي هذه الحالة أنتم محقون؛ ولكن ربما ننهض مرة أخرى، وحينذاك ستكونون مخطئين، وفي كلتا الحالتين، فإن تصرفكم يستهدف إبعادنا"^(٢).

كان ذلك هو جوهر شكوى "ديجول" من الولايات المتحدة، وبتعبير المفكر السياسي "ستانلى هوفمان Stanley Hoffmann"، فإن "الديجولية" كانت دائما "اتجاها أكثر منها سياسة"^(٣). وبينما الاستياء من القوة ذاتها قد يكون دائما، فإن السياسة الخارجية نفسها لا بد من أن يتم تكييفها حسب المواقف المختلفة؛ وكرئيس لفرنسا في الفترة من ١٩٥٨ : ١٩٦٩، أعاد "ديجول" توجيه السياسة الخارجية الفرنسية في جوانب عدة منها .

أولاً: وضع فرنسا في الجانب الصحيح من قضية التحرر من الاستعمار. بعد الحرب العالمية الثانية، كانت فرنسا تريد الإبقاء على إمبراطوريتها، إلا أن جيشها هُزِمَ في الهند الصينية على يد قوات شيوعية / وطنية بقيادة "هوشي منه -Hochi Minh" وكانت النهاية في الهزيمة الكارثية في "ديان بيان فو - Dien Bhen Phu"، في مارس - مايو ١٩٥٤؛ وفي الجزائر طردت جبهة التحرير الوطنية الفرنسيين في حرب بدأت في ١٩٥٤ ولم تنته إلا مع تحول "ديجول" التاريخي، عندما وافق على حق الجزائر في تقرير مصيرها. محولاً الاضطراب إلى فضيلة بكل دهاء، استطاع أن يجعل من فرنسا بعد ذلك ممثلاً للحركة العالمية للتحرر من الاستعمار بين القوى العظمى .

ثانياً: أعاد "ديجول" توجيه سياسة فرنسا بالنسبة للصراع بين الشرق والغرب. لم يغفل قط عن حقيقة مهمة، وهي أن أمن فرنسا وأوروبا الغربية إبان الحرب الباردة كان يعتمد على الولايات المتحدة، كما أن محاولته الأولى للوفاق مع الاتحاد السوفيتي في ١٩٥٩ - ١٩٦١ كانت مهمة بالنسبة لـ موسكو، طالما كانت في اتجاه فك الارتباط بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة؛ إلا أن أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر ١٩٦٢ أظهرت محدودية مساحة المناورة الفرنسية دبلوماسياً وسياسياً. كان "ديجول" شديد الغضب إذ كان يعتقد أن الأزمة تعني "عودة إلى يالطا"، أي انقسام أوروبا الذي يقضى على إمكانية الوفاق بين أوروبا الغربية وروسيا. في ١٩٦٤، فاجأ "ديجول" كلا من واشنطن وموسكو، عندما كانت فرنسا أول دولة غربية تعترف بـ الصين الشيوعية. قرارات "ديجول" المذهلة أثناء الحرب الباردة كانت إيداناً بقيام زعماء غربيين آخرين بالتحرك شرقاً، بما في ذلك سياسة "فيلي برانت - Willy Brandt" مستشار ألمانيا الغربية المعروفة بـ "السياسة الشرقية Ostpolitik" مع الكتلة السوفيتية في مطلع ١٩٦٩، وزيارة الرئيس الأمريكي "ريتشارد إم. نيكسون - Richard M. Nixon" (الذي كان شديد الإعجاب بـ "ديجول") للصين في ١٩٧٢.

ثالثاً: أعاد "ديجول" توجيه سياسة فرنسا بالنسبة لأوروبا. كانت سياسته الأوروبية تعتمد على أولويات ثلاثة، أولها التصالح مع ألمانيا الغربية. في يناير ١٩٦٣، وقع مع المستشار الألماني "كونراد أديناور - Konrad Adenauer" اتفاقية ألمانية -

فرنسية تاريخية، للصدّاقة والتعاون الاقتصادي والتضامن السياسي. أنهت الاتفاقية حالة العداء بين الدولتين، كما كانت بمثابة إقرار فرنسي بشرعية عودة ألمانيا الغربية إلى أوروبا.

الأولى الثانية فى سياسة "ديجول" الأوروبية تتعلق بـ بريطانيا، التى كان يعتقد أنها لن تكون أوروبية تماما، لأن تاريخها كله كان يضعها دائما بمعزل عن القارة، ولأن نزعتها الأطلنطية ما بعد الاستعمار كانت تعنى أنها سوف تكون بمثابة "حصان طروادة" لمصالح الولايات المتحدة فى الشئون الأوروبية. كانت بريطانيا قد رفضت الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية عندما تأسسها فى عام ١٩٥٨؛ ولكنها بعد سنوات قليلة، وبعد أن أدركت نجاحها تقدمت بطلب للعضوية، وكان من الطبيعى أن يعترض "ديجول" على البريطانيين فى ١٩٦٣؛ وبالتالي كانت مسألة ما إذا كانت بريطانيا دولة أوروبية تماما، ما زالت على الأجندة^(٤).

وكان المظهر الثالث فى سياسة "ديجول" الأوروبية، هو الالتزام بمبدأ أن التكامل الأوروبى لابد من أن يكون انعكاسا للسيادة القومية، أكثر مما هو محاولة لتزوير السيادة فى كيان بيروقراطى نخبوى برئاسة مجموعة من التكنوقراط غير منتخبة، وهو ما يعنى اتفاقيات بين الحكومات تجسدها معاهدات بدلا من دولة أوروبية فيدرالية لها دستور.

• "ديجول" ومنظمة حلف شمال الأطلنطى.

كان قرار "ديجول" فى ١٩٦٦ بانسحاب فرنسا من القيادة العسكرية الموحدة لحلف شمال الأطلنطى، هو الخطوة الأكثر إثارة فى سياسته الخارجية وكان يبدو تنصلا من التضامن الغربى. إلا أن هدف "ديجول" من ترك القيادة العسكرية المركزية لم يكن إخراج فرنسا من التحالف الأطلنطى، فالمنظمة ليست مجرد حلف عسكرى، وإنما هى، بالأحرى، تحالف سياسى ذو قوة عسكرية. استمرت فرنسا فى أن تكون مُمثلة فى مجلس شمال الأطلنطى North Atlantic Council، مشاركة فى كل المجالات باستثناء هيكل القيادة العسكرية.

كان الحلف (NATO) فى نظر "ديجول"، مجرد منظومة يشارك فيها الحلفاء بقوات لخدمة استراتيجية تضعها واشنطن^(٥). فرنسا، على العكس من ذلك، كان لابد أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها عند الضرورة. فى العصر النووى، لا يمكن أن تغامر أى دولة بتدمير نفسها، حتى لمساعدة حليف تربطها به اتفاقية قانونية، كما كان "ديجول" يشك فى أن يُعَرَّض أى رئيس أمريكى واشنطن أو نيويورك للخطر من أجل إنقاذ باريس؛ وعليه، لابد من أن تكون لفرنسا أسلحتها النووية الخاصة. فُجِّرت فرنسا قنبلتها النووية الأولى فى ١٩٦٠، وسرعان ما أصبح لديها رادع نووى صغير إلا أنه مستقل وكاف .

كانت الولايات المتحدة قد حاولت إثناء فرنسا عن تطوير رادع نووى مستقل، كما كانت إدارة "إيزنهاور" قد عرضت وضع أسلحة نووية أمريكية فى فرنسا على أساس "مفتاح مزدوج"، بمعنى أنه لا يمكن إطلاقها دون موافقة الولايات المتحدة؛ وكان "ديجول" قد رفض ذلك، قائلا لـ "جون فوستر دالاس - John Foster Dules"، وزير خارجية "إيزنهاور" : "إذا وافقتم على أن تبيعونا قنابل فسنكون سعداء بشرائها، شريطة أن تكون خاصة بنا ودون أى تحفظات".

قام "ديجول" بتغيير سياسة فرنسا فى الشرق الأوسط كذلك نتيجة لحرب الستة أيام بين العرب وإسرائيل فى ١٩٦٧؛ وكانت الهزيمة غير المتوقعة لجيوش ثلاث دول (مصر وسوريا والأردن) واحتلال إسرائيل شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية لنهر الأردن، قد جعلت النولة الصغيرة - إسرائيل - تبدو القوة الكبرى .على الفور، فرض "ديجول" حظرا على شحنات الأسلحة لإسرائيل المنتصرة. كانت فرنسا، على مدى طويل، قد دعمت أمن إسرائيل، وساعدت الإسرائيليين سرا فى تطوير قدراتهم النووية، وفى الوقت نفسه كانت لها علاقات خاصة مع الدول العربية من أجل النفط والنفوذ الجيوسياسى، ولذا كان "ديجول" يعتقد أن هذا التحول فى علاقة فرنسا بإسرائيل يعبر عن سياسة فرنسية تتسم بالتوازن وعدم الانحياز لطرف؛ أما إسرائيل، فكان من الطبيعى أن تعتبر ذلك خيانة. هذه السياسة الجديدة وضعت فرنسا فى حالة خصام مع ألمانيا الغربية، النصير القوى لإسرائيل منذ إنشائها فى ١٩٤٨. منذ ذلك الحين أصبحت مواقف فرنسا من إسرائيل مثيرة للجدل.

باستعادة الأحداث، سنجد أن "ديجول" كان هو الزعيم الأوروبي الأصيل في النصف الثاني من القرن العشرين، فهو الذي وضع قضية استقلال أوروبا على الأجندة، حتى قبل انتهاء الحرب الباردة. كان لتحديه الهيمنة الأمريكية معجبون كثيرون، وليس في أوروبا وحدها. صحيح أن انتقاداته لغياب الإرادة السياسية الأوروبية كانت محل استياء من بعض الأوروبيين، إلا أنها كانت تحظى باعتراف ضمني من الكل. على أن أولية الدول - الأمة وليس الفيدرالية، في التكامل الأوروبي، هو الذي حسم الجدل حول كيفية هيكلة هذا التكامل؛ كما أن ثبات سياسته الخارجية، رغم فشله في زعزعة أولية القوى العظمى، أصبح مقياسا للزعامة الأوروبية بعده.

• "جورج پومپيدو" "وڤاليرى جيسكار ديستان".

كانت رئاسة "جورج پومپيدو" George Pompidou في الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧٤ (وڤاليرى جيسكار ديستان - Valéry Giscard d'Estaing (في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨١) اللذين خلفا "ديجول"، كانت متواضعة مقارنة برئاسته. كانت هناك تطورات ملحوظة، ولكن السبعينيات كانت غارقة في مستنقع الكساد الاقتصادي العالمي، وركود حركة التكامل الأوروبي، والأزمة المستمرة في الولايات المتحدة، بما في ذلك الهزيمة في فيتنام، واستقالة الرئيس "نكسون"، وسياسة "جيمي كارتر" الخارجية الفاشلة إلى حد كبير.

كان "پومپيدو" آخر رئيس وزراء عمل مع "ديجول"؛ وبالرغم من "أصالته" الديجولية، ألغى فيتو "ديجول" على طلب بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الأوروبية. في سنة ١٩٧٣ انضمت بريطانيا إليها مع كل من أيرلندا والدانمرك. كان "پومپيدو" يعتقد أن "أوروبا ناجحة"، لابد من أن تكون في حاجة إلى بريطانيا، وأن المجموعة الأوروبية كانت في حاجة إلى أن تكبر، وأن رد فعل بريطانيا سيكون جيدا بدخولها المجموعة، حتى وإن كانت علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة سوف تعقد الأمور. كان الظن أن "القلب" الفرنسي - الألماني سوف يحافظ على المجموعة.

بدأت رئاسة "فاليري جيسكار ديستان" ولديه آمال كبار. "ديستان" الذي انتخب وهو فى الثامنة والأربعين من العمر ليس أكثر، الليبرالى المحافظ، أول رئيس غير ديغول، كان أشبه بـ "جون ف. كينيدي" فرنسى. كان يباهى بأنه مع إنشاء ولايات متحدة أوروبية فيدرالية، وبدأ بالتعاون مع "هيلموت شميت - Helmut Schmidt" مستشار ألمانيا الغربية (ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٢) اجتماعات القمة غير الرسمية للجماعة الأوروبية التى تطورت إلى "المجلس الأوروبى - European Council"، الذى نعرفه اليوم. كان التوافق الفرنسى - الألمانى، أكثر من أى وقت مضى، أساسا للتكامل الأوروبى المستمر؛ ففى كل مرة كان يتفاوض فيها الجانبان، كانت التسويات وما يتوصلان إليه من حلول وسط (فى أمور تتعلق بفرنسا الزراعية المتوسطة وألمانيا الصناعية الواقعة فى الشمال الأوروبى) تجسد المصالح الضرورية للدول الأعضاء الآخرين.

إلا أنه بالرغم من ميل "جيسكار" الفيدرالية، ظلت سياسة فرنسا فيما يتعلق بالتكامل الأوروبى "ديغولية" الجوهر، سياسة تسعى من أجل المصالح القومية، مع الميل للتضحية من أجل الصالح العام الأوروبى الأكثر شمولاً. كانت السبعينيات كذلك فترة الثورات على النظم ما بعد الفاشية فى إسبانيا والبرتغال، وعلى النظام العسكرى فى اليونان. كان مما أضاف كذلك إلى الالتباس وعدم اليقين، "الشيوعية الأوروبية"، ذلك الصعود المشنوم للأحزاب الشيوعية الفرنسية والإيطالية فى مواقع انتخابية تمكنها من دخول الحكومة.

يضاف إلى ذلك كله، أن القوة السوفيتية كانت فى حالة نهوض فى العالم، ففى أوائل السبعينيات كان "هنرى كيسنجر - Henry Kissinger"، وزير الخارجية الأمريكى يقول - متجهما - لبعض خلاصاته، إن عمله قد أصبح أشبه بإدارة تحول نسبى فى علاقات القوى العالمية، من التفوق والسيادة الكونية للولايات المتحدة إلى وضع أقرب إلى التوازن مع اتحاد سوفيتى أكثر قوة وحرماً؛ وفى أواخر السبعينيات، كان الاتحاد السوفيتى يخيف الدول الأوروبية بصواريخ باليستية جديدة متوسطة المدى؛ وفى ١٩٧٩

بدأت موسكو غزو أفغانستان، في مفاجأة لـ "جيمي كارتر" الذي خاب أمله في سياسة سوفييتية أفضل.

• السياسة الخارجية لـ "فرانسوا ميتران"

يجد بعض الرؤساء أنفسهم أحيانا في مواجهة أحداث تاريخية، وفي حالة "فرانسوا ميتران" كان الحدث هو السقوط المفاجئ للشيوعية في ١٩٨٩ - ١٩٩١، وكانت مشكلة رئاسته هي ما إذا كان سيقوم رئيس اشتراكي بتغيير جوهرى في السياسة الخارجية، أو ما إذا كانت المصالح الوطنية، كما هي محددة منذ "ديجول" قد أصبحت إجماعا قوميا^(٦).

كان حكم "ميتران" يتضمن تحالفا بين حزبه الاشتراكي والحزب الشيوعى الفرنسى الذى كان مازال حتى ذلك الحين هو المهيمن على اليسار الفرنسى. كان للشيوعيين ٢٠٪ من المقاعد المنتخبة وسيطرون على أقوى تنظيم سياسى فى البلاد وهو حركة اتحاد العمال (CGT). كان "ميتران" عدوا قديما للشيوعية، رغم أن كثيرين لم يكونوا على علم بذلك؛ إلا أنه كان فى حاجة إلى أصوات الشيوعيين لكى يفوز فى الانتخابات، وجازف بالتحالف معهم. كان التحالف يشكل قدرا من الخطر على استقرار فرنسا، وهو ما كان يعنى تعريض حلف شمال الأطلنطى والمجموعة الأوروبية لأزمة كبيرة، إلا أن أصوات الحزب الشيوعى كانت ضرورية جدا لكى يحقق أى مرشح أغلبية.

كانت هناك ثلاثة جوانب فى برنامج "ميتران" مثيرة للجدل. كان أولها تصميمه على تأميم قطاع البنوك وعدد كبير من المؤسسات الفرنسية الكبرى لإعادة توجيه الاقتصاد نحو مزيد من الاشتراكية. الجانب الثانى كان عبارة عن حافز مالى حكومى ضخم، وكان ذلك مخاطرة كبيرة، لأن إدارة "ريجان" فى الولايات المتحدة وحكومة "تاتشر" فى بريطانيا كانتا، فى الوقت نفسه، قد انتهجتا سياسات لتخفيض معدلات التضخم التى كانت فى الطريق لأن تصل إلى نسبة مذهلة تقدر بـ ٢٠٪؛ أما الجانب

المقلق الثالث فى برنامج "ميتران" فكان - للمفارقة - ذلك الاحتمال البعيد، وهو نجاح اشتراكية "ميتران". كان يمكن أن تصبح فرنسا شكلا من أشكال الاقتصاد الاشتراكى، المتصادم مع اقتصاد المجموعة الأوروبية^(٧). ولم يكن واضحا كيف يمكن حل هذا التناقض.

إلا أنه سرعان ما أسفرت سياسات "ميتران" عن كارثة مالية، والتخلى عن برنامجه الاشتراكى الذى زاد من معدلات التضخم. نهضت الاقتصادات الأمريكية والبريطانية بقوة بدءا من ١٩٨٢ ولكن الاقتصاد الفرنسى هبط بقوة كذلك؛ وبسبب الإنفاق الزائد مع العجز، ولأن القوة الشرائية الزائدة كانت تقل على الواردات وليس على المنتجات الفرنسية، كان التضخم يرتفع بسرعة الصاروخ والفرنك الفرنسى ينهار. فى ١٩٨١ كان الدولار يعادل خمسة فرنكات، وفى ١٩٨٥ كان يشتري عشرة فرنكات.

لو لم يتخل "ميتران" عن الاقتصاديات الاشتراكية، لكانت فرنسا، وهى أحد أكبر اقتصادات أوروبا ومفتاح عملية التكامل الأوروبى برمتها، مضطرة إلى الخروج من النظام النقدى الأوروبى، مع ما سيترتب على ذلك من نتائج غير متوقعة بالنسبة للمجموعة الأوروبية كلها. بحلول العام ١٩٨٣، كانت الأمور قد خرجت عن يد "ميتران"، وأصبح من الحصافة ليدرك افتقاره للواقعية الاقتصادية.

تم كنس الاشتراكية فجأة "تحت السجادة"، وأعاد الناخبون الفرنسيون الحزب الاشتراكى إلى السلطة فى ١٩٨٤ بسبب شعبية "ميتران" الشخصية و"أطلنطيته" القوية غير المتوقعة، فى لحظة فارقة فى خضم توترات الحرب المبادرة. فى هذه الانتخابات خسر الشيوعيون ٢٠٪ من مقاعدهم لصالح الاشتراكيين، وتركوا الحكومة فى ظروف مهينة فى طريقهم ليصبحوا حزبا ثانويا، بعد أن كانوا القوة المهيمنة على اليسار الفرنسى لعقود. إن لم يكن ميتران قد فعل أى شىء آخر، فيكفيه أنه حقق هدفا قديما، وهو أنه جعل الحزب الشيوعى خارج الموضوع.

كان موقف "ميتران" المؤيد لحلف شمال الأطلنطى فيما يسمى بأزمة الصواريخ الأوروبية فى ١٩٧٩ - ١٩٨٣، كان سببا فى تدعيم شرعيته السياسية فى الداخل،

وأوراق اعتماد فرنسا الأطلنطية؛ كما أن هذا الموقف لم يكن هزيمة للشيوعيين الفرنسيين فحسب، بل إنه ساعد كذلك في تغيير السياسة السوفيتية في أوروبا. كانت أزمة الصواريخ الأوروبية اختبارا لاستقرار التوازن الأوروبي الاستراتيجي الذي تأسس أثناء الحرب الباردة. بمجرد أن فجر الاتحاد السوفيتي أول سلاح نووي لديه في ١٩٤٩، كان السباق نحو التفوق العسكري على كلا الجانبين قد راح يفقد أي معنى له بالتدريج، وأصبح سباق التسلح بالضرورة مجرد اختبار مستمر للإرادة السياسية بين الـ "ناتو" والكتلة السوفيتية. كانت أزمة الصواريخ الأوروبية آخر أحداث القصة.

في السبعينيات، زاد الاتحاد السوفيتي من ضغطه النووي الجيوستراتيجي على أوروبا الغربية، بوضع صواريخ SS-20 المتوسطة المدى والأكثر دقة، على الأراضي السوفيتية. كانت تستطيع إصابة أي هدف في أوروبا الغربية، ولكنها لا تصل إلى الولايات المتحدة^(٨). لم تكن تلك الصواريخ خطرا جديدا كما قالت موسكو، وكان الـ "ناتو" يعتقد أن موسكو، بهذا التهديد الجديد تريد أن تختبر التزام الولايات المتحدة بالتدخل في حال نشوب حرب.

من هنا، طلب الأوروبيون من واشنطن صواريخ جديدة متوسطة المدى لأوروبا الغربية، تعبيرا عن التزام أمريكا السياسي، وقدمت لهم إدارة "كارتر" صواريخ "Pershing II" التي لا تختلف عن SS-20 السوفيتية. هاجت موسكو وماجت، وفي أوروبا الغربية خرج مئات الألوف من حركة السلام المناهضين لاستخدام الأسلحة النووية، في مظاهرات حاشدة تجوب شوارع المدن في دول الـ "ناتو" الخمسة التي سيتم وضع الصواريخ بها. كانت المعارضة الواسعة لنشر الصواريخ الأوروبية في أوروبا الغربية، كما جاء على لسان أحد الكتاب، "أقوى تعبير عن الإرادة الشعبية وقوتها في حقبة ما بعد الحرب"^(٩).

أعاد الرئيس "ريجان" تأكيد التزام الولايات المتحدة بنشر الصواريخ على الأراضي الأوروبية، أما قرار ألمانيا الغربية فكان حاسما. كانت حكومة المحافظين بقيادة "هيلموث كول" في حاجة إلى موافقة البرلمان، ولم يكن من المؤكد أن يؤيد ذلك بعض النواب في الائتلاف الذي يقوده.

فى وضع كهذا، كان دعم" ميتران" مهما على نحو خاص، لأنه كان رئيسا لجناح يسارى، ويفترض بالتالى أنه كان مع الانفراج(detente) فى حدة التوترات الدولية، ومع دور فرنسى للتوسط بين الشرق والغرب. يضاف إلى ذلك أن الرياح الجيوسياسية فى السبعينيات كانت تهب فى صالح موسكو، ولم تكن هناك صواريخ مُجنّولة للأراضى الفرنسية. كان بإمكان الرئيس الفرنسى أن يمارس سياسة خارجية مأكرة، إلا أنه، مثلما فعل "ديجول" إبان أزمة الصواريخ الكوبية، اتخذ القرار الاستراتيجى الصحيح بالنسبة للتضامن الأطلنطى.

تأييد" ميتران" غير المحدود لنشر الصواريخ الأوروبية التابعة لحلف الـ "ناتو" فاجأ الكثيرين، الذين كانوا يعتقدون أن عليه استخدام السياسة ليكون لفرنسا وضعها الخاص. قال" ميتران" أمام حركة السلام: "أنا مثلكم، ضد الصواريخ الأوروبية، إلا أنني ألاحظ فقط أن الصواريخ الجديدة على الجانب الآخر بينما المتظاهرون من أجل السلام إلى جانبنا"^(١٠). وفى يناير ١٩٨٣ خاطب البرلمان الألمانى فى لحظة حرجة من الجدل الألمانى قائلا: "السوفيت بصواريخهم SS-20 يقومون، من جانب واحد، بتدمير التوازن فى أوروبا... لن أقبل ذلك، وأدرك أنه ينبغى علينا أن نسلح أنفسنا لاستعادة التوازن... أيا كان من يراهن على فك ارتباط أوروبا بالولايات المتحدة، إنما يعرض... توازن القوى للخطر، وبالتالي الحفاظ على السلام"^(١١). آنذاك، فازت حكومة" كول" فى التصويت على الصواريخ الأوروبية فى اقتراع واحد.

• "ميتران" والتكامل الأوروبى

كان" ميتران" مع التكامل الأوروبى منذ بداياته فى السياسة فى الجمهورية الرابعة. إلا أنه مع تبنيه السياسات الاشتراكية فى الستينات، راح يدلى بأحاديث نارية تستهجن رأسمالية المجموعة الأوروبية. سياسته الداعمة للـ "ناتو" فى أزمة الصواريخ الأوروبية، بالإضافة إلى قصم ظهر الحزب الشيوعى فى السياسة الفرنسية، كل ذلك حسم مسألة ما إذا كان واقعا فى سياسته الخارجية ومدركا لمصالح فرنسا القومية.

بعد عقد من الركود، انطلق التكامل الأوروبي مرة أخرى، تحركه كالعادة قوة فرنسية - ألمانية مزبوجة، كانت تضم الآن إجماعا يساريا - يمينيا من الاشتراكيين الفرنسيين الجدد، وحكومة ألمانية محافظة. كان الصراع الأيديولوجي في أوروبا الغربية حول محتوى التكامل الأوروبي، وهو جزء مما يطلق عليه "نهاية الأيديولوجيا" في المجتمعات الأوروبية بشكل عام، كان يقترب من النهاية. في نفس الوقت الذي نجح فيه "ميتران" و "كول" في دفع عجلة التكامل، كان "ميخائيل جورباتشوف" Mikhail Gorba - chev قد وصل إلى السلطة في موسكو، وكان المسرح يعد لسقوط الشيوعية وإعادة توحيد ألمانيا، بالرغم من أن لا أحد، فعليا، كان يعرف ما هو قادم أو السرعة التي سوف تتطور بها الأحداث، بمن في ذلك القادة أنفسهم.

بحلول ١٩٨٧، كانت أفكار "جورباتشوف الإبداعية: الجلاسناسث-Glasnost" (شفافية الحكم وقول الحقيقة) و "الپرسترويكيا-Perestroika" (الإصلاحات الاقتصادية لمحاولة إنقاذ الاقتصاد المنهار)، كانت قد بدأت لكي تزعزع النظام السوفيتي. بدأت أنظمة الكتلة السوفيتية في وسط وشرق أوروبا تترنح كذلك. أدى صدق "جورباتشوف" في إنهاء الحرب الباردة إلى اتفاقية ١٩٨٧ التي وقّعها مع "ريجان" وتم بموجبها إزالة كل الصواريخ النووية متوسطة المدى من أوروبا، (أي الصواريخ الأوروبية).

مثل "تاتشر" و "ريجان" وحتى "كول"، لم يكن لدى "ميتران" أي فكرة عن أن نهاية الشيوعية كانت تقترب، (يبدو أن "جورباتشوف" نفسه لم يكن يعرف)، وسرعان ما كان على كل حكومة في أوروبا الغربية أن تواجه أهم حدث جيوسياسي منذ الحرب العالمية الثانية؛ وكان على "ميتران"، مثل غيره، أن يعيد النظر في سياسة بلاده الخارجية في النظام الأوروبي المتغير؛ أي أنها كانت ثورة دون حرب، وعلى نحو خاص كان عليه أن يقرر كيف سيكون موقف فرنسا من إعادة توحيد ألمانيا.

توالى الأحداث سريعا، سقط جدار برلين في نوفمبر ١٩٨٩، انهارت ألمانيا الشرقية في صيف وخريف ١٩٩٠، اتحدت الألمانيةتان في أكتوبر ١٩٩٠، وبدون طلقة واحدة أو حتى التفاوض حول ذلك أصبحت ألمانيا الشرقية الشيوعية السابقة جزءا من

المجموعة الأوروبية لأنها كانت قد أصبحت جزءا من ألمانيا واحدة. كانت أول دولة من الكتلة السوفيتية السابقة تنضم إلى الغرب.

كان "ميتران" يقول دائما إن هدف سياسة فرنسا الأوروبية، كما كان "ديجول" يقول قبله، هو الوصول إلى ما هو "أبعد من يالطا"، أى إعادة توحيد الكتلة المتعارضة فى جيوسياسية أوروبا الحرب الباردة. كان الوصول إلى ما هو "أبعد من يالطا" مسألة من السهل الدفاع عنها طالما كانت مستحيلة. الآن، ظهرت الأجنحة الخفية للحرب الباردة. "ميتران" وغيره من القادة الفرنسيين الواعين بالتاريخ، بالإضافة إلى "مارجريت تاتشر" فى بريطانيا، والقادة البولنديون الجدد غير الشيوعيين، اتضح أن كانت لديهم شكوك حول الحكمة من إعادة خلق "ألمانيا كبيرة".

كان وجود ألمانيا منقسمة فى أوروبا منقسمة، وضعا كابوسيا للأوروبيين الشرقيين، أما بالنسبة للفرنسيين والبريطانيين (ولكثير من القادة الأمريكيين)، فكان ذلك يبدو بمثابة أوروبا أكثر أمنا، بدلا من قارة يمكن أن تتقاتل فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للسيطرة على ألمانيا، وربما يكون لألمانيا فكرها القومى الخاص. (هناك عبارة شهيرة للكاتب الفرنسى "فرانسوا مورياك - François Mauriac" عن أنه كان يحب ألمانيا، والحقيقة أنه كان يحب ألمانيا لدرجة أنه كان "يسعده أن يكون هناك اثنتان منها"). كان "ميتران"، و"تاتشر" على نحو خاص، يريدان على الأقل مسارا للأحداث أقل سرعة، ينتهى باتحاد كونفدرالى بين ألمانيا الشرقية والغربية يكون أقل قوة، بدلا من ألمانيا موحدة تكون أقوى من اللازم. كان الزعيم الوحيد فى أوروبا الغربية الذى دعم اندفاع المستشار الألمانى "كول" نحو إعادة توحيد ألمانيا، هو الرئيس الأمريكى "جورج دبليو بوش". حتى "برنت سكوكروفت - Brent Scowcroft"، مستشاره للأمن القومى، كان ضد إعادة التوحيد التام، حيث لم يكن هناك، فى رأى، أى ضمان لعدم عودة ألمانيا الموحدة إلى سياسة توسعية^(١٢). كان "ميتران" و"تاتشر" قلقين، على أقل تقدير، من حتمية سيطرة "ألمانيا كبيرة" على المجموعة الأوروبية.

على أية حال، كان من المستحيل إيقاف إعادة التوحيد عندما انتقل نحو مليون ألمانى شرقى بالفعل إلى أراضى ألمانيا الغربية، وهنا قال "ميتران" قوله الملتفة "أنا لا أخشى توحيد ألمانيا".

• إعادة توحيد ألمانيا ومعاهدة ماسترخت .

كان "كول" يعرف أنه على ألمانيا أن تطمئن فرنسا وبريطانيا وبولندا والولايات المتحدة وحتى الاتحاد السوفيتي النهار، من أن ألمانيا الجديدة ستكون مواطنا أوروبا صالحا. حماسة ألمانيا، فيما يتعلق بالتكامل الأوروبي، كانت وراء "معاهدة ماسترخت" التي كان "كول" و"ميتران" صانعيها الرئيسيين. كان الاتفاق يستلزم أن تُقر فرنسا بإعادة توحيد ألمانيا نفسها بأوروبا أكثر من أي وقت مضى بالانضمام إلى اتحاد نقدي جديد واتحاد سياسي .

كانت المعاهدة الخاصة بالاتحاد الأوروبي (أو معاهدة ماسترخت) في حقيقة الأمر عبارة عن معاهدين، إحداهما خاصة بالاتحاد السياسي والثانية بالاتحاد النقدي. الاتحاد السياسي الذي أعيد فيه تسمية "المجموعة الأوروبية بـ" الاتحاد الأوروبي" وضع ألمانيا الموحدة في القلب من أوروبا الواحدة، أما الاتحاد النقدي فقد شن العملية التي أنشئت بموجبها العملة الموحدة "اليورو" في ١٩٩٩. كان ذلك بمثابة إعادة تنظيم تاريخي ناجح للجيوسياسية الأوروبية. من الناحية السياسية، قدم "هيلموت كول" الضمان الضروري بأن ألمانيا الجديدة الأكبر، ستكون أوروبية أكثر منها قومية، كما أن الاتحاد الأوروبي خلق مواطنة أوروبية تكميلية للمواطنة القومية، وكثيرا من الأفكار الإبداعية في التكامل السياسي القانوني .

ما كان على ألمانيا أن "تهضمه" هو الاتحاد النقدي، بمعنى أنه كان على الألمان التخلي عن المارك الألماني الأسطوري، لصالح عملة أوروبية لم تكن قوتها مضمونة في الأسواق المالية. على مدى عقود، كان المارك الألماني مفخرة ألمانيا الغربية، كان أشبه برمز وطني له نفس قيمة العلم الوطني الذي كان الألمان يتحفظون على إظهاره لأسباب مفهومة. كان المارك القوي يعبر عن عافية ألمانيا الاقتصادية، والتخلي عنه لصالح عملة أوروبية كان يعني أنه ربما يكون على ألمانيا أن تتحمل نتائج الإدارة الاقتصادية السيئة لحكومات أخرى .

كان "ميتران" مع الاتحاد النقدي، وعملة أوروبية تحديدا، حيث إن اتجاه فرنسا نحو التضخم (ولا يقل عن ذلك أخطاؤه الخاصة في أوائل الثمانينيات) يمكن أن يُحجم.

وإن دول الاتحاد الأخرى، وبخاصة الاقتصادات الأضعف التي ظلت تنافسية من خلال تخفيض قيمة العملة، يمكن أن تستقيم فيها الأمور حسب القواعد. فرنسا والدول الأخرى يمكن أن تفيد من إسهام ألمانيا غير المتكافئ في موازنة الاتحاد الأوروبي، مثل دعم الزراعة الذي كانت فرنسا أكبر المتلقين له .

توصل "ميتران" و "كول" إلى توافق كان بموجبه مرة أخرى، أن ينظم الترادف الفرنسي الألماني دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. كلما استطاعت فرنسا وألمانيا الاتفاق على فكرة إبداعية أخرى، فإن الدول الأخرى سوف تقبل بها، حيث إن القوتين الكبيرين في القارة، في حد ذاتهما، تجسيد للمصالح الأوروبية الرئيسية على اختلافهما: فرنسا الزراعية وألمانيا الصناعية، فرنسا الكاثوليكية المتوسطة وألمانيا البروتستانتية الواقعة في شمال أوروبا.

بعد "ماستريخت"، تدهورت صحة "ميتران" بشدة بعد عدم القدرة على السيطرة على سرطان البروستاتا في ١٩٨١. كانت السنوات الأخيرة في رئاسته (حكومة ائتلافية جديدة) صراعا مؤلما على المستويين الشخصي والسياسي. كان هو ورئيس الوزراء المحافظ "إدوارد بالادور - Eduoard Balladur - يعملان معا، إلا أن السياسة الخارجية الفرنسية كانت تمر بمرحلة من الضعف الشديد، وكان من أسوأ تجلياتها أن حكومة "ميتران - بالادور" لم تبذل جهدا يذكر لمنع أو وضع حد للإبادة الجماعية في رواندا، الدولة التي لفرنسا - تاريخيا - نفوذ قوى فيها، وفي الوقت نفسه كان لها قوة عسكرية صغيرة هناك كان بإمكانها التدخل لتقليل حجم المذبحة على الأقل^(١٣).

• السياسة الخارجية تحت "جاك شيراك"

بعد اثني عشر عاما في السلطة، ترك "جاك شيراك" موقعه كرئيس لفرنسا بسجل مختلط. بالنسبة للشئون الداخلية، كانت فترة رئاسته نموذجا للوقت الضائع في الإصلاحات الاجتماعية الضرورية في فرنسا. كان أكثر نجاحا في السياسة الخارجية، ولكن بشكل رئيسي في متابعة مشروعات التكامل الأوروبي التي كانت قد بدأت في رئاسة "ميتران".

كان أسلوب "شيراك" الشخصى مزعجا لقادة الحكومات الآخرين، إذ كان من المفترض أن يذكر الشعب برزانه وجاذبية "ديجول"، إلا أنه ترك انطباعا عنه بأنه متعجرف وشخص دون المتوسط. من وقت لآخر، كان "شيراك" يدافع عن نظام عالمى متعدد القطب يستلهم "ديجول"، يمكن أن يوازن الهيمنة الأمريكية، إلا أنه لم يبذل جهدا كبيرا فى ذلك المجال. كان افتراض "شيراك" المنطقي، كما وصفه أحد المعلقين، هو أن واشنطن لن تأخذ على نحو جاد سوى الحلفاء الذين يأخذون أنفسهم بجدية^(١٤). وقد كان ذلك صحيحا من حيث المبدأ، إلا أنه لم يكن هناك أحد مقتنع بأن فرنسا كانت جادة الآن.

كانت لحظة المجد العالمى الوحيدة بالنسبة لـ "شيراك" هى أن يعارض غزو إدارة جورج دبليو بوش، للعراق بهدف إسقاط "صدام حسين". "الحرب هى أسوأ الحلول دائما"، كما قال ذات مرة، وكان ينبغى أن يعرف زعيم من المفترض أنه يستلهم "ديجول"، أن الحرب قد لا تكون أسوأ الحلول أحيانا. من ناحية أخرى، كان هو والمستشار الألمانى "جيرارد شرودر - Gerhard Schroder" يبدوان وكأنهما الممثلان السياسيان لرفض عالمى تقريبا لسياسة "بوش" أجج مشاعر العداء لأمريكا التى كانت تتزايد آنذاك. من الناحية الأخرى، كانت معظم الحكومات الأوروبية، على العكس من الرأى العام لديها، مؤيدة للغزو. كان تأييد دول أوروبا الوسطى والشرقية لسياسة "بوش" غالبا، نوعا من المعاملة بالمثل، فى مقابل الدور الرئيس الذى قامت به الولايات المتحدة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى إبان الحرب الباردة. فى تلك المرحلة، كان نهج "شيراك" بمثابة حرص على سياسة فرنسا الخارجية المستقلة، وكما قال أحد الكتاب، فإن فرنسا "تعلمت درسا قاسيا: لا تستطيع أن توحد أوروبا ضد الولايات المتحدة"^(١٥).

أما فيما يتعلق بالحروب فى يوغوسلافيا السابقة، فقد كان أداء "شيراك" والحكومات الأوروبية بشكل عام، أكثر سوءا. كلهم، كانوا عاجزين عن حفظ السلام حتى فى فنائهم الخلفى البلقانى. فشلوا فى إيقاف الحروب القومية بين الصرب والكروات، وهجوم الصرب على مسلمى البوسنة، وفى آخر الأمر كان "شيراك" نفسه

هو من يناشد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" - ونجح في ذلك - للتدخل بالقوة الجوية الأمريكية لإيقاف الصرب في البوسنة في ١٩٩٥؛ ثم دعم، مرة أخرى، تدخل الولايات المتحدة ضد الصرب في كوسوفو في ١٩٩٩.

كان هناك الكثير الذي ينبغي عمله بخصوص الاتحاد الأوروبي. عمل "شيراك" جيدا مع "شرودر" والمستشارة "أنجيلا ميركل - Angela Merkel" التي خلفته، إلا أن الفعالية الفرنسية - الألمانية تضاعفت فيما يتعلق بشئون الاتحاد. كان "شيراك" في منصبه عندما صدرت العملة الموحدة في ١٩٩٩، إلا أن ذلك كان مشروعاً أطلقه "ميتران" و "كول" في معاهدة ماسترخت. كانت تلك أيضاً سنوات الاتساع المضاعف لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. كان "شيراك" يؤيد منح عضوية الحلف لدول الكتلة السوفيتية السابقة، ولكن ذلك كان فكرة مدعومة من الولايات المتحدة. كان أقل حماساً لمنح عضوية الاتحاد لتلك الدول نفسها، دول وسط وشرق أوروبا، وكان أحد أسباب ذلك القلق الفرنسي المعتاد من تزايد القوة الألمانية على حساب فرنسا، كما أن أوروبا الشرقية، وقبل كل شيء، هي تاريخياً مجال نفوذ اقتصادي وسياسي ألماني.

"عودة" دول وسط وشرق أوروبا إلى أوروبا كان لا بد أن تتضمن عضوية الاتحاد، كانت نوعاً من العدالة التاريخية، وإلى جانب عضوية حلف شمال الأطلسي، كانت توفر حماية أكثر ضد الخطر الروسي. لم تحقق سنوات "شيراك" الكثير لدعم وضع فرنسا كقائد في عملية التكامل الأوروبي، ومن ناحية أخرى لم يكن الاتساع شرقاً ضاراً بمصالح فرنسا، كما كانت باريس تخشى في البداية.

"نيكولا ساركوزي" والسياسة الخارجية الفرنسية اليوم.

عندما انتخب "نيكولا ساركوزي" رئيساً لفرنسا في مايو ٢٠٠٧، كان التغيير في المزاج العام ملموساً. كان "ساركوزي"، الأصغر سناً من "شيراك" بخمسة وعشرين عاماً، المليء بالفكر والطاقة والطموح، كان يريد أن يجعل من فرنسا رأس الحربة في عودة النفوذ لأوروبا. وهو ما يعني طي صفحة عدم الثقة الفرنسية - الأمريكية، ودفع

الثقافة السياسية الفرنسية إلى ما هو أبعد من استحواذ فكرة التصلب الديجولى فيما يخص العلاقة بالولايات المتحدة، وإسقاط فكرة حتمية الاختيار بين "الأوروبية- Europeanism و "الأطلنطية - Atlanticism. كانت فكرة "ساركوزى" بأن فرنسا يمكن أن تكون أكثر نفوذا وتأثيرا، عالميا وأوروبيا، بالعمل مع الولايات المتحدة بدلا من محاولة أن تكون قوة موازنة لها.

بالنسبة للولايات المتحدة، كان "ساركوزى" هو أفضل ما جاء من أوروبا على مدى سنوات، إذ كان دفاع رئيس الوزراء البريطانى العنيد عن سياسة الولايات المتحدة فى العراق قد قضى على مصداقيته فى الداخل، أما "ميركل"، الصديق الصدوق لأمريكا عبر الأطلنطى، فلم يكن لها نفوذ كبير خارج ألمانيا. سيلفيو برلسكونى - Silvio Berlusconi كان أطلنطى الهوى وأمريكى التوجه، وفى الوقت نفسه كان دوره هامشيا فى الشأن الأوروبى يصعب التنبؤ به .

كان لظهور "ساركوزى" فى المشهد العالمى أثر فورى على مستوى أوروبا، ففى الداخل عمل بجد، محققا بعض النجاح، لتغيير مشاعر العداء لأمريكا التى نمت خلال سنوات إدارة "بوش". كانت علاقته بـ "جورج دبليو بوش" ودية وإن لم تكن عميقة، وعلى أية حال كان قد بقى عام واحد لـ "بوش" فى منصبه.

جاء انتخاب "باراك أوباما" أمرا مفرحا بالنسبة لـ "ساركوزى" وللشعب الفرنسى، ووجد "ساركوزى" الفرصة سانحة لإقامة علاقة خاصة مع قائد نشط تقدمى التوجه مثله، ربما لتكون فرنسا بمنزلة الحليف المفضل للولايات المتحدة؛ إلا أنه بعد أشهر قليلة كان أن وجد "ساركوزى" نفسه أمام حقيقة مُحبطة، وهى أن الرئيس الجديد للولايات المتحدة لم يصطف فرنسا أو ينزلها منزلة خاصة. لم يبذل أى زعيم أوروبى آخر جهدا أكبر من ذلك لإصلاح العلاقات مع أمريكا، ولا كان بإمكانه أن يفعل أكثر من ذلك^(١٦). كما ذكرت إحدى الصحف: فى أول رحلة له إلى أوروبا، كرر "أوباما" "اللازمة المعتادة وهى أن فرنسا هى "أقدم حليف" للولايات المتحدة وأن بريطانيا الأقرب. رئاسة "ساركوزى" الناجحة للاتحاد الأوروبى، التى استمرت ستة أشهر، فى النصف الثانى

من ٢٠٠٨، جعلت فرنسا، مرة أخرى، القوة الدبلوماسية الدافعة في أوروبا، ولكن توقعات الرئيس الفرنسي كانت مفرطة بخصوص مدى أهمية علاقة شديدة الولاء للولايات المتحدة.

• محورا ارتكاز السياسة الخارجية الفرنسية.

كشأنها دائما، كان للسياسة الخارجية الفرنسية في فترة رئاسة ساركوزي، مجالا اهتمام رئيسيان للاهتمام هما أوروبا، والعلاقات عبر الأطلنطي (أي العلاقات مع الولايات المتحدة)، ومن ناحية ثانية فإن فرنسا كشأنها دائما كذلك، تريد أن تقوم بدور مهم في المشهد العالمي، وهو ما يعني أن تجعل من أوروبا لاعبا عالميا.

في ٢٠٠٨، قبل الأزمة المالية، كان إجمالي الناتج المحلي الفرنسي نحو ٢.٨ تريليون دولار وترتيبه الخامس في العالم من ناحية الحجم، أما بالنسبة للدول الأوروبية فكان يأتي في الترتيب بعد ألمانيا (٣.٧ تريليون دولار)، وقبل كل من المملكة المتحدة (٢.٧ تريليون دولار) وإيطاليا (٢.٣ تريليون دولار)، - الصين واليابان هما ثاني وثالث أكبر الاقتصادات العالمية -، وكان إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي أكثر من ١٨ تريليون دولار، أي أعلى منه لدى الولايات المتحدة (١٤ تريليون دولار)؛ ومثل كل دول الاتحاد، فإن الجزء الرئيسي من تجارة فرنسا الخارجية كان مع دول الاتحاد الأخرى؛ أما الزيادة الملحوظة في حجم هذه التجارة على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية، فكان إلى حد كبير نتيجة لاستكمال السوق الموحدة للاتحاد بموجب برنامج "١٩٩٢".

ألمانيا، هي الشريك التجاري الأكبر لفرنسا، حيث تمثل ١٥٪ من الصادرات الفرنسية و ١٩٪ من الواردات، كما أن الحجم يشير إلى أهمية العلاقات الفرنسية-الألمانية في تاريخ الاتحاد. في مقابل ذلك نجد أن بريطانيا تستقبل ٨٪ من الصادرات الفرنسية، بينما تستقبل فرنسا نحو ٦٪ من وارداتها. أكبر الشركاء التجاريين لبريطانيا هما الولايات المتحدة وألمانيا، وهو مؤشر على توجه المملكة المتحدة القوي نحو العلاقة عبر الأطلنطية.

يعتمد الرخاء الاقتصادي لفرنسا على رخاء شركائها في الاتحاد الأوروبي؛ مثلما تعتمد قوة تأثيرها السياسى إلى حد كبير، وإن كان ليس تماما، على قدرتها على حشد دعم الاتحاد لدبلوماسيتها وبخاصة فيما يتعلق بالولايات المتحدة؛ وبينما كانت العلاقة الاقتصادية عبر الأطلنطى هى الأكثر استفادة على مدى عقود، فإن صعود الصين وغيرها من الاقتصادات التجارية الأخرى، أدى إلى تناقص أهميتها إلى حد ما^(١٧).

•فرنسا وحلف شمال الأطلنطى.

منذ بداية فترة رئاسته، حاول "ساركوزى" تحسين العلاقة بين فرنسا والولايات المتحدة، وهو مؤشر يعول عليه بالنسبة لتأثير فرنسا الدولى. لم يكن الأمر بالنسبة لـ "ساركوزى" مجرد التقدم على هذا الطريق، فوجود علاقات أفضل مع واشنطن كان يخدم المصالح الوطنية الفرنسية، كما أن إصلاح وتحسين صورة الولايات المتحدة فى فرنسا، وصورة الأخيرة فى الولايات المتحدة، وجهان لعملة واحدة.

كان وضع فرنسا غير المريح فى حلف شمال الأطلنطى- أن تكون داخل التحالف السياسى وخارج بنية القيادة العسكرية الموحدة- مصدر توتر دائم منذ أن خلق "ديجول" هذا الوضع كوسيلة لبيان أن فرنسا يمكن أن تكون حليفا دون أن تكون تحت هيمنة الولايات المتحدة؛ وكما كان الأمر مع "ديجول"، لم يكن التضامن السياسى أو العسكرى محل خلاف فعلى؛ ومن المؤكد أنه كان سيُصوّت لإعمال المادة رقم (٥) فى اتفاقية "الناتو"، التى تتعهد بأن يكون "الكل من أجل الواحد، والواحد من أجل الكل"، وذلك بعد الهجوم على الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، قامت فرنسا بدور كبير فى العمليات العسكرية التى نفذها "الناتو" (و الأمم المتحدة) بعد الحرب الباردة، وهو الدور الذى كثفه "ساركوزى"^(١٨)، وفى إبريل ٢٠٠٩، فى نهاية مُفاجئة لخمسین عاما من الخلاف، عادت العسكرية الفرنسية إلى بنية القيادة المشتركة للحلف. صحيح أنه كانت هناك انتقادات روتينية "ديجولية"، إلا أن الدولة بشكل عام لم تُبدِ اهتماما كبيرا بما حدث من تغير.

كانت هناك حجتان ضد هذه الخطوة: الأولى، أنها كانت تعنى أن تواجه فرنسا، فى لحظات مهمة، ضغوطا شديدة لمسايرة سياسات أمريكية وبريطانية غير مرحب بها؛ وثانيا، أن العودة إلى القيادة العسكرية المشتركة للحلف، كانت تعنى التخلي عن رمز من رموز استقلالية فرنسا؛ بينما كان "للمرموز أهميتها"، على حد تعبير "هيوبرت فيدرين - Hubert Vedrine"، وزير خارجية فرنسا الاشتراكي الأسبق^(١٩). أما حجة "ساركوزي" المضادة، فكانت أن ذلك الإرث الديجولي كان سببا فى عدم الثقة فى فرنسا، أكثر مما كان سببا لاحترامها. فى الوقت نفسه كانت وجهة نظر واشنطن ولندن، هى أن هدف فرنسا الحقيقي كان تقوية بنية الأمن والدفاع فى الاتحاد الأوروبي لإبعاد التوازن عبر الأطلنطي عن الـ "ناتو".

عودة فرنسا إلى قيادة الحلف العسكرية، كان يمكن أن يكون لها تأثير على بعض القضايا الخلافية مثل زيادة حجم الحلف، ففرنسا وألمانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى كانت تعارض دخول أوكرانيا وجورجيا الحلف، وهو ما كانت إدارة "بوش" تؤيده كوسيلة لحماية تلك الدول ضد الضغط الروسى، بما فى ذلك العمل العسكرى، كما حدث فى الحرب بين روسيا وجورجيا، فى صيف ٢٠٠٨؛ وأيما ما كان استعداد واشنطن للقيام ببنى عمل، فالأوروبيون لا يريدون أن يكونوا مقيدين باتفاقيات الدفاع عن تلك الدول فى حال تجدد أى أعمال عدائية مع روسيا .

كان لابد أن تكون المناقشات حول عضوية أوكرانيا وجورجيا مناسبة لتحديد أدوار كل من الـ "ناتو" والاتحاد الأوروبي فيما يخص شئون الدفاع والأمن . قوة الـ "ناتو" تكمن فى العمليات العسكرية الواسعة التى يقوم بها، مثل مهمة قوة المساعدة الأمنية الدولية - International Security Assistance Force (ISAF) فى أفغانستان، كما أن لدى الاتحاد الأوروبي خبرة كبيرة بعمليات حفظ السلام، وإنفاذ القانون، وتدريب قوات الشرطة، وغيرها، وهنا يمكن أن يكمل الـ "ناتو" والاتحاد بعضهما الآخر، رغم أن الخلاف حول مهام الـ "ناتو" بين الولايات المتحدة وأوروبا يظل واردا .

عمليات مقاومة الإرهاب مجال آخر كان لفرنسا سجل متميز فيه، على الأقل منذ الحادى عشر من سبتمبر، حتى بالرغم من أن الأسلوب كان مشوشا إلى حد ما فى

العقود الأولى. حتى الثمانينيات وأثناء سنوات ذلك العقد، كانت الحكومات الفرنسية تسعى للحفاظ على الأراضي الفرنسية كنوع من "الملجأ"، سواء من أجل أو من الإرهابيين النوليين "كما جاء في إحدى الدراسات. لم يكن لدى جماعات إرهابية مثل منظمة التحرير الفلسطينية، شيئا تخشاه أو شيئا تحققه في فرنسا"، كانت المنظمات تستطيع أن تعمل محصنة ضد العقاب ما دام كان ذلك بعيدا عن فرنسا وأمنها^(٢٠)، وعندما أصبحت فرنسا هدفا في ١٩٨٦، أصبحت سياسة الحكومة مسألة "تكيف"، قامت فيها الحكومات الفرنسية - كما يقال - بعقد صفقات سرية مع سوريا وإيران وجماعات إرهابية، بما في ذلك افتداء الإرهابيين. في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٤ كانت الأراضي الفرنسية، بشكل عام، دون سيطرة. في التسعينيات انتقلت الحكومات الفرنسية من "التكيف" والإيواء إلى القمع الشديد للجماعات الإرهابية، لأن الحرب الأهلية في الجزائر جعلت الجماعة الإسلامية المسلحة في فرنسا تقوم بأعمال إرهابية ضد القوة الاستعمارية السابقة. من هنا، انتقلت السياسة إلى "الوقاية"، بمعنى القيام بعمليات مضادة للإرهاب، أصبحت القوات الفرنسية والاستخباراتية خبراء فيها .

استجابة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، رفع "شيراك" مستوى مشاركة فرنسا في عمليات مكافحة الإرهاب، ولم تتأثر الجهود التعاونية في هذا المجال بأي درجة، حتى أثناء خلاف باريس و واشنطن بشأن حرب العراق؛ هي المركز الرئيسي لمنظمة الشرطة الأوروبية "Europol" التابعة للاتحاد الأوروبي، كما تقود الجهود الأوروبية داخل منظمة الشرطة الدولية "Interpol"، وكل مراكز الاتصال الأخرى بين العمليات الاستخباراتية العالمية. "ساركوزي" نفسه وزير داخلية سابق (الشرطة والأمن الداخلي)، ولذلك كان على دراية بتلك العمليات. فرنسا تقوم بدور قيادي في عمليات الاتحاد الأوروبي الواسعة لمكافحة الإرهاب، ومراقبة وضبط عمليات الهجرة على حدود الاتحاد، وترتيبات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين؛ كما أن عمليات مراقبة وضبط الهجرة شديدة التعقيد، حيث يتم تناولها على المستويين الوطني والاتحادي، وذلك لأن من يدخل أي دولة من دول الاتحاد يمكنه التنقل في أرجائه دون تأشيرة.

•فرنسا والاتحاد الأوروبي.

كانت فكرة "ساركوزي" لإعادة فرنسا إلى مركز العلاقات الأوروبية وعبر الأطلنطية، تعنى أن تصبح باريس مرة أخرى القوة المحركة لسياسات الاتحاد الأوروبي. بعد ظهيرة أول يوم له فى الرئاسة، ذهب للقاء المستشار "ميركل - Merkel" فى برلين، فى بادرة تدل على أن ألمانيا كانت الشريك الأوروبى الأول لفرنسا، وعلى أنه كان ينوى إعادة تنشيط الآلية الفرنسية الألمانية. الشخصيتان كانتا مختلفتين فى جوانب كثيرة. لم يكن فى شخصية "ميركل" مثل ما كان فى شخصية "ساركوزي" من إقدام وطاقة فائقة، كما كان أسلوب "ميركل" الشديد الحذر يبدو له وكأنه الطابع الخطأ، فى المكان الخطأ، فى التوقيت الخطأ. كان على الاثنين أن يتدبرا أمرهما معا، إن كان لأوروبا أن تقوم بدور أكبر عالميا، ولكن لم يكن هناك ما يؤكد أن ذلك هو ما كان يدور بعقل "ميركل". وكذلك كان "ساركوزي" ورئيس الوزراء البريطانى "جوردون براون - Gordon Brown" قطبين متناافرين من الناحية المزاجية.

بضغط حثيث من "ساركوزي"، تبنى المجلس الأوروبى "اتفاقية لشبونة" وحرك عملية التصديق عليها فى الدول الأعضاء السبعة والعشرين. أبقت هذه الاتفاقية "المصغرة" على التغيرات الرئيسية فى الدستور، الأكثر طموحا، الذى كان الناخبون الفرنسيون والهولنديون قد رفضوه فى استفتاءات ٢٠٠٥. اتفاقية لشبونة ترسخ وثبتت دعائم هياكل الاتحاد وترشد عملية اتخاذ القرار لتكون أكثر كفاءة؛ كما تزيد الاتفاقية صلاحيات البرلمان الأوروبى، وتمتد التصويت إلى مجالات جديدة فى سياسة الاتحاد؛ وبموجبها، تم إنشاء منصب وزير خارجية للاتحاد، كما تم تقوية رئاسة المجلس، فبدلا من أن تكون الرئاسة الإدارية لمدة ستة أشهر، أصبحت دورة من عامين ونصف العام قابلة للتجديد لمرة واحدة، ما يفتح الباب أمام إمكانية حقيقية.

بالنسبة للعلاقات مع روسيا، كان "ساركوزي" يحتل مركز الصدارة فى التفاوض على وقف لإطلاق النار فى الحرب بين روسيا وجورجيا فى صيف ٢٠٠٨؛ ولم يكن لينجح فى ذلك لو لم تكن روسيا تريد الإفادة من خدماته. علاوة على ذلك فإن تلك

التطورات قد أثبتت أن رئيسا نشطا لدولة كبيرة من دول الاتحاد الأوروبي يمكن أن يحقق له مظهرا شعبيا وبوليا. بعد ذلك، في يناير ٢٠٠٩، وبالرغم من أن فترة رئاسته كانت قد انتهت، ظهر "ساركوزي" في الشرق الأوسط محاولا التوسط لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في غزة. ذهب إلى هناك باعتباره رئيسا لفرنسا، ولكن تدخله في الأزمة أربك صورة فرنسا، حيث كان في المنطقة في التوقيت نفسه بعثة من الاتحاد بقيادة الرئيس التشيكي الجديد مع رئيس مفوضية الاتحاد "جوزيه مانويل باروسو - Jose Manuel Baroso".

يمثل الاتساع الإضافي للاتحاد، بصفة خاصة، قضية مشحونة بالنسبة لفرنسا، والقضية الرئيسية هنا هي عضوية تركيا. مثل "ميركل"، يعارض "ساركوزي" عضوية تركيا، ويفضل منح أنقرة كل شيء آخر ولكن بترتيب خاص. حججه هي الحجج المألوفة: جغرافياً، تركيا ليست في أوروبا، سكانها الذين يبلغ تعدادهم نحو ٧٢ مليون نسمة (وهو حجم ضخم بمقاييس الاتحاد الأوروبي) فقراء بنسبة كبيرة وسوف يتطلب الأمر دعماً هائلاً من الاتحاد الذي يستطيع بالكاد أن يمول الحسابات الجارية، الإسلام كدين ليس مشكلة، سوى أن قبول مثل هذا العدد الضخم من المسلمين ينطوي على المخاطرة بأوضاع غير متوقعة؛ كما أنه في حال انضمام تركيا، سوف تمتد حدود الاتحاد إلى العراق وإيران وسوريا.

"ساركوزي" أكثر تسامحاً في أمور الدين والثقافة أكثر مما يتصور كثيرون، كما أنه مدرك لأهمية تركيا الجيوسياسية ولحجم العداء الذي يمكن أن يسببه الرفض الكامل. الاتحاد من أجل المتوسط - (UM) Union for the Mediterranean، الذي تأسس بمبادرة من "ساركوزي" وبرعاية من فرنسا في ٢٠٠٨، من المفترض أن يضم دول شمال أفريقيا ودول البحر الأبيض الشرق أوسطية في علاقة تنمية ذات دوائر متداخلة، القيادة فيها لتركيا، الدولة التي لا تحمل عضوية الاتحاد الأوروبي. هذه الفكرة أثارت غضب تركيا الشديد، حيث وجدت فيها - بحق - محاولة لتجنب فكرة عضويتها. بعد جهد جهيد لطمانتها وتأكيد أن "الاتحاد من أجل المتوسط" لم يكن بديلاً للعضوية وإنما خطوة إليها، قبلت أنقرة، ولو من باب إظهار المرونة. أما ما إذا كان ذلك يزيد من

فرصة تركيا للانضمام إلى الاتحاد، فما زال موضع شك؛ حيث إن هناك إجماعاً في فرنسا وألمانيا على رفض عضويتها.

حالة أوكرانيا فيما يتعلق بالعضوية أكثر وعدا منه بالنسبة لتركيا، فأوكرانيا دولة مهمة للاتحاد حيث إنها دولة المرور الرئيسية للغاز الطبيعي القادم من روسيا، كما أن روسيا تدرك أنها لا تستطيع أن تتحمل أن "تفقد" حتى لحساب الاتحاد الأوروبي، إن لم يكن لحساب الـ "ناتو". فرنسا ترحب بترشح أوكرانيا، وبدرجة أكبر من برلين. علاقات ألمانيا الاقتصادية مع روسيا، بما في ذلك الاعتماد عليها بالنسبة لثلث احتياجاتها من الغاز الطبيعي، تجعلها شديدة الحذر. كلتاهما، فرنسا وألمانيا، تعارضان عضوية الـ "الناتو" لكل من أوكرانيا وجورجيا، لأنها دول غير مستقرة، ذات حدود متنازع عليها، إلى غير ذلك من صراعات مع روسيا.

أولويات أخرى في السياسة الخارجية: فرنسا وروسيا.

روسيا هي التحدي الأمني الأعظم بالنسبة لأوروبا؛ وسواء كانت روسيا تعتبر دولة أوروبية أو أوراسية، فإن المسألة الشرقية لأوروبا لن يمكن حلها بسهولة. المسألة الألمانية التاريخية أغلقت، إلا أن أهداف روسيا وأسياليها مازالت خارج التنبؤات، ثم إن مجمل علاقة روسيا بكل منطقة الاتحاد الأوروبي مليئة بالمشكلات. في ظل حكومات "فلاديمير بوتين" و "ديمتري ميدفيدف"، كانت سياسة روسيا الداخلية قد أصبحت أقل فوضوية في العقد الأخير مما كانت عليه في التسعينيات أثناء رئاسة "بوريس يلتسن" - Boris Yeltsin، إلا أن الدولة أصبحت أيضاً أكثر سلطوية، وأحياناً متوحشة، كما أن سياستها الخارجية مع جيرانها في المنطقة الجنوبية، حيث يتجه الاتحاد نحو الاتساع، قد أصبحت أكثر تركيزاً، بلغة الدبلوماسية.

روسيا مهمة في حسابات السياسة الخارجية لكل من فرنسا والاتحاد الأوروبي، من ثلاثة جوانب: كمزود بالطاقة، وكجار جيوسياسي لا يمكن التنبؤ بسلوكه، وكلاعب

مهم في المفاوضات الجيوستراتيجية الدولية التي تشارك فيها كذلك دول الاتحاد؛ على سبيل المثال فيما يسمى بـ "الرابعة - The Quartet" المكلفة بمهمة تعزيز السلام في الشرق الأوسط.

تجمع سياسة "ساركوزي" الروسية بين أساليب انتقادية وتوفيقية. بالنسبة له، العلاقة مع روسيا فرصة لإثبات أن الدبلوماسية الفرنسية يمكن أن يكون لها تأثير دولي مستقل. في البداية، انتقد التوجه السلطوي في السياسة الروسية لتقوية موقفه الأطلنطي (atlanticist) وموقفه من حقوق الإنسان؛ ولكن عندما فاز حزب "بوتن" (روسيا المتحدة) في الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٧، وكان يعتدّ أحيانا على قوى المعارضة، كان "ساركوزي" هو الوحيد من بين الزعماء الديمقراطيين، الذي هناه بالفوز. بعد ذلك كان "ساركوزي" يتهم حكومة بوتن/ميدفيدف بـ "تعقيد" الشؤون الدولية عن طريق خدعة "البترو- دولار"، والمضاربة بصادرات روسيا من الغاز الطبيعي. عندما نشبت حرب روسيا- جورجيا، التي لم تستمر طويلا، في أغسطس ٢٠٠٨، كان "ساركوزي" هو الذي تقدم للتفاوض بين موسكو و"تبليسي" لوقف إطلاق النار.

•فرنسا والشرق الأوسط الكبير.

في الفترة ما بين ثلاثينيات القرن التاسع عشر وستينيات القرن العشرين، كان تاريخ فرنسا في الشرق الأوسط معقدا، وأحيانا مؤسفا. بالرغم من أنها كانت قوة استعمارية، ولأنها كانت كذلك، كانت سياستها العربية (Politique Arabe) مصممة بغرض إقناع الحكومات العربية بأن فرنسا هي الشريك الأوروبي الأكثر تعاطفا معها. كثير من الزعماء الفرنسيين مازالوا يعتقدون أنهم يفهمون تاريخ الشرق الأوسط على نحو أكثر عمقا ودقة من غيرهم، وبخاصة في الولايات المتحدة؛ أما حقيقة أن نفوذ واشنطن يهشم نفوذ باريس، فذلك وجه آخر من أوجه الإحباط الجيوسياسي الفرنسي. بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، خضعت سوريا للانتداب الفرنسي بتفويض من عصبة الأمم - League of Nations؛ وبمفردها تقريبا، قامت فرنسا في العشرينيات

بإنشاء لبنان كدولة منفصلة لتوفير ملاذ آمن للمسيحيين اللبنانيين وتحجيم النفوذ السوري. كان "شيراك" شخصيا يلعب دورا مهما في المحاولة الفاشلة للإبقاء على استقلالية السياسة اللبنانية عن دمشق، لكي يحافظ على دور فرنسا هناك، وكذلك لأنه كان مقربا من الرئيس اللبناني الأسبق "رفيق الحريري"، المناوئ لسوريا، والذي تم اغتياله فجأة في ٢٠٠٥، بتورط من سوريا، فيما يبدو. أثار حادث الاغتيال هياجا شديدا وانتفاضة في شوارع بيروت، أدت إلى ما عرف بـ "ثورة الأرز" وانسحاب القوات السورية في ٢٠٠٧.

واصل "ساركوزي" رفض فرنسا تدخل سوريا في لبنان، وكان ذلك إضافة إلى ضغط الولايات المتحدة بواسطة إدارة "بوش" في انتخابات الرئاسة اللبنانية. في ٢٠٠٧ قامت بمبادرة إيجابية لإظهار حسن النية أمام الغرب، عندما قبلت فكرة الرئيس التوافقي بدلا من أن يكون هناك رئيس موالٍ لسوريا، وكانت تلك هي اللحظة التي قررت فيها واشنطن أن تتعامل مع سوريا دبلوماسيا. دعا "ساركوزي" الرئيس السوري "بشار الأسد" إلى باريس، وتم الاحتفاء به وهو يشهد "احتفالات يوم الباستيل"، وذلك لكي يبين له أن سوريا يمكن أن يكون مرحبا بها في الغرب، إن هي نأت بنفسها عن التدخل في الشأن السياسي اللبناني وخففت من علاقاتها بإيران (بما في ذلك مساعداتها لحزب الله الذي يوجد تنظيمه المنفى في دمشق).

أدان "ساركوزي" "حزب الله" و "حماس" بشدة باعتبارهما منظمات إرهابية، إلا أنه، وبالأسلوب الفرنسي المعتاد لإظهار التوازن، قال كذلك أن كليهما (حزب الله وحماس) له قاعدة اجتماعية وأهداف سياسية يمكن تفهمها، وبالتالي درجة من الشرعية يجب أخذها بالاعتبار. مرة أخرى، حاول الدبلوماسي النشط، "ساركوزي" أن يتوسط لعقد هدنة أثناء القتال الذي نشب بين إسرائيل و "حماس" في غزة في شتاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩. كان يرى أن استمرار إطلاق الصواريخ من جانب "حماس" على إسرائيل هو الذي أدى إلى قيام الأخيرة برد عسكري له مبرراته، إذ لا توجد دولة يمكن أن تقبل أن تكون عرضة لهجمات مستمرة، حتى وإن كانت الأضرار بالغة الضالة؛ كما قال إن حجم الدمار الذي أحدثته إسرائيل في غزة، لم يكن بالقطع متناسبا مع السبب.

فرنسا، من خلال الاتحاد الأوروبي، عضو "رباعية القوى الخارجية (الولايات المتحدة- الاتحاد الأوروبي - روسيا - الأمم المتحدة) التي تسعى لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، كما أنها تدعم خريطة الطريق التي رسمتها إدارة "بوش"، وتحاول السيطرة على الأحداث من خلال الدبلوماسية الثنائية. تميل السياسة الفرنسية إلى اعتبار الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني المفتاح الذي يمكن أن يأتى بالسلام إلى الشرق الأوسط الكبير. على العكس من ذلك، كانت إدارة بوش تعمل، على افتراض أن الطريق إلى أورشليم يمر ببغداد، ثم بعد سقوط "صدام"، سيمر عبر طهران.

تغير موقف فرنسا من إسرائيل بشكل كبير في السنوات الأخيرة. "شيراك" حسن العلاقات الدبلوماسية معها تماما، "ساركوزي" تحدث بوضوح عن مشكلات إسرائيل الأمنية، كما عبرت مراكز استطلاع الرأي والإعلام عن توجهات تعاطف معها. في الوقت نفسه فإن الدعم المالى الفرنسى للسلطة الفلسطينية مستمر على مستوى كبير؛ وفي ٢٠٠٧ استضافت باريس مؤتمرا كبيرا للدول المانحة لدعم السلطة الفلسطينية. كما أن "ساركوزي"، مثل إدارة "أوباما" زاد الضغط على إسرائيل لوقف بناء المستوطنات والتفاوض حول حل يقضى بوجود دولتين، إنهاء للصراع.

وكما هو الحال بالنسبة للدول الغربية الأخرى، كانت إيران قد تحركت في السنوات القليلة الماضية إلى مركز شاشة رادار الدبلوماسية الفرنسية - بسبب برنامجها النووى، وعلاقتها بسوريا وحزب الله وحماس، وانتفاضة ٢٠٠٩ على إثر فوز "محمد احمدى نجاد" فى الانتخابات الرئاسية المزورة. أرسلت باريس ولندن وبرلين وزراء خارجيتها كفريق ثلاثى للتفاوض عدة مرات مع طهران على صفقة، لكى توقف بموجبها إيران أنشطتها النووية التي كانت تلقى اعتراضا، وذلك مقابل مزايا اقتصادية وسياسية وغيرها. لم ينجح هذا المسعى. لم يكن الإيرانيون عابثين بالأوروبيين، موضحين أن الولايات المتحدة، فحسب، هى التي كانت تعنيهم. يبدو أن فشل مهمة هذا الثلاثى (أو "الأقزام الثلاثة كما وصفهم استهزاء بعض المراقبين كان يؤكد الضعف الدبلوماسى المقيم للاتحاد الأوروبي؛ ويقال إن "شيراك" نفسه كان قد قال فى لقاء خاص إن "امتلاك إيران قنبلة أو قنبلتين نوويتين، لن يكون أمرا من الصعب احتماله".

غير أن سياسة فرنسا تجاه إيران اعترافا بالتشدد فجأة بوصول "ساركوزي" إلى السلطة. كان يرى إيران حالة مثيرة للقلق النولى الشديد كما هي بالنسبة لفرنسا، وكان رفضه لبرنامجها النووي متسقا مع حدة وأسلوب إدارة "بوش"، أكثر مما هو مع لغة بريطانيا الحذرة، وألمانيا على نحو خاص. كان مع الاقتراحات الداعية إلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية أكثر تشددا لزيادة الضغط على طهران. مرددا تعليقات المرشح الجمهوري الأمريكي "جون ماكين - John McCain"، كان "ساركوزي" يقول "الشيء الوحيد الأسوأ من العمل العسكري لإيقاف البرنامج النووي العسكري، هو أن تصبح هناك إيران نووية". مع الإقرار بذلك كله، فإن قرار إدارة "بوش" غير المتوقع في ٢٠٠٨ بالانخراط في محادثات دبلوماسية مع طهران، أفقد "ساركوزي" توازنه، لأن باريس لم تُستَشر أو حتى يتم إبلاغها مسبقا بهذا التغير المهم في السياسة الأمريكية؛ كذلك كان رد فعل "ساركوزي" على الانتخابات الرئاسية المزورة في إيران في ٢٠٠٨، أكثر دراماتيكية منه لدى غيره من قادة الاتحاد. "هذه الانتخابات أخبار مروعة، والإيرانيون يستحقون شيئا آخر... إن حجم الغش يتناسب مع رد الفعل العنيف"، كما قال.

ومثل كل القوى الأوروبية، باستثناء بريطانيا، لعب الفرنسيون دورا محدودا في الحرب في أفغانستان ضد "طالبان" و "القاعدة". من بين ٣٧٥٠ جنديا، وهو إجمالي القوة الفرنسية، كان نحو ألف جندي منهم فحسب هم المنتشرون بشكل دائم في إطار مهمة "ISAF" المتعددة الجنسية في جنوب البلاد، التي تعمل تحت رعاية حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة. كانت مهمة الفرنسيين بالأحرى هي تدريب قوات الجيش والشرطة الأفغانية أكثر منها القيام بنور قتالي، كما كان نحو ٢٠٠ جندي من القوات الخاصة جزءا من حملة "ترسيخ الحرية" في جنوب أفغانستان والبحث عن قادة "القاعدة"؛ إلا أن شيراك، أثار استياء الولايات المتحدة الشديد عندما قرر سحب تلك القوات في ٢٠٠٦، وكان هدفه، كما قال بعض منتقديه آنذاك، هو تخفيض المخاطرة السياسية في الداخل من جراء الخسائر الفرنسية.

كان الضعف التدريجي في الرأي العام المؤيد لحرب أفغانستان يسير في خط مواز للتوجهات في كل الدول الأخرى المتورطة، بما في ذلك الولايات المتحدة؛ وفي رد

فعل إزاء هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كان الرأى العام الفرنسى يؤيد غزو أفغانستان واستمر فى دعمه - أو على الأقل أكثر ثباتاً بذلك - عدة سنوات. كانت الحرب تبدو بعيدة، ولم تكن الخسائر الفرنسية ذات شأن، إلا أنه حدث أن قُتِلَ عشرة جنود من القوات الخاصة الفرنسية فى كمين بالقرب من "كابول"، وكان ذلك أسوأ الخسائر الفرنسية العسكرية على مدى عقدين.

كانت القوات الخاصة الفرنسية التى تحظى بتقدير بالغ لروحها المعنوية العالية وقدراتها القتالية المرتفعة، تدرك خطورة ما حدث، كما كان رد فعل الرأى العام قويا على تلك الخسارة غير المتوقعة، فتغير موقفه بحدة من الحرب، إلا أن أغلبية "ساركوزى" المضمونة فى البرلمان صوتت لصالح استمرار المهمة.

كانت أحدث نقطة تحول هى إصرار الرئيس "أوباما" فى نوفمبر ٢٠٠٩ على استراتيجية تصعيد وحسم فى أفغانستان مثل تلك التى نجحت فى العراق، وطلب المزيد من المشاركة الأوروبية لاستكمال القوة الأمريكية. كانت فرنسا والحكومات الأخرى قد أرسلوا بضع مئات من الجنود فى مهمة مؤقتة، إضافة إلى ما كان هناك، وذلك للمساعدة فى تأمين الانتخابات الرئاسية الأفغانية فى سبتمبر ٢٠٠٩، التى فاز فيها "حامد كارزاي" - Hamid Karzai، ووصفت بأنها كانت بعيدة كل البعد عن النزاهة. أدان "ساركوزى" تلك الانتخابات بعنف، متلماً فعل بالنسبة لانتخابات "أحمدى نجاد" فى إيران، قائلاً إن فرنسا لن ترسل جندياً واحداً آخر "إلى أفغانستان، وإن الأفغان ينبغي أن ينتصروا فى الحرب اعتماداً على أنفسهم؛ بنهاية ٢٠٠٩ لم يكن هناك من العشرة آلاف جندي التى كان "أوباما" يسعى لتدبيرهم، لم يكن هناك وعد إلا بسبعة آلاف جندي: خمسة آلاف من الحلفاء فى الـ "ناتو" (أكبر عدد منها لبريطانيا) وألفان من دول خارج الحلف. لم تتعهد فرنسا أو ألمانيا بتقديم قوات إضافية، رغم أنهما تستبعدا القيام بذلك مستقبلاً.

• فرنسا وأفريقيا.

للاستعمار الفرنسى والنفوذ ما بعد الاستعمارى فى أفريقيا تاريخ طويل وحزين فى الغالب، وهو ما يمكن الإلماح إليه هنا. فى عدد قليل من الدول فى غرب أفريقيا،

الفصل التاسع

المملكة المتحدة

ورطات قديمة وحقائق جديدة

(جون فان أودينارن)

John VanO udenaren.

• الإرث الإمبراطور

بعد الحرب العالمية الثانية، كان رئيس الوزراء البريطاني "ونستون تشرشل - Wins ton Churchill يفكر دائما في إمكانية أن تحافظ بريطانيا على مكانتها المتقدمة بين الدول، وهي الخارجة من حروب القرن العظمى منهكة وتواجه عملاقين قارين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. كانت قوتها ما زالت في صعود؛ وكان رده هو أن يرى بلاده في مركز دوائر جيوبوليتيكية ثلاثة، تقوم في كل منها بدور خاص: الإمبراطورية البريطانية والكونولث التي كان يراها باقية وبإصرار وعزيمة في حقبة ما بعد الحرب؛ والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة التي تشكلت أثناء الحربين العالميتين وتقوم على روابط قوية مثل اللغة والثقافة والتاريخ المشترك؛ وعلاقة وثيقة مع أوروبا، التي كان "تشرشل" يمتنى أن يراها متحدة ومنتعشة اقتصاديا وسياسيا، تحت قيادة بريطانيا إلى حد كبير. في حقبة ما بعد الحرب، لم يتشكل أى من هذه الدوائر على النحو المحدد الذي كان "تشرشل" يتصوره. ما بقى كان أثرا من كل منها، مازال يشكل أسلوبا بريطانيا مميزا لاستشراف العالم، والواقع أنه كان أكثر من مجرد أثر في حالة أوروبا.

تفككت الإمبراطورية البريطانية بسرعة لن تكون مثيرة للدهشة، إذا استعدنا الأحداث وتأملناها - عجلت الحروب العالمية وصعود النزعة القومية فى أرجاء العالم بنهاية الاستعمار الأوروبى - ولم يكن كثير من السياسيين يتوقعون هذا التفكك، وبعضهم بمن فيهم "تشرشل" نفسه كانوا يشعرون إزاءه بالحزن الشديد. بريطانيا منحت الهند وباكستان الاستقلال فى ١٩٤٨، وانسحبت من فلسطين فى ١٩٤٨، ثم كان التحرر من الاستعمار فى جنوب شرق آسيا وأفريقيا فى الخمسينيات وأوائل الستينيات. كانت أزمة السويس فى ١٩٥٦، هى الحدث الأساس فى تاريخ بريطانيا بعد الحرب، عندما حاولت حكومة "أنتونى إيدن - Anthony Eden" الدفاع عما كانت تراه حقاً قانونياً ومعنوياً لها فى ملكية قناة السويس، والاشتراك مع فرنسا وإسرائيل فى هجوم عسكري على مصر التى كان رئيسها "جمال عبد الناصر" قد أمم القناة، ورفضت الولايات المتحدة تأييد حلفائها البريطانيين والفرنسيين فى هذه المغامرة التى أخفقت فى النهاية لأسباب سياسية واقتصادية.

وبينما ظلت بريطانيا قوة عسكرية لها قواعد فى الشرق الأوسط ومواقع أخرى خارج أوروبا، كانت هزيمتها الكبرى فى السويس نهاية لطموحاتها فى أن تبقى قوة عظمى، قادرة على العمل مستقلة فى العالم؛ أما "هارولد ماكميلان - Harold Macmillan"، الذى خلف "إيدن" رئيساً للوزراء، فاستوعب الدرس الذى كان مفاده ضرورة أن تتجنب بريطانيا أن تجد نفسها على الجانب الخطأ بالنسبة للولايات المتحدة فى أى قضية كبرى تتعلق بالسياسة الخارجية، وهو النهج الذى كان يسير عليه كل القادة البريطانيين من قبل.

بمرور الوقت، كان دور الإرث الإمبراطورى وبقايا الإمبراطورية التى كانت بريطانيا مازالت تحتفظ بها بعد الستينيات يتناقص فى السياسة الخارجية البريطانية، إلا أن الصراعات والأزمات الناجمة عن ذلك الماضى التقليد كانت مستمرة فى التفجر على نحو دائم، لم يكن بالإمكان التنبؤ به - من بين الأمثلة على ذلك، الدور الذى قامت به بريطانيا لرعاية "اتفاق لانكستر هاوس - Lancaster House Agreement" الذى أعاد حكم الأغلبية السوداء فى زيمبابوى فى ١٩٨٠؛ وحرب "الفوكلاند" مع الأرجنتين فى

١٩٨٢؛ والتوترات مع الولايات المتحدة بسبب غزوها "جرينادا" في ١٩٨٤ (وهي عضو في الكومنولث)؛ والمناوشات المستمرة مع إسبانيا داخل الاتحاد الأوروبي بسبب "جبل طارق"؛ والمفاوضات الطويلة مع الصين لإنهاء الحكم البريطاني في "هونغ كونج" بحلول العام ١٩٩٧؛ وحتى حول قضايا أقل أهمية مثل انتقادات لندن الأخيرة لحكومة "برمودا" (وهي منطقة لا تتمتع بالسيادة مازالت بريطانيا تدير شئونها الخارجية) لقبولها سجناء تم إطلاق سراحهم من قاعدة "جوانتانامو" الأمريكية في كوبا^(١). كذلك ظلت مشكلة أيرلندا الشمالية الشائكة هما مقيما من هموم السياسة الخارجية (والداخلية) لبريطانيا في السنوات الأخيرة، وعبئا ثقيلا على الموارد ومصدر إرباك هائل لصناع القرار، وتعقيد العلاقات مع الولايات المتحدة وجمهورية أيرلندا.

المسمى الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية هو "مرفق الأجانب و"الكومنولث"- Foreign and Commonwealth Office وهو ينطوي على معنى ضمنى مفاده أن أعضاء "الكومنولث" ليسوا أجنبيا بالفعل. وبالرغم من أن هذا التوصيف السياسى ينطوى كذلك على بلاغة لغوية، فإن "الكومنولث" منبر مفيد تمارس بريطانيا من خلاله بقايا نفوذ ما. "الكومنولث" يضم خمسين دولة مستقلة تتبنى الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من أشكال التعاون من خلال اجتماعات لرؤساء الدول والاجتماعات الوزارية وسكرتارية دائمة مقرها لندن. الملكة "إليزابيث الثانية" - Elizabeth II هي الرئيس الفخرى لـ "الكومنولث"، ومازال ستة عشر عضوا من الدول الأعضاء فى المنظمة يعتبرون "العاهل البريطانى" رئيسا للدولة. بالرغم من ذلك، فإن المنظمة ليست البؤرة الرئيسية للسياسة الخارجية بالنسبة لكل أعضاء "الكومنولث"، بمن فى ذلك بريطانيا نفسها، وإنما هي ملحق أو تابع للمنظمات الإقليمية الأكثر أهمية التى تنتمى إليها تلك الدول.

بالإضافة إلى "الكومنولث" تحتفظ بريطانيا بالسيادة والسيطرة السياسية الكاملة على عدد من الأقاليم والمعتمديات فى أنحاء مختلفة من العالم، من بينها "دييجو جارسيا" - Diego Garcia وهى جزء من أقاليم المحيط الهندى البريطانية تؤجرها بريطانيا للولايات المتحدة كقاعدة عسكرية رئيسية لإظهار قوتها فى الشرق الأوسط؛

و"أسنشن أيلاند - Ascension island" فى جنوب الأطلنطى، حيث يوجد واحد من المراكز البرية الخمسة فى منظومة التمرکز الأمريكى فى العالم؛ وأقاليم أخرى فى الكاريبى والپاسيفيك وجنوب الأطلنطى و"أنتاركتيكا البريطانية - British Antarctica" ومن المناطق المهمة أيضاً من الناحية الاستراتيجية، هناك مناطق القواعد فى قبرص، التى احتفظت بها بريطانيا بعد منح الجزيرة الاستقلال فى ١٩٦٠.

على أن الإرث الحقيقى للإمبراطورية ومكانة بريطانيا السابقة كقوة عظمى، ليس "الكومنولث" أو تلك المعتمديات المبعثرة؛ الإرث الحقيقى، بالأحرى، هو دور بريطانيا باعتبارها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن الدولى، وهو ما يعطيها صوتاً - وإمكانية حق استخدام "الفيتو" - فى قضية دولية مهمة تكون مطروحة على أعلى كيان قانونى فى العالم؛ وهو ما يترجم بدوره إلى نفوذ خاص مع الولايات المتحدة (بالإضافة إلى نفوذ واستياء فى أوروبا). بعد تجربة أولى وسائرها النووية (التي كانت فى جزء منها نتاجاً للتعاون الوثيق بين بريطانيا وكندا والولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية) فى أكتوبر ١٩٥٢؛ كانت بريطانيا كذلك ثالث قوة نووية عالمية، وباعتبارها إحدى الدول النووية الأصلية الثلاثة، أصبحت المملكة المتحدة، مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، راعياً رسمياً مشاركاً لنظام الأمم المتحدة للحد من التسليح النووى، الذى شمل "معاهدة الحظر المحدود على التجارب - Limited Test Ban Treaty" فى ١٩٦٣، و"معاهدة منع الانتشار النووى - Nuclear Nonproliferation Treaty (NPT)" فى ١٩٦٨، المستمر فى المؤتمرات الدورية لمراجعة المعاهدة الأخيرة.

الموروث الأخير الجدير بالذكر من موروثات الإمبراطورية - والذى ينطوى على متضمنات تتعلق بالسياسة الخارجية - هو تلك الطبيعة المتنوعة جنسياً وعرقياً ودينياً للتركيبة السكانية البريطانية. جميع الدول الأوروبية، سواء أكان أو لم يكن لها إمبراطوريات فى ما وراء البحار فى السابق، توجد بها تركيبة سكانية يتزايد تنوعها باضطراد نتيجة لهجرة الأيدي العاملة أو تلك الناجمة عن كوارث، ولكن التاريخ يفسر لنا أسباب انجذاب الأقليات إلى بريطانيا، بدرجات متفاوتة، من جنوب آسيا وجزر الهند الغربية أكثر منها من تركيا كما فى حالة ألمانيا أو من شمال أفريقيا كما فى

- de Gaulle, Charles. *The Complete War Memoirs of Charles de Gaulle*. New York: Simon and Schuster, 1964.
- . *Memoirs of Hope: Endeavor and Renewal*. New York: Simon and Schuster, 1971.
- Hoffmann, Stanley. *Decline or Renewal? France since the 1930s*. New York: Viking Press, 1974.
- . "Two Obsessions for One Century." In *A Centuries Journey: How the Great Powers Shape the World*, edited by Robert A. Pastor, 63–89. New York: Basic Books, 1999.
- Knapp, Andrew, and Vincent Wright. *The Government and Politics of France*. 5th ed. London: Routledge, 2006.
- Maclean, Mairi, and Joseph Szarska, eds. *France on the World Stage: Nation-State Strategies in the Global Era*. New York: Palgrave Macmillan, 2008.
- Sarkozy, Nicolas. *Testimony: France in the Twenty-First Century*. New York: Pantheon, 2007.
- Schabert, Tilo. *How World Politics Is Made: France and the Reunification of Germany*. Columbia: University of Missouri Press, 2009.
- Tiersky, Ronald. "France Returns to Center Stage." *Current History* 107, no. 707 (March 2008): 99–104.
- . *François Mitterrand: A Very French President*. 2nd rev. ed. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2003.

الفصل التاسع

المملكة المتحدة

ورطات قديمة وحقائق جديدة

(جون فان أودينارن)

John VanOudenaren.

• الإرث الإمبراطور

بعد الحرب العالمية الثانية، كان رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل - Wins ton Churchill يفكر دائما في إمكانية أن تحافظ بريطانيا على مكانتها المتقدمة بين الدول، وهي الخارجة من حروب القرن العظمى منهكة وتواجه عملاقين قارين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. كانت قوتها ما زالت في صعود؛ وكان رده هو أن يرى بلاده في مركز دوائر جيوبوليتيكية ثلاثة، تقوم في كل منها بدور خاص: الإمبراطورية البريطانية والكونولت التي كان يراها باقية وبإصرار وعزيمة في حقبة ما بعد الحرب؛ والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة التي تشكلت أثناء الحربين العالميتين وتقوم على روابط قوية مثل اللغة والثقافة والتاريخ المشترك؛ وعلاقة وثيقة مع أوروبا، التي كان "تشرشل" يطمح أن يراها متحدة ومنتعشة اقتصاديا وسياسيا، تحت قيادة بريطانيا إلى حد كبير. في حقبة ما بعد الحرب، لم يتشكل أى من هذه الدوائر على النحو المحدد الذي كان "تشرشل" يتصوره. ما بقى كان أثرا من كل منها، مازال يشكل أسلوبا بريطانيا مميزا لاستشراف العالم، والواقع أنه كان أكثر من مجرد أثر في حالة أوروبا.

تفككت الإمبراطورية البريطانية بسرعة لن تكون مثيرة للدهشة، إذا استعدنا الأحداث وتأملناها - عجلت الحروب العالمية وصعود النزعة القومية في أرجاء العالم بنهاية الاستعمار الأوروبي - ولم يكن كثير من السياسيين يتوقعون هذا التفكك، وبعضهم بمن فيهم "تشرشل" نفسه كانوا يشعرون إزاءه بالحنن الشديد. بريطانيا منحت الهند وباكستان الاستقلال في ١٩٤٨، وانسحبت من فلسطين في ١٩٤٨، ثم كان التحرر من الاستعمار في جنوب شرق آسيا وأفريقيا في الخمسينيات وأوائل الستينيات. كانت أزمة السويس في ١٩٥٦، هي الحدث الأساس في تاريخ بريطانيا بعد الحرب، عندما حاولت حكومة "أنتوني إيدن - Anthony Eden" الدفاع عما كانت تراه حقاً قانونياً ومعنوياً لها في ملكية قناة السويس، والاشتراك مع فرنسا وإسرائيل في هجوم عسكري على مصر التي كان رئيسها "جمال عبد الناصر" قد أأم القناة، ورفضت الولايات المتحدة تأييد حلفائها البريطانيين والفرنسيين في هذه المغامرة التي أخفقت في النهاية لأسباب سياسية واقتصادية.

وبينما ظلت بريطانيا قوة عسكرية لها قواعد في الشرق الأوسط ومواقع أخرى خارج أوروبا، كانت هزيمتها الكبرى في السويس نهاية لطموحاتها في أن تبقى قوة عظمى، قادرة على العمل مستقلة في العالم؛ أما "هارولد ماكميلان - Harold Macmillan"، الذي خلف "إيدن" رئيساً للوزراء، فاستوعب الدرس الذي كان مفاده ضرورة أن تتجنب بريطانيا أن تجد نفسها على الجانب الخطأ بالنسبة للولايات المتحدة في أي قضية كبرى تتعلق بالسياسة الخارجية، وهو النهج الذي كان يسير عليه كل القادة البريطانيين من قبل.

بمرور الوقت، كان دور الإرث الإمبراطوري وبقايا الإمبراطورية التي كانت بريطانيا مازالت تحتفظ بها بعد الستينيات يتناقص في السياسة الخارجية البريطانية، إلا أن الصراعات والأزمات الناجمة عن ذلك الماضي التليد كانت مستمرة في التفجر على نحو دائم، لم يكن بالإمكان التنبؤ به - من بين الأمثلة على ذلك، الدور الذي قامت به بريطانيا لرعاية "اتفاق لانكستر هاوس - Lancaster House Agreement" الذي أعاد حكم الأغلبية السوداء في زيمبابوي في ١٩٨٠؛ وحرب "الفوكلاند" مع الأرجنتين في

١٩٨٢؛ والتوترات مع الولايات المتحدة بسبب غزوها "جرينادا" في ١٩٨٤ (وهي عضو في الكومنولث)؛ والمناوشات المستمرة مع إسبانيا داخل الاتحاد الأوروبي بسبب "جبل طارق"؛ والمفاوضات الطويلة مع الصين لإنهاء الحكم البريطاني في "هونغ كونج" بحلول العام ١٩٩٧؛ وحتى حول قضايا أقل أهمية مثل انتقادات لندن الأخيرة لحكومة "برمودا" (وهي منطقة لا تتمتع بالسيادة مازالت بريطانيا تدير شئونها الخارجية) لقبولها سجناء تم إطلاق سراحهم من قاعدة "جوانتانامو" الأمريكية في كوبا^(١). كذلك ظلت مشكلة أيرلندا الشمالية الشائكة هما مقيما من هموم السياسة الخارجية (والداخلية) لبريطانيا في السنوات الأخيرة، وعبئا ثقيلا على الموارد ومصدر إرباك هائل لصناع القرار، وتعقيد العلاقات مع الولايات المتحدة وجمهورية أيرلندا.

المسمى الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية هو "مرفق الأجانب و"الكومنولث"- Foreign and Commonwealth Office وهو ينطوي على معنى ضمنى مفاده أن أعضاء "الكومنولث" ليسوا أجانب بالفعل، وبالرغم من أن هذا التوصيف السياسي ينطوي كذلك على بلاغة لغوية، فإن "الكومنولث" منبر مفيد تمارس بريطانيا من خلاله بقايا نفوذ ما. "الكومنولث" يضم خمسين دولة مستقلة تتبنى الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من أشكال التعاون من خلال اجتماعات لرؤساء الدول والاجتماعات الوزارية وسكرتارية دائمة مقرها لندن، الملكة "إليزابيث الثانية"- Elizabeth II هي الرئيس الفخري لـ "الكومنولث"، وما زال ستة عشر عضوا من الدول الأعضاء في المنظمة يعتبرون "العامل البريطاني" رئيسا للدولة. بالرغم من ذلك، فإن المنظمة ليست البؤرة الرئيسية للسياسة الخارجية بالنسبة لكل أعضاء "الكومنولث"، بمن في ذلك بريطانيا نفسها، وإنما هي ملحق أو تابع للمنظمات الإقليمية الأكثر أهمية التي تنتمي إليها تلك الدول.

بالإضافة إلى "الكومنولث" تحتفظ بريطانيا بالسيادة والسيطرة السياسية الكاملة على عدد من الأقاليم والمعتمديات في أنحاء مختلفة من العالم، من بينها "دييجو جارسيا"- Diego Garcia وهي جزء من أقاليم المحيط الهندي البريطانية توجرها بريطانيا للولايات المتحدة كقاعدة عسكرية رئيسية لإظهار قوتها في الشرق الأوسط؛

و"أسنشن أيلاند - Ascension Island" فى جنوب الأطلنطى، حيث يوجد واحد من المراكز البرية الخمسة فى منظومة التمركز الأمريكى فى العالم؛ وأقاليم أخرى فى الكاريبى والپاسيفيك وجنوب الأطلنطى و"انتاركتيكا البريطانية - British Antarctica" ومن المناطق المهمة أيضاً من الناحية الاستراتيجية، هناك مناطق القواعد فى قبرص، التى احتفظت بها بريطانيا بعد منح الجزيرة الاستقلال فى ١٩٦٠.

على أن الإرث الحقيقى للإمبراطورية ومكانة بريطانيا السابقة كقوة عظمى، ليس "الكومنولث" أو تلك المعتمديات المبعثرة؛ الإرث الحقيقى، بالأحرى، هو دور بريطانيا باعتبارها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن الدولى، وهو ما يعطيها صوتاً وإمكانية حق استخدام "الثيتو" - فى قضية نولية مهمة تكون مطروحة على أعلى كيان قانونى فى العالم؛ وهو ما يترجم بدوره إلى نفوذ خاص مع الولايات المتحدة (بالإضافة إلى نفوذ واستياء فى أوروبا). بعد تجربة أولى وسائلها النووية (التي كانت فى جزء منها نتاجاً للتعاون الوثيق بين بريطانيا وكندا والولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية) فى أكتوبر ١٩٥٢؛ كانت بريطانيا كذلك ثالث قوة نووية عالمية، وباعتبارها إحدى الدول النووية الأصلية الثلاثة، أصبحت المملكة المتحدة، مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، راعياً رسمياً مشاركاً لنظام الأمم المتحدة للحد من التسليح النووى، الذى شمل "معاهدة الحظر المحدود على التجارب - Limited Test Ban Treaty" فى ١٩٦٢، و"معاهدة منع الانتشار النووى - Nuclear Nonproliferation Treaty (NPT)" فى ١٩٦٨، المستمر فى المؤتمرات الدورية لمراجعة المعاهدة الأخيرة.

الموروث الأخير الجدير بالذكر من موروثات الإمبراطورية - والذى ينطوى على متضمنات تتعلق بالسياسة الخارجية - هو تلك الطبيعة المتنوعة جنسياً وعرقياً ودينياً للتركيبة السكانية البريطانية. جميع الدول الأوروبية، سواء أكان أو لم يكن لها إمبراطوريات فى ما وراء البحار فى السابق، توجد بها تركيبة سكانية يتزايد تنوعها باضطراد نتيجة لهجرة الأيدى العاملة أو تلك الناجمة عن كوارث، ولكن التاريخ يفسر لنا أسباب انجذاب الأقليات إلى بريطانيا؛ بدرجات متفاوتة، من جنوب آسيا وجزر الهند الغربية أكثر منها من تركيا كما فى حالة ألمانيا أو من شمال أفريقيا كما فى

حالة فرنسا. ٨٪ تقريبا من سكان بريطانيا من غير البيض، منهم ٤٪ من جنوب آسيا و ٢٪ سود. مثل باقى أوروبا، بريطانيا مسيحية اسما، وعلمانية فى الغالب الأعم، إلا أن ٨٪ من السكان يدينون بالإسلام- وهى نسبة تؤدى إلى التساؤل عن التأثير المحتمل لهذه التركيبة الدينية الداخلية على سياسة بريطانيا الخارجية، وبخاصة على تورطها فى الصراعات ذات الطابع الإسلامى فى كل من العراق وأفغانستان.

• بريطانيا وأوروبا:

يعود الارتباك وخيبة الأمل المتبادلة فى علاقات بريطانيا وأوروبا، إلى أوائل حقبة ما بعد الحرب. كان "تشرشل" يتكلم كثيرا منذ الثلاثينيات لصالح أوروبا متحدة؛ وفى يونيو ١٩٤٠ حاول أن يدرأ استسلام فرنسا لألمانيا النازية باقتراح اتحاد كامل بين فرنسا وبريطانيا؛ وفى حديثه فى زيورخ فى سبتمبر ١٩٤٦ فاجأ أوروبا على نحو أشبه بالصدمة الكهربائية عندما دعا لإنشاء ولايات متحدة أوروبية. كان "تشرشل" آنذاك زعيم حزب المحافظين المعارض، ولم تبدِ حكومة حزب العمال برئاسة "كليمنت أتلى" - Clement Attlee اهتماما كبيرا بالمشاركة فى أوروبا متحدة. ومثل المحافظين، كان سياسيو حزب العمال مازالوا يرون بريطانيا قوة عظمى ليست فى حاجة إلى أن تضع نفسها على نفس مستوى القوى القارية التى كانت كلها قد هزمت واحتُلت فى الحرب؛ كما كان لدى الزعماء السياسيين فى حزب العمال مخاوفهم الخاصة من أن تصطدم التعقيدات الدولية، وبخاصة مع القوى الأوروبية التى تسيطر عليها الديمقراطية المسيحية، بحرية بريطانيا فى بناء الاشتراكية بالداخل.

عودة "تشرشل" إلى السلطة فى ١٩٥١، جددت الأمل لفترة قصيرة، فى أن تتبنى بريطانيا قضية التكامل الأوروبى، إلا أن لندن رفضت الانضمام إلى "اتحاد الفحم والصلب الأوروبى" - European Coal and steel Community عند إنشائه فى ١٩٥٢، ثم فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية - European Economic Community (المعروفة كذلك بالمجموعة الأوروبية - EC) التى أنشئت بموجب معاهدة روما فى ١٩٥٧؛ وكما علق وزير الخارجية "أنطونى إيدن" - Anthony Eden آنذاك، كان الانضمام إلى اتحاد على

القارة الأوروبية: "شئ نعرف في قرارة أنفسنا أننا لا نستطيع أن نقدم عليه"^(٦). تحت تأثير النجاحات الأولية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، وعاجزا عن حشد دعم واشنطن لأي من المشروعات البديلة التي كان الأوروبيون يجربونها في أواخر الخمسينيات، وهو أمر مهم بنفس الدرجة، حرك "ماكميلان" رئيس الوزراء البريطاني المسار في الاتجاه العكسي، وتقدم لعضوية المجموعة في صيف ١٩٦١، إلا أن الوقت كان قد فات. كانت فرنسا، بقيادة "ديجول"، قد دعمت زعامتها السياسية للمجموعة وباتت مقتنعة أن بإمكانها بناء تكتل سياسي - اقتصادي في القارة الأوروبية، يتحدى الهيمنة الأنجلو - ساكسونية على الغرب ويتفوق على المنافسة الأمريكية - السوفيتية ثنائية القطب التي كانت تنظم السياسة الدولية. وتحت حزمة من الادعاءات، تزعم كلها أن المملكة المتحدة لم تكن "أوروبية" بما يكفي، استخدام "ديجول" الفيتو ضد طلب بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الأوروبية في يناير ١٩٦٣، ثم في مايو ١٩٦٧ لم تتمكن بريطانيا من تأمين مكانها في أوروبا قبل يناير ١٩٧٣، فحكومة العمال برئاسة "هارولد ويلسون - Harold Wilson"، السيئة الطالع، والتي كانت في السلطة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠، كانت تصارع انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني والانهيار الاقتصادي خارج أوروبا التي كانت من بقايا الحقبة الإمبراطورية. استقال "ديجول" في ١٩٦٩، وأصبحت فرنسا مهتمة بموازنة قوة ألمانيا الغربية الصاعدة في الاتحاد الأوروبي بجلب بريطانيا إليه. عاد التوريون - the Tories إلى السلطة في ١٩٧٠ بزعامة رئيس الوزراء "إدوارد هيث - Edward Heath"، الذي نجح في ظل تلك الظروف السياسية المواتية في استكمال المفاوضات مع الدول الستة لحصول بريطانيا على عضوية الاتحاد الأوروبي في أول اتساع له. (انضمت الدانمرك وپولنده كذلك في الوقت نفسه).

منذ ذلك الحين، مرت علاقات بريطانيا بالمجموعة الأوروبية (وبالاتحاد الأوروبي فيما بعد) بطريق وعرة، وعند عودته إلى السلطة في ١٩٧٤، سعى "ويلسون" إلى إعادة التفاوض حول شروط انضمام بريطانيا ودعا إلى استفتاء حول استمرار عضويتها في الاتحاد. تم التصويت في يونيو ١٩٧٥، وكانت النتيجة موافقة ٦٧.٣٪ على البقاء

ضمن الاتحاد مقابل ٣٢.٨٪ للمعارضين. إلا أن بريطانيا التي أظهرت أنه لم تكن لديها النية في ترك المنظمة، لم تكن متحمسة بالمرّة لتلك المحاولات التي ستقودها على مدى العقدين التاليين التحالفات الفرنسية الألمانية الثنائية بين "غاليري جيسكار ديستان" و"هيلموث شميث"، ثم "فرانسوا ميتران" و"هيلموث كول"، للدفع بالاتحاد نحو أشكال جديدة من الوحدة الاقتصادية والسياسية. رئيس الوزراء البريطاني "جيمس كالاهاان - James Callaghan"، الذي جاء بعد "ويلسون" في ١٩٧٩، رفض الانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي - European Monetary System (EMS) الذي أدخله "ديستان" و"شميت" (بالتعاون الوثيق - وبالسخرية- مع "روي چينكنز - Roy Jenkins"، أول رئيس للمفوضية البريطانية الأوروبية، وربما الوحيد إلى الآن)؛ كما بدأ "كالاهاان" يتذمر من حجم المساهمة النهائية لبريطانيا في ميزانية المجموعة الأوروبية.

حولت "مارجريت تاتشر - Margaret Thatcher"، خليفة "كالاهاان" المحافظة التشكك الأوروبي - Euroskepticism إلى فن سياسى رفيع مازال مؤثرا في تشكيل التصورات البريطانية والعالمية للملكة المتحدة في علاقتها بأوروبا. وباعتبارها محافظة من الناحية المالية، عُنفت "تاتشر" القادة الأوروبيين بسبب حجم مساهمة بريطانيا في ميزانية المجموعة (EC)، ما أدى إلى إصابة أعمالها بالشلل، إلى أن تمكنت في دورة انعقاد المجلس الأوروبي في "فونتنبلو - Fontainebleau" في ١٩٨٤ من إقرار خفض دائم لإسهام بريطانيا في الميزانية.

لم تكن "تاتشر" متحمسة لجهود رئيس المفوضية الأوروبية "جاك ديلورز - Jacques Delors"، و"كول - Kohl" و"ميتران - Mitterrand" "لإعادة إطلاق" المجموعة الأوروبية في الثمانينيات، واستشاطت غضبا بسبب عمليات المخاتلة والمناورة في دورة انعقاد المجلس الأوروبي في يونيو ١٩٨٥، التي دبرت وخططت فيها الرئاسة الإيطالية للمجلس لعقد مؤتمر حكومي مشترك - Intergovernmental Conference (IGC)، محتالة لذلك بتصويت وافق فيه أغلبية رؤساء الحكومات المجتمعين على انعقاد. صوتت بريطانيا ضد الدعوة لعقد المؤتمر وكانت النتيجة ٧ مقابل ٢ أصوات، حيث كانت الدانمرك واليونان من المعارضين إلى جانب بريطانيا. إلا أن بريطانيا، بعد أن وجدت

نفسها ضمن المشاركين، لعبت دورا إيجابيا فى المهمة الرئيسية للمؤتمر: وهى التفاوض بخصوص معاهدة تنطوى على التزام بإكمال السوق الأوروبية الموحدة بحلول الموعد المحدد وهو ١٩٩٢، وذلك من خلال إزالة المعوقات المتبقية أمام حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال والأفراد. كان مثل هذا "التكامل السلبي متسقا مع أيديولوجية "تاتشر" الخاصة بالسوق الحرة ويعد بأن يكون مفيدا من الناحية الاقتصادية فى بريطانيا، التى كان اقتصادها - بالفعل - أكثر انفتاحا من الاقتصادات الأخرى فى القارة، وفى وضع يمكنه من الإفادة من تحرير خدمات مثل البنوك والتمويل والاستشارات، وهى الأنشطة التى كانت بريطانيا متفوقة فيها نسبيا. كانت "تاتشر" أقل حماسة بالنسبة لمقترحات "التكامل الإيجابى" القوي، وبخاصة فكرة "ديلويز" والمفوضية الأوروبية، وهى أن استكمال السوق الموحدة كان فى حاجة إلى الخطوة المنطقية التالية، وهى الوحدة الاقتصادية والمالية الكاملة وتبنى عملة أوروبية موحدة؛ وفى كلمتها فى "الكلية الأوروبية - College of Europe" فى برجز - Bruges ب بلجيكا، فى سبتمبر ١٩٨٨، رفضت "تاتشر" ما كانت تراه بمثابة مخططات لإقامة دولة أوروبية فوقية (Superstate)، يمكن أن تلغى أو تبطل هويات الدول الأعضاء:

"إن أول مبدأ استرشد به هو أن التعاون الإدارى النشط بين دول مستقلة ذات سيادة، هو السبيل الوحيد لبناء مجموعة أوروبية ناجحة. إن محاولة كبح الصبغة الوطنية وتركيز السلطة فى تكتل أوروبى، من شأنه أن يلحق الضرر بالأهداف التى نسعى لتحقيقها ويعرضها للخطر.

إن أوروبا ستكون قوية، تحديدا لأن فرنسا موجودة بها كفرنسا، وإسبانيا كإسبانيا، وبريطانيا كبريطانيا، لكل منها عاداتها وتقاليدها وهويتها، كما أن محاولة صلبها كلها فى قالب واحد ودمجها فى شخصية أوروبية واحدة، سيكون ضربا من الحماقة"^(٢).

عارضت بريطانيا إصدار عملة أوروبية موحدة، وتبنت عوضا عن ذلك مشروعا بديلا هو "وحدة العملة الأوروبية الصعبة - (hard ECE)، الذى كان ينطوى على محاولة

لتحويل وحدة العملة الأوروبية القائمة - European Currency Unit، التي كانت في الأساس وسيلة محاسبية، (وحدة قيمة مكونة من سلة عملات دول المجموعة الأوروبية)، إلى عملة حقيقية من نوع رديء؛ أما المشروع البريطاني لتطوير وحدة العملة القائمة إلى عملة موازية للنقود الوطنية المتداولة، فلم يحظ برضا أحد. كان ذلك بالنسبة لدعاة الوحدة النقدية الأوروبية حيلة مكشوفة لتحويل مسار إصدار عملة موحدة من خلال ما كان زعماء مثل "ديلويز" و"كول" و"ميتران" يرونه الطريقة الوحيدة الممكنة: تفعيل للإرادة السياسية من جانب الحكومات الأوروبية. من ناحية أخرى، كان ذلك بالنسبة للمتشككين الأوروبيين المعاندين يتيح فرصة أمام بريطانيا لتبنى عملة أوروبية، وإن كان بعد عملية تطوير، بدلا من أن يكون ذلك نتيجة إجراء سياسى منفرد.

فى آخر الأمر، انضمت بريطانيا إلى آلية سعر الصرف - Exchange Rate Mechanism - فى أكتوبر ١٩٩٠، إلا أن تشكك "تاتشر" بخصوص المجموعة الأوروبية ظل يتزايد، يشوبه رهاب ألماني - Germanophobia أصبح أكثر وضوحا بسقوط جدار برلين واتجاه ألمانيا نحو التوحيد. أصبحت آراء "تاتشر" قضية مثيرة للشقاق على نحو متزايد داخل حزب المحافظين، ما أدى فى النهاية إلى استقالة "سير جيفرى هاو - Sir Jeffrey Howe" نائب رئيس الوزراء المحترم، فى سبتمبر ١٩٩٠. فى خطاب استقالته، شن "هاو" هجوما كاسحا على نهج "تاتشر" الغريب والانفعالى فى تناول قضية المجموعة الأوروبية، والذي كان، فى رأيه، شديد الإضرار بمصالح بريطانيا. هيات انتقادات "هاو" الحادة الظروف للتمرد داخل حزب المحافظين على "مارجريت تاتشر" التى فشلت فى الفوز برئاسة الحزب عند إعادة الانتخابات، فكانت مجبرة على الاستقالة من منصب رئيس الوزراء.

تبنى "جون ميجور - John Major"، خليفة "تاتشر"، (وكان النصير الرئيسى لمشروع وحدة العملة الأوروبية باعتباره وزيرا للمالية) لهجة جديدة واعد بأن يضع بريطانيا فى قلب القلب من أوروبا، إلا أنه التزم بما كان يعرف بـ "خطوط تاتشر الحمراء"، فيما يتعلق بالتكامل الأوروبي، وكانت حكومته مفاوضا عنيدا صعب المراس فى المؤتمرين الحكوميين اللذين عقدا فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ وأسفرا عن تأسيس الاتحاد

الأوروبي. بالإضافة إلى إبطاء الزخم في اتجاه إرساء سياسة خارجية وأمنية أوروبية مستقلة، أمنت بريطانيا لنفسها استثناءات في مجالين: الوحدة النقدية، والميثاق الاجتماعي - "Social Charter"، وهما مجالان لم تكن بريطانيا مستعدة لأن تقبل فيهما العواقب السياسية لسد الطريق تماما أمام التكامل الأكثر شمولاً وعمقا الذي كان يرغب فيه الألمان والفرنسيون والدول الأعضاء الأخرى، وإنما كانت مستعدة لقبول مثل هذا التكامل بدرجة ما، وبحيث يكون مسموحا لها بأن تكون متحررة من الالتزام بقوانين وآليات سياسية معينة لكي تستطيع أن تحافظ على استقلاليتها الوطنية.

اشترطت "معاهدة ماسترخت" على الدول الأعضاء أن تتحرك اعتبارا من ١٩٩٧، وليس بعد الأول من يناير ١٩٩٩ بأي حال من الأحوال، نحو المرحلة الثالثة والأخيرة من الوحدة النقدية الأوروبية (EMU): أي تبني "اليورو" كعملة، ووقف استخدام عملاتها الوطنية تدريجيا. كان أمام بريطانيا الخيار في أن تشارك في المرحلة الثالثة ولكنها لم تكن ملزمة بذلك، بل كان هناك بروتوكول منفصل ملحق بالمعاهدة ينص على أن المملكة المتحدة "لن تكون مجبرة على الالتزام بالمرحلة الثالثة من الوحدة الاقتصادية والنقدية دون قرار مستقل من حكومتها وبرلمانها لكي تقوم بذلك"، وأنها سوف "تحتفظ بسلطاتها في مجال السياسة النقدية حسب قانونها الوطني"^(٤).

إذا قررت المملكة المتحدة عدم تبني العملة الموحدة (وهو ما كان متوقعا) فلن تشارك كذلك في النظام الأوروبي للبنوك المركزية أو البنك المركزي الأوروبي الذي كان يجري إنشاؤه لإدارة "اليورو". على هذه الخلفية، كان الجدل في بريطانيا حول الوحدة النقدية الأوروبية، يدور إلى حد كبير في إطار التساؤل عما إذا كانت الاستقلالية المحققة من جراء التحرر من الالتزام بقوانين وسياسات معينة تستحق في المقابل أن تفقد بريطانيا نفوذها على السياسة الأوروبية الأوسع، الذي سوف يستتبعه هذا الخيار. بقي هذا التساؤل وثيق الصلة بالأمر عندما كان المدافعون عن الاتحاد في القارة مصرين على الدفع في اتجاه التكامل بصرف النظر عن وجود بريطانيا من عدمه؛ ويبقى التساؤل نفسه قائما، وبشكل رئيسي، في سياسة بريطانيا تجاه الاتحاد الأوروبي، إلا أنه لم يعد ملحا بالدرجة نفسها، حيث إن مشروع التكامل قد فقد زخمه.

كان البروتوكول الاجتماعي هو مشروع "ديلورز" الأثير؛ و"ديلورز"، اشتراكي أوروبي، كان بدعم من حلفاء سياسيين في البرلمان الأوروبي وحكومات الدول الأعضاء، يرى أن التأكيد على برنامج ١٩٩٢ الخاص بالنشاط التجاري والسوق الحرة، ينبغي موازنته بقوانين وسياسات باتساع أوروبا، تضمن مصالح العمال. وفي دورة اجتماعه في ديسمبر ١٩٨٩ في ستراسبورج، تبنى المجلس الأوروبي ميثاق الحقوق الاجتماعية الأساسية للعمال - Charter of Fundamental Social Rights of Workers (أو الميثاق الاجتماعي - the Social Charter)، الذي أدرج اثني عشر مبدأ تتراوح بين الحق في أجر عادل وتوفير مستوى معيشة كريم لغير القادرين وكبار السن؛ وفي مفاوضات ماسترخت كان هناك ضغط من عدد من الدول الأعضاء بقيادة فرنسا وإيطاليا، لدمج "الميثاق الاجتماعي" في اتفاقيات الاتحاد الأوروبي، وهي خطوة يمكن أن تجعل المبادئ المعلنة في ستراسبورج وغير الملزمة، وثيقة ملزمة قانوناً تعطى الاتحاد سلطات جديدة لإصدار توجيهات وقواعد على مستوى الاتحاد، في مجال السياسة الاجتماعية التي سيكون مطلوباً من الدول الأعضاء تطبيقها من خلال التشريعات الوطنية.

كانت "تاتشر" ضد ما كانت تراه تدخلا لا مبرر له في شئون بريطانيا الداخلية، مثلما كان مجتمع الأعمال التجارية، يرى في الميثاق الاجتماعي "خطراً تتهدد السوق المحررة من القيود"، والتي كانت قد ساعدت بريطانيا في تحسين الإنتاجية وجذب الاستثمار الأجنبي في الثمانينيات، وبدء تضيق الهوة بين معدلات دخول الأفراد بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، وكانت قد اتسعت بشدة بين بريطانيا والقارة الأوروبية من الخمسينيات إلى السبعينيات. مع رفض المحافظين التزحزح عن موقفهم بالنسبة لهذه القضية، أصبح الميثاق الاجتماعي واحداً من أصعب الموضوعات التي دارت حولها مفاوضات ماسترخت، وفي حل وسط تم التوصل إليه في اللحظات الأخيرة، أسفرت المفاوضات عن اتفاق تتبنى بموجبه جميع الدول الأعضاء، باستثناء بريطانيا، "بروتوكولا منفصلاً"، ألحق بالمعاهدة، يسمح للدول الإحدى عشرة بتبني قواعد وتوجيهات اجتماعية ملزمة تقوم تلك الدول بتطبيقها على المستوى الوطني. هذه الوثيقة

التي عرفت بـ "البروتوكول الاجتماعي" كانت شبيهة بالبروتوكول الخاص بالوحدة النقدية الأوروبية (EMU) في أن نتج عنها "تمييز" ما، بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بمجموعة القوانين الخاصة بالاتحاد (the Acquis Communautaire)، ولكن الفارق في هذه الحالة كان حيلة السماح لجميع الدول الأعضاء، عدا بريطانيا، بأن تختار أشكالاً معينة من التكامل بدلا من السماح لبريطانيا بعدم الاختيار، مثلما كان الأمر بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية.

بالإضافة إلى الوحدة النقدية الأوروبية والبروتوكول الاجتماعي، أحجمت بريطانيا عن أشكال التكامل الأكثر شمولاً فيما يتعلق بالأساس أو العمود الثالث من أعمدة الاتحاد، المعروف بـ "العدالة والشئون الداخلية". في ١٩٨٥ وقعت كل من بلجيكا وألمانيا وفرنسا ولكسمبورج وهولندا اتفاقية "شجن - Schengen" التي ألغت مراقبة الحدود بين الدول الموقعة، وعززت ما أصبح يعرف بـ "حدود شجن"، وبالرغم من أن ذلك تم تنفيذه خارج الإطار الرسمي للمجموعة الأوروبية، كان متسقا مع برنامج ١٩٩٢ وهدف المجموعة في إزالة كل الحواجز الداخلية التي تعوق حركة الناس، وكذلك السلع والخدمات ورأس المال. انضمت الدول الأعضاء الأخرى إلى الاتفاقية في أوائل التسعينيات، إلا أن بريطانيا لم تفعل، باعتبارها دولة - جزيرة، لها تراثها الصارم في مراقبة حدودها. تواصلت بريطانيا إدارة شئون حدودها خارج نظام "شجن"، بالرغم من مشاركتها بشكل كامل في جوانب أخرى من أنشطة العمود الثالث من أسس الاتحاد، وبخاصة في الحرب على الإرهاب وتجارة المخدرات وغيرها من الأخطار العابرة للحدود.

التشكك البريطاني بخصوص الوحدة النقدية الأوروبية الذي ترسخ في الثمانينيات، تعمق في الأزمة المالية في ١٩٩٢، عندما كانت بريطانيا مضطرة لتعليق مشاركتها في النظام النقدي الأوروبي (EMS) الذي كانت قد انضمت إليه مؤخرا مقابل ثمن سياسي باهظ. في يونيو ١٩٩٢، رفض المصوتون في الدانمرك معاهدة ماستريخت، ما أثار الشك في إمكانية تنفيذها وإمكانية تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية. بدأت المضاربات تفرق العملات الأوروبية الأضعف مع توقع الاضطراب إلى

تخفيضها فى النهاية مقابل المارك الألمانى. اقترضت بريطانيا بالمارك ما قيمته ١٤.٥ بليون دولا لدعم الاحتياطى لديها، كما رفع بنك إنجلترا - The Bank of England الحد الأدنى لمعدل الإقراض إلى ١٢٪، ما أدى إلى إضرار بالغ بالاقتصاد البريطانى، وذلك كله كمحاولة للإبقاء على الجنيه الإسترلينى فى الإطار الذى يتطلبه النظام النقدى/آلية سعر الصرف وهو ٢.٢٥٪. فى الوقت نفسه كان القلق يساور المسئولين الألمان بشأن التضخم المرتبط بازدهار اقتصادى قد ينتج عن إعادة التوحيد، ولذا رفضوا خفض معدلات الفائدة الألمانية العالية، وهو ما اعتبره الاقتصاديون فى بريطانيا وغيرها سببا رئيسيا فى الضغط على الجنيه الإسترلينى وغيره من العملات الأوروبية. فى ١٦ سبتمبر، تركت بريطانيا آلية سعر الصرف والنظام النقدى (ERM/EMS) بعد أن منيت بخسائر اقتصادية وسياسية شديدة، ستجعل المزيد من التكامل الاقتصادى - والسياسى - الوثيق مع أوروبا أكثر صعوبة فى المستقبل.

السياسة الخارجية هى المجال الأخير الذى أحجمت فيه بريطانيا عن التكامل مع شركائها فى القارة الأوروبية على نطاق واسع. صحيح أنها تعاونت مع المؤسسة حيث إن "العمود الثانى" للاتحاد الأوروبى الخاص بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) يقوم على التشاور القوى بين الدول الأعضاء بشأن العلاقات الخارجية والعمل المشترك بناء على قرارات جماعية، إلا أن البريطانيين كانوا يقاومون محاولات الفرنسيين بناء هوية دفاعية أوروبية، فكانت النتيجة تسوية غامضة فى المعاهدة تهيئ لوضع إطار، فى آخر الأمر، لسياسة دفاعية مشتركة دون تحديد لكيفية تنفيذ ذلك ولا للمدى الزمنى الذى يمكن أن يتم فيه. أعلنت المعاهدة أن الاتحاد الأوروبى الغربى - Western European Union (WEU)، الذى لم يكن مرتبطا بهياكل المجموعة الأوروبية من قبل، كان "جزءا لا يتجزأ من تطور الاتحاد الأوروبى"، كما قدمت آلية تمكن الاتحاد الأوروبى الغربى من "أن يعمل وأن يطبق قرارات وإجراءات الاتحاد ذات المتضمنات الدفاعية؛ إلا أن المفاوضات البريطانيين رفضوا دمج الاتحاد الأوروبى الغربى بالاتحاد الأوروبى كوسيلة لتزويد الأخير بنواة قدرة دفاعية. فى السنوات التالية، عملت بريطانيا على دعم سلطة حلف شمال الأطلسى (NATO) فى شئون الدفاع الأوروبى، وهو

الموقف الذى كان يعتبره الفرنسيون شديد الإزعاج، واعتبار الاتحاد الأوروبي الغربى مؤسسة ثانوية، يمكن، على أكثر تقدير، أن تكون مجرد جسر بين الـ "NATO" والاتحاد الأوروبى بدلا من أن تكون الذراع الدفاعية الوليدة للاتحاد.

على الرغم من تشككها فى "تعميق" الاتحاد الأوروبى من خلال مد سلطاته وسياساته إلى مجالات جديدة، كانت المملكة المتحدة إلى جانب توسعه لضم دول جديدة لعضويته. وعلى النقيض من الفرنسيين الذين كانوا قلقين، على سبيل المثال، من تكلفة الاتساع، وبسبب الأخطار التنافسية التى يمكن أن يمثلها الأعضاء الجدد على الصناعة والزراعة الفرنسية، والوهن السياسى الذى سوف يعترى الاتحاد جراء زيادة عدد الأعضاء، كان البريطانيون من المؤيدين بقوة لضم دول وسط وشرق أوروبا إليه، لدرجة أن الأوروبيين من نوى التوجه الفيدرالى كانوا مرتابين فى موقف بريطانيا، ويعتقدون أن رغبتها فى توسيع رقعة الاتحاد كانت تستهدف أن تستبعد، مرة وإلى الأبد، فكرة قيام أوروبا قوية على أساس من ثقافة وهوية سياسية مشتركة. هذا الموقف من الاتساع امتد إلى وجهة نظر بريطانيا بخصوص ترشحها لعضوية الاتحاد، وهو ما كانت تؤيده بقوة، على عكس موقف كل من فرنسا وألمانيا.

بعد الثمانينيات، سنوات التوكد والانتصار تحت قيادة "تاتشر"، لم تكن التسعينيات حقبة سعيدة بالنسبة للسياسة الخارجية البريطانية. وزيراً خارجياً سابقاً، هما "لورد كارينجتون - Lord Carrington" و "ديفيد أوين - David Owen" عملاً كوسيطين من قبل الأمم المتحدة فى البلقان، ولكنهما فشلا فى تحقيق السلام للمنطقة، وكان الفشل فى حالة الأخير - كما جاء فى مذكراته - بسبب عدم دعم الولايات المتحدة، التى كانت مترددة فى اتخاذ موقف من الفصل العرقى فى البوسنة والهرسك⁽⁵⁾. كانت بريطانيا، مع فرنسا، مصدراً رئيسياً لقوات حفظ السلام إلى البلقان تحت رعاية الأمم المتحدة، إلا أن تلك القوات فشلت فى أن توقف الصراع فى البوسنة فى أوائل التسعينيات. زاد التوتر مع الولايات المتحدة التى كانت تنتقد الجهد الأوروبى، لدرجة أنها لم تكن مستعدة لإشراك قواتها فى البلقان وفى داخل أوروبا، حيث كان من الواضح ميل بريطانيا وفرنسا إلى جانب الصرب، بينما كانت ألمانيا

والنمسا أكثر ميلا لتأييد الكروات؛ ولم يتحسن هذا الوضع إلا فى ١٩٩٦ وعلى إثر اتفاقيات السلام فى دايتون - Dayton، بعد تدخل على مستوى آخر من قبل الولايات المتحدة والـ "ناتو".

لم ينجح رحيل "تاتشر" فى حل الخلافات داخل حزب المحافظين حول السياسة تجاه أوروبا. فى النصف الثانى من ١٩٩٢ نجحت بريطانيا فى قيادة سفينة الاتحاد فى فترة رئاستها له، إذ حققت تقدما، بين مجالات أخرى، فى عملية الاتساع ووضع الإطار القانونى للمساعدات وتهذئة الاعتراضات الهولندية المتبقية على "معاهدة ماسترخت"^(٦). إلا أن التشاحن بخصوص اليورو وأوروبا استمر داخل حزب المحافظين، الذى صدر عنه بيانات بشأن أوروبا، كانت مشوشة ومنفرة بالنسبة للبريطانيين ومثيرة لقلق الشركاء فى الاتحاد. هذه العوامل كلها، بالإضافة إلى الكم المتزايد من الفضائح الصغيرة والكبيرة على مدى عقدين فى الحكم، هيأت الفرصة التى نجح حزب العمال المعارض فى استغلالها أخيرا فى انتخابات ١٩٩٧.

• حزب العمال يعود إلى السلطة.

أثناء فترة وجوده فى المنفى السياسى التى دامت سبعة عشر عاما، حدثت ثورة هائلة فى تفكير حزب العمال بالنسبة لأوروبا؛ وبينما كانت هناك "جيوب" للقبول الأوروبية ما زالت باقية داخل الحزب، فإن الدفاع الشرس لحزب المحافظين عن رأسمالية السوق الحرة على النموذج الأمريكى، كان قد نجح فى تحويل قدر كبير من المعارضة لصالح النموذج الأوروبى فى التنظيم وشبكات التأمين الاجتماعى. بالنسبة لـ "توني بلير Tony Blair" الذى تولى قيادة الحزب فى ١٩٩٤ وسعى لتحديثه بالتخلى عن الجمود الفكرى القديم بخصوص ملكية الدولة للصناعة، بالنسبة له كانت القيادة البريطانية فى أوروبا متقدمة هى الوسيلة المثلى لكسب أصوات الطبقة المتوسطة، التى سئمت تشوش واضطراب سياسة حزب المحافظين. بالنسبة لقضية أوروبا.

على إثر فوز حزب العمال بانتخابات ١٩٩٧، تولى "بلير" رئاسة الوزراء فى الوقت المناسب لقيادة بريطانيا فى الأسابيع الأخيرة من المفاوضات نحو معاهدة

امستردام، وكانت أول مراجعة مهمة لما تم الاتفاق عليه في "ماستريخت". أعلن "بلير" أن بريطانيا سوف تلتزم بالبروتوكول الاجتماعي الذي كان المحافظون قد رفضوه، وأن المملكة المتحدة ستقبل كل التوجيهات التي أصدرتها بقية الدول الأعضاء لتنفيذ الميثاق، وأنها سوف تُضمّن تلك التوجيهات القانون البريطاني. هذا التحول، جعل بالإمكان دمج البروتوكول في اتفاقية الاتحاد المعدلة، الأمر الذي وضع نهاية، على الأقل، لأحد الأوضاع الشاذة التي كانت قد أدخلت في "ماستريخت" نتيجة الانقسام الحاد بين الدول المؤيدة والدول الأقل حماسة للتكامل.

في الوقت نفسه، أدخلت "أمستردام" وضعاً شاذاً جديداً على مجموعة القوانين الخاصة بالاتحاد، وكان ذلك نتيجة لتردد بريطانيا وعدد قليل آخر من الدول الأعضاء في الماضي قدما مع اقتراحات الدول الأكثر توجهها نحو التكامل، لتعزيز دور الاتحاد الأوروبي في مجال العدالة والشئون الداخلية. وبسبب قلقها لعدم فعالية السياسات الخاصة بالعمود الثالث وعدم الوضوح القانوني لها، أصرت فرنسا وألمانيا وغيرهما من الدول الأكثر توجهها نحو التكامل، على دمج اتفاقية شنجن في معاهدة الاتحاد الأوروبي؛ إلا أن حق بريطانيا في مراقبة حدودها، كان أحد الأهداف الرئيسية لحكومة "ماجور - Major"، وأحد القضايا التي تبناها حزب العمال بكل قوة بعد توليه السلطة. في آخر الأمر، أمّنت بريطانيا (ومعها أيرلندا) حق عدم التقيد بما أصبح يعرف بنظام إدارة حدود الاتحاد، بينما كان على دول القارة أن تقوم بإزالة مراقبة حدودها الداخلية بحلول ٢٠٠٤.

أما بالنسبة لقضية اليورو، وهي قضية أساسية، فقد اقتربت منها الحكومة الجديدة بحذر شديد، حيث تبني حزب العمال موقفاً منها، كان يبدو في ظاهره أكثر إيجابية من موقف الحكومة السابقة، مفاده أن التوجه نحو الانضمام كان متروكاً للبرلمان وربما لاستفتاء عام يقرر ما يراه بشأنه، إلا أن "جوردون براون - Gordon Brown"، وزير الخزانة، وضع مجموعة من خمسة اختبارات - ذات الصلة بدورة النشاط التجاري، وما إذا كان الاقتصاد البريطاني سيربح من تبني اليورو (بما في ذلك تأثيره على الوضع التنافسي على "سيتي - City" في لندن، وهو المعادل البريطاني

لـ "ول ستريت - Wall Street")، هذه الاختبارات الخمسة، بالإضافة إلى معيار التقارب الذى حددته معاهدة ماسترخت نفسها، الذى يمكن أن يحدد إمكانية انضمام بريطانيا؛ وكانت الاختبارات صعبة بما يكفى لتجعل الحكومة لا توصى بالانضمام إلى اليورو. تبنى "بلير" موقفا أكثر ميلا نحو السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) رغم أن ذلك لم يحدث على الفور وإنما على امتداد فترة زمنية امتدت عدة أشهر، نتيجة للظروف المتغيرة على الأرض، وخيبة أمله الشخصية لفشل كل من الـ "ناتو" والاتحاد الأوروبي فى التعامل مع أزمة البلقان، فى إحدى دورات انعقاد المجلس الأوروبي فى أكتوبر ١٩٩٨، دعا "بلير" إلى "فكر جديد" بشأن التعاون الأوروبي فى مجال الدفاع، وطرح عدة إصلاحات مؤسسية ممكنة، بما فى ذلك الدمج الكامل للاتحاد الأوروبي الغربى فى الاتحاد الأوروبي، وهو ما كانت بريطانيا تعارضه فى السابق. وفى شهر ديسمبر من العام نفسه، التقى "بلير" و"شيراك" فى مدينة "سان مالو - St-Malo" الصغيرة على الساحل الفرنسى وأصدرا "إعلان الدفاع الأوروبي - Declaration on European Defence"، الذى دعيا فيه إلى بناء وتطوير قدرة للاتحاد الأوروبي تمكنه من "العمل مستقلا بذاته" فى مجال الدفاع.

هذا التحول فى وضع بريطانيا، كما أكد متحدثون رسميون باسم الحكومة، لم يشير إلى أى تغير فى موقفها الداعم بقوة للـ "ناتو" والدور الأمريكى المستمر فى الأمن الأوروبى، وإنما كان، بالأحرى، بحثا عن خيارات وقدرات أوروبية جديدة لاستكمال تلك التى يقوم بها حلف شمال الأطلسى والولايات المتحدة. كانت خلفية هذا التغير الذى طرأ على السياسة البريطانية تأجج جديد لموجة العنف فى البلقان، والذى تمثل فى تلك المرة فى هجوم قوات صربية على جماعات ألبانية فى إقليم كوسوفو الخاضع لحكم الصرب؛ وبينما كان "بلير" يحث الولايات المتحدة والـ "ناتو" - ونجح فى آخر الأمر - على التدخل فى القتال، إلا أنه كان محبطا لقلة الخيارات المتاحة أمامه للتأثير فى مجرى الأحداث فى كوسوفو، ولاعتماد أوروبا الكامل على الولايات المتحدة لحل أزمة فى عقر دارها - وكانت تلك تجربة باكرة جعلته يدرك ميزة أن تكون هناك قدرة أوروبية ذاتية.

بالتوازي مع هذا التعديل والتوافق الذي تم في مجال سياسة بريطانيا تجاه الـ (CFSP)، كان التغير المهم الآخر في سياسة بريطانيا الخارجية، الذي جاء به حزب العمال، كان التحول إلى سياسة خارجية أكثر "أخلاقية"، متسقة مع جذور الحزب في الكنائس البريطانية، وارتباطاته بحركة نزع السلاح إبان الحرب الباردة، وتعاطف اليسار الأوروبي مع العالم النامي وقضية العدالة الاقتصادية الدولية - وكانت كلها توجهات تمثل تحولا عن تأكيد المحافظين على السياسة الواقعية وتنمية المصالح القومية البريطانية وصيانة الروابط مع الولايات المتحدة ودعم المصالح التجارية البريطانية. كان هناك إحياء باكر بهذا التغير عندما رحبت بريطانيا باتفاقية تحظر استخدام الألغام الأرضية التي كانت تتبناها آنذاك كندا والنرويج وائتلاف دول صغيرة ومتوسطة لها نفس التوجه. كانت بريطانيا من الدول المعارضة بقوة لمثل تلك الاتفاقية حيث كانت العسكرية البريطانية ترى فيها تقييدا، لا ضرورة له، لقدرتها على القيام بعمليات عسكرية؛ كما كانت الاتفاقية مرفوضة في الوقت نفسه من قبل الولايات المتحدة التي كانت تريد الإبقاء على الألغام الأرضية كسلاح دفاعي على الحدود بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، إلا أن "بلير" ومستشاريه رضخوا لضغوط الحملة البريطانية المعارضة للألغام الأرضية، التي كانت الأميرة "ديانا" قد أصبحت زعيمتها غير الرسمية، وسافرت إلى "أنجولا" في يناير ١٩٩٧ ضيفة على الصليب الأحمر البريطاني الذي كان يظاهر الحظر كإجراء إنساني.

كان هناك موقف آخر يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية - the International Criminal Court (ICC) التي كان يتم التفاوض بشأنها في سلسلة من المؤتمرات ومجموعات العمل برعاية الأمم المتحدة. لم تكن الحكومة البريطانية تحت رئاسة "ميچور" ضد إنشاء المحكمة، إلا أنها وقفت إلى جانب إدارة "كلينتون" في رفض محكمة لا تكون تحت السيطرة السياسية الكاملة لمجلس الأمن الدولي، ولا تكون مقيدة بضمانات إجرائية معينة، تضمن ألا يحاكم جنود الـ "ناتو" المشاركين في قوات حفظ السلام أو غيرها من المهام باعتبارهم مجرمي حرب. أسقطت حكومة العمال الجديدة المعارضة البريطانية لما كانت تراه الولايات المتحدة جوانب غير مقبولة فيما يتعلق بالمحكمة، كما

كانت بريطانيا - على خلاف الولايات المتحدة - من بين أغلبية دول العالم التي صوتت لصالح التشريع المنشئ للمحكمة عند تبنيه في روما في يوليو ١٩٩٨.

هذا التأكيد على ما كان يراه "بلير" وزملاؤه "أخلاقية" في السياسة الخارجية، ظل فكرة رئيسية في السياسة الخارجية البريطانية طوال سنوات "بلير"، كما كان واضحا في مجالين آخرين: مساعدة الدول النامية والسياسة تجاه الاحترار الكوني. "بلير" زاد حجم ميزانية المساعدات الخارجية (سواء من ناحية الشروط أو الحصة من إجمالي الناتج المحلي)، وكمضيف ورئيس لقمة مجموعة الثمانية - "G8" في يوليو ٢٠٠٥ في "جلن إيجلر - Gleneagles" بأسكتلندة، دفع باتجاه جهود جديدة لتحقيق أهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة - UN Millennium Development Goals (التي كان من المقرر أن تتم مراجعتها في قمة خاصة في سبتمبر ٢٠٠٥) كما نجح في رعاية اتفاق لمضاعفة مساعدات مجموعة الثمانية لأفريقيا في الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٠.

وكبولة عضو في الاتحاد الأوروبي، فإن المملكة المتحدة مرغمة على الإسهام في تحقيق الهدف الإجمالي للاتحاد بموجب بروتوكول كيوتو - Kyoto Protocol لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٨٪ من سنة الأساس (١٩٩٠) في الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٢. في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ كانت هناك زيادة في الانبعاثات وليس انخفاضا في إحدى عشرة دولة من الدول الخمسة عشرة قبل اتساع العضوية. كانت المملكة المتحدة إحدى دول أربعة خفضت الانبعاثات وتحقيق الهدف المحدد لها بموجب البروتوكول وهو نسبة ١٢.٥٪؛ كما قدمت بعد ذلك تعهدا من جانب واحد بتخفيض الانبعاثات بنسبة ٢٠٪ من سنة الأساس (١٩٩٠) بحلول ٢٠٢٠؛ وفي بادرة أكثر طموحا تبنت الحكومة البريطانية خطة لتخفيض الانبعاثات بنسبة ٦٠٪ بحلول ٢٠٥٠، وهو الرقم الذي تم رفعه بنسبة أكثر طموحا ليصل إلى ٨٠٪.

كان اتفاق الجمعة الحزينة(*) - Good Friday Agreement بين بريطانيا وأيرلندة في ١٩٩٨، أحد أهم إنجازات "بلير" في السياسة الخارجية (والداخلية)، إذ كان يمثل

* الجمعة السابقة لعيد الفصح . (المترجم).

خطوة هائلة نحو الحل النهائي لمشكلة أيرلندا الشمالية، بعد عقود من العنف. تمخض الاتفاق عن هيكلية حكومية جديدة لأيرلندا الشمالية واستوجب قيام جمهورية أيرلندا بتعديل دستورهما وإسقاط مطالبتهما بالجزء الشمالى، كما نص على أن أى تغيير مستقبلي فى الوضع السياسى للشمال، لابد من أن يكون من خلال وسائل غير عسكرية، وعلى أن يكون ذلك بموافقة السكان. لعبت "إدارة كلينتون" دورا مباشرا فى رعاية الاتفاق، وهو دور ساعدت فى تذليله الروابط الشخصية القوية بين حكومتى "بلير" و"كلينتون" على عدة مستويات، كما ساعد كذلك فى تمتينها^(٧). لم يكن دور الاتحاد الأوروبى كبيرا أو مباشرا بنفس الدرجة، إلا أن التكامل الأوروبى هيا الظروف الضرورية لتسوية من خلال التخفيف من نبرة وأهمية الاستقلالية والإقليمية، وتنمية التقارب بين بريطانيا وأيرلندا، وتقديم المساعدة الإقليمية لكل أجزائها.

• بريطانيا والتدخل العسكرى

أسهم ترحيب بريطانيا باتفاقيات الألغام الأرضية والمحكمة الجنائية الدولية وپروتوكول كيوتو، فى عزلة دبلوماسية نسبية للولايات المتحدة، كما أعطى مصداقية لتهمة "الانفرادية" التى أصبحت لب الانتقادات الأوروبية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية فى أواخر التسعينيات، وبخاصة بعد يناير ٢٠٠١ وتولى "جورج دبليو بوش" الرئاسة. من جهة أخرى، كان اقتراب "بلير" الوثيق من الولايات المتحدة عاملا مساعدا على عدم عزلتها، وكان ذلك واضحا فيما يتعلق باستخدام القوة، الذى كان يراه "بلير" مبررا لدعم القانون الدولى، وفى بعض الأحيان المتطرفة، لردع أو منع الحكومات الوطنية من الجور على شعوبها.

فى ديسمبر ١٩٩٨، اشتركت المملكة المتحدة مع الولايات المتحدة فى القيام بعملية ثعلب الصحراء - "Operation Desert Fox"، وهى حملة القصف الجوى التى استمرت أربعة أيام ضد العراق على إثر عدم انصياع بغداد لقرارات مجلس الأمن الدولى؛ وكان ذلك فى الوقت الذى كانت تعارض فيه فرنسا وروسيا، عضوا مجلس الأمن، القيام بأى عمل هجومى ضد صدام حسين وتطالبان برفع العقوبات الاقتصادية

المفروضة على العراق لعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن. فى ربيع ١٩٩٩، أصبح "بليز" أحد أقوى الأصوات فى الـ "ناتو"، المطالبة بالتدخل لوقف هجمات الصرب على كوسوفو؛ ثم بمجرد أن تعهد الحلف بالقيام بعمل عسكري، كان "بليز" يستخدم نفوذه، سواء فى لقاءاته الخاصة مع "كليتتون" أو فى حديث مهم له فى شيكاغو فى أبريل ١٩٩٩، ليؤكد أن الـ "ناتو" لم يكن أمامه من خيار سوى البقاء فى كوسوفو حتى وإن تطلب ذلك تدخلا دمويا باهظا بواسطة القوات البرية، وهو ما كان "كليتتون" قد استبعده عند بدء الحرب، ولكنه كان قد أصبح مضطرا لإعادة النظر فيه بعد أن فشلت الحملة الجوية فى إحداث التغيير المطلوب فى سلوك الدكتاتور الصربى "سلوبودان ميلوسيفيتش" - Slobodan Milosevic.

فى مايو ويونيو ٢٠٠٠، نشرت بريطانيا نحو ٧٠٠ جندي من صفوة قواتها تدعمهم سفن وقوات بحرية إضافية فى "سيراليون" لتعزيز مهمة سلام تابعة للأمم المتحدة وحماية البريطانيين فى تلك البلاد التى كانت تعدمها القوضى. كانت تلك المهمة التى قامت بها بريطانيا خارج إطار الأمم المتحدة والـ "ناتو"، إلا أنها كانت تنطوى على تعاون، غير رسمى، واسع مع الولايات المتحدة (التي ساعدت بنقل قوات حفظ السلام جوا) ومع الأردن والهند، التى شاركت بقوات حفظ السلام الأكثر فعالية؛ وقد اعتبرت المهمة عملا ناجحا ساعد فى إنقاذ الأرواح وتحقيق قدر من الاستقرار لتلك المستعمرة البريطانية السابقة^(٨).

فيما يشبه، إلى حد كبير، أسلوب "تاتشر" التى كانت قد عملت مع الرئيس "جورج دبليو بوش" بعد سقوط الشيوعية، لكى يسفر هذا التعاون عما عرفه بـ "نظام عالمى جديد"، جعل "بليز" بريطانيا تصطف إلى جانب سياسات إدارة "بوش" بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ عندما تعرضت نيويورك وواشنطن للهجمات الإرهابية. كان "بليز" يفعل ذلك بدافع من شعور حقيقى بالتضامن، وليؤكد كذلك أن بريطانيا يمكن أن تقوم بنور مركزى فيما كان مؤكدا أن يكون صياغة أخرى للنظام العالمى. وبينما كانت الولايات المتحدة محل انتقادات كثيرة لاستهانتها بمعظم المحاولات الأوروبية للمساعدة العسكرية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، نجدها ترحب

بمشاركة بريطانيا في الحرب بهدف إسقاط حكم "طالبان" في أفغانستان، والقضاء على القواعد التي خطط منها "تنظيم القاعدة" هجماته الإرهابية على الولايات المتحدة. أطلقت الغواصات البريطانية قذائفها في الهجمات الأولية على أهداف في أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١، كما شاركت قوات بريطانية خاصة القوات الأمريكية في الهجوم على "القاعدة" ومواقع "طالبان" الحصينة؛ كما بقيت بريطانيا مشاركة بقوة في عمليات حفظ السلام والإعمار في أفغانستان، مع تركيز خاص على مكافحة تجارة المخدرات. أما القرار الأكثر إثارة للجدل في سياسة "بليز" الخارجية فكان تأييده "إدارة بوش" في حربها في ٢٠٠٢ لإسقاط "صدام حسين"؛ ويبدو أنه كان يعتقد، مثل كل قادة الغرب، أن العراق كان يمتلك بالفعل أسلحة دمار شامل. كما كان يشارك "بوش" الرأي بأن تحدى العراق المستمر لقرارات مجلس الأمن الدولي شديد الإضرار بالنظام العالمي، ويرى أنه مادامت الولايات المتحدة عازمة على اتخاذ إجراء معين - كان من الواضح أن بوش كان قد عقد العزم على الحرب - كان من الضروري أن تصطف بريطانيا إلى جانبها لتحديد طبيعة هذا الإجراء، وليس المعارضة من الخارج، والتي كان من المرجح أن تفشل في كل الأحوال.

أما إذا كانت تلك حسابات "بليز" الأولية، فسرعان ما طغى عليها صراع قوى آخر داخل أوروبا، كانت فرنسا تسعى فيه، مدعومة من ألمانيا، لاستغلال فرصة حرب العراق لدعم قيادة فرنسا لأوروبا بشأن أجندة "شيراك" المعادية لأمريكا، وتهميش بريطانيا كقوة في القارة. كان هذا الصراع يدور في دهايز مجلس الأمن، حيث حدث، بمصادفة غريبة، أن كانت أربع من الدول الخمسة الكبرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ممثلة أثناء الاستعداد للحرب. كانت تلك الدول هي بريطانيا وفرنسا كعضوين دائمين، وألمانيا وإسبانيا كعضوين غير دائمين منتخبين من أوروبا الغربية والمجموعة الأخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. نجح "بليز" في الضغط على "إدارة بوش" لتأجيل الغزو، وبذل جهدا كبيرا للحصول على موافقة مجلس الأمن للتحرك ضد العراق؛ إلا أن روسيا وفرنسا بخاصة، أحبطتا هذه الموافقة، وفي النهاية كانت بريطانيا، مع أستراليا وبولندا، واحدة من الدول القليلة التي شاركت في الغزو الأمريكي.

عندما كانت العمليات القتالية فى أوجها، كان لبريطانيا ٤٦.٠٠٠ جندى. كانت معارضة الحرب تتزايد فى بريطانيا، وبخاصة عندما اتضح أن "صدام" لم يكن يمتلك أسلحة دمار شامل، ومع انتشار الفوضى فى العراق (وزيادة الخسائر بين الجنود البريطانيين والمدنيين العراقيين). أثناء الاحتلال الذى دام أكثر من خمس سنوات، كانت القوات البريطانية مسؤولة عن المنطقة الجنوبية حول البصرة، وفى البداية كان هناك حديث كثير فى أوروبا وأماكن أخرى عن نجاح الجهد البريطانى (مقارنة بالجهد الأمريكى فى المناطق الأكثر عنفا مثل بغداد ومحافظة الأنبار)، وربما كان ذلك بسبب الخبرة المكتسبة من تجربتى أيرلندا الشمالية والبلقان، والتفوق الأوروبى بصفة عامة على الولايات المتحدة فى استخدام "القوة الناعمة". فى آخر الأمر، كان من الواضح أن الجهد البريطانى فى جنوب العراق لم ينجح، حيث فشلت القوات فى التعامل مع العنف المتصاعد فى ذلك القطاع، واضطرت للانسحاب إلى مواقع قريبة من المطار لتجنب الخسائر، وحيث كانت أعمال إعادة الإعمار والتطوير تعاني من سوء القيادة ونقص الموارد ولم تكن فى نفس مستوى ما تقوم به القوات الأمريكية فى مناطق أخرى من العراق.

• حقبة ما بعد "بلير".

تمكن حزب العمال من الفوز بانتخابات مايو ٢٠٠٥ بسبب الارتباك والفوضى فى صفوف حزب المحافظين المعارض إلى حد ما، ولكن السخط المتزايد بسبب الحرب، والضجر العام بعد عقد من وجود "بلير" فى منصبه، أديا إلى القرار الذى اتخذه فى مايو ٢٠٠٧ بالاستقالة، وتسليم مقاليد السلطة لـ "براون - Brown"، الذى كان لفترة طويلة مواليا لحزب العمال وأحيانا خصما. "براون" الاقتصادى الموالى للسوق الحرة بطبيعته، كان معروفا بتشككه أكثر من "بلير"، فيما يتعلق بالتكامل الأوروبى وبخاصة بالنسبة لـ "اليورو" وأوجه العلاقة عبر الأطلنطى.

بشكل عام، أبقى رئيس الوزراء الجديد على نهج السياسة البريطانية، وفى مارس ٢٠٠٨ قدم للبرلمان أول استراتيجية أمنية قومية، "لأول مرة تعلن الحكومة عن

استراتيجية كاملة شاملة لأهداف وخطط جميع الإدارات والهيئات والقوى المعنية بحماية أمننا القومى^(٩)، وحددت الوثيقة التحديات الأمنية بـ : الإرهاب، ونشر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة العابرة للحدود القومية، والفوضى وعدم الاستقرار فى العالم، والدول الفاشلة والهشة، والطوارئ المدنية؛ ودعت كل مؤسسات وإدارات الدولة للعمل معا لمواجهة المخاطر الناجمة عن تلك التحديات؛ كما أكدت الوثيقة بشدة التزام بريطانيا بالتعددية وبنظام بولى يقوم على القانون، إلا أنها لم تكن منحازة لى طرف فى سياستها، والمقصود بالأطراف هنا: الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى ومنظمة حلف شمال الأطلسى.

عندما اتسعت الأزمة الاقتصادية العالمية التى بدأت فى الولايات المتحدة فى ٢٠٠٧، فى أوروبا وباقى العالم، كان "براون"، وهو وزير مالية سابق، فى وضع جيد يمكنه من تأكيد دور قيادى فى النظام الاقتصادى العالمى. فى أجواء التأثير المحدود للولايات المتحدة بسبب ضعف "إدارة بوش" وحملة انتخابات الرئاسة، أخذ "براون" زمام المبادرة وعقد قمة لمجموعة العشرين (G-20) للحوار بشأن إجراءات ومقترحات لإصلاح النظام المالى العالمى الذى أصابته الأزمة؛ كما عمل المسئولون البريطانيون، من خلال خطوات تم اتخاذها بسرعة، على استقرار الأسواق المالية. إلا أن قدرة "براون" على القيام بدور قيادى سرعان ما انهارت أمام عظم حجم المشكلات الاقتصادية الداخلية، ما أضعف وضعه السياسى بالداخل كذلك، فبدأت الأمور وكأنها مجرد وقت ويخرج حزب العمال ويعود "المحافظون" إلى السلطة.

على مدى عدة عقود، كانت قدرة بريطانيا على الظهور، سواء فى العالم أو فى الاتحاد الأوروبى، بصورة تفوق حقيقتها، تعتمد على وجود قيادة سياسية قوية ("تاتشر" و"بلير" حالتان دالتان)، ودبلوماسية ذكية، بالإضافة إلى قدرة على إبراز قوتها العسكرية (الفريدة فى أوروبا) وقوة أجهزتها الاستخباراتية المعروفة. إلا أن نفوذ بريطانيا كان يستند، بالإضافة إلى ذلك، إلى أداء اقتصادى قوى نسبيا؛ ففي الفترة ما بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٥ نما إجمالى الناتج المحلى بمعدل سنوى يصل إلى ٢.٨٪ سنويا، مقارنة بمعدل ٢.٠٪ فى منطقة اليورو و ١.٤٪ فى ألمانيا وهى نسبة شديدة الضعف،

(و ١٠٥٪ بالنسبة لإيطاليا). كانت أيام أوائل الثمانينيات المربكة قد ولت، عندما كانت إيطاليا تبدو مهيأة لتجاوز بريطانيا كثالث أكبر اقتصاد فى أوروبا (بعد ألمانيا وفرنسا). الواقع، أن المملكة المتحدة كانت تنطلق أسرع من فرنسا لاستعادة الأرضية التي كانت قد فقدتها فى الستينيات والسبعينيات. على مستوى أكبر مما كان يحدث فى دول القارة التي كانت ماتزال تعتمد على الصناعات التقليدية، كانت بريطانيا تتكيف بنجاح مع اقتصاد ما بعد صناعى، يعتمد على المال والخدمات مع قدر من التصنيع، وكان أبرز مثال على ذلك لندن المزدهرة التي كانت تنافس نيويورك لتكون عاصمة المال فى العالم.

فجأة، بدت كل تلك المكاسب النسبية فى مهب الريح إبان أزمة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩، ومثلما حدث فى كل مكان آخر فى أوروبا والعالم، انقلب النمو الاقتصادى إلى النقيض، وزادت نسبة البطالة فى بريطانيا فى ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، أما الملمح المميز للمشهد الاقتصادى فكان انهيار التمويل العام والعجز المريك الذى تعاظم فى ظل حكومة "براون". تسبب الانخفاض الشديد فى عائدات الضرائب، والإنفاق على إنقاذ البنوك وغير ذلك من الإجراءات المرتبطة بالأزمة بالإضافة إلى عوامل أخرى، كل ذلك تسبب فى ارتفاع العجز فى بريطانيا إلى ١٢.٤٪ من إجمالى الناتج المحلى فى السنة المالية ٢٠٠٩، وهو ما يعادل تقريبا ضعف النسبة فى دول القارة الرئيسية^(١٠). كان المتوقع أن يستمر العجز لسنوات قادمة وأن يؤدى إلى زيادة كبيرة فى صافى دين القطاع العام. هذه التوقعات المالية المنذرة بكارثة، مصحوبة بالارتباك والفوضى فى صفوف حزب العمال بسبب عدم الرضا عن "براون"، وفضيحة حسابات الإنفاق البرلمانى، كل تلك العوامل مجتمعة أدت إلى سقوط حكومة العمال فى يونيو ٢٠٠٩.

كان احتمال إجبار "براون" على الاستقالة والدعوة لانتخابات مبكرة، أمرا مهما بعض الشيء بالنسبة للاتحاد الأوروبى وعلاقته بأوروبا. المحافظون الذين كانوا واثقين تماما من أنهم سوف يفوزون فى الانتخابات، كانوا قد تعهدوا بإجراء استفتاء على "معاهدة لشبونة" المعلقة، والتي كان من المرجح أن يرفضها المصوتون البريطانيون، ليعود بذلك الاتحاد الأوروبى إلى "الربع الأول" فى جهوده لإصلاح اتفاقياته الأساسية، التي كانت تجرى منذ المؤتمر الدستورى الأوروبى فى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣؛ وفى آخر الأمر

زال الخطر ونجا "براون" وتعهد المحافظون ألا يعيدوا فتح موضوع "لشبونة" بعد عودتهم إلى السلطة في حال التصديق على الاتفاقية من البرلمان في ظل حكومة العمال المفارقة.

مرة أخرى، كانت مشكلات "براون" السياسية تسلط الضوء على قوة واستمرارية التشكك البريطاني، عندما أصبحت انتخابات الاتحاد الأوروبي في يونيو ٢٠٠٩، وهي في جانب كبير منها اعتراض على الحكومة، تعبيراً قوياً عن مشاعر العداء للاتحاد الأوروبي. حزب الاستقلال البريطاني - British Independence Party، الذي كان برنامجه يدعو لانسحاب بريطانيا من الاتحاد، أزاح حزب العمال إلى المركز الثاني في الانتخابات، بفوزه بثلاثة عشر مقعداً في البرلمان الأوروبي. الحزب القومي البريطاني British Nationalist Party، وهو حزب يميني عنصري من المرجح أن يخرج ويورط بريطانيا في ستراسبورج، انتخب كذلك عضوين في البرلمان الأوروبي وكان ذلك أول اختراق له إلى التمثيل على المستوى الأوروبي. يضاف إلى ذلك أن حزب المحافظين الذي فاز بأكبر عدد من المقاعد أكد تشككه الأوروبي بانسحابه، بعد عشرين عاماً، من التجمع المعتدل المعروف بحزب الشعب الديمقراطي المسيحي الأوروبي - Christian Democratic European People's Party، والاصطفاف مع الأحزاب المعادية للاتحاد الأوروبي في كل من بولندا وجمهورية التشيك.

كما أثار الوضع المالي المتدهور كذلك أسئلة عما إذا كان بالإمكان أن تحافظ بريطانيا على التزاماتها في السياسة الخارجية والدفاع - مع إجماع عام على أنها لن تستطيع. كان من المرجح أن تظل المعونات الخارجية البريطانية عند مستوى مرتفع نسبياً (٤١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٨)، ولم يكن هناك احتمال بزيادة كبيرة. كما كانت هناك تساؤلات أيضاً عما إذا كان من الضروري، على سبيل المثال، تحويل الإنفاق من أفريقيا إلى التغيرات المناخية، وكانت ككلاهما من أولويات سياسة بريطانيا الخارجية، وهو مجال كانت تسعى المملكة المتحدة ليكون لها فيه زمام القيادة في أوروبا والعالم. كان المؤكد أن تكون أصعب المقايضات في مجال الدفاع، ففي عام ٢٠٠٨، وهو أول عام كامل لـ "براون" رئيساً للوزراء، كان لبريطانيا قوات قوامها

٨٣٠٠ جندي منتشرة ضمن القوات الدولية لتقديم المساعدة الأمنية في أفغانستان، و ٤١٠٠ جندي في العراق، وعدد أقل في البلقان، (كوسوفو والبوسنة). في ديسمبر ٢٠٠٨ أعلن رئيس الوزراء عن انسحاب، على مراحل، من العراق؛ وفي أبريل ٢٠٠٩ أنهت بريطانيا كل عملياتها العسكرية في العراق مع تسليم منطقة البصرة للقوات الأمريكية. بحلول يوليو ٢٠٠٩، كان عدد الضحايا البريطانيين قد بلغ ١٨٥ قتيلًا في أفغانستان، وهو رقم يفوق ما خسرت في العراق على مدى ست سنوات. وفي خضم القلق العام المتزايد بسبب هذه الخسائر، دخل "براون" في صراع وشجار علني مع قيادة الجيش التي كانت تشكو من ضعف تمويل القوات وتساؤل ما إذا كان النقص في طائرات الهليكوبتر هو سبب ضعف الأداء العسكري البريطاني وزيادة معدل الخسائر، إلا أن "براون" ظل متمسكا بموقفه وانحاز للخزانة برفضه زيادة الإنفاق أو عدد الجنود. أرجأت الحكومة كذلك قرارا كان قد اتخذ لتحديث الفواصة النووية الاستراتيجية (Trident) إلى ما بعد انتخابات ٢٠١٠. في الوقت نفسه، وفيما كان يبدو في نظر البعض تذكرة مزعجة بالثمن الذي كان ينبغي دفعه أحيانا مقابل القيام بالدور الأوروبي، واصلت بريطانيا ضخ بلايين الجنيهات لشراء طائرة النقل العسكرية الأوروبية "A-400"، التي كان إنتاجها يعود إلى ما قبل أربع سنوات وباهظة الثمن، والطائرة المقاتلة "Typhoon Eurofighter"، التي كان بعض خبراء الدفاع يرونها مشروعا من وحى سياسة صناعية، وأن فائدتها العسكرية محدودة^(١١).

• العلاقات مع أوروبا.

استطاع "توني بليز - Tony Blair" السياسي الذي كان يعرف ذات يوم في بريطانيا بأنه محظوظ، استطاع أن يتفادى طلبة تطيح به في عام ٢٠٠٥؛ وبينما كانت بريطانيا ملتزمة بالمشاركة في إصلاح وتحديث الاتحاد الأوروبي، كانت الحكومة ترقب بقدر من الاهتمام الجهود الدائرة في أوائل الألفية الثالثة لوضع دستور للاتحاد؛ وعندما تم تبني مسودة الاتفاقية الدستورية في ٢٠٠٤، تعهد "بليز" بوضع ما أصبح

يعرف بـ "الدستور الأوروبي" للاختبار من قبل الجمهور البريطاني من خلال استفتاء. كان هناك اعتقاد عام بأن هذا الاستفتاء سوف يفشل في بريطانيا، بينما قد توافق عليه البرلمانات، وفي تلك الدول التي قررت أيضا عقد استفتاءات عليه.

وبينما كان عدم تصديق أى دولة من الدول الأعضاء على المعاهدة يكفى قانونا لعدم دخولها حيز التنفيذ، كان هناك حديث واسع فى أوروبا عن أوروبا ذات سرعتين تنبثق عن عملية تبنى الدستور، إذ سوف تندفع مجموعة من دول القارة الأوروبية بقيادة فرنسا وألمانيا ودول منطقة اليورو الأخرى، لتشكيل أوروبا أشبه بالقلب متمركزة حول اليورو، وسياسة دفاعية وخارجية مشتركة، وسياسات موحدة بالنسبة للهجرة، أما الدول القليلة الأخرى (بريطانيا والدانمرك مثلا)، التي لم تصدق فستكون بمثابة دائرة خارجية، تشارك فى السوق الموحدة وقوانين ونظم الاتحاد ولكنها أقل نفوذا وتأثيرا داخل الاتحاد بشكل عام. كان ذلك سيناريو سلبيا بالنسبة للبريطانيين وكانت "حكومة العمال" قد حاولت طويلا أن تمنعه. أما تحركات "بلير" الإيجابية فى مجال الدفاع الأوروبي فبينما كان دافعها قلقا حقيقيا بشأن القضايا الأمنية، كانت أيضا محاولة منه ومن مستشاريه لوضع أوروبا فى المركز من سياسة أوروبية، فى وقت كانت مهمشة فيه جزئيا بسبب عدم تبنيها لليورو. وكما حدث، فإن المصوتين الفرنسيين والهولنديين قتلوا الاتفاقية الدستورية قبل أن يتمكن الناجبون البريطانيون من التصويت. هكذا تم القضاء على شبح التهميش فى أوروبا ثنائية السرعة، وتم إحلال اتفاقية لشبونة المعدلة التي صدق عليها البرلمان الأوروبي دون صعوبة كبيرة، محل الدستور الأوروبي.

بالرغم من ذلك، من المرجح أن يظل نفوذ بريطانيا فى أوروبا مسألة تشغل بال أى حكومة فى لندن باستمرار، حيث إن الدول الأكثر توجها نحو التكامل سوف تظل تضغط من خلال مشروعات من المحتمل أن تجعل بريطانيا أكثر تشككا؛ وهناك قضية أخرى تختلف بشأنها بريطانيا مع شركائها فى القارة تخص تركيا وسياسة الاتحاد فى التوسع بشكل عام. بريطانيا مستمرة فى دعم ترشح تركيا للعضوية، الأمر الذى تؤكد الزيارة الرسمية التى قامت بها "الملكة إليزابيث" لها فى مايو ٢٠٠٨، وما تزامن معها من تصريحات لكبار المسؤولين فى الخارجية البريطانية بأن الاقتراح الفرنسى

بإنشاء اتحاد لدول المتوسط لا يمكن أن يكون بديلا عن عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

ستظل الاختلافات مع الدول الأوروبية الأخرى حول مستقبل أوروبا تجذب الانتباه إلى "العلاقة الخاصة" القديمة بين بريطانيا والولايات المتحدة. الحكمة التقليدية - التي صاغها المحللون والأكاديميون وصناع السياسة السابقون من ذوى التوجه نحو الاتحاد في القارة الأوروبية والولايات المتحدة، بل وفي بريطانيا نفسها في الواقع - هذه الحكمة التقليدية ترى أننا إذا عدنا إلى الخمسينيات سنجد أن بريطانيا كان عليها أن تختار بين التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة، أو أن تكون مع أوروبا قلبا وقالبا، ومن سوء الحظ أن ذلك كان يفسح المجال أمام توجه أطلنطي - (Atlanticism) أشبه بالتبعية يسد الطريق أمام اختيارها أوروبا، ثم تجد نفسها مجبرة، على نحو متكرر، على هذا الاختيار - كما حدث في حالة قرار "ماكميلان - Macmillan" في ١٩٦١ بالتقدم للانضمام إلى المجموعة الأوروبية (EC) أو في ترحيب "بليز" بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) بعد أن يكون الوقت قد تأخر ويشروط أسوأ مما لو كان ذلك قد تم في وقت مبكر؛ وهي رؤية "كاريكاتورية" في أحسن الأحوال، بالرغم من احتوائها قدرا من الحقيقة، إذ إنها ليست مدعومة بقراءة واعية للتاريخ، كما أنها تغفل المدى الذي كانت بريطانيا تسعى لتجنبه عندما يكون عليها أن تختار بين الولايات المتحدة وأوروبا. الحقيقة أن بريطانيا كانت تقاوم أحيانا ضغوطا قوية من واشنطن للاقترب من أوروبا، وكانت تلك الضغوط أقوى ما تكون في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، إلا أنها نغمة متكررة في سياسة الولايات المتحدة وفي الجدل حول سياستها في أوروبا.

هذه الرؤى المتجذرة في الزعم بأن عدم إقبال بريطانيا على أوروبا يمثل عقبة رئيسية أمام ظهور الاتحاد الأوروبي كلاعب قوى في المشهد العالمي يمكن أن يكون شريكا للولايات المتحدة ويخفف عن واشنطن بعض أعبائها في العالم، هذه الرؤى ليس من المرجح أن تختفى بسرعة سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا، علاوة على أنها لا تدرك أن موقف السياسة البريطانية من الولايات المتحدة، هو في الوقت نفسه موقف

من أوروبا. إن أوروبا يكون "الناقص" مهماً فيها ونفوذ الولايات المتحدة ضعيفاً، من المحتمل أن يكون نفوذ بريطانيا فيها ضعيفاً كذلك، كما هو من المحتمل أن تتقدم باريس وبرلين للسيطرة على السياسات الخارجية والأمنية بها. ويصرف النظر عن حب الولايات المتحدة أو التبعية لها، يمكن النظر إلى العلاقة الخاصة بينهما، مثل تفهم بريطانيا لتوسع الاتحاد الأوروبي، كجزء من سعي بريطانيا نحو تصور معين لأوروبا. بالتوازي مع التفسير المتعارض للعلاقة الخاصة، من المتوقع أن تكون قضايا أخرى كثيرة سبباً في تعقيد العلاقات البريطانية في أوروبا ومعها؛ وإحدى هذه القضايا، تلك الخاصة بتنظيم وتحديث المؤسسات الدولية. لندن تدعم الجهود الساعية لجعل المؤسسات الدولية القائمة "من مجلس الأمن الدولي إلى البنك الدولي.... أكثر طموحاً وفعالية وتأثيراً"،^(١٢) إلا أنه ليس من الواضح ما إذا كانت بريطانيا مستعدة للتحرك في اتجاه تمثيل موحد للاتحاد الأوروبي في كيانات مثل "صندوق النقد الدولي" أو "مجلس الأمن الدولي" - كما تتمنى الدول الأعضاء الأكثر توجهاً نحو التكامل في الاتحاد، وهو ما نراه في أماكن أخرى من العالم، كحل بعيد المدى للمشكلة التي يمثلها التمثيل الزائد والقوى لأوروبا في المؤسسات الدولية، وانخفاض تمثيل أجزاء أخرى من العالم، وبخاصة آسيا. مثل فرنسا، كانت بريطانيا تقاوم أي حديث عن تمثيل موحد للاتحاد في مجلس الأمن ليكون له مقعد واحد، كما كانت تؤيد محاولة ألمانيا (بالمشاركة مع البرازيل والهند واليابان) الحصول على مقعد دائم، وهي خطوة يمكن أن تجعل الاتحاد أكثر بعداً عن توجه التمثيل الموحد^(١٣).

وهناك تحدٍ آخر بعيد المدى يتعلق بالتفكك، إذ بينما خلق نجاح الاتحاد والتكامل الأوروبي، دون شك، إطاراً أمكن فيه علاج مشكلة أيرلندا الشمالية، إلا أن هذا النجاح خلق في الوقت نفسه بيئة مناسبة لكثير من الكيانات شبه القومية - من القطالونيين (Catalans) في إسبانيا إلى السلوفاك (Slovaks) في تشيكوسلوفاكيا السابقة، إلى الإيطاليين الشماليين - للطموح بأن تعمل كدول - أمة (nation-states)، وأن تتخطى العواصم القومية التاريخية وتتعامل مباشرة مع بروكسل التي يتعاضد دورها باضطراب كمركز لوضع القوانين واتخاذ القرار في أوروبا في كثير من المجالات؛ وبينما تفكك

المملكة المتحدة ليس واردا، إلا أن وجود حزب استقلال أسكتلندي له صوت مسموع وتمثيل جيد في البرلمان الأوروبي في ستراسبورج، سيكون عامل تعقيد آخر أمام أى حكومة بريطانيا فى سعيها لصوغ سياسة متسقة حيال أوروبا والمحافظة على نفوذها داخل الاتحاد الأوروبي.

وختاما

من بين الدوائر الثلاثة التى حددها "تشرشل" فى الأربعينيات، من المرجح أن تظل تلك المتعلقة بأوروبا هى الأكثر أهمية بالنسبة لسياسة بريطانيا الخارجية؛ وهنا مثلما كان الأمر فى الماضى، تواجه بريطانيا عددا من العضلات المعهودة التى ينبغى أن تعالجها على خلفية الظروف العالمية والمحلية المتغيرة. إحدى تلك العضلات تتعلق بمسألة قديمة وهى محاولة موازنة رغبة بريطانيا فى أن يكون لها سياسة خارجية ودفاعية فاعلة وشاملة ومستقلة نوعا ما، بما يتلاءم مع تاريخها كقوة وإمبراطورية عظمى، ومواردها المالية والبشرية المتزايدة، وسوف يبقى المدى الذى تحققه فى معالجة هذا القصور أمرا رئيسيا.

وهناك تحد آخر يخص المقايضة بين فقدان الاستقلالية وفقدان النفوذ والتأثير الناجم عن عدم المشاركة فى أوجه مشروع التكامل الأوروبي. بإمكان بريطانيا زيادة نفوذها فى أوروبا عن طريق تبني اليورو، على سبيل المثال، إلا أن ذلك قد ينتج عنه فقدان، حقيقى وظاهرى، لدرجة ما من استقلالية السياسة؛ وما دام مشروع التكامل الأوروبي مستمرا فى طريقه، حتى وإن كان ذلك ببطء، فإن تحقيق التوازن بين النفوذ والاستقلالية سيكون مسألة مهمة أمام الحكومات البريطانية.

وهكذا، فإن العلاقة مع الولايات المتحدة ستكون اعتبارا رئيسيا سواء فى حد ذاتها أو كعامل يشكل نظرة الحكومات والجمهور فى أوروبا وخارجها إلى بريطانيا كشريك.

ومع الانتخابات المخطط أن تتم فى موعد غايته مايو ٢٠١٠، كانت تلك قضايا مطروحة للنقاش القومى الدائر منذ ١٩٤٥ حول دور بريطانيا فى العالم، وهو نقاش من المؤكد أن يتواصل فى القرن الواحد والعشرين.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

- George, Stephen. *An Awkward Partner: Britain in the European Community*. 3rd ed. New York: Oxford University Press, 1998.
- Mannin, Michael. *British Government and Politics: Balancing Europeanization and Independence*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2010.
- Thatcher, Margaret. *Downing Street Years*. New York: HarperCollins, 2003.
- Williams, Paul. *British Foreign Policy under New Labour*. Basingstoke: Palgrave, 2006.
- Young, Hugo. *This Blessed Plot: Britain and Europe from Churchill to Blair*. Woodstock, NY: Overlook Press, 1999.

الفصل العاشر

ألمانيا الصعود إلى القوة المتوسطة

(هيلجا أ. ولش)

Helga A. Welsh

كانت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية هي الشغل الشاغل للمحللين السياسيين وللصحافة في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩، وعندما دخلت ألمانيا عامًا انتخابيًا آخر، فرضت قضايا أخرى نفسها: انتخابات أوروبية محلية وإقليمية وقومية بالإضافة إلى انتخاب رئيس فيدرالي بواسطة مجلس فيدرالي. يضاف إلى ذلك استدعاء لحظات فارقة في تاريخ ألمانيا ما بعد الحرب: قبل ستين عامًا، كان قد تم تدشين دستور جديد، يرمز اليوم إلى نجاح ديمقراطية ألمانيا، كما استدعت الذكرى العشرون لسقوط جدار برلين في نوفمبر ١٩٨٩ الثورات السلمية في ألمانيا الشرقية ووسط وشرق أوروبا. من نواح أخرى. كان ٢٠٠٩ عامًا مزدحمًا بالعمل، إذ أنهت انتخابات ٢٠٠٩ الائتلاف الحكومي الذي دام أربع سنوات بين الحزبين السياسيين الرئيسيين: الاتحاد الديمقراطي المسيحي/ الاتحاد الاجتماعي المسيحي/ Christian Democratic Union\ CDU\CSU والحزب الألماني الديمقراطي الاجتماعي Social Democratic Party of Germany (SPD). كان الصراع في الحملة الانتخابية يدور حول القضايا الداخلية وليس الخارجية والأمنية، كما كان، في رأي الكثيرين يفتقر إلى الحماسة السياسية، إلا أن تواصل أهداف السياسة الخارجية سيظل، حتى بعد أن تولت السلطة بعد شهر حكومة ائتلافية جديدة بين الـ CDU\CSU والحزب الديمقراطي الحر Free Democratic party (FDP) وهو حزب ليبرالي. حتى تخصيص المناصب

الحكومية كان يمكن التنبؤ به. منذ ١٩٦٦، عند تشكيل أول ائتلاف حكومي كبير، يشغل الشريك الأصغر منصب وزير الخارجية، أكثر من الـ CDU الحزب الذي حكم ألمانيا لفترة أطول من غيره، بينما كان منصبا "المستشار" و"وزير الدفاع" دائماً من نصيب الحزب صاحب أكبر عدد من المقاعد في البرلمان القومي "البوند ستاج - Bundstag". بحسب هذا السيناريو، بقيت "أنجيلا ميركل" (CDU) في خريف ٢٠٠٩ في منصب المستشار، بينما شغل "كارل- تيولور زو جوتنبرج - Karl-Theodor zu Guttenberg" منصب وزير الدفاع، بينما أصبح "جيدو فيسترهيل - Guido Westerwelle" رئيس الـ FDP، نائبا للمستشار ووزيرا للخارجية.

في محاولتهم لفهم سبب خضوع ألمانيا لحكم "هتلر" الشمولى في فترة ما بين الحربين، يلجأ المؤرخون عادة إلى التطور التاريخي الملغز لألمانيا، ويقارنونه بتاريخ دول غربية أخرى مثل المملكة المتحدة وفرنسا. في ١٩٤٥، كان مطلوبا من الألمان أن يقطعوا صلتهم بماض أدى إلى الحرب والخراب والمذابح الجماعية، كما وضعت العقود التالية لذلك، الأساس لسياسة خارجية وأمنية إلى اليوم: التعددية، التأكيد على القوة الناعمة، السعى لتحقيق أهداف السياسة بوسائل مدنية. هذه الثقافة السياسية تجمع بين رفض صريح للماضى، مع التزام بالغرب يعتمد على النجاح السياسى والاقتصادى للجزء الغربى من البلاد. فى ١٩٨٩، كان الشرق الشيوعى مضطراً لإعلان إفلاسه السياسى والاقتصادى، معززا بذلك توجهات كتابة التاريخ الألمانى باعتباره تاريخ ألمانيا الغربية. بقيت سياسة ألمانيا الغربية الخارجية والأمنية هى السائدة بعد توحيد الدولتين فى أكتوبر ١٩٩٠.

منذ ١٩٩٠، كان للتغيرات العالمية، كما كان لتطور التكامل الأوروبى من مجرد تكتل غربى إلى تجمع يضم معظم أوروبا الشرقية والغربية ذى مجال سياسى متسع وغطاء بولى أوسع، كان لها أثر كبير فى إدارة وتحديد أهداف سياسة ألمانيا الخارجية والأمنية. لم تنبثق رؤية أو استراتيجية جديدة، ما حدث كان توافقات مهمة مع المبادئ المأمولة، مبادئ التعددية والقوة الناعمة والوسائل المدنية، وهو ما يجعلها جديرة بأن يكون لها مكان بين اللاعبين الدوليين الرئيسيين.

• من الهزيمة إلى خط المواجهة مع الستار الحديدي.

قد يبدو تطور ألمانيا من شريك منبوذ إلى شريك دولي محترم، ومن الانقسام إلى الوحدة خطأ مستقيماً، غير أن هذه الرؤية تطمس تعقدات مهمة كثيرة، داخلية وعالمية. في ٧ مايو ١٩٤٥، استسلمت ألمانيا دون قيد أو شرط، كانت السيادة بالكامل في أيدي الحلفاء المنتصرين: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي ثم فرنسا فيما بعد. اتفقوا على تقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق محتلة، كما تم تمزيق العاصمة السابقة "برلين" إلى أربعة قطاعات، كما أنشئ مجلس مراقبة مشترك - Allied Control Council، ليكون الكيان العسكري الحاكم، إلا أن فعاليته كانت محدودة منذ البداية بسبب خلافات أيديولوجية واختلاف السياسات بين القوى الأربعة المنتصرة. كانوا في الظاهر يسعون لتحقيق أهداف محددة هي اجتثاث النازية وتجريد المنطقة من السلاح والقضاء على التمرکز والتحول إلى الديمقراطية في ألمانيا مهزومة، إلا أن التطبيق والنتائج السياسية النهائية كانت مختلفة تماماً.

انهارت مفاوضات المجلس المشترك بين القوى الغربية والاتحاد السوفيتي في ١٩٤٧، كما كان هذا الانهيار المصحوب بتطورات في شرق وجنوب أوروبا بداية للحرب الباردة. كانت برلين، العاصمة السابقة محاطة بمناطق محتلة من الاتحاد السوفيتي، وفيما بعد بواسطة جمهورية ألمانيا الديمقراطية - German Democratic Republic (GDR)، كما كانت برلين الغربية معرضة للخطر في ١٩٤٨؛ وردا على محاولات القوى الغربية دمج مناطقها، فرض "ستالين" حصاراً بإغلاق كل الطرق المؤدية إلى القطاعات الغربية من برلين، إلا أن الولايات المتحدة كانت تقوم بالإمداد بالسلع والبضائع عبر جسر برلين الجوي الشهير. في مايو ١٩٤٩، تأسست جمهورية ألمانيا الفيدرالية حيث تم توحيد المناطق الغربية في دولة واحدة عاصمتها "بون". في أكتوبر أعلن الاتحاد السوفيتي والحكومة الشيوعية في منطقة الاحتلال السوفيتي عن إنشاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية، لكي يستمر ما كان يعتبر إجراء مؤقتاً، أربعة عقود أخرى. بقت "برلين" نقطة إشكالية ومصدر إزعاج للجميع، لم تكن تابعة رسمياً لأي من الدولتين، احتفظت فيها القوى الأربعة المتحالفة بقوات وحقوق ومسئوليات خاصة. كانت برلين هي المكان الذي يختبر فيه الاتحاد السوفيتي ورفاقه في ألمانيا الشرقية صلابة الغرب وقوته.

حقوق الحلفاء جعلت سيادة الدولتين محدودة حتى بعد تأسيسهما، غير أنهما انتقلتا من دور المنبؤ إلى دور الشريك وبأسرع مما كان متوقعاً. وكأنوات فى المنافسة التى نشأت بين القوى العظمى، كانت الدولتان تعتمدان على المصالح الأمنية لشركائهما الرئيسيين فى التحالف- الاتحاد السوفيتى فى حالة ألمانيا الشرقية، والولايات المتحدة بالنسبة لألمانيا الغربية، كما كانتا ضرورتين أيضاً باعتبارهما خط المواجهة الحقيقى فى صراع الشرق والغرب بما تهيأته من فرص لاستعادة الحقوق الدولية.

ورثت ألمانيا الغربية مسئوليات قانونية باعتبارها الدولة التى خلفت الرايخ الثالث- Third Reich رسمياً. كانت استراتيجيتها لاستعادة الاحترام الدولى تعتمد على الانسلاخ التام عن السياسات التوسعية العسكرية السابقة، والتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، والتصالح مع فرنسا، ودعم جهود التكامل الأوروبية. الآن، كان الحلفاء الغربيون يرون الاتحاد السوفيتى، وليس ألمانيا، عدوهم الرئيسى. استطاع المستشار "كونراد أديناور- Konrad Adenauer"، بمهارة، أن يكتسب ثقتهم، وبدأ فى دمج ألمانيا الغربية فى هياكل التحالف الغربى وتوثيق علاقته بفرنسا، كما اتخذ الخطوات الأولى نحو إشراك إسرائيل فى علاقة خاصة ودفع تعويضات لها. كان "أديناور" يشغل كذلك منصب وزير الخارجية حتى ١٩٩٥، وكان يطلق عليه أحياناً لقب "أب ألمانيا الغربية"، كما كان يتم تقييم خلفائه عادة بمقاييس قطنته وذكائه السياسى.

على الجانب الآخر من الستار الحديدى، كان زعماء جمهورية ألمانيا الديمقراطية يرون أنفسهم كذلك، جزءاً من ألمانيا جديدة، كما كانوا يقدمون الاضطهاد الذى تعرضوا له فى ظل الرايخ الثالث وتطبيق النموذج السوفيتى من الشيوعية دليلاً على أنهم كانوا يمثلون "الألمان الأفضل". باقى دول العالم كانوا أكثر تشككاً؛ لعدة سنوات كانت ألمانيا الديمقراطية منبوذة مفتقدة الشرعية الدولية، أما قلق رفاقهم فى دول الجوار الشيوعية فى وسط وشرق أوروبا فلم يكن مطروحاً للنقاش، حيث كانت الأولوية للتضامن الاشتراكى الرسمى تحت مظلة الاتحاد السوفيتى.

كانت ألمانيا المقسمة تبدو أقل خطراً بالنسبة لجيرانها فى أوروبا الغربية، كما كان كثير من المراقبين الأجانب يشاركون الروائى الفرنسى "فرانسوا مورياك-

François Mauriac رؤيته الساخرة، التي عبر عنها بقوله إنه كان يحب ألمانيا جدا لدرجة أنه كان يتمنى "أن يكون هناك اثنتان منها"^(١). بحلول العام ١٩٥٥، كانت كل دولة من الاثنتين قد اندمجت مع حليفها واستعادت معظم سيادتها. أصبحت ألمانيا الغربية أحد الاعضاء المؤسسين للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب - European Coal and Steel community، (١٩٩٢)، ثم انضمت إلى منظمة حلف شمال الأطلسي - North Atlantic Treaty Organization (NATO) في ١٩٥٥؛ وأصبحت ألمانيا الشرقية عضوا في مجلس التعاون الاقتصادي المشترك - Council for Mutual Economic Assistance في عام ١٩٥٠، وانضمت إلى منظمة حلف وارسو - Warsaw Treaty Organization في ١٩٥٥، كانت عضوية هياكل تلك التحالفات بمثابة آلية للسيطرة، إلا أنها كانت تسمح أيضاً بقدر من المشاركة. كان هدف الـ (NATO)، كما قيل، أن يبعد روسيا، ويقرب الولايات المتحدة، ويخفف ألمانيا (Keep Russia Out, the United States IN and Germany Down)، ولكن أمن جانب ألمانيا كان يحقق الأمن لألمانيا.

التركيز على نتائج مثل الاندماج في هياكل التحالف والحصول على الاحترام العالمي، ثم التوحيد في ١٩٩٠، التركيز على مثل هذه النتائج يغفل الجدل الذي دار بشأن تلك التطورات. داخل ألمانيا الغربية، الاندماج في المنظمات الأوروبية وإعادة إضفاء الصبغة العسكرية وعضوية حلف شمال الأطلسي، أثار جدلاً واسعاً؛ وبينما احتشدت كل الأحزاب السياسية الرئيسية حول معاداة الشيوعية ومن أجل التوحيد، إلا أن أولوياتها كانت مختلفة بالنسبة لـ "أديناور"، كان للاندماج مع الغرب أولوية على الوحدة القومية، كان لابد من أن يحتوى التوجه نحو التوحيد الشيوعية، وأن يبرهن على تفوق النموذج الغربي، أما بالنسبة لـ SPA، حزب المعارضة الرئيسي، فكانت الأولوية للوحدة القومية. كان يشك في تحالف "أديناور" الوثيق مع الولايات المتحدة، حيث كان يدافع عن نموذج اشتراكي للتنمية، إلى أن حدث تحول سياسى في ١٩٥٩ (برنامج جودزبرج - Godesberg Program)، وفي مناخ كهذا، كانت عروض الاتحاد السوفيتي المتكررة للدفع بالعلاقات الألمانية - الألمانية إلى الأمام مغرية وممزقة في ذات الوقت. بالرغم من خوض كل من الـ SPA والـ CDU معارك طاحنة، لم يكن حياد ألمانيا

الغربية أو تبني دور الجسر بين الشرق والغرب، لم يكن بديلاً سياسياً يمكن التعويل عليه.

بعد الحرب العالمية الثانية، كانت المصالحة بين ألمانيا وفرنسا، مسألة مركزية بالنسبة لمساعي الاندماج الأوروبي. بعد ثلاث حروب في أقل من قرن، كان مستقبل أوروبا يعتمد على التعاون بين العدوين اللدودين. فكرة المصالحة التي بلورها من الجانب الفرنسي "روبرت شومان" - Robert Schuman و"جان مونييه" - Jean Monnet و"شارل ديغول (بعد تردد)"، ومن الجانب الألماني "أديناور"، هذه الفكرة أتت أكلها؛ إذ تحت ضغط الضرورة، بدأت الدولتان اقتسام القوة في أوروبا، ولفترة طويلة لم تكن الحرب بينهما واردة. وحيث إن السياسة العليا تربط بينهما الآن بالإضافة إلى شبكة من التعاون عبر الحدود، أصبح كلاهما أهم شريك تجاري بالنسبة للآخر، كما تجمع بينهما مساع لتتمة التكافل الأوروبي حتى عندما تتباين الأهداف النهائية لكليهما. كان دافع مصلحة فرنسا هو الرغبة في كبح جماح ألمانيا، وامتلاك زمام القيادة في أوروبا ليكون امتداداً للقوة الفرنسية؛ أما بالنسبة لألمانيا فقد كانت المصالحة مع فرنسا بمثابة تذكرة المرور إلى المجتمع الدولي، وكان ذلك يعتمد على دعم التكامل الأوروبي. يضاف إلى ذلك أن جهود التكامل الأوروبي الباكرة كانت توازن أيضاً بين مصالح فرنسا، الزراعية بالأساس، ومصالح ألمانيا الصناعية.

كشف التحالف الفرنسي - الألماني الناجم عن هذه الترتيبات عن رؤى مختلفة لأوروبا. تحت قيادة "ديغول"، عمت رؤية "أوروبا الوطن"، بمعنى أن القوة القومية ينبغي ألا تقيد. يضاف إلى ذلك أن فرنسا ينبغي أن تقود، كما ينبغي تقليص نفوذ الولايات المتحدة في أوروبا. على العكس من ذلك، كان الزعماء الألمان مع أوروبا فيدرالية، ونقل السلطة إلى مؤسسات فوق قومية، وعلاقات وثيقة بالولايات المتحدة. شقت طموحات "ديغول" النخبة السياسية الألمانية، وبخاصة الـ CDU/CSU الحاكم، إلى "ديجولين" و"أطلنطين"، وهو الانقسام الذي يمكن أن نستشعره اليوم. بالنسبة لـ "أديناور"، كان التعاون الوثيق مع فرنسا ضماناً ضد تقلبات السياسة الخارجية الأمريكية؛ أما بالنسبة لمن كانوا منحازين للولايات المتحدة مثل "لودفيغ إيرهارد" - (Ludwig) CDU

Erhard"، أب اقتصاد السوق الاجتماعية، فقد كانت السياسة الاقتصادية الفرنسية
حمائية أكثر من اللازم، كما كانت سياساتها الخارجية مغرقة فى القومية. كانوا
يشعرون أن الولايات المتحدة توفر ضمانات أمنية لا تستطيع قوة أخرى توفيرها،
الحقيقة أن الخيارات السياسية كانت محدودة والخلافات مؤكدة: حكومات ألمانية
متوالية تدعم التوازن الدقيق بين باريس وواشنطن، وهو ما نراه اليوم. كانت "اتفاقية
الإليزييه"، التى تم التصديق عليها فى ١٩٦٣، هى حجر الزاوية الرمزية فى المصالحة
بين ألمانيا وفرنسا، إلا أن ديباجتها تؤكد على تعاون ألمانيا الوثيق مع الولايات المتحدة.
على خلفية النفوذ السوفيتى فى الجزء الشرقى من البلاد، كان النفوذ الأمريكى
فى الجزء الغربى يعتبر عملاً ودياً، فالقوات المسلحة للولايات المتحدة وفرت درعاً أمنياً
ساعدت فى التركيز على التعافى الاقتصادى، وبالرغم من الخلاف حول "الأمركة" إلا
أنها جاءت بـ "التحديث" لألمانيا ومعظم أوروبا الغربية؛ كذلك فإن قبول القوات المسلحة
الفيدرالية (Bundes Wehr) فى حلف شمال الأطلنطى فى ١٩٥٥ أنهى جدلاً حاداً
داخل وخارج ألمانيا. وفى مسعى لتفادى رفض الجمعية الوطنية الفرنسية French Na-
tional Assmby إنشاء مجلس دفاع أوروبى - European Defence Community يضم
ألمانيا، استعادت اتفاقيات باريس (1945) Paris Agreements سيادة ألمانيا الغربية،
معتبرة إياها الممثل الشرعى الوحيد لألمانيا، ودعتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى
الغربى - Western European Union ومنظمة حلف شمال الأطلنطى. أصبحت الجمهورية
الفيدرالية عاملاً أساسياً فى ردع الخطر المباشر للشيوعية؛ كما وجد الأمريكيون الذين
لم يخبروا غزوا ألمانيا لأراضيهم، وجدوا إعادة تسليح ألمانيا أمراً يمكن القبول به أكثر
من جيرانها الأوروبيين. إلا أن الماضى كان يلقى بظلال مقلقة، كما كانت هناك محاذير.
لم تكن ألمانيا تستطيع أن تطور أسلحة ذرية أو بيولوجية أو كيميائية، ولم يكن بالإمكان
زيادة حجم قواتها المسلحة عن ٥٠٠.٠٠٠ جندي، سيتم دمجهم تماماً فى الـ "ناتو"؛
أما التوحيد فسوف يتم المضى فيه بوسائل سلمية، كما احتفظت قوى الاحتلال السابقة
بحقوقها فى وجود قوات لها فى برلين. فيما بعد ستكون هذه القيود الخارجية
مفروضة ذاتياً.

داخل ألمانيا الغربية كانت المقاومة شديدة لإعادة العسكرية، حيث اتحد المسلمون والنقابيون والمسيحيون والمثقفون والديمقراطيون الاجتماعيون تحت شعارات من قبيل "أخرجونا من الحساب"، وعمت حركات نشطة تدعو للسلام حتى نهاية الحرب الباردة؛ وفي مناسبات عدة كان مئات الألوف من الألمان الغربيين يشاركون في مسيرات تنادى بالسلام وترفع شعارات ضد الأسلحة النووية وسباق التسليح. كما تصاعدت الاحتجاجات على أثر قرار الـ "ناتو"، مزيج المسار، في ديسمبر ١٩٧٩، الذي كان يضع تصوراً لنشر أسلحة نووية إضافية على أراضي ألمانيا الغربية، رداً على قيام حلف وارسو بنشر صواريخ "SS-20" جديدة.

استغل الاتحاد السوفيتي المخاوف التي كانت تلوح في الأفق بين الأوروبيين في وسط وشرق أوروبا، لمقاومة إعادة تسليح ألمانيا الغربية، فأنشأ تحالفه العسكري الخاص "منظمة حلف وارسو" لتكون ألمانيا الشرقية أحد أعضائه. تدهورت العلاقات بين الشرق والغرب خلال الخمسينات، وفي ١٩٥٣ قامت القوات السوفيتية بقمع تظاهرات في ألمانيا الشرقية بوحشية، ثم بعد ثلاث سنوات في المجر، وبنفس الأسلوب. في ١٩٦٨ سحقت جهود الإصلاح بسبب تدخل حلف وارسو العسكري في "براغ"، كما تم تعزيز مبدأ التضامن الاشتراكي بما أطلق عليه "عقيدة بريچيني".

في ألمانيا، لم تكن جراح تقسيم البلاد إلى دولتين قد التأمت بعد، كانت الأسر مقسمة، والمئات من الناس يفرون عبر الحدود من الشرق إلى الغرب كل يوم. منذ البداية في ١٩٤٩، كانت ألمانيا الشرقية دولة غير شرعية في نظر ألمانيا الغربية، حيث كانت الشيوعية مفروضة على شعبها عنوة؛ ولم يكن للدولة أن تبقى؛ أما بالنسبة للسياسيين في ألمانيا الغربية فلم تكن العلاقات بين الدولتين تعتبر "أجنبية" وإنما ذات طبيعة ألمانية داخلية خاصة، كانت محدودة بنسبة كبيرة في إطار التعاملات التجارية، ولم تكن هناك تعاملات سياسية بين الممثلين الرئيسيين في كلتا الدولتين. في الوقت نفسه، كانت ألمانيا الغربية تعزز وضعها كمثل وحيد لكل الألمان بأساليب محددة: كانت تقطع علاقتها بأي دولة تعترف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية دولة ذات سيادة. وباعتبارها الشريك الأبرز - من ناحية عدد السكان والنفوذ السياسي والاقتصادي -

نجحت ألمانيا الغربية على مدى سنوات في تحجيم الدور العالمى لألمانيا الشرقية وجعله مقصورا على الدول الاشتراكية الصديقة لها؛ إلا أن تعزيز هذه السياسة كان يصبح أكثر صعوبة بمرور الوقت.

كان بناء جدار برلين فى أغسطس ١٩٦١ بداية عصر جليدى فى العلاقات بين الشرق والغرب، وتكلفة إنسانية باهظة بعد أن أغلق الحدود تماما. تصاعدت الضغوط لتحسين العلاقات مع الجار الشيوعى فى الشرق؛ ويعد أن أدركت أن التقدم على طريق تحسين العلاقات الألمانية الداخلية كان يتطلب موافقة الاتحاد السوفيتى، قامت حكومة ائتلافية (SPD وFDP) بعد تشكيلها بوقت قصير فى خريف ١٩٦٩ بمبادرات سياسية لتحسين العلاقات مع كل من الاتحاد السوفيتى وبولندة وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ومنح المستشار "فيلى برانت" (SPD) Willy Brandt "جائزة نوبل للسلام فى ديسمبر ١٩٧١ فى الداخل، أحدثت السياسة الألمانية الجديدة تجاه الشرق جدلا شديدا، حيث كانت تتطلب الاعتراف بألمانيا الشرقية كأمر واقع، على أساس "دولتان فى أمة واحدة"؛ كما أثارت الشكوك بين شركاء التحالف بأن ألمانيا الغربية قد تتجه شرقاً. فى ١٩٧٢، كان انشقاق أعضاء فى البرلمان من الائتلاف الحاكم سبباً فى التصويت، لأول مرة، على سحب الثقة من مستشار مترع على المنصب فى البوندستاغ-Bundestag. عندما فشل التصويت بفارق ضئيل، طرحت المعارضة (CDU/CSU) "دستورية" المعاهدة الرئيسية بين ألمانيا الشرقية والغربية للبت أمام المحكمة الدستورية الفيدرالية. اجتازت المعاهدة هذه العقبة، ويعد التصديق عليها اتسعت العلاقات بين الدولتين الألمانييتين إلا أنها ظلت متوترة. فى ١٩٧٣، تم الاعتراف بألمانيا الديمقراطية أخيرا على المسرح الدولى، وأصبح لكل من الدولتين مقعد فى الأمم المتحدة، كانت المصالحة بين ألمانيا الغربية وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى قد بدأت، ولكن "إغلاقها" كان لابد من أن ينتظر حتى التسعينيات.

لم تكن هناك مقدمات كثيرة للتوحيد الذى تم بين الدولتين، ويشير عالم الاجتماع الألمانى "ولف لابينيز" - Wolf Lepenies إلى سقوط الشيوعية فى ألمانيا الشرقية، والتوحيد الذى تم بعد ذلك بأنه حدث غير مسبوق: كيف كان يمكن أن يحدث ذلك؟ كيف

حدث^(٢). يحسب للمستشار "كول" (CDU) أنه استغل فرصة سنحت في ١٩٩٠ ليدفع في طريق توحيد الدولتين. كان ذلك يعتمد على موافقة الشركاء المتحالفين، أما الاتحاد السوفيتي وفرنسا والمملكة المتحدة فقد عبرت عن تحفظها. وحدها، حكومة الولايات المتحدة هي التي جاءت إلى طاولة المفاوضات بموافقة غير مشروطة. كان زمام القيادة في يدها في محادثات "٢+٤" بين ممثلي الدولتين الألمانييتين والحلفاء الأربعة؛ وعن طريق تلميحات قانونية ومساعدات مالية تم تهدئة مخاوف السوفيت وقلقهم من انضمام ألمانيا الموحدة إلى حلف شمال الأطلسي وسحب القوات السوفيتية؛^(٣) وبعد تردد لم يستمر طويلاً، وافق "كول" على الاعتراف رسمياً بالحدود الألمانية- البولندية القائمة، ليزيل بذلك مخاوف بولندا من مواجهة محتملة. انتهت المفاوضات بنجاح، إلا أنها كشفت عن قدر كبير من القلق بخصوص دور ألمانيا المستقبلية في أوروبا وذلك من زاويتين متعارضتين: هل يمكن أن يطمح قادة ألمانيا إلى السيطرة على أوروبا، ما إذا كان يمكن أن يتخلوا عن التزامهم بالتكامل الأوروبي.

كان سقوط جدار برلين في نوفمبر ١٩٨٩ يعني انتهاء الحرب الباردة. قضايا الإقليمية والسيادة تم تسويتها بتوقيع معاهدة (٢+٢)، والآن كانت ألمانيا قد أصبحت محاطة بدول صديقة وتراجعت الهواجس الأمنية. انتهى نظام الحرب الباردة ثنائي القطب، أما بالنسبة للنظام الذي سوف يحل محله، وللور الذي يمكن أن تقوم به ألمانيا في قادم السنين، فلم يكن الأمر واضحاً.

• انتهاء الحرب الباردة وسؤال القوة

هناك إجماع واسع على أن انتهاء الحرب الباردة أحدث تغييراً كبيراً في البيئة السياسية الألمانية، ولكن ليس بنفس الدرجة في السياسات التي تعكسها تلك التغيرات، ولا نتائج الدور الذي تقوم به في العالم. يرى بعض المراقبين أن ما يميز السياسة الخارجية الألمانية هو استمرارية الأهداف والأساليب بعد التوحيد والتغيرات الكبرى في البيئة العالمية، وأنها مازالت تفتقر إلى إطار يؤكد المصالح الوطنية والاستقلالية؛ بينما يرى آخرون أن هناك تحولاً نحو سياسة خارجية أكثر توكيداً، سياسة ذات صبغة

واقعية جديدة، وإن كانوا يتشككون فى قدرتها على المشاركة فى العبء العسكرى فى المناطق المضطربة من العالم. الفريقان مختلفان حول مصادر التغير والاستمرارية ومدى هذا التغير.

الأسس التى تعتمد عليها السياسة الخارجية الألمانية - "التعددية" و"القوة الناعمة" و"القوة المدنية" - ليست جامدة، وإنما هى أطر ينبغى ملؤها بالمعنى والأفعال وتكييفها مع بيئة عالمية متغيرة. التعددية تشير إلى سياسة "لن نكون بمفردنا" والسعى من أجل أهداف السياسة الخارجية والأمنية. القرارات الرئيسية سيتم اتخاذها بالتنسيق مع اللاعبين الدوليين الآخرين. الاندماج الفعال فى المنظمات والتحالفات الدولية، وهو أمر مهم فى كل المساعى السياسية، سيصبح ضرورياً، ولا يمكن الاستغناء عنه، فى كل المبادرات العسكرية.

مفهوم "القوة الناعمة" يشير إلى الإقناع بدلاً من القسر، وهو مصطلح جذاب بالنسبة للآخرين لأنه يستخدم الدبلوماسية والحلول الوسط والحوافز لتحقيق الأهداف المنشودة. بالمثل، تستخدم القوى المدنية السياسية قبل الإكراه، كما تؤكد أن السياسة الخارجية والأمنية لا بد من أن تكون جزءاً من خطاب يعزز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ ويعرف المؤرخ "جيمس شينان - James Sheenan" القوى المدنية بأنها الدول ذات القدرة على شن الحرب ولكنها ليس لها مصلحة أو رغبة فى ذلك^(٤). تجربة الدمار الذى أحدثته الحرب فى النصف الأول من القرن العشرين، كان لها أثرها فى تحويل الدول الأوروبية الغربية إلى دول مدنية رغم أن ذلك كان مكفولاً بالضمانات الأمنية من قبل الولايات المتحدة، الأمر الذى مكنها كذلك من تجنب الحصص العسكرية الرئيسية التى تركز على التكامل الاقتصادى فى المجموعة الأوروبية.

تهدف المفاهيم المتداخلة للقوة المدنية والقوة الناعمة والتعددية إلى تحقيق وضع مثالى، على أنه يحدث أحياناً ألا تلتزم الدول بها. هذه المفاهيم ليست مقصورة على دولة أو مؤسسة، كما تعبر عن ذلك السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) للاتحاد الأوروبى على سبيل المثال. يضاف إلى ذلك أن القوى المدنية التى ترفع لواء

القوة الناعمة والتعددية لا تمارس السلامية التامة بالضرورة أو تتخلى عن القوة أو التدخل العسكرى، أو تستخدم هذه القيم فى سبيل أهداف غيرية تماماً؛ فالمصالح القومية يمكن السعى إليها عبر قنوات تختلف عن المواقف السياسية التقليدية التى تجمع بين القوة والإكراه. التحول السياسى من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة بعد الحرب العالمية الثانية مهد الطريق أمام عودة ألمانيا إلى العالم المتحضر والاحترام الدولى.

بالرغم من ذلك، تظل ألمانيا مختلفة عن القوى المنافسة الأخرى فى أوروبا، مثل فرنسا والمملكة المتحدة، حيث إن مفاهيم التعددية والقوة الناعمة والقوة المدنية لها وضع مركزى فى صنع السياسة كما فى الخطاب، وهو وضع دقيق وفريد بسبب أكثر فصول تاريخها ظلاماً وهو الرايخ الثالث-Third Reich؛ فالخطاب السياسى منقوع فى هذا الإرث وما تمخض عنه من التزامات معنوية. فى ١٩٤٥، كانت فرصة التحول إلى قوة طبيعية أو عادية (Normal)، تبدو بعيدة إن لم تكن مستحيلة، ويشير الفيلسوف "يورجن هابرماس- Jürgen Habermas" إلى جدل أساسى، هو جدل التطبيع- Dialectic of Normalization: فإذا كان الألمان يريدون أن يعتبروا أنفسهم "طبيين"، فلا بد لهم من أن يعوا كيف كان تاريخهم مختلفاً^(٥). الانسلاخ الواضح والتام عن نظام "هتلر" والتقاليد القومية والسلطوية التى كانت وراء صعوده إلى السلطة، أصبح أمراً حتمياً؛ حيث إن أداء "الرايخ الثالث" ألحق العار بالقوة العسكرية، أصبح التخلي عن التوجهات العسكرية هدفاً رئيسياً لجهود إعادة التربية الناجحة بعد الحرب العالمية الثانية. التطبيع الاجتماعى السياسى أكد حل الصراعات بالوسائل السلمية ومزايا التعاون الدولى والمصالحة، كما أن إعادة ترسيخ المشاعر والكبرياء الوطنية كأشكال شرعية للولاء للوطن استغرقت وقتاً طويلاً من أثر التقسيم إلى دولتين. تكديس أعداد كبيرة من الجنود وكميات من السلاح على الأراضى الألمانية أثناء الحرب الباردة كان مثبطاً للقوة العسكرية، كما سيطر الخوف من نشوب حرب بين الشرق والغرب على رسم السياسة العليا. الآن، سياسة "لن يحدث مرة أخرى"- والمقصود التورط فى حرب - مترسخة فى الوعى الألمانى، الأمر الذى يفسر ثقافة التحفظ الاستراتيجية فيما يتعلق بالشأن العسكرى.

ألمانيا كذلك مشارك فاعل ومهم فى مجال القوة الناعمة المدعومة بقوة صلبة هى النفوذ الاقتصادى على وجه الخصوص، فهى قوة تجارية عظيمة وتأتى عادة على رأس قائمة دول العالم المصدرة. اقتصادها هو الأكبر فى أوروبا ورابع أكبر اقتصاد فى العالم، كما أنها صاحبة خُمس إجمالى الناتج المحلى فى الاتحاد الأوروبى.

المعروف أن السياسة الخارجية تتأثر إلى حد كبير بمؤشرات الاقتصاد والتصدير، وباعتبارها أهم قوة اقتصادية أوروبية فإن ألمانيا وأدائها عرضة باستمرار لتدقيق وتفحص دولى، فعندما يهتز اقتصادها تتأثر أوروبا كلها.

اليوم، يعتبر معظم المحللين ألمانيا شريكاً محترماً يمكن الاعتماد عليه، أما الجوانب السلبية مثل المشكلات الاقتصادية والمالية، فربما تجعلها فى الواقع أكثر طبيعية؛ حتى "الهولوكوست" تم استيعابه أوروبياً رغم أن ذكرياته مازالت تحتل مكاناً خاصاً فى الخطاب السياسى الألمانى؛ ويشير "بيشرلى كروفورد - Beverly Crawford" إلى أن مصطلح "التطبيع - normalization" يمكن أن يستخدم رمزياً، عندما تضع ألمانيا مصالحها القومية أولاً، ثم تعمل ضد شركائها فى التحالف^(٦). إلا أن التوترات تظل قائمة بين دور ألمانيا كدولة طبيعية (عادية) وارتباطه الفريد بالقوة الناعمة المدعومة بقوة صلبة.

بالرغم من ذلك، يظل الدور المتوقع أن تلعبه ألمانيا فى الساحة الدولية مشروطاً بقوتها المحتملة، صحيح أن التوحيد وانتهاء الحرب الباردة قد بدد بعض القيود، إلا أن مدى تأثير ذلك على تعزيز قوتها النسبية يظل مجهولاً. يؤكد بعض المراقبين مصادر هذه القوة من منظور عدد سكانها وموقعها فى مركز أوروبا وسيادتها وقوتها الاقتصادية ومكانتها الدولية، بينما يشير آخرون إلى الآثار المزدوجة للتوحيد والعولة، وبالرغم من الزيادة الفاجمة عن ذلك فى كل من الحجم وعدد السكان، تظل أنظمتها الخاصة بالوفاء الاجتماعى والاقتصاد والتعليم واقعة تحت ضغط.

بالنسبة لتغيرات مثل المزيد من التوكيد والاهتمام بالمصالح القومية أو المشاركة فى عمليات عسكرية، يمكن اعتبارها تنويعات على المبادئ نفسها التى تم تحديثها للتوافق مع البيئة العالمية الجديدة، وهى ناتجة عن ضغوط التكيف وتكشف عن سياسة

پراجماتية وتغير يتزايد باضطراد. هذه التغيرات قد تشير إلى أن ألمانيا قد أصبحت أخيراً دولة طبيعية أو عادية، سلوكها يشبه سلوك جيرانها، بيد أن الاختلافات الطفيفة قد تكون مهمة، كما أن دورها الدولي يتم تفحصه من وجهات نظر مختلفة: البعض يريده أكثر تأكيداً وحزماً، بينما مازال آخرون ينتظرون ما يطمئنهم على تواضعه؛ وبناءً على ذلك تختلف التسميات: فيقال "قوة عظمى" وأحياناً "قوة رئيسية"، أو "قوة إقليمية"، أو "قوة متوسطة"، أو "قوة أوروبية"، أو "قوة غامضة" أو "غير مستقرة" أو "متردة" أو "كامنة".

الخطاب الألماني كاشف في السنوات الأخيرة فحسب، عاد مفهوم القوة إلى القاموس السياسى ليحل محل "التخلي عن القوة - Machtvergessenheit"، بيد أن من المستحيل تحديد معنى أو قدر القوة بدقة. القوة مصطلح نسبي لابد أن ينطوى على مؤشرات يمكن قياسها أو التحقق منها مثل القدرة الاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى الاستعداد لاستخدامها وتصور الآخرين لها؛ أما بالنسبة لتصور صنّاع السياسة والمواطنين الألمان لدورهم في العالم، وكيفية استخدام قوتهم، فهي أمور بالغة الأهمية. في دراسة أجريت في ٢٠٠٩ لاستطلاع رأى خبراء السياسة الخارجية الألمانية كان رأى ٨١٪ منهم إما موافقون تماماً أو جزئياً على أن ألمانيا قوة متوسطة المستوى، بينما أجمع أكثر من ٧٠٪ منهم على أنها تلعب دوراً قيادياً في الاتحاد الأوروبي، ونحو الثلث فقط كانوا يعتبرونها قوة رئيسية (Führungsmacht) ^(٧). كانت أسئلة الاستطلاع قد تفادت، بذلك، أى إشارة إلى ألمانيا كقوة عظمى. القوة المتوسطة تتمتع بنفوذ ملحوظ فيما وراء إقليمها، وتعتمد بقوة على الدبلوماسية والطول متعددة الجوانب للمشكلات الدولية، وألمانيا حالة دالة هنا. كانت إجابات النخبة كما يلي تقريباً: ٩٥٪ كانوا يعتبرون عضوية الاتحاد الأوروبي مهمة جداً، بينما كان نحو ٩٪ يعتبرون عضوية الـ "ناتو" فالامم المتحدة ومجموعة الثمانية (G8) ومنظمة التجارة العالمية مهمة جداً أو مهمة.

كانت تصورات الهوية والدور متضمنة في المناقشات الدائرة حول الدور؛ وعلى نحو خاص: إذا كانت القوة الناعمة إحدى الأدوات الرئيسية في النفوذ، فإن المكانة

المتحققة فى المجتمع الدولى تصبح هى الأخرى مهمة. فى الماضى، كان النظام الاقتصادى الألمانى (القوة المحركة للتعافى الاقتصادى، والذى حقق مستوى معيشة مرتفعاً) نموذجاً. العولة وتحديات التوحيد أظهرت حدود اقتصاد السوق الاجتماعية، وربما تكون الأزمة الاقتصادية مبرراً لطريق ثالث جديد. نجاح بعض أوجه نظامها السياسى- النظام الانتخابى المختلط على سبيل المثال- انتقل إلى مناطق أخرى من العالم.

مناقشات وخطابات الاستمرارية والتغيير تؤثر فى أربعة مجالات رئيسية فى السياسة الخارجية: ارتباط ألمانيا بالاتحاد الأوروبى، واستراتيجيتها الأمنية، وعلاقتها عبر الأطلنطى، وعلاقاتها بـ"روسيا"؛ وعلى خلاف تأثيرها فى أوروبا، يظل تأثيرها العالمى فى العلاقات الثنائية منحازاً لدورها كقوة تجارية، ولكنها عززت وضاعت دورها كلاعب متعدد الأدوار: فى الأمم المتحدة، والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية.

• التعددية فى الممارسة: ألمانيا والاتحاد الأوروبى

بعد التوحيد، كانت المخاوف بشأن دور أوروبا المستقبلى على طرفى نقيض: هل ينسحب قادتها من الاتحاد الأوروبى، يسعون نحو مصالحها القومية واستغلال موقعها وروابطها التاريخية مع وسط وشرق أوروبا، أم ترى سيحاولون تشكيل أوروبا؟ بذل "كول-Kohl" جهداً كبيراً لطمأنة العالم بأن الالتزام بالتكامل الأوروبى أمر نهائى وثابت، وعلى حد تعبيره فإن توحيد الدولتين والتكامل الأوروبى كانا وجهين لعملة واحدة، ومرتبطين معاً، وأن السياسيين الألمان لا يفكرون فى تغيير السياسة: التكامل الأوروبى أمر مركزى لفهم السياسة الخارجية لألمانيا، حيث لها وضع خاص كما يدل على ذلك الدستور الألمانى الذى يوجب نقل السلطات السيادية لمؤسسات ما بين حكومية، بما فى ذلك نظام أمنى جماعى مشترك، والاتحاد الأوروبى.

كانت استراتيجية التعددية، وبخاصة الاندماج فى الاتحاد الأوروبى، مفيدة بالنسبة لألمانيا إذ سهلت إعادة التأهيل على المسرح العالمى والمصالحة مع جيرانها؛

وبينما كانت المكاسب السياسية ملموسة دائما، أفاد الاقتصاد الألماني الذي يقوم على التصدير، من عملية الاندماج منذ البداية. ربما تدفع ألمانيا في ميزانية الاتحاد أكثر مما تحصل عليه، إلا أن بيانات ٢٠٠٨ تشير إلى أن ٦٤٪ من صادراتها ذهب إلى دول أعضاء و٧٢٪ من الواردات جاء منها. معظم النخب السياسية في ألمانيا يعترفون بالفوائد المادية والرمزية للاندماج الأوروبي. الأحزاب الرئيسية: CDU/CSU و SPD موافقة إلى حد بعيد على سياسة الاتحاد، أما الخلافات فمعظمها خاص بعضوية تركيا المحتملة. الحزب المحافظ يحبذ "علاقة تفضيلية أو ذات امتيازات (-privileged relation ship)"، بينما يحبذ الديمقراطيون الاجتماعيون عضوية كاملة. وحدهم، المتطرفون، في اليمين واليسار، هم الذين تساورهم الشكوك. أحزاب اليمين المتطرف تعبر عن عداا صريح، إلا أن فوزهم في الانتخابات محدود دائما وليس لهم تمثيل في البرلمان الوطني (البوندستاغ) (The Bundestag). كل المستشارين جعلوا من أوروبا شأنا مركزيا بالنسبة لهم وإن كان بصور مختلفة. كلاهما، "أديناور" و "كول" عملا على توثيق العلاقة بنظرائهما الفرنسيين "ديجول" و "ميتران" على التوالي. في مذكراته، يشير المستشار السابق "هيلموت شميت - Helmut schmidt" إلى الرئيس الفرنسي "فاليري جيسكار ديستان" كصديق حميم، ويذكر القراء بأن التجارب التاريخية المتداخلة بين بلديهما أساسية وشديدة الأهمية بالنسبة للالتزامهما بالتكامل الأوروبي. في السبعينيات، كان التعاون الوثيق بين "شميت" و"ديستان" هو الذي أدى إلى النظام النقدي الأوروبي - European Monetary System، الذي مهد الطريق أمام الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي - European Economic and Monetary Union (EMU) والانتخابات المباشرة للبرلمان الأوروبي.

جاءت انتخابات ١٩٩٨ بتغير جيلى للبرلمان والحكومة، وائتلاف - هو الأول - بين "SPD" وتحالف ٩٥/الخضر. كان من يسكون بدفة القيادة سياسيين لم يخبروا الحرب العالمية الثانية، وكان التاريخ قد جاء بالالتزام الأوروبي وتعزيز التطبيق السياسى، الذى تعهده بحماسة شديدة "جوشكا فيشر - Joschka Fischer"، الثورى الذى أصبح وزيرا للخارجية (تحالف ٩٥/الخضر)، ودعمه المستشار "جيرارد شرودر -

Gerhard Schröder (SPD)، الذى لمع اسمه بسبب أسلوبه السياسى الحاسم. "ميركل"، التى نشأت فى ألمانيا الشرقية، جعلت المسئولية تجاه أوروبا شأناً داخلياً، كما تم الاعتراف بدورها فى تكامل الاتحاد الأوروبى وتقديره فى ربيع ٢٠٠٧، عندما مُنحت "جائزة شارلمان - Charlemagne".

الاستمرارية لا تعنى أن العلاقات بالاتحاد الأوروبى أو أن المواقف منه ظلت ثابتة، فهو اليوم منظمة مختلفة عما كان عليه فى التسعينيات. الاتحاد يضم فى عضويته سبعاً وعشرين دولة، كما أن قيادته أصبحت عملية معقدة، كما تجاوزت مجالات نشاطه الواسعة الأهداف الأولية للوحدة الاقتصادية والنقدية. الآن، دخل الاتحاد مجال السياسة العالمية من خلال سياسته الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) وسياسته الأمنية والدفاعية المشتركة (CSDP)؛ كما أن الأهداف والاستراتيجيات المرتبطة بهذه السياسات تعكس بقوة تأثير ألمانيا من خلال تأكيدها استخدام القوة المدنية والناعمة، كما تمكنها من الدخول فى عمليات عسكرية بصرف النظر عن حلف شمال الاطلنطى. فعالية الـ "CFSP/CSDP" موضع مساعلة باستمرار؛ ولكن بالرغم من عيوبها فإن وضع أوروبا الدولى الجديد قد عزز مجال المناورة أمام ألمانيا ولم يقيد.

إلا أن نقل سلطات جديدة للاتحاد الأوروبى بات يثير قدراً من القلق داخل ألمانيا بشأن التآكل المستمر للسيادة الوطنية. تصاعد الجدل بهذا الخصوص أثناء التصديق على "معاهدة لشبونة" التى أحييت مجدداً عناصر مهمة من المعاهدة الدستورية المشنومة. بعد التصديق عليها فى البرلمان الألمانى، طعن المشرعون والسياسيون من اليمين واليسار على دستوريته لعدة اعتبارات، البعض كان يشير إلى فقدان البرلمان والمحاكم الوطنية سلطاتها، بينما كان يشك آخرون فى الشرعية الديمقراطية للاتحاد؛ وفى حكم كان متوقعاً، أكدت المحكمة الدستورية فى يونيو ٢٠٠٩ مطابقة المعاهدة للقانون الأساسى، مع طلب سلطات أوسع للهيئات التشريعية ("البوندستاج - Bundestag" و"البوندسرات - Bundesrat" للمشاركة فى الشئون الأوروبية).

لم يكن قد تبقى على إجراء انتخابات البرلمان الوطنى أكثر من ثلاثة أشهر، وكانت الحكومة تريد أن تسوى الأمر بسرعة قبل موعد الانتخابات؛ وعلى المسرح

العالمى، كان يجب ألا يتأخر تصديق الأعضاء السبعة والعشرين أكثر من ذلك بسبب ألمانيا، التى كانت، برغم كل ذلك أحد مهندسى المعاهدة؛ وهكذا كانت هناك ضغوط داخلية ودولية للإسراع بإقرار تشريع جديد فى سبتمبر ٢٠٠٩، قوانين جديدة كثيرة تعبر عن الدور المعدل لفرقتى البرلمان فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبى، والتزام الحكومة الألمانية بإخطار أعضاء البرلمان بالمشروعات الأوروبية الدائرة. كان كثيرون يعتقدون أن حكم المحكمة وضع قيوداً تحد من التكامل الأوروبى، ولم يكن من الغريب أن يعتبره المتشككون الأوروبيون انتصاراً لقضيتهم بينما كان المدافعون عن التكامل ينددون به، إذ كانوا يرون فيه عودة إلى الخطاب القومى الذى كان يُعتقد أنه كان قد استقر فى مزبلة التاريخ.

ما زالت العلاقة الفرنسية - الألمانية فى القلب من مساعى التكامل الأوروبى إلا أنها تمر بحالة من المد والجزر. لم تعد ألمانيا الشريك الأصغر. المرتبة واحدة، واتخاذ أى قرار مهم من قرارات الاتحاد يتطلب تفاهماً بينهما، كما يتطلب استعداد كليهما للعمل معاً لحشد الإجماع والتوافق بين الأعضاء، وهناك حالتان فى هذا السياق. عندما شغلت ألمانيا مقعد رئاسة المجلس فى ربيع ٢٠٠٧، كان الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى هو الذى تبني، بنشاط، أجندة ألمانيا الخاصة بمعاهدة لشبونة، وكذلك بين أعضاء الاتحاد الذين كانوا مترددين، وعندما ترأست فرنسا الاتحاد فى خريف ٢٠٠٨ ساعدت جهود "ساركوزى" و "ميركل" المشتركة فى التوسط لوقف إطلاق النار فى الصراع العسكرى بين روسيا وچورجيا.

مصالح ألمانيا العالمية وتفاعلاتها الدولية محدودة ولكنها متسعة المجالات، على الأقل بسبب الفرص التى يتيحها الاتحاد الأوروبى، وبالتساق مع تفضيلها المبادرات المتعددة الجوانب، يطمح الزعماء الألمان إلى القيام بأنوار الوساطة وبناء الائتلافات، ويذكر أنهم فعلوا ذلك فى مفاوضات ضم دول وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد ومنظمة حلف شمال الأطلسى. كذلك لعب السياسيون الألمان دوراً مهماً فى الإبقاء على روسيا متورطة فى الحروب فى يوغوسلافيا السابقة فى التسعينيات، كما كان دور قادتها مهماً كذلك فى التوصل إلى اتفاق الاستقرار فى جنوب شرق أوروبا الذى جمع بين حوافز

اقتصادية وسياسية لتحقيق السلام فى المنطقة المتحاربة. كما أن القوة تتضاعف عندما تعمل ألمانيا كجزء من الـ "E-3"، مع كل من المملكة المتحدة وفرنسا، واشتراكها فى اللجنة الرباعية (Quartet) الخاصة بالشرق الأوسط مع الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى، ومحادثات منع الانتشار النووى مع إيران. على أن السجل العام لألمانيا فى بناء الائتلافات مختلط، كما يوضح "هانز ديليو مول- Hanns Maull. W"؛ إذ بينما استعادت إرادتها للقيام بدور الوسيط، أصبحت البيئة السياسية أكثر تعقيداً ومليئة بالمفاجآت، على الأقل لأن الاتحاد الأوروبى عليه أن يوفق بين سبعة وعشرين صوتاً^(٨).

بالنسبة للبعض، يعكس أداء ألمانيا الدولى سلطتها الجديدة ويجعل منها قوة هيمنة إقليمية، كما يؤكدون تصعيد أولوياتها إلى الاتحاد الأوروبى، واستعدادها فى ذات الوقت لتحمل "تصيب غير متكافئ" من العبء الإقليمى فى التعاون المؤسسى^(٩)، وهناك من يؤكد سياسة الأخذ والعطاء فيما يتعلق بالتكامل الأوروبى؛ وبينما ألمانيا قوة أوروبية رئيسية، فإن عملية الأوربة- Europeanization ذات المسارين مساعدة ومقيدة فى الوقت نفسه. الفاعلون السياسيون بإمكانهم تصعيد أو نقل خياراتهم إلى مستوى الاتحاد الأوروبى، إلا أن بإمكانهم كذلك استيعاب السياسات العامة التى قد تفرض تكيفات وطنية. الأوربة ليست مباراة صفيرية مطلقاً، والقوة الألمانية مرتبطة فى الغالب بأدائها الاقتصادى، فإذا كان الأداء الاقتصادى قوياً، يكون ذلك تعزيزاً لها، وعندما تظهر عليه علامات الضعف، تضعف القوة الألمانية؛ وهذا الاعتماد على الأداء الاقتصادى يكشف عن عدم حصانتها وتماسكها.

انغراس ألمانيا العميق فى المؤسسات الأوروبية يمكنها من الاضطلاع بأنوار قيادية لا تعتبر شديدة الخطورة أو حتى تنذر بها. على مر السنوات، تقدمت عملية المصالحة بدرجة كبيرة مع الدول الأوروبية الغربية عما هى مع الجيران الشرقيين؛ وربما تبدو المصالحة مع فرنسا مقياساً فى هذا السياق؛ أما بالنسبة لدول أوروبا الوسطى، مثل بولندا، فلم يتم التوصل إلى درجة من الثقة والتعاون بنفس القدر؛ وهناك من المؤشرات المقلقة التى تلوح فى الأفق ما يفسر الميل إلى استخلاص نتائج من

أحداث بعينها. فأتثناء الأزمة الاقتصادية فى ربيع ٢٠٠٩، على سبيل المثال، كانت وسائل الإعلام فى كل من باريس وبروكسل تلقب "أنجيلا ميركل" بـ "السيدة لا-Ma dame Non"، وذلك عندما اعترضت على حزمة حوافز الاتحاد الأوروبى لأوروبا الشرقية، وعلى الفور تعالت الانتقادات والتساؤلات عما إذا كانت ألمانيا سوف تتخلى عن دورها الداعم لأوروبا الوسطى والشرقية.

المشهد السياسى الألمانى تغير كذلك. الجماهير أكثر تحفظاً من النخب فى مواقفها من الاتحاد الأوروبى، ولكن نتائج استطلاعات الرأى المتوالية تشير إلى أن الأغلبية ترى عضوية الاتحاد مفيدة بالنسبة للدولة، وأن الألمان فخورون بكونهم أوروبيين. وكما هو الحال بالنسبة لكل الدول الاعضاء، يتزايد التأييد ممن هم فوق الستين. الألمان يؤيدون، بشدة، دوراً أكبر للاتحاد فى مجالات البيئة والطاقة ومكافحة الإرهاب، ويستحسنون التقدم على طريق تنمية وتطوير سياسة خارجية مشتركة، وسياسة دفاعية وأمنية مشتركة (٧٩٪ و ٨٢٪ على التوالى)، إلا أنهم يعارضون بقوة، مع مواطنين آخرين فى فرنسا والنمسا ولكسمبورج، توسعات الاتحاد الأخيرة التى يرون أنها قد أضعفت المؤسسة؛ وللمفارقة فقد كان للسياسيين الألمان دور كبير فى الدفع بعملية اتساع الاتحاد بينما كانت الجماهير رافضة أو متشككة فى أحسن الأحوال، وكانت صورة مماثلة قد ظهرت قبل عقد، عندما كان الألمان ضد تبنى عملة أوروبية مشتركة^(١٠).

هذه الأمثلة تبين إن الاندماج الأوروبى الذى تحت عليه وتدفعه النخبة يمثل تحدياً لقادته، وأنهم لم ينجحوا تماماً فى تأطير الخطاب لكى يعكس الفائدة المتحققة من جراء أعمال وأنشطة معينة. على سبيل المثال، فإن استراتيجية ألمانيا للإسراع بدمج جيرانها فى شرق ووسط أوروبا فى الاتحاد والـ "ناتو" قد ساعدتهم كثيراً دون أن تقضى على عدم ثقتهم بها. "اليورو" جعل الوحدة الألمانية أكثر قبولا بالنسبة لأعضاء الاتحاد الآخرين وبخاصة فرنسا، وإن كان على مضض. يبدو أن الألمان الآن راضون بمزايا الوحدة الاقتصادية والمالية الأوروبية (EMU) - European Economic and Monetary Union، وإن كانت أزمة الديون اليونانية فى ٢٠١٠ قد أعادت إشعال النزعة المتشككة. قلة

الاهتمام بالاتحاد ونقص المعرفة به فى ألمانيا وغيرها، تصبح أكثر خطراً عندما يتم التعبير عن المشاعر الكامنة المعادية له. انخفضت نسبة التصويت للبرلمان الأوروبي من ٦٢,٣٪ فى ١٩٨٩ إلى ٤٣٪ فى ٢٠٠٤، وعلى مشارف يونيو ٢٠٠٩ كان نحو ٧٠٪ يبدون عدم اكتراث بها، وفى النهاية لم يذهب للتصويت سوى ٤٣,٣٪ إن السلام والفوائد الاقتصادية الناجمة عن الاندماج الأوروبي أمر مسلم به، غير أن صوراً إضافية من الشرعية لابد أن ترسخ أوروبا "من أسفل".

• قوة مدنية مجددة:

من الأمن الداخلى إلى الأمن الدولى.

تسللت ثقافة التحفظ فى الأمور العسكرية إلى توجهات وقيم النخب والمواطنين الألمان، كما تركت الحياة على خط المواجهة فى الحرب الباردة بصماتها. فى الثمانينات، كان هناك نحو ٤٧٠.٠٠٠ جندي سوفيتي متمركزين فى ألمانيا الشرقية، وفى الجزء الغربى كان هناك أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ جندي أجنبي (منهم نحو ٢٤٥.٠٠٠ من القوات الأمريكية) يؤدون الخدمة العسكرية. اليوم، لا توجد قوات أجنبية على أراضى ما كان يسمى بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وفى الغرب هناك نحو مائة ألف جندي كلهم من قوات حلف شمال الأطلسي. الوجود الأمريكى انخفض إلى نحو ٦٤.٠٠٠ جندي تقريباً. الفجوة فى القدرة بين القوات الأوروبية والقوات الأمريكية حقيقية، إلا أن الجيش الألمانى ليس خارج الحساب، فهو جزء أساسى من قوات حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وبالرغم من الخفض الذى طال موازنته يظل ضمن العشرة الأعلى من ناحية الإنفاق العسكرى. بعد قوة قوامها نحو ٤٩٥.٠٠٠ جندي فى نزوة الحرب الباردة، حددت معاهدة ٢٠٠٤+٤، التى مهدت الطريق نحو التوحيد، قوة الجيش بـ ٢٧٠.٠٠٠ جندي، وفى ٢٠٠٩ توقف حجم القوات المسلحة عند عدد ٢٥٦.٥٠٠ فرد. البيئة الأمنية المتغيرة والمتطلبات الجديدة هى ما دفع إلى تحديث المؤسسة العسكرية الألمانية، ورغم قيود الموازنة أعيدت هيكلتها بهدف تعزيز القوات

الخاصة بالعمليات السريعة. ويحكم تنظيمها كقوات رد واستقرار ودعم، فهي مهية لمهمة واحدة، تقريباً، وهي الانتشار خارج الحدود والاندماج مع وحدات متعددة، فقوات الرد على سبيل المثال مكونة من ٢٥.٠٠٠ جندي مع ١٨.٠٠٠ جندي لحساب قوة التدخل السريع التابعة للاتحاد الأوروبي، و ١٥.٠٠٠ لحساب قوات الرد السريع التابعة لحلف شمال الأطلسي.

ما زالت القوات المسلحة الألمانية تعتمد على التجنيد الإلزامي، ولكن الأصوات المؤيدة لوجود جيش احترافي، كما في دول حلف شمال الأطلسي الكبرى الأخرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، هذه الأصوات أصبحت أعلى. للتجنيد الإلزامي تاريخ طويل، وهو ضروري بالنسبة لمفهوم "مواطنون متماثلون"، الذين يقال إنهم بمثابة فرامل على نزعة التدخل العسكري، وأكثر قدرة على الاندماج مع المجتمع ككل؛ ويشير آخرون إلى الدور المتغير للقوات المسلحة الفيدرالية من المسرح المحلي إلى المسرح العالمي للعمليات، ويحاولون أن يبرهنوا على أهمية وجود قوات احترافية متخصصة، وحينئذ لا يتم تجنيد سوى عدد صغير نسبياً من الشباب. الحقيقة أن التجنيد الإلزامي مصطلح غامض ويزداد التباساً باستمرار؛ ففي أبريل ٢٠٠٩ كان عدد يقل عن ٤٤.٠٠٠ من إجمالي ٢٥٦.٠٠٠ يؤدون الخدمة العسكرية المحددة بتسعة أشهر. ضعف هذا العدد تقريباً يخدمون في رياض الأطفال والمستشفيات ودور المسنين أو في الدول النامية، بدلاً من الخدمة في القوات المسلحة، ممارسين بذلك حقهم في الاعتراض على أداء الخدمة العسكرية لأسباب دينية أو أخلاقية؛ وبينما التجنيد الإلزامي مقصور على الرجال منذ سنة ٢٠٠١، تستطيع النساء الخدمة في كل المهن العسكرية. حروب البوسنة والهرسك وكوسوفو في التسعينيات حفزت على ظهور سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP) بأن كشفت عن الانشاقات داخل الاتحاد الأوروبي وعن ضعفه واعتماده على الولايات المتحدة. انطلقت سياسة أمنية ألمانية جديدة كانت قد بدأت مع حرب الخليج الأولى. لم تعد المساعدات المالية من أجل الجهود العسكرية الدولية كافية. تصاعدت الضغوط الدولية من أجل المزيد من المشاركة، وكذلك أسلوب الخطوة خطوة الذي يستهدف التعبير عن التضامن الدولي، وإن كان في مجالات غير قتالية، مثلما حدث في الصومال وكمبوديا.

فى سياق التطور من التدخل الإنسانى إلى التدخل العسكرى يبرز حدثان، الأول هو الحكم الذى أصدرته المحكمة الدستورية الفيدرالية فى ١٩٩٤، ليحسم قضية كانت معلقة، وهى ما إذا كان الدستور الألمانى يسمح بالقيام بعمليات عسكرية خارج منطقة حلف شمال الأطلسى. المحكمة أجازت ذلك ولكن بشروط هى: موافقة البرلمان الفيدرالى، وتفويض دولى رسمى بذلك من الأمم المتحدة، وأن تكون العمليات محددة المدة وجزءاً من تدخل متعدد الأطراف. الحدث الثانى اكتنفته عدة حواجز نفسية مهمة. بدأ بمذبحة سريبينتشا - Srebrenica (البوسنة والهرسك) فى صيف ١٩٩٥ وانتهى بحرب كوسوفو فى ١٩٩٩؛ ورغم عدم وجود تفويض صريح من مجلس الأمن الدولى، شاركت القوات المسلحة الألمانية فى مهام قتالية ضد صربيا. كان ذلك يتطلب إعادة صياغة الخطاب والتدخل غير المحتمل من ائتلاف حكومى يجمع بين الـ "SPD" والخضر السلاميين. نجح وزير الخارجية "فيشر - Fischer (تحالف ٩٥/الخضر)، على وجه الخصوص، فى أن يربط بين مفهوم "أن يحدث مرة أخرى" (أوشفيتز - Auschwitz) ومذابح التطهير العرقى فى كوسوفو، ضد معارضة شرسة فى صفوف حزب الخضر. وفى حديث مرتجل مثير أمام المؤتمر العام لحزبه فى مايو ١٩٩٩ (تحالف ٩٥/الخضر) فى "بيلفيلد"، رفض أن يسكته أحد وتحدى - معترضاً بشدة - رؤية حزبه للسلامية عندما قال: "من المتطلبات الأساسية للسلام ألا يقتل الناس، ألا يطردوا من ديارهم ويشردوا، وألا تغتصب النساء. هذه شروط أساسية للسلام"^(١١).

منذ عام ١٩٩٠، شاركت ألمانيا فى أكثر من أربعين عملية متعددة الأطراف فى مناطق متفرقة من العالم، كان لها فيها أكثر من ١٦٠.٠٠٠ جندي، إلا أن العدد الدقيق لمن خدموا فى مناطق مضطربة يظل صغيراً. العدد الأكبر من بين المشاركين المنتشرين الآن فى ثلاث قارات، موجود فى أفغانستان (نحو ٤.٢٠٠ ويحد أقصى ٤.٥٠٠ جندي) وفى كوسوفو (٢٠٠٠) وذلك منذ ديسمبر ٢٠٠٩. العمليات العسكرية تتضمن مهاماً لمكافحة القرصنة البحرية بالقرب من شواطئ الصومال، وتأمين الساحل اللبنانى لمنع تهريب السلاح، ومراقبة المراكز الأمنية فى كوسوفو، ومكافحة الإرهاب الدولى. لقد تطورت سياسة القوة المدنية من عدم التدخل، إلى التدخل الإنسانى

المحدود، إلى العمليات العسكرية المحدودة، بما يثبت أن بالإمكان تطبيق الذاكرة التاريخية على خيارات سياسية عدة: "التدخل العسكرى لتجنب مذبحة جماعية (كوسوفو)، التدخل العسكرى إلى جانب الولايات المتحدة على أساس من الولاء وتجنب سلوك نهج ألمانى خاص (أفغانستان)، إلى جانب رفض الدعم العسكرى لضربة استباقية وتغيير نظام (العراق)^(١٢) لقد تطور التدخل العسكرى الألمانى بسرعة الضوء تقريباً، كما يقول "جون كورنبلوم" John Kornblum "سفير الولايات المتحدة السابق لدى ألمانيا، الذى يرى أيضاً أن المشكلة هى كون العالم يتغير بوتيرة أسرع^(١٣).

تفضيل الخيارات غير العسكرية، وهو توجه قوى، وقيود الموازنة يقلصان التدخل العسكرى دولياً. المؤسسة العسكرية الألمانية مؤسسة راسخة وتحظى بالاحترام، ومستوى مشاركتها أو ظهورها فى الحياة العامة محدود؛ فقد وصف الرئيس "هورست كولر" - Horst Kohler "العلاقة بين الجمهور الألمانى ومؤسسته العسكرية بأنها" لا مبالاة ودية"، وهو وصف مناسب. الجمهور الألمانى يكره تماماً إرسال قوات إلى الخارج، ولا يوافق على ذلك إلا إذا كان من أجل أهداف ديمقراطية وإنسانية، وفكرته عن الجنود أنهم "عمال يساعدون فى التنمية، يقومون بأعمال طيبة لصالح الشعب، لا يلحقون ضرراً بأحد أو يصيبهم ضرر"^(١٤). الخطاب نفسه أعيد تشكيله لكى يرسخ أسلوباً أمنياً شاملاً يجمع بين الآليات المدنية والعسكرية. الجهود الدبلوماسية ومساعدات التنمية والمعايير الإنسانية والاجتماعية، كلها ينبغى أن تكون جزءاً من سياسة إدارة وحل الصراعات. هذه المشاعر تضع الإنفاق الحكومى تحت رقابة محكمة والقدرات العسكرية فى حدودها.

• هل تحولت التبعية إلى مشاركة فى القيادة؟

ألمانيا ملتزمة تماماً بسياسة تعددية تعتمد على علاقات ثنائية قوية، وهناك دولتان تشكلان معها مثلث هذه السياسة، هما فرنسا والولايات المتحدة. بانتهاء الحرب الباردة، لم تعد هناك حاجة لكى تكون الولايات المتحدة هى الحامى لألمانيا أو

ضرورية للدفاع عنها، ولكن أوروبا ككل، فقدت في الوقت نفسه قدراً من مكانتها في السياسة الخارجية الأمريكية. موازنة العلاقات مع شركائها الرئيسيين في التحالف أصبحت أكثر صعوبة بالنسبة لألمانيا، حيث أصبحت أوروبا تضطلع بدور أكثر أهمية، وأصبح دعم الولايات المتحدة أكثر مشروطية.

مواقف ألمانيا تجاه الولايات المتحدة كثيراً ما تتأرجح بين التضامن والانتقاد، إلا أنها وصلت إلى درجة متدنية أثناء الفترة الأولى لإدارة الرئيس "جورج دبليو بوش"؛ إذ بينما أكد المستشار "جيرارد شرودر" تضامن ألمانيا "غير المشروط" مع الولايات المتحدة في أعقاب الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي في نيويورك سيتي في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وحصل على موافقة على مشاركة قوات ألمانية في أفغانستان، إلا أن حرب الولايات المتحدة في العراق سرعان ما أفسدت العلاقة بين الدولتين. حاولت ألمانيا، مع كل من فرنسا وروسيا بناء تحالف دولي ضد الغزو والاحتلال الأمريكي ودخلت العلاقات بين الولايات المتحدة وألمانيا في أزمة، ورفض الرئيس بوش أن يتحدث مع "شرودر" لعدة أشهر.

بدأ ترميم العلاقة بعد ذلك في ٢٠٠٥ عندما وصل الائتلاف الحكومي الجديد إلى السلطة برئاسة "ميركل"، وأبدت إدارة "بوش" استعداداً للعودة إلى علاقة أفضل. انتهت الأزمة التي خلفتها حرب العراق بين ضفتي الأطلسي، وأنعش انتخاب الرئيس "باراك أوباما" الآمال في تحالف قوى. في صيف ٢٠٠٨ تجمع أكثر من مائتي ألف شخص في برلين للاستماع إلى حديث "أوباما" - المرشح للرئاسة آنذاك - وهو يدعو أوروبا والولايات المتحدة للمشاركة معاً في مواجهة التحديات العالمية، كما حظيت حملته الانتخابية باهتمام كبير وتغطية إعلامية واسعة. دخلت أوروبا مرحلة "هوس" بشخصية "أوباما" الفاتنة، وكانت نتائج الانتخابات الرئاسية تستقبل بأمل وفرح؛ وبحسب الإحصائيات كان نحو ٧٠٪: ٨٠٪ من الألمان يتمنون لو أن بإمكانهم التصويت لصالح المرشح الديمقراطي. أثناء رئاسة "بوش"، هبطت اتجاهات الرأي العام المؤيدة له من ٧٨ إلى ٣١٪، وكانت آراء ما بين ٨٦٪ تتأرجح بين الثقة المحدودة أو عدم الثقة تماماً في قيادته. بعد أن تسلم "أوباما" السلطة تحسنت صورة الولايات المتحدة بشكل ملحوظ :

ففى منتصف ٢٠٠٩ تقريباً كان نحو ٦٤٪ يثقون فى الولايات المتحدة، كما عبر أكثر من ٩٠٪ ممن شملهم الاستقصاء عن ثقتهم فى قيادته^(١٥). هذه الأرقام تشير إلى إجماع عريض فى صفوف الحزب.

رفعت زيارة "أوباما" الأولى لأوروبا فى ربيع ٢٠٠٩ أفق التوقعات ونسب إليه الفضل فى استعادة الثقة بالدور القيادى للولايات المتحدة، كما حظيت إدارته بالتقدير لما أحدثته من تغيرات فى السياسات، مثل قرار إغلاق معتقل جوانتانامو المقام على إحدى القواعد البحرية الأمريكية فى كوبا، حيث كانت إدارة "بوش" تقوم بسجن أى مشتبّه بتورطه فى أعمال الإرهاب الدولى لفترة غير محددة، وذلك دون محاكمة أو حماية تكفلها اتفاقيات جنيف- واستعدادها للاستماع والدراسة قبل اتخاذ أى قرار. فى الوقت نفسه كان هناك كذلك درجة من الحذر: كان انفتاح الولايات المتحدة على الحوار مع القوى العالمية الأخرى يتطلب المزيد من المشاركة فى تحمل بعض العبء وبخاصة فى أفغانستان. لم تحظ دعوة "أوباما" لشركاء "الناتو" فى ٢٠٠٩ لتنفيذ التزاماتهم بإرسال قوات، بئى اهتمام، كما صادفت تشككاً كبيراً من الجمهور الألمانى. كانت المستشارة "أنجيلا ميركل" واقعة تحت ضغط دعم الولايات المتحدة والـ "ناتو" إلا أن حكومتها كانت تجد صعوبة بالغة فى إقناع جمهور متردد بأن مصالح ألمانيا الأمنية كانت معرضة للخطر فى أفغانستان.

بالرغم من أهمية النهج السياسى والعلاقات الشخصية، فإن التمزقات الأخيرة أكدت أن الشبكات السياسية والاقتصادية والمدنية الكثيفة بين الدولتين، ليس بإمكانها الصمود أمام أزمة فحسب، ولكنها قادرة كذلك على علاجها بما يحقق توازناً أكثر فائدة وإنتاجية للطرفين. العلاقات الاقتصادية بين ضفتى الأطلنطى على سبيل المثال، عميقة وعريضة. الولايات المتحدة هى أهم شريك تجارى لألمانيا بعد فرنسا، معظم التجارة داخلى، بمعنى أنه يتم بين "شركات أم" وأفرع أو شركات تابعة لها عبر الأطلنطى، بما يؤكد المستوى العالى للاستثمار الأجنبى المباشر. لقد دعمت السياحة والتبادلات التجارية بنية تحتية مجتمعية مستقلة عن الروابط السياسية. أوروبا وألمانيا تغيرتا: انفرادية إدارة "بوش" كانت سبباً فى تقوية الإرادة والإصرار الأوروبيين

وأبرزت أهمية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)، كما أثبت الزعماء الألمان أنهم لم يعودوا يقولون "نعم" على نحو ألى ودون تفكير لكل قرارات الولايات المتحدة. أصبحت التحديات أكثر وضوحاً، وعلى نحو أسرع مما كان متوقعا عندما حدثت أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الاقتصادية والمالية؛ فبينما كان السياسيون الأمريكيون والألمان متفقين على أن هناك حاجة لإصلاح الأنظمة المضطربة والضعيفة، اختلفوا على دور الإنفاق الحكومى وتنظيم المؤسسات من بين أمور أخرى؛ ولم يكن غريبا أن تكون تلك المواقف متأثرة بالثقافات والخبرات الاقتصادية والسياسية الوطنية لكل منهما. فى الأمور الاقتصادية والمالية تولى ألمانيا الأمن والاستقرار وضغوط التضخم المحتملة أهمية كبيرة؛ وقد فسرت الحكومة الألمانية إجراءاتها، التى وصفتها وسائل الاعلام الأمريكية بالبطء وعدم التعاون، وفسرتها بالإشارة إلى أن حزمة الحوافز الألمانية تنافس غيرها فى نسبة الإنفاق من إجمالى الناتج المحلى (٤,٧٪ فى ٢٠٠٩ و ٢٠١٠)، كما أن قيودها المالية يمكن أن تفسر بعوامل أخرى. لم يحدث انهيار فى سوق العقارات - نصف عدد أصحاب البيوت سدوا ماعليهم - كما أن الألمان ليسوا مثقلين بديون لبطاقات الائتمان، مدخرات البنوك مضمونة من الحكومة الفيدرالية، وهناك شبكة واسعة للضمان الاجتماعى. لم تشعر ألمانيا بوطأة الركود الاقتصادى إلا فى أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩ عندما تأثرت صناعاتها التصديرية بانخفاض الطلب العالمى، إلا أن اقتصادها نهض بأسرع مما كان متوقعا؛ وفى نهاية ٢٠٠٩ كانت التوجهات التحذيرية من استمرار التحديات تحمل مسحة من التفاؤل وتوقع معدلات نمو اقتصادى إيجابى فى ٢٠١٠.

عند التوحيد، دعا الرئيس "جورج اتش. دبليو. بوش" ألمانيا لتكون شريكا فى القيادة، ومنذ ذلك الحين ستمر العلاقة مع الولايات المتحدة بتطورات لم تكن متوقعة. كان الزعماء الألمان بطيئين فى استجابتهم للبيئة العالمية الجديدة، كما كانوا منشغلين بتحديات التوحيد، منذ ذلك الحين زاد اقتراب ألمانيا من أوروبا. كشفت الصراعات الدائرة فى أنحاء العالم عن الاختلافات بين الثقافات الاستراتيجية والطموحات العالمية لكل من الولايات المتحدة وأوروبا. وبينما اندملت جراح الخلافات حول العراق، ظلت

بعض الندوب، وما زال ميزان القوى بين الولايات المتحدة وألمانيا غير متكافئ. اتخذت ألمانيا خطوات في اتجاه القيادة، مشاركتها تتزايد تدريجياً، ويدعم كل من الرئيس "أوباما" والمستشارة "ميركل" شراكة وثيقة.

• روسيا وألمانيا: شراكة استراتيجية.

لم تعد ألمانيا هي خط التقسيم بين الشرق والغرب. هي، بالأحرى، القوة المركزية في وسط أوروبا، وقد لعبت دوراً مهماً في وضع وتنفيذ الأجندة الخاصة بضم دول وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي والـ "ناتو". روسيا، أيضاً، تغيرت كثيراً في العقدين الماضيين: بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١ كانت قد دخلت في مرحلة أقرب إلى الفوضى، ومع صعود "فلاديمير بوتين - Vladimir Putin" باعتباره الشخصية السياسية الرئيسية، عاد الاستقرار والشكل المؤسسي للسياسات، وإن كان بملامح سلطوية. مرة أخرى بدأت روسيا تكشف عن قوتها على المسرح الدولي، فكلير من المشكلات المهمة مثل الحرب على الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة النووية، لا يمكن حلها دون تعاونها.

علاقات ألمانيا بـ "روسيا" بالغة الأهمية ومتبادلة، ويفضل السياسيون في الدولتين انتهاز سياسة تقوم على الشراكة الاستراتيجية وليس المنافسة، وعلى هذا الأساس فإن التعامل مع روسيا صعب ولكنه ضروري. أكثر من نصف تجارة روسيا بقليل مع الاتحاد الأوروبي، وألمانيا أهم شريك تجاري لها. ألمانيا، بدورها، مثل كثير من الدول الأوروبية الأخرى، تعتمد اعتماداً كبيراً على مصادر الطاقة الروسية، حيث تستورد أكثر من ثلث احتياجاتها من النفط ونحو ٤٥٪ من الغاز الطبيعي من روسيا.

هناك كذلك أمور أخرى أكثر أهمية من العلاقات الاقتصادية المتبادلة. روسيا مترددة في الاعتراف بالاتحاد الأوروبي كشريك تفاوضي رئيسي، واستغلت الانقسامات بين أعضائه الشرقيين والغربيين ليكون لها اليد الطولى. روسيا تفضل العلاقات الثنائية. من جانبها، ألمانيا تريد وتحتاج، إلى أن تجذب روسيا لتكون أكثر قرباً من أوروبا. مطلوب منها أن تكثف حضورها السياسي في الوقت الذي تنمى فيه

استراتيجية غربية متماسكة تجاه روسيا؛ ونجاح أو فشل هذا المسعى سيكون بمثابة اختبار أولى "لشرعيتها كدولة قائدة فى أوروبا وكشريك للولايات المتحدة" (١٦).

ألمانيا مهياة، على نحو فريد، للاضطلاع بهذا الدور، دور بانى الجسر. هناك شبكة كثيفة من الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدولتين، بما فى ذلك حوار سياسى منتظم بين كبار المسئولين. المصالح الاقتصادية المتبادلة تربط بينهما، إلا أن التحديات ملموسة، حيث يضع قادة ألمانيا فى حسابهم التوجهات المختلفة إزاء روسيا. بعض الشركاء القريبين فى التحالف من بينهم الولايات المتحدة، والقادمون الشرقيون الجدد للاتحاد، والمملكة المتحدة بدرجة ما، بعض هؤلاء الشركاء يعتبرون روسيا بالأساس منافساً استراتيجياً، ويفضلون سياسة احتواء فى العلاقة معها. فرنسا وحلفاء آخرون فى أوروبا الغربية يميلون نحو التداخل والشراكة. كل هذه التحديات يصحبها انقسامات فى ألمانيا بخصوص التعامل مع روسيا. على الحكومة أن تتعامل مع المصالح التى تؤكد العلاقات، وكذلك مع دائرة متسعة من السياسيين والنشطاء الذين يطالبون بأسلوب أكثر تشدداً مع نهج الحكومة الروسية السلطوى. يحسب لـ "ميركل" أنها تسير على حبل دقيق فى محاولة للتوفيق بين التوجهين. الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة هزت روسيا بشدة، ولم يتضح بعد مدى تأثير ذلك على أداء سياستها الخارجية. من المرجح أن ينمو الاعتماد المتبادل بين روسيا والغرب وألا ينكمش.

• عندما يصبح المحلى عالمياً

بالنسبة لكثيرين، "ميركل" هى صوت ألمانيا الدولى. فى ٢٠٠٩، وللمرة الرابعة على التوالى كانت الأولى على قائمة "فوربز- Forbes" التى تضم أقوى مائة امرأة فى العالم. كان هناك احتفاء كبير بأسلوبها الدبلوماسى المفارق لأسلوب سلفها "شرودر" الأكثر توكيداً وإدراكاً لأهمية الإعلام. نعتتها الصحافة بـ "سيدة العالم-Miss World" لنجاحها فى فترة رئاستها للاتحاد الأوروبى التى أدت إلى "معاهدة لشبونة" وقمة مجموعة الثمانية (G8) التى جاءت بالولايات المتحدة تحت رئاسة "جورج دبليو بوش" للدفع بإجراءات التغييرات المناخية فى ربيع ٢٠٠٧. البيئة والتغيرات المناخية من أهم

القضايا التي تشغلها دائماً، كما أنها كانت وزيرة البيئة فى إدارة "كول" السابقة. فى كلمتها أمام الكونجرس الأمريكى فى نوفمبر ٢٠٠٩، والثانية بواسطة مستشار ألمانى، وجهت "ميركل" الشكر للولايات المتحدة لدعمها ألمانيا والتوحيد الألمانى، ولكنها استغلت المناسبة كذلك لمناشدة المشرعين الأمريكيين "لتحطيم جدران اليوم" بتعاونهم مع أوروبا، واعتبرت السلام والأمن أولى تحديات القرن الواحد والعشرين الضاغطة، يليها الرخاء، ثم "حماية كوكبنا" فى المرتبة الثالثة^(١٧). وبعد النتيجة المخيبة للأمال التى تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالمناخ فى كوبنهاجن فى ديسمبر ٢٠٠٩، ظل النضال من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم دولياً لحماية المناخ على أجندها. تقربها من دول الجوار الصغيرة فى وسط وشرق أوروبا هدأ من مخاوف قدوم ألمانيا جديدة قوية. "ميركل" فى نظر البعض هى النقيض الإيجابى للرئيس الفرنسى "ساركوزى" المتوهج حماسة، كما أنها تفيد من نقص الحضور الدولى لرئيس الوزراء البريطانى "جوردون براون" - Gordon Brown. رباطة الجأش والهدوء أمام الضغوط وكفافتها هى أهم ما يميزها، وتظل نسبة الرضا عنها عالية بين الجمهور الألمانى، رغم أن أسلوياها البطيء، ونهج "فلننتظر لنرى" فى إدارة الأزمات كثيراً ما يكون محل انتقاد، وبحسب أحد الصحفيين فإن براعتها تكمن فى قدرتها على الانتظار. "الإدارة الحكومية فى نظرها ليست إتمام المشروعات أو الانتهاء منها، وإنما الإبقاء على الإمكانات مفتوحة"^(١٨).

الأجهزة التنفيذية تتقاسم السياسة الخارجية، فالمستشار هو المسئول عن التوجه العام للسياسة الخارجية والأمنية، بينما التفاصيل متروكة لوزارة الخارجية والدفاع الاتحاديتين. ليس للولايات سلطة إلا فى الشئون الأوروبية، دور البرلمان اتسع من مسرح للحوار والنقاش ليكون له حق النقض، وليصبح شريكاً فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الأمنية وبخاصة العمليات العسكرية والخارجية. المحكمة الدستورية الفيدرالية مسئولة عن تناول القضايا ذات الحساسية الخاصة، وهى التى تحدد، من بين أمور أخرى، إطار العلاقات الألمانية الداخلية والانتشار العسكرى فى الخارج، ودورها أساسى فى توصيف دور الاتحاد الأوروبى.

فى الحملات الانتخابية وبرامج الحزب يتم ترحيل السياسة الخارجية والأمنية بشكل روتينى إلى درجة ثانوية من الأهمية؛ ما يبرز هو القضايا المحلية، حيث إن

الجوانب السياسية يمكن تحديدها على نحو أكثر وضوحاً- وكذلك الفوز فى الانتخابات- بتناول القضايا والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية. غلبة الجانب التنفيذى والإجماع الواسع على المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية والأمنية بين الأحزاب الرئيسية والشعب الألمانى، يعزز هذا التوجه. الخلافات تظهر بخصوص تحقيق الأهداف المطلوبة وليس فى الأهداف نفسها. من بين الموضوعات المتكررة: شروط وشكل الانتشار الخارجى ومستقبل الاتحاد الأوروبى وبخاصة اتساع حجمه. الخطاب الداخلى للحزب غالباً ما يكون خلافاً مثل المناقشات التى تتم فى صفوفه.

من بين الأحزاب السياسية الممثلة فى البرلمان القومى، وحده اليسار- اندماج بين حزب الاشتراكية الديمقراطية الشيوعى السابق ومجموعة ساخطة منشقة عن الديمقراطيين الاجتماعيين والنقابات العمالية - هو الخارج عن القلب التوافقى. الحزب يطالب بشغل الفراغ الذى تركه تحالف ٩٥/ الخضر عندما أذعن أعضاؤه لدعم التدخل العسكرى الألمانى خارج الحدود. ممثلو حزب اليسار يطالبون باستمرار بانسحاب ألمانيا من حلف شمال الاطلسى ويصوتون ضد استخدام القوات المسلحة الألمانية فى الخارج. إلا أن حزب اليسار هذا منقسم بين أجنحته الأيديولوجية المختلفة، الأمر الذى يجعل من الصعب عليه تحديد موقف واضح فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. فلا "CDU/CSU" ولا "SPD" يعتبرانه شريكاً يمكن الاعتماد عليه فى ائتلاف على المستوى القومى، مدللين على ذلك، من بين أمور أخرى، بمواقفه فى مجال السياسة الخارجية التى يمكن أن تؤدى إلى عزلة ألمانيا دولياً.

الرأى العام مهم، فهو الذى يرفض ويقيّد أداء القيادة، ووسائل الإعلام تغطى الشئون الدولية تغطية شاملة ولكنها لا تجعل من السياسة الخارجية أولوية بالنسبة لها بشكل تلقائى. السياسة الداخلية، وبخاصة ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية لها الأسبقية كما تؤكد الدراسات المتوالية. باستثناء الإرهاب، فى أمور الأمن الداخلى، يشعر الألمان بالأمان، إلا أنهم يعتبرون الـ "ناتو" ضماناً لأمن البلاد الخارجى. هناك اتفاق فى الرأى بينهم وبين النخبة بخصوص السياسة الخارجية بما يؤكد الأفكار الأساسية للتعددية والقوة الناعمة؛ وفى حال التعرض لأى خطر- بواسطة سياسة الولايات المتحدة تجاه

العراق على سبيل المثال - يمكن استخدام الرأي العام على نحو مؤثر لتحقيق مكاسب على المستوى الداخلى، كما حدث مع المستشار "شرودر" فى انتخابات ٢٠٠٢، يظل تأجج المشاعر هذا أمراً عرضياً. تجربة حربين عالميتين والتطبيع السياسى، تجعل الجمهور الألمانى يعتبر الحرب آخر الخيارات؛ ينبغى ألا تكون حياة الجنود عرضة للخطر. لم تعد السياسة الأمنية تعتمد على الوسائل العسكرية التقليدية. نزعة تفادى التورط العسكرى المتجذرة فى الجماهير على نطاق واسع، تغل أيدى السلطة التنفيذية وتحبط شركاء ألمانيا فى "التاتو"، وبخاصة فى أفغانستان، حيث يتمركز الجنود الألمان فى القطاع الشمالى الأكثر أماناً. وبينما تقبل النخبة بأن المشاركة فى عمليات خارجية هو الثمن الذى على ألمانيا أن تدفعه مقابل الحضور الدولى المتزايد، إلا أن الجمهور الألمانى كاره لذلك.

• من السلبية المتحفظة إلى الفعالية المقيدة:

التحديات القادمة.

تختلف التفسيرات بالنسبة لدور ألمانيا الدولى، وسوف يظل المراقبون فترة من الوقت يكتبون عن الألفاظ والتناقضات التى تكتنف سياستها الخارجية. البعض يدعو لمشاركة أكبر بينما يرى آخرون أن ذلك قد تحقق على مدى العقود الماضية، وبالرغم من الالتباس فإن هناك بعض الشواهد التى لا تخطئها العين. بالرغم من أن السياسة الخارجية هى مجال السلطة التنفيذية، فإنها لا تختلف عن المجالات السياسية الأخرى فى أحد الجوانب المهمة: جمهورية برلين تتميز بالتحول الدائم؛ وعليه، فإن الاستمرارية سمة مميزة للسياسة الخارجية وإن كان فى إطار تغير پراجماتى. الدور القيادى لألمانيا فى الاتحاد الأوروبى راسخ، مشاركتها الدولية اتسعت، نشاطها السياسى تنوع منذ انتهاء الحرب الباردة. دور الاتحاد الأوروبى الأكثر قوة فى الشؤون الدولية يعزز دور ألمانيا ونفوذها. زعمائها يدافعون بمثابرة ونجاح، عن مردود سياسات التعددية والقوة الناعمة ويفيدون منها: "هيلموت كول" جعل من توحيد الدولتين الألمانيةين أمراً مقبولاً

بالنسبة لشركائها فى التحالف ولجيرانها. بإمكان خليفته "جيرارد شرودر"، مع وزير الخارجية "جوشكا فيشر-Joschka Fisher" أن يدعى أنهما نقلا ألمانيا من مُستوردٍ للأمن إلى مُصدّرٍ له، وذلك من خلال المساهمة فى مهام دولية فى أرجاء العالم. كما يحمّد لألمانيا أنها، تحت قيادة "ميركل" قد عمقت مشاركتها وانخراطها فى الشأن الدولى بأسلوب يخضع للمساغة ولكنه يعكس ثقة متزايدة بالنفس. لقد كسبت ألمانيا احترام شركاء التحالف الدولى، إلا أن الثقة أحياناً ما تكون مشوبة بالشك، حيث إن موروّثات الرايخ الثالث معقدة وباقية وتطفو على السطح من وقت لآخر.

بيد أن هناك تحديات تلوح فى الأفق: اتساع نطاق وزيادة تعقّد المشكلات الدولية يزيّد الأمر صعوبة بالنسبة لأصحاب القرار لى يحافظوا على التوازن التقليدى بين أوروبا والولايات المتحدة؛ وإذا كانت ألمانيا تريد أن تكون لاعباً فى عملية تشكيل النظام العالمى المستقبلى، ينبغى على النخب إشراك المواطنين فى خطاب عام يوضح ويُفصّل المسؤوليات الدولية للبلاد. سوف تستمر الدعوة للاضطلاع بدور قيادى والمشاركة الدولية الأوسع.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

- Banchoff, Thomas. *The German Problem Transformed: Institutions, Politics, and Foreign Policy, 1945–1995*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1999.
- Crawford, Beverly. *Power and German Foreign Policy: Embedded Hegemony in Europe*. Houndsmill: Palgrave Macmillan, 2007.
- Dalgaard-Nielsen, Anja. *Germany, Pacifism and Peace Enforcement*. Manchester: Manchester University Press, 2006.
- Dyson, Kenneth, and Klaus H. Goetz, eds. *Germany, Europe and the Politics of Constraint*. Oxford: Oxford University Press, 2003.
- Erb, Scott. *German Foreign Policy: Navigating a New Era*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2003.
- Fulbrook, Mary. *The Divided Nation: A History of Germany, 1918–1990*. Oxford: Oxford University Press, 1992.
- Haftendorn, Helga. *Coming of Age: German Foreign Policy since 1945*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2006.
- Leithner, Anika. *Shaping German Foreign Policy: History, Memory and National Interest*. Boulder, CO: FirstForumPress, 2009.
- Mauß, Hanns W., ed. *Germany's Uncertain Power: Foreign Policy of the Berlin Republic*. Houndsmill: Palgrave Macmillan, 2006.
- Miskimmon, Alister. *Germany and the Common Foreign and Security Policy of the European Union*. Houndsmill: Palgrave Macmillan, 2007.
- Sarotte, Mary Elise. 1989: *The Struggle to Create Post-War Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009.

الفصل الحادى عشر

إيطاليا فطنة وقلق قوة من الدرجة الثانية.

(مارك جلبرت)

Mark Gilbert

منذ توحيدها، لم يحدث أن كانت إيطاليا واحدة من دول الصف الأول بين الدول الأوروبية، صحيح أن تضحياتها البشرية والمادية فى الحرب العالمية الأولى جعلتها جديرة بمقعد على الطاولة الرئيسية فى باريس فى ١٩١٩، إلا أن "فيتوريو إيمانويل - Vittorio Emmanuel"، رئيس وزرائها آنذاك، كان مجرد عضو "صورى" بين ما سموه بالأربعة الكبار. كان "كليمنصو - Clemenceau" و "لويد جورج - Lloyd George"، و "ويلسون - Wilson" هم الأعضاء الذين يمكن أن يكون لهم اعتبار، كما أن مهاراته الدبلوماسية لم تكن لتليق برجل دولة. مغامرات موسوليني - Mussolini الكولونيالية والولاء لنظام "هتلر" النازى، نجحت فى أخذ إيطاليا على محمل الجد بين ١٩٣٦ و ١٩٤٠، إلا أن دخول الحرب فى يونيو ١٩٤٠ فضح مزاعم نظامه تماماً؛ ومن ناحية أخرى كانت إيطاليا كذلك، هى الأقل شأنًا بين القوى العظمى.

لم تكن الحضارة التى أنجبت "ماكيافيللى - Machiavelli" ينقصها دبلوماسيون جيّدون، بل كان من الواضح أن ما ينقصها هو أمير؛ ففى تعليق له على الخيارات التى كانت أمام الجمهورية الإيطالية الوليدة فى أواخر الأربعينيات، يقدم لنا أحد مؤرخى السياسة الخارجية الإيطالية البارزين، هذا التقييم للاستراتيجية البراجماتية التى اتبعتها إيطاليا:

"كلاهما، [رئيس الوزراء السيد Alcide] [دى جاسپيرى - De Gasperi] و [وزير الخارجية كارلو - Carlo] سفورزا - Sforza، كانا يريان أن إيطاليا، بالرغم من هزيمتها

العسكرية وضعفها الاقتصادي وعدم استقرارها السياسي والاجتماعي، كان ينبغي عليها أن تعيد تأكيد نفسها كقوة إقليمية من الدرجة المتوسطة مندرجة تماماً في الإطار الدولي الأوسع، تستطيع أن يكون لها صوت مسموع في المجالين الرئيسيين للمصالح التقليدية للسياسة الخارجية الإيطالية وهما: أوروبا والبحر الأبيض المتوسط^(١).

لأبد من أن نؤكد أن إيطاليا حققت الأهداف المعقولة التي حددها لها "دي جاسبري" و"سفورزا" منذ ١٩٤٥؛ وبالرغم من أنها لم يكن لها حضور قوى في منظمة حلف شمال الأطلسي (Nato) والاتحاد الأوروبي (Eu)، ولم يكن لها ثقل فرنسا وألمانيا أو بريطانيا العظمى، فإن سياستها الخارجية تعتبر قصة نجاح محدود، وبخاصة عندما نضع في اعتبارنا الطبيعة غير المستقرة لسياساتها الداخلية، أما السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة فتدل على أنها في تحسن.

من ناحية ثانية، يميل المراقبون الأجانب إلى التركيز على اللاعبين أكثر منهم على السيناريو، وإلى تصوير السياسة الإيطالية باعتبارها عالماً من المكائد والفساد والحكومات المنهارة ومؤامرات زعماء غامضين خبراء بدهالين روما السياسية، بينما لا قيمة لهم على المسرح العالمي؛ وقد أصبح هذا التوجه أكثر وضوحاً منذ أن ترأس بليونير الإعلام "سيلفيو بيرلسكوني" - Silvio Berlusconi الحكومة للمرة الثانية في ٢٠٠٢.

جعل "برلسكوني" اسم إيطاليا يتصدر الصفحات الأولى في الصحافة العالمية لكل الأسباب الخطأ. استقباله لرئيس وزراء بريطاني وهو يرتدي ثياب عطلة ومندلياً أشبه بمناديل القراصنة كان مشهداً ينم عن سوء تقدير وقلة ذوق أكثر منه كارثة بمقاييس السياسة الخارجية. تشبيهه أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي البارزين (عضو ألماني) بأحد حراس معسكرات الاعتقال النازية، في حديث له في يوليو ٢٠٠٣، أثار حالة من الاشمئزاز والاستياء في كل أوروبا. رئاسة إيطاليا للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من ٢٠٠٣ كانت حالة دراسية ونموذجاً لسوء إدارة منظمة دولية كبرى؛ وذلك بسبب عدم لباقة "برلسكوني" وتصرفاته الخرقاء إلى حد كبير. صداقته لـ "فلاديمير بوتين"

جعلته يدافع عن أعمال روسيا فى "شيشينيا" وطرح عضويتها فى الاتحاد، وأثناء حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة كان يسخر من "أوباما" !

انتهاكات "برلسكونى" الكثيرة للقانون لطخت سمعته، إلا أنه لم يتعرض حتى الآن- على الأقل- إلى الاتهام بالحنث باليمين (كلينتون)، أو إغراق إحدى سفن السلام الأخضر فى ميناء أجنبية (ميتران)، أو ضلل الأمم المتحدة بخصوص امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل (بوش وبلير)، ولو لم يكن رئيساً للوزراء من ٢٠٠١-٢٠٠٦، ثم مرة أخرى منذ مايو ٢٠٠٨، فالمؤكد أنه كان سيتعرض للسجن، حتى فى ظل نظام قضائى بلىء وغير كفء مثل النظام القضائى الإيطالى.

بالرغم من ذلك، فإنه ينبغى ألا تشغلنا تصرفات "برلسكونى" الحمقاء أو جهله بأصول البروتوكول، عن حقيقة مهمة وهى أن إيطاليا تنتهج سياسة خارجية ذكية فى السنوات الأخيرة، وأنها عززت موقفها كمحاور ند للولايات المتحدة؛ وكما يشير أحد الباحثين فى السياسة الخارجية الإيطالية المعاصرة، فإن قدراً كبيراً من التحليلات التى تناولت السياسة الخارجية الفاشية الباكرة، كان يركز على مهازل "موسولينى" وأساليبه المتطرفة فى اتخاذ قراراته، إلا أن التحليلات ليست هى ما يصمد أمام اختبار الزمن، فالسياسة الخارجية الإيطالية لا ينبغى أن تُخْتَزَل فى نزوات وأطوار رئيس الوزراء مهما كانت غريبة أو شاذة عن المألوف^(٢).

السياسة الخارجية إبان الحرب الباردة

اختيار الغرب

استعادت إيطاليا حريتها فى آخر أبريل ١٩٤٥ بعد أن انهارت المقاومة الألمانية فى النهاية، وسقطت جمهورية موسولينى المعروفة بجمهورية "سالو - Salò Republic" المدعومة من النازية. كانت إيطاليا فى ١٩٤٥ دولة مفلسة تمزقها الأحقاد العنيفة واستمرت ضفائن الدم شهوراً بعد انتهاء الصراع. كان الفاشست السابقون والقساوسة ورجال الصناعة يواجهون عنف رجال العصابات المسلحة لكى يزداد عدد الموتى بالمألوف، إلى جانب من قضوا فى مذابح على أيدي فرق الموت الفاشستية

والقوات الألمانية فى المراحل الأخيرة من الحرب؛ وفى الفترة التى تلت الحرب مباشرة، كان هناك حضور قوى للقوة العسكرية للحزب الشيوعى (PCI)، بالإضافة إلى مئات الألوف من أعضاء الحزب الموالى لموسكو وكميات كبيرة من الأسلحة.

كان جيران إيطاليا الضعيفة يتلمظون وهم يرقبون الموقف بأعين جائعة. حاولت فرنسا الاستيلاء على وادى أوسطا - Aosta، إلا أن البريطانيين والأمريكيين حذروها فارتدعت، بينما ادّعت النمسا حقاً لها فى إقليم "سودتيرويل - Sud Tirol" الناطق بالألمانية. فى الحاليتين، تمكنت إيطاليا من الاحتفاظ بأراضيها، وفى حالة النمسا توصلت من خلال التفاوض إلى اتفاق دى جاسپرى- جروبر (De Gasperi- Gruber) فى سبتمبر ١٩٤٦ الذى ضمن الحقوق اللغوية وغيرها للمجتمع الألمانى. قامت يوغوسلافيا الشيوعية بغزو شمال شرق إيطاليا فى ربيع ١٩٤٥ واحتلت تريستا- Trieste لمدة تزيد عن شهر، وقامت بما يطلق عليه اليوم عملية "تطهير عرقى" ضد السكان الإيطاليين، حيث قُتل الألوف ودفنت جثامينهم فى الصدوع والشقوق التى تتميز بها أراضي تلك المنطقة من الناحية الجيولوجية. فر عشرات الألوف من السكان من منازلهم، ولم يُجبر اليوغوسلاف على الانسحاب من "تريستا" سوى تدخل عسكري من قوات الحلفاء، وبالرغم من ذلك ظلت يوغوسلافيا محتفظة بالسيطرة على معظم مناطق "تريستا" الخلفية.

كان وضع إيطاليا الدولى ملتبساً إلى حد ما، فعندما انتهت الحرب، كانت قوة "مشاركة" وكانت حكومتها المؤقتة فى روما تعتبر نفسها حليفاً وليس عدواً مهزوماً، وكانت أول حكومة تشكلت بعد الحرب فى يونيو ١٩٤٥ برئاسة بطل المقاومة فيروشيو پارى - Ferruccio Parri) حزب العمل اليسارى - Left wing Action Party)، كانت متشددة بخصوص هذا الأمر. كان قد تم تحرير مدن الشمال الإيطالى الكبيرة بفضل بسالة المقاتلين والطبقة العاملة الصناعية وليس نتيجة العمل العسكرى المنسق. كان الزعماء الإيطاليون على اختلاف مواقفهم يعتبرون الدولة "ضحية" وليس شريكاً متواطئاً مع الطغاة الفاشست. فى نظر الإيطاليين، كان وضع بلادهم أشبه بوضع فرنسا أكثر مما هو بوضع رومانيا أو المجر، وكانت تلك الأفكار تجد أذاناً مصغية متعاطفة بين

صناع السياسة الأمريكيين، ولكنها لم تكن تلقى أى اهتمام بين البريطانيين والفرنسيين والإثيوبيين واليونانيين والسوفييت واليوغوسلاف، الذين كانوا كلهم من ضحايا العدوان (والاحتلال العسكرى فى حالة إثيوبيا واليونان ويوغوسلافيا) الوحشى من قبل إيطاليا الفاشية.

كانت الصحافة الإيطالية تعتبر معاهدة السلام التى عقدت مع إيطاليا ووقعت فى باريس فى فبراير ١٩٤٧ بمثابة إملاء مفروض على نمط قرساي. كان على إيطاليا أن تدفع تعويضات ضخمة للدول التى اعتدت عليها، كما فقدت سيطرتها على "تريستا" (التي أصبحت منطقة دولية خاضعة لإدارة الأمم المتحدة)، كما فقدت المستعمرات التى كانت قد استولت عليها أيام الفاشية. كان تحديد مصير المستعمرات الإيطالية الأخرى (ليبيا والصومال وإريتريا) بيد الأمم المتحدة: كانت ليبيا، وهى الأهم من وجهة نظر إيطاليا، بسبب العدد الكبير من الإيطاليين المقيمين بها، كانت مرشحة للاستقلال فى ١٩٤٩ وأصبحت دولة مستقلة بالفعل فى ١٩٥١، أما ضياع "تريستا"، على وجه الخصوص، فكان ضربة معنوية قاسية.

بينما قد يكون من المبالغة القول إن إيطاليا كانت دولة مارقة فى ١٩٤٧، إلا أن المؤكد أنها كانت منبوذة وأن مصيرها كان يواجه أخطارا شديدة. لم تكن محل ثقة النخبة البريطانية من صناع القرار، الذين كانوا يكونون إعجاباً لبعض الأفراد، وبخاصة "بارى - parri" و "دى جاسپرى - De Gasperi" رئيس الوزراء وزعيم حركة الديمقراطية المسيحية (Democrazia Christiana): (Christion Democracy: DC) وهى أكبر حزب فى المجلس المنتخب فى ٢ يونيو ١٩٤٦، والذى كان يثق بالسياسيين الإيطاليين الجدد أكثر من سابقهم إلى حد ما. المدونات التاريخية الإيطالية تذكر الكثير عن مشاعر التفوق العنصرى التى كان ينفثها الدبلوماسيون البريطانيون فى تعاملهم مع الإيطاليين.

فى ظل هذه الظروف، كان أن حسمت إيطاليا خيارها بعد الحرب فى مجال الشئون الخارجية وانحازت للغرب بدلاً من اتخاذ موقف الحياد بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. شكّل "دى جاسپرى" حكومة جديدة فى مايو ١٩٤٧ بدون الحزب

الشيوعي (PCI) وحلفائه الاشتراكيين (PSI). وتفاوضت هذه الحكومة، ذات الأغلبية البرلمانية الضئيلة، مع الحزب الشيوعي على ترتيبات دستورية (كان الدستور قد تم إقراره في الأول من يناير ١٩٤٨) وتمت الاستجابة لمشروع مارشال - Marshall plan، الذي تلقت منه إيطاليا أكثر من ١,٢ بليون دولار في أول عامين من دخوله حيز التنفيذ: كان ذلك أحد الأسباب المهمة لاختيار الغرب. كانت انتخابات الحرب الباردة في أبريل ١٩٤٨ نجاحاً ساحقاً للحزب الديمقراطي المسيحي (DC)، الذي تمكن بفضل المساعدات السخية من الولايات المتحدة، ويفضل إعلان أنجلو-أمريكي أثناء الحملة الانتخابية لصالح استعادة إيطاليا "تريستا" والمناطق المحيطة بها، من الحصول على ٤٨٪ من الأصوات، وهي أعلى نسبة حدث أن حصل عليها أى حزب في انتخابات ديمقراطية في إيطاليا؛ وبالرغم من ذلك حصلت "جبهة" الشيوعيين-الاشتراكيين المعارضه، الموالية لـ "موسكو" بكل وضوح على ٤٠٪ من الأصوات. كان على قادة إيطاليا بعد الحرب أن يُقنعوا أنفسهم في مجال السياسة الخارجية بحقيقة أن ولاءات قطاع كبير من الرأي العام كانت هناك على الجانب الآخر من انقسام الحرب الباردة: وكان من المحتم أن تتكيف حريتهم في المناورة مع هذه الحقيقة.

بالرغم من تهديدات الحزب الشيوعي، كان الزعماء الإيطاليون يضغطون في اتجاه الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (Nato)، وكان منشأ هذا القرار داخل وزارة الخارجية، حيث نبه مجموعة من السفراء البارزين في واشنطن ولندن وباريس، "دى جاسبرى" في أواخر ١٩٤٨ إلى خطر استبعاد إيطاليا مما كان ليصبح قلب الغرب الديمقراطي. موضوعياً، كان وجود دولة متوسطة بين الموقعين على اتفاقية شمال "الأطلسي" أمراً غريباً. إيطاليا مدينة بعضويتها لـ "فرنسا"، التي تمكن وزير خارجيتها "روبرت شومان" - Robert Schuman من إقناعها بالتقدم بطلب للعضوية في ديسمبر ١٩٤٨ (كانت فرنسا، باعتبارها دولة لاتينية، تخشى أن تكون مهمشة في الحلف الجديد) ودعمت حالة إيطاليا بصلاية، بل إنها دعت بالانسحاب من المفاوضات في حال الموافقة على ضم النرويج واستبعاد إيطاليا. في الوقت نفسه لعب الدبلوماسيون الإيطاليون بمهارة على وتر أن صدقية وكرامة "دى جاسبرى" سوف

يلحق بهما الضرر إن لم يسمح بضم إيطاليا؛ وهنا، مثلما هو الحال دائماً في تاريخ إيطاليا، استطاعت مؤسسة السياسة الخارجية الإيطالية أن تستخدم الانقسامات السياسية الداخلية في البلاد كورقة مساومة.

حتى مارس ١٩٤٩ كان صنّاع السياسة الأمريكيون مازالوا متشككين في حكمة قبول إيطاليا في الحلف، يضاف إلى ذلك أنه كانت هناك معارضة شديدة داخل إيطاليا نفسها سواء من الحزب الشيوعي (PCI) الذي عارض الاتفاقية بحملة "سلام" واسعة، أو من الكاثوليك التقدميين داخل الحزب الديمقراطي المسيحي (DC)، الذين كانوا يريدون أن ترفض إيطاليا منطق الحرب الباردة وأن تجد طريقاً ثالثاً بين التكتلات؛ إلا أن إيطاليا كانت أحد الموقعين المؤسسين لمنظمة حلف شمال الأطلسي في الرابع من أبريل ١٩٤٩، ومن هنا أفادت من الضمانات الأمنية الأمريكية. كانت الدولة قد قامت بخطوة مهمة إلى الخلف نحو الاحترام التام: كانت جزءاً مما سيصبح أهم ناد أو تجمع غربي.

أن تكون جزءاً من الغرب، كان يعنى كذلك، على أية حال، بالنسبة لإيطاليا، دعم فكرة الوحدة الأوروبية. كان الأمريكيون يريدون فيدرالية أوروبية، وكذلك كانت الدوائر الانتخابية المحلية المهمة داخل الـ DC وأحزاب الوسط الصغيرة (الليبراليون والجمهوريون والديمقراطيون الاجتماعيون) التي كانت تدعم حكومة "دي جاسبري". شارك السياسيون الإيطاليون من كل الأحزاب الرئيسية في الحكومة في مؤتمر هاجو - Hague Congress في أوروبا في مايو ١٩٤٨ حيث كانت كل الوفود تؤيد إنشاء دولة فيدرالية أوروبية تفاخر بميثاق لحقوق الإنسان، وسوق وعملة موحدة، وسياسات اجتماعية تقدمية، وسياسة تبادلات ثقافية مستنيرة بين العمال والطلبة في أنحاء أوروبا؛ وأصبح "دي جاسبري" رئيساً فخرياً للحركة الأوروبية الجديدة التي تمخض عنها المؤتمر.

مؤسسياً، كانت النتيجة الرئيسية للمؤتمر هي مجلس أوروبا Council of Europe الذي أنشئ بموجب "معاهدة سان جيمس" في الخامس من مايو ١٩٤٩. كانت إيطاليا عضواً مؤسساً للمنظمة الجديدة، وبذلك حصلت على مكان لها على الطاولة في وجه

العداء البريطانى. عندما اتضح أن المجلس كان مجرد وهم، استجابت الحكومة الإيطالية لدعوة "روبرت شومان - Robert Schuman" فى مايو ١٩٥٠ لإنشاء مجموعة أوروبية للفحم والصلب - European Coal and Steel Community بالرغم من معارضة رجال الصناعة الذين كانوا يخشون قيام منافسة خارجية. بددت الحكومة مثل تلك المخاوف وأصبحت عضوا مؤسساً فى تلك المجموعة (ECSC) فى أغسطس ١٩٥٢، إلى جانب فرنسا وألمانيا الغربية وبلجيكا ولكسمبورج وهولندا.

كانت إيطاليا بالإضافة إلى ذلك من المؤيدين فى مفاوضات إنشاء "مجموعة دفاع أوروبية - European Defense Community (EDC)"، التى كانت فى البداية مشروعاً من أجل "أوربة" - Europeanization - عملية إعادة تسليح ألمانيا الغربية ثم تم تحويله إلى مشروع طموح لجعل القوات العسكرية لدول مجموعة الفحم والصلب الستة الخاضعة لسيطرة "الأتاتو" العسكرية، مع السماح لألمانيا الغربية بإعادة التسليح واستعادة سيادتها كاملة. لم تحظ فكرة مجلس الدفاع الأوروبى بقبول شعبى فى إيطاليا، حيث أثار الحزب الشيوعى مجدداً خطر الانتقام الألمانى، وحيث كان الاقتراح السوفيتى المضاد بأن تكون ألمانيا محايدة محل نظر، حتى بين غير الشيوعيين كبديل عملى، وفيما بعد كان قرة عين "إدارة إيزنهاور". نجحت حكومة "دى جاسبرى" فى أن تستثير حماسة الرأى العام المحلى والولايات المتحدة بأن ضمننت اتفاقية إنشاء مجموعة الدفاع الأوروبية (EDC) فكرة مجموعة سياسية أوروبية (European Political Community) (EPC) هى فى الواقع مجموعة من المؤسسات التى تعلو السلطة القومية (Supranational) تقوم بتنسيق عملية التكامل الشامل فى المجالات الدفاعية والاقتصادية؛ وكما يذكرنا "توماسو بادوا سيكوبا - Tommaso Padoa-Schioppa" فإن الهدف النهائى للتكامل الأوروبى وهو "خلق أوروبا متحدة سياسياً تعتمد على قوى أعلى من السلطات القومية"^(٣)، هذا الهدف لم يغب قط عن نظر إيطاليا. كان اقتراح تأسيس مجموعة سياسية أوروبية (EPC) فكرة متوقعة فى السياسة الخارجية الإيطالية بعد الحرب. لا شك فى أن فترة "موسوليني - Mussolini" قد ظهرت إيطاليا من فيروس القومية أكثر من دولة أوروبية غربية أخرى، ربما باستثناء ألمانيا.

لا يعنى ذلك أن إيطاليا ليست واعية بمصالحها القومية. فشلت مجموعة الدفاع الأوروبية - EDC وفشلت معها المجموعة السياسية الأوروبية - EPC فشلا ذريعاً فى الثلاثين من أغسطس ١٩٥٤ عندما رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية - French National Assembly التصديق عليها فى خضم خطاب شديد السخونة. إيطاليا نفسها سحبت تصديقها على الاتفاقية كوسيلة لجعل الولايات المتحدة وبريطانيا تنقل السلطة القانونية على المنطقة الغربية من "تريستا" إلى إيطاليا (وهى الخطوة التى تم اتخاذها فى آخر الأمر فى نوفمبر ١٩٥٤)؛ كما دخلت إيطاليا كذلك منظمة الأمم المتحدة فى ١٩٥٥ بعد أن سحب الاتحاد السوفيتى اعتراضه على عضويتها).

استطاعت إيطاليا كذلك أن تؤمن مصالحها فى مفاوضات إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية - "EEC" European Economic Community بين يونيو ١٩٥٥ ومارس ١٩٥٧؛ وكانت مصممة على أن تتضمن الاتفاقية الخاصة بها التزامات بحرية انتقال البشر ورأس المال، أبعاداً اجتماعية أخرى، ونجحت فى تحقيق تلك الأهداف. هذا الدور الإيطالى فى المفاوضات، أحياناً ما ينسأه المعلقون الحادبون على الإشادة بالتوجهات السياسية لكل من فرنسا وألمانيا. كانت عودة انطلاق التكامل الأوروبى بعد كارثة التصويت على المجموعة الأمنية الأوروبية (EDC)، برغم كل ذلك، قد بدأت فى ميسينا (صقلية) فى يونيو ١٩٥٥ وانطلقت فى مايو ١٩٥٦ فى قمة فينيسيا لوزراء خارجية الدول الستة، وتم توقيع اتفاقيات الـ Euratom^(٥) والمجموعة الاقتصادية فى روما فى مارس ١٩٥٧؛ وهناك ما يبرر قولنا إن وزير خارجية إيطاليا فى تلك الفترة "جايتانو مارتينو - Gaetano Martino" هو أحد الآباء المؤسسين للاتحاد الأوروبى الذى نعرفه اليوم، رغم أن اسمه ليس معروفاً على نطاق واسع خارج إيطاليا.

• التمسك بالغرب

إذا استرشدنا بالسياسة الخارجية الإيطالية بعد البعث - Resorgimento، لكان من المتوقع أن تفاضل بين موسكو وواشنطن من أجل مكاسب قصيرة المدى. قبل

(*) مفوضية الطاقة الذرية الأوروبية .

١٩١٤، كانت إيطاليا قد قامت تحديداً بهذه اللعبة مع التحالف الثلاثي - Triple Alliance والتفاهم بين الحكومات (Entente cordiale)، بينما ظلت دبلوماسيتها المتشككة بين ١٩٣٣ و ١٩٤٠ على الهامش. الحزب المسيحي الديمقراطي، وهذه الشهادة له، اختار موقعه في الحرب الباردة وتمسك به، وعلى النقيض من ذلك فإن السمعة التي اكتسبتها إيطاليا في الستينيات بأنها "بلغاريا حزب الناتو" كانت في الواقع شهادة على ثبات القادة الإيطاليين وتمسكهم باختيارهم الأصلي. في أواخر الخمسينيات وافقت إيطاليا على أن تقوم الولايات المتحدة بإقامة وصيانة عدد كبير من القواعد العسكرية على الأراضي الإيطالية وتكديسها بالأسلحة النووية. لم يكن مثل هذا الولاء بلا ثمن. في أوائل الستينيات، كانت هناك رغبة لدى الحزب الديمقراطي المسيحي بقيادة "ألدو مورو - Aldo Moro" و "أمنتوري فانفاني - Amintore Fanfani" في زيادة حجم الأغلبية البرلمانية المترعزة باستمرار، وذلك بالانفتاح على اليسار" وضم الحزب الشيوعي، الذي كان مازال ماركسياً، إلى الائتلاف الحكومي. أحدثت تلك السياسة جدلاً ومناقشات حامية داخل الحزب نفسه كما كانت مادة "لصراع ممتد" بين مؤيدي ومعارضين في واشنطن، إلا أن إدارات "كينيدي" و "جونسون" لم تتدخل بشكل أساسي^(٤). باختصار، كان الانصياع الأطلنطي قد سدد استحقاقات سياسية داخلية.

ربما تبدو مثل هذه السياسة الخارجية ضعيفة أو جبانة، ولكن ماذا كان على إيطاليا أن تفعل؟ لم تكن الوقفة الاستعراضية على طريقة "شارل ديغول" من الخيارات الإيطالية في الستينيات، لم تكن تمتلك مجداً "gloire"، ولا أسلحة نووية، ولا نظاماً سياسياً مستقراً، ولا سياسيين من نوى المكانة العالمية التاريخية، وكان زعمائها من الفطنة لكي يدركوا ذلك، فضلاً عن أن خلفاء "دي جاسبري" لم يكونوا كلهم قليلي الشأن. "فانفاني"، على سبيل المثال، بالرغم من قصر قامته، كان يمكن أن يكون أكبر حجماً على المسرح العالمي لو أنه كان نتاج دولة أكثر ثقة سياسياً وأكثر قدرة. في مذكراته، يخرج "دي جول" عن عاداته ليمتدح "فانفاني" بحماسة لم يبد مثلها لكثيرين من أقرانه بعد الحرب. يقول "دي جول" إن كل لقاء معه كان "يجعلني أكثر تقديراً

لرجابة فكره وذكاء تقديراته وتحضره". من خلاله رأيت إيطاليا جديدة شغوفة بأن تكون على صلة بكل ما يجرى، راغبة فى المشاركة شريطة أن تعامل بما يليق بدولة ذات ماضٍ تليد ومستقبل شديد الأهمية، مستعدة لأن تشارك فى إعلان مبادئ تعبر عن نوايا طيبة، ولكنها حريصة على ألا تورط نفسها^(٥).

تبدو كلمات "ديجول" صادقة كحكم على سياسة إيطاليا الخارجية بعد ذلك حتى التسعينيات. استمرت السياسة الخارجية الإيطالية موالية للأطلسية والأوروبية، ولكن عندما تعارضت الركيزتان مالت إيطاليا إلى اتباع خط الولايات المتحدة. لم يحدث أن "ورطت" إيطاليا نفسها بعمق، وعلى خلاف ألمانيا الغربية، وحتى السويد، لم يكن لها حضور قوى عن المسرح العالمى، كانت باستمرار تابعاً وليس قائداً، مستهلكاً للأمن وليس صانعاً له.

لكى يكون لإيطاليا حضور قوى على المسرح العالمى، ربما كان من الضرورى أن يكون لديها ثقة بالنفس لا تتأتى إلا من كونها نموذجاً يحتذى من قِبَلِ الدول الأخرى. بالرغم من نهوضها، لم تكن نموذجاً فى أى شىء فى الستينيات والسبعينيات. التضخم الكبير، الإرهاب من كل من اليمين واليسار المتطرفين، الفوضى فى المصانع والجامعات، الفساد السياسى على أعلى المستويات، كل تلك العوامل تجمعت لكى تحمل الحزب الشيوعى ليكون ندا انتخابياً مع الديمقراطيين المسيحيين (DC) بطول العام ١٩٧٤، كما أحدثت قلقاً دولياً بخصوص استقرار البلاد كان "هنرى كيسنجر - Henry Kissinger" على سبيل المثال، يخشى أن تجد "الشيوعية الأوروبية" التى كان يروج لها زعماء الحركة الشيوعية الديمقراطية، مثل "سانتياجو كاريللو - Santiago Carrillo" فى أسبانيا و "إيزيكو بيرلنجر - Enrico Berlinguer" فى إيطاليا، كان يخشى أن تجد تأييداً كافياً بين الناخبين الإيطاليين لطرد الديمقراطيين المسيحيين من الحكم. إلا أن "بيرلنجر" كان يمتاز بـ "حس رجل الدولة"، كما يقول الإيطاليون، كما أن الحزب الشيوعى الذى دعم برلماناً حكومة تضامن قوى "من الديمقراطيين المسيحيين بقيادة جوليو أندريوتي - Giulio Andreotti" ذى التوجه الأمريكى الواضح، بين ١٩٧٦ و ١٩٧٩، كان حريصاً على تأكيد التزامه باختيار إيطاليا لمعسكر الحرب الباردة، عن طريق الموافقة على عضوية منظمة حلف شمال الأطلسى.

الفكرة هي أن القيود الداخلية منعت إيطاليا من استخدام خيارات سياساتها الخارجية الشجاعة بعد الحرب، كمنصة انطلاق لنور عالمي للدولة والسعى إلى مكانة ونفوذ أوسع؛ وبدلاً من ذلك تمسكت بمؤسسات العالم الغربي وتفاعلت مع العضوية كرمز للانتماء وليس كفرصة لتشكيل سياسة الآخرين. كانت إحدى النتائج الطبيعية لهذه الحالة الذهنية، أن أصبحت إيطاليا شديدة الحساسية إزاء أى تلميح إلى أنها كانت "مهملة" من قبل الدول الغربية الأخرى الأكثر أهمية. عندما دعا الرئيس الفرنسي "فاليري جيسكار ديستان" الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية واليابان في ١٩٧٥ لمناقشة شئون العالم الاقتصادية في أحد القصور الريفية الحكومية في "رامبولى- Rambouillet"، تحركت دبلوماسية روما بسرعة لتحصل على عضوية دائمة فيما أصبح، بعد انضمام كندا، قمة مجموعة السبعة "G-7" للدول الصناعية الكبرى.

حدث شيء مشابه في ١٩٧٩ عندما اجتمع الرئيسان "كارتر" و "ديستان"، ورئيس الوزراء جيمس كالاغان - James Callaghan، والمستشار "هيلموت شميت - Helmut Schmit" في "جوادالوب - Guadalupe" لاتخاذ قرار بخصوص وضع صواريخ "كروز" و "بيرشنج" في أوروبا الغربية. لم توجه دعوة للإيطاليين؛ وكما كتب أحد الباحثين في مجال السياسة الخارجية والدفاعية الإيطالية: "كان السلك الدبلوماسي ومعظم النخب السياسية يشعرون بأن اجتماع جوادالوب" بمثابة صفة حقيقية على الوجه وامتهان لا مبرر له، كما كان يبدو تأكيداً للتمهيش المتزايد لإيطاليا على الساحة الدولية"^(٦). فيما يتعلق بإيطاليا، كان لك "ناتو" مجموعات تخطيط للاستراتيجية النووية تتناول القضايا المتعلقة بنشر الصواريخ، وكان ينبغي اتخاذ القرار هناك. بشكل عام، كانت إيطاليا (وما زالت) شديدة الانتقاد لإنشاء أى شكل من أشكال "دوائر" صنع السياسات، سواء في الـ "ناتو" أو في المجلس الأوروبي/ الاتحاد الأوروبي، حيث إنها ستكون الدولة "الأكثر استبعاداً" من مثل تلك الترتيبات.

رغم حقيقة أن الزعماء الإيطاليين يعرفون أن الصواريخ الأمريكية الجديدة لن تكون مقبولة شعبياً بين كثير من المصوتين (يوجد في إيطاليا الألوف من الجماعات الكاثوليكية التطوعية التي يميل نشاطها إلى الإسلامية) والحزب الشيوعي، وبالرغم من

أن الوضع السياسى الداخلى فى ١٩٧٩ كان فى حالة فوضى حتى بالمقاييس الإيطالية؛ بالرغم من ذلك كله، فإن حكومة الأقلية، وأيضاً بفضل الضغوط المستترة للسفير الأمريكى "ريتشارد جاردنر - Richard Gardner"، ألزمت نفسها فى ديسمبر ١٩٧٩ بقبول حصتها من الصواريخ فى قواعد الـ "ناتو" فى إيطاليا. هذا القرار الجسور كان يمكن أن يكون من رابع المستحيالات، لو لم يقرر الحزب الشيوعى بقيادة الإصلاحى "بتيانو كراكسى - Bettino Craxi" أن يجعل من قبول الصواريخ رمزاً لتحوله الجارى من الماركسية الجديدة إلى الوسط السياسى، ولو أن زعماء الحزب الديمقراطى المسيحى (DC) وبخاصة رئيس الوزراء "فرانشيسكو كوسيجا - Francesco Cossiga" ووزير الخارجية "أرنالدو فورلانى - Arnaldo Forlani"، لم يكونا مستعدين لوضع بقاء حكومتيهما فى خطر. قرار صواريخ "كروز"، كما يجادل "ليوبولدو نوتى - Leopoldo Nuti"، خدم الهدف المزدوج وهو استعداد البلاد للقيام بدور دولى طموح، ووضع الحزب الشيوعى فى موقف صعب^(٧).

كان القرار الإيطالى حاسماً بالفعل بالنسبة للنشر الأوسع للصواريخ فى أوروبا برغم أن "هيلموت شميث - Helmut Schmit"، كان أول من مهد للحالة الذهنية من أجل أسلحة نووية أمريكية جديدة فى أوروبا الغربية وذلك فى حديث له فى لندن فى أكتوبر ١٩٧٧، كان مصراً على أن ألمانيا الغربية لا يمكن أن تكون القوة الأوروبية الوحيدة فى الـ "ناتو"، التى تقبل بنشر أسلحة نووية على أراضيها. قرار إيطاليا حث دول أخرى فى الـ "ناتو" على أن تواجه الرأى العام بشجاعة، وجعل نشر الصواريخ على نطاق أكبر ممكناً؛ أقرت إيطاليا النشر الفعلى فى ١٩٨٣ عندما كان "كراكسى" قد أصبح رئيساً للوزراء؛ وبالرغم من كل المشكلات التى كانت تواجه السياسة الخارجية لإيطاليا بسبب نظامها السياسى المختل (كانت الثمانينات عقد تأخر سياسى داخلى بين الديمقراطيين المسيحيين والحزب الشيوعى، الحلفاء اسماً فى الحكومة)، وعندما كانت مصالحها القومية ومكانتها على المحك بالفعل، استطاعت "بلغاريا الـ ناتو" ونجحت، فى أن تجعل لنفسها اعتباراً.

نفس الشئ بالنسبة لسجل إيطاليا داخل الاتحاد الأوروبى، حيث إنه من السهل أن نرى البطء الذى نقلت به التوجيهات الأوروبية وترجمتها إلى قوانين وطنية، وأن نرى

كيف كان دور فرنسا وألمانيا (بل وبريطانيا وهولندا وإسبانيا) أكثر اتساقاً وفاعلية من دور إيطاليا في انتهاج سياسة جديدة، أو أن نحكم على السجل الضعيف لبعض السياسيين الإيطاليين في بروكسل، من السهل أن نرى ذلك كله لكى نستنتج أن إيطاليا لم تقم إلا بدور صغير في إنشاء المجموعة الأوروبية بعد ١٩٥٨ كل ذلك سهل إلا أنه خطأ. "لقد لعبت إيطاليا دوراً إيجابياً متسقاً في إنشاء الاتحاد الأوروبي" كما يقول "بادوا سكيوپا - Padoa Schioppa" الاقتصادي الاكاديمي الإيطالى البارز، والذي كان يشغل منصباً قيادياً فى البنك المركزى الأوروبي - European Central Bank، كما سبق أن عمل وزيراً لمالية إيطاليا^(٨).

يرى "سكيوپا" أن إسهام إيطاليا فى الوحدة الأوروبية كان فكرياً وعملياً فى ذات الوقت. كانت إيطاليا بمثابة الضمير بالنسبة للتكامل الأوروبي. "إيطاليا لم تحجم" فى لحظة عن تذكير شركائها بأن "المقياس الأساسى" لى قرار لابد من أن يكون الاسهام الذى تقدمه لبناء دولة فوق قومية - Supranationa. المفكرون السياسيون الإيطاليون لعبوا دوراً مهماً فى تصور وبلورة الشكل الذى يمكن أن تتخذه الوحدة الأوروبية. (أحد الأسباب الرئيسية لحماسة إيطاليا للقضية الأوروبية هو أن المفكرين الليبراليين يعتبرون الوحدة الأوروبية تكملة للـ "ريزورجيمنتو"، (أو البعث - Resorgimento)، بينما يعتبرها المفكرون الكاثوليك وسيلة للإطاحة بإله القومية الزائف). لويجى إينودى - Luigi Einaudi، أول رئيس منتخب دستورياً بعد الحرب، و"ألتييرو سبينيللى - Altiero Spinelli"، المفكر الاشتراكى الليبرالى أحد أبطال الحرب الباردة كذلك، و"ماريو ألبرتيني - Mario Albertini"، الفيلسوف السياسى الذى تزعم الحركة الأوروبية، كل أولئك كان لهم تأثير فكرى على صياغة أيديولوجية التكامل الأوروبي، وعلى أفكار السياسيين الإيطاليين الكبار فى السنوات الثلاثين الماضية: على سبيل المثال، يمكن أن نقول إن "كارلو أزيجليو كيامپى - Carlo Azeglio Ciampi"، رئيس إيطاليا فى الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦، والذي كان قبل ذلك وزير المالية الذى ساعد فى تحول إيطاليا إلى اليورو، يمكن أن نقول إنه مدين بالكثير لأولئك المفكرين الثلاثة.

يرى "بابوا - سكيوبا" أن الدبلوماسية الإيطالية قد أسهمت في أربعة مجالات في المشروع الأوروبي. كسرت "قوة الإجماع". استعداد إيطاليا لقبول الأغلبية في التصويت أحدث تطورات مهمة في مؤسسات المجموعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي في أحوال كثيرة، ولعل أهمها كان في يونيو ١٩٨٥ عندما رتب الدبلوماسيون الإيطاليون أغلبية تصويتية في المجلس الأوروبي لعقد مؤتمر بين الحكومات لتعديل اتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC). هذه الخطوة البارعة، أدت مباشرة إلى توقيع القانون الأوروبي الموحد، الذي ستكون له أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ التكامل الأوروبي فيما بعد. ثانياً، إذا كنا نعتقد أن البرلمان الأوروبي كيان ديمقراطي، فلا بد من أن نسلم بأن إيطاليا كانت مصرة على "تقوية الرقابة الديمقراطية" داخل المجموعة الأوروبية / الاتحاد الأوروبي وأن تتدخل بحسم لزيادة ثقته في عملية اتخاذ القرار في بروكسل. ثالثاً، إيطاليا شأنتها شأن ألمانيا، نادراً ما تطلب عانداً عادلاً لإسهاماتها في عملية التكامل. الحكومات الإيطالية تجادل دائماً بأن معاملة أوروبا وكأنها دفتر محاسبة الوارد يعادل فيه الصادر، تصور خطأ، حيث إنه لا بد من أن يضر بالهدف الأوروبي في آخر الأمر؛ صحيح كذلك أن إيطاليا لم يحدث أن طُلب منها أن تقدم توضيحات مالية كبيرة كما حدث مع بريطانيا في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ولا تطوعت مثل ألمانيا أو هولندا لتحمل حصة غير متكافئة من تكلفة المجموعة الأوروبية.

أخيراً وليس آخراً، فإن إيطاليا بكل تأكيد كانت من أشد المتحمسين لاتساع حجم المجموعة الأوروبية، فهي التي دعمت دخول بريطانيا ضد رغبة "ديجول" واليونانيين، وإسبانيا والبرتغال، رغم حقيقة أن الدول الثلاثة يمكن أن تكون منافساً قوياً في مجالات إيطاليا فيها وضع قوى (مثل الزراعة والمنسوجات)، كما كان موقفها إيجابياً باستمرار بالنسبة للاتساع شرقاً في التسعينيات، كما أنها اليوم أحد الحلفاء القلائل لتركيا، والتناقض بين موقفى إيطاليا وفرنسا بهذا الشأن شديد التباين^(٩). كان يمكن أن يكون الاتحاد الأوروبي اليوم أكثر توجهاً نحو الداخل أو بمثابة "ناد أوروبى غربى"، ولو أن إيطاليا كانت دولة سلبية لا تأثير لها كما يقال عنها دائماً.

السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة: الوسط المتغير.

• تحديات جديدة.

مقال "أرنولد ولفرز - Arnold Wolfers الشهير بعنوان "أهداف السياسة الخارجية" هو الذى قدم لنا مفهوم أهداف الحياة (Possession Goals)، وأهداف الوسط (Milieu goals) فى دراسة العلاقات الدولية. عندما توجه دولة ما سياستها الخارجية نحو تحقيق "أهداف حياة"، فهي تستهدف "تعزيز أو الاحتفاظ بشيء أو أكثر من الأشياء التى تعتبرها ذات قيمة". قد يبدو ذلك تجريداً، إلا أن ما يعنيه "ولفرز" هو أن الدول توجه أحيانا كل جهودها لاكتساب قطعة أو مساحة ما من الأراضى لتحقيق قوة أكبر داخل منظمة عالمية ما، أو التمسك بتعريفات حدودية تفيد منها تجارتها على نحو غير متكافئ. أهداف الحياة تنافسية بالضرورة: فالدول تريد أن تعظم نصيبها أو حصتها من أى شيء له قيمة أو على الأقل يظل كما هو دون مساس؛ وعندما توجه الدولة سياستها لتحقيق "أهداف وسط" أو مجال عام، فهي على العكس من ذلك تسعى لتحسين البيئة التى عليها أن تعيش فيها الدولة بذلك، وفى هذه الحالة إنما تنظر إلى الإطار الأوسع للمصالح القومية بدلاً من المكاسب السريعة المباشرة، مثلما يفعل أى مواطن ثرى لديه حس عام فى سعيه نحو توفير شوارع آمنة، وخدمات اجتماعية وفرص حياتية متكافئة لمن هم أقل ثراء، وليس مجرد الانسحاب والتوارى خلف أسوار جماعة اجتماعية^(١٠).

إذا طبقنا هذا الفارق، الذى لا شك فى ميزته المفهومية، على السياسة الخارجية الإيطالية، سنجد أن إيطاليا فى فترة ما بعد الحرب كانت ملتزمة، على نحو استثنائى، ببناء وسط أو بيئة عامة أفضل. لا يعنى ذلك أنها كانت تسعى بقوة لتحقيق مصالح مباشرة فى أى تفاوض، ولكنها، سواء فى علاقاتها بمنظمة حلف شمال الأطلسى أو دورها فى المجموعة الأوروبية، كانت تعطى أولوية للحفاظ على تلك المؤسسات وتقويتها، أكثر من تركيز جهودها على تحقيق أهداف محددة. لم تشذ إيطاليا عن ذلك إلا فى حالات نادرة نسبياً، مثلما فعلت عندما انسحبت من التصديق على اتفاقية مجموعة الدفاع الأوروبية (European Defense Community (EDC، لتقوية موقفها فى قضية "تريستا"، أو عندما اختلفت مع فرنسا بخصوص مجموعة السبعة (G-7). الاختلاف

الصارخ، مع بريطانيا مثلاً، والذي يبدأ أى تفاوض أوروبى بمجموعة "خطوط حمراء" ينبغى ألا تتجاوزها أى دولة أخرى من الدول الاعضاء، أو مع فرنسا التى تعتبر "مجدها" أمراً غير قابل للتفاوض، هذا الاختلاف حاد ولافت للنظر.

خلقت الحرب الباردة تحديات جديدة. أصبحت إيطاليا متاخمة لـ "يوغوسلافيا" الممزقة، وكانت بمثابة منارة أمل ورفاء للجماهير المنكوبة فى ألبانيا بعد سقوط الشيوعية: بدأ ملايين اللاجئين الألبان يتدفقون على إيطاليا فى ١٩٩٠-١٩٩١ وذلك حتى قبل التدفق الأكبر فى ١٩٩٧ عندما انهارت الدولة الألبانية. كان من المحتمل أن تكون إيطاليا على تخوم قوس أزمة جديد^(١١). انتهاء الحرب الباردة زاد من سرعة التوجه نحو التكامل الأوروبى، حيث كانت ألمانيا الغربية تؤكد أنها سيكون لها مكان تحت سقف بيت أوروبى قومى، وذلك لطمأنة فرنسا بأن إعادة توحيد الدولتين الألمانييتين لن يعرض العلاقات معها للخطر. الأهداف الطموحة لمعاهدة ماسترخت (١٩٩٢) بما كانت تحمله من وعود بعمله أوروبية موحدة، وبك مركزى أوروبى، وبرلمان أوروبى له صلاحيات واسعة، واتساق أبعد فى السياسات الخارجية والأمنية، هذه الأهداف السامية كانت مدعومة، بالطبع، من إيطاليا (التي كان لدبلوماسيتها دور محورى فى تنظيم ما أطلق عليه "كمين روما" فى أكتوبر ١٩٩٠، حيث ألزمت دول المجموعة الأوروبية، (باستثناء بريطانيا) نفسها من ناحية المبدأ بالملامح الضرورية لما أصبح فى النهاية "معاهدة ماسترخت".

هذه الظروف الجديدة أثارت جدلاً حول ما إذا كانت إيطاليا فى حاجة إلى إعادة النظر فى المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية، وكان هذا الجدل يدور بشكل عام حول التمييز بين أهداف الحيازة وأهداف الوسط؛ وفى جانب منه كان هناك بعض الخبراء من محترفى السياسة الخارجية، لعل أعلاهم صوتاً كان الجنرال الاستراتيجى "كارلو جين-Carlo Jean"، الذى كان يرى أن على إيطاليا أن تتبنى مصالحها القومية المباشرة فى البلقان والبحر الأبيض المتوسط، وأن تتخذ توجهاً أكثر حسماً فى هذا المجال، وفى منطقة البلقان بخاصة. كانت مجلة "ليمز-Limes" الشهيرة، وهى نظير مجلة "ناشنال إنترست - National Interest" تقريباً، تفرد مساحة واسعة لمثل تلك

الأفكار. من الناحية الأخرى كان المدافعون عن الوضع القائم (Status quo) وأبرزهم بنيامينو أندريتا-Beniamino Andreatta، البروفيسور البولوني الذي تحول إلى سياسي، كانوا مصرين على أن لا مبرر لتغيير التوجه الأساسى للموقف الإيطالى، الملتمزم بالعمل من خلال مؤسسات الغرب الراسخة^(١٢) كان لـ"أندريتا" تأثير كبير على بروفيسور بولوني آخر تحول إلى رجل دولة، هو "رومانو پرودى - Romano Prodi"، الذى سيصبح رئيساً للوزراء فى ١٩٩٦ ثم رئيساً للمفوضية الأوروبية فى ١٩٩٩، مما زاد الوضع تعقيداً أن انتهاء الحرب الباردة كان له تأثير مباشر على النظام السياسى الإيطالى الذى تفاقم بين ١٩٩١ و ١٩٩٣، إذ كان من الطبيعى أن يكون لانتهيار الشيوعية السوفيتية تداعياته بالنسبة للحزب الشيوعى الإيطالى الذى انشق إلى حزب شيوعى متطرف هو حزب إعادة التأسيس الشيوعى - Communist Refoundation) الذى انشق بدوره فى ١٩٩٨) وحزب اليسار الديمقراطى (PDS) الذى سيشق طريقه تدريجياً فى الوسط السياسى فى أواخر التسعينيات، مغيراً اسمه أثناء ذلك إلى "الديمقراطيين اليساريين- Left Democrats؛ إلا أن هذا التفكك الذى أصاب حزب المعارضة الرئيسى لم يكن يعنى حصّة سلام بالنسبة للحزب الديمقراطى المسيحى (DC) الحاكم أو الحزب الشيوعى. النظام القضائى الجنائى، بعد أن بقى تحت نفوذ السياسيين على مدى جيل، عاد لينتقم بمجرد أن اتضح أن انهيار الحزب الشيوعى (PCI) لن يقوى الحزب الديمقراطى المسيحى (DC) ولا الحزب الاشتراكى (PSI). كلا الحزبين تم اكتساحهما بقوة عبر تحقيقات "الأيدى النظيفة - Clean Hands" الواسعة (١٩٩٢-١٩٩٥) التى أدین فيها مئات السياسيين والمسؤولين الكبار (والآلاف من الأقل شأنًا) باتهامات مثل الرشوة والكسب غير المشروع واستغلال النفوذ، إلى غير ذلك من الجرائم الكبيرة.

سرعان ما ملأت قوى سياسية جديدة الفراغ السياسى. حزب تجمع الشمال Northern League، وهو حركة يمينية غير تقليدية برئاسة الدهماوى الضليع "أومبرتو بوسى - Umberto Bossi"، بدأ لفترة قصيرة فى ١٩٩٢ وكأنه سوف ينجح فى شق شمال البلاد الغنى عن روما والجنوب. الملايين من صغار رجال الأعمال والعمال المهرة

والحرفيين أعطوا أصواتهم لحزب كان يعد بإنهاء سيطرة روما. الحزب الفاشي الجديد السابق، حزب الحركة الاجتماعية الإيطالية تحت القيادة الداهية لـ "جيانفرانكو فيني - Gianfranco Fini"، أعاد تسمية نفسه بـ التحالف القومي - (NA) National Alliance ليبدأ تحولاً سوف يستمر عقداً من الزمن عن الأيديولوجية الفاشية وعبادة "موسوليني"؛ وفي السنوات الخمسة الأخيرة تقريباً كان أن تم قبول هذا التحالف الجديد من قبل باقى أوروبا كحزب محافظ حقيقى.

يضاف إلى ذلك أن "سيلفيو بيرلسكونى"، إمبراطور الإعلام، والصديق الحميم لفترة طويلة لـ "كراكسى" شكل من الصفر حركة سياسية باسم "فورزا إيطاليا" (Forza Italia) (إلى الأمام يا إيطاليا)، وتحالف مع تحالف الشمال (LN) والتحالف القومى (NA)، وتمكن فى ظرف أشهر قليلة، عن طريق حملة ترويجية سياسية واسعة، من هزيمة اليسار والفوز فى انتخابات مارس ١٩٩٤. "بيرلسكونى" نفسه سرعان ما كان عرضه لتحقيقات واسعة، وحكومته التى كانت تعتمد على حزب "افتراضى" من العاملين لديه وبعض الطفيليين، وحزب موغل فى القومية من المتعاطفين مع الفاشية، وحزب ملتزم بتفكيك الدولة الإيطالية، هذه الحكومة سقطت وسط حالة من الغضب العارم فى يناير ١٩٩٥، وفى غضون تلك الأشهر القليلة انخفضت قيمة الليرة وهبطت صدقية إيطاليا إلى أدنى مستوى لها منذ السبعينيات لم يكن تحالف الشمال (LN) يعرف شيئاً عن السياسة الخارجية ولكنه كان يعرف كراهية الأجانب وبخاصة غير البيض؛ أما التحالف القومى (AN)، وكان ما يزال حزبا فاشيا فى كل شىء عدا الاسم، فاستغل فرصة رغبة سلوفاينية مستقلة جديدة للانضمام للاتحاد الأوروبى، ليعيد فتح ملف "تريستا"؛ أما "بيرلسكونى" فسرعان ما حاصرت اتهامات بالفساد وسلسلة من التحقيقات.

من المؤكد أن فقدان المكانة الدولية هذا، كان أحد الأسباب التى جعلت الرئيس "أوسكار لويجى سكالفارو - Oscar Luigi Scaalfaro" لا يدعو لانتخابات جديدة بعد سقوط حكومة "بيرلسكونى"، ويعتمد حتى إبريل ١٩٩٦ على لجنة من التكنوقراط، غير منتخبة، (أساتذة جامعات، عسكريون، محامون، اقتصاديون) برئاسة "لامبرتو دينى -

Lamberto Dini أحد كبار المسؤولين السابقين في البنك المركزي. حصلت هذه الحكومة على ثقة البرلمان بأغلبية متعددة الأطياف من حزب اليسار الديمقراطي (PDS) وإعادة التأسيس الشيوعي. وبقياء الديمقراطي المسيحي (DC) وتحالف الشمال (LN)، الذين كان انسحابهم من حكومة "بيرلسكوني" أحد أسباب سقوطها، أما الوزراء أنفسهم فكانوا شخصيات ذات كفاءة مهنية عالية، يمكن أن تأخذهم بقية أوروبا على محمل الجد.

حكمت إدارة "ديني" فترة طويلة لتجعل يسار الوسط يلتئم خلف شخصية "رومانو پرودي - Romano Prodi" المهيبة، وهو ديمقراطي مسيحي ينتمي إلى عائلة أكاديمية بارزة، صاحب الخبرة التنفيذية التي اكتسبها من إدارة إحدى المؤسسات الكبرى المؤثرة؛ وباعتباره شخصية مستقلة، كان "برودي" واجهة ضرورية. لم يكن حزب اليسار الديمقراطي (PDS) قد تحرر من ماضيه الشيوعي تماماً؛ علاوة على ذلك فإنه لم يكن يريد أن يرأس الائتلاف أحد أعضاء حزب الشعب الإيطالي Italian Popular Party وهو الجزء الأكبر الذي انشق عن الحزب الديمقراطي المسيحي (DC) القديم. كان "برودي" من الذكاء ليطلق على ائتلافه اسم "Ulivo" - شجرة الزيتون - رمزاً للقيم الإيطالية القديمة، في مواجهة القيم المضللة التي كان يتبناها "بيرلسكوني"، وحقق فوزاً صعباً عليه في الانتخابات التي أجريت في ١٩٩٦. بالرغم من ذلك، كان يعول في الحصول على أغلبية على حزب إعادة التأسيس الشيوعي؛ كما أنه مدين بفوزه للتجمع الشمالي (LN)، الذي حصل على نسبة ١٠٪ في التصويت العام على برنامج كان يدعو بكل وضوح إلى تفكيك الدولة وإقامة دولة جديدة في الشمال الإيطالي تسمى "بادانيا - Padania"، ولم يكن قد تحالف مع ائتلاف "بيرلسكوني" الذي يدعى "بيت الحريات - Casa delle libertà".

بقي ائتلاف "شجرة الزيتون - Ulivo" في السلطة خمس سنوات بالرغم من أن "برودي" نفسه ظل على قيد الحياة حتى أكتوبر ١٩٩٨، كان الائتلاف دائماً تحت خطر الانهيار بسبب التناحر المستمر بين الأحزاب المشاركة فيه والتي كانت هوياتها متباينة، بين محافظين ومؤيدين لـ "كاسترو - Castro". خليفته "برودي" شاخا وهما في السلطة.

• استجابات مجربة جيداً

يهدف هذا التناول الموجز للسياسات الحزبية الإيطالية فى التسعينيات، إلى تأكيد أن إيطاليا لم تكن دولة أوروبية طبيعية أو عادية، بعد انتهاء الحرب الباردة. كانت سياساتها الداخلية أكثر شبهاً بتلك فى أمريكا اللاتينية، منها فى دول الشمال الأوروبى الأكثر رصانة. كانت إيطاليا مصدر إزعاج لشركائها فى الاتحاد الأوروبى الذين امتنعوا لدخول التحالف القومى (AN) الحكومة فى ١٩٩٤ والذين كانوا يخشون (وكانوا محقين فى ذلك)، دخول الدولة فى هبوط اقتصادى مفاجئ، على النموذج الأرجنتيني، مع ما يصاحب ذلك من عواقب سياسية لا يمكن التنبؤ بها. فى ظل هذه الظروف لن يكون من المثير للدهشة أن نكتشف أن سياسة إيطاليا الخارجية فى التسعينيات لم تكن جازمة أو حاسمة. وجدت إيطاليا نفسها تكافح من أجل الاحتفاظ بموقعها الذى حصلت عليه بصعوبة فى الاتحاد الأوروبى ومنظمة حلف شمال الأطلسى، ومرة أخرى، كانت تتعلق بالغرب تعلقها بحبل إنقاذ.

أن تكون عضواً فى منظمة الـ "يورو" عندما بدأت فى ١٩٩٩، أصبح هاجساً قومياً. لم يكن من الوارد بالنسبة لها أن تتخذ مثل موقف بريطانيا والدنمارك وتختار أن تكون خارجها، أما استبعادها كما حدث مع اليونان والسويد فكان يمكن أن يكون أسوأ. صفة على الوجه كتلك كان يمكن أن تخلق أزمة ثقة قومية بين النخب السياسية على الأقل تماثل فى حداثتها أزمة السويس (١٩٥٦) بالنسبة لبريطانيا، أو فيتنام بالنسبة للولايات المتحدة. اعتباراً من ١٩٩٦ قدمت إيطاليا تضحيات كبيرة للاحتفاظ بموقعها فى هذه المؤسسة المهمة (الاتحاد الأوروبى) من أجل وسطها الإقليمى، وبالرغم من تلك التضحيات، تطلب دخول منظومة اليورو قدراً كبيراً من الدبلوماسية الذكية. دخول إيطاليا منظومة اليورو كان بمثابة تمزيق لكتاب قوانين وقواعد ماسترخت. دَين إيطاليا القومى المتراكم الذى وصل إلى ١٢٥٪ من إجمالى الناتج القومى، كان أكثر من ضعف القدر المسموح به فى المعاهدة. بالإشارة إلى العواقب الكارثية لاستبعاد إيطاليا، استطاع دبلوماسيوها استخدام خطر انهيار الدولة تكتيكاً للتفاوض. لم يكن هناك من يريد وجود أرچنتين على عتبة بابه الخلفى

الضامن الرئيسى الآخر للبيئة الإيطالية، وهو التحالف مع الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الاطلنطى، كان يتطلب من إيطاليا أيضاً أن تقدم الصالح العام وهو الحفاظ على وضعها فى التحالف، على أهداف الحياة المباشرة. بالرغم من الشكوك التى تحيط بدستورية القرار، أسهمت إيطاليا بثلاث سفن حربية وسرب من الطائرات المقاتلة فى عملية "عاصفة الصحراء - Operation Desert Storm" ضد "صدام حسين" فى فبراير ١٩٩١ بالرغم من المعارضة الصريحة من قبل الكنيسة الكاثوليكية وحزب اليسار الديمقراطى (PDS)، الذى كانت قيادته تستخدم السلمية - Pacifism ومعاداة التوجه الأمريكى - anti-Americanism) بديلاً مؤقتاً للأيديولوجية الشيوعية. دعمت إيطاليا كذلك مشروعات زيادة حجم الـ "ناتو"، وخاصة عندما أيدت طلبات عضوية سلوفينيا ورومانيا، كما كانت تحث على التعامل مع روسيا إلى أقصى مدى. يضاف إلى ذلك كله الدور المهم الذى قامت به فى حرب الـ "ناتو" فى ربيع ١٩٩٩ ضد يوغوسلافيا بخصوص قضية كوسوفو.

هناك قدر من الشك فى أن تكون إيطاليا قد انجرت إلى الصراع على غير رغبتها، فهى تعرف الكثير عن البلقان، ولها علاقات تجارية محدودة، وإن كانت مهمة، مع بلجراد، وعلاقات جيدة مع روسيا الداعم الرئيسى للصرب، وقدر محدود من التعاطف مع "جيش تحرير كوسوفو - Kosovo Liberation Army (KLA)"، العصابات التى تقود القتال من أجل استقلال كوسوفو. لو تركت إيطاليا وشأنها فلربما كانت قد سعت لعقد علاقات مع النظام فى بلجراد، كان ينظر إليها باعتبارها متراًساً فى وجه النفوذ الألمانى فى البلقان، بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى. فى ١٩٩٧، وفى وجه معارضة شرسة من ألمانيا والولايات المتحدة، قادت إيطاليا مهمة حفظ سلام فى ألبانيا: (العملية ألبا - Operation Alba). وفى إبريل-مايو ١٩٩٧، قامت مع فرنسا واليونان وتركيا، بقيادة عمليات نشر أكثر من سبعة آلاف جندي من النول الأربعة.

هذا التدخل الذى استدعاه سقوط نظام "سالى رام بيريشا - Sali Ram Berisha" فى مارس ١٩٩٧، والزيادة الرهيبة فى أعداد الهاربين بالقوارب من ألبانيا أملاً فى حياة أفضل فى إيطاليا، كان فرصة لإيطاليا أشبه بصفقة جيدة: إذ وجدت القوات

الإيطالية نفسها في وضع حرب أهلية محدودة كانت تمارس فيها القوة عصابات محلية مسلحة؛ وحيث إن مشاركة سابقة بأكثر من ألفي جندي في الصومال في ١٩٩٢-١٩٩٣ كانت قد انتهت بفشل ذريع، كان لابد ألا تكرر إيطاليا الخطأ.

المهمة التي قامت بأنشطة إغاثة إنسانية ولم يكن لديها تعليمات بالتدخل في السياسات الداخلية، ساعدت على إيقاف حالة الطوارئ الأمنية، كما أسهمت بشكل غير مباشر في عملية المصالحة القومية.^(١٣) في يونيو ١٩٩٧ أجريت انتخابات حرة نسبياً لم تكن في الحسبان قبل أشهر قليلة؛ وبصرف النظر عن أن "العملية ألبا" قد برهنت على كفاءة الجيش الإيطالي في القيام بمهام إنسانية، إلا أنها علمت إيطاليا دروساً كثيرة بخصوص الاستقرار في ألبانيا، وعن الأسباب التاريخية المعقدة للصراع في المنطقة، وبناء على ذلك كان الدبلوماسيون الإيطاليون أقل ميلاً من غيرهم في أوروبا لاعتبار الصرب أشراراً.

بدأت أزمة كوسوفو تتفاقم مع التدفق الكبير للاجئين على الدول المجاورة مرباً من أعمال الصرب العسكرية ضد "جيش تحرير كوسوفو"، (KLA)، وحدث ذلك في لحظة شديدة الحساسية في أكتوبر ١٩٩٨، كانت أغلبية "برودي" قد لفظته وتخلت عنه في أواخر الشهر نفسه، أما رئيس الوزراء الجديد "ماسيمو داليماس" Massimo D'Alema "وهو شيوعي سابق، فكان شديد الذكاء ولكنه عديم الخبرة بالشأن الدولي. كان أول شيوعي سابق يشغل المنصب. كان حريصاً على أن يثبت أنه أكثر كاثوليكية من البابا نفسه فيما يتعلق بقضايا الأمن، وكان طوال الأزمة يدافع عن تصرفات الـ "ناتو" بقوة؛ أما "لامبرتو ديني" - Lamberto Dini وزير الخارجية، المحافظ، فاستطاع أن يكون أكثر حسماً حيث إن مؤهلاته "الغربية" لم تكن محل شك من أحد. بالرغم من ذلك كانت أغلبية "داليماس" تعتمد في بقائها أثناء مرحلة القصف إبان الأزمة (٢٣ مارس - ٩ يونيو ١٩٩٩)، على مجموعة من الشيوعيين السابقين المتشددون (شيوعيو إيطاليا)، الذين كانوا يعتبرون تدخل الـ "ناتو" عدواناً إمبريالياً.

في مثل تلك الظروف، فإن حقيقة تمسك إيطاليا بخط الـ "ناتو" الرسمي خلال الأعمال العسكرية، كانت تعبيراً عن شجاعة سياسية، رغم أنها أظهرت شجاعة كذلك

فى إبعاد البلاد- كما فعلت اليونان - عن سياسة أدت فى النهاية، عبر تصعيد غير مخطط للقوة، إلى قيام القوات الجوية للولايات المتحدة بقصف بلجراد. كان "دينى" قد صرح فى يونيو ١٩٩٨ بأن تدخل الـ "ناتو" دون تفويض من الأمم المتحدة كان أمراً مستحيلاً. بالرغم من ذلك، لم تعترض على القصف الذى بدأ دون تكليف من الأمم المتحدة، بعد أن رفض الصرب مشروعاً برعاية الولايات المتحدة لتسليم كوسوفو لقوة تنفيذ مدنية يعينها الـ "ناتو" تقوم بالإشراف على انسحاب الصرب من المنطقة المتنازع عليها، ثم تجرى استفتاء على الاستقلال بعد ذلك. وكما كانت إيطاليا تعرف جيداً، فإن مشروع الولايات المتحدة كان بمثابة وعد بتحول تدريجى إلى الاستقلال مادام الألبان يمثلون أغلبية كبيرة من السكان المحليين، وكان جيش تحرير كوسوفو، فى غياب الشرطة الصربية، قادراً على فرض إرادته على المجتمع المحلى. كانت إيطاليا تفضل المزيد من المباحثات بهدف إقناع بلجراد لاستعادة درجة من الحكم الذاتى الذى كانت تتمتع به كوسوفو بين ١٩٧٤ و ١٩٨٩، مع ضمان الحقوق الإنسانية للأقلية الصربية. على مدى مرحلة القصف إبان الأزمة، أبقى إيطاليا على سفارتها قائمة تعمل فى بلجراد، وكانت هى الدولة الوحيدة من دول حلف شمال الأطلسى الذى فعلت ذلك.

كان دافع إيطاليا لذلك أن تظهر أنها كانت "مواطناً صالحاً" بين أعضاء الـ "ناتو"، وأن تؤكد استمرارها فى القيام بدور قيادى فى المنظمة.

سوف يتوقف المؤرخون الدبلوماسيون طويلاً عند هذه النقطة فى المستقبل فى المستقبل بالتاكيد، ولكن التعليقات العامة لصناع السياسة الإيطالية تترك مجالاً للشك. قال "دينى" إن إيطاليا جزء من التحالف، وبالتالي لا تستطيع أن تتخلى عن مسؤوليتها. كان هناك خمسة عشر عضواً يؤيدون التدخل: "النأى بأنفسنا كان يمكن أن يكون بادرة مثيرة". فى مجلس النواب - Chamber of Deputies قال "داليمبا" فى ٢٦ مارس ١٩٩٩ إن إيطاليا "بعزل نفسها عن حلفائها فى الـ "ناتو" لن يكون لديها فرصة للمشاركة فى حل سلمى للصراع"، وأضاف فى مقابلة وكتاب (نشر) مع الصحفى "فيدريكو رامپيني - Federico Rampini" أن إيطاليا كانت مضطرة "لتنفيذ المهمة التى أسندها الـ "ناتو" لها، وهى بالتحديد الإسهام فى استقرار البحر الأبيض والبلقان"، كما أنها كان يمكن أن تبدو "دولة شقاق ثانية لو أنها لم تشارك" (١٤).

لا بد من الإشارة إلى أن المشاركة الإيطالية كانت ضئيلة: معظم الضربات الجوية انطلقت من أفيانو - Aviano شمال شرقى إيطاليا، والمؤكد أن عمليات الـ "تاتو" القتالية كان يمكن أن تتعثر لو لم تسمح إيطاليا للطائرات الأمريكية باستخدام مجالها الجوى، معنى ذلك أن الأحداث لم تكن لتجرى على النحو الذى جرت عليه. رفض السماح للقاذفات الأمريكية باستخدام المجال الجوى الإيطالى كان يعنى التخلّى عن أربعين عاماً من السياسة الخارجية. انطلاقاً من موقف متعقل، واقتناعاً بأن الـ "تاتو" كان كياناً مهماً فى بنية الأمن بعد الحرب الباردة، رضيت إيطاليا، مقنعة نفسها، بالقيام بالمساعدة فى "إعداد الطبخة"، وتعهد "العملية قوس قزح" (Operation Rainbow) وتوزيع المعونات الإنسانية على عشرات الألوف من المهاجرين الألبان الذين فروا إلى مقدونيا واليونان المجاورتين هرباً من القتال وعمليات التطهير العرقى.

هذا الموقف السلبي نوعاً ما، كان وراءه ضعف عسكري، إذ بالرغم من التهديدات المتزايدة للأراضى والمصالح الإيطالية التى كان يمثلها انتهاء فترة الحرب الباردة، كانت الأزمة السياسية-الاقتصادية تعنى أن الإنفاق على الدفاع والشئون الخارجية، والذى كان ضعيفاً بالفعل، كان يزداد ضعفاً وتآكلاً. من بين الدول الأوروبية الأربعة، كانت فرنسا وبريطانيا هما الأكثر إنفاقاً على الدفاع فى الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٤، كلاتهما كانت تنفق نحو ٣٧ بليون دولار فى السنة. ألمانيا استثمرت نحو ٣٥ بليون دولار. إيطاليا أنفقت نصف ذلك المبلغ تقريباً: ١٧,٥ بليون دولار، وهو ما يقدر بـ ٢٪ من إجمالي الناتج المحلى^(١٥).

إننا نورد هذا الرقم هنا ليس لأنه منخفض، وإنما لأنه مرتفع نسبياً. ظل إنفاق إيطاليا على الدفاع منخفضاً على مدى باقى عقد التسعينيات، ثم انخفض أكثر مع ارتفاعات عارضة، كنسبة من الناتج المحلى منذ ذلك؛ واليوم، تنفق إيطاليا ما قيمته ١,١٪ من ناتجها المحلى على الدفاع، وتتفق نقداً أكثر قليلاً مما كانت قبل خمسة عشر عاماً.^(١٦) نقص الإنفاق، أحد الأسباب المهمة وراء ضعف مشاركة إيطاليا فى مهمة الـ "تاتو" فى أفغانستان التى تم الاتفاق عليها فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

ليس لدى إيطاليا العتاد الذى يمكنها من القيام بدور كبير فى مثل حالة أفغانستان، وبالرغم من ذلك وعدت فى ديسمبر ٢٠٠٩، استجابة لسياسة الرئيس "أوباما" بزيادة حجم نشر القوات، بأنها سوف تضيف ألف جندي إلى قواتها المشاركة، بحلول أكتوبر ٢٠١٠، ليصبح لها نحو ٢.٧٠٠ جندي فى أفغانستان. حتى مع ذلك، لن تعتبر إيطاليا عضوا ندا أو مساوياً فى التحالف، إلا إذا استثمر زعمائها فى الدفاع أكثر من ذلك بكثير.

باستخدام لغة الإدارة، يمكن أن نقول: إن إيطاليا وجدت مصدراً خارجياً لوظيفتها الأمنية، وعلى خلاف أى شركة أخرى تبحث عن مصادر خارجية، لا تستطيع برغم ذلك تغيير المتعهد حسب النتائج. على إيطاليا أن تقبل بما يرى المتعهد أنه أفضل ممارسة حتى وإن كانت مقتنعة بأن الولايات المتحدة على خطأ. أثناء أزمة كوسوفو، من الانصاف أن نقول إن ذلك هو ما حدث بالفعل. لا عجب كبيراً إذن أن نجد إيطاليا تؤيد قيام الاتحاد الأوروبي بدور أكبر فى مسائل الدفاع، فذلك من شأنه أن يضع الإيطاليين أمام خيارات أخرى، إلى جانب تقوية الهوية الأوروبية.

• السياسة الخارجية فى عهد "برلسكونى":

الاستمرارية والتغير. ٢٠٠١ - ٢٠٠٨.

منذ مايو ٢٠٠١، وانتلاف اليمين بقيادة "سيلفيو" برلسكونى هو القوة السياسية المسيطرة. فى ذلك الشهر، هَزَمَ ائتلاف بيت الحريات - House of Freedams التابع له، (المكون من التحالف القومى (AN) وتحالف الشمال (LN) والحزب الديمقراطى المسيحى وهو ينتمى إلى اليمين الوسط، واتحاد الديمقراطيين المسيحيين، بالإضافة إلى "الأمم يا إيطاليا - Froza Italia"، هَزَمَ ائتلاف شجرة الزيتون (Ulivo)، ووصل إلى السلطة، وكما كان متوقعاً، لم تكن حكومة "برلسكونى" مستقرة، وشهدت انقسامات أكثر من مرة وسط جو من الشجار والمشاحنات.

بقت هذه الحكومة مسيطرة على البرلمان بالرغم من ذلك، إلى أن أزيحت فى انتخابات بقيادة "رومانو پرودى" العائد من منفاه فى بروكسل، مرة أخرى على رأس

انتلاف شجرة الزيتون (Ulivo)، (هو نفسه تحالف من عدة أحزاب) ويقايا أحزاب يسارية بما فيها "إعادة التأسيس الشيوعي" و "شيوعيو إيطاليا"، الذين دخلوا كلهم الحكومة الجديدة. كان الفارق بين الكتلتين المتعارضتين بضع ألوف قليلة من الأصوات، وكان على "برودي" أن يعتمد غالباً على عدد قليل من أعضاء مجلس الشيوخ لكي يحقق أغلبية. بقت حكومة "برودي" في السلطة أقل من عامين كما كان متوقعاً، وفي إبريل ٢٠٠٨ كان "بيرلسكوني" في قصر شيجي - Palazzo Chigi (مقر رئيس الوزراء) مرة أخرى، على رأس واحدة من أكثر حكومات إيطاليا استقراراً في تاريخها الحديث إلى اليوم. كان الجزء الرئيسي من الحكومة هو الحزب الجديد "شعب من أجل الحرية - Popolo della libertà" الذي تشكل من اندماج "Forza Italia" (إلى الأمام يا إيطاليا) والـ "AN" (التحالف القومي). هذا الحزب متحالف مع الـ LN (تحالف الشمال) الذي عدل من مواقفه المتطرفة واتخذ موقفاً قوياً من الهجرة وعاد إلى نفس المستوى من الشعبية التي كانت له في ١٩٩٦؛ وليس من قبيل المبالغة أن نشبه التحالف القومي (LN) بالاتحاد المسيحي الاجتماعي البافاري، الحزب اليميني الذي يتبنى القيم البراجوازية التقليدية ويمثل منطقة معينة من البلاد فحسب، وبالرغم من ذلك فإنه عازم على أن يكون أحد أحزاب الحكومة ويمارس سلطات بعيدة المدى.

هل هي قطيعة مع أوروبا؟

كثيراً ما كان "برلسكوني" عرضة للاتهام سواء أثناء رئاسته للحكومة ما بين ٢٠٠١-٢٠٠٦ أو الآن، بتغيير السياسة الخارجية الإيطالية جذرياً؛ وهناك في الصحف الإيطالية الأكثر ليبرالية زعم واسع بأنه ومن معه من الوزراء غير أوروبيين الهوى، وبأنهم ينتمون إلى المحافظين الجدد، وبأنهم مصدر إرباك دولي. "برلسكوني" نفسه، الخبير بصناعة الصورة الذهنية مثل أي سياسي، والذي تعتمد شعبيته على قدرته غير المنكرة على إقناع الشعب الإيطالي بقيادته، "برلسكوني" يسعده أن يساير روايات الإعلام عنه بأنه "مجدد" في مجال السياسة الخارجية (والداخلية) وأنه يهز المؤسسة التقليدية.

الحقيقة أنه يبدو في الحالتين أكثر محافظة على السياسة التقليدية أكثر منه راديكالياً. جنور هذا الاتهام بالراديكالية في السياسة الخارجية (البعض يراه متشككاً أوروبياً) تعود إلى ذلك الموقف الملتبس الذي يتخذه تجاه الاتحاد الأوروبي هو وبعض وزرائه الرئيسيين، وبخاصة "جوليو تريمونتي - Giulio Tremonti" وزير المالية، و"أنطونيو مارتينو - Antonio Martino" وزير الدفاع، في المراحل الأولى من إدارته في ٢٠٠١-٢٠٠٦. هذه المواقف والتوجهات أدت في الأسبوع الأول من يناير ٢٠٠٢ إلى استقالة وزير خارجية "برلسكوني" "ريناتو رجييرو - Renato Ruggiero"، وهو صاحب خبرة دولية كبيرة، إذ كان رئيساً لمنظمة التجارة العالمية بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩ (سيصبح المستشار الخاص لـ "رومانو پرودي" في الشئون الخارجية بين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨). كان "برلسكوني" مضطراً لدمج حقيبة الخارجية مع رئاسة الحكومة لعدة أشهر قبل أن يسلمها لـ "فرانكو فراتيني - Franco Frattini".

مع الإدراك المتأخر لهذا الأمر، كان الغضب العارم الذي أحدثه يبدو طفولياً، وكان "برلسكوني" قد وصفه بأنه "مسرحية سياسية" وكان على الأقل محقاً في ذلك. "ماذا يتبقى من النزعة الأوروبية - Europeanism"، بدون رجييرو؟ "هكذا كان يتباكى أحدهم في صحيفة "لا ريببليكا La Repubblica" اليسارية، قبل أن يغمز بأن هدف "برلسكوني" الرئيسي كان مجرد الزهو والخيلاء الفارغة والرغبة في الاستئثار بالأضواء عن طريق مضاعفة ظهوره على المسرح العالمي^(١٧). كان "رجييرو" شخصية محترمة، ولكنه لم يكن "جان مونييه - Jean Monnet". على مدى معظم العام ٢٠٠٢ كانت الطبقات التي لا تكف عن الثرثرة في روما لا تتحدث إلا عن ضياع صدقية إيطاليا في أوروبا، وعن توجه حكومة "برلسكوني" الجديد المتشكك في أوروبا؛ وكما كان "أوزفالدو كروتشي - Osvaldo Croci" يقول عن وعى أن حكومة "برلسكوني" ما بين ٢٠٠١-٢٠٠٦ كانت "أكثر صراحة وحسماً في تعاملها مع بروكسل وشركائها الأوروبيين من الحكومات السابقة، فإن تلك حقيقة ولكنها ليست معادية للنزعة الأوروبية تماماً^(١٨).

كانت حكومة "برلسكوني" تتهم أحياناً بأنها تُغلبُ أولوياتها القومية المباشرة على تبني أهداف أوروبية كبيرة. "تريمونتي" و "برلسكوني" اللذان كانا يريدان إطلاق

سياسة اقتصادية أكثر توسعية، وضعا هدف استحواذ حقيقى نتيجة تراخى اتفاقية الاستقرار والتنمية فى دول الاتحاد الأوروبى، لكى يكون لديهما مساحة للمناورة فيما يتعلق بالميزانية، فإيطاليا التى تم قبولها فى منطقة اليورو بالرغم من دينها الداخلى المتضخم، والتى أفادت إلى حد كبير من اقتراب معدلات الفائدة على سندات الحكومة من المعدلات الألمانية، كان من المفترض، فى مقابل ذلك، أن تضغط مديونيتها إلى أقل من ١٠٠٪ من إجمالى الناتج المحلى بحلول العام ٢٠١٠.

فى خريف ٢٠٠٣، استغلت إيطاليا كون فرنسا وألمانيا كانتا تواجهان خطر فرض عقوبة عليهما من قبل الاتحاد بموجب شروط الاتفاقية، كما استغلت حقيقة أن مؤتمر الحكومات الذى كان يجرى مفاوضاته لتعديل مسودة ما سوف يصبح الدستور الأوروبى، استغلت إيطاليا فرصة إجراء ذلك أثناء دورة رئاستها للاتحاد، لشن هجوم كاسح على "عدم المرونة" المزعومة للاتفاقية، التى تقيد حركة أعضاء منطقة اليورو فى الإنفاق التعويضى (deficit spending)، وربما تتصور تغريم الدول الأعضاء لتجاوزها الحدود المسموح بها. فى نهاية ٢٠٠٣، صوت أغلبية وزراء مالية الاتحاد، وفى مقدمتهم "تريمونتى" ضد عقاب فرنسا وألمانيا، بالرغم من أن العجز لديهما (والذى كان أكثر من ٤٪ من إجمالى الناتج المحلى) كان قد تخطى الحدود المسموح بها. هكذا استعادت الحكومات الوطنية، فى الواقع، الحق المطلق فى جعل الأجيال القادمة تتحمل تبعات أهواء ورغبات الأجيال الحالية. على مدى الفترة المتبقية من إدارة "برلسكونى" الأولى، كانت نسبة الدين إلى إجمالى الناتج المحلى قد بدأت فى الصعود ثانية، وعلى حساب سياسات مالية غير شعبية، أبطأت وزارة "برودى" (٢٠٠٦-٢٠٠٨) الخلل لفترة قصيرة؛ ولكن تحت تأثير الكساد العالمى، بدأت النسبة فى الصعود مرة أخرى والمتوقع أن تصل، وربما تتخطى، نسبة ١٢٠٪ من الناتج المحلى بحلول انتخابات ٢٠١٣.

بالطبع، ليست إيطاليا هى المنتهك الوحيد فى المجال المالى داخل الاتحاد الأوروبى، فمع زيادة حدة الكساد تسمح كثير من دول منطقة اليورو الأخرى بوصول ديونها الوطنية المحلية إلى المستويات الإيطالية تقريباً. بالرغم من ذلك، من الإنصاف أن نقول إن هدف الإسهام فى الاستقرار الاقتصادى للاتحاد الأوروبى فى عهد

"برلسكونى" كان يأتى تالياً لحاجة الحكومة الإيطالية المباشرة لى لا تحمل الناخبين تضحيات أكثر.

مع ذلك، سيكون من الخطأ الاعتقاد أن إيطاليا تحت حكم "برلسكونى" قد توقفت عن وضع الأهداف الأوروبية النبيلة فى القلب من سياساتها الخارجية. رئاسة إيطاليا للاتحاد فى النصف الثانى من ٢٠٠٢، التى بدأت بإحديث "برلسكونى" الذى سخر فيه من حرس معسكرات الاعتقال أمام البرلمان الأوروبى، واجه مهمة الحصول على موافقة الدول الخمسة عشرة الأعضاء على مسودة مشروع دستور الاتحاد الذى أسفر عنه الاجتماع برئاسة الرئيس الفرنسى السابق "فاليرى چيسكار- ديستان". كان كثير من السياسيين الإيطاليين البارزين، من بينهم رئيسان للحكومة، چوليانو أماتو -Giuliano Amato و "لامبرتو دينى - Lamberto Dini و چيان فرانكو فينى -Jianfranco Fini زعيم التحالف القومى (AN)، كانوا قد قاموا بدور مهم فى أنشطة الاجتماع، وحصل دستور الاتحاد على دعم حزبى داخل النخبة السياسية الإيطالية.

فشلت الرئاسة الإيطالية فى الحصول على موافقة الدول الأخرى حتى ديسمبر ٢٠٠٢، ويمكن إرجاع هذا الإخفاق إلى حماقة "برلسكونى" أثناء المفاوضات، والمؤكد أن الرئاسة الأيرلندية التالية لرئاسة إيطاليا قد قامت بعمل أكثر كفاءة وحرفية؛ إلا أن سبب الفشل كان رفض إسبانيا وپولندة التوقيع حتى تحسلاً على اتفاق لا يقلل من قوتها التصويتية فى مجلس وزراء الاتحاد وهو جهازه التشريعى المركزى؛ ولو أن إيطاليا كانت فى وضع مشابه لوضع إسبانيا وپولندة، فالمؤكد أن ذلك كان سيجعلها تعقد صفقة تسوية من أجل الوحدة الأوروبية، سواء أكان "برلسكونى" فى السلطة أو لم يكن.

أثناء فترة الرئاسة الأولى فى النصف الأول من ٢٠٠٤، حدث أن حاول "فراتينى"، وزير الخارجية، أن يتحدث بلهجة شديدة حول بعض التعديلات التى كانت إيطاليا تريد إجراؤها على النص. أبلغ "فراتينى" البرلمان الإيطالى فى شهر إبريل بأنه لن يقبل أى حل يبقى على حقوق النقض الوطنية فى مجالات مثل العلاقات الخارجية وعملية تعديل الدستور وفرض الضرائب؛ وتحت ضغط من الفاتيكان، كانت إيطاليا تريد أيضاً أن

تبدأ ديباجة الدستور بإشارة إلى "الجنور المسيحية" لأوروبا؛ ولكن "فرايتنى" وبرلسكونى" تراجعا عشية انعقاد قمة الاتحاد الحاسمة فى منتصف يونيو ٢٠٠٤ عن جعل تلك التفضيلات "خطوطاً حمراء". قال "فرايتنى" - والعبارة هنا تلخص موقف إيطاليا من الوحدة الأوروبية- "خطنا الأحمر هو أن نقول "لا" لتفشى حق النقض الفورى، وأن نقول "نعم" للقيم والمبادئ". لم يهددا بإحباط المعاهدة ككل إلى أن حققا ما كانا يريدان، وعلى خلاف كل دول أوروبا الأخرى تقريباً، مازالت إيطاليا تعزف من نوتة موسيقية أوروبية المظهر، تصدر عنها من وقت لآخر نغمات تبدو متفجرة، إلا أن تلك الزلات استثناء أكثر منها قاعدة.

الحقيقة أنه ربما يكون من الصحيح القول إن الضعف الحقيقى فى وضع إيطاليا بالنسبة لأوروبا، ليس تشكك برلسكونى"، وإنما هو بالأحرى تمسكها بتصور عن الاتحاد الأوروبى عفا عليه الزمن: "إن رؤية لأوروبا تم تصورها فى الأربعينيات ليست بالضرورة هى الأنسب لأوروبا مكونة الآن من نحو ثلاثين دولة" (١٩).

• الخلاف حول العراق وعواقبه

"أكبر دليل" يقدم عادة على أن "إدارة برلسكونى" (٢٠٠١-٢٠٠٦) كانت أقل أوروبية من الحكومات السابقة، هو دعمها المنحاز للولايات المتحدة تحت رئاسة "جورج دبليو بوش"، إبان الأزمة العراقية (٢٠٠٣) مثل "توني بليز" فى المملكة المتحدة كان "برلسكونى" هدفاً لانتقادات حادة فى بلاده، سواء بسبب إعجابه الشخصى بالرئيس الأمريكى، أو استعداد حكومته لدعم مغامرة الولايات المتحدة فى العراق معنوياً (ومادياً بدرجة ما)، وهى المغامرة التى لم تحظ بشعبية لدى رأى العام الأوروبى (والإيطالى). كانت إيطاليا إحدى دول "مجموعة الثمانية" فى الاتحاد الأوروبى، التى وقعت فى الثلاثين من يناير ٢٠٠٣ رسالة إلى صحيفة "وول ستريت جورنال" - Wall Street Journal تؤيد موقف الولايات المتحدة من العراق (وبالتالى تنأى بنفسها عن المعارضة الفرنسية- الألمانية للأمريكيين داخل الأمم المتحدة). لم تشارك إيطاليا فى غزو العراق ولكنها أسهمت بقوة "خدمات إنسانية" فى أعقاب الغزو، واستمرت فى

المشاركة حتى بعد أن أودت عملية انتحارية في نوفمبر ٢٠٠٣ بتسعة عشر من جنودها في الناصرية شمالي العراق، حيث كانت القوة الإيطالية متركزة.

ينبغي ألا يندعش أحد لموقف "برلسكوني" من العراق، إذ كان من الممكن بالطبع أن يتخذ المعتدلون من يسار الوسط المعارض سياسة مماثلة لو أنهم كانوا في السلطة، وهم الذين سارعوا بتوجيه الاتهامات لإدارة برلسكوني بالخنوع للولايات المتحدة والإضرار بالوحدة الأوروبية. إن أحد أهداف هذا الفصل من الكتاب هو تأكيد أن إيطاليا، تاريخياً، لم تكن تعتبر التزامها بالوحدة الأوروبية والشراكة الأطلنطية شأناً حصرياً متبادلاً. العكس تماماً. كلما كانت فرنسا، كما في هذه الحالة، تحاول تعبئة أوروبا ضد الولايات المتحدة، كانت إيطاليا تأخذ جانب الأمريكيين باستمرار، وعليه فإن سياسة "برلسكوني" بخصوص العراق لم تكن تغييراً جذرياً في توجه السياسة الخارجية الإيطالية.

كانت، لسبب آخر، فعلاً دالاً على الاستمرارية. كانت إيطاليا تخشى نشأة "حكومة إدارة" للسياسة الخارجية الأوروبية. كان لدى السياسة الفرنسية الألمانية في الأشهر السابقة على غزو الولايات المتحدة للعراق في مارس ٢٠٠٣، كان لديها الإمكانيات لشق منظمة حلف شمال الأطلنطي (الـ "ناتو") إلى قسمين، إلا أن إيطاليا كان يقلقها أن مثل تلك السياسة سوف تتركها وهي "قابضة على حفنة من الذباب"، كما تقول عبارة إيطالية موحية. إيطاليا مدركة تماماً أن برلين وباريس كان عليهما أن يتكلما باسم أوروبا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وربما لاستمالة لندن إلى بعض القضايا الرئيسية. بهذا الخصوص فإن مصالحها أقرب إلى مصالح "أوروبا الجديدة" أكثر مما هي إلى مصالح "أوروبا القديمة". ما حدث هو أنه في النصف الأول من ٢٠٠٤، عندما نظمت حكومة "بليز" ما كان يخطط ليكون لقاءات منتظمة بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ما حدث هو أن إيطاليا تزعمت حملة كاسحة مكونة من قوى المرتبة الثانية في الاتحاد الأوروبي وبخاصة بولندا، لكي توقف انطلاق الخطة^(٢١). ومثلما كانت مصرّة على ألا تُسبَّغ من مجموعة الخمس (G-5) في ١٩٧٥، تظل إيطاليا أيضاً شديدة الحساسية تجاه أي محاولة من قبل دول الاتحاد الأوروبي الأكثر اجترأ على الإيحاء بأن كل دول الاتحاد متساوية إلا أن بعضها أكثر مساواة من الآخرين.

• مكان إيطاليا فى العالم.

تعكس هذه الحساسية حقيقة مهمة، وهى أن مكانة إيطاليا فى العالم ليست أقل من مكانة فرنسا وألمانيا. أحد أهداف الاستحواذ التى تسعى الدبلوماسية الإيطالية بقوة لتحقيقها، على مدى العقدين الأخيرين، هو ضمان ألا يتم أى إصلاح فى مجلس الأمن الدولى (UNSC) يكون من شأنه رفع مرتبة ألمانيا إلى مستوى الأعضاء الدائمين إلى جانب فرنسا وبريطانيا. إيطاليا لا توافق على أن يكون لبريطانيا وفرنسا عضوية دائمة وحق النقض (Veto)، لمجرد أنهما كانتا من بين المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية، وهى تعارض بقوة أن تحصل ألمانيا على المكانة التى قد يحققها لها المقعد الدائم. ما تفضله إيطاليا هو أن يكون للاتحاد الأوروبى مقعد واحد يتبنى من خلاله سياسة خارجية واحدة؛ وحيث إن ذلك ليس من المرجح أن يحدث فى القريب العاجل، شغلت إيطاليا نفسها منذ منتصف التسعينيات لإحباط المحاولات الكثيرة التى تقوم بها ألمانيا واليابان والهند والبرازيل للحصول على العضوية الكاملة، كما تتبنى خطاً بديلاً لزيادة فرص الوصول إلى مجلس الأمن الدولى. كانت إيطاليا العضو الأكثر نشاطاً بين مجموعة من الدول المؤثرة (نادى القهوة - Coffee Club) التى تضم كلا من إسبانيا وكندا والمكسيك والأرجنتين وتركيا وباكستان ومصر وكوريا الجنوبية، وكلها تشارك إيطاليا هواجسها - وذلك لأسباب واضحة - حول رفع مرتبة الدول الأربعة السابق ذكرها فى مجلس الأمن الدولى. ليست قصة غيرة أو بحث عن مكانة، فإيطاليا فى السنوات الأخيرة مشارك بارز فى مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أكثر من فرنسا أو ألمانيا، وهى سادس أكبر مساهم فى موازنة المنظمة الدولية وتزودها بعدد هائل من كبار المسؤولين. فى يوليو ٢٠٠٦، وفى أعقاب صراع الحدود بين "حزب الله" وإسرائيل، قامت إيطاليا بدور قيادى فى تنظيم قوة الـ "UNIFIL"، (مهمة السلام التابعة للأمم المتحدة) لمراقبة المنطقة الواقعة بين لبنان وإسرائيل. هذا القرار الذى اتخذته حكومة "برودى"، وتم الترحيب به مبكراً، كدليل على توجه جديد للسياسة الخارجية الإيطالية، ادعته لنفسها حكومة "برلسكونى". إيطاليا تريد أن تعترف الأمم المتحدة بإسهامها المميز بالخبرة والمال.

فى ٢٠٠٥، تقدم "كوفى أنان - Kofi Annan"، سكرتير عام الأمم المتحدة آنذاك، بمشروعين بديلين لإصلاح نظام العضوية فى المنظمة الدولية. النموذج الأول كان يقترح زيادة عدد الأعضاء الدائمين من خمسة إلى أحد عشر، من المقاعد الستة الجديدة، سيكون هناك مقعدان لآسيا، ومقعدان لأفريقيا، وواحد لأوروبا، وواحد لأمريكا اللاتينية. النموذج الثانى، وكان من وحي أفكار إيطاليا سابقا، يقترح زيادة حجم مجلس الأمن الدولى من خلال وضع استراتيجية جديدة للأعضاء غير الدائمين، بأن يشغلوا المقعد لمدة أربع سنوات بدلا من سنتين، ثم يعاد انتخابهم^(٢٢). سيكون على تلك الدول أن تلتزم بمعايير عدة (احترام حقوق الإنسان، المشاركة فى أنشطة الأمم المتحدة، ... إلخ) تحت النموذج الأول، كان مجلس الأمن سيصبح مكوناً من أحد عشر عضوا دائمين (خمس لهم حق النقض) وثلاثة عشر عضوا غير دائمين. النموذج الثانى كان يتصور أن يكون المجلس مكوناً من خمسة أعضاء دائمين لهم حق النقض، وثمانية مقاعد تجدد كل أربع سنوات، وأحد عشر عضوا لمدة عامين بشكل دورى.

كلا النموذجين تم رفضهما. الألمان واليابانيون والبرازيليون والهنود كونوا مجموعة الأربعة (G4) للدفع بقضيتهم وهى العضوية الدائمة، وتزعمت إيطاليا تشكيل مجموعة باسم "متحدون من أجل التوافق - United for Consensus" مع باقى أعضاء "نادى القهوة"، وذلك لتنسيق جهود المعارضه لآية زيادة فى عدد المقاعد الدائمة. حتى الآن، جهود إيطاليا لإحباط مقترحات مجموعة الأربعة ناجحة. إصلاح مجلس الأمن الدولى يعطى مؤشرات جيدة على ما تستطيع إيطاليا أن تفعله عندما تقرر الدفاع موقفها، ولعلها أهم لحظات إيطاليا فى السنوات الأخيرة، التى تحدد فيها هدف حياة، وإن كان سلبياً، وتعبئة كل جهودها الدبلوماسية للحصول عليه؛ ومن الجدير بالتاكيد أن هذه السياسة قد وحدت الحكومتين اليمينيتين، برئاسة "براسكونى" وائتلاف يسار الوسط برئاسة "برودى".

الصراع بخصوص مجلس الأمن يمكن أن يكون علامة على تملل إيطاليا لوضع المرتبة الثانية التى تجد نفسها فيه: والواقع أنها تتساءل: "لماذا نعتبر أقل من ألمانيا؟"، كما أن زعماءها بالمثل قد ضاقوا ذرعاً باعتبارها أقل من فرنسا. فى السنوات

الأخيرة، وبدرجة كبيرة منذ انتخاب حكومة "برلسكوني" في ربيع ٢٠٠٨، تنتهج إيطاليا سياسة أكثر نشاطاً في البحر الأبيض - سياسة تضعها، عرضاً، في منافسة مع فرنسا التي أفادت سياساتها المتوسطة من ارتفاع مستوياتها منذ انتخاب الرئيس نيكولا ساركوزي".

هناك عدة أسباب وراء هذه السياسة. أحدها القلق بشأن الهجرة. في مدى أقل من عشرين سنة، تحولت إيطاليا من مجتمع أحادي الثقافة إلى مجتمع متعدد الثقافة. نحو ٧٪ من المقيمين في إيطاليا الآن قادمون من الخارج وبخاصة من دول المغرب التي تعتبر المصدر الرئيسي. كانت الهجرة من شمال أفريقيا سبباً في الكثير من المأسى الإنسانية، حيث تحمل القوارب الصغيرة أعداداً كبيرة من اليائسين الراغبين في الهجرة، فاتحة الباب أمام تجار البشر الذين يستغلون بؤس وآمال الأفارقة الذين يوبون الفرار إلى أوروبا. هناك سبب آخر وهو النفط، حيث لشركة إيني "ENI" الإيطالية المتعددة الجنسية دور كبير في تنمية بترول ليبيا واحتياطي الغاز لديها، كما أنها مستثمر كبير في منطقة بحر قزوين. هذه الحقيقة تفسر إلى حد كبير مغازلة ليبيا الطويلة المجاملة لتركيا، والتي تدعم موقف فرنسا. في يونيو ٢٠٠٨، وقعت إيطاليا "اتفاقية شراكة معززة" مع مصر التي يعقد الطرفان بموجبها اجتماعات قمة سنوية يرأسها دورياً رئيس وزراء الدولتين لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك (٢٣).

بالرغم من هذا الاهتمام بالعالم الإسلامي، حرصت إيطاليا على عدم الانحياز ضد إسرائيل، وما حدث أنه أثناء الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة ضد قطاع غزة، أن قامت القيادة الإيطالية بمن فيها عدد من الفاشست السابقين، بتأكيد حق إسرائيل في التصدي للإرهاب الفلسطيني. كان "ماسيمو داليمو - Massimo D'Alema" وزير الخارجية السابق في حكومة "برودي" (٢٠٠٦-٢٠٠٨) كان المسئول الإيطالي الكبير الوحيد تقريباً، الذي أدان إسرائيل لإساعتها استخدام تفوقها العسكري، تحاول إيطاليا جاهدة أن تبقى صديقة لكل الأطراف في البحر الأبيض، كما تبسط نفوذها في المنطقة على نحو تدريجي. بشكل عام تحقق إيطاليا نجاحاً في هذا المضمار وتعول على القيام بدور أكبر مما قامت به في تلك المنطقة الجغرافية شديدة الحساسية.

باختصار، يمكن القول إن حكومة "برلسكوني"، بصرف النظر عن كونها بعيدة عن السمعة الدولية الحسنة، تسير على خطى الحكومات الإيطالية السابقة. إيطاليا تسعى لتحقيق مصالحها بشكل غير مباشر، وتعمل على تعزيز المؤسسات الدولية والإقليمية التي تضمن رخاها وأمنها، وهي أكثر استعداداً، من معظم الدول، لأن تدفع ثمناً من مكانتها وسيادتها لكي تظل تلك المؤسسات متماسكة. في الوقت نفسه، لا تريد الدولة أن تكون مستبعدة، وهي قادرة على تأكيد حضورها بإصرار مدهش عندما تشعر بالتجاهل. سياسة إيطاليا الخارجية حالة دراسية عن فطنة وهواجس قوة من الدرجة الثانية.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

• بالإنجليزية

أفضل مصدر للمقالات المكتوبة بالإنجليزية والتي تقدم المنظور الإيطالي للسياسة العالمية هو مجلة "إنترناشيونال سبكتاتور - International Spectator"، ربع السنوية، التي تصدر عن معهد الشؤون الدولية - Istituto Affari Internazionali، في روما، وفيما يلي عناوين بعض الكتب أو المجموعات الحديثة التي تتناول جوانب السياسة الخارجية الإيطالية:

- Carboni, Maurizio, ed. *Journal of Modern Italian Studies* 13, no. 1 (2008). Special edition: "Beyond the Three Circles: Italy and the Rest of the World."
Daedalus 130, no. 2 (spring 2001). Special edition: Italy: Resilient and Vulnerable, vol. 1, "The European Challenge."
Fabbrini, Sergio, and Simona Plattoni, eds. *Italy in the European Union: Redefining National Interest in a Compound Policy*. Lanham MD: Rowman & Littlefield, 2008.
Gardner, Richard N. *Mission Italy: On the Front Lines of the Cold War*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2005.
Smith, Timothy E. *The United States, Italy and NATO, 1947-1952*. New York: St. Martin's Press, 1991.

• بالإيطالية

- Craveri, Piero, and Antonio Varsori, eds. *L'Italia nella costruzione europea: Un bilancio storico (1957-2007)*. Milan: Franco Angeli, 2009.
Nuti, Leopoldo. *La sfida nucleare: La politica estera italiana e le armi atomiche*. Bologna: Il Mulino, 2007.
Varsori, Antonio. *L'Italia nelle relazioni internazionali dal 1943 al 1992*. Rome: Laterza, 1998.

الفصل الثانى عشر

بولندا وأوروبا الشرقية

السرديات التاريخية والعودة إلى أوروبا

(كرزيسstof بوبينسكى)

Krzysztof Bobinskiy

يتذكر سير "بيتر إنج - Peter Inge" قائد الجيش البريطانى فى الراين، أن جواسيسه، عندما سقط جدار برلين فى ١٩٨٩، معلناً انتهاء الحرب الباردة، جاءوا إليه وتحلقوا حوله وسألوه: "الآن، وقد انتهى كل شيء، من ذا الذى تريد أن نضع أعيننا عليه؟"^(١)، كما يتذكر الجنرال أنه طلب منهم أن ينفضوا الغبار عن خرائط الحرب العالمية الأولى، وأن يحاولوا استكشاف الصراعات القومية التى كانت تغلّى فى أوروبا آنذاك لمعرفة تلك المرشحة، من بينها، للانفجار مرة أخرى. على أية حال، اتضح فيما بعد أن الجنرال كان مخطئاً فيما يتعلق بأوروبا الشرقية. كانت احتمالات الصراع قائمة بالتاكيد، إلا أن الانتقال من أن تكون جزءاً من الإمبراطورية السوفيتية إلى خليط من دول مستقلة تم بهدوء وسلاسة. صحيح أن تشيكوسلوفاكيا انقسمت فى ١٩٩٣ (سلمياً) إلى دولتين هما (جمهورية التشيك وسلوفاكيا) فيما عرف بـ (الطلاق المخلّى)، إلا أن المناهضة التى كان الجنرال يخشى حدوثها فى أوروبا الشرقية كان أن يحدث بالفعل بعيداً فى الجنوب. كان ذلك عندما تمزقت يوغوسلافيا الشيوعية بعد ١٩٨٩ إلى جمهوريات كانت تضمها، ليدخل كثير منها بعد عامين فى حروب ضد بعضها، ولكن تستعيد تلك الحروب المناهضة كل الضغائن والأحقاد والخصومات القديمة. على نحو أشبه بالمعجزة، تطور الوضع فى أوروبا الشرقية على نحو مختلف. بدأ العام ١٩٨٩ بتفتت الإمبراطورية السوفيتية، وظهرت روسيا مرة أخرى كدولة وريثة

للإتحاد السوفيتي مع حد أدنى من فقدان في الأرواح، ولا شيء من الصراع المدني الذي صاحب، مثلاً، انسحاب البريطانيين من الهند في ١٩٤٧؛ والحقيقة أن خروج الإتحاد السوفيتي لم يكن مصحوباً بضجة وإنما بأتين مكتوم كما كان ت. س. إليوت - T.S. Eliot يقول. بعد أربعة قرون من التوسع غرباً، وجدت روسيا نفسها تعود إلى ما وراء حدودها الغربية في القرن السادس عشر، مع اقتصاد مفلس، وترسانة نووية، وفشل ذريع في فهم كيف حدث ذلك كله. في نفس الوقت، وجدت على حدها الغربي ثلوثاً من دول البلطيق الصغيرة (إستونيا و لاتفيا و ليتوانيا) التي كانت قد ضمت إلى الإتحاد السوفيتي في أربعينيات القرن العشرين، وهي تعمل بكل همة لتجهيز شهاداتها الثبوتية كدول مستقلة. بيلاروسيا وأوكرانيا اللتان كانتا جزءاً من الإتحاد السوفيتي كانتا تتحركان في نفس الاتجاه وإن كان على نحو أقل ثقة، أما الدول الأخرى التي لم تكن جزءاً من الإتحاد السوفيتي، ولكنها كانت محتلة وأصبحت جزءاً من الكتلة السوفيتية بعد ١٩٤٥، فإعادت تأكيد استقلالها في النصف الثاني من ١٩٨٩، ثم كانت تنظر بعد ذلك إلى الغرب متطلعة إلى أن يساعدها على التخلص من علاقتها بالإتحاد السوفيتي مرة وإلى الأبد، وأن يقبلها أعضاء في المؤسسات الغربية تماماً: منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) والإتحاد الأوروبي (EU). كانت تلك الدول هي بولنده، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، ورومانيا، وبلغاريا؛ التي كانت في فترة ما بعد الحرب الباردة قد ظلت محتفظة بوضعها كدول منفصلة، وإن كانت تتمتع باستقلالية كثيراً ما كانت تنتهك عن طريق الإملات التي كانت تتدفق عليها من موسكو.

الخرائط التي نفّض عنها جواسيس الجنرال "إنج" الغبار، كشفت عن أوروبا شرقية مختلفة تماماً عن تلك التي نراها في أطالس ما قبل الحرب العالمية الأولى. قبل عام ١٩١٤، كانت المنطقة مقسمة بين ألمانيا البروسية في الغرب، وروسيا القيصرية في الشرق، والإمبراطورية النمساوية-الهنغارية الممتدة إلى البلقان في الجنوب. الحرب العالمية الأولى شهدت سقوط هذه الإمبراطوريات الثلاثة، وظهور مجموعة من الدول الأصغر من بين الانقراض، هي: بولنده، ودول البلطيق الثلاثة (أستونيا و لاتفيا و ليتوانيا) وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا؛ وروسيا السوفيتية

بعد ثورة ١٩١٧ على مسافة أبعد تجاه الشرق. كانت تلك تسوية، يعود الفضل فيها إلى الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون - woodrow Wilson"، الذي أعلن في كلمة له أمام الكونجرس في ١٩١٨ عن نقاطه الأربعة عشرة، التي أرست حق تقرير المصير كمبدأ منظم لأوروبا ما بعد الحرب العالمية الأولى. كانت "معاهدة فرساي - Treaty of Versailles" هي التي وضعت مبدأ "ولسون" هذا موضع التنفيذ. أقرت المعاهدة ميلاد أوروبا شرقية متشظية، مليئة بدول حديثة العهد تميزها مجموعة قوميات أعطتها ثقة شديدة بالنفس. كانت حالة أشبه بحالة ألمانيا والنمسا اللتين كانتا قد هزمتا في الحرب العالمية الأولى، ولكنهما ظلتا مصيرتين على تعويض خسائرها؛ وبالرغم من كوارث وخسائر الحرب الفادحة، فإن هذه الحالة الانتقامية مهدت المسرح لتجديد واستعادة العداءات القديمة في أوروبا بعد فترة لا تزيد عن عشرين سنة تقريباً.

الحرب التي نشبت في ١٩٣٩، دمرت النظام الذي أرسته معاهدة فرساي ومبادئ "ويلسون"، إلا أن الثلاثينيات شهدت كذلك ظهوراً مضطرباً لأنظمة كانت تتزايد سلطويتها في المنطقة، كان أقواها في ألمانيا النازية وروسيا الستالينية، وكذلك في بولندا ودول البلطيق ورومانيا والمجر وبلغاريا. الواقع أن تشيكوسلوفاكيا وحدها كانت هي التي استطاعت الحفاظ على ديمقراطية فاعلة طوال فترة ما بين الحربين.

هذه التطورات السياسية كلها كانت إيذاناً بالصدام الكبير بين القوتين الشموليتين في أوروبا - روسيا السوفيتية وألمانيا - أثناء الحرب العالمية الثانية. معظم دول أوروبا الشرقية انحازت للألمان في الحرب، البولنديون وحدهم هم الذين تعرضوا لهجوم من الألمان في الأول من سبتمبر ١٩٣٩ ليجدوا مقاومة شديدة في الداخل، وكانت لهم قواعد عسكرية في الميدان في كل أوروبا وفي الشرق الأوسط من بداية الحرب إلى نهايتها. هم والتشيك الذين كانوا قد احتلوا قبل بدء الحرب، تحالفوا مع القوى الغربية. انتهت الحرب في ١٩٤٥ بهزيمة كاملة لألمانيا النازية وتوغل روسيا السوفيتية العميق في أوروبا الوسطى في بداية الحرب الباردة. كان ذلك توغلاً في اتجاه الغرب، أبعد مما كان سواء للاتحاد السوفيتي أو روسيا من قبل.

في ١٩٤٥، والجيش الأحمر السوفيتي متمرس في خنادقه على بعد ثمانين ميلاً غربى برلين، شرع الروس في إقامة أنظمة مطواعة لأوامرهم في الدول التي سقطت

على أثر تقدمهم غرباً، ويبدو أن الضغط الصارم لم يكن يفرق بين حلفاء وأعداء فترة الحرب. بين ١٩٤٥ و١٩٤٨ تمكن الشيوعيون الموالون لموسكو من الاستيلاء على الحكم فى أوروبا الشرقية، بينما أُجبر ممثلو الأحزاب الديمقراطية على الصمت أو تم وضعهم فى السجون. بعد ١٩٤٨، حتى الشيوعيين الذين كان "جوزيف ستالين" يعتبرهم غير موالين، إما أعدموا أو سجنوا. تم فرض نظام اقتصادى مركزى خاضع لسيطرة الدولة وبدء سياسة تصنيع سريعة تحمل الوعد بالتقدم الاجتماعى لجماهير المزارعين فى معظم تلك الدول التى كانت باقية على تخلفها حتى ذلك الحين. لم تبد القوى الغربية (الولايات المتحدة وبريطانيا) أى بادرة أو توجه لتحدى الهيمنة السوفيتية على تلك الدول، التى كان قد سبقها اتفاق تم فى يالطا فى ١٩٤٥ أثناء الحرب بين قادة الاتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة: "ستالين" و "نستون تشرشل" و "فرانكلين روزفلت". قسمت يالطا أوروبا إلى مجالين للنفوذ: مجال سوفيتى ومجال غربى؛ ونتيجة للربع السوفيتى والشعور بأن الغرب كان قد تخلى عنهم لصالح السوفيت، شرعت شعوب أوروبا الشرقية فى الإفادة من أوضاعها على أفضل نحو ممكن. كان لا بد من إصلاح البنية التحتية التى دمرتها الحرب، وإصلاح التعليم، كان لا بد من جمع شمل الأسر وإرساء مقومات حياة عادية. فى أوروبا الغربية جاء التعافى الاقتصادى مع مشروع مارشال - Marshall Plan الممول من الولايات المتحدة. إنشاء الـ "ناتو" فى ١٩٤٩ نُظِمَ دفاعات الغرب ضد اتحاد سوفيتى، كان يُعتقد أنه مجبول على العدوان. فى ١٩٥٢ تم إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، وأدى ذلك إلى إطلاق عملية تكامل أوروبى، نتج عنها الاتحاد الأوروبى الذى نعرفه اليوم. المجموعة هى التى مهدت الطريق وهيأت الوسيلة لإعادة تسليح ألمانيا لمواجهة الخطر السوفيتى، دون إثارة المخاوف فى أوروبا من احتمال أن تصبح ألمانيا مرة أخرى مهياة للحرب ضد جيرانها. القسمان الأوروبيان اللذان فصل بينهما "ستار حديدى" بدأ فى النمو كلاهما على حدة، وعلى مدى خمس وأربعين سنة كان يخيم سلام قلق فرضته أخطار الأسلحة النووية. استمرت صفقة تقاسم النفوذ التى عقدت فى يالطا بين السوفيت وزعماء الغرب متماسكة لمدة تزيد عن أربعة عقود. الأزمات النووية فى دول مختلفة من أوروبا الشرقية

مثل الانتفاضة المجرية ضد السوفيت فى ١٩٥٦، والحركة التشيكوسلوفاكية من أجل الإصلاحات الليبرالية فى ١٩٦٨، تم سحقها عن طريق غزو جيوش حلف وارسو، بينما لم تحرك الدول الغربية ساكناً من أجل التدخل. ثورة "التضامن" البولندية فى ١٩٨١ بقيادة "ليخ فاليسا - Lech Walesa" تم إخمادها بواسطة القوات العسكرية البولندية نفسها، ولم يصدر عن الغرب سوى بعض الاحتجاجات الرمزية.

كانت أحداث ١٩٨٠ فى بولنده نقطة تحول، حيث أظهرت أن ذلك النظام الشيوعى لم يعد فى وضع يمكنه من إشباع الاحتياجات الاقتصادية للطبقات العاملة، التى كانت المستفيد الرئيسى والعمود الفقرى للنظام السوفيتى حتى ذلك الحين. آنذاك، كان قد بات من الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى تغييرات تحديثية فى كل الكتلة السوفيتية. فى ١٩٨٥، وصل إلى السلطة فى الكرملين الإصلاحى الشاب "ميخائيل جورباتشوف - Mikhail Gorbachev" الذى أطلق السياسات الجديدة، التى كان يأمل أن تجعل الشيوعية السوفيتية أكثر كفاءة. فشلت إصلاحات "جورباتشوف فى إنقاذ النظام، وأدت بدلا من ذلك إلى تفكك النظام الاقتصادى المركزى وتدمير قوة الحزب الشيوعى الحاكم، كما أدت تلك التغيرات إلى سقوط جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفيتى نفسه فى ١٩٩١.

فاجأت أحداث ١٩٨٩ مسئولى الاتحاد الأوروبى فى بروكسل؛ وإذا كان جواسيس جيش الجنرال "إنج" قد انشغلوا بإمعان النظر فى خرائط ما بعد ١٩١٤، فقد كان على البيروقراط كذلك أن ينفضوا الغبار عن أطلال أوروبا الشرقية اليوم وكتب الإحصائيات السنوية الخاصة بالمنطقة. كان لابد من أن يعرفوا أشياء كثيرة عن الدول التى تحررت حديثاً فى الشرق، وأنها سوف تأتى بعد وقت قصير لتدق أبوابهم. فى ١٩٥٧، كانت اتفاقية روما التى أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، سلف الاتحاد الأوروبى الذى نعرفه اليوم، كانت قد وعدت كل الدول الأوروبية بالانضمام إليها، بمن فيها تلك التى كانت تتقدم متعثرة آنذاك فى ضوء الشمس وسط أنقاض الكتلة السوفيتية. كانت الخطوة الأولى التى اتخذها الاتحاد الأوروبى هى وضع برنامج معونة لكل من بولنده والمجر، أطلق عليه اسم "PHARE"، مدركاً أن هاتين الدولتين هما

الثان كانتا قد حققنا بعض التقدم على طريق إصلاحات السوق فى المراحل الأخيرة من الحكم الشيوعى. كانت بروكسل فى ذلك الوقت تجرى مفاوضات لانضمام السويد وفنلندا والنمسا. (أجريت كذلك مفاوضات لانضمام النرويج، إلا أن استفتاء رفض عضويتها). انضمت تلك الدول فى ١٩٩٥، وعليه لم يكن لدى الاتحاد رغبة فى انضمامات جديدة، وبخاصة من الدول الشيوعية السابقة ذات الاقتصاد الضعيف، والتي كانت دساتيرها وقوانينها فى حاجة إلى إصلاح شامل لى تتماشى مع الأطر القانونية والمؤسسية للاتحاد. وبينما كانت بروكسل تتفاوض بخصوص اتفاقيات انضمام مع بولندا وغيرها، كان المسئولون فى الاتحاد يسعون لاستبعاد عبارة ما من الاتفاقية، كانت تنص صراحة على اعتبار الاتفاقية خطوة نحو العضوية. فى ١٩٩٣، حدد الاتحاد معايير كوينهاجن التى وضعت الشروط التى ينبغى على الدولة المرشحة للعضوية الوفاء بها لى تتمكن من الانضمام؛ وكان من بين تلك المعايير أن يكون لدى الدولة اقتصاد سوق قوى وقادر على المنافسة فى سوق الاتحاد الموحدة، وديمقراطية ذات مقومات للبقاء تحترم حقوق الإنسان.

فى الوقت نفسه، كان الأوروبيون الشرقيون مصممين على الانضمام، ومستمرين فى تطبيق الإصلاحات الرئيسية المنتظرة منهم. تقدمت المجر وبولندا فى ١٩٩٤، ورومانيا وبلغاريا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفاكيا فى ١٩٩٥، وجمهورية التشيك وسلوفينيا فى العام التالى، ولم يكن أمام الاتحاد الأوروبى فى آخر الأمر إلا أن يفتح باب مفاوضات العضوية، وهكذا وقع فى فخ الجدل والرباطة اللغوية. من مدة طويلة، كانت الدول الغربية تردد أثناء الحرب الباردة إنها يمكن أن تقبل تلك الدول فى حال تغير الأوضاع؛ ويضاف إلى ذلك أن ألمانيا كانت تدعم فكرة زيادة حجم الاتحاد بكل قوة. كانت تريد أن تكون بولندا، عضواً فى الاتحاد، على حدودها الشرقية، بدلاً من أن تكون هناك دولة ضعيفة غير مستقرة فى التخوم بينها وبين روسيا؛ والحقيقة أن الألمان لعبوا دوراً مهماً فى الدفع فى اتجاه اتساع الاتحاد شرقاً، على عكس فرنسا التى كان لديها شكوكها وعملت على تعطيل العملية قدر الاستطاعة.

كان الأوروبيون الشرقيون يريدون الانضمام إلى الاتحاد لى يرسوا إصلاحاتهم الاقتصادية والسياسية فى إطار أوروبا الغربية، وبنفس القدر كانت فكرة الانضمام إلى

منظمة حلف شمال الأطلسي راسخة في أذهانهم لكي يؤمنوا أنفسهم ضد أي خطر محتمل من روسيا؛ أما المسئولون الغربيون فكانوا أقل اقتناعاً. يتذكر المراسل الصحفي البريطاني - آنذاك - تيموثي جارتون آش - Timothy Garton Ash، أن مسئولين كبار من فرنسا وألمانيا وبريطانيا كانوا يقولون له في ١٩٩٠ إنها "فكرة مجنونة" أن تنضم تلك الدول إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، كما كانوا يقولون له إن "السوقيت لن يؤيدوا ذلك"^(٢) إلا أن قادة التشيك والمجر وبولندا واصلوا ضغوطهم، حيث حاول كل من فاكلا فكلوس - Vaclav Klaus (الكاتب والمنشق السابق) و آرپاد جونز - Arpad Goncz (المحامى والزعيم الثوري في ١٩٥٦) و ليخ فاليسا - Lech Walesa (عامل البناء والزعيم السابق لحركة التضامن) حاولوا التأثير على الرئيس الأمريكى "بيل كلينتون" بخصوص مسألة زيادة حجم حلف شمال الأطلسي، وذلك عند افتتاح متحف الهولوكوست في واشنطن دي سي، في إبريل ١٩٩٣.

لم يأت قرار الموافقة بسهولة، وبدأ الـ "تاتو" يتساعل عن مصيره في حال انتهاء الحرب الباردة. كان الحلف أقل اقتناعاً بمزايا زيادة حجمه من أولئك الزعماء الشيوعيين السابقين من أوروبا الشرقية. كان هناك اعتقاد بأن العتاد العسكرى للكتلة الشيوعية السابقة قد عفا عليه الزمن، كما كانت كفاءة الجنود القتالية قد باتت ضعيفة؛ وكان الجنرالات الأمريكيون يخشون أن يجد حلف شمال الأطلسي نفسه "غارقاً" في مستنقع أوراسى مجهول القرار، بمجرد إعطاء ضمانات أمنية للأوروبيين الشرقيين. وبالرغم من أن الرئيس البولندى "ليخ فاليسا" استطاع أن يجعل "بوريس يلتسن Boris Yeltsin" يعلن في أغسطس ١٩٩٣ أن عضوية بولادة في حلف شمال الأطلسي لن تتعارض مع مصالح روسيا، فإن المؤسسة العسكرية ومؤسسة السياسة الخارجية الروسييتين كانتا تعارضان بشدة توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً. كان ذلك أمراً مهماً بالنسبة لـ "كلينتون"، حيث كانت الولايات المتحدة مشتبكة في مفاوضات صعبة مع روسيا بشأن تسوية جديدة في أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة، وكان يمكن أن تفشل من جراء أى بادرة على توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً. يضاف إلى ذلك أن

كانت هناك أصوات مهمة في الخارجية الأمريكية لديها شكوكها، مثل "جورج كينان - George Kennan"، الذي كان يعتبر خطة الـ "ناتو" للتوسع "أكبر أخطاء السياسة الغربية في كل حقبة ما بعد الحرب الباردة"^(٢)، كما كان يجادل بأنها "سوف تشعل النعرات القومية ذات الطبيعة العسكرية المعادية للغرب والكامنة في التفكير الروسي، وتعيد أجواء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وتقود السياسة الخارجية الروسية نحو اتجاهات ليست على هوانا" ستروب تالبوت - Strobe Talbot، نائب وزير الخارجية آنذاك، كان يقول لـ "كلينتون" إن "كينان" مثمناً كان معارضاً في الأصل لإنشاء الـ "ناتو"، فإن شكوكه بخصوص اتساع الحلف ليست مفاجئة، وبالرغم من ذلك فإن المسألة بالنسبة لـ "كلينتون" لم تعد ما إذا كان سيطلب من الأوروبيين الشرقيين الانضمام، وإنما هي مسألة وقت. وفي خطوة مفاجئة اقترح الحلف "الشراكة من أجل السلام"، وهو برنامج تبدو عليه البراءة يتكون من التخطيط المشترك، والتدريب، ومهام لحفظ السلام، وذلك مع المشاركين من أوروبا الشرقية (بمن في ذلك روسيا) الذين التحقوا به في ١٩٩٤.

جاءت لحظة التوسع في ١٩٩٩ عندما انضمت جمهورية التشيك والمجر وبولندا لحلف شمال الأطلسي عشية أول حرب ساخنة يخوضها التحالف ضد صربيا، بسبب رفض الأخيرة التخلي عن السيطرة على "كوسوفو"، المنطقة التي تسكنها أغلبية مسلمة من غير الصرب. كانت سلوفاكيا هي الدولة الوحيدة التي تخلفت، وكان من المقرر أن تنضم في نفس الوقت، ولكن تم إرجاء ذلك بسبب الممارسات غير الديمقراطية للزعيم المنتخب "فلاديمير ميسيار - Vladimir Meciar"، الذي ظل رئيساً للوزراء حتى أواخر ١٩٩٨؛ ثم كان هناك توسع أكبر بعد خمس سنوات عندما انضمت دول البلطيق الثلاثة (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا)، بالإضافة إلى سلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا.

كان تمدد حلف شمال الأطلسي إلى دول الكتلة السوفيتية السابقة خطوة مهمة في بسط الضمانات الأمنية الغربية تجاه الشرق، وهي الخطوة التي قبلتها روسيا على مضض. قبلت روسيا كذلك توسع الاتحاد الأوروبي عندما انضمت إليه في ٢٠٠٤ أربع دول من الكتلة السوفيتية السابقة (جمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر وبولندا) وثلاث

جمهوريات سابقة من الاتحاد السوفيتي (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) وسلوفاكيا (وكانت جزءاً من يوغوسلافيا سابقاً)، أما رومانيا وبلغاريا فحصلتا على العضوية في ٢٠٠٧، ويانضمام هذه الدول إلى الاتحاد، أصبحت كذلك أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي.

كان توسع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في اتجاه الشرق عملية كبيرة، إذ وفرت هاتان المؤسستان الغربيتان إطار استقرار لم يؤد إلى توازن المنطقة فحسب، بل إنه قدم كذلك خريطة طريق للانتقال من حكم الحزب الواحد والاقتصاد المركزي إلى ديمقراطية التعددية الحزبية، ونظام السوق الحرة. وعلى النقيض من الأعوام الأربعين السابقة، عندما كان انقسام أوروبا بسبب الحرب الباردة يوازن بين الأطراف الحرة وغير الحرة في القارة، كانت خريطة المنطقة في التسعينيات تحمل ملامح أشبه بتلك التي بين الحربين. إلا أن التسوية الأوروبية التي تمت على أثر فرساي، كانت غير مستقرة بالضرورة، حيث تركت مهمة وضع إطار لحل المشكلات الإقليمية وغيرها من النزاعات لعصبة أمم ضعيفة، والتي كانت مبادرة أخرى من مبادرات الرئيس الأمريكي "ويلسون"، ومن سوء الحظ أن فشلت عصبة الأمم المتحدة هذه في منع نشوب الحرب في ١٩٣٩.

بعد أن استعادت الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي استقلالها في ١٩٨٩، كان لا بد من أن تظهر مرة أخرى الصراعات التي تؤججها النزاعات القومية المجمدة لأربعة عقود، كما كان يخشى الجنرال "إنج". هذه المرة، لحسن الحظ، وعلى عكس ما كان في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، كان الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي موجودين، وكان بالإمكان إدراج هذه الدول الجديدة المستقلة في تلك المؤسسات التي وفرت إطاراً مؤسسياً ديمقراطياً، وسياًقاً للاقتصاد الحر، ووعداً بالأمن ضد محاولات مستقبلية من قبل الروس لإعادة بناء قوتهم في المنطقة، وكان ذلك أهم ما يشغل بال الأوروبيين الذين كانوا تابعين للكتلة السوفيتية من قبل. كلاهما، حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي تعهد بقبول تلك الدول التي كان قد تم عزلها طويلاً عن الغرب، الآن، كانت مرة أخرى تريد الاعتراف بها كجزء من الأسرة الثقافية

والسياسية التي كانت تنتمي إليها ذات يوم، وكان شعار "العودة إلى أوروبا" أو "الرجوع للبيت" كثيراً ما يتردد في أرجاء المنطقة في تلك السنوات. كان هناك ثمن لذلك بالتأكيد، إذ كان على الدول التي ترغب في الانضمام أن تقي بمعايير معينة- كائن تسرع بإصلاحات السوق، وأن تضع نظم عمل ديمقراطية، وأن تقيم (وتحافظ على) علاقات جيدة مع دول الجوار. كانت شروطاً صارمة باهظة التكلفة كما كانت "سلوفاكيا" ترى. كانت السياسات السلطوية ذات النزعة القومية المتشددة لزعيمها "فلاديمير ميسيار- Vladimir Meciar" أخرت حركة الدولة للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي عدة سنوات، وإذا كان هناك شيء يضمن الانتقال السلس للأوروبيين الشرقيين من النظام الشيوعي، فلا بد أن تكون المشروطية التي فرضتها المؤسسات الغربية ثمناً للحصول على تلك العضوية، والواضح أنه ما كان لهذه الدول أن تطبق تلك الإصلاحات الصعبة لو لم تكن "جزرة" العضوية مدلاة تتأرجح أمام أعينها.

لم يكن لدى الأوروبيين الشرقيين سوى مساحة محدودة لبناء سياسة خارجية مبتكرة في تلك السنوات، كما لم يكن أمامهم مكان آخر يذهبون إليه. لم يكن الإبقاء على علاقة وثيقة مع روسيا، سواء عاطفياً أو اقتصادياً أو سياسياً، أمراً وارداً، وكان البديل الوحيد هو البقاء في المنطقة "الرمادية" بينها وبين الغرب، غير أنه لم يكن بديلاً واقعياً. كانت المبادرة في السياسة الخارجية مع الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وكانت هي التي وضعت شروط الانضمام، ولم يكن أمام المتقدمين للعضوية سوى القليل الذي يمكن أن يفعلوه لتعديل تلك الشروط. كان هدفهم الملح هو الانضمام إلى المؤسستين، الحلف والاتحاد، وكان جل الجهد السياسي مركزاً على ذلك الهدف. كانت السياسة الخارجية لبعض الدول تركز على تحسين صورتها في الغرب والوفاء بشروط العضوية، كما كانت الدول الساعية لذلك تبذل قصارى جهدها لإخفاء تفصيلاتها السياسية بالنسبة للقضايا الخلافية بين الأعضاء الفعليين وبخاصة داخل الاتحاد الأوروبي؛ وكان من بين تلك القضايا الجدال حول الدفع في اتجاه التكامل أو الإبقاء على مستوى التعاون القائم، هو الجدال الذي كان محتدماً بين الدول

الأعضاء. كان التعقل ضرورياً، إذ إن كل دولة من الدول الأعضاء سيكون عليها أن تجيز انضمام الدولة المرشحة أو رفضه بعد انتهاء التفاوض، ولذلك لم تكن أى من الدول الطامحة للعضوية تريد أن تصنع لها أعداء داخل الاتحاد يمكن أن تعوق مسعاها. يضاف إلى ذلك أن بعض الدول المرشحة كانت تحاول أن تتخطى غيرها من الأوروبيين الشرقيين لإحراز تقدم فى التفاوض مع الاتحاد بخصوص أجزاء معينة من اتفاقية الانضمام التى كان على كل دولة أن توقعها. كان المجرىون، على سبيل المثال، يشكون من الشكوى من وجودهم على نفس القائمة التى تضم دولاً مرشحة مثل بولندة، حيث إن بولندة أكبر من المجر، وبالتالي لديها مشكلات أكبر وينبغى أن تحل قبل أن تحصل على العضوية. إلا أن هذا الأمر لم تكن له أهمية كبيرة فى النهاية، فبالنسبة لدخول الاتحاد الأوروبى سوف يتم انضمام كل المتقدمين معاً، عدا رومانيا وبلغاريا. باختصار، سيكون على الدولة التى تنتهى من المفاوضات قبل غيرها، أن تنتظر الآخرين.

بالرغم من ذلك، كان هناك مجال للمفاوضات الثنائية، وبسبب خبرتها المكتسبة من الحرب، بذلت بولندة وألمانيا جهداً خاصاً فى أوائل التسعينيات لإقامة علاقة طيبة، ونجحتا فى ذلك بالإضافة إلى أن ألمانيا كانت قبل كل شىء، مهتمة بأن تنضم بولندة إلى الاتحاد، فهى أكبر الدول المرشحة وصاحبة الموقع الاستراتيجى الأهم. فى الوقت نفسه كانت فرنسا أقل حماسة لزيادة حجم الاتحاد، وكان مما يسعد باريس الوقوف على عيوب أو نقائص حقيقية أو متخيلة، فى استعدادات بولندة، وذلك بهدف إبطاء عملية قبولها فى الاتحاد. فى البداية كانت فرنسا قلقة بعد سقوط جدار برلين فى ١٩٨٩ من عودة ألمانيا قوية تصبح فى آخر الأمر أكثر نفوذاً داخل الاتحاد، فما بالك بانضمام حليفها المقرب (بولندة) كذلك؟ اقترح الألمان والبولنديون تكوين مجموعة ثلاثية مع الفرنسيين لمناقشة سياسة الانضمام وتسهيل العلاقات فى إطار ذلك المثلث، وكانت الفكرة تهدف إلى تسكين وتهذئة مخاوف وتوجسات فرنسا وشعورها بأن دورها القيادى التقليدى مع ألمانيا فى مركز اتخاذ القرار فى الاتحاد كان فى سبيله للزوال؛ وعليه التقى وزراء خارجية الدول الثلاثة: رولان دوما - Roland Duman (فرنسا)،

و "هانز ديتشر جنشر - Hans Dietrich Genshr (ألمانيا)، وكريچستوف سكوبيچنسكى - Krzysztaf Skubiszewski (بولندا) فى "قيمر" فى ١٩٩١ لبدء عملية مشاور بينهم عرفت بـ "مثلث قيمر".

وفى ١٩٩١ كذلك، كان أن أسس التشيك (وكانوا مازالوا مع السلوفاك) والمجريون والبولنديون منتدى للتعاون، عرف بـ "تجمع فيزجار - Visegard Group"، وكان يستهدف تسهيل عملية دخولهم حلف شمال الأطلسى والاتحاد الأوروبى، متصورين أن تجربتهم المشتركة فى الكتلة السوقية يمكن أن تكون أرضية للعمل المشترك. ولكن الطموحات الفردية للانضمام إلى المؤسسات الغربية بأسرع ما يمكن، والخصومات القومية، كانت تعنى أن الدول الأربعة لم تعمل قط كمجموعة واحدة فى محادثات مع الاتحاد وحلف شمال الأطلسى. كانت كل دولة تفضل أن تعمل منفردة، وبينما كان التشيك والسلوفاك والمجريون مستائين من الثقل الديموجرافى لـ بولندا، لم تُظهر وارسو قدراً كبيراً من المهارة من أجل علاقات بناءة مع شركائها من الأوروبيين الشرقيين.

كان فقط فى ٢٠٠٤، وبعد أن كانت دول المنطقة قد استقرت داخل الاتحاد والحلف، أن بدأت ليكون لها سياسة خارجية خاصة بها، ويصدق ذلك بدرجة ما بالنسبة للأوروبيين الغربيين الذين كان قد أجبرهم شقاق الحرب الباردة على الالتحاق بالخط الغربى فى المواجهة مع السوفيت. بعد سقوط جدار برلين، اتضح أن حديث الجنرال "إنج" بخصوص تأمل الحاضر والمستقبل من منظور الماضى، كان صحيحاً. أوروبا الوسطى مثال بالغ الوضوح على ذلك. تلعب ذكريات مئات السنين دوراً مهماً فى تشكيل أسلوب تفكير الحكومات والمجتمعات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، كما أن عراقية الماضى وتجاربه الأليمة مهمة، مثلما هو مهم الموقع الجغرافى والحجم وكذلك القوة الاقتصادية والقدرة السياسية. الآداب والفنون البصرية والتاريخ الذى يدرس فى المدارس، حتى العمارة، حتى المشهد الطبيعى، كل ذلك يسهم فى تحديد الأسلوب الذى يفكر به الناس بشأن الدور الذى تقوم به بلادهم، والمقدر لها أن تقوم به على مجال أوسع. كل من خدم فى وزارة الخارجية البريطانية، التى كانت مصممة فى النصف

الثانى من القرن التاسع عشر إبان عنفوان الإمبراطورية البريطانية، سوف يفهم لماذا مازال الدبلوماسيون البريطانيون ينظرون إلى العالم ككل، ومستعدون لإدخال بريطانيا فى مشروعات خارجية واسعة، بالرغم من تضائل مكانة بلادهم. الدبلوماسيون والخبراء الهولنديون يناقشون القضايا فى بيوت تجار مدن من القرن السابع عشر فى "هاجو- Hague" عاصمة البلاد، تحيط بهم بورترية الملاك الأصليين الذين جابوا الكرة الأرضية يتاجرون، وينوا ثروة هولندا. هذه الصور تذكرهم بأنهم مدينون لأسلافهم وهم يقومون بدور فى هذا العالم. مبنى البرلمان فى قيينا، الذى اكتمل فى ١٨٨٣ يحمل نقوش أسلحة الولايات السبعة عشرة السابقة للإمبراطورية النمساوية - الهنغارية على جملون الواجهة، ويتكرر الرمز فى قاعة الاستقبال التى تستخدمها اليوم لجنة الموازنة فى البرلمان؛ كما أنه لو عَنَّ لآى من النواب أن يحول اهتمامه لحظة عن تفاصيل الموازنة النمساوية لينظر إلى السقف، فسوف يرى المدى الذى وصلت إليه الإمبراطورية قبل ١٩١٨ وبخاصة فى البلقان؛ وبالنسبة للهولنديين، فإن حدود تأثيرهم شرقاً، من الناحية المعمارية، تمثله الكنائس الكاثوليكية ذات الطراز الباروكى التى يمكن أن نراها اليوم فى بيلاروسيا وأوكرانيا.

إلا أنه سيكون من التبسيط المخل أن نعتبر الذاكرة التاريخية وتجارب الماضى فحسب، هى التى تحدد سياسات الدول الأعضاء فى الاتحاد ومنظمة حلف شمال الأطلسى، إذ إن هناك قدراً كبيراً من العمل الذى يجرى اليوم فى إطار الاتحاد ويتناول تنظيم السوق الموحدة، وترتيب الأوضاع الداخلية فى دوله السبعة والعشرين، كما تتشكل الائتلافات بين الدول الأعضاء حول قضايا معينة حيث يوجد لتلك الدول مصالح محددة تدافع عنها أو تسعى لتحقيقها. وبالرغم من ذلك، فإن للذاكرة دوراً فى تشكيل نظرة الدول إلى دور الاتحاد فى العالم، وموقف كل منها من الأعضاء الآخرين ومن جيرانها فى الجنوب والشرق؛ وهنا تعمل الدول الأعضاء الجدد فى أوروبا الشرقية على مستويين؛ فالتجربة الصادمة لهذه الدول إبان الكتلة الشرقية تحدد موقفها من روسيا، كما أن عضوية الاتحاد وحلف شمال الأطلسى تعتبر ملاذاً آمناً لكل الدول الأبية مؤخراً من الاتحاد السوفيتى، وبالنسبة لها لم تكن التسعينيات سوى فترة فاصلة عندما كانت روسيا ضعيفة.

بالرغم من ذلك فهي مقتنعة بأنه وضع لن يدوم، وفي حديث له مع "ستروب تالبوت - Strobe Talbott" لخص "لينارت ميرى - Lennart Meri" رئيس إستونيا رأى الأوروبيين الشرقيين الآخرين مثل "فاكلاف هافيل - Vaclav Havel" (الكاتب المسرحى رئيس الجمهورية التشيكية) أو "ليخ فاليسا - Lech Walesa" (زعيم حركة التضامن البولندية). يتذكر "تالبوت"، نائب وزير الخارجية الأمريكى إن "ميرى" قال له إن روسيا "كانت ورمًا خبيثًا كامناً"، وإن حقبة "يلتسن" فى أحسن الاحوال لم تكن سوى فرصة سريعة الزوال لكى يمسك بها قبل أن تعود روسيا إلى الشمولية فى الداخل والتوسعية فى الخارج^(٤). هذا الشعور بعدم الثقة تقوى منه ذكريات القمع الستالينى بعد الحرب العالمية الثانية، والترحيل القسرى للأوروبيين الشرقيين إلى المناطق الروسية النائية، والإجراءات العسكرية الصارمة ضد المجر فى ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٨ وبولاندة فى ١٩٨١. أما بالنسبة للبولنديين فإن المذبحة التى قضى فيها نحو اثنين وعشرين ألف جندى كان السوفيت قد اعتقلوهم فى ١٩٣٩ ولقوا مصرعهم على يد جهاز الأمن (NKVD) فى ربيع ١٩٤٠، وتم دفنهم فى مقابر جماعية فى "كاتين-Katyn" وأماكن أخرى، هذه المذبحة أصبحت رمزاً يعبر عن نوعية علاقات الماضى.

نُكِّت جراح "كايتن" مرة أخرى عندما تحطمت طائرة بولندية فى "سمولنسك - Smolensk" غربى روسيا فى العاشر من إبريل ٢٠١٠، قضى فى الحادث الرئيس البولندى "ليخ كاجينيسكى - Lech Kaczynski" وزوجته "ماريا"، وأربعة وتسعون آخرون كان من بينهم أعضاء بارزون من مؤسسة الرئاسة، وكل القيادات العليا فى القوات المسلحة، ورئيس البنك المركزى البولندى. كان الوفد الرئاسى فى طريقه إلى "كاتين" لإحياء الذكرى السبعين لمذبحة ١٩٤٠؛ ولم تكن غائبة عن ذهن أى مواطن فى بولاندة دلالة التوقيت والمكان فى هذا الحادث المؤسف.

سازعت القيادة الروسية بتقديم العزاء، والوعد بمساعدة أهالى الضحايا، وإجراء تحقيق شامل وشفاف، كما حضر الرئيس "ميدفيدف Medvedev -" جنازة الرئيس "كاجينيسكى" فى "كراكوف Krakow" تعبيراً عن نوايا طيبة تنبئ بمستقبل أفضل للعلاقات البولندية الروسية. من جانبها، أوضحت الحكومة البولندية أنها كانت تود أن

ترى نهاية لتردد الجانب الروسى فى إعلان مسئوليته الكاملة عن مذبة فترة الحرب، كما طالب البولنديون بفتح كل الملفات الخاصة بالقضية، كشرط أساسى لى تحسن دائم فى العلاقات الثنائية، وبدا الزعماء الروس وكأنهم يقبلون بتلك الشروط، ووعدوا ببذل كل جهودهم فى هذا المجال.

بالرغم من ذلك، يبقى إرث المرحلة السوفيتية، وهناك شعور قوى به فى أوروبا الشرقية، يظل مصدراً لبعض الارتباك فى الغرب، وسوء الفهم بين الدول الأعضاء القدامى والجدد فى الاتحاد الأوروبى. منذ انضمامهم إلى المؤسسات الغربية، يسعى الأوروبيون الشرقيون إلى أن يعترف شركاؤهم الغربيون بتجاربهم المساوية بعد الحرب وأن يحتفوا بها معهم. ممثلو الدول الأعضاء الجدد يريدون أن يرسخوا فى الأذهان أن جرائم السوفيت فى القرن العشرين ليست أقل ضراوة من جرائم النازية، إن لم تكن أكثر فداحة منها، إلا أن هذه المحاولة للمساواة بين نظامى القرن الماضى الشموليين تلقى معارضة، ويمكن ملاحظة هذا الخلاف واضحاً فى وجهات النظر كما ظهر فى دورة البرلمان الأوروبى بين ٢٠٠٤-٢٠٠٩، عندما جاء نواب من الدول الجديدة فى الاتحاد من أوروبا الشرقية لأول مرة. كانت هناك كما رأوا، معارضة من نواب الأحزاب اليسارية للتوجهات التى تدين جرائم وشمولية المرحلة السوفيتية. أسباب هذا الخلاف ليست حول الماضى فحسب، ولكنها تتناول كذلك روسيا الحالية تحت رئاسة فلاديمير بوتين، التى يظل موقفها ملتبساً وعامضاً بخصوص الماضى السوفيتى. وبينما كان اليسار السياسى فى أوروبا يدين تجاوزات حكم "ستالين"، كان مازال يشعر بحساسية إزاء توجيه النقد الصريح للنظام السوفيتى ومقارنته بالفاشية بشكل عام، باعتبار ذلك تقليلاً من شأن مثله اليسارية الأساسية ونقده لليمين الأوروبى. فى الوقت نفسه، فإن ذاكرة أوروبا الغربية عن الحرب العالمية الثانية مازالت تحفظ أن الاتحاد السوفيتى كان حليفاً فى الحرب ضد "هتلر"، كانت تلك الحرب فى نظر الكثيرين حرباً عادلة؛ وعليه فإن الصورة ستكون مشوشة فى حال وضع "ستالين"، حليف الديمقراطيات الغربية، فى قفص الاتهام التاريخى نفسه؛ كذلك فإن المقارنة التى يعقدها الأوروبيون الشرقيون تذكر الأوروبيين الغربيين بحقيقة غير مريحة وهى أن الديمقراطيات الغربية كانت قد

أهملتهم طويلاً وهم على الجانب الخطأ من الستار الحديدي، لتتركهم بين أنياب ومخالف نظام سوفيتي وحشى، وهو ما يعتبر فى الغرب دلالة على فقدان الذاكرة وليس التذكر.

يأتى بالإضافة إلى ذلك كله ذلك الخلاف والتباين فى المواقف من روسيا الحالية، فعندما يحذر الأوروبيون الشرقيون، كما فعل الراحل "ميرى"، من أن روسيا تعود إلى ماضيها السوفيتي الشمولى التوسعى، يقال إنهم مصابون بجنون الاضطهاد. التوجه الأوروبى الغربى الرئيسى، الذى تمثله ألمانيا، هو ضرورة السعى إلى التكيف مع روسيا، على افتراض أن الدولة تتغير ببطء، ويخشى أن تعود إلى ملامحها القديمة فى حال مواصلة توجيه النقد إليها وعزلها من قبل الأوروبيين، كما يبدو أن الأعضاء الجدد فى الاتحاد يريدون.

إلا أن هناك مستوى آخر من الجدل فى مجال السياسة الخارجية يذهب إلى ما هو أبعد من تجارب الماضى الصادمة، فتوجهات الدول تشكلها ذاكرة طويلة، الأمر الذى يصدق كذلك بالنسبة لتفضيلات سياسات الدول الأعضاء فى الاتحاد؛ وبسبب الدور الذى قامت به فرنسا وبريطانيا العظمى فى الماضى نجدهما مع دور نشط للاتحاد فى الخارج سواء أكان ذلك فى سياسات المساعدات أو الميل إلى التدخل العسكرى فى الصراعات فى القارات الأخرى. فرنسا مهتمة على نحو خاص بالشمال الأفريقى وقواتها هى أكبر مشارك فى مهمة تابعة للاتحاد فى تشاد، إحدى مستعمراتها السابقة. النمساويون لديهم ذاكرة متوقدة شديدة التوق للإمبراطورية النمساوية الهنغارية، ولديهم اهتمام ليس فقط باتساع الاتحاد إلى البلقان، بل إنهم يستثمرون بقوة فى أعمال البنوك والصناعات الأخرى فى كل مناطق ما قبل الحرب العالمية الأولى. المجريون لديهم ذاكرة حية أيضاً عن ماض عريق، وفى الوقت نفسه عن صراعات طويلة مع الإمبراطورية العثمانية فى الجنوب، ولكن أقوى ما تحمله الذاكرة المجرية، فى التحليل الأخير، هو تركهم فى دولة مختزلة بعد "معاهدة تريانون" - Treaty of Trianon فى ١٩٢٠. آنذاك، فقدت الدولة ٧٢٪ من أراضيها و٦٤٪ من سكانها، وتقلص تعدادها من ٢١ مليون نسمة إلى ٨ ملايين، بينما وجد قطاع كبير من السكان

أقلية قومية في الدول المجاورة. أما مكونات الدولة التشيكوسلوفاكية التي استعيدت في ١٩١٨، فكانت بحافز من تاريخ كان قد انتهى في معركة الجبل الأبيض في ١٩٢١ عندما سحق الهابسبورج الكاثوليك بوهيميا البروتستانتية، وكما هو الأمر بالنسبة للمجريين، كان هدف التشيكوسلوفاك الرئيسي هو البقاء، واليوم يحاولون قدر الاستطاعة تجنب صراعات القوى الكبرى وتفضيلاتها السياسية داخل الاتحاد.

ذاكرة البولنديين مختلفة عنها لدى جيرانهم في الجنوب. في القرن السابع عشر كانت بلادهم واحدة من أكبر دول أوروبا، مزقتها ثلاث قوى مجاورة في ١٧٩٥، وتم محوها من على الخريطة تقريباً؛ إلا أن النخب أبطت على ذلك الشعور بالفقد وكافحت على مدى القرن التاسع عشر لاستعادة الدولة وترسيخها داخل حدودها قبل التقسيم. كان ذلك يعنى أن البولنديين كانوا يناضلون في الجهة الشرقية لدفع الامبراطورية الروسية إلى التقهقر إلى حدودها في القرن السادس عشر، رغم صعوبة ذلك وربما استحالة. استمر هذا التوجه في القرن العشرين، عندما قام القائد البولندي "جوزيف بلسودسكى - Josef Pilsudski" في ١٩٢٠، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بعملية هجومية من جهة الشرق لإحباط هجوم مخطط من قبل الجيش الأحمر. كان الهجوم يستهدف كذلك تدعيم دولة أوكرانية مستقلة حليفة لبولندا. فشلت العملية الهجومية، كما فشلت هجوم مضاد للجيش الأحمر وتداعى أمام بوابات وارسو، وبقيت بولندا التي كانت قد حصلت على استقلالها حديثاً. فشل كذلك مطلب تأسيس أوكرانيا مستقلة، إلا أن البولنديين واصلوا جهودهم في العشرينيات لدعم حركة وطنية أوكرانية في إطار الاتحاد السوفيتي، كما كانوا يرسلون عملاء إلى القوقاز ومناطق أخرى هناك، في إطار مشروع عرف بـ "المبادرة البرومثيوسية - Promethean Initiative" (٥)

من المؤكد أن هذه الحرب السرية بين عملاء بولندا وجهاز الـ "NKVD" - سلف الـ "KGB" - كانت قد بقيت حية في الذاكرة الجمعية للأجهزة السرية السوفيتية؛ وبشكل لا شعوري فإن السلطات الروسية كانت تعترف بهذه الخصومة عندما قامت في ٢٠٠٥ باعتبار الرابع من نوفمبر يوماً للوحدة (Unity Day)، وواحداً من أهم الأعياد الوطنية الروسية. يوافق هذا اليوم الذكرى السنوية لانتفاضة شعبية في موسكو في ١٩١٢،

طردت حاكماً موالياً لـ "بولندة" من الكرملين، ووضعت نهاية للاحتلال البولندى للعاصمة الروسية، كان قد استمر عامين.

الاندفاع شرقاً، التى أخذت البولنديين إلى الكرملين، كانت قد جاءت بعد عملية اتحاد مع "نوقية ليتوانيا العظمى - Grand Duchy of Lithuania" فى ١٥٦٩، ذلك الاتحاد الذى تمخض عن واحدة من أكبر دول أوروبا آنذاك. الليتوانيون أيضاً يحتفظون بذاكرة عن ماض عريق، وهو ما يفسر حقيقة كونهم - كذلك - مستعدون للقيام بدور نشط فى سياسة الاتحاد الأوروبى الشرقية. ربما يكون تصوراً بعيد الاعتقاد بأن هناك صراعاً قديماً مستمراً بين بولندة وليتوانيا من جانب، وروسيا من جانب آخر؛ ولكن ينبغى القول أيضاً إن سياسة بولندة الخارجية الحالية فى الشرق، تركز إلى حد بعيد على محاولة ضمان استقلال أوكرانيا ودخول الاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلسى، بينما بولندة وليتوانيا هما أكثر دول الاتحاد الأوروبى نشاطاً من أجل التحول الديمقراطى فى بيلاروسيا. الحدود الشرقية لهاتين الدولتين، التى شكلت الكومنولث البولندى - الليتوانى - Polish-Lithuanian Commonwealth فى ١٥٦٩، هى بشكل عام الحدود الغربية لروسيا اليوم، والتى يريد الأوروبيون الشرقيون لها أن تبقى كما هى.

أما الذكريات التاريخية البولندية التى تصل إلى درجة الخصومة مع روسيا فهى تتناقض مع الموقف الألمانى التقليدى الذى ينطوى على تعاون مع روسيا - بالرغم من الحروب العقابية بينهما مرتين فى القرن العشرين. الواقع أن ألمانيا كان قد تم توحيدها فى دولة - أمة واحدة على يد "أوتو فون بسمارك - Otto von Bismarck" فى ١٨٧١ فقط وذاكرتها التاريخية قصيرة بالمثل. معظم هذا الوعى تسيطر عليه سنوات الثلاثينيات الكابوسية عندما أدى نظام "هتلر" النازى الإجرامى إلى دمار البلاد وتقسيمها وقيام الاتحاد السوفيتى باحتلال الشطر الشرقى منها فى ١٩٤٥، ليس لألمانيا تراث استعمارى تتحدث عنه، إلا أن لديها ذاكرة قوية عن تعاون بين الدولتين يعود إلى عهد "كاترينا العظمى - Catherina the Great" فى روسيا.

كانت "كاترينا" ابنة الأمير الألمانى "أنهولت - زربست - Anhalt Zerbst" التى حكمت الإمبراطورية الروسية فى الفترة من ١٧٦٢ إلى ١٧٩٦، لتمتد حدودها شرقاً

وتتضمن أجزاء واسعة من بولندا نتيجة التقسيم. هذا الإرث من التدخل الألماني في الشؤون الروسية يتضمن كذلك سيادة أرستقراطية ألمانية على أراضي إستونيا ولاتفيا في زمن القياصرة، ودورها في الإدارة الروسية. بعد الحرب العالمية الأولى، كانت ألمانيا ترقب روسيا السوفيتية حديثة النشأة باعتبارها سوقاً مغرية. في العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، كان الاتحاد السوفيتي يساعد في تدريب الطيارين الألمان وتطوير وإنتاج السلاح في الدولة الألمانية التي كانت تعاني من قيود على تنمية قدراتها العسكرية، فرضتها معاهدة فرساي. توقف هذا التعاون عندما وصل "هتلر" والنازيون إلى السلطة، ولكنه عاد بفضل تحالف "مولوتوف-ريبنتروپ" في ٢٣ أغسطس ١٩٣٩، الذي كان تحالف أمر واقع بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا النازية، وفتح الطريق لغزو بولندا من قبل الألمان بعد أسبوع واحد من بدء الحرب العالمية الثانية، ولم ينفصم هذا التحالف إلا بعد أن قام "هتلر" بغزو الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١.

كل ما سبق ذكره مجرد جزء من السرديات التاريخية التي مازالت تحتفظ بها الذاكرة في النول الأعضاء القدامى والجدد في الاتحاد، والتي تساعد في تشكيل سياساتها داخله، والتي كان عليه أن يتكيف معها منذ عام ٢٠٠٤ عندما انضم إليه الأعضاء الجدد. قبل ذلك بعام على أية حال، كانت الولايات المتحدة قد قادت "تحالف الراغبين" إلى حرب ضد العراق، التي كان الرئيس "جورج دبليو بوش" قد اتهمها بتكديس أسلحة دمار شامل، وإيواء تنظيم القاعدة. دعوة الولايات المتحدة لدعم موقفها شقت الدول الأوروبية الأعضاء، حيث رفضت كل من فرنسا وألمانيا الانضمام، بينما دعمت المملكة المتحدة وإيطاليا وأسبانيا وعدد من دول أوروبا الشرقية المرشحة للعضوية الرئيس "بوش"، ووقعت جمهورية التشيك والمجر وبولندا رسالة تأييد للولايات المتحدة أثارت استياء الزعيم الألماني "جيرارد شرودر" الذي كان منخرطاً في عملية إقناع دول الاتحاد الأخرى بالإسراع في المفاوضات الخاصة بعضوية الدول المرشحة، وبخاصة بولندا التي كانت من بينها؛ وكان من أسباب كدر "شرودر" أن "ليچيك ميلر- Leszek Miller"، رئيس الوزراء البولندي آنذاك، وهو ديمقراطي اجتماعي مثل المستشار الألماني، لم يحذر رفيقة مقدماً بأن بولندا كانت على وشك أن تتخذ تلك الخطوة.

هذا التأييد للولايات المتحدة كشف عن عدة أمور تخص الدول الجديدة المرشحة لعضوية الاتحاد، بما في ذلك أنها كانت تبحث عن تأمين نفسها، ولكن ليس مع الاتحاد أو حلف شمال الأطلسي إذ إنها كانت قد حصلت على عضويتها بالفعل؛ فدولة مثل بولندا، باختصار شديد، ذهبت إلى العراق لأنها كانت تشعر أنها عندما تحارب في بغداد، إنما كانت تستخرج "بوليصة تأمين" ضد أي خطر مستقبلي على "بياليسوك - Bialystok" على حدودها الشرقية، بل إن منطق الإدارة البولندية آنذاك كان يمشي إلى ما هو أبعد من ذلك. كانت بولندا قد انضمت للاتحاد الأوروبي لأنه كان المنظمة المجاورة لها مباشرة والتي لم يكن بالإمكان تجاهلها، لكن الولايات المتحدة كانت هي القوة الاقتصادية العالمية وليس العسكرية فحسب. كان "ميلر" يعتقد أن تقوية علاقات بلاده بالولايات المتحدة يمكن أن يقوى اقتصادها. كان يعتقد أن الاتحاد رغم كل إيجابياته كان يعمل في ظروف مقيدة، وأن محاولات جعله الاقتصاد الأكثر تنافسية لم تكن ناجحة؛ وبالتالي بدلاً من شراء الطائرة "جريبين - Gripen"، (طائرة مقاتلة سويدية- بريطانية) اتجهت بولندا في ٢٠٠٣ لشراء الطائرة الأمريكية "F-16" (من إنتاج لوكهيد مارتن - Lockheed Martin)، كانت الصفقة تقدر بـ ٢,٥ بليون دولار والتكلفة بما يعادل ٦ بليون دولار استثمارات داخلية في بولندا. من أجل ذلك، ومن أجل الحصول على عقود أكثر ربحية كانت الشركات البولندية تتطلع إليها في العراق بعد انتصار التحالف على "صدام حسين"، بهدف تعزيز اقتصادها. في الوقت نفسه كان التشيك والمجريون مع "الخيار الأوروبي" وقاموا بشراء المقاتلة "جريبين".

في آخر الأمر، كان أن ذهبت كل دول أوروبا الشرقية إلى العراق دعماً للولايات المتحدة، ليثنى عليها "توني ديمسكيلد"، وزير الدفاع الأمريكي الذي أطلق عليها مسمى "أوروبا الجديدة"، في مقابل الألمان والفرنسيين الذين كانوا قد رفضوا التورط. لم يكن مصطلح "أوروبا الجديدة" دقيقاً، حيث إن الإسبان والبريطانيين والإيطاليين، الذين كانوا "أوروبا قديمة" جداً، كانوا قد دعموا أيضاً الولايات المتحدة، وبالرغم من ذلك بقي المسمى. كان الأكثر مدعاة للقلق أن الآمال التي كان رئيس الوزراء البولندي يعطّل النفس بها من وراء علاقة وثيقة ومفيدة بالولايات المتحدة، لم تتحقق؛ وحتى بالرغم من

أن مشاركة بولنده العسكرية فى العراق التى تقدر بنحو ألف جندى كانت معتبرة، فشل هذا الجهد فى تحقيق فوائد اقتصادية ملموسة. صفقة الـ F-16 التى كانت تستهدف جلب استثمار أمريكى مباشر إلى بولنده ظلت محل جدل كبير حول المستوى الدقيق للتطبيق، كما خرج الرأى العام بانطباع بأن العقد لم يكن مجزياً. وفيما قد يبدو أنه قضية غير مهمة رغم أهميتها الكبيرة بالنسبة للرأى العام البولندى، رفضت الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً التنازل عن شروط منح تأشيرات الدخول للبولنديين الراغبين فى الذهاب إليها، وكان السبب هو زيادة عدد من تجاوزوا فترة الإقامة المسموح بها. فى نظر العامة؛ كان ذلك أمراً مهيناً ولا مبرر له، يتم فرضه على مواطنى دولة كانت تعتقد أنها حليف جدير بالاحترام. فى البداية، بقيت القضية بنداً ثابتاً على الأجندة الثنائية، إلا أن الضغط المحلى على الحكومة البولندية خف، عندما وجد البولنديون أن بإمكانهم الذهاب إلى بريطانيا وأيرلنده للعمل بشكل قانونى، ولم يعودوا فى حاجة إلى دخول الولايات المتحدة بشكل غير قانونى بحثاً عن عمل.

كانت تلك هى العوامل التى أفسدت ما كان، تقليدياً، علاقة جيدة بين الولايات المتحدة وبولنده بفضل الهجرة الواسعة إلى الولايات المتحدة فى القرن الماضى، والروابط الدائمة بين الأمريكيين من أصول بولندية ونزوحهم فى الوطن. إلا أن قضية أمنية أخرى شابت العلاقة بين الدولتين. فى التسعينيات، كانت الولايات المتحدة قد أجرت مفاوضات مع الرئيس الروسى "يلتسن" بخصوص اتساع حلف شمال الأطلسى شرقاً، وقدمت وعوداً غير مكتوبة بأن تغير وضع الأوروبيين الشرقيين لن يؤدى إلى تغير فى توازن القوى العسكرية فى المنطقة؛ وكان الروس قد فهموا ذلك على أنه لم يكن يعنى فقط وضع أى أسلحة نووية على أراضى الدول الأعضاء الجدد فى الحلف، بل إنه لن تجرى كذلك أى عمليات تحديث جدية للقوات المسلحة فى الدول الجديدة، ولن يتم وضع قوات لحلف شمال الأطلسى على أراضيتها. هذا الالتزام يتعامل معه الروس بجدية تامة، كما أن حلف شمال الأطلسى والولايات المتحدة يحترمون به بشكل عام، إلا أنه أمر مقلق بالنسبة للأوروبيين الشرقيين، لأنه يعنى أن هناك فئة من أعضاء الحلف يستطيعون اتخاذ ما يرونه مناسباً لتأمين دفاعاتهم، وفئة أخرى يتحكم الروس فى أوضاعها العسكرية.

هذا القلق عمقته قراءة متأنية لاتفاقية حلف شمال الأطلسي التي ترجع إلى ١٩٤٩ وتتضمن، بكل وضوح، عبارة خاصة بالدفاع المشترك لم توضع موضع التجربة قط. هذه العبارة هي "الواحد من أجل الكل، والكل من أجل الواحد". هذه العبارة الواردة في المادة الخامسة تدل على أن التزام الدفاع المشترك ليس محكماً كما قد يبدو لأول وهلة، فهي تنص على أن "أي هجوم مسلح على عضو أو أكثر... سيعتبر اعتداء عليهم جميعاً، وبالتالي... فهم متفقون على أن كلاً منهم.. سوف يساعد، بشكل فوري، الطرف أو الأطراف التي تعرضت للهجوم باتخاذ كل ما هو ضروري، سواء بشكل انفرادي أو بالتنسيق مع أطراف أخرى، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لاستعادة وحماية أمن منطقة شمال الأطلسي". أما العبارة التي لفتت نظر الدول الأعضاء الجدد بشكل رئيسي فهي "اتخاذ كل ما هو ضروري"، وهو ما يوحي كما فهموا، بأن الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي لديها مساحة من حرية التصرف لكي تقرر نوع الرد في حال أي اعتداء مسلح على أي من دول الحلف.

مما زاد الأمور سوءاً أن حلف شمال الأطلسي بعد ١٩٨٩ لم يكن قادراً على تحديد روسيا كمعتقد محتمل سواء بشكل علني أو غير علني، وهو ما يتناقض مع الوضع قبل ١٩٨٩، عندما كان الخطر السوفيتي هو السبب الوحيد لوجوده، وهكذا فإنه فشل في أن يكون على مستوى الوضع الراهن كما يرى الأعضاء الجدد. بالنسبة لهم، يظل الخطر الروسي المحتمل، وإن كان بعيداً، هو أهم أسباب رغبتهم في الانضمام إلى الحلف في المقام الأول. إن قراءة دقيقة للمادة الخامسة من اتفاقية حلف الـ "ناتو" ستكون أقل إقلاقاً للدول الأعضاء الجدد، في حال ما كان لدى الحلف خطط طارئة للدفاع عنهم في حال ظهور مثل ذلك الخطر. على أية حال، لا وجود لمثل تلك الخطط ولا توجد خطوات في هذا الاتجاه، والمعروف أن هناك سرب طائرات تابعا للحلف يقوم بمراقبة الحدود الشرقية لدول البلطيق، وهذا كل ما في الأمر؛ أما الاقتراحات التي يلح عليها داخل الحلف أعضاء جدد مثل بولندا وإستونيا والتي تعمل على مثل تلك الخطط؛ فيتم تنحيها جانباً بواسطة دول أخرى من بينها ألمانيا الحريصة على مراعاة شعور روسيا.

هذه الأمور المقلقة، تفسر لنا سبب تطلع دولة مثل بولندة - التي لا تعتقد أن القدرة العسكرية القليلة للاتحاد الأوروبي يمكن أن تصبح قوة كبيرة في المستقبل المنظور ولديها شكوكها في حلف شمال الأطلسي - إلى علاقة خاصة مع الولايات المتحدة لضمان أمنها. ولكن، مع الالتزامات التي قدمتها واشنطن لـ "موسكو" في التسعينيات، لم يكن ذلك بالأمر السهل. عندما ضاعفت إدارة "بوش" من اهتمامها بخطط أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ وأبدت رغبة في وضع تجهيزات عسكرية في شمال بولندة وشبكة أجهزة رادار في جمهورية التشيك رحبت بولندة بذلك، إذ كانت تلك على وجه التحديد، الفرصة التي يحتاجها البولنديون لمحاولة وضع نهاية لقرار تأجيل المشروعات العسكرية الغربية الجديدة على أراضيتهم. لم يوافقوا فحسب على مشروع الدفاع الصاروخي، بل إنهم طلبوا من الأمريكيين تركيب بطارية صواريخ "باتريوت" في بولندا لحماية التجهيزات، وفي أيامها الأخيرة وافقت إدارة "بوش"؛ وبالرغم من الأهمية العسكرية الضئيلة للبطارية، إلا أن دلالتها الرمزية كانت كبيرة. أما الروس الذين كانوا غاضبين من جراء التجهيزات الصاروخية، فقد زاد غضبهم بسبب البطارية، وجاء رد فعلهم فوراً عندما هددوا بوضع صواريخ "اسكاندر - Iskander" متوسطة المدى في "كاليينجراد" على بحر البلطيق، وتوجيهها صوب بولندة وجمهورية التشيك.

هدأت الأمور مع انتخاب الرئيس "باراك أوباما". قررت الإدارة الديمقراطية إعادة صياغة مشروع الدفاع الصاروخي ولكنها أبقت على بطارية صواريخ الباتريوت كما هي. بالرغم من ذلك بقي هناك عدد من الأسئلة المقلقة للبولنديين أثارتها الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة. كانت أسئلة من قبيل: ما إذا كان الديمقراطيون يسعون لشراكة جديدة مع موسكو تهدف إلى اتفاقيات لنزع السلاح، والمدى الذي يريدون أن يستميلوا إليه الروس للمساعدة في التوصل إلى تسوية مع إيران، واحتمال أن يكون الثمن اعتراف من الولايات المتحدة بنفوذ روسي محدود في الدول التي كانت تابعة ذات يوم للاتحاد السوفيتي أو حليفاً له في حرب. وكان هناك سؤال آخر مؤرق للبولنديين وغيرهم من الأوروبيين الشرقيين الذين كانوا يدفعون مع إدارة "بوش" من أجل عضوية

جورجيا وأوكرانيا فى حلف شمال الأطلسى، كان السؤال هو ما إذا كان سيتم ترك الدولتين خارج التحالف لى تقتربا أكثر من روسيا.

بالنسبة للبولنديين بالإضافة إلى دول البلطيق، وكذلك بالنسبة للتشيك والسلوفاك والمجرين، فإن مبدأ أن الدول التى خلفت الدول السوفيتية السابقة أصبحت كيانات مستقلة من حقها أن تختار التواصل مع منظمات غربية مثل الـ "ناتو" والاتحاد الأوروبى، أصبح هذا المبدأ من بديهيات السياسة الخارجية. إلا أنها مضت إلى ما هو أبعد من ذلك وأصبحت تدعم بكل نشاط الطموحات الغربية لدول مثل جورجيا وأوكرانيا، وكان من الطبيعى أن يثير ذلك حفيظة موسكو. وإذا كان هدف جذب الدول السوفيتية السابقة أكثر وأكثر نحو الجماعة الغربية قد حظى بمباركة "بوش"، وبقى عرضه للاختبار مع "أوباما"، إلا أنه كان يُواجه دائماً بمشاعر مختلطة فى الاتحاد الأوروبى. هنا، كانت ألمانيا متمسكة بموقفها وهو أنه لا بد من مراعاة قلق موسكو، وتجادل بأن الوصول إلى مصادر الطاقة الروسية كان أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبى، وأن الدول الأوروبية الشرقية، نتيجة لتجاربها تحت السيطرة السوفيتية، لا تستطيع أن تتخذ موقفاً واقعياً حصيفاً من روسيا الحالية، وأنها بذلك تعرض ذلك الهدف للخطر.

كانت إمدادات الطاقة وتأمينها، وبخاصة من روسيا، هى القضية التى تمثل جوهر الخلاف داخل الاتحاد الأوروبى بين الأعضاء الجدد والقدامى. ألمانيا، مثلاً كان الوضع فى العشرينيات، كانت ترى فى روسيا سوق تصدير رئيسية فى الحاضر والمستقبل، بالإضافة إلى أنها مورد للغاز الطبيعى. إيطاليا اتخذت نهجاً مماثلاً. فى التسعينيات، كان الكثير من شركات الطاقة الغربية تطمح إلى أن يكون لها حصة كبيرة فى صناعة الطاقة الروسية؛ وبالرغم من ذلك كانت حقول النفط والغاز ونظم النقل الروسية فى حاجة إلى رأس المال والتكنولوجيا من الغرب لى تستمر فى الإنتاج. ولكن بعد عقد من الزمن وتحت حكم "بوتن"، خرج كثير من الشركات الغربية من السوق الروسية بينما احتفظت الألمانية بدور مهم هناك. وجهة نظر الدول الأعضاء الجدد من أوروبا الشرقية كانت مختلفة؛ وباعتبارهم أعضاء سابقين فى الكتلة

السوفيتية فإن أنظمة الإمداد لديهم كانت مرتبطة بالبنية التحتية لصناعة الطاقة السوفيتية السابقة، وفي بعض الحالات كانت تعتمد على إمدادات الطاقة السوفيتية، وكان ذلك يعتبر مستوى اعتماد خطر حيث كان يمكن أن يترجم إلى نفوذ سياسى روسى عند أى تهديد بتغيير اتجاه مفتاح الغاز. بناء على ذلك، كان الأوروبيون الشرقيون يتطلعون إلى الاتحاد الأوروبى لى يضع من الخطط ما يضمن أمن الطاقة بالنسبة لهم. الخطة الأكثر طموحاً والأقل نجاحاً جاءت من بولندا التى اقترحت فى ٢٠٠٦ أسلوباً على غرار أسلوب حلف شمال الأطلسى السابق ذكره، وهو فكرة "الواحد من أجل الكل، والكل من أجل الواحد"، وهو ما يعنى أنه فى حال أى انقطاع فى إمدادات الطاقة من روسيا أو أى مكان آخر عن أى دولة، ستكون الدول الأخرى ملزمة بمساعدتها بإمدادات طوارئ.

فى الوقت نفسه جاء خط الغاز الروسى- الألمانى المشترك المعروف بـ "Nord Stream" الذى يمر من روسيا إلى ألمانيا من تحت بحر البلطيق، جاء ليرمز، بالنسبة لـ "بولندا" على الأقل على إمكانية التعاون بين دولتين بصرف النظر عن مصالح الشركاء الآخرين فى الاتحاد الأوروبى. أما بالنسبة للروس فكان الهدف من هذا الخط هو تجنب ضرورة أن تمر إمدادتها بالغاز إلى ألمانيا عبر دول أخرى، هى فى هذه الحالة بولندا وبيلاروس، وكان ذلك بمثابة تحول فى السياسة مقارنة بالتسعينيات. كان الروس قد بنوا خط الأنابيب البرى "يامال - Yamal" عبر الدولتين إلى ألمانيا وخططوا لبناء خط أنابيب مواز آخر على امتداد المسار نفسه، وكان ذلك خياراً أقل تكلفة من الخط الذى يمر تحت البلطيق. كانت ميزته أنه كان من الصعب على الروس أن يقطعوا الإمداد عن بلادهم منفردة، بالإضافة إلى أن بولندا وبيلاروس كانتا تحصلان على رسوم مرور. فى الوقت نفسه كان الروس يلوحون بفكرة إغلاق خط أنابيب "دروچبا: الصداقة"، الذى كان قد بنى فى الستينيات، وكان منذ ذلك الحين يمد المصافى فى بولندا وألمانيا الشرقية بالبترول، وكان إغلاق الخط يمكن أن يضطر العملاء إلى شراء احتياجاتهم من البترول من أحد موانئ خليج فنلندا ونقله بالبحر إلى المصافى. شن البولنديون حملة ضد خط أنابيب البلطيق داخل الاتحاد الأوروبى، والحقيقة أن الجدل حول احتمال

لجوء الروس إلى استغلال وضعهم القوي كمصدر للطاقة لتحقيق مكاسب سياسية كان يتزايد بسبب عمليات القطع الدورية لخط الأنابيب المتجه إلى أوكرانيا وأوروبا نتيجة المشادات المتكررة بين أوكرانيا وروسيا على شروط الإمداد. ولكن تطبيق سياسة خاصة بالطاقة تُمكن الاتحاد من الحوار مع روسيا بصوت واحد، ظل أمراً بعيد المنال.

السياسة الخارجية للحكومة البولندية الجديدة المنتخبة في ٢٠٠٧ بقيادة "المنبر المدني - Platforma Obywatelska (PO)" كانت تتعارض مع سياسة سابقتها: حزب القانون والعدالة - Prawo and Sprawiedliwosc Party (Pis). المنبر المدني ينتمي إلى يمين الوسط، أما حزب القانون والعدالة فيتميز بنزعة قومية متشددة وكان يتبنى سياسة أكثر مجابهة مع روسيا. كان المنبر المدني (PO) ملتزماً بإحداث تقارب مع موسكو وبالتالي تقريب التيار الرئيسى فى سياسة الاتحاد من روسيا. فى الوقت نفسه كان المنبر يتبنى موقفاً راجماتياً تجاه بيلاروس، حيث كان النظام السلطوى للرئيس "الكساندر لوكاشنكو - Alexander Lukashenko" قد أدى بالاتحاد إلى فرض بعض العقوبات السياسية على الدولة. استمرت بولنده تدعم تطلعات أوكرانيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، إلا أن الحماسة السياسية كانت أقل من ذي قبل وبخاصة لدى الإدارة السابقة. كانت مشكلة تلك السياسة الجديدة هى أنه بالرغم من أن الانتخابات كانت قد جاءت بحكومة جديدة إلى السلطة، فإن الرئيس "ليخ كاجينسكى - Lech Kaczynski"، وهو مؤيد للخط المتشدد مع روسيا، وتوعم "ياروسلاف كاجينسكى - Jaroslaw Kaczynski" زعيم حزب القانون والعدالة (Pis) كان مازال متبقياً له ثلاث سنوات فى منصبه.

فى بولنده، يتم انتخاب الرئيس فى اقتراع عام، إلا أن صلاحياته محدودة بما فى ذلك مجال السياسة الخارجية، الذى يقتصر دوره فيها على تمثيل البلاد فى الخارج، كما أن الدستور وهو ليس واضحاً تماماً بالنسبة لهذه النقطة، يلزم الحكومة برسم وإدارة السياسة الخارجية، ولكن الرئيس "كاجينسكى" يستغل صيغة "تمثيل البلاد فى الخارج" لمد سلطاته وإدارة سياسة خارجية على هواه. سياسات "ليخ كاجينسكى" أكدت الأخطار التى كانت تمثلها روسيا فى نظره، وكان يدعم الدول السوفيتية السابقة

التي كان يعتقد أنها تتعرض لتهديدات روسية، مثل جورجيا. وهكذا عندما نشبت الحرب القصيرة من روسيا وجورجيا في أغسطس ٢٠٠٨ واقترب الجيش الروسى من "تبليسى" ليصبح داخل المرمى المؤثر، طار الرئيس إلى العاصمة الجورجية مع غيره من زعماء أوروبا الشرقية، ونخص بالذكر منهم الرئيس الأوكرانى "فيكتور يوشتشينكو" - Viktor Yushchenko، تعبيراً عن دعم بولنده لرفيقهم الجورجى "ميخائيل ساكاشفيلى" - Mikheil Saakashvili، أما الحكومة البولندية التي لم تكن على علم بهذا التحرك، ففضلت الاعتماد على الاتحاد الأوروبي لإيقاف الحرب وإنقاذ استقلال جورجيا.

هذا التناقض بين النهجين جدير بالتوقف عنده، حيث إنه يلقي الضوء على المأزق الذى تواجهه دولة مثل بولنده فى سياستها إزاء روسيا. نهج المواجهة الذى يتبناه حزب القانون والعدالة (Pis) ويدعمه الرئيس "كاجينسكى" أكسب بولنده قليلاً من الاستحسان فى برلين وبروكسل، حيث لصوت ألمانيا ثقل كبير؛ ولكنه يحظى بتأييد شعبى واسع فى دول البلطيق مثل إستونيا، حيث يقرر الرئيس "هندريك إلفيس" - Hendrik Ilves (المولود فى الغرب والمتعلم فى الولايات المتحدة) قيمة دور الرئيس البولندى فى المساعدة لى تكون أوروبا حارساً ضد روسيا. استقبل كثيرون فى دول الكتلة السوفيتية السابقة سقوط حكومة حزب القانون والعدالة (Pis) فى بولنده فى ٢٠٠٨ بخوف شديد، واعتبروه مؤشراً على أن روسيا ستكون قادرة على بسط نفوذها فى أرجاء المنطقة بسهولة، ولكن نفوذ بولنده داخل الاتحاد الأوروبى وقدرتها على تأمين مصالحها فى شئون الداخلية، محدودة فى الوقت نفسه بأسلوب مواجهة مع روسيا يؤدى إلى تهميش الدولة فى مجال اتخاذ القرار. الحقيقة أن أوكرانيا كانت شاكراً لموقف حكومة حزب القانون والعدالة الداعم لمحاولات الدولة الاقتراب من عضوية حلف شمال الأطلسى والاتحاد الأوروبى، إلا أن الدبلوماسيين الأوكرانيين كانوا على دراية كذلك بأن الدعم البولندى يمكن أن يكون عامل إعاقة على ضوء موقف الدولة من روسيا وعلاقاتها المتوترة مع ألمانيا. باختصار، كانت "كيفية تعلم جيداً أنها لابد من أن تحصل على دعم ألمانيا نفسها، إن كانت تريد تحسين فرصها للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبى.

الإدارة التي يقودها المنبر المدنى (PO)، كانت تسعى لحل هذا التناقض بين المواجهة والتقارب مع روسيا، وذلك بأن اقترحت للاتحاد "سياسة شراكة شرقية - Eastern Partnership" على غرار ذلك "الاتحاد من أجل المتوسط"، الذى كان الرئيس الفرنسى "ساركوزى" قد روج له، وكان تستهدف تقريب الدول الواقعة جنوبى المتوسط من الاتحاد. بناء على ذلك، اقترح "دونالد تاسك - Donald Tusk" فى ٢٠٠٨، وكان رئيساً لوزراء بولندا آنذاك، أن يقوم الاتحاد الأوروبى بتوقيع اتفاقية جديدة مع ست دول شرقية: أرمينيا، وأذربيجان، وبييلاروس، وجورجيا، ومالدوفا، وأوكرانيا. هذه الفكرة التى أيدتها السويد، كانت تتصور إنشاء منطقة تجارة حرة مع هذه الدول، إلى جانب تخفيف القيود المفروضة على تأشيرات الدخول، وعدد من المشروعات المشتركة التى تمكنها من تعديل أنظمتها القانونية وممارساتها الديمقراطية بما يتناسب مع مثيلاتها لدى دول الاتحاد الأوروبى؛ وكانت تلك الإصلاحات تعنى أن تلك الدول ستكون قادرة فى وقت ما فى المستقبل على السعى للانضمام للاتحاد. إلا أن فقدان الحماسة كان واضحاً، ليس فقط لصغر حجم الموازنة المقدرة للمشروع بنحو ٦٠٠ مليون يورو، بل ولأن قادة "الدول الجنوبية" فى الاتحاد - إيطاليا وفرنسا وإسبانيا - لم يشاركوا فى قمة "براغ" فى مايو ٢٠٠٩، التى كان من المفترض أن تكشف النقاب عن الشراكة.

ولكى تزداد الأمور سوءاً، فإن روسيا التى كانت تعارض بشدة زيادة حجم حلف شمال الأطلسى (NATO)، ألمحت قبل قمة "براغ" إلى أنها كانت تعتبر الشراكة الشرقية - Eastern Partnership اعتداء على مجال نفوذها. كان هناك خطر آخر وهو أن شراكة الاتحاد مع ست دول ستؤدى به على نحو خطر إلى أن يكون قريباً من مجموعة من الزعماء غير الملتزمين بما يكفى بالقيم والممارسات الديمقراطية. فى أوكرانيا فحسب، تكرست الديمقراطية، وإن كان بشكل شبه عشوائى، بعد "الثورة البرتقالية - Orange Revolution" فى ٢٠٠٤، وفى جورجيا تنتهم معارضة صاحبة الرئيس "ساكاشفيلى - Saakashvili" بالممارسات الاستبدادية، فى أرمينيا وأذربيجان وبييلاروس يقوم الرؤساء فيما يبدو "بترويض" الديمقراطية، فى مالدوفا أدت انتخابات إبريل ٢٠٠٩ إلى تظاهرات شبابية متهمة السلطات بتغيير النتيجة، وتم إخماد تلك

التظاهرات بالأساليب السوفيتية لوضع نهاية للمعارضة وانتقاد قادة الدولة. تضمن ذلك فرض قيود على وسائل الإعلام وطرد الصحفيين الأجانب والتضييق على المنظمات غير الحكومية؛ وباختصار، فإن الشراكة الشرقية التي كان من المفترض أن تشرك الاتحاد الأوروبي للقيام بدور نشط في التحول الديمقراطي في الشرق، أصبحت تبدو أشبه بمغازلة خطيرة لمجموعة من الدول غير المستقرة يقودها حكام مستبدون لا يترددون في الانقضاض على معارضيههم أو الخارجين عليهم بكل ضراوة، عند أول بادرة لتحدي سلطاتهم. وبالرغم من أن بولندا فكرت في أن تضع نفسها ضمن التيار الرئيسى لفكر الاتحاد فيما يتعلق بالسياسة الشرقية، غامت مرة أخرى بأن تبدو قوة غير مسئولة تجر الاتحاد إلى مغامرات في الشرق، وذلك بسبب الشراكة الشرقية.

منذ دخول الاتحاد، تحاول بولندا تملق المنظمة لكي تضع مخاوفها الأمنية ومخاوف دول أوروبا الشرقية الأخرى في الاعتبار، إلا أن موقفها كان يمكن أن يكون أكثر قوة، لو أنها لم تتبن موقف المجابهة إزاء محاولات الاتحاد تنظيم اتخاذ القرار فيما يتعلق بزيادة حجمه. منذ اليوم الأول لدخولها الاتحاد تقريباً، كانت بولندا تسعى لسد الطريق أمام معاهدة دستورية جديدة، كان يمكن أن تغير نظام التصويت بداخله على نحو كانت وارسو تعتبره ضاراً بمصالحها. هذا الخلاف وضع بولندا، التي كانت تعمل مع إسبانيا، ضد بقية الدول الأعضاء. صحيح أنه تم التوصل إلى تسوية في النهاية، إلا أن المعاهدة رُفِضَتْ من قبل المصوتين في فرنسا وهولندا، ومرة أخرى عوّقت حكومة القانون والعدالة (PIS) السابقة محاولة إنقاذها. اعترض المصوتون في أيرلندا على محاولات التصديق على الاتفاقية، وكذلك الرئيس "كاچينسكى" الذي رفض توقيعها عدة أشهر. سجل المواجهة مع الاتحاد هذا، أكسب بولندا سمعة داخل المنظمة بأنها دولة خرقاء، كما شوه صورتها بين صناع القرار في بروكسل نتيجة لذلك. ويواجه البولنديون بالتالي صعوبات في تقاسم المناصب في مؤسسات الاتحاد إذ يتخطاهم مرشحو الدول الأخرى الذين يُعتقد أنهم أكثر منهم توافقاً مع روح المنظمة؛ وهو ما يعنى أن المصالح البولندية لن تجد من يدافع عنها في المستقبل عندما يصل صغار موظفي اليوم إلى مناصب مسئولة سيكون قد تم شغلها بواسطة ممثلى دول أخرى في المنطقة.

بالنسبة للأوروبيين الشرقيين، فإن عملية التكيف ومحاولة إيجاد مكان داخل المنظمتين الغربيتين (حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي) سوف تستمر على مدى السنوات القادمة؛ فالاتحاد مهم لأنه يوفر ملاذاً آمناً اقتصادياً وسياسياً، وخاصة بعد تغيرات ١٩٨٩، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) مهمة، فبالرغم من كل عيوبها تظل منظمة عسكرية رئيسية إلى جانب العنصر المهم الآخر وهو دعم الولايات المتحدة. وبينما انسحبت بولندا من العراق في خريف ٢٠٠٨، فإنها عززت من مشاركتها مع قوات حلف الـ "ناتو" التي كانت تحارب "طالبان" في أفغانستان في العام التالي، كما وافقت فوراً على إرسال المزيد من القوات استجابة لطلب "أوياما" في ٢٠٠٩، ومرة أخرى كانت تتطلع للدفاع عن "بياليسستوك - Bialystok" في وقت ما في المستقبل بالقتال في إقليم "جازني - Ghazni" الآن.

وبينما هدأ الإلحاح على مشروع الدفاع الصاروخي مع مجيء إدارة "أوياما"، سوف يواصل البولنديون وجيرانهم التطلع إلى الولايات المتحدة، من أجل ترتيبات خاصة تؤمن مستقبلهم، وسيبقى السؤال هو: إلى أي مدى سوف تؤلى الولايات المتحدة القضايا الأمنية المؤرقة للأوروبيين الشرقيين اهتماماً؟ تبدو مشكلة الأوروبيين الشرقيين شديدة الإقليمية بالنسبة لـ "واشنطن" التي لديها أماكن وقضايا أخرى كثيرة على أجنحتها، بما في ذلك السعي من أجل التقارب مع إيران، ومحاولات حل مشكلات الشرق الأوسط، والبحث عن وسائل لخفض مستوى التسلح، وإيقاف الانتشار النووي في العالم، وترسيخ العلاقات مع الصين وغيرها من القوى الصاعدة.

التحدى المائل أمام الأوروبيين الشرقيين هو مواصلة العمل من أجل سياسة خارجية توافقية داخل الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق بما في ذلك روسيا، يمكن أن تضمن مصالح الأعضاء الجدد وكذلك مصالح الأعضاء الأقدم؛ ومن غير المرجح، كما يبدو، أن يسمح الأوروبيون الشرقيون لدول مثل أوكرانيا بأن تقبع في منطقة رمادية بين روسيا والاتحاد الأوروبي، وبالتالي المزيد من الاعتماد على موسكو؛ ولو كان لذلك أن يحدث فسيكون بمثابة خيانة لآمال الاستقلال التي انبثقت في تلك الدول بعد ١٩٨٩، ولحماسة جيل شاب ولد بعد ذلك العام، سافر وتعلم في الغرب ويتطلع لرؤية بلاده وقد

أصبحت "أماكن عادية" مثل غيرها. ذلك هو طموح الشباب الذين تدفقوا على شوارع "كيشينوفى - Chisinau" عاصمة مالدوفا فى إبريل ٢٠٠٩ للتظاهر ضد انتخابات أجريت هناك أعادت الحرس الشيوعى القديم إلى السلطة. لو قدر لآمال كتلك أن تُحبط وأجبر الشباب على التوافق مع أنظمة سياسية على الطراز القديم، فسوف يكون ذلك مصدراً جديداً لعدم الاستقرار فى المنطقة على المدى البعيد.

فى تعليق له، يرى "زبيجنيو بريجينسكى - Zbigniew Brzezinski: أن نضال الدول السوقية السابقة مثل أوكرانيا من أجل الاستقلال، هو فى الوقت نفسه نضال من أجل إصلاح روسيا؛ فتلك جائزة كبرى، وإذا كانت دول أوروبا الشرقية، الأعضاء الآن فى الاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلسى، تتطلع إلى دور ملموس فى العالم، فإن تحديث بلادهم وتحديث الدول التى إلى الشرق منهم واجب مهم، أما الحكم على مدى نجاحهم فى ذلك فما زال سابقاً لأوانه.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

- Pond, Elizabeth. *The Rebirth of Europe*. Washington, DC: Brookings Institution, 1999.
- Snyder, Timothy. *The Reconstruction of Nations: Poland, Ukraine, Lithuania, Belarus, 1569–1999*. New Haven, CT: Yale University Press, 2003.
- . *Sketches from a Secret War*. New Haven, CT: Yale University Press, 2005.
- Talbott, Strobe. *The Russia Hand*. New York: Random House, 2002.
- Zamoyski, Adam. *Warsaw 1920*. New York: Harper Press, 2008.

الهوامش

الفصل الأول

مقدمة: أوروبا والنظام الجيوسياسي

١. انظر عرضا ممتازا لأهمية الجغرافيا في بنية أوروبا وذلك في:

Alexander B. Murphy, Terry G. Jordan- Bychkov, and Bella Bychkova
Jordan, "The European Culture Area: A Systematic Geography (Lanham,
MD: Rowman& Littlefield, 2009).

٢. أول من كتب عن مفهوم "القوة الناعمة" باعتبارها مسألة جوهرية في العلاقات الدولية،
المفكر السياسي جوزيف ناي - Joseph Nye، انظر كتابيه:

- Bound to Lead: The Changing Nature of American Power (New York: Basic Books, 1995).
 - Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004).
3. Robert Kagan, "Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order (New York: Alfred A. Knopf, 2003)"

٤. انظر:

Mark Leonard, "Europe's Transformative Power", CER Bulletin, February/
March 2005, Issue 40, and "Why Europe Will Run the 21st Century (New
York: Public Affairs Books, 2005), xiii".

يطرح المفكر السياسي والمسئول الحكومي السابق ريتشارد هاس - Richard
Hass فكرة مماثلة عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية. يعتقد "الواقعيون" أن قوة الولايات
المتحدة ينبغي أن توجه للأعمال الخارجية للدول الأخرى، التي تؤثر في المصالح المهمة
للولايات المتحدة، لا بد لها من أن تركز على ما تفعله الدول أكثر مما هي عليه. "ما يدور
داخل الدول ليس مثبت الصلة ولكنه ثانوي". هناك، بالرغم من ذلك أسلوب تناول "ويلسوني"
يرى أن "الهدف الرئيسي لما تقوم به الولايات المتحدة في العالم هو أن تؤثر في طبيعة
الدول وظروفها الداخلية". حرب العراق الأولى لحدوث غزو "صدام حسين" و"ضم" الكويت،
(بما في ذلك احتياطاتها الضخمة من النفط)، كانت تجسيدا للمبدأ الواقعي. حرب العراق

الثانية كانت مثالا (وهو مثال سيئ على أية حال) لما أطلق عليه آخرون "الولسونية بأخذية الجنود". انظر:

Hass "War of Necessity, War of Choice: A Memoir of Two Iraq Wars (New York: Simon and Schuster, 2009), 12.

٥. هاتان هما "الصورتان" الثانية والثالثة الشهيرتان لمصادر الحرب والسلام كما هي مصاغة في كتاب كينيث والتز - Kenneth Waltz الكلاسيكي:

"Man, the State and war", 3rd ed. (New York: Columbia University Press, 2000).

كما أن مقال هنري كيسينجر - Henry Kissinger:

"Domestic Structure and Foreign Policy" in American Foreign Policy, 2nd.

Ed. (New York: Norton, 1979) مثال على تحليل الصورة الثانية.

الفكرة الرئيسية في الصورة الثانية تعود إلى مقال كانط - Kant:

"Perpetual Peace: A Philosophical Sketch" (1795)

وهي أساس نظرية "السلام الديمقراطي" اليوم

٦. تجد تحليلًا جيدًا لذلك لدى Nick Whitney و Jeremy Shapiro في:

- Towards a Post-American Europe: A Power Audit of EU-US Relations (Berlin: European Council on Foreign Relations, 2009)

انظر كذلك:

- Alvaro de Vasconcelos and Marcin Zaborowki "The Obama Moment: European and American Perspectives (Paris: European Union Institute for Security Studies, 2009).
- Mark Leonard and Nicu Popescu, A Power Audit of EU-Russia Relations (Berlin: European Council on Foreign Relations, 2009).

وهذه التقارير متاحة على الموقعين:

- European Council, <http://www.ecfr.eu>
- European Union Institute, <http://www.iss.europa.eu>.

7. Hubert Verdine, interview, "Le Monde, may 30, 2009."

وانظر كذلك:

Gideon Ranchman: "Is Irrelevance Europe's Logical Choice?", Financial Times, May 20, 2008.

الفصل الثانی

الاتحاد الأوروبي كلاعب فاعل فى السياسة الخارجية:

نحو واقعة جديدة

1. European Council, " A Secure Europe in A Better World: European Security Strategy, December 12, 2003" in From Copenhagen to Brussels: European Defence: Core Documents, ed. Antonio Missiorli (Paris: EU Institute for Security Studies, 2003), 324-33
2. " Article J.4, Treaty on European Union (TEU)", " in European Union: Selected Instruments Taken From the Treaties (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 1995), vol.I, bk.I, 38.
3. " Declaration on European Defence, " December 3-4, 1998, Uk-French Summit, St. Malo, <http://www.fco.gov.uk>.
4. "Article J.5, TEU" in European Union, 40.
5. Mark Leonard, Why Europe Will Run the 21st Century (New York: Public Affairs Books, 2005).
6. Edouard Balladur, Pour une Union Occidentale entre l' Europe et les Etats- Unis (Paris: Fayard, 2007).
7. Andrew Rettman, " US Blames Lisbon Treaty for EU Fiasco," EU Observer, February 3, 2010, <http://Euobserver.com/929398>.

الفصل الثالث

أوروبا والولايات المتحدة:

عهد أوباما وثقل التاريخ

١. انظر تعليقات الرئيس أوباما في ٢٠٠٩/٤/٣ في Strasbourg town Hall على الرابط:

http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-by-president-obama-at-strasbourg-town-hall.

٢. انظر:

Chris Patten, "Cousins and Strangers: America, Britain and Europe in a New Century", (New York: Times Books, 2006).

3. Francis Fukuyama, "The End of History and the Last Man", (New York: Free Press, 1992).

٤. انظر تعليقات رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" Economic Club of Chicago, Chicago April 22, 1999.

5. Dean Acheson, "Present at the Creation: My Years in the State Department (New York: Norton, 1969).

6. Robert Kagan, "Of Paradise and Power: America and Europe in The New World Order", (New York: Knopf, 2003).

الفصل الرابع

أوروبا وروسيا:

شراكة استراتيجية وعدم ثقة استراتيجية

1. Official Journal of the European Communities, L 157, June 24, 1992, 2.
2. "EU-Russia Summit Joint Statement", Helsinki, October 22, 1992.
3. Dmitri Trenin, "Russia and the European Union: Redefining Strategic Partnership", in "Partnership for Effective Multilateralism: EU-Relations with Brazil, China, India and Russia, ed. Giovanni Grivi and Alvaro de Vasconcelos (Paris: EU Institute for Security Studies, May 2008), 133

٤. انظر مقال: Nina Bachkatov بعنوان:

"Eu- Russia Relations Worsen"

وذلك في عدد LeMonde Diplomatique (الطبعة الإنجليزية) بتاريخ June 1, 2006 على موقع:

<http://mondediplo.com/2007/01/06russia>.

"إذا كانت أوروبا تريد أن تقوم بالدور الذى تتطلع إليه فى عالم الغد، والذى سوف تتسيده الصين والولايات المتحدة، فإن التعاون مع كتلة Russia-CIS سيكون ضرورياً".

5. Álvaro de Vasconcelos, "Multilateralising Multipolarity." in Grevi and Vasconcelos, "Partnership for Effective Multilateralism," 27.
6. Wider Europe- Neighbourhood: A New Framework for Relations with Our Eastern and Southern Neighbours, Com (2003), 104 Final, March 11, 2003.4.

٧. انظر الفصل السادس للاطلاع على تحليل الجوانب المتعلقة بالشرق الأوسط من هذه السياسة.

٨. لقاء "ميدفيدف" مع القنوات التلفزيونية الروسية بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٠٨، وهو متاح على الموقع:

http://www.kremlin.ru/eng/speeches/2008/31/1850-type82912type82912_206003.shtml

9. Eastern Partnership: Communication From the European Commission to The European Parliament and the Council, Com (2008) 823, December 3, 2008

10. Council of The European Union, Joint Declaration of the Prague Eastern Partnership Summit, May 7, 2009.

11. U.S. Energy Information Administration data, Jeffrey Man Koff,

وذلك نقلا عن:

"Eurasian Energy" (New York, Council of Foreign Relations, 2009.), 13.

١٢. اقتباس عن Nikolai Zlobin من مركز الدراسات الاستراتيجية:

Center for Strategic Studies- Washington, DC.

"Wall Street Journal," June 11, 2009

كما نقلته:

١٣. تم اغتيال الصحفية والناشطة في مجال حقوق الإنسان أنا بولنكو فسكايا - Anna Politkovskaya في مصعد المبنى الذي تعيش فيه، وذلك في أكتوبر ٢٠٠٦، وهي أشهر حالة منذ اغتيال ألكساندر ليتفينينكو - Alexander Litvinenko بالسم. أما أحدث عملية قتل حتى صدور هذا الكتاب، فكان ضحيتها ميديت ساديركيلو - Medet Sadyrkulov (مارس ٢٠٠٩)، وهو مسئول كبير سابق في حكومة قرجيزستان - Kyrgyzstan، والمعارض لسياسة الرئيس مورتانبك باكييف - Murtanbek الذي أعاد البلاد إلى موسكو بعد ثورتها الملونة في ٢٠٠٥، انظر:

(Wall Street Journal, June 11, 2009)

14. Andrew E. Kramer, "Criticized, Putin says Europe Has Rights Abuses of Its Own", New York Times, February 9, 2009

15. Andrew Rettman, "EU- Russia Summit Ends With Prickly Exchange Over Energy," May 23, 2009, [http:// Euobserver.com](http://Euobserver.com)

16. Dmitry Medvedev.

حديث مع سفراء روسيا والممثلين الدائمين لدى المنظمات العالمية بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٠٨، <http://www.Kremlin.ru>.

17. Presiden of Russia, Official Web Portal, European Security Treaty," Nov.29, 2009 <http://eng.kremlin.ru/text/docs/2009/11/223072.shtml>.

١٨. انظر:

Celeste a. Wallander, "Russian Transim Perialism and Its Implications", Washing to Quarterly, Spring 2007, 1070210

19. Andrew E. Kramer, "Russia Says Dollar Makes a Poor Reserve Currency," New York Times, June 6, 2009".

الفصل الخامس

العلاقات الأوروبية الصينية: رقصة ناعمة

١. انظر:

Michael Yahuda: "The Sinc- European Encounter: Historical Influences on Contemporary Relations," in China- Europe Relations: Perceptions, Policies and Prospects, ed. David Shambaugh, Eberhard Sandschneider and Zhou Hong (London: Routledge, 2008).

٢. للمزيد من التفاصيل عن تلك السنوات، انظر:

David Shambaugh, "Chaina and Europe, 1919-1995" (London: SOAS Contemporary China Institute, 1996).

٣. لمناقشة رد فعل الصين على سقوط الاتحاد السوفيتي وتحليلها الخاص بذلك، انظر:

David Shambaugh: "China's Communist Party: Atrophy and Adaptation", (Berkeley: University of California Press, 2008), Chap.4.

4. Zhao Junjie, "An Uncasy Balance," Beijing Review 50, no2 (January 11, 2007): 10.

٥. انظر:

Dan Levin, " Chinese Wrestle With Europe in Space", International Herald Tribune, March 32,2009.

٦. انظر:

David Shambaugh, "Chaina's Quiet Diplomacy: The International Department of Chinese Communist Party", China, An International Journal 5,no.1(March 2007): 26, 2009"

٧. سفير الصين لدى الاتحاد الأوروبي "سونج زي - Song Zhe"

"The Current State and Prospect of China- EU Relations " Foreign Affairs Journal, Spring 2009, 15.

٨. للاطلاع على قائمة بهذه الحوارات، انظر:

<http://ec.europa.eu/comm/external-relations/china/intro/sect.htm>

٩. أنفقت هذه الأموال على برامج فى ثلاثة مجالات:

الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى (٥٠%)، والتنمية المستدامة (٢٠%)، والحكم الرشيد (٢٠%). للمزيد انظر:

http://www.delchn.cec.eu.int/en/cooperation/General_Information.htm.

10. "China and EU Begin Renegotiating Commercial Treaty",
International Herald Tribune, January 18, 2007.

ويعرف ذلك أيضا بـ "اتفاق إطار"، والمتوقع أن تستمر المفاوضات عامين آخرين على الأقل قبل التوصل إلى الاتفاق النهائى.

11. European Commission, "A Long Term Policy For China- Europe Relations," COM (95), 279 final, Brussels, July 1995.
12. European Commission, "China- Europe: Closer Partners, Growing Responsibilities and Competition and Partnership: A Policy For EU- China Trade and Investment.

انظر على التوالى:

http://ec.europa.eu/comm/external_relations/china/dose/06-10_24_final_com.pdf and

http://ec.europa/trade/issues/bilateral/countries/china/pr241006_en.htm.

١٣. هذه كلها اقتباسات مباشرة نقلًا عن:

European Commission, "China- Europe".

14. "EU- China Strategic Partnership: Council Conclusions", 2771st Council Meeting, December 11-12, 2006, 16291/06(Press 353),
<http://register.consilium.europa.eu/pdf/en/06/st16/st1629.en06.pdf>.

١٥. انظر:

Francois Godement and John Fox, "A Power Audit of EU- China Relations, "London: European Council on Foreign Relations, 2009).

الفصل السادس

أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط: قصة دوائر متحدة المركز.

1. M.Comelli, E.Greco, and Tocci, "From Boundary to Borderland: Transforming The Meaning of Borders in Europe through the European Neighbourhood Policy", *European Foreign Affairs Review* 12(2007): 203-18; R. Dannreuther "Developing the Alternative to Management: The European Neighbour hood Policy" *European Foreign Affairs Review* 11, No.2(2006) 183-201; J. Kelley, "Promoting Political Reforms through the ENP", *Journal of Common Market Studies* 44, No.1(2006): 29-56; Karen Smith, "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", *International Affairs* 81, No.4(2005) 757-73.
2. N. Tocci, ed., " Talking Turkey in Europe: Towards a differentiated Communication Strategy" (Rome: IAI Quaderni, 2008).
3. J. Joseph, ed., "Turkey and the European Union: Internal Dynamics and External Challenges" (New York: Plagrave, 2006),
4. K. Dervis, M. Emerson, D. Gros, and S. Ülgen, eds., "The European Transformation of Modern Turkey", (Brussels: CEPS, 2004); S. Verney and K. Ifantis, eds., "Turkey's Road to European Union Membership" (London: Routledge, 2009).
5. N. Tocci, ed., "Conditionality, Impact and Prejudice in EU-Turkey Relations" (Rome: IAI Quaderni, 2007).
6. F.S. Larrabee and I.O. Lesser, " Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty", (Washington, DC: Rand, 2003).
7. S. krauss, "The European Parliament in EU External Relations: The Customs Union With Turkey", *European Foreign Affairs Review* 5 (2000): 215-27.
8. N. Tocci, "The Europeanization of Turkey's Kurdish Qnestion" and "The Glaring Gap between Rhetoric and Realily in the Israeli-Palestinian Conflict" in N. Tocci, ed., " The EU and Conflict Resolution", (London: Routledge, 2007)..

٩. الأرجينيكون - Ergenekon: هو اسم منظمة سرية علمانية ذات نزعة قومية متطرفة في تركيا، تضم أعضاء من قطاعات واسعة من المجتمع (من الوسط الأكاديمي والسياسي والقضائي والعسكري)، ولها علاقات بشخصيات من العسكريين والمؤسسات الأمنية، وهي متهمة بممارسة الإرهاب في تركيا، والسعي لإسقاط حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) وتعطيل مسيرة البلاد. تم اعتقال أو التحقيق مع مائة شخص بينهم جنرالات ومسؤولون حزبيون ومحامون ورئيس سابق لمجلس الأمن القومي، منذ يوليو ٢٠٠٨، بدأت التحقيقات في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨ والمتوقع أن تستمر أكثر من عام.

١٠. للاطلاع على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه البحر الأبيض المتوسط، انظر:

F. Bicchì, "European Foreign Policy Making towards The Mediterranean, 2007)

11. EU Council of Ministers, "Report on The Implementation of the European Security Strategy," Brussels, December 12, 2003.
12. Elena Aoun, "European Foreign Policy and the Arab- Israeli Dispute: Much Ado About Nothing?", European Foreign Affairs Review & (2003): 289-312.
13. A. Le More, "International Assistance to the Palestinians after Oslo: Political Guilt, Wasted Money", (London: Routledge, 2008).
14. W. Douma , " Israel and the Palestinian Authority", in " the European Union and its Neighbours: A Legal Appraisal of the EU's Policies of Stabilization, Partnership and Integration", ed. S. Blockmans and A. Lazowski (The Hague: Asser Press, 2006).437-39.
15. K. Karam, D. Pioppi, and N. Tocci, "Domestic Politics and Conflict in the Cases of Israel, Palestine and Lebanon", Euromesco Report, No.53/2006, 2006.
16. W. Posch, "the EU and Iran: A Tangled Web of Negotiations", in "LIranian Challenges," ed. w. Posch, Chaillot Paper, no. 89 (Paris: EUISS, 2006), 100.

١٧. تشير قضية "Mykonos" إلى حكم محكمة استئناف برلين في ١٩٩٧ الذي أدان مسؤولين إيرانيين لأمرهم باغتيال أربعة منشقين أكراد في مطعم يوناني في برلين في ١٩٩٢.

18. J. Reissner, "EU- Iran Relations: Options for Future Dialogue", in Posch, "Iranian Challenges".

١٩. أهم القرارات المتعلقة بذلك هي :

- UNSC Resolution 661 of August 6, 1990 (Sanctions Regime)
- UNSC Resolution 687 of April 3, 1991 (UNSCOM Inspection and Monitoring Instruments); and
- UNSC Resolution 1248 of December 19, 1999 (Suspending economic Sanctions, on Condition that Iraq Complies With The New monitoring System, UNMOVIC).

٢٠. وضع برنامج "النفط مقابل الغذاء" بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٩٥، والذي سمح للعراق ببيع النفط مقابل الحصول على الغذاء والدواء وغيرهما من احتياجات الشعب الإنسانية. نتيجة لهذا البرنامج حدثت زيادة في حركة التجارة، لم تكن هناك علاقات تجارية حتى ١٩٩٥، وبحلول ١٩٩٩ كانت واردات الاتحاد من العراق قد وصلت إلى ما يقدر بـ ٣,٧ بلايين يورو، بينما كان حجم الصادرات يقدر بنحو ٦٠٠ مليون.

21. P. Van Ham, "The EU's War over Iraq: The Last Wake- Up Call" in "European Foreign Policy: From Rhetoric To Reality?", ed. D. Mahnke, A. Ambos, and C. Reynolds, (Brussels: P.I.E., 2004), 209-26

٢٢. في ٢٢ فبراير ٢٠٠٣ تحدث "رumsfeld - رمسفيلد" عن "أوروبا قديمة" و "أوروبا جديدة" ليصبح هذا الوصف - رغم دقته - "كليشيه" للتمييز بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبحسب "رامسفيلد"، فإن أوروبا القديمة هي الأعضاء القدامى مثل فرنسا وألمانيا، التي كانت تعارض سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، بينما أوروبا الجديدة هي الدول الأعضاء الجدد التي وقعت بيانات تضامن مع الأمم المتحدة بخصوص العراق، والتي أصبحت تعرف بإعلانات "عصابة الثمانية". التعريفات غير دقيقة حيث إن أعضاء "قدامى" مثل إيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة أبدت الخط الأمريكي، بينما عارضته دول "جديدة" في العضوية مثل قبرص ومالطة.

23. R. Dover, "The Iraq War - The Problem of National Interests for Europeanization", "Europeanization of British Defence Policy", ed. R. Dover (Aldershot : Ashgate, 2007), 95-116.
24. M. Overhaus and A. K. Meyer, "Chronological Overview: The European Involvement in the Conflict over Iran's Nuclear Program From 2003 Until Present, 2007, <http://www.deutsche-aussenpolitik.de/resources/dossieers/iran06/dossier-iran-chrono.pdf>.

25. R. Linden, "Die Initiative der EU- zum Iran: Ein Testfall Für dieeuropäische Sicherheits- Politik nach der Irak Krise? 2006, <http://www.deutsche-aussenpolitik.de/resources/monographies/linden.pdf>.
٢٦. الشكل الدبلوماسي الموسع المعروف بـ "E3+3" أو مجموعة الاتصال- Contact Group يضم الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا. في يناير ٢٠٠٦، أصدرت "E3" (الولايات المتحدة وروسيا والصين) "إعلان لندن" London Declaration. ومنذ ذلك الحين تتبنى الدول الست النهج الدبلوماسي مع إيران.
27. European Commission, "The European Union and Iraq: A Framework For Engagement", Brussels, June 9, 2004, 2.
28. E. Burke, "The Case For a New European Engagement in Iraq," FRIDE Working Paper, No.74, Madrid, 2009; R. Youngs, "Europe and Iraq: From Stand- Off to Engagement?", FRIDE: Policy Paper, Madrid, November 2004.
29. Dover, "The Iraq War", 95-116; J. Lewis, "EU Policy On Iraq: The Collapse and Reconstruction of Consensus- Based Foreign Policy, UDC - Dublin European Institute Working Paper 08-9, July 2008.
30. S. N. Kile, " Final Thoughts on the EU, Iran, and the Limits of Conditionality "in" Europe and Iran: Perspectives on Non-Proliferation, ed. S.N. Kile, SIPRI Research Report, no21, 2006, 122-35.
31. S. K. Sajjapour, "The Evolution of Iran's National Security Doctrine, in kile, Europe and Iran, 22-26.
32. W. Dosch, " E Pluribus Unum: Decision- Makers and Decision-Making in Iran, ISS Policy Brief (Paris: Eulss, 2008); Posch, "The EU and Iran", 102.
33. S. Sabet- Saeidi, "Iranian-European Relations: A Strategic Partnership"?, in Iran's Foreign Policy: From Khatami to Ahmadinejad, A. Ehteshami and M. Zweiri, (Reading, MA: Ithaka Press, 2008), 55-87.

الفصل السابع

أوروبا والعولمة: تبعات السياسة الداخلية والخارجية

١. زيارة المؤلف وعدد من مراسلى الاتحاد الأوروبى المقيمين فى بروكسل للندن (١ يوليو ٢٠٠٥)
2. Joseph Stiglitz, "Making Globalization Work", (New York: Norton, 2006).
3. Daniel S. Hamilton and Joseph P. Quinlan, "Globalization and Europe: Prospering in the New Whirled Order", Center for Transatlantic Relations, Washington, D.C., and Johns Hopkins University, 2008.
٤. مناقشة مع المؤلف، حيث تحدث المسئول الكبير بشرط عدم الإفصاح عن اسمه بسبب الحساسية السياسية لتعليقه. (نوفمبر ٢٠٠٨)
5. <http://globalization.kof.ethz.ch>.
6. "Staying Competitive in the Global Economy: Compendium of Studies on Global Value Chains", 2008,
http://www.oecd.org/document/62/0,3343,en_2649_34443_40815102-1-1-1-1-00.html.
٧. للاطلاع على رؤية شاملة للرأى العام الأوروبى عن العولمة انظر:
"Perceptions of Globalization: Attitudes and Responses in the EU",
Compiled by the European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, Dublin 2008,
<http://www.eurofound.europa.eu/docs/erm/tn0708016s/tn0708016s.pdf>
8. Kevin O'Rourke, "Politics and Trade: Lessons From Past Globalizations," Bruegel Essay and Lecture Series, 2009.
٩. كان الأداء المجتمعى مبدأ مطبقاً فى مجال الزراعة فى الخمسينيات والستينيات، ولكن محكمة العدل الأوروبية قامت بإلغائه فى ١٩٩٤ حيث لا يوجد له سند قانونى فى اتفاقية الاتحاد.
١٠. حديث للمفوض التجارى الأوروبى "بيتر ماندلسون" أمام:
The Work Foundation, London, March, 2008, <http://ec.europa.eu/trade>.

١١. حديث "جوردون براون" رئيس الوزراء البريطانى فى مؤتمر عن:
"Business Priorities For a Global Europe- 14/1/2008
<http://www.Number10.Gov.Uk/Page14251>.
12. http://ec.europa.eu/growthandjobs/faqs/background/index_en.htm#maincontent.
١٣. للاطلاع على تقييم نقدى لتطبيق أجندة لشبونه من قبل الاتحاد الأوروبى، انظر سلسلة التقارير السنوية الصادرة عن مركز الإصلاح الأوروبى Center for European Reform (ومقره لندن)، وذلك على الموقع:
http://www.cer.org.uk/lisbon_com_new/index_lisbon_comp_new.html
١٤. مقابلة مع المؤلف (مايو ٢٠٠٨).
١٥. مقابلة بين المؤلف وأحد كبار المسؤولين فى مجال السياسة الخارجية للاتحاد (فبراير ٢٠٠٨)
16. Ronald Findlay and Kevin H.O' Rourke, "Power and Plenty: Trade, war and the World Economy in the Second Millennium (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007.

الفصل الثامن

فرنسا: الحنين إلى الماضي والنجسية والواقعية

١. في تاريخ الجمهورية الخامسة، كان هناك على مدى خمسين عاما، ثلاث مراحل من الحكم الائتلافي، صيغة اليسار/ اليمين في الفترة من ١٩٨٦-١٩٨٨ (الرئيس الاشتراكي "فرانسوا ميتران" مع رئيس الوزراء الديجولي "جاك شيراك")، ثم صيغة اليسار/ اليمين في الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٥ (ميتران ورئيس الوزراء المحافظ "إدوارد بالادور - Edouard Balladur)، ثم صيغة اليمين/ اليسار في الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٢، (الرئيس جاك شيراك ورئيس الوزراء الاشتراكي ليوني جوسبا - Lionel Jospin)

2. Charles de Gaulle, "the Complete War Memoirs of Charles de Gaulle (New York: Simon and Schuster, 1964), 761, 763.

3. Stanley Hoffman, "Decline or Renewal? France Since the 1930, (New York: Viking Press, 1974), 288.

مازال كتاب Hoffman هو أفضل ما كتب عن ديغول وسياسته الخارجية إلى الآن، ممتاز وهناك عمل ممتاز آخر هو:

Daniel J. Mahoney, "De Gaulle: the Statesmanship, Grandeur and Modern Democracy", (New Brunswick, NJ: Transaction, 2000).

٤. انظر كتاب Michael Mannin عن بريطانيا وأوروبا، ضمن هذه السلسلة.

٥. العبارات المقتبسة في هذا الجزء نقلت عن كتاب:

Charles de Gaulle, "Memoirs of Hope: Endeavor and Renewal", New York: Simon and Schuster, 1971, 201-15.

٦. انظر:

- Ronald Tiersky, "François Mitterrand: A Very French President", 2nd rev. ed. (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2000).
- David S. Bell, "François Mitterrand: A Political Biography, (New York: Polity Press, 2005).

٧. هناك كتابان من بين الكتب الأكثر مبيعا، حذرا من تجربة "ميتران" المغامرة، هما:

- Raymond Aron, "In Defence of Decadent Europe", trans. Stephen Cox, (South Bend, IN: Regnery/ Gateway, 1979).
- Jean - François Revel, "The Totalitarian Temptation", trams. David Hapgood, (New York: Penguin, 1978).

٨. تجد أفضل تقرير عن أزمة الصواريخ الأوروبية في كتاب:
Joseph Joffe, "The Limited Partnership: Europe, the United States and the Burdens of Alliance, (New York: Ballinger, 1987).
9. Joffe, "The Limited Partnership", 93.
10. Tiersky, "François Mitterrand", 173.
11. Tiersky, "François Mitterrand, 174.
١٢. للمزيد عن هذه الأحداث انظر:
Tiersky, "François Mitterrand, Chap.6 ,
وبالنسبة لآراء كل من Scowcroft, Bush,
يمكن الاطلاع على جهدهما المشترك في: George H.W. Bush and Brent Scowcroft, "A World Transformed, (new York: knopf, 1998).
١٣. للمزيد عن السياسة الفرنسية اقرأ ما كتبه أندرو واليس - Andrew Wallis في:
Silent Accomplice: the Untold Story of France's Role in the Rwandan Genocide," (London: I. B. Tauris, 2006).
14. Jolyon Howorth, "Security and Defense Policy in the European Union," (New York: Palgrave Macmillan, 2007), 36.
15. Philip Stephens, "A Transatlantic Opportunity For Britain", Financial Times, May 19, 2008.
16. The Economist, April 11, 2009, 11.
١٧. للمزيد عن التوجهات السابقة انظر:
• Daniel S. Hamilton and Joseph P. Quinlan, "Partners in prosperity: the changing Geography of The Transatlantic Economy", (Washington DC: Center for Transatlantic Relations, 2004)
- Daniel S. Hamilton and Joseph P. Quinlan "Globalization and Europe: prospering in the New Whirled Order", (Baltimore: Center for Transatlantic Relations, John Hopkins University, 2008)
١٨. في سنة ٢٠٠٩، تم نشر نحو ٣٦٠٠٠ جندي فرنسي في الخارج، من بينهم ١٣٠٠٠ شاركوا في عمليات عسكرية في خمسة مواقع، كان ٣٧% منهم يخضعون تحت علم حلف شمال الأطلسي.
- (NATO Parliamentary Assembly report, April 27-29, 2009, 1.
19. Hubert Védrine, "L'intégration à L'Alliance Atlantique ne nous donnera Pas Plus d'influence", Le Monde, March 6, 2009.
٢٠. انظر:
Jeremy Shapiro and Benedicte Suzan, "The French Experience of Counter-Terrorism", Survival 45 No.1 (Spring 2003):67-98.

الفصل التاسع

المملكة المتحدة: ورطات قديمة وحقائق جديدة

1. "Britain Snubbed as Bermuda Takes in Uighurs after Deal with US", the Times (Online edition), June 12, 2009.
٢. حديث في جامعة كولومبيا- Columbia، نيويورك، ١١ يناير ١٩٥٢، نقلا عن:
Richard Mayne, "The Recovery of Europe: From Devastation to Unity"
(New York: Harper and Row, 1970), 204.
٣. حديث لـ College of Europe، ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨
<http://www.margaret-thatcher.org/Speeches>
4. Protocol No.11
(خاص ببعض المواد المتعلقة بالمملكة المتحدة)، كما جاء في:
European Union: Selected Instruments Taken from the Treaties
(Luxembourg: Office of Official Publications of the European
Communities, 1995), bk.1, vol. I, 609, 610.
5. David Owen, "Balkan Odyssey", (New York: Harcourt Brace, 1995).
٦. انظر تعقيبات الرئاسة في:
Birmingham European Council, October 16, 1992 and the Edinburgh
European Councils, December 11-12, 1992, in the European Councils:
Conclusions of the Presidency, 1992-1994 (Brussels: European Commission,
Directorate General for Information, 1995).
٧. للاطلاع على تقرير مباشر بهذا الخصوص انظر:
Alastair Campbell and Richard Stott, eds., "the Blair years: Extracts From
the Alastair Campbell Diaries", (London: Arrow Books, 2007).
8. James Dobbin et al., "Europe's Role in Nation- Building", (Santa
Monica, CA: Rand, 2008), 25-48.
9. Cabinet Office, "The National Security Strategy of the United
Kingdom: Security in an Interdependent World". Cmd. 7291, March 2008,
4.
10. Samuel Brittan, "How the Budget hole Developed", Financial Times,
July 24, 2009.

11. Max Hastings, "What Britain Must Give Up for the Soldiers in Need", Financial Times, July 15, 2009.

12. "The National Security Strategy of the United Kingdom, 7.

١٣. حسب الاتفاقيات المنشئة للاتحاد الأوروبي، فإن "الدول الأعضاء في الاتحاد، التي لديها عضوية في مجلس الأمن في الوقت نفسه سيكون عليها أن تتسق فيما بينها وأن تضع الأعضاء الآخرين والمفوض السامي (ممثل السياسة الخارجية في الاتحاد) في الصورة، الدول الأعضاء في الاتحاد، الذين هم أعضاء في مجلس الأمن، تنفيذاً لمهامهم، سوف يدافعون عن مواقف ومصالح الاتحاد". بالإضافة إلى ذلك، عندما يحدد الاتحاد موقفه من أمر ما يكون على أجنده مجلس الأمن الدولي، فإن دول الاتحاد التي لها مقاعد في المجلس سوف تطلب دعوة المفوض السامي للاتحاد لشرح موقف الاتحاد. انظر:

Official Journal of the European Union, C 115, May 9, 2008, 35.

الفصل العاشر

ألمانيا: الصعود إلى القوة المتوسطة

١. انظر على سبيل المثال:

Walter Isaacson et al., "Is One Germany Better Than Two?", Nov.20,1989, <http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,9590668,00.html>.

2. Wolf Lepenies, "Folgen einer Unerhörten Begebenheit: Die Deutschen nach der Vereinigung (Berlin: Siedler, 1996).

٣. لمزيد من التفصيل، انظر:

Marie Elise Sarotte, 1989: "The Struggle to Create Post-War Europe", (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009).

4. James Sheehan, "where have all the Soldiers Gone? The Transformation of Modern Europe", (Boston Houghton Mifflin, 2008).

5. Jürgen Habermas, "The Past as Future", trans. Max Pensky, (Lincoln: University of Nebraska Press, 1994).

6. Beverly Crawford, "Power and German foreign Policy: Embedded Hegemony in Europe", (Houndsmill: Palgrave Macmillan, 2007),176.

7. Dimag Gruppe and Deutsche Gesellschaft für Auswärtige Politik e.v., eds, Trends der deutschen AUB en Politik: Erste au Benpolitische Elitestudie (February 2009), 4.

8. Hanns W. Maull, "Germany and the Art of Coalition Building", European Integration 30, no.1(March 2008):131-520

9. Crawford, "Power and German Foreign Policy", 175.

10. Europarometer 70, "Public Opinion in the European Union (Autumn 2008)" http://ec.europa.eu/public-opinion/archives/eb/eb70/eb70_first_en.pdf.

11. Reprinted in Eberhard Rathgeb, "Die engagierte Nation: Deutsche Debatten, 1945-2005(Munich: Hanser:2005). 415-16.

12. Ruth Wittlinger and Martin Larose, "No Future for Germany's Past? Collective Memory and German Foreign Policy", German Politics 16, no.4 (December 2007):492-93

13. John Kornblum, "The Berlin Stonewall", The Economist, October 30, 2008.

14. Franz- Joseph Meiers, "Crossing the Red Lines? The Grand Coalition and the Paradox of Foreign Policy", AICGS Policy Report 32(2008): 25.

15. Pew Global Attitudes Project, "Confidence in Obama Lifts U.S. Image Around the World", July 23, 2009,

http://pewglobal.org/reports/display.php?report_ID=81&Response=Confidence.

١٦. يمكن الاطلاع على هذه الرؤى كما فصلها على نحو جيد:

Constanze Stelzenmüller in "Germany's Russia Question: A New Ostpolitik for Europe", Foreign Affairs 88, no.2 (March / April 2009):91-100.

١٧. فى كلمة للمستشارة الفيدرالية إنجيلا ميركل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة،

فى نوفمبر ٢٠٠٩.

http://www.bundesregierung.de/nn-6516/Content/EN/Reden/2009/2009-11-30_merkel-usa-kongress.html.

18. Patrik Schwarz, "Die wahre Angela", Die Zeit, March 5, 2009,

[http://www.zeit.de/2009/11/bucher-marchen-politik\(author'stranslation\)](http://www.zeit.de/2009/11/bucher-marchen-politik(author'stranslation)).

الفصل الحادى عشر

إيطاليا: فطنة وهواجس قوة من الدرجة الثانية

1. Antonio Varsori, "L' Italia nelle relazioni internazionali dal 1943 al 1992 (Bari: Laterza, 1998), 48.
2. Eliza betta Bright, "one Man Alone? A Longue Duree Approach to Italy's Foreign Policy Under Berlusconi," Government and Opposition 41. No. 2 (2006): 280.
3. Tommaso Padoa- Schioppa, "Italy and Europe: A Faithful Interaction," Daedalus 130, no. 2 (Spring 2001): 24.
4. Leopoldo Nuti, "Commitment to NATO and Domestic Politics: The Italian Case and Some Comparative Remarks", Contemporary European History 7, no. 3 (November 1998): 370.
5. Charles de Gaulle, "Memoirs of Hope (New York: Simon and Schuster, 1971), 191.
6. Leopoldo Nuti, "La Sfide nucleare: La Politica estera italiana et le atomiche 1945-1991(Bologna, Il Mulino, 2008), 362, Owthor's armi translation.
7. Nuti, "Commitment to NATO and Domestic Politics." 373.
8. Padoa-Schioppa, "Italy and Europe", 24.
9. Padoa- schioppa, "Italy and Europe", 26-30.
10. Arnold Wolfers, "Discord and Collaboration: Essays in International Politics", (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), 74-75.
11. Philippo Andreatta and Christopher Hill, "Italy" in National Policy Making and the European Community: National Defence and European Security Integration, ed. Jolyon Howorth and Anand Menon (London: Routledge, 1997). 67.
12. Beniamino Andreatta, "Una Politica estera per l'Italia", IL Mulino. no.349 (September/October 1993):881-91.

وانظر كذلك (باللغة الإنجليزية):

Roberto Aliboni and Ettore Greco, "Foreign Policy Renationalization in the Italian Debate," International Affairs 72, no.1(1996): 43-51.

13. Paolo Tripod, "Operation Alba: A Necessary and Successful Preventive Deployment", International Peacekeeping 9, no. 4 (2002): 98.

١٤. اقتباسات من مقال لـ Osvaldo Croci:

- "Forced ally? Italy and Operation Allied Force", in *Italian Politics: The Faltering Transition*, ed. Mark Gilbert and Gianfranco Pascino (Oxford: Berghahn, 2000), 33-50 And 42.
15. Andr etta and Hill, "Italy", 78.
16. NATO Press release PR/CP (2009) 009, February 19, 2009.
17. Filippo di Robilant, "Quale europeismo Senza Piu Ruggiero?", *La Repubblica*, January 9, 2002.
18. Osvaldo Croci, "Much Ado about Little: The Foreign Policy of the Second Berlusconi Government", *Modern Italy* 10. No.1(2005):63.
19. Mark Gilbert, "Playing the Wrong Tunes? Italy and the European Union in 2004," in *Italian Politics: Quo Vadis?*, ed. Carlo Guarnieri and James L. Newell (Oxford: Berghahn, 2005), 114.

الاقتباسات الواردة في الفقرة السابقة مأخوذة عن هذا المصدر.

20. Croci, "Much Ado About Little," 66.
21. Franco Frattini, "Exclusive Summits Will Deepen Europe's Divisions," *Financial Times*, February 18, 2004.
22. Ferdinando Salleo and Nicoletta Pirrozi, "Italy and the United Nations Security Council", *The International Spectator* 43, no. 2 (2008): 100

٢٣. انظر مقالات الحلقة البحثية:

Italy's Foreign Policy in the Mediterranean", *Modern Italy* 13, no. 2 (2008).

الفصل الثاني عشر

بولندا وأوروبا الشرقية: السرييات التاريخية والعودة إلى أوروبا

1. Conversation With the Author.
2. Lecture at the Jagiellonian University, Polish-British Round Table Meeting, May 9, 2009.
3. Letter Quoted by Strobe Talbott in " The Russia Hand, (New York: Random House, 2002), 231.
4. Letter Quoted by Talbott in The Russia Hand, 94.

٥. انظر:

Timothy Synder, "Sketches From a Secret War (New Haven, CT: Yale University Press, 2005.

(١)

A

Absolutism	الاستبدادية
Accountable	عرضة للمساءلة
Acquiescence	إذعان- قبول- رضوخ
Acquisition	اكتساب- استحواذ
Activism	نشاطية- فعالية
Ad- lib	مرتجل
Aggression	عدوان
Alienation	اغتراب- إبعاد
Alliance	اتحاد تحالف
ALLY	حليف
Ambivalence	تناقض- ازدواجية
Amendment	تعديل- تنقيح
Americanization	أمركة
Anarchy	فوضى
Annexation	ضم- إلحاق
Anomaly	شذوذ- خروج عن القياس
Anti- Americanism	معاداة كل ما هو أمريكي
Anti-semitism	معاداة السامية
Apartheid	الفصل العنصري
Apocalyptic	رؤيوي- نبوي
Apology	دفاع (عن قضية)
Appeasement	تهينة

Approach	استشراف- أسلوب تناول
Arbitration	تحكيم- فصل فى نزاع
Argument	جدل- حجة
Armament	تسلح
Asymetric	غير متماثل/ غير متساو
Authoritative	سلطوى
Autocracy	الاولوقراطية- حكم الفرد
Autonomy	الاستقلالية- حكم ذاتى
Avant- garde	طلبة
Awareness	وعى- إدراك

- B -

Backfire	يخفق- يعطى عكس النتائج المرجوة
Backseat	مقعد (موقع) ثانوى
Backwardness	تخلف
Ballot	اقتراع
Bargain	صفقة- مقايضة
Bilateral	ثنائى
Bipolar	ثنائى القطب
Boycott	مقاطعة
Break- through	اختراق
Brainstorming	شحن الافكار
Brainwashing	غسل الدماغ
Break-up	تفكك- تفسخ
Bundestag	البرلمان الفيدرالى (البوند ستاج)
Bundestrat	المجلس الفيدرالى (البوندسترات)

Capacity	قدرة- سلطة
Capitalism	النظام الرأسمالي
Capitulation	استسلام
Cartel	تكتل- اتحاد
Catalyst	مادة محفزة- وسيط
Cease- fire	وقف إطلاق النار- هدنة
Centrist	ينتمي إلى الوسط- وسطي
Clash	صدام
Clear- sighted	بصير- حصيف
Clout	نفوذ (سياسي)
Coalition	ائتلاف
Coercion	قسر/ إكراه
Coexistence	تعايش
Collaboration	تعاون
Collapse	انهيار- سقوط
Commission	مفوضية
Communiqué	بلاغ(بيان) رسمي
Communism	الشيوعية
Compensation	تعويض
Competitiveness	التنافسية
Compromise	تسوية- حل وسط
Concentric	إكراه- إجبار- قسر
Concession	متحدة المركز
Condemnation	تساهل- امتياز

Conditionality	شجب- إدانة
Configuration	مشروعية
Conflict	تشكل
Consensus	صراع
Conservatives	توافق- إجماع
Constraint	المحافظون
Consumerism	إكراه- كبح
Containment	الاستهلاكية
Contamination	احتواء
Contingent	تلوث
Contradictions	طارئ- محتمل
Contravene	تناقضات
Contravene	يخالف- ينتهك
Controversial	خلافى- مشير للجدل
Conundrum	لفز- مشكلة محيرة
Convention	اتفاقية- مؤتمر
Convergence	تقارب
Co- opt	يختار
Coordination	تنسيق
Counterattack	هجوم مضاد
Counterbalance	يوازن
Coup d'etat	انقلاب
Crackdown	يتخذ إجراءات صارمة
Credibility	صدقية- مصداقية
Criterion	معيار

Curtail	يخفف- يقلص
Czar	قيصر
- D -	
Damage	ضرر
Debacle	هزيمة- اندماج
Debris	انقاض
Decline	أقول- اضمحلال
Decolonization	تحرير من الاستعمار
Decree	مرسوم- قرار
Deep- rooted	متأصل- متجذر
De facto	في الواقع- الوضع القائم
Deliberations	مداولات
Delocalize	يزيل من الموقع
Delusion	تضليل
Demagogue	ديماجوجي- دهماوي
Demilitarize	يجرد من السلاح
Democratize	يحول إلى الديمقراطية
Demographic	ديموجرافي
Demonize	يشيطن
Demonstrations	مظاهرات- تظاهرات
Dependency	معتمدية
Deportation	ترحيل- إبعاد
Deprssion	هبوط- انخفاض
Deregulate	يرفع القيود عن
Despotism	استبداد

Detente	انفراج
Deterioration	تدهور
Deterrence	ردع
Devastation	تدمير
Diaspora	الشتات
Dictatorial	ديكتاتوري- استبدادي
Diktat	أمر- قرار- إملاء
Disaffected	ساخط- مستاء
Disarmament	نزع السلاح
Discontent	سخط- استياء
Discrimination	تمييز
Dissidence	انشقاق
Doctrine	مبدأ- عقيدة
Dogmatism	تعسف- جمود فكري
Domination	سيادة- هيمنة- سيطرة
Donors	المانحون
Dynamism	ديناميكية- نشاطية
Dysfunction	خلل وظيفي

- D -

Echelon	نسق- مستوى من مستويات السلطة السياسية
Economics	اقتصادات
Economies	اقتصادات- أنظمة اقتصادية
Electorate	جمهور الناخبين- دائرة انتخابية
Elite	نخبة
Emancipation	تحرير

Embargo	حظر
Emigration	هجرة- نزوح
Empowerment	تمكين
Enact	يسن قانوناً
Endorsement	إقرار- مصادقة
Enforcement	إنفاذ
Enigmatic	ملغز- مبهم
Enlightenment	تنوير- استنارة
Entity	كيان
Equality	مساواة
Equation	معادلة
Equilibrium	توازن
Equivocal	ملتبس
Establishment	مؤسسة- ترسيخ
Ethnic	عرقي
Eu-ization	إضفاء طابع الاتحاد الأوروبي
Europeanize	أوروبية
Eurosphere	المجال الأوروبي
Evenhanded	منصف- عادل
Exceptionalism	استثنائية
Exclusion	استبعاد- إقصاء
Executive	تنفيذي
Exile	منفى
Exodus	خروج- نزوح جماعي
Espansionism	التوسعية

Expatriation	نفي - إبعاد
Expedition	حملة
Expenditure	إنفاق
Experimentation	تجريب
Extremism	تطرف

- F -

Fascism	الفاشية
Fault lines	خطوط الصدع
Feasibility	جنوى
Federalism	فيدرالية
Federation	اتحاد فيدرالى
Fermentation	اختمار - قلق
Feudalism	إقطاع
Financing	تمويل
Flexibility/ flexicurity	مرونة
Fundamentalism	أصولية
Futurist	مستقبلى

- G -

Genocide	إبادة جماعية
Geoeconomic	جيو اقتصادى
Geopolitical	جيو سياسى
Geostrategic	جيو استراتيجى
Globalization	العولمة

- H -

Hard- liner	متشدد - متعصب
-------------	---------------

Hegemony	سيطرة- هيمنة
Heterogenous	مغاير- غير متجانس
Hierarchy	تراتبية تسلسل هرمي
Historicism	التاريخانية
Historicity	التاريخية
Historiography	كتابة التاريخ
Homogenous	متجانس
Humanitarian	إنساني
Humiliation	إذلال- خزي

- H -

Imperial	إمبراطوري
Imperialism	الإمبريالية- الاستعمار
Implications	متضمنات
Implicit	ضمني- مفهوم ضمناً
Inclusion	تضمين
Individualism	الفردانية
Indoctrinate	يلقن
Infidels	الكفار
Inflation	تضخم
Infrastructure	البنية التحتية
Institutionalize	يجعله مؤسسياً
Integration	تكامل
Interaction	تفاعل
Intercontinental	بين القارات
Intermediation	توسط

Intervention	تدخل
Intrablock	داخل الكتلة
Isolation	عزلة
- J -	
Judiciary	السلطة القضائية
Justification	تبرير
- L -	
Laissez- faire	سياسة دعه يعمل- عدم التدخل
League	عصبة- رابطة
Leftist	يسارى
Legislation	التشريع
Liberalism	الليبرالية
Liberation	تحرير
Lip service	تأييد شفوى
- M -	
Machtvergessenheit	التخلي عن القوة
Mainstream	الاتجاه السائد
Mandate	انتداب
Manichaeism	الثنوية
Marginalization	بيان رسمى
Manifesto	تهميش
Mastermind	العقل المدبر
Materialism	المادية
Mechanism	آلية
Mediation	التوسط

Mercantilism	الزعة التجارية
Modernization	تحديث
Monitor	يراقب- يرصد
Monopoly	الاحتكار
Multiculturalism	التعددية الثقافية
Multilateral	متعدد الجوانب
Multinational	متعدد الجنسيات
Multipolarity	تعددية القطب

- M -

National	قومي- وطني- أهلى
Nationality	الجنسية
Nationalism	القومية
Nationalization	تأميم
Negotiations	مفاوضات
Neighborhood	الجوار
Nonalignment	عدم الانحياز
Nonviable	غير قابل للحياة- غير عملى
Normalcy	الحالة العادية
Nostalgia	الحنين إلى الماضى
Nuclear energy	الطاقة النووية

- O -

Obligation	إلزام
Obscurantism	الظلامية
Occidentalism	الاستغراب
Occupation	احتلال

Oligarchy	الأوليغاركية- حكم القلة
Opportunism	انتهازية
Oppression	ظلم- اضطهاد
Orientalism	الاستشراق
Originality	أصالة- أصلية
Orthodoxy	استقامة الرأي
Ostracism	Ostracism

- P -

Pacifism	السلامية
Partition	تقسيم
Partnership	مشاركة- شراكة
Party line	سياسة (خط) الحزب
Peacekeeping	حفظ السلام
Penetration	اختراق
Per annum	سنوياً
Per capita	لكل فرد
Pluralism	تعددية
Pollution	تلوث
Potential	ممكن- محتمل
Pragmatism	البراجماتية
Preferential	تمييزي- تفضيلي
Prestroika	بريسترويكا- إعادة البناء
Privatization	خصخصة
Protectionism	الحماية
Quagmire	مستنقع

Qualitative	نوعى - كفى
Quantitative	كمى
Quorum	النصاب القانونى
Quota	حصّة - نصاب

- R -

Racism	العرقية
Radical	جنرى - متطرف
Raison d'etat	ضرورة قومية
Radicalism	الرايكية
Ramifications	تشعبات
Ratification	إقرار - تصديق
Realpolitik	السياسة الواقعية
Rebellion	تمرد - عصيان
Reconciliation	مصالحة
Recruitment	تجنيد - تطويع
Resorgimento	البعث
Restrictions	قيود
Revisionism	التعديلية
Revival	إحياء
Revolutionary	ثورى

- S -

SanctionS	عقوبات
Secularism	العلمانية
Self-sufficiency	اكتفاء ذاتى

Semitism	السامية
Separatism	الانفصالية
Settlement	تسوية
Skepticism	الشكوكية
Socialism	الاشتراكية
Societal	مجتمعي
Stabilization	توازن - استقرار
Stagnation	ركود - كساد
Subjection	خضوع - إخضاع
Subordination	تبعية
Surplus	فائض
Systematic	نظامي

- T -

Terrorism	إرهاب
Theocracy	التيوقراطية- حكم رجال الدين
Theorist	مُنظّر
Tolerance	تسامح
Tribal	قبلي
Tribalism	القبيلية
Tribute	جزية- إتاوة
Troika	مجموعة ثلاثية
Trusteeship	وصاية
Tyranny	استبداد- طغيان

- U -

Ultimatum	إنذار
-----------	-------

Utilities

مرفق

- V -

Vacuum

فراغ

Vengeance

انتقام

Veto

حق النقض أو الرفض

Viable

قابل للحياة (النمو)

Vis-a-vis

Vis-a-vis

- W -

Warning

Wartime

إنذار- تحذير

Westernization

زمن الحرب

Willing

غريبة

راغب- مستعد

(2)

-A-

Absolute majority	أغلبية مطلقة
Achille's heel	كعب أخيل- نقطة الضعف
Allied control council	مجلس رقابة مشترك
Ambivalent history	تاريخ متناقض
American unilateralism	الانفرادية الأمريكية
Antiglobalization movement	حركة مناهضة العولمة
Arab nationalism	القومية العربية

-A-

Benelux countries	مجموعة دول البنلوكس (بلجيكا وهولندا ولكسمبورج)
Bilateral relations	علاقات ثنائية

-B-

Caretaker government	حكومة انتقالية (تسيير أعمال)
Case study	دراسة حالة
Catalyst force	قوة وسيطة
Cheap labour	عمالة رخيصة
Chemical warfare	حرب كيمياوية
Chemical weapons	أسلحة كيمياوية
Civil disobedience	عصيان مدني
Civil service	الخدمة المدنية
Civil state	دولة مدنية
Civil war	حرب أهلية
Class consciousness	وعى طبقي

Class struggle	صراخ طبقى
Climate change	تغير المناخ
Cold war	الحرب الباردة
Collapse of communism	سقوط الشيوعية
Collective consciousness	وعى جمعى
Combined efforts	جهود مشتركة
Common economic space	فضاء اقتصادى مشترك
Communist block	الكتلة الشيوعية
Conscientious objection	اعتراض ضميرى
Council for mutual economic assistance	مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة
Criminal law	القانون الجنائى
Cuban missile crisis	أزمة الصواريخ الكوبية
Cult of personality	عبادة الشخصية (الفرد)
Cultural cold war	الحرب الباردة الثقافية
Cultural revolution	الثورة الثقافية
Cyber terrorism	الإرهاب الالكترونى

-B-

Davos World Economic Forum	منتدى دافوس الاقتصادى العالمى
Dayton Peace Agreement	اتفاقية دايتون للسلام
Dead market	سوق ميتة
Death penalty	عقوبة الإعدام
Decision making	صنع القرار
De facto	واقعى - قائم بالفعل
Defence spending	الإنفاق على الدفاع
Diehard conservatives	المحافظون المتشددون

Disaffected groups	الجماعات المضاربة (الساخطة)
Divide and rule policy	سياسة فرق تسد
Double agent	عميل مزدوج

-B-

Economic embargo	حظر اقتصادى
Economic Interdependence	اعتماد اقتصادى متبادل
Economic Recovery	تعافى اقتصادى
Economic Stagflation	كساد اقتصادى مصحوب بالتضخم
End of History	نهاية التاريخ
Entente Cordiale	اتفاق دولى ودى
Ethnic Cleansing	التطهير العرقى
European Commission	المفوضية الأوروبية
European Council	المجلس الأوروبى
European Energy Charter	ميثاق الطاقة الأوروبى
European Equation	المعادلة الأوروبية

-F-

F--

Fact finding commission	لجنة تقصى حقائق
Failed state	دولة فاشلة
False imprisonment	سجن تعسفى
Fifth column	طابور خامس
Fire sale prices	انهيار مالى
Financial meltdown	أسعار متدنية
Froza Italia	إلى الامام إيطاليا

-G-

Generational conflict	صراع أجيال
-----------------------	------------

Global economic crisis	أزمة اقتصادية عالمية
Global governance system	نظام حكم عالمي رشيد
Global warming	الاحترار الكوني
Grass roots political support	دعم سياسي أساسي
Green house gas emissions	انبعاثات غاز الاحتباس الحراري
Gunboat diplomacy	دبلوماسية الزوارق الحربية

-H-

Hard currency reserve	احتياطي العملة الصعبة
Hard power	القوة الصلبة
Hegemonic power	قوة هيمنة
Hidden agendas	أجندات خفية
High representative	الممثل الأعلى
Historical determinism	الحتمية التاريخية
Historical dynamism	دينامية تاريخية
Historical legacy	إرث تاريخي
Historical materialism	المادية التاريخية

-I-

Identity crisis	أزمة هوية
Indispensable nation	دولة ضرورة (لا غنى عنها)
Information technology	تكنولوجيا المعلومات
Intellectual property	الملكية الفكرية
Interest groups	جماعات المصالح
Intrablock relations	علاقات داخل الكتلة
Iron curtain	الستار الحديدي

-L-

Laissez- faire capitalism	رأسمالية دعه يعمل
Lame duck	بطة عرجاء
Landmine ban	حظر الألغام الأرضية

League of nations	عصبة الأمم
Legitimate rights	الحقوق المشروعية
L'horreur économique	الرعب الاقتصادي

-M-

Marshal Plan	مشروع مارشال
Manichean world view	نظرة مانوية (ثنوية) للعالم
Member states	الدول الأعضاء
Middle class	الطبقة الوسطى
Millennium development goals	أهداف الألفية للتنمية
Military superiority	تفوق عسكري
Missile deployment	نشر الصواريخ
Money whitening	غسل الأموال
Multilateral negotiations	مفاوضات متعددة الأطراف
Multiparty Democracy	ديمقراطية التعددية الحزبية
Multipolar World	عالم متعدد الأقطاب

-N-

Narrow majority	أغلبية ضئيلة
Nation- state	دولة- أمة
National income	الدخل القومي
National product	جبهة التحرير الوطنية
National Liberation Front	الناجح القومي
National socialism	الاشتراكية القومية
National sovereignty	السيادة الوطنية
Near abroad	الخارج القريب
New world order	النظام العالمي الجديد

Noble peace prize	جائزة نوبل للسلام
Nonaligned countries	الدول غير المنحازة
No- man's land	أرض مشاع
Normative power	قوة معيارية
Northern hemisphere	نصف الكرة الشمالي
Nuclear disarmament	نزع السلاح النووي
Nuclear proliferation	الانتشار النووي

-O-

Offer and demand	العرض والطلب
Oil for food program	برنامج النفط مقابل الغذاء
Old guard	الحرس القديم
Open door policy	سياسة الباب المفتوح
Operation Desert Fox	عملية ثعلب الصحراء
Operation Desert Storm	عملية عاصفة الصحراء
Operation Rainbow	عملية قوس قزح
Opium wars	حروب الأفيون
Orange Revolution	الثورة البرتقالية
Organized crime	الجريمة المنظمة
Oslo peace process	عملية أوسلو للسلام

-P-

Party line	خط (سياسة) الحزب
Passive resistance	مقاومة سلبية
Per capita	لكل فرد
Per se	بذاته (في حد ذاته)
Planned economy	اقتصاد مخطط

Policy of containment	سياسة الاحتواء
Political inclusion	تضمين سياسي
Political turmoil	غليان سياسي
Positive neutrality	الحياد الإيجابي
Post- cold war optimism	تفاؤل ما بعد الحرب الباردة
Power politics	سياسة القوة
Power shift	تحول القوة

-Q-

Qualitative changes	تغيرات كيفية (نوعية)
Quantitative changes	تغيرات كمية
Quasi war	شبه حرب
Quartet	اللجنة الرباعية (الاتحاد الأوروبي- الولايات المتحدة- روسيا- الأمم المتحدة)
Quid pro quo	مقابل- بدل

-R-

Racial discrimination	تمييز عنصري
Raison d'etre	مبرر (سبب) وجود
Raison d'etat	ضرورة قومية (سبب حيوي بالنسبة للدولة)
Real income	الدخل الحقيقي
Rear guard action	معركة مؤخرة
Regional economic development	تنمية اقتصادية إقليمية
Religious minority	أقلية دينية
Renewable energy	الطاقة المتجددة
Retroactive effect	أثر رجعي
Rigged elections	انتخابات مزورة

Road map	خريطة طريق
Rome statute	تشريع روما
Rose Revolution	ثورة الورد
Rogue state	دولة مارقة
Rule of law	حكم (سيادة) القانون
Russia- first policy	سياسة روسيا أولاً

-S-

Shooting war	حرب ساخنة
Sine die	إلى أجل غير مسمى
Sine que non	أساسي- لا غنى عنه
Single market	سوق موحدة
social capital	رأس المال الاجتماعي
Social contract	العقد الاجتماعي
social democracy	الديمقراطية الاجتماعية
Social justice	العدالة الاجتماعية
Social mobility	الحراك الاجتماعي
Soft power	تنمية اجتماعية اقتصادية
Socio economic development	القوة الناعمة
Sphere of influence	مجال نفوذ
Stability Pact for South Eastern Europe	معاهدة استقرار جنوب شرق أوروبا
Standard of living	مستوى المعيشة
State of war	حالة حرب
Status quo	الوضع القائم
Steering committee	لجنة تسيير
Step-by-step policy	سياسة الخطوة خطوة

Stick and carrot policy	سياسة العصا والجزرة
Strategic myopia	قصر نظر استراتيجي

-T-

Territorial waters	المياه الإقليمية
Think tank	مركز (مجموعة) أبحاث ودراسات
Transformative power	قوة تحويلية
Triple alliance	تحالف ثلاثي
Trojan horse	حصان طروادة
Turning point	نقطة تحول
Twin- track approach	أسلوب تناول مزدوج المسار
Tow Plus Four Talks	محادثات ٢+٤

-U-

Uncalled- for action	إجراء (تصرف) غير ضروري
Underdeveloped countries	الدول المتخلفة
Unemployment rate	نسبة البطالة

-V-

Value- added tax	ضريبة القيمة المضافة
Viable economy	اقتصاد قابل للنمو
Voluntary political act	إجراء (تصرف) سياسي طوعي

-W-

War of nerves	حرب أعصاب
Warsaw pact	حلف وارسو
Washington Concensus	إجماع (توافق) واشنطن
Weapons of Mass Destruction	أسلحة الدمار الشامل
Welfare state	دولة الرفاه

Western hemisphere	نصف الكرة الغربي
Western oriented	غربي التوجه
White Man's burden	عبء الرجل الأبيض
White paper	تقرير (بيان) حكومي رسمي
World Bank	البنك الدولي
World Environmental organization	منظمة البيئة العالمية

-Y-

Yellow peril	الخطر الأصفر
--------------	--------------

(٢)

ABM (Anti Ballistic Missile Treaty)	معاهدة الحد من الصواريخ البستالية
AKP (Justice and Development Party)	حزب العدالة والتنمية (تركيا)
AN (National Alliance	التحالف القومي (إيطاليا)
APEC (Asia- Pacific Economic Coopera- tion	منظمة التعاون الاقتصادي بين آسيا ودول المحيط الهادي
ASEAN (Asian Pacific Economic Cooper- ation)	منظمة التعاون الاقتصادي بين آسيا ودول المحيط الهادي
ATTAC (Association for the taxation of fi- nance transactions to aid citizens.)	
BRICS (Grouping of Brazil, Russia, India, China and South Africa.	تجمع البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا
CCP (Chinese Communist Party)	الحزب الشيوعي الصيني
CDU (Christian Democratic Union)	الاتحاد الديمقراطي المسيحي
CEE (Central and Eastern European Countries)	دول وسط وشرق أوروبا

CFSP (Common Foreign and Security Policy)	السياسة الخارجية والأمنية المشتركة
CIA (Central Intelligence Agency)	وكالة المخابرات المركزية الأمريكية
CPSU (Communist Party of the Soviet Union)	الحزب الشيوعي السوفيتي
CSDP (Common Security and Defence Policy)	سياسة الأمن والدفاع المشترك
CSU (Christian Social Union)	الاتحاد الاجتماعي المسيحي
CWC (Chemical Weapons Convention)	اتفاقية الحد من الأسلحة الكيميائية
DC (Democrazia Cristiana)	الديمقراطية المسيحية (إيطاليا)
EBRD (European Bank for Reconstruction and Development)	البنك الأوروبي للإعمار والتنمية
EC (European Community)	المجموعة الأوروبية
ECB (European Central Bank)	البنك المركزي الأوروبي
ECJ (European Court of Justice)	محكمة العدل الأوروبية
ECSC (European Coal and Steel Community)	المجموعة الأوروبية للفحم والصلب
ECU (European Currency Unit)	الوحدة النقدية الأوروبية
EDC (European Defence Community)	مجلس الدفاع الأوروبي
EEA(European Economic Area)	المنطقة الاقتصادية الأوروبية
EEC (European Economic Community)	المجموعة الاقتصادية الأوروبي
EFTA (European Free Trade Association)	الجمعية الأوروبية للتجارة الحرة
EIDHR (European Instrument for Democracy and Human Rights)	الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان
EMP (Euro- Mediterranean Partnership)	الشراكة الأورومتوسطية
EMS (European Monetary System)	النظام النقدي الأوروبي
EMU (European Monetary Union)	الاتحاد النقدي الأوروبي
ENP (European Neighbourhood Policy)	سياسة الجوار الأوروبي
EP (European Parliament)	البرلمان الأوروبي

EPC (European Political Community)	المجموعة السياسية الأوروبية
ERM (Exchange Rate Mechanism)	آلية معدل سعر الصرف
ESDP (European Security and Defence Policy)	سياسة الأمن والدفاع الأوروبية
ESS (European Security Strategy)	استراتيجية الأمن الأوروبي
EU (European Union)	الاتحاد الأوروبي
EUBAM (Border Administration Mission)	مكتب تابع للاتحاد الأوروبي لإدارة ومراقبة حركة الانتقال عبر الحدود
EUCOPPS (Coordination Office for Palestinian Police Support)	مكتب تابع للاتحاد الأوروبي لتنسيق مساعدة الشرطة الفلسطينية
EURATOM (European Atomic Energy Commission)	مفوضية الطاقة الذرية الأوروبية
FDP (Free Democratic Party)	الحزب الديمقراطي الحر (ألمانيا)
GATT (General Agreement on Tariffs and Trade)	الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة
GNP (Gross Domestic Product)	إجمالي الناتج المحلي
GNP (Gross National Product)	إجمالي الناتج القومي
IAEA (International Atomic Energy Agency)	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
ICC (International Criminal Court)	المحكمة الجنائية الدولية
IGC (Intergovernmental Conference)	مؤتمر بين الحكومات
IMF (International Monetary Fund)	صندوق النقد الدولي
ISAF (International Security Assistance Force)	القوة الدولية للمساعدة الأمنية
ISO (International Standardization Organization)	الهيئة الدولية للتوحيد القياسي

KLA (Kosovo liberation Army)	جيس تحرير كوسوفو
LN (Northern League)	تحالف الشمال (إيطاليا)
Mercosur (Mercado Comun dd sur)	السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية
NAFTA (North American Free Trade Agreement)	اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة
NATO (North Atlantic Treaty Organization)	منظمة حلف شمال الاطلنطى
NAC (North Atlantic Council)	مجلس شمال الاطلنطى
NGO'S (Non-Governmental Organizations)	المنظمات غير الحكومية
NIC'S (Newly Industrializing Countries)	الدول الحديثة التصنيع
NNP (New Neighbourhood Policy)	سياسة الجوار الجديدة
NPT (Non Proliferation Treaty)	معاهدة منع الانتشار
OPPEC (Organization of Petroleum Exporting Countries)	منظمة الدول المصدرة للبترول
OPT (Occupied Palestinian Territories)	الأراضى الفلسطينية المحتلة
OSCE (Organization for Security and Cooperation in Europe)	هيئة الأمن والتعاون فى أوروبا
PA (Palestinian Authority)	السلطة الفلسطينية
PCA (Partnership and Cooperation Agreement)	اتفاقية شراكة وتعاون
PCI (Communist Party of Italy)	الحزب الشيوعى الإيطالى
PDS (Democratic Party of the Left)	حزب اليسار الديمقراطى (إيطاليا)
PHARE (Aid to Poland and Hungary)	برنامج معونة بولندا والمجر
PLO (Palestinian Liberation Organization)	منظمة التحرير الفلسطينية
PSI (Social Party of Italy)	الحزب الاشتراكى الإيطالى
SALT (Strategic ms Limitation Talks)	محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية

SEA (Single European Act)	القانون الأوروبي الموحد
START (Strategic Arms Treaty)	معاهدة خفض التسليح النووي
TIM (Temporary International Mechanism)	آلية دولية مؤقتة
TACIS (Technical Assistance to the Commonwealth of Independent States)	المساعدة الفنية لدول الكومنولث المستقلة
UM (Union for the Mediterranean)	الاتحاد من أجل المتوسط
UN (United Nations)	الأمم المتحدة
UNDP (United Nations Development Program)	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNEF (United Nations Emergency Forces)	قوات الأمم المتحدة للطوارئ
UNRWA (United Nations Relief and Works Agency)	وكالة الإغاثة والتشغيل التابعة للأمم المتحدة
UNSC (United Nations Security Council)	مجلس الأمن الدولي
VAT (Value- Added Tax)	ضريبة القيمة المضافة

الكتاب المشاركون

كرزيسستوف بوبينسكى – Krzysztof Bobinisky

رئيس منظمة Unia & polska البولندية المدافعة عن فكرة انتماء بولندا إلى القارة الأوروبية. من مواليد المملكة المتحدة. درس التاريخ الحديث في أكسفورد-Magdalen College، عمل مراسلاً من وارسو لصحيفة "فاينانشال تيمز" على مدى عدة سنوات، ثم أصدر بعد ذلك مجلة Unia & Polska المكرسة لقضايا التكامل الأوروبي. يكتب في مطبوعات مختلفة مثل: Open Democracy و European Voice، كما يقوم بالتعليق على الشؤون والقضايا المعاصرة في الإعلام الإلكتروني.

مارك جلبرت – Mark Gilbert

أستاذ مشارك (في التاريخ المعاصر) بجامعة ترينتو-Trento، وأستاذ الدراسات الأوروبية بجامعة Johns Hopkins SAIS Bologna، من مؤلفاته:

The Italian Revolution: The End of Politics, Italian style? (1995).

Surpassing Realism? The Politics of European Integration since 1994 (2003).

يعكف الآن على كتابة عمل عن التاريخ السياسي لأوروبا منذ الستينيات.

ديفيد شامبو – David shambaugh

أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية، ومدير برنامج سياسات الصين في Elliott School of International Affairs (جامعة جورج واشنطن). زميل غير مقيم لبرنامج دراسات السياسة الخارجية- (معهد بروكنجز)، وهو حجة في الدراسات الخاصة بالصين المعاصرة.

فيليب ستيفنز – Philip Stephens

محرر مشارك ومعلق سياسى بارز في صحيفة "فاينانشال تيمز". من مؤلفاته:

- Politics and the Pound (1996)

- Tony Blair: A Biography (2004)

عضو مجلس تحرير "فاينانشال تيمز"، مدير ديتشلي فونديشن - Ditchley Foundation مستشار معهد الحوار الاستراتيجي Institute for Strategic Dialogue ومنتدى الحوار الفرنسي- البريطاني Franco-British Colloque.

بول تيلور - Paul Taylor

محرر مشارك بوكالة "رويترز" متخصص في الشؤون الأوروبية. مقيم في باريس. عمل مراسلاً لوكالة الأخبار الدولية (لمدة اثنين وثلاثين عاماً) من باريس وبروكسل وبرلين وبون وندن والشرق الأوسط. شارك بالكتابة في: Europe Today (1999) تحرير: رونالد تيرسكي) و (2001) Les Frontiers de l'Europe تحرير إيلي بارنافي).

رونالد تيرسكي - Ronald Tiersky

أستاذ العلوم السياسية في أمهرست كولدج - Amherst College المحرر العام لسلسلة كتب Europe Today، يتناول في أعماله القضايا الخاصة بفرنسا وأوروبا والعلاقات الأطلسية وعقائد الحروب العادلة. من مؤلفاته:

- Francois Mitterrand: A Very French President, 2nd ed. (2003).

- Europe: A Year of Living Dangerously (2004), with Alex Tiersky.

- Euro- Skepticism: A Reader (2001).

ناتالي توتشلي - Nathalie Tocci

زميلة معهد الشؤون الدولية في روما Istituto Affari Internazionali, Rome و Transatlantic Academy، واشنطن دي سي. من مؤلفاتها:

The EU and Conflict Resolution (2007).

EU Accession Dynamics and Conflict Resolution in Cyprus (2004).

حاصلة على جائزة أنا ليند - Anna Lindh (2008) عن دراساتها عن السياسة الخارجية الأوروبية.

جون فان أودينارن – John Van Oudenaren

مدير مشروع المكتبة الرقمية العالمية World Digital Library في إطار مكتبة الكونجرس. سبق أن عمل رئيساً للقسم الأوروبي بمكتبة الكونجرس وباحثاً أول في مؤسسة RAND، ومديرًا لمكتب "راند" الأوروبي في دلفت - Delft وهولندا، وعضواً في لجنة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية. له عدد كبير من الكتب والأبحاث والمقالات التي تتناول السياسات الأوروبية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية الأمريكية، ومن بينها عمله الشهير:

Uniting Europe: An Introduction to the European Union (2004).

بنديتا فولتوليني – Benedetta Voltoni

طالبة دكتوراه بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية:

London School of Economics and Political Science.

تتناول في كتاباتها العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. باحث مشارك في معهد الشئون الدولية - روما.

هيلجا أ. ولش – Helga A. Welsh

أستاذ العلوم السياسية بجامعة ويك فورست - Wake Forest University. تركز في دراساتها الصادرة مؤخراً عن السياسة الألمانية على: العدالة الانتقالية والوحدة الألمانية وإصلاح التعليم العالي. عضو هيئة تحرير الموقع الإلكتروني "German History in Documents and Images"، وهو المشروع الذي يديره معهد التاريخ الألماني - German Historical Institute، (واشنطن دي. سي.).

المترجم في سطور:

طلعت الشايب

- كاتب ومترجم مصرى من مواليد ١٩٤٢.
- تخرج فى قسم اللغة الإنجليزية بكلية المعلمين بالقاهرة (١٩٦٢)
- عمل بالتدريس والترجمة والصحافة الثقافية فى مصر والكويت وقطر.
- عمل مترجما بالقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية فى الفترة من ١٩٦٨ : ١٩٧٤ حيث شارك فى ترجمة عدد كبير من المراجع والوثائق والمؤتمرات (من وإلى العربية والإنجليزية والروسية).
- عمل مستشارا ومنسقا للمشروع القومى للترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦) ومساعد مدير المركز القومى للترجمة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠).
- المحرر الرئيسى لموسوعة الأعمال الكاملة للرئيس المالىزى السابق "مهاتير محمد"، الصادرة بالإنجليزية والعربية عن دار الكتاب المصرى - دار الكتاب اللبنانى (١٩٩٦)، ومترجم ثلاثة أعمال منها هى: "التحدى"، والإسلام والأمة الإسلامية، و"خطة جديدة لآسيا".
- حصل على جائزة الهيئة العامة لقصور الثقافة لأحسن رواية مترجمة (١٩٩٧) وهى "البطاء لـ ميلان كونديرا".
- حصل على جائزة اتحاد الكتاب للترجمة (٢٠٠٣).
- عضو اتحاد الكتاب ولجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة، ولجنة الإنسانيات بالمركز القومى للترجمة، ومجلس تحرير مجلة "أدب ونقد"، ورئيس تحرير سلسلة "آفاق عالمية" (٢٠٠٢ - ٢٠١٠)، ومحرر سلسلة "ميراث الترجمة" (٢٠٠٦ : ٢٠١٠).

ترجم نحو أربعين عملاً من بينها:

- حدود حرية التعبير (تجربة كُتّاب القصة والرواية في مصر في عهدى عبد الناصر والسادات)، رسالة دكتوراه للمستعربة السويدية مارينا ستاج. (شرقيات - ١٩٩٥)
- المثقفون، تأليف: پول جونسون (شرقيات - ١٩٩٨)
- صدام الحضارات. تأليف: صامويل هنتنجتون (سطور - القاهرة ط. أولى ١٩٩٨، ط. ثانية ١٩٩٩ - ط. الثالثة ٢٠١٥ (عن الهيئة العامة العامة للكتاب)
- فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربى. تأليف: آرثر هيرمان (المشروع القومى للترجمة - ط. أولى ٢٠٠٠، ط. ثانية ٢٠٠٩)
- الحرب الباردة الثقافية: دور المخابرات المركزية الأمريكية فى عالم الفنون والآداب. تأليف: ف. س. سوندرز (المشروع القومى للترجمة - ط. أولى ٢٠٠٢، ط. ثانية ٢٠٠٣، ط. الثالثة ٢٠٠٤، ط. رابعة ٢٠٠٩)
- فى طفولتى: الطفولة فى السيرة الذاتية العربية. رسالة دكتوراه للمستعرب السويدى تيتز روكى. (المشروع القومى للترجمة - ط. أولى ٢٠٠٢، ط. ثانية ٢٠٠٩)
- غياب السلام. تأليف: نيكولاس جويات (المشروع القومى للترجمة ٢٠٠٥)
- الفنون والآداب تحت ضغط العولمة. تأليف: چووست سمايرز (المشروع القومى للترجمة ٢٠٠٥، ط. ثانية: مشروع مكتبة الأسرة ٢٠٠٩)
- نحو فهم للعولمة الثقافية. تأليف: پول هوير، (المركز القومى للترجمة - ٢٠١١)
- أدب الحرب الباردة: كتابة الصراع الكونى، تحرير وتقديم: أندرو هاموند، (المركز القومى للترجمة ٢٠١٥)
- العقيدة العسكرية: "دليل مرجعى"، تأليف: بيرت تشابمان، (المركز القومى للترجمة ٢٠١٥)
- الأبيض المتوسط: بحر ليس كمثل بحر، (المركز القومى للترجمة، تحت الطبع)

ومن ترجماته فى الإبداع:

- البطء، رواية "ميلان كونديرا"، (شرقيات - ١٩٩٦)
- المللك الصامت، رواية "هينريش پول"، (الهيئة العامة لقصور الثقافة - ١٩٩٧)
- فتاة عادية، رواية "آرثر ميللر" (شرقيات - ١٩٩٧)
- عاريا أمام الآلهة، رواية "شيف كومار"، (شرقيات - ١٩٩٨)
- الحرير، رواية "أليساندرو باريكو"، (الهيئة العامة لقصور الثقافة - ١٩٩٧، ط. ثانية ٢٠١٢)
- الخوف من المرايا، رواية "طارق على"، (المشروع القومى للترجمة - ٢٠٠٠)
- اتبعى قلبك، رواية "سوزانا تامارو" (شرقيات - ٢٠٠٠)
- بقايا اليوم، رواية "كازو ايشيجورو" (المشروع القومى للترجمة ٢٠٠١، ط. ثانية ٢٠٠٩)
- الحمامة، رواية "باتريك زوسكند"، (شرقيات - ١٩٩٩)
- هوس العمق وقصص أخرى، باتريك زوسكند (توت - ٢٠٠٣)
- أنا القمر: مختارات من الخرافة الصينية (الهيئة العامة لقصور الثقافة - ١٩٩٩)
- أصوات الضمير، مختارات شعرية (سما - ١٩٩٩)
- مكتوب: مختارات من پاولو كويليو (ميريت - ٢٠٠٤)
- كتاب صلاح الدين، رواية "طارق على" (كتب خان - ٢٠١٤)
- العالم قصة قصيرة (مختارات - الهيئة العامة لقصور الثقافة - ٢٠١٤)

قام بمراجعة ترجمة نحو عشرين عملا من بينها:

- ربما فى حلب ذات يوم، مختارات من القصة الأمريكية، (ترجمة: أحمد الشيمى)
- عالم آخر ممكن، تأليف: هـ. باتوماكى وت. تفانين (ترجمة: محمد فرج)
- موسوعة كمبريدج للتاريخ: تاريخ الفكر السياسى فى القرن العشرين (ترجمة: مى مقلد)
- جدل الإسلام والمعرفة فى عالم متغير (ترجمة: ملك حماد)

- العولة والثقافة، تأليف: جان نيدرفين بيترس، (ترجمة: خالد كسروى)
- الحرب الباردة الكونية، تأليف: أود آرڤ وستاد (ترجمة: مى مقلد)
- السلام المستحيل، تأليف مارك ليفين (ترجمة: أنوار عبد الخالق)
- ظلال شجرة الرمان - رواية طارق على (ترجمة: محمد عبد النبى)
- راحلة من أفريقيا - رواية أ. دانيسن (ترجمة: رانيا خلاف)
- انحسار القوة الأمريكية - تأليف أ. فالرشتاين (ترجمة: إيزيس عبد الحكيم).

التصحيح اللغوي : محمد سيد
الإشراف الفني : حسن كامل

